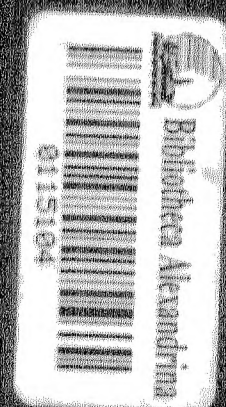


مَوْسُوعَةٌ
المَجَالِسُ الْقَوُومِيَّةُ الْمُتَخَصِّصَةُ



رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موسوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٠

المجلد الحادى عشر

تقديم :

ترفع مصر ، منذ زمن بعيد ، لواء قيادة حركة التنوير والتوجيه الثقافى لأبناء شعبها ولجماهير الأمة العربية كلها . وما كان لها أن تتخلى فى أى وقت من الأوقات عن هذه المهمة فى منطقة من أهم مناطق العالم ، حتى لا تتلفها أيد لا تدرك الغايات الروحية والانسانية لثقافة منطقة شهدت رسالات السماء ، وحملت مشاعلها الى كل شعوب الأرض . ويأتى ذلك استمرارا للدور الذى قامت به مصر منذ أقدم العصور ، حتى تبنى أبداع شعبها الخلاق مكانة شامخة مرموقة بين كافة شعوب الأرض عبر مختلف الأحقاب ، فى مجالات الثقافة والفنون والآداب .

وقد احتوت توجهات المجلس القومى للثقافة ، فى بحوثه ودراساته ، على هذه الحقائق ، وبرزت شواهدا فى الاطار العام لعمله منذ أولى دوراته ، والذى يقوم على الاعتبارات الأساسية الآتية :

- ضرورة الحفاظ على دور مصر القيادى فى مجالات الثقافة والفنون والآداب والاعلام ، فى المنطقة العربية .
 - العناية بالتراث الحضارى والثقافى على المستويين المصرى والعربى . استمرارا لدور أمتنا فى المشاركة فى بناء الحضارة الانسانية ، على طريق التقدم والخير والسلام .
 - تنمية الانسان المصرى على نحو متوازن يتواءم مع متطلبات العصر ، دون أن تهتز قيمه ومبادئه الأصيلة .
 - تهيئة الوسائل لقوى الابداع والابتكار ذات الماضى العريق ، للتعبير الصادق الأصيل عن الحياة والأمال التى تجيش فى صدور المواطنين ، لتحقيق حياة أفضل لهم وللأجيال القادمة .
 - تحديد وتأكيد دور أجهزة الثقافة والفنون والاعلام فى إحداث التوازن بين مقتضيات الانتماء الوطنى والقومى وبين الانتماء الانسانى ، فى عالم تنشط فيه أجهزة الاتصال الحديثة فتضاعف فرص التقارب والأخذ والعطاء بين الشعوب .
 - زيادة اسهام العمل الثقافى والاعلامى فى العمل على تجاوز مرحلة الصراع المدمر فى منطقتنا ، واستشراف عهد ينعم بالسلام والعمل والبناء ، لتعويض ما فات ، والحقا بركب التقدم .
 - تمكين أجهزة الثقافة والاعلام من الاستفادة من التقدم التكنولوجى الذى حققه العالم فى هذه المجالات .
- وفى نطاق هذا الاطار مارس المجلس نشاطه فى مرونة وأجبة ، مراعىا ارتباطات إنجازاته باتجاهات ثلاثة :
- الأول : بحث استراتيجيات العمل الثقافى والعمل الاعلامى ، باعتبارها مهمات أساسية للمجلس ، حيث تحدد السياسات الثابتة طويلة المدى ، على أن هذا الثبات لا يعنى الجمود أو اغفال المتغيرات المتلاحقة ، بل يشملها فى مرونة تسمح بالتعديل الملائم للتطورات المحتملة .
- الثانى : مواجهة المشكلات الملحة أو العاجلة بالطول الباشرة المناسبة .
- الثالث : مراعاة ما تستوجبه طبيعة المرحلة التى تمر بها البلاد ، والظروف الاقتصادية الراهنة ، مما يقتضى أن تكون المقترحات والتوصيات قابلة للتنفيذ فى حدود الامكانيات المتاحة .

وعلى هدى من تلك المبادئ والاعتبارات والاتجاهات التى اتسم بها نشاط المجلس - تم اصدار هذا المجلد « الحادى عشر » من موسوعة المجالس القومية المتخصصة مشتملا على بحوث ودراسات شعب أربعة من شعب المجلس هي : الثقافة ، والآداب ، والتراث الحضارى ، والعلوم الانسانية :

الثقافة :

وتتضمن ثلاثين دراسة ، يأتى فى مقدمتها : الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى ، والسياسة الثقافية لمصر . وتخلص الملامح العامة لهذه الدراسات فى : أن الثقافة حق من حقوق الانسان ، لا يقتصر على فئة دون أخرى ، أو على مستوى دون آخر ، بل الثقافة للمجتمع كله ، حاضره ومستقبله . وأن الحرية ترتبط بالثقافة ارتباطا وثيقا ، وتمنحها امكانات جديدة فى التعبير الحر كما تلقى عليها مسئوليات واضحة لدعم الاستقرار والمتطلع - فى الوقت نفسه - الى التغيير فى اطار حقوق الفرد وسلامة المجتمع . وأن للثقافة دورها الأساسى فى تكوين الشباب وتنمية شخصيته ، وخاصة ما يتصل بأساليب التكامل بين الثقافة والتعليم فى مراحل المختلفة التى تنتظم أغلبية الشباب .

الآداب :

وتشتمل مادة بحوثها على أربع عشرة دراسة تتناول الأدب المعاصر ونوره بأجناسه المختلفة من شعر وقصة ونقد ، كما تهتم بوسائل الحفاظ على التراث الأدبى وتيسيره ، وكذلك العناية بالمكتبات العامة ونشر الكتاب وتوزيعه ، وخاصة كتب الأطفال . على أن خاتمة هذه الدراسات عنيت بموضوع رعاية الأدب المصرى ونشره عالميا ، وذلك بمناسبة حصول الأديب نجيب محفوظ على جائزة نوبل فى الآداب ، مما يشير الى أهمية الحركة الأدبية فى المسيرة الحضارية ، وينظم أثر الانتاج الأدبى الرفيع فى تنمية الوجدان العام ، وتوجيه الأفكار والسلوك العام الى العمل الواعى فى سبيل التقدم . الى جانب اشاعة روح الثقة والاعتداد بالنفس لدى المثقفين والأدباء العرب ، بل ولدى الشعوب العربية عامة ، حيث ان منح هذه الجائزة يعتبر شهادة عالمية من صفوة المثقفين فى العالم بأن الأدب العربى والمبدعين العرب قوة مؤثرة فى الوجدان الانسانى .

ولا شك أن ذلك يستوجب أن تولى الدولة - وكل الهيئات الرسمية ، وحتى الأفراد على اختلاف مستوياتهم - أقصى العناية بالعمل الأدبى والثقافى كركيزة هامة للعمل المنتج فى كافة المجالات . مع البدء برعاية المواهب الصاعدة على أساس منهج علمى تربوى . والاهتمام بنشر الأعمال الرفيعة من الأجناس الأدبية المختلفة بشتى الوسائل . والعناية بدراسة الأدب المقارن بالجامعات العربية . وانشاء ديوان عام للترجمة من العربية واليه .

التراث الحضارى :

تمثل الآثار المادية للحضارة المصرية أضخم متحف مفتوح على ظهر الارض ، مما يضفى على مصر مكانة خاصة ، ويحملنا فى الوقت نفسه مسؤولية كبرى فى الحفاظ على هذا التراث الذى ملأ عيون العالم بمباهج فنونه فى التماثيل والمسلات والآثار الضخمة التى تدل على العظمة والقدرة على البناء الجمالى ، ونقوشه فى المعابد والمقابر - التى تثرى حتى الآن وجدان كل انسان حيثما كان موقعه على خريطة العالم . وذلك كله الى جانب الأهمية الخاصة للوثائق التاريخية التى

تغطي جميع العصور من العصر الفرعوني وحتى العصر الحديث . وإذا كان المدخل الأول لصيانة هذا التراث هو تجلية أهميته في ضمير أمتنا ، وتوسيع دائرة الاهتمام به لتشمل الشعب المصرى بمختلف فئاته ، فإن وسائل حمايته والانتفاع به تشتمل على كثير من العناصر التي استغرق بحثها ثلاث عشرة دراسة في هذا المجلد ، ابتداء من تنمية الوعي بتراثنا الحضارى والآثارى وحمايته ، والتثقيف التاريخى والأثرى للجماهير ، مروراً بترميم الآثار والأرشاد السياحى ، وسياسة بعثات التنقيب الأجنبية ، وانتهاءً بالمتاحف العامة والنوعية وأمنها وتأمينها ، ودورها التعليمى والتثقيفى .

العلوم الانسانية :

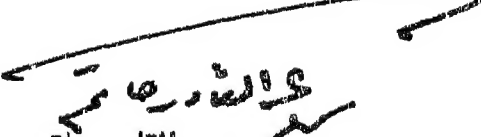
تهدف الثقافة الى أن يكون لصاحبها موقف حى مستنير من الحياة والكون والمجتمع ، يجمع بين تراث الماضى وحصوله الحاضر وتصور المستقبل . وذلك الى جانب دور الثقافة الرئيسى فى تحديد الموقف الفكرى للمجتمع والتوعية به ، وحراسته من التشويه والتميع والتفريغ من المضمون فى الداخل ، والاجتياح والتبعية من الخارج . ومن ثم يستطيع الانسان بقدراته المتنوعة أن يحدث التغيير نحو الأفضل لصالح مجتمعه . وهذا الجانب المتصل بالدور الانسانى يمثل الاطار الذى جرت فى نطاقه دراسات « العلوم الانسانية » ، وكان من أبرز انجازاتها دراستان موسعتان عن : اعادة بناء الانسان المصرى ، وحماية القيم . وتخلص هاتان الدراستان فى كيفية مواجهة الاعراض السلبية التى طرأت على بنية مجتمعنا وقيمه ومقوماته ، وتحديد معالم جديدة لاعادة البناء ، بحيث يجتاز بها مجتمعنا التعثر الى الانطلاق ، ومواجهة الحياة المتطورة بأبعادها المختلفة ، وينتهى لتطور شامل نتجاوز به مخاطر المشكلات المتراكمة .

وقد تعاقبت بقية الدراسات مشتملة على فروع متعددة منها : آثار التغير الاجتماعى ، وبناء الاسرة والمجتمع ، والسياسة العامة للشباب ، والوطنية نظراً وممارسة لدى المواطن المصرى . على أن هذه الروافد جميعها تدفقت لتجربى الى مصبها الرئيسى ألا وهو : تنمية الانسان المصرى .

* * *

وبعد ، فأرجو أن يأذن لى القارئ فى الاعراب عن اليقين بأن إعمال المقترحات والتوصيات التى انتهت اليها الدراسات الواردة فى هذا المجلد - سيكون ذا نفع كبير لمصرنا ولجتمعنا فى حاضره ومستقبله .

وبالله التوفيق والسداد ،،،


د . محمد عبد القادر حاتم
المشرف العام
على المجالس القومية المتخصصة

• الثقافة
• الآداب
• التراث الحضارى
• العلوم الانسانية

دراسات وتوصيات المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام

القسم الأول

الثقافة

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى

إذا كان العلم لا وطن له فإن الثقافة لها وطن . ومن هنا فإنها ترتبط بالبيئة والتراب كما ترتبط بالمجتمع وحياته وتاريخه . وإذا كانت المعرفة العلمية متشابهة بل ومتطابقة فى أصولها وتراثها المشترك بين الأمم ، فإن الثقافة لها جانب انسانى يقف عند الأصول والمبادئ والمعالم العامة ، ولكن جوانبها الاقليمية بل والوطنية أو المحلية هى التى تعطى لها جانبها المميز ، بحيث يمكن الكلام عن ثقافة عربية أو مصرية أو ثقافة للبحر المتوسط أو لاتينية أو غيرها .

وقد يكون من المسلم به أيضا أن العلم يستند أساسا فى تقصى " الحقائق " الى أعمال الفكر والعقل ، وأنه لا يصح إذا تأثر بالعاطفة أو الذوق أو غيرهما فى حين أن الثقافة تتسع لما ينتج الفكر وباقى حواس الانسان وملكاته .

وكذلك فإن من المسلم به أن الفكر العلمى لا ينمو ولا يتعمق بجنونه فى البحث عن الحقائق إلا إذا كفلت له « الحرية » الكاملة ، فتحرر حتى من قيود النفس البشرية على ذاتها ، أى الا اذا كفلت له الحرية الداخلية (الفردية) والخارجية (الاجتماعية بمعناها الواسع) .

وهذا كله ليس من العسير تدبيره فى ظروف النمو العادى للمعرفة البشرية ، الا فى ظروف تاريخية خاصة وفى بعض المجتمعات حيث اقتضت تلك الظروف التضييق على ما أصبح يسمى بالحرية الاكاديمية أو حرية الفكر الاكاديمى .

على أن الأمر بالنسبة للثقافة قد يكون أصعب من ذلك وأكثر تعقيدا ، فالمثقف لا يمكن أن يتحرر من ذاته وعاطفته وخياله الذى يقضى كبحه الى قتله ، وهو قد لا يستطيع التحرر من مجتمعه وبيئته . بل إن ارتباطه بالبيئة والتراب والناس أو التراث قد يغذى حصيلة الثقافة فيه ويزيد من غناها ويساعد على تألقها وازدهارها . ومن هنا فإن تحقيق الحرية والتحرر بالنسبة للثقافة قد تحد منه عوامل أوسع نطاقا وأصعب تناولا من تلك التى تحد من حرية العالم حين يسعى اليها . كذلك فإن ضرورات الحياة الاجتماعية بمفهومها الأوسع (بما فيها ضرورات الحياة السياسية بالذات أو الحياة القومية العامة) قد تكون أشد وطأة بالنسبة لحرية الثقافة بمفهومها المطلق . وكثيرا ما يجد رجل الثقافة نفسه مقيدا بغير قليل من القيود الداخلية أو الخارجية .

وحرية الثقافة الزم ما تكون للأمة فى الفترات الفاصلة فى تاريخها حين تواجه فى حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضرورة التغيير والعمل على إعادة البناء من الأساس . ويستقر فى وجدانها أن إعادة البناء تبدأ بالانسان ، ونحن فى مصر نجتاز الآن فترة فاصلة فى تاريخنا : نتحول من الحرب الى السلام ، نرسى قواعد الديمقراطية الاشتراكية ، نطور نظامنا الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى . ويحتاج من المواطنين جميعا أن يسهموا بكل فكر وكل جهد لتحقيق المشاركة الكاملة فى بناء مستقبل أفضل على هذه الأرض الطيبة . فى هذه المرحلة الفاصلة من تاريخنا تكون حرية الفكر والثقافة أول علامة من علامات الطريق .

وينبغى ألا يغيب عنا من البداية أن الثقافة قيمة ، وهى كغيرها من

القيم الانسانية كالحرية تتحدى التعريف الواحد وأن تعددت بها التعاريف . ولكن مفهومها العام لا يخرج عن أنها حصيلة فكر الأمة ووجدانها ، فالثقافة واحدة في الأمة الواحدة ، وأن تعددت مكوناتها وأشكالها ومستوياتها ولكنه على أية حال تعدد في الدرجة لا في النوع . وقد أدى انتشار الوعي والتعليم والتقدم التكنولوجي الهائل في فنون الطباعة ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية وطرق المواصلات الى تأكيد المفهوم العام للثقافة في العصر الحديث وتداعى المفاهيم الجزئية من ثقافة القلة والثقافة الشعبية ، وبرز الاتجاه وخاصة في العالم الثالث الى الاهتمام بالذاتية الثقافية والانفتاح على ثقافات الأمم الأخرى أخذا وعطاء .

وإذا كان يعتذر علينا الوصول الى تعريف محدد للثقافة فقد يكون من المفيد أن نحدد بعض الملامح التي يمكن أن تتميز بها ثقافتنا في المرحلة الحاضرة فلا تكون ثقافة صمت بل ثقافة ناطقة بالأم الأمة وأمالها .

الحرية أول ملامح الثقافة وأعزها ، حرية كائنها الفطرة لاتخضع لتوجيه من الخارج ، من الدولة أو من غيرها ، وإنما تستهدف الصديق في التعبير عما تفكر وتحس ، لا يحكمها الا الضمير الواعي للمثقف المفكر والفنان . والشواهد من حولنا عديدة على أن أعنى نظم الاستبداد والقهر لم تستطع أن تسلب الحرية ثم تعطى الثقافة . وإذا كانت الظروف المختلفة قد أدت في الماضي القريب بمصر الى تدخل الدولة في مرافق الحياة ، كما هي الحال في كثير من بلاد العالم اليوم مع اختلاف نظمها وخاصة في العالم الثالث ، فان الخطأ الذي وقعنا فيه هو مد التوجيه (والقهر أحيانا) من الجوانب المادية في حياتنا الى الجوانب المعنوية ، الى الثقافة والمثقفين .

ان الثقافة تعبير عن هوية الأمة ، التي تجمعها وحدة اللغة ووحدة التاريخ والمشاركة الاجتماعية ، وتتميز بقوام مركب من الدين والأسرة

والوطن ، يتغلغل في حياة الفرد والجماعة ويصبح وكأنه جزء من الفطرة يكون اليه الانتماء ويؤكد توافر قاعدة أساسية مشتركة من التربية الاجتماعية والتعليم المدرسي والدخل الاقتصادي ، ويؤدي الى تكوين نوى عام واحد ، وبالتالي ثقافة واحدة .

ومن الملامح البارزة للثقافة ارتباطها بالتراث وتحديد موقفها منه ، وقد أدت التغييرات السياسية والاجتماعية في البلاد المختلفة وخاصة في مراحل التحرر ومحاولة التغلب على التخلف ومسايرة تطورات العصر الى أحد مواقف ثلاثة : أولها التمسك الحرفي بكل الموروثات واعتبارها مصدرا للحياة القومية وطرح كل مصادر خارجية ، والثاني التقليل من أهمية التراث باعتباره نتاجا لعصور سابقة اختلف عليها الزمن ، والثالث موقف نقدي يحرص على العناصر الحية الخالدة من التراث باعتبارها ضمير الأمة الحي ورافدا هاما في عمليات التغيير والتطوير والحياة المعاصرة . وقد تناولت الآراء المواقف المختلفة من التراث ، فاستمتمت بالجمود أحيانا وبالفلو أحيانا أخرى ، ولكن الملاحظ أن الفترات الخصبة من حياة السلف ومن حياتنا المعاصرة أخذت بالموقف النقدي ولم تجعل للتراث قيمة في ذاته ، وإنما جعلت قيمته بقدر ما فيه من إغناء لحياة الفرد والجماعة ومواصلة لحياة العصر ، كما أنه عامل من العوامل الفعالة لبناء المستقبل .

والانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى ملمح هام من ملامح الثقافة . وقد اقترنت عصور النهضة السابقة والحديثة وخاصة مع تقدم طرق المواصلات ووسائل الاتصال ، الى اتساع المشاركة على المستوى الوطني والقومي والأممي ، بحركة واسعة للترجمة ، ويكفي أن نذكر بروز هذه الظاهرة في التاريخ الاسلامي أيام الخليفة المأمون ، وفي عصر النهضة في أوروبا ، وفي مصر من أوائل القرن التاسع وفي أواسطه ثم في القرن الذي نعيش فيه .

على أن الاهتمام بالتراث والعناية بالانفتاح الثقافي يقتربان بلمح

آخر للثقافة هو الابتكار ، فالتراث والانفتاح يمهدان الطريق ويحركان الفكر والوجدان للاضافة والابتكار ، فالابتكار حين يأخذ من الآخرين يطبع ما أخذ بطابعه ويفرسه في أرضه ، وينبت منه ثمارا لها طعم ولون مميز بتربة الأرض التي خرج منها ، وقد أصبح الابتكار سمة العصر تهيأ له الأسباب بتجديد التعليم والعناية بالجامعات ومراكز البحوث ورصد الأموال اللازمة ، وتوفير المناخ الصالح ، والنظرة المستقبلية لحياة الفرد والجماعة .

وهناك حقيقة ينبغي الاتي بها ، وهي ضرورة الالتزام بالتفريق بين الثقافة والعمل الثقافي ، وقد طرحنا التصور العام للثقافة في الفقرات السابقة ، أما العمل الثقافي فيرتبط بالأنشطة المتحققة بالكلمة والصوت والتشكيل والصورة للثقافة بوصفها معنى وقيمة . وعلى حين ترتبط الثقافة بالفرد ، فإن العمل الثقافي يرتبط بالجماعة ، ولا يقوم الا على مؤسسات للتعليم والتدريب والإعداد ، وأجهزة للبحث والعرض والتصنيع ، ومجموعات من البشر للقيادة والأداء والتنفيذ ، وكل ذلك يحتاج الى ادارة وتمويل يعجز الأفراد والجماعات الأهلية عن النهوض به دون معونة متزايدة من الدولة . ومن الحقائق المشهودة في عصرنا أنه مع اختلاف النظم السياسية والاجتماعية في البلاد المختلفة فإن اسهام الدولة في اقتصاديات التعليم والثقافة وخاصة في بلاد العالم الثالث أصبح أمرا مقروا ، باعتبار أن حق التعليم وحق الثقافة من أوجب حقوق الانسان في عصرنا الحديث .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار في المجلس من مناقشات يوصى بما يأتي :

* أن تكفل الحرية الكاملة للفكر والثقافة والعمل الثقافي ، وأن تستند حرية الفكر الى حرية الفرد في تفكيره دون سلطان لغير الالتزام الذاتي والقانوني .

* أن يلغى كل لون من ألوان توجيه الفكر أو الثقافة الموجهة من جانب الدولة ، وأن يكون مصدر الالتزام في الفكر والثقافة ذاتيا ، وأن يأتي ذلك في إطار القيم الاخلاقية والدينية والنظام العام والقانون ، وأن تقوم جماعات المثقفين وهيئاتهم واتحاداتهم على رسم قواعد الالتزام وحدوده ومعالجه الهامة بما يتيح للأفكار أن تختلف وتتعدد وتتفاعل فيما بينها تفاعلا حرا .

* أن تلغى الرقابة المسبقة على العمل الثقافي ونشره ، فيكون القانون من هذه الناحية أمينا على النظام العام ، وحسبيا على العمل الثقافي دون أن يكون رقيباً عليه .

* أن تراجع قوانين الدولة القائمة ، التي أصبح بعضها سمة من سمات عهد الثقافة الموجهة أو المقيدة أو الواقعة تحت سلطان الرقابة أو التي تيسر احتكار فكر جماهير المثقفين أو طوائف منهم ، وأن يوقف إصدار القوانين ذات الصلة الاستثنائية لمواجهة ظروف طارئة أو التي تأتي كرد فعل لهذه الظروف .

* أن توجه العناية للاهتمام بالتراث جمعاً وتحقيقاً ونشراً وأن تعطى الأولوية في ذلك لما يمكن أن يسهم في إثراء الحياة المعاصرة وتأكيد القيم الدينية والثقافية الحية .

* أن يبذل جهد خاص لتحقيق الانفتاح على الثقافات الأخرى عن طريق استكمال ترجمة التراث الانساني ومتابعة الاضافات الحديثة في المجالات المختلفة .

* اعتبار الابتكار هدفاً أساسياً من أهداف العمل الثقافي في المجتمع وتشجيعه بتهيئة المناخ الصالح له وتوفير مستلزماته الأساسية من البشر والأدوات والأموال .

* أن تلتزم الدولة برعاية العمل الثقافي رعاية مباشرة وغير مباشرة تشمل إعداد الفنيين وتوفير المواقع ورصد الأموال اللازمة ، تحقيقاً لعدالة التوزيع الثقافي وإقراراً لحق الثقافة للجميع .

ولعل أبرز ما كان يلاحظ على موقفنا من تراثنا الأثري أننا كنا نتناوله مقسما الى حقب مستقلة فتنقطع بذلك حقيقة الاستمرار في تاريخنا .

كما أن تراثنا التاريخي أخذ على أنه مجال للتخصص والدراسة الأكاديمية ولم ينظر اليه على أنه رافد أساسي في حياتنا الثقافية ، وبخاصة في مراحل التعليم والتكوين وبرامج وسائل الاعلام .

وهذه الاعتبارات الوطنية تؤكد اعطاء تراثنا الأثري أولوية خاصة في اهتمامنا العلمي ، بتحقيق التكامل بين الحقب التاريخية المختلفة وانعكاس ذلك على التنظيمات القائمة عليها ، فيكون التنظيم على أساس موضوعي يشمل العصور المتعاقبة والمناطق الأثرية والحفائر والبحوث الأثرية والنشر العلمي للحقب المتعاقبة ، والتسجيل والتوثيق والشئون الهندسية والمتاحف الأثرية القومية والمتاحف الإقليمية ، ويدعم ذلك كله جهد جاد لإعداد خريطة أثرية تكون أطارا لأولويات الحفر والتنقيب مع مراجعة المواقع الأثرية وتوفير الحماية الواجبة لها ووضع خطة شاملة لعمليات الصيانة والترميم .

ونحن في قيامنا بهذا العمل الوطني تجاه تراثنا الأثري إنما ننهض بمسئوليتنا ، ازاء جزء عريق وهام من التراث الانساني ، تهتم به الأمم الأخرى ، وقد تجلّى ذلك في الحملة الدولية التي نظمتها منظمة اليونسكو بالتعاون مع الحكومة لانقاذ آثار النوبة وفي جهود المنظمة للحفاظ على التراث العالمي .

ومما لا شك فيه أن استثارة الاهتمام العالمي بآثارنا لابد أن يسبقه جهد لإعداد كوادر المتخصصين على المستويات المختلفة ، وفي فروع التخصص المتعددة ، وتطوير الاجهزة لتحقيق الكفاءة اللازمة مركزيا واقليميا وبذلك تكون المشاركة الدولية على أساس مانعده من دراسات ومشروعات ومن تحديد الأولويات .

وهناك جانب اقتصادي هام لاستثارة الاهتمام العالمي بتراثنا الأثري ، وذلك هو زيادة نصيب مصر من السياحة الدولية - بالتنسيق مع

الآثار والثقافة الأثرية

الآثار قيمة حضارية ، وليست مجموعة أحجار وتمائيل وتحف ومصنوعات ومبان للعبادة ، انها في حقيقتها تاريخ نابض للأمة وتمثيل دقيق لوجدانها وتجسيد لحضارتها في العصور المتعاقبة - وتتميز مصر ، بون سائر بلاد العالم ، بتراث أثري يمتد ويتراكم عبر العصور على اختلاف نظم الحكم والعقائد ، ولكنه في صميمه نتاج لوادينا الخالد وابداع للانسان المصري الأصيل الطيب .

وقد أدى الانبهار بالحضارة المصرية القديمة ، منذ اتصالنا بالغرب في فترة الحملة الفرنسية ثم بكشف شامبليون عن رموز حجر رشيد عام ١٨٢٢ ، الى استثارة هذه الحقبة من تاريخنا بالاهتمام الاوفر ، وتأخرت العناية بالحقب التالية - اليونانية والرومانية والاسلامية - ما يقرب من قرن . وكان العلماء الاجانب وبعثات الحفر والتنقيب الأجنبية أسبق الى هذا العمل في هذا الميدان ، يعينهم في ذلك تقدمهم العلمي ووعيهم بالقيمة الحضارية لهذه الآثار ، واستنادهم الى السيطرة الأجنبية على البلاد من جهة ، وقلة المعرفة بأصول حضارتنا وتاريخنا بين أهل البلاد وحكامها من جهة أخرى . على أن فضل الاجانب لا ينكر ، في تنشئة أجيال من المتخصصين في علوم الآثار من أهل البلاد وفي انشاء المؤسسات الخاصة بالآثار .

والتعليمية والسياحية لا ينبغي أن تقتصر على القاهرة والاسكندرية ،
وانما يجب أن تمتد لتشمل المناطق الأثرية وعواصم الاقاليم والمدن
الجديدة على أن يراعى دائما اختيار المواقع المناسبة لإنشاء تلك
المتاحف .

وتحتاج خدمات الآثار الى إعداد الفنيين على المستويات المختلفة ،
وتحقيق التكامل بين أجهزة الآثار الفنية والعلمية ومراكز البحوث وبين
الجامعات وفي كليات الآثار والفنون والهندسة والعلوم ، كما أننا نحتاج
في تربية الوعى الأثرى الى الاهتمام بالآثار المصرية والحضارة المصرية
فى برامج التعليم العام وفى برامج أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية
والسينما التسجيلية وغيرها .

ويحتاج الأمر الى تنشيط السياحة الأثرية للمواطنين ، ووضع
البرامج لزيادة نصيب مصر من السياحة الدولية بتنظيم حملات الدعاية
والرحلات الجماعية ورعاية السائحين ، فى اقامتهم وانتقالهم وتقريب
وسائل التعريف بالآثار وإعداد المرافقين والمترجمين إعدادا مناسباً .
وينبغي اعطاء اهتمام لمشروعات تمويل الآثار ، باعتبارها استثمارا
يحقق عائدا ثقافيا بعيد الأثر فى بناء المجتمع المصرى ، وعائدا
اقتصاديا يمكن أن يصبح من أهم الموارد المالية للدولة . وتوجيه اهتمام
خاص بالآثار فى الاتفاقيات الثقافية الخارجية وفى القروض والمعونات
الدولية .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم وما دار فى المجلس من مناقشات ، يوصى
بالآتى :

ايمانا بأن الآثار هى دليل وجودنا الحضارى فى الماضى ، وهى فى
الوقت نفسه رصيد ضخم لمصر المعاصرة ، وبأن الاهتمام الواجب
بالآثار المصرية فى الحقب المتعاقبة اسهام فى الحضارة الانسانية ،
وتأكيد للثقافة القومية والوعى الوطنى ، ومصدر هام من مصادر الدخل
القومى فان الأمر يستدعى :

الأجهزة العاملة فى ميدان السياحة - وإدراك التحول الذى حدث فى
طبيعة السائحين - اذ لم تعد السياحة مقصورة على اصحاب الدخول
العالية - ولم تعد مجرد تمضية للوقت وشغل للفراغ ، وانما أصبحت فى
أكثرها لذوى الدخول المتوسطة والصغيرة ووسيلة للتعرف على العالم
وتمضية مفيدة وممتعة فى أن واحد لوقت الراحة بعد العمل الشاق ،
وهذا التغير فى طبيعة جمهور السائحين وقدراته يقتضى تيسير السبل
فى عرض التراث الأثرى وزيارته والتعريف به .

وبرغم الاهمية الحضارية الوطنية والانسانية للآثار الا أننا نلاحظ
أننا لازلنا نفتقد سياسة عامة للآثار ، تناسب المرحلة الحالية من
تاريخنا وتحدد الضوابط للمعاملات العلمية والفنية المتصلة بالكشف
والتنقيب والتسجيل والنشر العلمى ، كما تعاون على يقظة الوعى الوطنى
بنشر الثقافة الأثرية عن طريق برامج التعليم ووسائل الاعلام والنشاط
السياحى .

كذلك نلاحظ عدم التناسب فى الاهتمام بآثار الحقب التاريخية
المختلفة ، فالآثار اليونانية الرومانية والقبطية والاسلامية لم تلق بعد
العناية التى لقيتها آثار العصر القديم ، فالآثار الاسلامية مثلا كانت
حتى سنة ١٩٢٩ تابعة لوزارة الأوقاف لا لمصلحة الآثار ، والأحياء
الاسلامية القديمة من القاهرة مهددة بفقدان طابعها الفريد نتيجة
الاهمال والتخريب وزحف العمران الجديد دون تخطيط .

ان ضخامة المسئولية والجهد المطلوب للاعمال المتصلة بالآثار ،
تستدعى تحقيق التوازن بين العمليات التى تتولاها الادارة المركزية وبين
اختصاصات المناطق الأثرية من جانب وبين أجهزة الآثار وأجهزة الدولة
المختلفة من جانب آخر ، فمسئولية الآثار مسئولية قومية ينبغى أن
يتضافر الجميع على النهوض بها .

فالتركيز على متاحف الآثار القومية هام ومطلوب ، والمتاحف
القومية المصرية القديمة واليونانية الرومانية والقبطية والاسلامية محتاجة
الى رعاية خاصة وتطوير شامل ، على أن المتاحف ورسالتها الثقافية

باعتبارها قيمة حضارية قومية وإنسانية مستمرة على امتداد الحقب التاريخية ، وواضعا للمضوابط الخاصة بالتنقيب والكشف والصيانة والحماية والعرض المتحفى الداخلى والخارجى والتبادل ، ومائما للهداء والاتجار والبيع والتهريب مع تحديد الموقف القانونى للدولة من الملكية الشخصية واسترداد الآثار .

* أن يراعى فى تخطيط المدن الجديدة الاهتمام بالتعريف بالحضارة المصرية بإنشاء مجمعات ثقافية ، تعرض نماذج من فنون الحقب التاريخية المختلفة وتؤكد ترابط المجتمعات الجديدة بأصولها الحضارية القديمة وتوضح الاستمرار الحضارى لمصر حتى عصرنا الحديث .

* أن توجه عناية خاصة للمتحف المصرى ، ويعطى مشروع انشاء المتحف الجديد أولوية بين مشروعاتنا القومية ، وأن يبذل جهد خاص فى فترة الإعداد للمتحف الجديد لمعالجة ما يهدد بعض مقتنيات المتحف القديم حاليا معالجة فعالة ، وأن يكون الاهتمام بالحلول المؤقتة لتحسين المتحف المصرى فى أضيق الحدود تركيزا على انشاء المتحف الجديد .

* أن المتحف المصرى المزمع انشاؤه يمثل ضرورة حيوية للمحافظة على الآثار ، وعرضها عرضا علميا وفنيا يتناسب مع قيمتها الفنية والتاريخية والانسانية ، لذا يتعين أن تتم دراسة علمية للموقع الجديد تضع فى اعتبارها بالدرجة الأولى المحافظة على هذه الآثار على المدى البعيد ، وتتناول كافة الجوانب من حيث تأثير البيئة والمياه الجوفية والتلوث والاشعاع والذبذبات والزحف العمرانى على الموقع الذى يتقرر اختياره للمتحف الجديد .

* لما كانت بعثات التنقيب وخاصة الاجنبية منها تتجه الى الاماكن التقليدية للبحث عن الآثار ، فانه يتعين توجيه هذه البعثات الى الاماكن التى يزحف اليها العمران والمدن الجديدة التى شرع فى انشائها فى المناطق الصحراوية وسيناء وكوم امبو والكابانية وغرب الدلتا وغيرها من المواقع .

* أن توضع سياسة عامة لشئون الآثار على المستوى القومى تحدد مسئوليات المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة وتبين وسائل تحقيق هذه السياسة وكيفية وضعها موضع التنفيذ . كما تحدد هذه السياسة العامة أوجه المشاركة الخارجية للدول والمنظمات الدولية والهيئات العلمية وخاصة فى عمليات الكشف والتنقيب والصيانة والتمويل .

* أن تكلف لجنة قومية تضم الأثريين ورجال الثقافة والتاريخ والفنون والعلوم والتربية والسياحة والاعلام والقانون والشخصيات العامة لإعداد هذه الدراسة الشاملة للسياسة العامة للآثار ، على أن تتناول أيضا العناصر الاساسية الآتية :

- سياسة الكشف والتنقيب عن الآثار وإعداد خريطة أثرية لمصر .
- صيانة الآثار والمحافظة عليها من عدوان الناس وعدوان الزمن والعوامل الطبيعية .

- النشر العلمى عن الآثار وأساليب التسجيل الحديثة .
- التعريف بالآثار ونشر الوعى الأثرى عن طريق برامج التعليم العام والمتخصص وعن طريق أجهزة الاعلام والثقافة .

- المتاحف ورسالتها الثقافية والتعليمية ، والسياسة المتحفية الملزمة لمصر والتوسع فى انشاء المتاحف فى المناطق الاثرية .
- إعداد الكوادر الفنية المتخصصة فى الآثار للحقب التاريخية المختلفة وفى فروع التخصص المتعددة .

- مراجعة التنظيمات الادارية للأجهزة القائمة على شئون الآثار لرفع كفاءتها ودعمها وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها .

- مراجعة تشريعات الآثار والقوانين ذات العلاقة التى قد تتعارض معها ، ومن بينها قوانين التخطيط العمرانى ، وتنظيم المباني وقوانين الاشغال العامة .

- امكانيات تمويل الخطة الاثرية ومصادر تمويلها المتاحة وكيفية استنباط مصادر جديدة .

* أن يكون قانون الآثار تعبيرا عن السياسة القومية للآثار

الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١

نحو سياسة ثقافية فى مصر

١ - نستطيع أن نتصور ثقافة مصر من منظوريين : الأول تاريخى
جغرافى حضارى ، والثانى عصرى فكرى إجرائى .
المنظور التاريخى :

ويكشف هذا المنظور عن الحقائق التالية :

- أن الثقافة فى مصر نشأت محلية منعكسة من بيئة مصر
وحياتها ، ومن هنا فهى ثقافة ذات جذور ضاربة فى الأرض وذات فروع
ممتدة تصل الى رقعة واسعة من حول مصر فى جميع الاتجاهات .

- أن شخصية مصر التاريخية لم يبنها الإنتاج المادى لشعبها
الدوب بقدر ما بنيتها روح مصر وثقافتها ، فحضارتها وثقافتها ومدنيتها
إنما هى ثرة جهاد الإنسان فى ضبط النيل وتسخيريه فى خدمة الزراعة
وفى استئدار خيرات الأرض ، واستثمار الموقع الجغرافى فى الربط بين
أقطار الأرض .

- أن ثقافة مصر كانت دائما ثقافة متوازنة ومتكاملة ، فالمصرى
عرف عنه من قديم أنه صاحب سجية بسيطة وغريزة مهيبة ، وأنه قد
صقل عقله ودرب يده ، فعرف قبل غيره حقائق الأشياء ، وشارك بيده
فى بناء المدنية والحضارة والفن .

* أن يكون إنشاء المرافق بالمناطق الأثرية والمدن التى اشتهرت
بآثارها القديمة خاضعا للدراسة العلمية التى يشارك فيها خبراء الآثار
بهدف التنسيق بين المرافق والمطالب الحيوية للمحافظة على
الآثار .

* أن توجه عناية فورية لاقرار خطة قومية تعالج ثلاث مشكلات
مرتبطة بالآثار :

الأولى : حماية الآثار القائمة من عوادم الزمن وحذف العمران
واختيار مساحات محدودة للمحافظة على نماذج من مظاهر الحضارة
المصرية فى مواجهة التوسع الزراعى والعمرانى والانتهاى فى أقرب وقت
من إعداد خريطة أثرية لمصر .

الثانية : منع عرض الآثار المصرية فى الخارج كقاعدة لا يكون
الاستثناء منها الا مقترنا بضوابط مشددة تراعى الحفاظ الكامل على
الآثار نفسها وحظر سفر النسخ الوحيدة غير المكررة من الآثار الى
الخارج مع تقييم العائد الحضارى والمادى والسياحى للمعرض
الخارجية .

الثالثة : أن توضع سياسة عامة للمتاحف القومية تأخذ فى
اعتبارها الحاضر والمستقبل ، والواقع والامل معا ، فنطور ونحسن
ونوسع منذ الآن ، وندرس ونوفر المقومات اللازمة قبل الاقدام على
انشاء المتاحف الجديدة ، كما ندخل فى الاعتبار الحاجة الى تأكيد
الاستمرار الحضارى لمصر فى متحف للحضارة يضم الحقب التاريخية
المتعاقبة ، ويربط أهل مصر وخاصة الناشئة منهم بأرض مصر
وحضارتها . ولعل نقطة البدء أن تكون من متحف الحضارة القائم الآن
بالجزيرة . كذلك يوجه النظر الى تطوير فكرة المتحف من مجرد مكان
للحفظ الى مؤسسة ثقافية حية تشارك فى التربية وتنمية الذوق الفنى
وتأكيد الوعى القومى والوحدة الوطنية . كما يوجه الاهتمام الى التوسع
فى متاحف المناطق الأثرية والمتاحف الاقليمية باستخدام القطع المكررة
والمستنسخات وربطها بالحياة التعليمية والثقافية فى الاقاليم .

كذلك فإن المصري ربي شميره ، وكان من أكثر بنى البشر خشية لله وتقوى في السلوك ، بل إن المصري القديم عاش لأخوته أكثر مما عاش لذنيه .

كذلك الحال في العصور اللاحقة حين تبنى المصريون المسيحية السمحة ثم الإسلام العادل الحق .

- أن ثقافة مصر كانت على الدوام ثقافة الشعب كله . فالمصريون - من قديم - كانوا قادرين على تذوق الفن وتفهمه واستلهاه ، وقادرين على فلاحه الأرض فلاحه علمية بل وفنية راقية وعلى ممارسة الحياة في قراهم ومداينهم ممارسة أصحاب الثقافة والحضارة ، وعلى ممارسة طقوس دينهم وفهم روحه ، مما جعل من المصريين في جملتهم أهل تقوى وأهل أدب وتلك كلها من سمات الثقافة الأصيلة التي عاشت بين شعب عريق بجميع طبقاته خلال العصور .

- أن ثقافة مصر كانت كذلك جزءاً أصيلاً من تاريخها حضاري واجتماعي واقتصاديا بل وسياسيا ، ومستحيل على من يؤرخ لمصر أن يوفى التاريخ حقه إذا لم يبرز شخصية مصر الثقافية وروحها الحضاري في كل ما يكتب عن التاريخ في مصر . فصلب الحياة والحضارة والتاريخ في مصر إنما كان هو ثقافة هذا الشعب المصري كله - بل إن هذه الثقافة في صورتها المتحررة أبداً ، قد سائرت مراحل التاريخ القديم المسيحي والإسلامي العربي والحديث المعاصر جميعاً .

- أن الرقعة الثقافية أو الوطن الثقافي لحضارة مصر كان في حقيقة الأمر أوسع من رقعة أرض مصر في وادي النيل الأسفل . فجنود شجرة الثقافة في مصر تمتد خارج نطاق الوادي ، فهي قد امتصت الكثير من داخل أفريقية وشرقها ، كما كانت لها شعيرات جذرية تمتد إلى أرض العروبة حتى قبل أن يجيء الإسلام . وهي كانت كذلك ذات امتدادات إلى شمال أفريقية الذي رد إلى مصر فيضاً من روح الإسلام في عهد نشأة الأزهر على يد الفاطميين ، وهي من غير

شك قد امتدت على مياه البحر المتوسط إلى عالم الجزر وأرض اليونان القديمة أخذاً وعطاءً ، ولعل اتساع رقعة الثقافة بالنسبة لمصر كان هو السبب في احتفاظ هذه الثقافة المصرية بحيوتها وازدهارها على مر العصور ، فهي كانت تتغذى من مصادر متعددة فأصبحت بذلك ثقافة عريقة ذات قدرة على التطور والبقاء .

- أنه قد ترتب على تشعب جذور الثقافة المصرية في رقعة أوسع من أرض الكنانة ذاتها أن استطاعت مصر ، في نجاح غريب رائع ، أن تجمع في توافق بين الأصالة والتجديد ، وبين الاحتفاظ بأصول ثقافتها وفكرها وتجديد نمط الثقافة وعائها اللغوي ، دون تناقض بين القديم والجديد في حياتها أو فكرها أو فننها أو حتى أسلوبها الحضاري وطابعها العام ، وفي جميع العهود وعصور الحضارة اعتمدت مصر أساساً على لبان غذائها في أرض الكنانة ذاتها ، حيث نشأت الحضارة واستوت لتبقى على الزمن .

- أن موقع مصر الجغرافي قد أضفى عليها صفة العالمية فعندها تلتقي قارتا آسيا وأفريقية وتقترب القارة الثالثة في العالم القديم ، وبذلك أصبحت هي الملتقى المكثف للفكر الإنساني وممزة الوصل بين ثقافات العالم .

- أن العالمية في حياة مصر وثقافتها جاءت دائماً إضافة وتوتيجا لدورها المحلي المحدد أو الإقليمي الموسع ، فمصر لم تكتسحها التيارات الفكرية العالمية التي جاءت من الشرق أو من الغرب ومن الجنوب أو الشمال ، وإنما هي احتفظت بشخصيتها الثقافية التي لم تكن إلا انعكاساً صادقاً وأصيلاً لشخصيتها في البيئة والمجتمع والتاريخ ، بل لشخصيتها المنبعثة من ذات الحياة ، والتي تكمن في القوة المصرية الوطنية فيها .

المنظور العصري :

ومن هذا المنظور تبرز الحقائق الآتية :

- أن كلمة ثقافة تنصرف إلى معان كثيرة ، تتفاوت من جهة التطبيق

سعة وضيقا ، فقد يتسع المعنى حتى يشمل حياة الناس وما يتشابه فيها من علاقات بين الأفراد في تعاملهم بعضهم مع بعض ، بل إنه يشمل كذلك مجموعة ربود الفعل التي يرد بها الإنسان على الكائنات الحية جميعا ، ثم على سائر مافى الكون من أجرام فى السماء أو أجسام على الأرض ، لكن معنى الثقافة قد يضيق كذلك حتى ليقصر نفسه على مجالات الفنون والآداب وبعض جوانب العلم ، وبالنسبة إلى الصفة وحدها .

- إزاء هذا التفاوت البعيد فى معنى كلمة الثقافة فلا مندوحة الباحث فى مجالها وحدودها عن حصر القول فى الدائرة التى يختار البحث فيها ، غاضا نظره عن سائر الدوائر التى يمكن أن ينصرف إليها معنى هذه الكلمة ، على أن يقام البحث فى الدائرة المختارة على أساس إجرائى بمعنى أن يتجه الفكر نحو الأعمال التى ينتظر لها أن تؤدى بناء على نتائج البحث ، إذ ليس هناك كبير جدوى فى فكر مجرد يمحى فى توليد المعانى بعضها من بعض ، فيخرج القارئ وهو لا يدري ماذا يراد له أن يصنع .

- أن مجال الثقافة محدد بالوسائل التى من شأنها أن تنتهى بالإنسان إلى تكوين وجهة نظر ذات طابع خاص ، أى أن جوهر العمل الثقافى ليس تحصيل المعرفة لذاتها ، وإنما الثقافة فى جوهرها هى ما يؤدى بحاملها إلى تكوين " رؤية " خاصة يرى بها الكون والإنسان .

- والثقافة المصرية - من هذا المنطلق - يجب أن يكون المراد بها هو إيجاد حالة وجدانية وذهنية عند المواطن المصرى ، تكون هى مرجعه فى القبول والرفض ، فى الرضى والسخط أمام مايجرى حوله من أحداث ومواقف ، وليس المراد بعبارة " ثقافة مصرية " محصولا بعينه من المعلومات والمعارف ، لأن ما يحصله زيد قد لا يكون هو ما يحصله عمرو ، ومع ذلك يشترك كلاهما فى ثقافة مصرية واحدة ، أى فى نظرة إلى الأمور واحدة فى نمط واحد من المعايير الخلقية ، فى اتجاه واحد ، دون أن تكون وحدانية الرؤية العامة المشتركة بين المواطنين جميعا ،

مانعة لتعدد الآراء فى الموضوع الواحد تعددا لا يخرج تلك الآراء عن الإطار المشترك الذى هو الثقافة بالمعنى الذى نريده .

* اننا إذا حددنا فى وضوح كيف نريد المواطن المصرى أن يكون ، أمكن الانتقال إلى الوسائل المؤدية إلى إيجاد تلك " الحالة " الوجدانية الذهنية المنشودة ولا خلاف على أن هدفنا فى تنشئة جيل جديد ، هو أن يكون المواطن مصرية عرييا " عصريا " فإذا حللنا كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة إلى مقوماته الرئيسية كان لنا مجموعة العناصر المطلوبة فى تكوين المواطن من الناحية الثقافية ، ومثل هذا التحليل - لكن نبغ به دقة العلم - يجب أن يقوم به علماء متخصصون فى الجامعات أو مراكز البحوث ، ولكن هناك بعض المعالم الرئيسية فى هذا السبيل منها : أن صفة المصرية فى المواطن تتطلب حدا أدنى من ثلاثة مقومات ، قد يضاف إليها مايزيدها ، لكنها لايجوز أن ينقص منها مقوم فى أى مواطن ، ألا وهى :

التشبع بروح الدين ، لأن الروح الدينية كانت الركيزة الأساسية فى شتى الحضارات التى أبدعها المصرى ، أو شارك فى إبداعها : المصرية القديمة ، واليونانية الرومانية ، والمسيحية ، والإسلامية .

ثم تاتى الصفة الثانية وهى اهتمام المصرى بكيانه الأسرى ، لا من حيث مجرد انتماء الفرد إلى أسرته فحسب ، وإنما كذلك من حيث أن يكون مبدأ التعامل فى الحياة العامة هو نفس مبدأ التعامل داخل الأسرة ، بمعنى أن يقوم الأكبر برعاية الأصغر وأن يرد الأصغر على تلك الرعاية باحترام الأكبر ، وإذا عممنا هذا المبدأ قلنا إنه مبدأ « التعاطف » أو التراحم بين أعضاء الأسرة الواحدة .

ثم تاتى الصفة الثالثة فى مصرية المصرى وهى حبه للوطن أرضا وقوما ، فبالإضافة إلى تطبيق مبدأ التراحم الأسرى على نطاق واسع ، يقوم مبدأ " الوحدة الوطنية " بين أبناء الوطن أجمعين .

لكن مواطننا المصرى بخصائصه تلك هو " عربى " كذلك ، وهنا يجزئ تحليل العروبة إلى مقوماتها ، والتى من أهمها اللغة العربية وما تنطوى

في صورتها الأكاديمية ، وإنما هي في العادة إنتاج فكري وجداني تتمخض به نفوس الأفراد وهم في تفاعلاتهم داخل شعب واحد ، ثم يجيء التعبير عنها على ألسنة الأعلام البارزين ، ولقد وصفت بأنها الأفكار الأدبية لاختلافها الواضح عن الأفكار العلمية .

السياسة الثقافية :

وإذا كان المنظور التاريخي للثقافة المصرية يؤكد الذاتية الثقافية لمصر أهالة وحيوية واستمرارا ، فإن المنظور العصري يثير قضية السياسة الثقافية ، وتخطيط العمل الثقافي وتنظيمه وتمويله ، واضطلاع الدولة بمسؤوليات التنمية الثقافية أساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كان اضطلاع الدولة في العالم الثالث بمسؤولية التنمية الثقافية بعنصرها الأساسيين : تأكيد الذاتية الثقافية ، ووضع السياسة الثقافية تحتمه قلة الموارد المادية والبشرية وندرة التمويل ، فإن أهمية دور الدولة في العمل الثقافي أصبحت هي عصرنا الحديث حقيقة واقعة في دول الاقتصاد الموجه وفي دول الاقتصاد الحر أيضا ، وبرزت في هذا المجال ظاهرتان أساسيتان تقربان بين موقف الدولة في النظامين في المجال الثقافي على تباعدهما في المجالات الأخرى ، وأولى هاتين الظاهرتين : إدراك دول الاقتصاد الموجه والدول الاشتراكية تعذر اضطلاع الدولة بكل ضروب العمل الثقافي ، ومن ثم أشركت أجهزة شبه حكومية فيه ، كما أشركت الاتحادات والجمعيات الثقافية في الاضطلاع بمسؤوليات العمل الثقافي بعد تخطيط برامجه على المستوى القومي وحصر جميع الموارد المتاحة . والظاهرة الثانية ظاهرة عكسية تتمثل في دخول الدولة ومشاركتها بالمسؤولية في مجال العمل الثقافي وتمويل الخدمات الثقافية تمويلًا يعتمد على الدولة اعتمادا كليًا أو جزئيًا بحسب الأحوال . ويظهر ذلك في الدول الرأسمالية حيث كانت مجالات الثقافة من شئون الهيئات الخاصة والأفراد ، فلمست الدولة الحاجة إلى التدخل بالتوجيه والتمويل والمشاركة في التنفيذ وفق سياسة واضحة الأهداف ، وذلك من أجل تحقيق مزيد من فاعلية الخدمات الثقافية ، وتوفير الدعم

عليه من اتجاهات وجدانية وفكرية ، ومنها كذلك ذوق خاص يحسه العربي إزاء منتجات الفن من موسيقى إلى شعر وتصوير وغيره ، ومجموعة من القيم التي سار العرف العربي طوال التاريخ ، على أنها هي التي يتألف منها الكمال البشري .

هذا المصري العربي الذي نستهدفه بما نقدمه إليه من غذاء ثقافي يساعد على اكتمال تكوينه ، يعيش في عصر يتميز بخصائص لا مفر من اكتسابها لمن يريد مواكبة الحضارة في سيرها ، ويمكن تلخيص تلك الخصائص في أنه عصر يفرق بين موضوعية علمية يعالج بها الجوانب الخارجية العامة من حياته ، وذاتية مسرفة في خصوصيتها ، يقابل بها ظواهر حياته الوجدانية الداخلية ، وهكذا ينبغي أن تكون ثقافة المصري العربي ، فلا بد له من نظرة علمية ينظر بها إلى المسائل العامة ، ومن المحافظة في داخله على وجدانية المصري الأصلي ، معبرا عنه في إبداعه الفني وفي أنماط سلوكه .

– أن الوقفة المصرية العربية العصرية تتكون تدريجيا بفعل مدخلات تتسرب إلى النفس من هنا وهناك ، وهي مؤثرات تصدر عن ينابيع ثقافية ثلاثة ، يضاف إليها رابع بتغير المناخ السائد في العصر المعين ، والثلاثة ينابيع الرئيسية هي : الدين والفن والأدب وأما الرابع المضاف فهو – في عصرنا – حقائق علمية يراد بها بث النظرة العلمية لتكون أداة المعالجة في المواقف الخارجية التي تستدعي استخدامها .

فالدين مصدر ثقافي لكل إنسان بصفة عامة وللمصري بصفة خاصة ، لأنه عاش حياة دينية منذ فجر تاريخه ، على تعدد العقائد الدينية التي استظل بها في مختلف العصور ، ومعلوم أن الدين والفن والأدب تؤثر في المتلقي وتوجهه في حياته دون أن يكون الأمر موكولا إلى أفكار معينة ، ولكن هناك مع ذلك حقيقة هامة بالنسبة إلى الأدب يجب الالتفات إليها ، وهي أننا نعني به – فيما تعنيه – مجموعة " الأفكار الأدبية " التي تكون لها سيادة في العصر المعين ، ومن قبيل ذلك : الحرية والعدالة والديمقراطية ، والتعاون الاجتماعي وغيرها . فهذه الأفكار لاتفرزها علوم طبيعية أو رياضية ولا العلوم الاجتماعية نفسها

اللازم لمبدعى الأعمال الثقافية ، وتوسيع نطاق الإفادة منها والمشاركة فيها ، تحقيقا لديمقراطية الثقافة وتوكيدا لحق الثقافة باعتباره حقا من حقوق الإنسان .

وقد تبنى المجتمع العالمى - ممثلا فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) - المفاهيم الجديدة لحق الثقافة والذاتية الثقافية والسياسة الثقافية والتنمية الثقافية ومسئولية الدولة ، فى المؤتمر العام للمنظمة وفى اجتماعات الخبراء ، وحلقات البحث الإقليمية ، وصدر العديد من المطبوعات التى تتناول هذه المفاهيم بالبحث والتحليل . وكان من أبرز ما أسهمت به اليونسكو المؤتمر الدولى الذى عقد فى مدينة البندقية فى أواخر صيف ١٩٧٠ لمناقشة النواحي التنظيمية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية ، وحضره أربعمئة من رجال الثقافة فى العالم ، كان بينهم ثمانية وثلاثون وزيرا للثقافة . وأسفر المؤتمر عن الاتجاهات الأساسية الآتية :

- أن السياسة الثقافية ينبغى أن تكون عنصرا أساسيا فى إطار التخطيط العام للدولة ومن مسئولياتها الكاملة ، ولكن السياسة الثقافية تختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى ، وعلى أساس هذا الاختلاف يصبح هناك سياسات ثقافية لاسياسة واحدة .

- أن الحاجة تدل بصورة أو بأخرى على أن الدولة ينبغى أن تأخذ دور المبادرة والتشجيع الذى كان موكولا من قبل إلى الأفراد من رعاة الفنون والثقافة بصفة عامة ، وذلك لصعوبة اضطلاع الجهود الخاصة وحدها بدور فعال فى العصر الحديث .

- أن مركزية السياسة الثقافية وأضرار هذه المركزية ، تدعو بعض أصحاب الرأى إلى تفضيل تدخل الدولة عن طريق المساعدات المالية غير المشروطة .

- أن التنمية الثقافية فى الدول النامية ضرورة لدعم الوعى القومى ، وخلق تيار ثقافى يستجيب لأمانى الشعوب ويخاطب أعماقها وتراثها ويستنهض حاضرها . غير أنه مهما تباينت الاتجاهات فقد كان هناك

إجماع على أن تدخل الدولة لا يجوز أن يلقي قيودا على حرية الإبداع ، وأن السياسة الثقافية الرشيدة ينبغى أن ترعى هذا الاتجاه .

ويمكن أن تخلص مسئولية الدولة فى مجال العمل الثقافى فى الأهداف الآتية :

× تنسيق الخدمات الثقافية وتوزيعها على المستوى القومى .
× تحقيق الاستخدام الأفضل للطاقت الثقافية المتاحة .
× وضع أولويات للعمل الثقافى تستظهر احتياجات الشعب وتتبع من ظروف البيئة .

× إضفاء رعاية السلطة ودعمها للإبداع الثقافى والإفادة من إمكاناتها وقدراتها التنظيمية لتحقيق هذا الهدف .

× التنسيق بين مسئوليات الحكومة المركزية ومسئوليات السلطات المحلية التى تأكد دورها مع انتشار ظاهرة الإدارة والحكم المحلى ، وكذلك لتنسيق جهود الجماعات الخاصة العاملة فى مجال الثقافة وتحديد دورها ودفع نشاطها .

× الاستعانة فى رسم السياسة الثقافية بما يتيح العلم الحديث من أدوات الإحصاء ودراسات علم الاجتماع ومعايير قياس اتجاهات الرأى العام والبحوث الميدانية فى البيئات المختلفة للتعرف على الأوضاع الثقافية فى البيئات الحضرية والريفية .

تخطيط العمل الثقافى :

ويعتمد نجاح السياحة الثقافية على تخطيط شامل للعمل الثقافى ، ويمكن أن نجل أهم أسسه فى النقاط التالية :

- ارتباط التخطيط بأهداف واضحة وواقعية ، ذلك لأن واقعية برامج العمل الثقافى شرط أساسى لتحقيقها ، وهذه الواقعية تتطلب وضوحا فى الأهداف وتمثلا لمهمة الأجهزة الثقافية وتقويما موضوعيا وواقعيًا للإمكانات المادية والبشرية المتاحة ، حتى يتسنى وضع برامج قابلة للتنفيذ ، فإن الأهداف الواضحة فى مجال العمل الثقافى تيسر أمر الإدارة عن طريق الأهداف ، وهى أصل من أصول فلسفة العمل الإدارى

على عكس الأهداف المحلقة التي يصعب الإمساك بها وضبطها ، مما يؤدي إلى تشتت طاقات التنفيذ .

- أن قصور اعتمادات الثقافة تدعو إلى الفصل بين التخطيط المستقبلي والبرنامج العاجل ، وإلى الحرص على التزام أكثر أساليب التنفيذ اقتصادا ووفاء بالغرض في الوقت نفسه ، وإلى تحقيق أكبر قدر من توازن الإنفاق والاقبال من الفاقد وتخفيض التكاليف ، كل ذلك مع مراعاة إعطاء الأولوية للمشروعات والإنشاءات الثقافية الأساسية التي لاتتوافر مقومات الخدمة الثقافية بدونها ، مع أرجاء المشروعات والإنشاءات التي تدخل في مجال الترف الثقافي .

- أن التفكير في أى مشروع ثقافي جديد ينبغي أن يدخل في اعتباره ظروف العمل والإمكانات البشرية القادرة على الاضطلاع بالمشروع باعتبارها بعدا مؤثرا في نجاحه ، وكثيرا ما يكون هذا البعد غير ملحوظ عند التخطيط للمشروعات الثقافية ، وليست منشآت الثقافة بناء بانها يقام ، ولكنها قبل ذلك كله بناء وظيفي يتحقق أثره بمن يقوم على إدارته من أفراد يتوافر لهم القدرة والفهم ووضوح الهدف وأخلاقيات الإدارة في أعلى وأرفع نماذجها .

- أن الأمر في التخطيط للعمل الثقافي يتطلب بدءا من الواقع القومي بكل ما فيه ، وتفهما لاحتياجاتنا الثقافية ، وتحديدًا لمصادر العمل الثقافي من واقع هذه الاحتياجات ، وذلك بأن يراعى في الدرجة الأولى :

• أن أجهزة الثقافة ينبغي أن تدخل في حسابها أنها لا تعمل من أجل الصفة وحدهم ، وإنما هي تعمل من أجل الملايين المحرومين من العطاء الثقافي ، وانها يجب أن تسعى إلى القرية سعياً إلى المدينة ، ومن هنا يتمثل خط أساسى في محاور العمل الثقافي هو الثقافة للقرية ، وللحياء الفقيرة بالمدينة ، وإلى ذلك ينبغي أن توجه الجهود وتتحدد أساليب العمل الثقافي المناسبة .

• أن الثقافة ليست ترفاً وإنما هي ضرورة في مجتمع يسعى إلى

بناء ذاته ، وعلى دعامة للعمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ولذلك فإن خطة التنمية الثقافية أصبحت مطلبا من مطالب هذه المرحلة من تاريخنا .

• أن الخدمات الثقافية ينبغي أن تتشكل بحيث تكون مكملًا لعضوية الخدمات التعليمية ، ومن هنا ينبغي أن تتكامل أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم ، ليسهم كل منها بدوره في تكوين المواطن المتعلم المثقف المدرك لقيم الفكر والفن والجمال .

• أن الثقافة أولا وأخيرا خدمة ، نجاحها رهن بتقويم عائدها الثقافي لا عائدها المالى ، غير أن هذا النظر لايجوز أن يصرفنا عن اقتصاديات الإنتاج الثقافي .

• أن الإدارة الرشيدة لأجهزة العمل الثقافي تتطلب : نظرة اقتصادية تراعى ترشيد الإنفاق ، وحسن توجيه المال العام المخصص للعمل الثقافي ، وأداء الخدمة الثقافية بأقل نفقة وتكلفة وأكبر عائد من حيث القيمة الثقافية ، والحديث عن خسائر المؤسسات الثقافية ومعاملتها بمعيار المؤسسات الاقتصادية يغفل دور تلك المؤسسات في خدمة المجتمع ، وأيا كانت التقسيمات المالية والإدارية ومعاييرها التحكيمية ، فإن أجهزة الثقافة في حقيقة الأمر أجهزة خدمة ينبغي أن تقوم على أساس مدى نجاحها في توصيل خدماتها للجماهير ونوعية هذه الخدمات ، ومحاسبتها على حجم الإنجاز ومستواه ونوعه بالقياس إلى حجم الإنفاق .

تنظيم العمل الثقافي :

وفى تنظيم العمل الثقافي يكون نجاح الأجهزة الثقافية في أداء رسالتها رهنا بأن ينأى بها عن المركزية البيروقراطية ، وأن تشكل هذه الأجهزة بحيث تتحقق المشاركة الفعالة لرجال الفكر والفن في تشكيل السياسة الثقافية وأن تكون أجهزة الثقافة على انفتاح مع أجهزة الدولة الأخرى ، وأن تقام هيكلها الإدارية على أساس من اللامركزية وتفويض السلطات بحيث يمكن - عن طريق المحليات وعن طريق تفويض السلطة

الدول الكبرى إلا إلى ١٪ من جملة الميزانية . وقد أدى ذلك - فى مؤتمر السياسة الثقافية بالبندقية - إلى الدعوة إلى إنشاء بنك دولى للتنمية الثقافية ، يعين الدول عن طريق القروض على تحقيق مشروعاتها فى مجال الثقافة .

الإعداد والتدريب فى العمل الثقافى :

وأخيرا تبقى مهمة الإعداد والتدريب فى العمل الثقافى ، فمشكلة الثقافة فى وجه من وجوها مشكلة رجال ، وإعداد القائمين على العمل الثقافى ليس بالأمر اليسير ، فهو يتطلب نوعية خاصة من العاملين ، يتوافر لها قدر كبير من الحماس ، مع قدر معادل من الخبرة والدراسة ، فالنمط التقليدى للموظف لا يستطيع النهوض بمسئوليات إدارة أجهزة تحرك الفكر والإبداع وتنشر العطاء الثقافى على المواطنين . ويحتاج الأمر إلى التوسع فى إنشاء المعاهد وإعداد البرامج للدراسات المتخصصة والدورات التدريبية لتأهيل الأعداد الكافية من نوى الاستعداد من العاملين فى حقول الثقافة .

التوصيات

* إن السياسة الثقافية ينبغى أن تقوم على مبدأ رئيسى هو أن التنمية الثقافية ركن أساسى فى التنمية الشاملة ، وأن المدخل الصحيح إلى التنمية الاقتصادية هو الإنسان نفسه ولا يمكن أن تبلغ التنمية الاقتصادية أهدافها ما لم تتم على دعائم التعليم والثقافة معا . وهذا يقتضى توفير متطلبات العقل والوجدان وحقل سلوك الإنسان والعناية ببنائه الروحى .

وترجمة هذا المبدأ عمليا تتطلب إعطاء الثقافة نصيبها فى خطط التنمية ، والنظر إليها على أنها استثمار له عائده الاقتصادى والاجتماعى .

* تحقيق مبدأ " ديمقراطية الثقافة " على أساس من التزام الدولة بتوفير فرص الثقافة للجميع ، وإعطاء أسبقية للفئات المحرومة ، مع اختيار الوسائل والأدوات الملائمة للتوصيل الثقافى ، وتشجيع الأعمال

والاختصاص لأجهزة أخرى غير الأجهزة الرسمية كالمجالس الشعبية والهيئات والجماعات الثقافية - ضمان تحقيق مشاركة فعالة شاملة فى عملية التخطيط الثقافى ، وتقديم الخدمات الثقافية ، وإشاعة الجو الذى يتيح للمواطنين المشاركة فى الاستمتاع بروائع الفكر والفن .

كذلك ينبغى البحث عن صيغة تحقق الربط بين المدرسة والمركز الثقافى ، وتكفل نقل نشاطات الثقافة إلى مجالات التعليم ، وعلى الأخص فى مجالات الفنون التشكيلية والتعبيرية والمتاحف والمكتبات ، لشحذ حساسية الأطفال والناشئة للتذوق الفنى والأدبى ، وإيقاظ ملكة الابتكار عندهم .

ومن جهة أخرى فإن تنظيم العمل الثقافى يمكن أن يحقق الخدمة الثقافية والتغيير الثقافى على أوسع نطاق ، بالبحث عن صيغ التكامل مع وسائل الاتصال المسموعة والمرئية ، بحيث تستخدم هذه الوسائل الفعالة فى إشاعة الثقافة بأسلوب إبداعى خلاق يناهض خطر التطور التكنولوجى وتفاقم السوقية والأسلوب التجارى الرخيص .

ومن مهام التنظيم الثقافى أيضا تحقيق التكامل مع أجهزة الشباب ومراكز الشباب ، لتحقيق التوازن بين نمو الجسم ونمو العقل فى الأجيال الناشئة .

تمويل العمل الثقافى :

أما عن تمويل الثقافة ، فقد انعقد الرأى على اعتبار الثقافة نوعا من أنواع الاستثمار طويل الأجل ، وهى ليست مجرد إنتاج وتوزيع تجرى فى شأنه قواعد الإنتاج والاستهلاك العادية ، وإنما هى أداة هامة فى البناء المعنوى للأفراد ، وهو بناء له عائده الاقتصادى ، وذلك لأن الإنسان المثقف أقدر على العطاء وعلى الإسهام فى المجالات الإنتاجية والاقتصادية للمجتمع . ومع ذلك فإن نصيب الثقافة من الميزانية العامة أو من الدخل القومى مازال ضئيلا ، وقاصرا عن تمكين أجهزة الثقافة من الاضطلاع بدورها . وهذا القصور شائع على المستوى الدولى ، فالثقافة فى ميزانية اليونسكو لا يزيد نصيبها عن ١٦٪ ، ولا يصل فى

الثقافية التي يمكن أن تحدث أثرها في كل فئة من فئات المجتمع ، تبعا لنسبها من التعليم وتدرجها في مدارج التحضر . ومن ثم فإن الاستراتيجية الناجحة ينبغي أن تستند إلى مسيح شامل للواقع الاجتماعي وتفهم لاحتياجات المجتمع الثقافية وتحديد لمحاور العمل الثقافي ، مع مراعاة الأولويات ، وملاحظة أن أجهزة الثقافة لاتعمل من أجل الصلوة وحدهم ، وإنما هي تعمل قبل هذا من أجل الملايين المحرومين من المعطاء الثقافي ، الذين قصرت بهم الأسباب عن التعليم لتدارك ما فات ولنشر حركة التنوير ولحو الأمية الثقافية التي لاتقل خطرا عن الأمية الأبجدية .

وبهذا المفهوم تتشكل الخطط الثقافية وتتوزع وفقا لاحتياجات فئات المجتمع حتى تحقق جدواها .

• العناية بالثقافة العربية والإسلامية وإبراز القيم الأصيلة فيها ، للحفاظ على الذاتية الثقافية وتأكيدا في مواجهة مختلف التيارات ، مع مراعاة أن المكانة الحضارية لمصر ، بل للامة العربية جمعاء وبورها في العالم المعاصر ، يتطلب انفتاحا ثقافيا واعيا على العالم ، مرتكزا على الخصائص الفكرية والوجدانية لهذه الامة ، وعلى أصالتها الثقافية . وهذا يتطلب بناء السياسة الثقافية على تخطيط سليم للتبادل الحضاري مع العالم ، يقوم على الأخذ والمعطاء ويتنبه لمحاولات الفرز الثقافي لطمس معالم الذاتية القومية .

• إن التعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد وتكوين قدراته وسلوكه وصياغة فكره ووجدانه ، وإن توجيه الجهود إلى إعداد الأفراد إعدادا متخصصا للنهوض بمسؤوليتهم في مواقع العمل الوطني ، دون الاهتمام بتكوينهم الثقافي العام ، يظل إعدادا قاصرا عن بلوغ أهداف التنمية الحقيقية والتكوين الحضاري للمجتمع . ومن هنا ينبغي أن ترتبط استراتيجية الثقافة عضويا باستراتيجية التعليم ، وأن تقوم بينهما جسور متينة ، وأن ينظر إليهما باعتبارهما استثمارا اجتماعيا واقتصاديا طويل الأمد متعدد المعطاء .

• أن يراعى في استراتيجية الثقافة أن الأجهزة الثقافية الرسمية موكلة بتيسير الإمكانيات وتشجيع المبدعين وتهيئة المناخ الثقافي الحر للإبداع في شتى المجالات ، وتيسير توصيل عطاء الفكر والوجدان إلى أفراد المجتمع ، وإتاحة أسباب اتصالهم بالحياة الثقافية .

• الاعتماد على مبدأ المشورة قبل التخطيط ، والأخذ بأساليب الاستطلاع والاستقصاء وأبوات القياس المستخدمة في الإحصائيات الثقافية ، مع مراعاة الثوابت وأخذ المتغيرات في الحسبان . وتعتمد الدول في ذلك على المجالس واللجان القومية ، وإشراك كبار المفكرين والأدباء والفنانين في هذه المجالس واللجان ، مع الأخذ بأساليب قياس الرأي العام للتعرف على الاحتياجات الثقافية للمجتمع .

• أن يراعى في استراتيجية التنمية الثقافية تحقيق الترابط في الخطط القومية بين التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تكون التنمية الثقافية عنصرا فعلا ومتسقا مع التنمية الشاملة . ولما كانت الثقافة للمجتمع كله ، فإن ذلك يتطلب تعاون قطاع الثقافة وارتباطه بالقطاعات الأخرى التي يمكن أن تكون عوناً في تنفيذ الخطط الثقافية ، مثل قطاعات العمل والزراعة والصحة والشباب وأجهزة الإدارة المحلية والسياحة . هذا فضلا عن التعليم والاعلام بطبيعة الحال ، وضرورة الإفادة من وسائل الاتصال الحديثة في نشر الثقافة .

كذلك يراعى في الاستراتيجية مايتطلبه تنفيذ الخطط الثقافية من مواسة بين المركزية واللامركزية ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للعمل الثقافي التي تتطلب أن يكون الإشراف والتنفيذ في بعض القطاعات مركزيا على مستوى الوطن كله ، وأن يكون البعض الآخر محليا ، تنهض به المحليات .

وثمة بعد آخر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في مجال الثقافة ، وهو الاعتماد على الهيئات والجمعيات الخاصة لتنفيذ بعض عناصر الخطط الثقافية ، وذلك لما يتوافر في أعضاء هذه الهيئات والجمعيات من حماس ورغبة ملووعية في الخدمة العامة ، تعين على نشر الثقافة بين المواطنين

* يمثل العنصر البشري ركيزة هامة في نجاح العمل الثقافي الذي يتطلب نوعية خاصة من العاملين يتوافر لهم قدر كبير من الصدق والحماس مع قدر معادل من الخبرة والدراية وهذا يقتضى أن يكون من مقومات السياسة الثقافية الاهتمام باختيار أفراد الأجهزة العاملة في ميدان العمل الثقافي ، مع الاهتمام باستكمال الإعداد والتدريب المتخصص لهذه العناصر .

الثقافة العلمية

تبسيطها ووسائل نشرها

التغيير ظاهرة طبيعية وإنسانية والاستجابة له ضرورة حضارية مع الحفاظ على " الذاتية الثقافية " المرتبطة بخصائص المجتمع وقيمه ، وخاصة أمام التطور المعاصر في العلم والتكنولوجيا حيث انتقلت منجزاتهما الى كل الشعوب حيثما كانت . وتستدعى هذه الاعتبارات الحفاظ على قيمنا وتراثنا القومي والثقافي ، لما فيه من مضامين حضارية رفيعة وما ينطوى عليه من حصانة لأجيالنا ، مع البحث عن مسالك مأمونة نتعامل من خلالها مع النوعيات الجديدة من المؤثرات السائدة في العالم المتغير من حولنا .

ومن هذا نتبين أهمية بناء وعى علمي بين الجماهير ، كما تبرز الصلة الوثيقة بين الثقافة والعلم و« المكون العلمي في مجال الثقافة » وبين العمل التثقيفي في مجال المعرفة العلمية من جانب ، وبين التغيير المنشود من جانب آخر .

وتوصيل الخدمات الثقافية إليهم بصورة أكثر فاعلية وأقل كلفة .

* إن السياسة الثقافية ينبغي أن تنطلق من نظرة واضحة إلى مؤسسات العمل الثقافي ، باعتبارها تؤدي خدمة عامة كخدمة التعليم وخدمة الصحة ، ومن ثم فإنها تقوم بالنظر إلى عائدها الثقافي لا عائدها المالي ، ويحكم عليها بمعيار ماتقدمه من عطاء لا بما تحصل عليه من ربح .

وهذا يصوب كثيرا من النظرة إلى النشاط المسرحي والموسيقى والنشاط السينمائي وحركة النشر وخدمات المتاحف . على أن هذا النظر لايجوز أن يصرفنا عن اقتصاديات الخدمة الثقافية .

ومن ثم فإن المدخل الاقتصادي في العمل الثقافي يتصل بترشيد الإنفاق وحسن توجيه الاعتمادات المخصصة للثقافة من أجل أداء الخدمة الثقافية بأقل تكلفة وأكثر عائد ثقافي .

ولعل ظاهرة نقص التمويل تدعو إلى استنباط الحلول الملائمة لتحقيق التماثل بين طموح الأهداف الثقافية وقصور الإمكانيات . والموارد ، لاستخلاص أفضل النتائج من الاستثمارات المتاحة . ومن ذلك الاستفادة من المنشآت القائمة بتطبيق تجارب حققت نجاحا في كثير من الدول ، حيث يتم تقديم الخدمات الثقافية في المدارس وبنو العبادات والوحدات المجمع والساحات وغيرها من أماكن التجمعات . ويتعدد وظائف المبنى الواحد واستخدامه يمكن توفير كثير من النفقات التي تستنفد قدرا كبيرا من مخصصات الخدمات الثقافية في إقامة المباني الباذخة ، وتحقيق توصيل الخدمة الثقافية وسرعة إمدادها إلى الريف خاصة باتباع أسلوب المباني المتعددة الأغراض .

* إن الإدارة الثقافية تعتمد على البناء التنظيمي الملائم لطبيعة العمل الثقافي ، وهذا يتطلب من الفكر الإداري الاسترشاد بالتجارب والصيغ التنظيمية التي ظهرت في هذا المجال لإقامة تنظيمات يتوافر لها عنصر الاستقرار وتكون بمنأى عن هزات التغيير التي تؤدي إلى اضطراب مسار العمل الثقافي .

أما بالنسبة للشباب ممن في مرحلة التعليم العام والتعليم الجامعي ، فيلاحظ عزوف الكثيرين منهم عن القراءة الجادة ، أو المشاركة في الأنشطة الثقافية لأسباب كثيرة ، منها ما يرجع الى الأوضاع التعليمية ومنها ما يرجع الى ما تزخر به وسائل الاعلام من « عروض » يجد فيها المستمع أو المشاهد ما يجذبه ويريه دون بذل مجهود أو إعمال للفكر . يضاف الى ذلك قلة ما تصدره دور النشر من الكتب الخاصة بالتبسيط العلمي ، وصغر المساحة المخصصة للاعلام العلمى بالكلمة المكتوبة . ولعل الوقت قد حان لاعادة التوازن بين نشر الثقافة العلمية ونشر بقية المواد الأخرى التى تغمر الوقت كله ، ثم تكوين التفكير العلمى فى مختلف المناشط اليومية . والمجال يكاد يكون مهياً الآن .

هذا وقد تزايد عدد الباحثين والعلماء والدارسين فى المراكز العلمية والجامعات المنتشرة فى الأقاليم والمحافظات ، ممن يتميزون بالمعارف العلمية الواسعة الأصيلة ، مع القدرة على توصيلها مبسطة الى القارئ المقصود بها .

ثانيا : فى مجال الكلمة المسموعة " الاذاعة " :

تشغل المساحة الزمنية المخصصة لبرامج الثقافة العلمية المتخصصة فى خريطة برامج ارسال الاذاعة المسموعة فى القنوات السبع التى تبث باللغة العربية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى مدة محدودة جدا بالنسبة لما يجب أن يكون للكلمة المسموعة فى نشر الثقافة العلمية . وهناك نقاط يعمين تغطيتها فى خدمة برامج الثقافة العلمية فى الاذاعة المسموعة تتصل بمحدودية الارسال بالنسبة بالبرامج المهمة بهذه النوعية مثل البرنامج الثانى . وقصور الامكانيات المخصصة لانتاجها وقلة الطاقات الاذاعية التى تقبل عليها أو تعمل بها .

ومن خلال هذه النقاط يمكن اعداد خطة للاعلام العلمى فى الراديو للسنوات الخمس القادمة ، تبنى على ثلاثة محاور هى :

كيان عضوى لبرامج الثقافة العلمية :

ويتمثل فى إدارة مركزية تضم كل العاملين فى نطاق البرامج العلمية

ولضرورة ذلك فى حياتنا الفكرية ينبغى أن يحظى باهتمام العاملين فى ميادين العلم والثقافة ، حتى يمكن أن ننقل المعرفة عن طريق العالم الكبير الى القاعدة الجماهيرية بلغة سهلة ميسرة للجميع .

وسائل نقل المعرفة العلمية المبسطة :

وتتمثل هذه الوسائل فى : الصحافة الدورية وكتب التبسيط العلمى والثقافة العلمية والراديو والتلفزيون ، أى فى الكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية .

أولا : فى مجال الكلمة المكتوبة :

تعتبر الطاقة البشرية المنبع الأول لجميع أنواع الانتاج ، ونقطة البداية فى عمليات التنمية ، كما أن العمل الانسانى هو القوة الأساسية التى يركز عليها الاقتصاد القومى . لذلك فان إعداد القوى البشرية ورفع مستوياتها التعليمية والفنية فى المدارس والجامعات وتعويدها على التفكير الذاتى هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأن هذه الطاقات هى القاعدة الأساسية للثروة القومية التى يعد استثمارها الضمان الرئيسى لزيادة معدلات الانتاج والتطور الاقتصادى والاجتماعى .

لذلك يجب الاهتمام بالنشء - بدءا من مرحلة الطفولة - بتربيه بشتى الوسائل فى اقتناء الكتب والمجلات التى تعد خصيصة لمستويات السن المختلفة . وتكون المسئولية فى السن المبكرة من سننى الطفولة ملقاة فى المقام الأول على الوالدين : ثم على المدرسة فعليهما أن يرغبيا الأطفال بشتى الوسائل فى اقتناء الكتب والمجلات وصيانتها ، حتى تتكون عند الطفل مكتبته الخاصة ، ويتعود على اقتناء الكتب والاطلاع عليها ، فينهل منها جرعات من الثقافة العلمية تساعد على تنمية فكره وتصل قدراته . كما يجب أن تكون فى المدرسة مكتبة تحتوى على الكتب والمجلات التى تتناسب مع تربية الطفل وتنشئته ، وأن تخصص فترة اطلاع ضمن برنامج الدراسة يصطحب فيها المدرس الأطفال الى المكتبة للاطلاع على محتوياتها تحت اشرافه .

عناصر الاشراف على هذا الكون الذى به يحيط ، ومعه يتعامل ، بحكمة أو بغير حكمة .

ومن هنا جاء هذا التصور لتقديم « المعرفة » الجادة الرصينة لبرنامج عمل لانشطة علمية من خلال التلفزيون :

– عن الانسان فى بيئته ووسطه وعالمه .

– أو للانسان المطل على الغد من نافذة اليوم ، كدائرة معارف بغير الشكل التقليدى المؤلف بالوسائل المختلفة (الفيلم – البرنامج التلفزيونى – الشريط الاداعى – شريط الكاسيت – الكتاب والشرائح) وفى موضوعات وسلاسل متكاملة عن :

الانسان ، وعالم بلا حدود ، والله ربي .

وهذه المجموعات تتناول بالتبسيط والتركيز مختلف ثقافة العلوم والآداب والفنون .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، والمناقشات التى دارت حولها ، خلص المجلس الى التوصيات الآتية :

توصيات عامة :

* ربط الثقافة العلمية المرئية والمسموعة والمكتوبة تحت مظلة واحدة متناسقة فى كيان عضوى متكامل ومستمد من جهاز ادارى له ميزانيته المستقلة الخاصة ، وأعضاؤه .

* وضع برنامج زمنى للثقافة العلمية فى الاذاعة والتلفزيون مدته خمس سنوات ، موضح به الموضوعات التى تقدم وتعرض على الجمهور لتوسع القاعدة الجماهيرية للثقافة العلمية .

* اعطاء العلم – كمفهوم وأسلوب للحياة – أهمية خاصة بحيث يبرز دور العلم والاساس العلمى للموضوعات التى تتناولها برامج الراديو والتلفزيون والصحافة ، مع التنسيق بين أجهزة الاعلام المختلفة عند تناول الموضوعات القومية وأسسها العلمية والتكنولوجية ، كموضوع الأمن الغذائى وتوفير المسكن المناسب لكل مواطن ، على سبيل المثال .

بتبعية ادارية كاملة ، وتستعين بمجلس من العلماء لوضع الخطط التى تحدد بعمد زمنية معينة ولخدمة مضامين تتطور مع تطور المجتمع العلمى فى مصر والعالم . وتكون مهمة هذه الادارة اقرار الخطة العامة والخطط التنفيذية الفرعية ، وتنسيق الاتصال مع الهيئات العلمية ، واستقبال المادة وتوزيعها باتساق وتكامل بين الخدمات الاذاعية وبهذا يتحقق التكامل فى الأداء على مستوى الكلمة فى الراديو .

القوى البشرية :

أما القوى البشرية فان وجودها فى ادارة ذات كيان مستقر سوف يشعرها بالانتماء اليه ، مع الالتزام بخدمة أهدافه واحساس بفرص أكبر فى التخصص والترقى . ولما كانت القوى البشرية الموجودة حالياً فى خدمة البرامج العلمية تعمل أصلاً فى قطاع غير البرامج العلمية ، فيمكن أن تقدم لهم بعض الحوافز – كالمناح أو البعثات أو الدورات التدريبية – كعامل جذب للتفرغ لهذا النوع من البرامج . وفى الوقت نفسه يفتح المجال للطاقات المتخصصة فى الدراسات العلمية حديثة التخرج ، يتبع فى اختيارها مايتبع فى اختيار المذيعين الجدد .

المادة العلمية :

ان الاتجاه الحديث يتراوح ما بين العلوم الطبيعية التى تقوم على أساس تجريبي والعلوم الانسانية ، وذلك أن وحدة المعرفة هى سمة العصر ومن هنا تكون الادارة المركزية المقترحة مسئولة عن المعارف فى العلوم التجريبية والانسانية ، والتى يكون الحصول عليها طبقاً لمنهج ينبع من دراسة الادارة المركزية مع الهيئة الاستثمارية المقترحة .

ثالثاً : فى مجال الكلمة المرئية " التلفزيون " :

يتميز العصر الذى نعيش فيه اليوم بأنه عصر المتغيرات . ويبدو التغير – عند البعض – أسرع من ملاحظته أو حتى ادراكه . وهو فى منظور آخرين أبداً من قدرته على احتواء أحلام وطاقت المستقبلين . غير أن « المعرفة » باب يفضى الى الادراك ، والادراك مسلك الى الفهم ، والفهم منبه للوعى ، والوعى يفجر طاقت الانسان التى تكمن فيها

* أن يعنى فى الأجهزة التنفيذية القائمة على شئون الثقافة بإنشاء لجان خاصة بالثقافة العلمية ونشرها .

* حصر الصعوبات التى تعترض نشر الثقافة العلمية المبسطة ووضع المقترحات المناسبة لتذليلها .
فى مجال الكلمة المكتوبة :

* إعادة النظر فى طريقة التعليم بالمدارس والتربية الاجتماعية فى أجهزة الاعلام ، لتدعو الى الثقافة الجادة وغرس بذور الوعى العلمى فى النشء .

* إعداد القوى البشرية بما يرفع مستوياتها التعليمية والفنية وتعميدها على التكيف الذاتى بجانب المدارس والجامعات ، مع الاهتمام بثقافة الطفل.

* الدعوة الى الاكثار من الكتب العلمية المبسطة وتخصيص مساحة أكبر للثقافة العلمية فى الصحف اليومية وفى المجلات .

* دعوة المسئولين فى قصور الثقافة ومراكز الشباب أن يولوا الثقافة العلمية الاهتمام المناسب ، والعمل على جذب الشباب بشتى الوسائل الى هذه المراكز ، مثل عقد الندوات واقامة المسابقات ، وتوعيتهم بما للقرأة الجادة من أهمية فى بناء الأفراد الذين تعتمد عليهم البلاد .

* تكرين سلاسل من الكتب العلمية زهيدة الثمن ، تتناول مايزاد فى الراديو والتليفزيون حتى يواصل المثقف مايرى وما يسمع مسجلا فى هذه السلاسل ، فتجتمع عنده حصيلة من المعارف العلمية والتكنولوجية المنظمة والمتلاحقة .

* دعوة دور النشر التى تصدر الكتب الثقافية والمسلسلات الى زيادة نسبة ما يخص منها لنشر المادة العلمية المتصلة بالمشروعات القومية وقضايا التنمية .

مع اجراء حصر لنور النشر فى مصر والبلاد العربية التى تصدر كتباً أو سلاسل علمية ، للاستفادة من ذلك فى معالجة مشكلة الكتاب

العلمى ونشر الانتاج العلمى العربى سواء بالتأليف أو بالترجمة .

* دعوة الصحافة الدورية على اختلافها لتخصيص مساحة أكبر للثقافة العلمية ، مع تخصيص أبواب ثابتة لها .

* دعوة الجامعات والمدارس الى تشجيع وإنشاء الجمعيات الثقافية العلمية ونوادر العلوم ومعاونتها لاحصدار نشرات مطبوعة أو مجلات حائط علمية ، وكذلك العناية بالمادة العلمية فى الاذاعة المدرسية .

* تشجيع التأليف فى كتب تبسيط العلم ، ونشر الانتاج العلمى لكتب الشبان فى هذا المجال ، وكذلك التأليف فى تاريخ العلماء العرب والعلماء العالميين المعاصرين وتوصيل هذه المؤلفات الى الشباب والنشء فى المدارس ومراكز الشباب بأسعار رمزية وبالمجان واجراء مسابقات على محتواها بين الطلاب .

* ومن المناسب إنشاء سلسلتين من الكتيبات بالامكانات والتجهيزات اللازمة ، تتناول الموضوعات التالية :

أعلام العلوم والتكنولوجيا : وتتناول دراسة علم من الاعلام فى كل العصور ، وأيضا كافة شرائح المعرفة العلمية .
سلسلة العلم والحياة : وتتناول الانجازات العلمية والتكنولوجية فى مختلف العصور ، كما تتناول تبسيط الكتب العلمية التى أثرت الفكر العلمى .

* تفريغ البرامج العلمية فى الاذاعة والتليفزيون والبرامج التى يشارك بالحديث فيها العلماء ، وإعدادها للنشر فى كتب تحرر بأسلوب مبسط ، مع تزويدها بالصور والرسوم المشوقة لمتابعة مطالعتها .

* اصدار كتيبات تختص بالتعريف بالمشروعات العلمية والتكنولوجية والصناعية بالمحافظات مع العناية بشرح الأصول العملية للمحتوى الاعلامى بأسلوب مبسط .

فى مجال الكلمة المسموعة :

* تقوية الموجة المخصصة لبرنامج الاذاعة الثانى ، وإضافة موجة قصيرة له دعما لنشر الثقافة العلمية على أكثر من مستوى .

لتقديم المعرفة الجادة الرصينة عن الإنسان في بيئته ووسطه وعالمه ، أو للإنسان المطل على الغد من نافذة اليوم مع دعوة الاذاعة والتلفزيون الى تقديم هذه الدائرة بجانب مايقدم حاليا من برامج علمية .

* التنسيق والتكامل بين البرامج العلمية المختلفة بحيث يمكن تقديمها للصبي والشباب ولايضيق بها الكبار ، على أن يتم إعدادها عن طريق المتخصصين العلميين .

مع مراعاة أن تكون البرامج العلمية في وسائل الاعلام ، ذات مسار واضح وهدف محدد .

الكتاب المصرى

مشكلاته الثقافية والاقتصادية

لايزال الفكر المصرى والكتاب المصرى يمثلان مكان الريادة فى المنطقة العربية ، ومكانتهما جزءا لا يتجزأ من مكانة مصر فى احياء التراث وفى النهضة الحديثة فى العلوم والفنون والآداب تأليفا وترجمة ، على أن هذه الحقيقة لا ينبغي أن تحجب المتغيرات التى بدأت تؤثر على الكتاب المصرى فى الخارج وفى الداخل ، فالاسواق العربية التى كانت تعتمد على استيراد الكتاب المدرسى من مصر ، أخذت تعتمد على الكتب المؤلفة محليا ، كما بدأت صناعة النشر والطباعة تنشأ فى بلاد لم تكن موجودة فيها ، وأصبحت تجتذب كثيرا من المؤلفين المصريين . أما فى

* إعادة البرامج العلمية المذاعة فى توقيت آخر مناسب وأن يكون للبرامج العلمية النظام المتبع فى البرامج الأخرى ، من زيادة المساحة الزمنية المخصصة لها .

* العمل على أن تكون البرامج المذاعة فى الاذاعات المحلية برامج بيئية ، وذلك فى اطار التكامل مع المحافظات المجاورة فى شكل تخطيط اقليمى .

* عملا على التنسيق فيما يتعلق بالموضوعات المذاعة وحتى تخرج فى اطار وحدة موضوعية متكاملة فلا بد من وجود كيان عضوى فى الراديو ، يتمثل فى ادارة مركزية تنتشر فروعها فى قنوات الإرسال المتعددة . وتكون هذه الادارة مسئولة عن المعارف فى العلوم التجريبية والانسانية مع وجود هيئة من المستشارين لتقديم المشورة للادارة وتشكل من أعلى التخصصات والخبرات ، ويكون أعضاء الادارة المركزية على صلة ميسرة بها .

* فيما يتعلق بالقوى البشرية ، ونظرا لأن معظم الافراد العاملين فى نطاق البرامج العلمية غير متفرغين - يراعى ايجاد عوامل لجذبهم للتفرغ لهذه البرامج والشعور بالانتماء الكامل لها ، ومن ذلك :

- أن تخصص لهم المنح الدراسية والدورات التدريبية والبعثات .
- بالنسبة للأفراد الجدد لابد من أن يفتح المجال أمام الطاقات المتخصصة - حديثة التخرج - فى الدراسات العلمية ويكون ذلك عن طريق الاعلان كما هو المتبع مع المذيعين الجدد بعامه .

فى مجال الكلمة المرئية :

* النظر فى انشاء قناة متخصصة (٢ - ٣ ساعة) تقدم البرامج العلمية ذات المستوى الرفيع .

* زيادة عدد البرامج العلمية فى القناة الثانية ، بالاضافة الى برامج رفيعة تخصص لها قناة ثالثة متخصصة ، مع ضرورة تعدد مقدمى هذه البرامج .

* دراسة فكرة اذاعة مؤتمراتنا العلمية على الهواء مباشرة .

* أن يشمل برنامج العمل نواحي المعرفة المختلفة كمشروع متكامل

الإنتاج في الدول المتقدمة يوزع بحيث تشكل الكتب المدرسية ٢٥٪ والكتب غير المدرسية ٧٥٪ من مجموع الكتب . في حين تبلغ النسبة في البلاد النامية : ٧٥٪ للكتب المدرسية و ٢٥٪ للكتب غير المدرسية ، أما في مصر فتجاوز جملة الكتب المدرسية مائة مليون نسخة ، وغير المدرسية ١٥ مليون نسخة ، فالنسبة عندنا لم تصل بعد إلى ٢٥٪ من الإنتاج العام ، وهي متوسط النسبة المثوية للدول النامية .

– كما يظهر عدم التوازن أيضا في الإنتاج الفكري أفقيا ، ويظهر من التفاوت في تغطية حقول المعرفة المختلفة ، حيث تبين القصور الواضح فيما يصدر في العلوم وفي الفنون . ورأسيا في عدم الوفاء باحتياجات مراحل العمر المختلفة من مواد القراءة ، وخاصة مراحل الطفولة والمراهقة والشباب .

– لاتزال مهنة التأليف والترجمة مهنة ثانوية فاعائد المادى منها ضئيل ، نتيجة للعدد المحدود من النسخ المطبوعة من أى كتاب . كما أن اتحادات المؤلفين والمترجمين والناشرين والطابعين ما زالت في حاجة للتنظيم وربطها بالاتحادات والاتفاقيات العالمية لحقوق التأليف والترجمة ، والمواصفات العالمية للطباعة وإنتاج الكتب .

– ويظهر القصور في توفير أنواع المكتبات في المدارس والجامعات والمكتبات العامة ومكتبات البحث ، لتيسير المراجع والمصادر ومواد القراءة من ناحية ، وتوسيع شبكة توزيع الكتاب وزيادة النسخ المتاحة منه من ناحية أخرى .

– وتحتاج المهن المختلفة المرتبطة بالكتاب إلى إعداد فنى خاص على المستويات المختلفة للقوى البشرية ، فالطباعة مثلا تحتاج في المستوى الأعلى إلى : مهندسين متخصصين في الإنتاج والميكانيكا والكهرباء والالكترونيات ، وفي المستوى المتوسط إلى : فنيين من خريجي المدارس الصناعية لتولى مهام الإنتاج . وفي المستوى الأدنى إلى : مساعدين من مراكز التدريب المهني . كذلك يحتاج الأمر إلى دراسات متخصصة وبورات تدريبية وحلقات تعليمية لإعداد المؤلفين والمحققين والمترجمين لأنواع معينة من الكتب ، وخاصة الكتب التعليمية وكتب الأطفال ، وغيرها .

الداخل فيأتى التأثير على مكانة الكتاب بسبب مجموعة من الظروف ، أهمها : طغيان وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وصعوبة الحصول على الخامات والتخلف عن التطورات الحديثة في الطباعة والإعداد الفنى للادى العاملة على مستوياتها المختلفة والقصور في أمور التمويل والتسويق والتوزيع .

أهم المشكلات :

ويمكن عرض مشكلات الكتاب في مصر على مستويين :

الأول عام : ويتعلق بالمضمون والظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة فيه ، وارتباطه بالإنتاج الفكرى العالمى ، وتنظيم المهن المختلفة التى تنشئ الكتب وتنتجها .

والثانى خاص : ويتعلق بالمشكلات الفنية في إنتاج الكتب من حيث الخامات والآلات والتوزيع .

فعلى المستوى العام : تبرز – من بين هذه المشكلات – الحاجة إلى سياسة ثقافية عامة ، ترعى الإنتاج الفكرى ، وتهيئ له المناخ الملائم ، والنظرة المستقبلية المتطلعة إلى حياة أفضل ، وتأكيد الذاتية الثقافية المصرية التى هي حصيلة التراث المصرى والعربى والإسلامى الحى ، والفكر العالمى الجديد ، والإبداع الفردى .

– ويظهر افتقاد هذه السياسة في مجال الكتاب في عدة جوانب أهمها :

• أن إنتاجنا في مجال التراث المصرى والعربى والإسلامى ، مازال يحتاج إلى عمليات مستمرة من الحصر والتصنيف والكشف والاختيار ، ولا يقتصر ذلك على إنتاجنا القديم والوسيط بل يتعداهما إلى بداية نهضتنا الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر .

• أن ارتباطنا بالفكر العالمى مازال محدودا ، فالقارئ المصرى لا يتيسر له – حتى الآن – الاطلاع بلغته على الأعمال العالمية الكبرى في مجالات المعرفة المختلفة .

• أن بعض المعوقات المختلفة مازال قائمة في وجه الإبداع الفردى .

– ويظهر عدم التوازن في الإنتاج الفكرى بين الكتب المدرسية والكتب الثقافية ، حسب المقياس العام الذى وضعته اليونسكو ، إذ أن

الطبيعية والمصادر البشرية . والثاني : الاعتماد على الشبكة التقليدية المحدودة من مكتبات البيع ، فهي قليلة العدد محدودة القدرة ، مركزة في العاصمة . كذلك فإن شبكة توزيع الصحف لاتعنى إلا بتوزيع الكتب السيارة الرخيصة الثمن .

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إنشاء شبكة واسعة من مراكز التوزيع الخاصة للكتاب ، من الأكشاك والمكتبات الصغيرة ، في الجامعات والمدارس والاندية والأسواق والأحياء . وإضافة عرض الكتاب الى مايعرض في المحال الكبرى التي تتعامل مع الجمهور . وللصحافة ووسائل الإعلام الأخرى دور كبير في توزيع الكتب وذلك عن طريق : التعريف بالجديد منها تعريفاً دورياً منتظماً ، وإعداد البرامج الخاصة بالكتب الهامة التي تصدر ، واختيار مايعرض اختياريًا موضوعياً ، ومراجعة تكلفة الإعلان عن الكتب بما يتناسب مع اقتصاديات الكتاب .

أما التوزيع الخارجى فيحتاج إلى : بذل كافة الجهود لتوافر نسخ الكتاب المصرى في أسواقه التقليدية بالبلاد العربية ، وفتح أسواق جديدة في إفريقيا وجنوب شرق آسيا ، وحيث يكثر المهاجرون العرب في أوروبا وأمريكا . وذلك عن طريق : إبرام اتفاقيات خاصة مع كبار الموزعين ، وإقامة المعارض الدورية ، وتيسير القيود على تصدير الكتاب ، وتشجيع القطاع الخاص على عمليات التجارة التي تحتاج إلى الجهد الفردى والمتابعة المستمرة والصلات الشخصية .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار في المجلس من مناقشات ، يوصى بمايأتى :

توصيات عامة :

* تقتضى المتغيرات الوطنية والقومية أن يكون الكتاب عنصراً من عناصر سياسة ثقافية عامة تستهدف تحقيق الذات الثقافية المصرية

* أما على المستوى الخاص لمشكلات الكتاب الفنية من حيث الخامات والآلات والتوزيع : فيتوقف قدر كبير من النجاح فى خفض تكلفة الكتاب على : توفير الورق الذى يمثل نصف تكلفة الكتاب ، بأسعار مقبولة ، وذلك بتوجيه اهتمام خاص إلى استخدام الخامات المحلية لإنتاج الورق الميكانيكى من خشب الكافور اليوكالبتوس ، واستخدام مصاصة القصب لصنع ورق الصحف الذى يستورد كله الآن من الخارج . وكذلك التوسع فى إنتاج أنواع الأحبار لطباعة الأوفست ، وإنشاء شركات مشتركة مع المنتجين العالميين لأوراق البروميد ، وأفلام الليثووالزنكات المحسنة للوفساء باحتياجات الإنتاج المحلى والتصدير .

- وقد عانت صناعة الطباعة فى مصر فى العقود الثلاثة الأخيرة من تقادم الآلات واقتصار التجديد المحدود على استيراد الآلات من الكتلة الشرقية المتخلفة تكنولوجيا عن التطورات الحديثة فى صناعة الطباعة ، وحين فتحت أبواب الاستيراد وتوافرت قروض المعونة الخارجية اتجهت المؤسسات العامة والخاصة إلى تجديد مطابعها وإنشاء وحدات جديدة ، وخاصة المؤسسات الصحفية . ولكن قدرتنا على الإنتاج الكبير للمكتب المدرسية ، والإنتاج الرفيع لكتب الفنون والإنتاج المتخصص للكتب العلمية لاتزال فى حاجة إلى مزيد ، وذلك فضلاً عن نقص العمالة المتخصصة والفنية المدربة لقصور الإعداد لها من ناحية ، وتعذر الاحتفاظ بالمثوفر منها إزاء الإغراء المادى الكبير للعمل فى البلاد العربية من ناحية ثانية .

- ويعتبر التوزيع من المشكلات الأساسية التى يعانى منها الكتاب فى مصر . ويتمثل ذلك داخلياً فى مظهرين أولهما : القصور الشديد لشبكات المكتبات المدرسية والجامعية والعامة والمتخصصة ، وضالة الاعتمادات المخصصة لها وفى حين أن المكتبات هى الأساس فى النظام القومى للمعلومات الذى يعتبر المصدر الثالث للثروة القومية بعد المصادر

التي هي حصيلة التراث المصرى والعربى والإسلامى والفكر المعاصر والإبداع الفردى .

* التخطيط لحصر شامل للتراث العربى والإسلامى المخطوط والموزع بين المكتبات العامة والخاصة فى مصر وفى البلاد العربية وفى الخارج ، وإعداد الفهارس الجامعة والكشافات لاختيار ما يحقق منه وما ينشر ميسرا للشباب .

* التخطيط لترجمة الأعمال الكبرى فى مجالات المعرفة المختلفة ، لتمكين القارئ المصرى والعربى من الاطلاع عليها مجمعة بلغته فى طبعا ميسرة ، ومتابعة الإنتاج الفكرى الأجنبى ، والتطورات الحديثة فى مجالات العلوم والفنون خاصة ، متابعة منتظمة .

* الاهتمام بالمعاجم وكتب المراجع وخاصة معاجم المصطلحات . والتخطيط لإصدار عدد من الموسوعات الموضوعية تمهيدا لإصدار دائرة معارف عربية شاملة .

* تنظيم المهن المرتبطة بالكتاب فى التأليف والتحقيق والترجمة ، ودعم القائم منها ، و ربط الاتحادات المحلية بالاتحادات العالمية . ودراسة الانضمام إلى الاتفاقيات العالمية لحقوق التأليف والترجمة ، وخاصة الاتفاقيات العالمية لليونسكو .

* وضع خطة شاملة للنهوض بالمكتبات المدرسية والجامعية والعامة والمتخصصة لتيسير المراجع والمصادر ومواد القراءة من ناحية ، وتوسيع شبكة توزيع الكتاب وزيادة النسخ المتاحة منه من ناحية أخرى .

* الاهتمام بإعداد القوى البشرية للمهن المرتبطة بالكتاب على المستويات المختلفة من المتخصصين والفنيين والمساعدين ، وتنظيم الدراسات المتخصصة والدورات التدريبية والحلقات التعليمية ، فى أنواع معينة من التأليف وفى الترجمة وفى تصميم الكتب وطباعتها .

توصيات خاصة :

* الاهتمام بتوفير الخامات الخاصة بالطباعة ، من ورق وأحبار وأفلام وألواح ، ودعم صناعة الورق وبحث إمكان إنتاج الورق الميكانيكى من الخامات المحلية ، والتوسع فى صناعة الأحبار . وبحث استحداث صناعة الأفلام والألواح بالتعاون مع الخبرة العالمية والاستفادة من الخبرات المحلية .

* ترشيد استيراد آلات الطباعة وخطوط الإنتاج ، ومتابعة فنون الطباعة الحديثة ، للوفاء باحتياجات الإنتاج الكبير للمكتبات المدرسية ، والإنتاج الرفيع لكتب الفنون ومستنسخاتها والإنتاج المتخصص للمكتبات العلمية .

* توجيه اهتمام خاص بتوزيع الكتب محليا وخارجيا ، بدعم أنواع المكتبات العامة ، وإنشاء شبكة خاصة لتوزيع الكتب ، ودعوة الصحافة ووسائل الإعلام إلى الاهتمام بالتعريف بالكتب الجديدة ونقدها وتيسير تكلفة الإعلام عنها .

والعمل فى التوزيع الخارجى على دراسة الأسواق الخارجية ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتوافر الكتاب المصرى فى أسواقه التقليدية ، وفتح أسواق جديدة عن طريق الموزعين الخارجيين ، والمعارض الدورية ، وتيسير القيود المفروضة على التصدير ، وتشجيع القطاع الخاص .

* مراجعة القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية والتصدير والاستيراد ، فيما يتصل بالتأليف ، والخامات الداخلة فى صناعة الكتاب ، والآلات وقطع الفيار وتوزيع الكتب المصرية فى الخارج .

الدورة الثالثة ١٩٨١ - ١٩٨٢

اللغة العربية فى الثقافة والتعليم

اختلفت المواقف فى مصر من اللغة العربية والتعليم والثقافة فى العصر الحديث منذ بداية القرن التاسع عشر ، فالتعليم الحديث بدأ فى عهد محمد على موجها للوفاء باحتياجات الجيش والصناعات الحربية والمدنية الناشئة ، ومحدودا فى عدد من المدارس الابتدائية والتجهيزية ، يختار طلابها من بين النابهين من أبناء مصر فى القرى والمدن ، ثم أنشئ عدد من المدارس العليا فى الهندسة والطب والحقوق والالسن وغيرها ، وكان التعليم فى جميع مراحله باللغة العربية مع الاستعانة فى المدارس العليا بالاساتذة الاجانب من الجنسيات المختلفة ، يترجم عنهم مترجمون من المبعوثين المصريين الذين اتوا دراساتهم فى الخارج .

وانشئت مطبعة بولاق ، ولم يقتصر عملها على إعداد الكتب الدراسية ، بل تعدى ذلك الى إخراج مجموعة كبيرة من كتب التراث ، ومن كتب المراجع ، ومازالت تمتاز بتعدد مجالاتها ودقة نصوصها ، وحسن إخراجها ، وتعتبر ركيزة لبداية الحركة الثقافية فى مصر الحديثة .

كذلك استخدمت اللغة العربية لغة للمسرح العربى والصحافة وتجديد

الشعر ، وكانت معبرا عن اليقظة الوطنية التى اقتترنت بالثورة العربية فى الخطابة والكتابة السياسية ، وتأكيدا بأن مصر للمصريين .

ثم اختلف الحال فى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ، لتركز الاهتمام فى المراحل الابتدائية من التعليم فى اخراج طبقة من صغار الموظفين تعمل فى التعليم وفى كافة المجالات تحت إمرة مسئولين من الانجليز ، وهو أمر تراجعت معه اللغة العربية الى معقلها فى الأزهر ودار العلوم ، وان بقيت اداة للتعبير عن روح المقاومة للمحتل واستمرارا لحركة الثقافة فى الصحافة والمسرح ، والخطابة السياسية ، والاصلاح الدينى ، كما كان لنشأة الجمعيات الخاصة وانشاء الجامعة المصرية القديمة ، وتعدد المطابع دور فى الإبقاء عليها اداة للتعبير .

وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ وصدر دستور ١٩٢٣ بدأت مرحلة جديدة من الوعى الوطنى والاجتماعى ، أقرت فيها اللغة العربية لغة للتعليم بالمدارس الحكومية ، وتقلص نفوذ المستشارين الانجليز ، وأنشئت الجامعة المصرية ، وبقيت برغم ذلك مدارس التعليم الاجنبى والجامعة الامريكية يؤمها أبناء السراة والمشغوفين بالثقافة الغربية ، ولاتخضع للإشراف الفعلى للسلطة الوطنية . كذلك بقيت اللغات الأجنبية لغة للتعليم فى عدد من تخصصات التعليم العالى ، وخاصة فى مجالات العلوم النظرية والتطبيقية . وكان التركيب الاجتماعى لمصر يحدد فى تلك الفترة فرص التعليم أمام عامة الشعب ، كما كان الهيكل الاقتصادى الذى تسيطر عليه المصالح الأجنبية يضيق من فرص العمل أمام خريجى الجامعة فى الشركات والمشروعات الخاصة .

وفى العقدين الثانى والثالث من هذا القرن كانت اللغة العربية موضوع مناقشات حادة من حيث مواجتها لمتطلبات الحياة العصرية ، وثار الجدل حول العامية والفصحى من حيث صعوبة الكتابة وسلامة النطق دون اثبات حركات الاعراب ، فقدم اقتراح باستخدام الاحرف اللاتينية على نحو ما حدث فى اللغة التركية ، ومن حيث قصورها عن مجاراة التطورات العلمية الحديثة والحاجة الشديدة الى استحداث

يستوجب تعاون الحكومة مع الشعب في تشجيع الانتاج الثقافى ، وفى تنظيم الهيئات العاملة فى مجال الثقافة ، علاوة على تشجيع الترجمة لما لها من أثر فى ازدهار الثقافة .

- التزام مصر - كرائدة للاقطار العربية - بنشر الثقافة فى الاقطار وذلك عن طريق الكتب والمطبوعات ، وبتعليم ابنائهم فى معاهدها وجامعاتها .

ويمكن اجمال التصورات الحالية بالنسبة للغة العربية والتعليم والثقافة فى النقاط التالية :

• أن اللغة العربية فى مرحلة ما قبل الجامعة لم تكن فى حساب الدارسين وفى برامج تعليمهم سوى مادة من المواد المقررة ولعلها فى كتبهم المدرسية قلما تتجاوز قواعد الصنعة الاعرابية ، وقوالب القوانين البلاغية ، والعرض السريع لتاريخ لغة معزولة عن الحياة العامة التى تتعامل بالعامية ، وعن الحياة العلمية التى تتعامل باللغات الاجنبية ، وقلما يرسخ فيهم الوعى بأن العربية لسان قوميتنا وأداة التعبير عن فكرها وثقافتها ووجدانها واللغة التى تصلنا بتراث اسلافنا وتاريخ أمتنا وبها نتفاهم وملتقى عبر حدود الزمان والمكان . وأى قصور فى اللغة القومية يجور على أصالة شخصيتهم ويعزلهم عن الوجود الثقافى العام للأمة ، وقد يشوب ولاهم لها الولاء الى المدارس الثقافية التى ينتمون إليها ويجدون فيها زاد عقولهم ووجدانهم .

هذا ويؤدى عزل اللغة العربية عن دراسة العلوم بالجامعة الى تعطيل الكثرة من الجامعيين عن خدمة الثقافة العامة لفقدانهم أداة التوصيل الى الجماهير والاتصال بها بعد أن انقطعت هلتهم باللغة العربية منذ أتموا المرحلة الثانوية .

• قضية عجز اللغة العربية عن أداء العلوم الحديثة ، قضية قد انتهت أو ينبغى أن تنتهى من حيث هى قضية لغوية بعد أن ظلت تلح على الأمة على مدى قرن كامل ، فاللغة العربية قد واجهت فى تاريخها فترات نهضة استطاعت فيها أن تستوعب العلم القديم فى الفلك والرياضيات

المصطلحات التى تفى بأغراض العلم الحديث .

وقد أدى ذلك كله الى انشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ . وجاء فى مرسوم انشائه أن من أهم أغراضه :

- أن يحافظ على سلامة اللغة ، وأن يجعلها وافية بمطالب تطور العلوم والفنون ، ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر .

- أن يوضع معجم تاريخى للغة العربية .

ثم كان عام ١٩٣٦ ، عام توقيع المعاهدة المصرية الانجليزية وبداية عهد الاستقلال علامة بارزة فى تطور التعليم فى مصر ، حين أتيحت أوسع الفرص للتعليم العام والجامعى أمام أبناء مصر ، وبرزت تصورات اصلاحية تربط بين اللغة العربية والتعليم والثقافة وتضع برامج تفصيلية لتطوير هذه العناصر الثلاثة فى اطار خطط مستقبلية واعية ، تقوم على أسس متعددة منها :

- تحديد موقع مصر الثقافى بين حضارات الشرق الاقصى ، والحضارة الاسلامية والحضارة اليونانية والغربية الحديثة .

- نهوض الدولة وحدها بشئون التعليم ، واشراف الدولة على تعليم لغة البلاد وتاريخها .

- ضرورة فرض التعليم الدينى على المعاهد الاجنبية كما هو ضرورى فى المدارس المصرية .

- أن يكون هناك قدر مشترك فى مناهج التعليم فى المدارس مصرية أو أجنبية أو معاهد دينية .

- إعداد المعلم للقيام بالتعليم العام .

- إصلاح علوم اللغة العربية وتيسيرها ، على أن يشمل الاصلاح :

• ما يعصم من الخطأ قراءة وكتابة .

• قصر تعلم النحو على القدر الضرورى وعرضه فى صورة أدبية .

• دراسة أدب اللغة وتنقيف العقل .

• دراسة أطراف من الآداب الأجنبية باللغة العربية .

- الثقافة ليست مقصورة على المدارس ، والمعاهد . ونشر الثقافة

والطب والطبيعيات وغيرها من تراث اليونان وفارس والهند وتتناوله بالتعريب ثم تضيف اليه اضافات أصيلة وقد حدث مثل ذلك أيضا في العصر الحديث منذ مطلع القرن التاسع عشر ، فاللغة العربية لغة حية وليس في مفرداتها وبنائها وتراكيبها ما يمنع من مساهمة الحياة الاجتماعية والعلمية الحديثة ولا يؤخذ عليها أن المعاجم اللغوية المستعملة حاليا قد لاتفي بالغرض ، فقد كانت هذه المعاجم ذاتها أشد ماتكون وفاء باغراضها للزمان الذي وضعت فيه والمجتمعات التي احتاجت اليها . وقد وضع مجمع اللغة العربية أسسا لتطوير المعاجم اللغوية وطلبها في المعجم الوسيط ، وهذه الأسس هي :

- فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال .

- اطلاق القياس ليشمل ماقيس من قبل ومالم يقس .

- تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدايين والنجارين والبنائين وغيرهم من أصحاب الحرف والصناعات .

- الاعتداد بالالفاظ المولدة وتسويتها بالالفاظ الماثورة عن القدماء . وفي مجال تعريب المصطلحات العلمية فان مجامع اللغة العربية في مصر وغيرها من البلاد العربية تقوم بجهد كبير ، ولكن أكبر الجهد يقع على عاتق العلماء والباحثين ، فهم الذين يواجهون المصطلح في موقعه ، وهم الذين يشيعونه بالاستعمال ، وقد عرفنا في عصرنا الحديث عددا منهم ، ويكفي أن نشير هنا الى ما قام به أحد الرواد من واضعي المعاجم في إعداد معجمه في العلوم الطبية والطبيعية الذي عكف عليه بين عامي ١٩١٢ ، ١٩٢٨ . فهو قد استخلص بعد متابعة مناهج العرب في نقل الكتب الفرنجية وتعريب الالفاظ الاعجمية ، ومناهج التعريب في العصر الحديث ، مجموعة من القواعد الرصينة نجملها فيما يلي :

- اثبات المرادفات العربية للالفاظ الافرنجية أو الاعجمية التي لها مايقابلها أو يرادفها ويؤدي معناها تأدية صحيحة مميزة مع تجنب

الالفاظ الوحشية والحوشية ، بشرط التحقق من ورود هذه الالفاظ في معاجم العربية وبواوينها أو كتب اللغة والادب وغيرها ، أو تواتر سماعها وان لم تذكرها هذه المصادر المؤلفة من عهد بعيد .

- افراغ الجهد في البحث في المظان المختلفة عن المرادفات العربية للالفاظ الافرنجية التي لم يظهر لها مرادفات عربية من قبل .

- المحافظة على الرسم العربي القديم للأعلام الفرنجة ، ومتابعة السلف في تصوير الأعلام التي عربت قديما بلفظ مخالف لما تلفظ به الآن عند أهلها وكتبت بهجاء واحد بالاجماع ، وماعدا ذلك يصور كما يلفظه أهله أو بأقرب ما يكون من لفظه الأصلي ، مع مراعاة قوام العربية في كل ذلك .

- الإبقاء على الالفاظ العربية التي شاع استعمالها بصورة معينة لمقابلة الفكرات الحديثة العهد بالوضع والتي لاوجود لمرادفات لها في العربية أمنا من اللبس وتشويش الأذهان .

- متابعة علماء الغرب في تصوير المفردات العلمية الأخرى التي لم يعرف لها مرادف عربي ، سواء أكانت أسماء حيوانات أم نباتات أم حشرات أم أعضاء من أجسامها ، وذلك حرصا على الوحدة العلمية التي لم تخالفها أمم الغرب المتقدمة علينا في العلوم ، ولعدم الابتعاد عن أصول هذه المصطلحات العلمية التي صارت بمثابة أسماء دولية تأخذ بها سائر الأمم .

- إيجاد أوضاع في العربية تؤدي المعاني الافرنجية ، سواء كانت هذه المعاني حقيقية أو مجازية .

- الرجوع الى الأصول القديمة للالفاظ العربية والفارسية التي تغير رسمها فيما اصطلح عليه من ألفاظ افرنجية مأخوذة عن هذه الأصول .

• ان تكوين الباحث العلمي لابد وأن يستند الى قدر كبير من الفهم وهذا لايتأثر الا باستعمال اللغة الأم في التدريس وبخاصة في مرحلة التعليم الجامعي الاولى .

ويؤدي هذا الاستخدام الى تسهيل الانتقال من مرحلة التعليم العام

الى المرحلة الاولى من التعليم العالى ، وخاصة لمواجهة الأعداد الكبيرة فى الجامعات ، ويوسع من نطاق الثقافة العلمية فى المجتمع المصرى ، ويساعد على تكوين طبقة وسيطة من الفنيين قادرة على تسيير وصيانة الآلات والابوات التكنولوجية الحديثة ، ويمكن من الافادة من مصادر العلوم فى اللغات المختلفة بدلا من الاقتصار على المصادر فى لغة أجنبية واحدة .

• تعتبر ترجمة الانتاج الفكرى والفنى من اللغات الاجنبية المختلفة الى اللغة العربية ضرورة أساسية للاطلاع على المنجزات العلمية والفنية للامم الأخرى ، وقد حظيت الترجمة على مدى التاريخ العربى بالاهتمام فى فترات النهضة ، وكانت الترجمة من عوامل هذه النهضة فقد أدى استيعاب نتاج الحضارات الأخرى الى التفاعل معها والى الاضافة والابداع .

وبرغم الجهود الكبيرة الفردية والجماعية أحيانا فان كلا من الناشئ العربى والباحث العربى لا يزال يفتقد المجموعات الكاملة أو شبه الكاملة لأعمال كبار الكتاب والمفكرين ، فضلا عن الكتب العلمية الأساسية فى مختلف العلوم . ولاشك أن تأثير الترجمات يفوق بكثير التأثير الذى قد يحدثه الاطلاع على أمهات الكتب فى لغتها الاصلية فالكتاب المترجم يصبح جزءا من ثقافة قارئه من حيث انه يتحدث اليه بلغته .

• أن القدماء قد بذلوا جهدا كبيرا فى صياغة اللغة العربية ووضعوا لها بناء محكما اعتمد على الاستقرار وجمع الشواهد واستخلاص القواعد المنطقية المطردة أو القابلة للتأويل وفق السائد من فلسفة العصر ، على أن الدراسات اللغوية العربية لم يكتب لها أن تنمو بعد القرن الخامس الهجرى ، فقد كان كل جهد يبذل بعد ذلك القرن إما فى سبيل الشرح أو التعليق أو التحقيق والتصويب ، وكانت الغاية التى نشأ النحو العربى من أجلها هى ضبط اللغة وإيجاد الأداة التى تعصم من اللحن فاتسم النحو فى جملة بسمه النحو التعليمى لا النحو العلمى ،

أى أنه أصبح نحوا معياريا لا نحوا وصفيا . وكذلك كانت الحال حين قامت دراسة المعانى فى مرحلة متأخرة من تاريخ الثقافة العربية فتناولت المبني المستعمل على مستوى الجملة لا على مستوى الجزء التحليلى كما فى الصرف ولا على مستوى الباب المفرد كما فى النحو . واليوم اذا كنا نطلب أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى كافة مناهجه ومستوياته فى التعليم العام وفى المرحلة الاولى من التعليم الجامعى ، فقد أصبح من الواجب أن ييسر أمر اللغة العربية على دارسيها فنتخفف فى تعليمها من القواعد غير المستعملة ، والظواهر الشكلية ، والعلل الزائفة التى أتى بها المنطق الصورى ومراجعة أنماط الكتابة العربية والربط بينها وبين النطق ، والتجديد فى اختيار الشواهد والأساليب بحيث يزيد الاهتمام بالمعانى والدلالات والجوانب الأدبية التى ترغب الدارس فى دراسة اللغة وتزيد ارتباطه بفن القول والتذوق الأدبى .

ويبقى بعد ذلك أن نطلب الى الباحثين فى علوم اللغة العربية أن يتعمقوا فى دراسة نشأة العلوم المختلفة والمناهج التى اتبعت لوضع قواعدها وأن يتابعوا جهود القدماء والمحدثين فى تجديدها أخذين فى الاعتبار مطالب العلم والتطور الطبيعى للغات الحية .

وإذا كنا نعتز باللغة العربية لغة قومية حية ، فاننا نطمح الى التيسير والمراجعة ، ولا يقلل اعتزازنا بها من ضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية فى التعليم بمراحله المختلفة . وإذا كنا نؤكد على ضرورة اتقان اللغات الأجنبية للباحثين فى التخصصات المتقدمة العلمية وغيرها ، فان تحقيق ذلك لا يكون الا بالإعداد له من المراحل الاولى من التعليم . ويبقى ان يحدد المختصون متى نبدأ تدريس اللغات الأجنبية وعلى أى مستوى والقدر اللازم منه لتكوين القدرة على الاطلاع فى المراجع والدوريات الأجنبية سواء للبحث أو للتثقيف العام ، ويرتبط بذلك أيضا اختيار المجالات التى يوفد المبعوثون لدراساتها بالخارج .

ان اللغة العربية - كغيرها من اللغات الحية - تتعدد صورها فى الاستعمال وفقا لمقتضى الحال وتبعا للأغراض التى تستهدف منها فى

– فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال .

– اطلاق القياس ليشمل ماقيس ومالم يقس .

– تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل مايسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدايين والنجارين والبنائين وغيرهم من أصحاب الحرف والصناعات .

– الاعتداد بالالفاظ المولدة وتسويتها بالالفاظ الماثورة عن القدماء .

كذلك الاهتمام باصدار طبقات متتالية مزيدة ومنقحة من المعجم الوسيط على فترات زمنية ، واصدار نشرة دورية بين الطبقات للتعريف بالالفاظ المستحدثة ، وطرحها الفوري للاستعمال .

* تنسيق الجهود المبذولة من الجامعات ومن أفراد العلماء لتعريب مصطلحات العلوم المختلفة ويقتضى ذلك مراجعة طرائق القدماء فى التعريب من ناحية ، ومسح الاجتهادات الحديثة من ناحية أخرى ، وذلك بغية اعلان منهج عام لتعريب العلوم ومناهج خاصة لما ينفرد به كل علم من خصائص بحيث تكون القواعد العامة والخاصة مرجعا متفقا عليه أوسع اتفاق على مستوى الوطن العربى ، على أن تصدر نشرة أو نشرات دورية منتظمة بالمصطلحات الجديدة المقترحة من المؤسسات والافراد العلميين ، كما تشمل بابا للمناقشة والنقد ، وتطرح المصطلحات للاستعمال ليكون الفيصل فى بقاء المصطلح أو البحث عن بديل له ، وتوجه فى الكتب الدراسية – وخاصة فى المرحلة الأولى من التعليم العالى – عناية خاصة باستخدام المصطلحات الجديدة .

* وضع الخطط المناسبة لتعميم استخدام اللغة العربية لغة للتعليم فى المرحلة الأولى من التعليم الجامعى فى كافة العلوم والتخصصات الجديدة .

* توجيه عناية خاصة بترجمة مجموعات متكاملة من أمهات الكتب الأجنبية للانتاج الفكرى الأجنبى القديم والحديث ، والمراجع الاساسية فى العلوم الحديثة ، ويقتضى ذلك اجراء حصر شامل للكتب الأجنبية

كل صورة ، على أن الصور المختلفة للغة لاتخرج عن أن تكون فروعاً من أصل واحد وأن اختلفت فى مدى قربها وبعدها عن هذا الأصل ، وبذلك تتعدد صور اللغة العربية نابعة من اللغة القرآنية الشريفة ولغة القدماء شعراً ونثراً ، وشاملة للهجات الدارجة فى البلاد العربية ، ولصور جديدة نشأت فى العصر الحديث للصحافة والاعلام ، كما نجد لها صوراً خاصة يحتاج اليها العلماء ورجال الفنون ويجتهدون فى وضع مصطلحاتها للوفاء بالدقة المطلوبة فى العلم ، والتهوض بمطالب الفنون المختلفة .

ان الهدف الذى ينبغي أن نسعى إليه فى الربط بين اللغة العربية والتعليم والثقافة ، أن نعزز الشخصية الوطنية والذاتية الثقافية فلا تنعزل اللغة العربية عن باقى مواد الدراسة فى معاهد التعليم ولا تنعزل المواد الدراسية عن الثقافة ، بل تتكامل العناصر الثلاثة فى كل واحد لتكوين المصرى العربى المتعلم المثقف .

التوصيات

* انهاء العزلة التى تعانيها اللغة العربية فى مرحلة التعليم العام ، وفى المرحلة الأولى للتعليم العالى ، فلا يقتصر الاهتمام باللغة العربية على المنهج المخصص لها والساعات المحددة لتعليمها بل يمتد الاهتمام الى كافة المناهج وعلى اتساع العملية التعليمية ، وبذلك ترتبط اللغة بالحياة وأغراضها المختلفة وأنشطتها المتباينة ، وتكون أداة الاتصال الاساسية فى التعليم وفى الثقافة . ويقتضى ذلك مراجعة شاملة للمناهج والبرامج من ناحية ، وإعداد المعلم والمثقف من ناحية أخرى .

* بحض قضية عجز اللغة العربية عن أداة معانى الحضارة والعلوم الحديثة استناداً على ما أثبتته اللغة العربية فى عصور النهضة العربية والاسلامية الاولى وفى العصر الحديث من قدرة على استيعاب روافد الحضارات الأخرى والمعانى الجديدة التى تفرزها التطورات الاجتماعية المستحدثة ، ومتابعة الجهود لتطوير المعاجم اللغوية القديمة وفق المنهج الذى أقره مجمع اللغة العربية وطلبه فى المعجم الوسيط على الأسس التالية :

الاعلام والعلوم والصناعات والفنون وغيرها .

* أن يكون الهدف العام الذي نسعى اليه في الربط بين اللغة العربية والتعليم والثقافة ، أن نعزز الشخصية الوطنية والذاتية الثقافية ، وأن تتكامل عناصر اللغة والتعليم والثقافة لتكوين المصرى العربى المتعلم المثقف .

الثقافة

والتربية الدينية

منذ أن وجد الانسان كانت معه عقيدته الدينية في الله خالقه ، وقد عبر عن تدينه بالصلاة اليه ، ومناجاته ، والاستغاثة به من شر يحيط به ويتهدهده ، ولم يوجد فرد أو شعب في كل تاريخ البشرية عاش بلا اله ، وبلا دين .

وإذا كان الأمر كذلك فالدين وازع أساسى في حياة الانسان ، لا يمكن انكاره ، ومن الخير للفرد والمجتمع تنمية هذا الوازع وتنويره والاستفادة منه كقوة دافعة ، وتنويده بالمعارف الدينية ، والخبرات التي تجمعت عبر العصور وكونت تراثا ضخما للانسانية ، مما أيد القيم الروحية وأثبت صحتها وقوتها وخيريتها ، وزاد الناس ايمانا بالدين وما يشتمل عليه من قيم روحية لخير البشرية . ومن هنا تنشأ الصلة القوية بين الثقافة والتربية الدينية في المجتمع .

ولقد كان الشعور الدينى عنصرا أساسيا في ثقافة مصر منذ أقدم العصور ، وقد عكست النصوص الدينية التي وصلت إلينا من العصر

الواجب ترجمتها الى اللغة العربية ، وتحديد ماترجم منها في مصر وفي البلاد العربية الأخرى ، واعداد خطة متكاملة لما يختار للترجمة ، يتعاون في اعدادها المختصون في الجامعات ومراكز البحوث ومشروعات الترجمة تكون مرجعا للمؤسسات والأفراد . ولعل الوقت قد حان لانشاء مركز قومى للترجمة يتولى جمع المعلومات وتبادلها ومتابعة حركة الترجمة ورعايتها .

* متابعة الجهود لتيسير علوم اللغة العربية على الدارسين ، بالتخفف من القواعد غير المستعملة ، والظواهر الشكلية أو العلل التي أتى بها المنطق الصورى ، والتجديد في اختيار الشواهد والأساليب مما يزيد الاهتمام بالمعانى والدلالات والجوانب الجمالية التي ترغب الدارس في دراسة اللغة وتنمى فيه التذوق الادبى والفنى ، وتوجيه عناية الباحثين في علوم اللغة العربية للتعلم في دراسة نشأة العلوم المختلفة والمناهج التي اتبعت لوضع قواعدها ومتابعة جهود بعض القدماء والمحدثين في تجديدها آخذين في الاعتبار مطالب العصر والتطور الطبيعى للغات الحية .

* توجيه عناية خاصة بتعليم اللغات الأجنبية في مراحل التعليم المختلفة تأكيداً للصلات الثقافية والدراسية والعلمية بين مصر والعالم الخارجى ، وذلك بتحديد الاحتياجات التعليمية والثقافية للغات الأجنبية ، وقيام المتخصصين بوضع هيكل لتعليم هذه اللغات بحيث يتحقق للباحثين في التخصصات المتقدمة العلمية وغيرها إتقان اللغات الأجنبية ، على أن يمهّد لذلك بتحديد زمن بدء دراستها والمستوى والقدر اللازم لتكوين القدرة على الاطلاع للبحث والثقافة العامة .

* توسيع النظرة الى اللغة العربية ، بحيث لا تقتصر على صورة ما اصطلاح على تسميته باللغة الفصحى المرتبطة باللغة القرآنية الشريفة واللغة الادبية القديمة ، لتشمل صورا أخرى تتعايش في الاطار العام للغة العربية - شأنها في ذلك شأن غيرها من اللغات الحية - وتتطور وفقا لمطالب العصر والأغراض المختلفة للحديث والصحافة وأجهزة

التاريخى ، عقائد المصريين فى هذا العصر ومن بينها عقيدتهم فى نشأة الكون ، التى تقوم على أساس أن هذا الكون خلقه إله واحد كان وحده فى البدء ، وكان رب كل الآلهة ، وأصل كل المخلوقات . كذلك آمنوا بفكرة الخلود فى الحياة الثانية فأقام الملك مقبرته من الحجر وعلا بها شامخة حتى صارت هрма ، كذلك آمن المصريون القدماء بفكرة الحساب فكانت محكمة أوزيريس تحاكم الميت على ما فعل من خير أو شر ، وذكرت الكبائر التى يحاكم عليها الميت بأنها : السرقة والقتل والاختلاس والكذب والخداع وشهادة الزور والريا والتناؤذ بالآلقاب والتجسس وعدم الاعتدال فى الأمور الجنسية وامتهان كرامة المعبودات أو الأموات كالكفر بهم وسرقة امتعة الموتى .

وارتبط الدين بالحياة ارتباطاً وثيقاً فى مصر القديمة فى سلوك الأفراد وفى علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى تطور الحضارة من علوم وفنون . فكان الدين وعاء لحياة المصرى القديم وثقافته لم تقعد به العبادات والشعائر عن التقدم فى المجالات العلمية أو الثقافية أو العسكرية أو الفنية ، وإنما نرى المصرى القديم وقد عاش حياته مستمتعا بها وبجمالها ، وأخذ يتقدم فى مجال الحضارة عصراً وراء عصر وهو متمسك بتقاليدہ التى ابتدعها وفنونه التى ابتكرها وثقافته التى كان شديد الاعتزاز بها ، ومصريته التى اعتبرها فوق كل شىء .

وكان لتثبيت المصرى بدينه وثقافته أثر بعيد فى مقاومة عوامل الضعف والتفكك واحتواء الغزو الخارجى .

وظل الدين بعد اعتناق مصر للمسيحية ثم الاسلام حامياً لثقافتها وثقافتها ، فاستقلت الكنيسة المصرية فى الاسكندرية عن الكنيسة البيزنطية والرومانية ، وكان الأزهر على مدى ألف عام معقلاً للعقيدة الاسلامية السمة ، ومركزاً للصمود ضد غزوات الصليبيين فى العصور الوسطى وضد الاستعمار فى العصر الحديث ، وظل الدين كما كان دائماً فى مصر وعاء للحياة ومؤثراً قوياً فى تشكيل رؤية الفرد ومصائر المجتمع .

على أن التطورات الكبيرة التى طرأت على مصر منذ أوائل القرن

الحالى ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وما صاحبها من مظاهر التحديث فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتعليمية والاعلامية والثقافية قد أدت الى انقسام اجتماعى وثقافى وشعور بالاعترا ب - وخاصة بين أجيال الشباب - ازاء تغيرات جارفة فى القيم والمعتقدات والأفكار وأنماط السلوك ، وبين قطبى الجمود والتطرف ينبغى أن نخرج بالثقافة والتربية الدينية الى طريق وسط يتجه الى الحياة القوية النامية العاملة المتفائلة .

ولما كان الدين أو المعتقدات - بما تنتهى الىه من مبادئ ومن تعاليم للحياة ومن أخلاق يجب سيادتها فى المجتمع - يعتبر القوة الكبرى فى تكوين الثقافة فى الانسان ، كان من الضرورى العناية بالدين وما يشتمل عليه من معتقدات وتعاليم وأخلاق ، وأحياءه فى نفس الانسان ليكون له تأثيره فى مجرى حياته العامة مما يؤدى فى النهاية الى تكوين قاعدة واسعة تقوم عليها ثقافة المجتمع وتزدهر وتقوى ، وتوحد الرؤية والحالة الوجدانية أو تقارب ذلك بقدر الامكان .

ومن البديهي أنه ليس المقصود من العناية بعامل الدين وتعاليمه فى تكوين الثقافة مجرد تعريفه وتعليمه للانسان ، ولكن المقصود ما يعبر القرآن عنه « بالاي مان » أو الاقتناع الذى يدفع الحركة فى الاتجاه الذى يريده الدين ، وصحيح أن أول خطوة فى الايمان أو الاقتناع هى العلم والمعرفة ولكننا لانريد الوقوف عند هذه الخطوة ونكتفى بها لأنها لاتفيدنا الفائدة التى نقصدها ، بل لابد من الاقتناع بهذا الذى علمناه وعرفناه اقتناعاً يسيطر على قلوبنا ومشاعرنا ، ويحكم تصرفاتنا ، حتى يكون الدين وتعاليمه وأدابه وأخلاقه عاملاً مؤثراً فى الحياة ، وفى ايجاد الحالة الوجدانية المشتركة وفى تكوين الرؤية المنسجمة بين أتباع هذه الدين .

ويقدر ما يتسع الدين للحياة ، أو بقدر اتساع نظرتة للحياة وشموله لجوانبها وتدخله لتنظيمها واثرائها وتهيئة النظام والاستقرار والقوة لاتباعه فيها ، يتسع تأثيره وفاعليته ودائرته ، ويعظم العبء على الذين يقولون تبنيه وغرس روح الايمان به فى كل هذه الجوانب التى شملها .

وقد خلص المجلس من دراسة هذا الموضوع إلى مجموعة من

التوصيات ، فيما يلي موجز لأهمها :

التوصيات

* من أهم ملامح الثقافة في مصر ما تميزت به على مدى العصور من تغلغل الشعور الديني في الرؤية الشاملة للكون والحياة . في مصر القديمة كان الدين وعاء للحياة ، وحين اعتنق المصريون المسيحية ثم الاسلام ، ظل الايمان عنصرا أساسيا في حياة المصريين يسهم في تطور ثقافتهم ، ويساير التقدم في عصور النهضة ، ويحافظ على ذاتيتهم الثقافية في صور التفكير الداخلي والغزو الخارجي . ومنذ بداية العصر الحديث كانت حركة الاصلاح الديني مواكبة للنهضة الثقافية واليقظة الوطنية ، على أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في الفترة المعاصرة ، وحركات التحديث والغزو الثقافي وما أدت اليه من جنوح الى الجمود أو التطرف أو التعصب في حياتنا الثقافية والدينية ، يحتاج منا الى مراجعة شاملة لتحقيق التوازن بين تراثنا الثقافي والديني وبين متطلبات الحياة المعاصرة ، وذلك باحياء التكامل بين الثقافة والتربية الدينية في اطار الأهداف العامة التالية :

- بث روح التراحم والوحدة الوجدانية والشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع على اختلاف معتقداتهم وتأكيد القيم المشتركة ، وحرية الضمير وعدالة المعاملة ، وتكافؤ الفرص ونبذ التطرف والتعصب .

- أن يكون من أهداف التربية الدينية حل مشكلات الفكر والاعتقاد ومشكلات الحياة الفردية والاجتماعية على أساس من المعارف الدينية والعلم الكوني .

- أن تبني الدعوة الدينية على أنها دعوة إلهية للعيش العميق الرحب بجميع ابعاد القدرة الانسانية على الفهم والادراك والعمل والتعامل الطيب المنتج مع الطبيعة والتذوق للحياة كما وهبها الله خالصة بقدر الامكان من الشر والاثم والقيح . وأن تجرد من الصورة التقليدية المتخلفة التي تغرس في أذهان الناس أن حياة التدين منفصلة عن الحياة الانسانية اليومية ينسلك فيها الإنسان من المنطق العقلي والمنطق العملي بنوع من الادبار والانصراف عن حاضر الحياة والتشاؤم في مستقبلها .

- أن تؤكد على أهمية القدرة والتأمل وإعمال الفكر ونبذ السلبية في

٤ .

السلوك الفردي والاجتماعي .

* تحقيق التكامل بين الثقافة والتربية الدينية وذلك على المستويات

الثلاثة التالية :

أولا : المستوى الاجتماعي العام : أن الثقافة في سعيها لتكوين رؤية عاملة شاملة للكون والحياة وغرس شعور الانتماء للمجتمع الواحد ، وتأسيس الذاتية الثقافية ، وحرية الابتكار والابداع ، ينبغي أن تؤكد أن القيم الدينية أساس هام في حياة الفرد والمجتمع وأن واقعية التناول للأفكار والأشخاص في المنتجات الثقافية تبرز النماذج الفاضلة في مقابل الانحراف والزيغ . كما أن تناول المشكلات السياسية والاجتماعية كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل ، وحقوق الفئات المختلفة يمكن أن تستقر على نحو أفضل باستلهاام القيم الدينية وتكاملها في اطار النظرة الشاملة للحياة والمجتمع بون انفصام .

ثانيا : مستوى الأسرة والبيت : لما كان الفارق الأعظم بين الشخص والآخر في الوطن الواحد والمجتمع الواحد هو فيما نشأ عليه الطفل في بيته والجو الذي تربى فيه وما تنسمه واستنشقه من ثقافة روحية وآداب انتقلت اليه بطريق مباشر وغير مباشر عن أبويه وأخوته وأسرته ، لذلك ينبغي توجيه اهتمام خاص الى الثقافة العامة والتربية الدينية المرتبطة بالبيت والأسرة ومن أمثلة ذلك :

- إعداد برامج ثقافية للشباب المقبلين على الزواج لتعريفهم بالزواج من الوجهة البيولوجية والفسولوجية والسيكولوجية والتربوية ثم من الوجهة الروحية والاجتماعية .

- وضع كتب بهدف تزويد البيت بالثقافة الروحية التربوية والجنسية للأزواج وللأولاد ذكورا وإناثا بما يناسب أعمارهم .

- إعداد برامج ثقافية بانية ومفيدة في الاذاعة والتلفزيون لتزويد البيت المصري بكل ما يبنى حياة الصغار والكبار روحيا واخلاقيا واجتماعيا وعائليا ، مع تجنب الاشارة والدخول في الخلافات العقائدية بين الأديان ، والحرص على ابراز القيم الروحية العامة والتربوية التي تفيد الناس جميعا صفارا وكبارا ، واستبعاد المناظر والأفلام التي تشجع على الجريمة والعنف وتحرك الميول الجنسية وما اليها من ضرر وبخلاء .

يصير فيها توجيه التربية الدينية للالاحاح على القيم الدينية الروحية والسلوكية ، والربط بين الدين والحياة ، وبين الدين والعلم ، وبين الدين واحتياجات الانسان المعاصر ، وبين الدين وقضايا الوطن والمجتمع المصرى .

– إعداد مدروس التربية الدينية إعدادا خاصا لمهمته ببرنامج ديني وتربوي قوى فى مدارس تنشأ لهذا الغرض ، ويختار طلبتها من خيرة الشباب الذين يتميزون بالخلق الرفيع ، وطهارة السيرة ، والاستعداد الدينى السليم غير المريض ، ويكون اختيارهم بإشراف أخصائيين نفسيين يمكنهم أن يفرزوا التدين السليم من التدين المريض .

– إعداد برامج موسعة للثقافة الدينية من الكتب والنشرات وبرامج التليفزيون والاذاعة ، موجهة لطلاب المدارس ومعاهد التعليم ، تتناول تناولاً متدرجا العقائد والعبادات والمعاملات والقصص الدينى والتفسير ، وتناقش مشاكل العصر من زاوية التربية الدينية والثقافة العامة ، وتقدم النماذج والقوة فى السلوك العام والخاص .

دور المتاحف فى الثقافة والتربية

المتاحف من أهم المؤسسات الثقافية فى تنوع وظائفها وأغراضها ، وفى مدى تأثيرها الثقافى وقيمتها ، وتتلخص وظيفتها فى العناية بالتراث التاريخى والحضارى ، وخاصة الجانب القومى من هذا التراث .

– قيام دور العبادة فى طول البلاد وعرضها بتوجيه الناس الى أهمية البيت فى إعداد المواطن الصالح ، وأثره فى خلق مناخ جيد يحياه الصغار والكبار ، وتوعية الوالدين أن يكونوا للولاد والبنات قدوة ومثالا يحتذى .

– بحث تفرغ الأم لطفلها فى السنوات الثلاث الأولى من حياته برعاية كاملة من الدولة ، ولن يسد فراغ الأم ولن تقوم بدورها امرأة أخرى ، حتى لو كانت الجدة المعروفة بحنانها على الطفل ، وبالتالي لا يمكن أن تغنى عن الأم دور الحضانة مهما بلغ من نفعها .

ثالثا : مستوى المدرسة ومعاهد التعليم : ويجدر بنا ونحن نعرض لجوانب الثقافة والتربية الدينية فى المدرسة أن نذكر عددا من الملاحظات نضعها تحت نظر المختصين من رجال التربية والتعليم هى :

– الاهتمام القوى الواضح بالتربية الدينية ومدها الى جميع مراحل التعليم . أما المناهج فيجب الا ينظر فيها الى استيفاء جميع المسائل الدينية كما يتبع فى مناهج اللغة العربية مما يترتب عليه تضييع القدر الضرورى الذى لا بد من حفظه وإدراكه مع تضييع القدر غير الضرورى كذلك . فيجب أن تتناول المناهج المسائل الأساسية فى الدراسات الدينية مع تكرارها بتوسيع كلما ارتفع الطالب فى سلم التعلم ، ومع العناية الفائقة بالمسائل ذات الصلة الوثيقة بمشكلات العصر ومذاهبه وأخلاق أهله .

ولا مفر من دراسة الدين فى مرحلة التعليم العالى بأسلوب يتلاءم مع عقول طلاب هذه المرحلة وتفتحها واحتكاكها بكل جديد من الآراء والمذاهب ، وذلك لأن أغلب مناهج التعليم الدينى فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ينحصر ويتقلص أثره فى نفوس الشباب اذا لم يكن من المسائل التى يمانونها ويفكرون فيها فى مرحلة التعليم العالى التى تكثر فيها الشبهات والاطلاع على مختلف مقولات العلم والفلسفة والمذاهب النفسية والاجتماعية والأدبية .

ويقتضى الأمر مراجعة شاملة لبرامج التربية الدينية الحالية ، بحيث

وتتضمن هذه الوظيفة عناية خاصة بالاعلام العلمى عن جوانب النشاط الحضارى القومى متمثلة فى المشروعات والموارد القومية وتقديم العلم والتكنولوجيا محليا وعالميا . وفى مجال الفنون تهتم المتاحف بتطوير الانتاج الفنى الوطنى ، كما تتبع التعرف على نماذج من الابداع الفنى العالمى .

· والمتاحف - فيما تحققة من أغراض - تنمى فى الفرد روح الانتماء لوطنه وبيئته ، وتسهم فى تبسيط الأسس والمعارف العلمية الأساسية ، وتعمل على تنمية القدرات العلمية والتفكير العلمى عند المواطنين عامة والنشء خاصة ، كما تعاون على تنمية الذوق الفنى وتشارك فى عمليات التربية والتثقيف ، وتستعين المتاحف بوسائل مختلفة للتثقيف من : كتب ونشرات وشرائح ونماذج مجسمة وبرامج للنوادر والمحاضرات والمعارض وهى فى الوقت نفسه تستقل بطرق خاصة فى اختيار المعروضات وتصنيفها وعرضها وشرح خصائصها ومحتوياتها وصيانتها على أيدى متخصصين فى علوم المتاحف .

وتتميز المتاحف فى ثلاثة أنواع رئيسية :

- المتاحف القومية وتشمل متاحف الآثار والتاريخ والحضارة ، والمتاحف الشاملة للعلوم ومتاحف الفنون الحديثة .
- المتاحف النوعية المتخصصة وتشمل شتى التخصصات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية .
- المتاحف الاقليمية وتختص بإبراز الخصائص الحضارية التاريخية والبيئية لاقليم معين .

وقد انشئت فى مصر من النصف الثانى من القرن التاسع عشر مجموعة من المتاحف تستوعب الانواع الثلاثة السالفة ، حيث انشئت المتاحف الآتية :

من المتاحف القومية التاريخية : المتحف المصرى (١٨٦٣) ومتحف الفن الاسلامى (١٨٨٠) والمتحف اليونانى الرومانى (١٨٩١) والمتحف القبطى (١٩١٠) ، كذلك انشئ متحف العلوم (١٩٦٠) ومتحف الفن

الحديث (١٩٣١) ومتحف الحضارة (١٩٤٩) .

ومن المتاحف النوعية : المتحف الانثوجرافى بالجمعية الانثوجرافى (١٨٧٥) والمتحف الزراعى (١٩٣١) ومتحف التعليم (١٩٣٧) والمتحف الجيولوجى ومتحف علوم البحار بالغردقة والاسكندرية ، والمتحف الحربى (١٩٣٧) ، ومتاحف البريد والرى والسكك الحديدية وتاريخ الطب والصيدلة ومتاحف الشخصيات التاريخية وغيرها .

ومن المتاحف الاقليمية : متحف أسوان (١٩١٢) ومتحف ملوى (١٩٦٣) ومتاحف الاقصر وطنطا والاسماعيلية وغيرها .

ودراسة الوضع القائم للمتاحف فى مصر يدل بوضوح على أنها لم تلق العناية الواجبة سواء من حيث تصور وظيفتها ، أم من حيث توفير الامكانيات المادية والبشرية لها ، ويتضح ذلك من النقاط التالية :

- تباعد العهد بين انشاء المتاحف القومية للآثار المصرية واليونانية والقبطية والاسلامية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبين وضعها الراهن ، لئلا يلحقها من الاضافة والتحسينات وتطوير أساليب العرض المتحفى ما يناسب العصر . وذلك فضلا عن خيوط مبانيتها بما يتكس فيها من معروضات ، التهديد الحالى للمتحف المصرى بعد انشاء الكبارى العلوية والبدء فى مشروع الانفاق .

أما متحف العلوم فقد هدم مبناه فى قصر البستان ، وخرنت محتوياته منذ عام ١٩٧٣ ، وأخذ منذ ذلك التاريخ يقتصر على تقديم خدماته عن طريق فرعيه بدمياط وأسيوط ومراكز الشباب ونوادر العلوم والمتحف المتنقل والمعارض المؤقتة ، وأصبحت الحاجة ملحة لإيجاد مقر دائم له ، وتجديد محتوياته من المعروضات التاريخية التى جمعت بالسستينات ، لمسايرة التطورات العلمية الحديثة والمشاركة فى مشروعات التنمية الكبرى ، ومتابعة التغيرات السريعة فى البيئة الاجتماعية اليوم .

كذلك هدم متحف الفن الحديث ، ونقل الى مقر مؤقت يضيق بمعارضه وخدماته وأصبح لايساعد على المشاركة فى نهضة الفنون التشكيلية فى مصر ، وقد كان مبنى متحف الفن الحديث ضمن مشروع

والجمع بين هذا التطوير والتجديد وبين الوفاء بالاحتياجات الثقافية والتعليمية في المجالات الحضارية والعلمية والفنية على المستويات القومية والنوعية التخصصية والإقليمية .

* العمل وفق أولويات محددة في تنفيذ سياسة تطوير المتاحف واضطلاعها برسالتها الثقافية والتعليمية ، بحيث يتم التطوير والتجديد داخل المباني القائمة متى كانت ملائمة وتتسع لهذا الغرض ، دون الاتجاه الى الهدم وإعادة البناء تجنباً للزيادة في الانفاق ومراعاة لاقتصاديات العمل الثقافى التى ينبغى أن تهدف الى تحقيق أكبر عائد ثقافى بأقل تكلفة ممكنة . ويتصل بذلك اعطاء المتاحف أولوية في تخصيص القصور والسرايات والأراضى الصالحة ، والاتجاه فى المباني الجديدة للمتاحف الى تحقيقها لأغراضها الوظيفية والإفادة من الفكر المعاصر الحديث والفن المتحفى .

، الاتجاه نحو التوازن فى سياستنا المتحفية بحيث يتوفر لنا القدر الكافى من متاحف الحضارة والفنون والعلوم والمتاحف التخصصية اللازمة لخدمة أغراض الثقافة والتعليم ، والمتاحف الإقليمية التى تبرز خصائص البيئات المختلفة .

* العناية بتدريس علوم المتاحف وإعداد الأبناء المتخصصين ، وتكوين جيل جديد من المرشدين التربويين فى المتاحف ، ووضع خطة للإفادة من خبرات وطاقت الشباب من خريجي معاهد أكاديمية الفنون وكليات التربية والفنون وغيرها لإعداد جيل جديد من المتحفين بعد تدريبهم وتجهيزهم للاضطلاع بمهمة التطوير . ويتوقف على المنصر البشرى جانب كبير من نجاح سياسة تحويل المتاحف الى مراكز ثقافية حيث تخدم التعليم والثقافة معاً فضلاً عن دورها العلمى المتخصص .

* اشتراك قوى الخبرة من العاملين فى الهيئات الثقافية والتعليمية ومن رجال الفكر والفن والثقافة فى وضع الخطط الخاصة بإنشاء المتاحف الحديثة ، وتطوير المتاحف القائمة وتزويدها بأجهزة التكييف لتلبية احتياجات العصر ، والتوسع فى الإفادة من العطاء المتحفى ثقافياً وتعليمياً .

قصر الفنون الذى يديره فى انشائه فى حديقة متحف « محمد محمود خليل » ثم صرف النظر عنه .

- تعانى المتاحف النوعية - التى يمكن أن تشكل دعائم أساسية فى التثقيف العام فضلاً عن دورها المتخصص - من الركود والقصور فى توفير الامكانيات المادية والبشرية ، وتحتاج الى مراجعة شاملة لتصوير وظيفتها ومسيرة التطورات الحديثة فى تخصصاتها .

- لاتخضع المتاحف الإقليمية فى انشائها لادراك سليم لوظيفتها وأهميتها فى خدمة البيئة والإقليم ، هذا فى الوقت الذى تتكبد فيه قطع الآثار فى المخازن ، وفى سقارة مثلاً نحو خمسة وأربعين مخزناً تحوى آلاف القطع الأثرية ذات القيمة العلمية والفنية والتاريخية ، فضلاً عن مخازن طيبة وما هو مكس فى بعض مقابرها ، ومخازن أخرى بمواقع الآثار كتانيس وغيرها . ولانجد الاصدى ضئيلاً لمشروعات انشاء المتاحف الإقليمية التى تجمع بين عرض الآثار وبين الفنون الأخرى فى عواصم المحافظات - وأبرز مشروعات المتاحف الإقليمية حالياً مشروع متحف آثار النوبة فى أسوان الذى تقوم به هيئة الآثار بالتعاون مع منظمة اليونسكو .

التوصيات

ان الدور الذى تضطلع به المتاحف فى العالم الحديث وما يؤمل منها فى المستقبل يدعونا الى أن نفيد من طاقاتها ، وأن نوجه حركة اصلاحها فى هذه المرحلة صوب هدف أساسى قوامه تطوير المتاحف لخدمة الثقافة العامة والتعليم تحقيقاً لاستثمار امكانيات هذه المتاحف بأنواعها وما يمكن أن تعكسه من مربود حضارى .

وان أزمة المتاحف فى مصر هى أزمة تتصل بمدى تحقيقها لوظائفها ، ويقصور الامكانيات المتاحة لها ، ويعدم الكفاية فى إعداد الامناء والمرشدين المتخصصين فى شئونها وذلك يتطلب :

* الأخذ بالأساليب العلمية والعملية المتطورة فى تطوير وتجديد أساليب وأنوات العرض المتحفى بالنسبة للمتاحف بأنواعها المختلفة ،

الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

الثقافة والسلوك

يعتبر الارتباط بين الثقافة والسلوك علاقة طبيعية ، إذ أن الثقافة قاعدة أساسية من قواعد السلوك ، وغالباً ما يكون السلوك بغير ثقافة نوعاً من التصرف بغير بصيرة ، يتحرك بعواطف حسية ، ودوافع غير ناضجة ، ومع ذلك قد يأخذ شكلاً برازاً وتبريراً معقولاً في ظاهره ، وخاصة إذا اكتسب بعبث عقائدي أو شبه عقائدي .

وكذلك الحال في ثقافة بغير سلوك ، فمن الناس من تستهويه المعرفة وسعة الاطلاع ولكنه يكتفى من ذلك بجمع المعارف والانباء ، ويحصلية من الكلام تبهير السامع وتنتزع الاعجاب ، ولا يعنيه سلوكه ولا سلوك غيره ، الا بقدر ما يتيح له سلوك الآخرين من فرص النقد واظهار الاخطاء . ولا يهتم أن يقدم عملاً ايجابياً فيخدم المجتمع بسلوكه أو بأرائه .

ومن ثم فكل ثقافة لا تتحول الى سلوك ، لم تبلغ بعد مرحلة النضج ، أو مرحلة الاقتناع العام الذي يملأ جوانح النفس ، ويمدها بطاقة فعالة . ولا ينبغي أن يثنينا عن الايمان بالثقافة عدم التحقق السريع للنتائج ، فكل فكرة مدة حضارة مناسبة قبل أن تتحول الى عمل ، ولذلك فإن مهمة الثقافة تحتاج الى زمن . والثقافة في ذاتها كسب عميق للانسانية ، وحتى ان لم تظهر لها نتائج عاجلة تبشر باستقرار القيم ،

فإنها لابد أن تؤل الى سلوك حضاري .

ان الانسان المثقف هو الذي يعايش ثقافته في حياته اليومية ، وتصبح المعرفة عنده سلوكاً بعد أن تقابل معها الفكر والتصور ، والدول الأكثر حضارة هي الدول التي تزيد فيها نسبة من يستعملون عقولهم بمرونة وتجدد . وهذا التجدد في الفكر والتصور لا ينصب بالضرورة على آفاق العلم والفن والفلسفة ، فهذا أمر مفروغ منه ، له ميادينه المقررة في كل حضارة ، ولكن الأمر الملح هنا هو التجديد في التفكير تجاه الحياة المتطورة في كل لحظة ، وكيف يتعامل معها الانسان فيستجيب لها وتستجيب له - ويكون الاتجاه دائماً نحو الافضل ، وهناك مأخذ كثيرة نشاهدها ونلمسها - كل لحظة - في حياتنا اليومية ، والمأخذ كلمة مخففة لما هو واقع بالفعل . وقد انعكس كل هذا على النفوس ، فأصيب الكثير منها بالركود النفسي وعدم الاكتراث في شتى ميادين الحياة ، وأهمية ايجاد البيئة الصالحة - من كل الوجوه - أمر أساسي في كل بناء حضاري .

ومن أجل أن يكون بنيان الامة متماسكاً وسليماً ومتحضراً ودائم التحرك نحو الافضل مع قانون الصيرورة الدائمة ، كان من الضروري أن يتعلم كل مواطن كيف يكون هو نفسه الامة التي يحيا بين ظهرانيها . والمدينة الفاضلة توجد حيث تنضج وتزدهر ثقافة السلوك بين أفرادها . وإذا كنا نفترض أن الثقافة تؤثر في سلوك الافراد والجماعات ، فإن اثبات هذا الفرض يقتضى منا تحليل الثقافة التي نعنيناها الى عناصرها الاساسية وتحديد النموذج أو النماذج التي يتشكل بها كل عنصر ، ثم القيام بدراسات ميدانية متنوعة تحدد الآثار العملية للقيم المنبعثة من عناصر الثقافة ونماذجها وتعين على تعديل النماذج ودفع التغيير الاجتماعي في اتجاه أفضل ، في المجتمع الصغير من البيت والقرية والحي ، وفي المجتمع الكبير بما يحفل به من نظم سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية ومن قنوات الاتصال الحديثة .

إن العنصر الاول من العناصر المكونة لثقافتنا المصرية في العصر

الحديث ، يجمع المؤثرات الخارجية التي بدأنا نتعرض لها من بداية القرن التاسع عشر ، وتطورت من صدام ثقافى أيام الحملة الفرنسية ، الى الأخذ بجوانب من التكنولوجيا الحديثة أيام محمد على وخاصة لخدمة الجيش الى أنواع من الحوار المباشر عن طريق البعثات الدراسية ونقل الافكار السياسية والاجتماعية حتى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، الى تسرب صور الحياة الغربية ونظمها مع الاحتلال البريطانى ، الى التحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بتأثير الحربين العالميتين فى النصف الاول من القرن العشرين ، وتزايد الاتصال بين أجزاء العالم ونشأة عصبة الامم ثم الامم المتحدة ومنظماتها ، وأخيرا ظهور القوتين العظميين وتحكمهما فى مقدرات سواهما من الدول وخاصة فى العالم الثالث بالحرب والسياسة والاقتصاد ، واحتكار وسائل الثقافة والاعلام .

حدثت هذه التطورات فى مجتمع يعانى من عصور مظلمة طوال ، آثاره العتيقة مطموسة ، وحضارته القديمة منسية ، ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية راكدة وتراثه الدينى والفكرى معتصم بقلعه القديمة ، يعيش حاضره فى ماضيه ، وقد أدى هذا الموقف السلبي منا الى الاتجاه الى الفرنجة والتغريب فى حياتنا الفردية والاجتماعية محاكاة للنموذج الغربى « الحديث » وتراوح شيوع هذا النموذج بين التطرف فى الأخذ به ، والتلفيق بينه وبين نزعات إصلاحية لاتسعى الى تفجير الطاقة الكامنة فى ذاتيتنا الثقافية وتراثنا الدينى والحضارى والفكرى .

ففى مقابل المادية الغالبة على الثقافة الغربية نجد الايمان والروحانية وعاء للثقافة المصرية منذ القدم ، وقد احتضنت مصر الرسالات السماوية ، فاحتفت بالمسيحية ثم أصبحت موئل الاسلام . وفى الاسلام تحتل آداب السلوك مكانة خاصة ، فهى ليست أعرافا اجتماعية وتقاليده وضعية ، بل هى من شعب الايمان ، تدخل فى أحكام

العبادات تمحيصا لها لتكون شعائر من تقوى القلوب وليست طقوسا صماء . كما تدخل فى احكام الإمامة والقضاء والعلم والزواج والطلاق والمواريث والهبية والوصايا والزينة والاشربة والاطعمة والبيوع والعهود وسائر أنواع المعاملات ، لتكفل لها - من حدود الله - مايصونها من الظلم والتعدى والزور والغش والخداع والمضارة والاثرة .

ثم ينفرد منهاج السلوك باحكامه فى كثرة من السور القرآنية وفى أبواب موسعة من صحاح الحديث والسنن ، حيث لاتخلو امهاتها من كتب فى البر والصلة والأدب وحسن الخلق . ويقتضى وجودها احكاما فى الكتاب والسنة ، باعتبارها من أصول الدين والشريعة ، فيما هو موكل الى تقوى المؤمن ونفسه اللوامة ، ومسئوليته امام خالقه وضميره ، عن طهارة سلوكه فى سره وعلايته فى مجلسه ومسماه وخلوته . وهذه الآداب الشرعية للسلوك يمكن أن يجمعها عنوان واحد هو قول النبى عليه الصلاة والسلام " انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " .

ويعتبر التاريخ الحضارى لمصر المصدر الثانى للثقافة المصرية ، فقد كان لمصر موقع متميز فى العالم القديم ، وحضارة شامخة حافلة بالعلوم والفنون أثرت الحياة الانسانية ، بما قدمت للحضارات الناشئة بعدها لدى اليونان والرومان ، واحتفلت بالاسلام وأصبحت من منارات الحضارة الاسلامية ، فالبناء الحضارى لمصر فى العصور المختلفة تراث يبعث على الاعتزاز ومعين لا ينضب لدفع الحياة والأحياء الى مستقبل أفضل .

والمصدر الثالث للثقافة المصرية حصيلة النهضة المصرية فى العصر الحديث فى المجالات المختلفة . وفى المجال السياسى كانت الثورات الثلاث ، ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، حركات وطنية مناهضة النفوذ الاجنبى والاحتلال وداعية للاستقلال والوحدة العربية ومواجهة الاستعمار الجديد والنفوذ الصهيونى . وفى المجال الاجتماعى كان التوسع بمراحله المختلفة ، والدعوة لاعادة توزيع الدخل تحقيقا للعدالة

الاجتماعية والتقريب بين الريف والحضر وفي المجال الاقتصادي كان الأخذ بمنهج التخطيط الشامل ، والتنمية الذاتية ، وتعديل هياكل المؤسسات الصناعية والمالية لخدمة الاقتصاد القومي .

وإذا كانت السمة الغالبة على المرحلة الحاضرة من تاريخنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي هي القلق والصراع بين العوامل المختلفة - وذلك بعض ما تشترك فيه مع اقطار العالم الثالث - سعيا وراء نموذج حضاري مستقل ومرتبط بالمكان والزمان ، فإن هذه السمة تتضح أيضا في مجال الثقافة ، حيث تتشابك العناصر المختلفة وتتصارع ، سعيا وراء نموذج من الثقافة مستقل ومرتبط أيضا بالمكان والزمان ، يمكن أن نعبر عنه بالثقافة الوطنية التي هي وجهة نظر خاصة بالكون والحياة لمجتمع معين في فترة زمنية معينة ، والتي هي حصيلة الجوانب الحية والدافعة من عناصر الثقافة المختلفة وما فيها من قيم راسخة ومتجددة ومفتوحة على المستقبل .

وأهم ما تمتاز به الثقافة الوطنية أنها لا تؤكد على عنصر واحد من عناصر الثقافة فتنتهي الى الانطواء على نفسها أو الى الاغتراب والتعلق بثقافة خارجية أو الأخذ بأطراف من العناصر المختلفة فتحقق شكل الثقافة ولا تحقق جوهرها ، بل هي تيار دافق يجمع الماضي والحاضر ويندفع الى المستقبل محققا للذاتية الثقافية المستقلة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات ، تترجم في ضوابط حضارية للسلوك الفردي والاجتماعي ويثقلها الناشئ في مدرسته ، والطالب في جامعته والفلاح في حقله والعامل في مصنعه ، وتعمل في أطارها المؤسسات الوطنية الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتحقق بها حرية الضمير للفرد ، وروح الانتماء الوطني والقومي والانساني للمجتمع المنتج النامي المتطلع الى مستقبل أفضل .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، ومطروح في المجلس - في أكثر من جلسة -

من أفكار تتصل بموضوع الثقافة والسلوك ، برزت آراء واتجاهات من أهمها :

- أن الموقف عند نمط ثقافي حضاري لا يراود له أن يتغير والحرص على تكراره ومحاكاته ، حال بيننا وبين الدخول في القرن العشرين بتياراته وتحولاته في مجالات السلوك ، برغم أن هذا القرن قد أشرف على نهايته ، وأصبحنا على مشارف القرن الحادي والعشرين .

- لب الحياة وصميمها إنما هو في ابداعها للجديد الذي تتكيف به مع المواقف الجديدة ، فسر الحياة واعجازها هو في هذا الابداع ، ومن هنا كانت محاكاة الانسان لمرحلة تاريخية سبقت - محاكاة تفصيلية حرفية - اضعاها له في موقفه الثقافي والحضاري ، بل ومسحا لذلك النموذج الذي يحاكيه في تلك المرحلة ، مما يؤثر في النهاية على سلوكه ومدى إمكان تغييره الى الافضل .

- التباين قائم على أشده بين ثقافة الاسلاف - ماثلة في تراثهم ، وقوامها مبادئ يلتقطها الأبناء والأحفاد ، ينظمون سلوكهم على منوالها - وبين حضارة العصر وثقافته التي تقوم على أجهزة علمية تنتهي بالباحثين الى انتاج الات تقام الحياة العملية على استخدامها .

- وجوب السعى الحثيث الجاد نحو توفير الأمن الثقافي ، وذلك برعاية العقول الواعدة لتنضج وتؤتي ثمارها ، حتى تسهم في ترسيخ أنماط السلوك المرجوة ويدفع الى ذلك :

• قلة بل ونادرة ما يضمن الصحة للعقول والقلوب في مصادر حياتنا الثقافية اليوم .

• أن المتاح مما يضمن الصحة للعقول والقلوب من صنع بقية باقية من أبناء الجيل الماضي الذين برعوا في هضم الثقافيين : ثقافة التراث وثقافة العصر الحاضر ثم في عرض المادة المهضومة على المتلقين .

• أن معظم ما يبدعه الموهوبون من أبناء هذا الجيل من أدب ومن فكر لا ينطوي على شيء كثير من تلك الجذور العميقة الفنية التي تضمن

التصور والفكر والنظر في الحياة والبيئة ، وتربية الاحساس بالجمال ، مع الحرص على تجنب التعليم التلقيني وصولا الى تقوية الروابط بين الثقافة والسلوك وتحقيقا لتنمية التفكير الابداعي الذى يتيح للمجتمع الحاق بتحولات وتيارات نهايات القرن العشرين .

* الاهتمام بالقيم الاخلاقية فى جميع مراحل التعليم وفى وسائل الثقافة والاعلام وتوكيدها بالقدرة والمثال ، والنماذج الحية ، وربط الدراسة بالواقع وبالحياة المعاصرة ومشكلاتها اليومية ، والاشادة بالنماذج الحية التى يتجسد فيها الربط بين الثقافة والسلوك لتكون هذه الاشادة تشجيعا للشباب والناشئين على الاقتداء بسيرة هذه النماذج ، واستهجان جوانب التناقض بين الفكر والسلوك توصلا الى اتساق فى مفهوم الثقافة .

* أن يضع من هم فى مراكز القيادة والقوة - حكما وعلماء وأساتذة ومعلمين وكتابا واعلاميين - مسئولية مراكزهم القيادية فى الاعتبار .

* الحرص على أن تتسق القرارات والسياسات فى مجالى الثقافة والتعليم مع الرأى الفنى والعلمى ، ومراعاة صالح الجماهير ، بما لا يؤدى الى تبني قرارات تتجنب الرأى العلمى الصادر عن الخبرة والدراية ، مما يعوق اتجاهات الاصلاح التى تتطلب تهيئة الجماهير لتقبل مواقف قد تبدو صعبة ولكنها تحقق - فى المدى الطويل - عملية التغير المنشود .

* اعطاء الأجهزة الرسمية وغير الرسمية - عند توزيع الاهتمام بدرجات الحياة الثقافية - مزيدا من الاهتمام بالدرجات العليا التى تقدم الغذاء الثقافى المناسب للجماهير .

* الحرص على أن يكون نقد القديم للجديد بما يحافظ على معالم الشخصية الاصلية ولا يقتل براعم الابداع الفكرى والفنى كلما بزغت لتينع وتزهر . وذلك رعاية لهذه العقول الواعدة حتى تسهم بمطائنها فى إحداث التغيير المرجو فى السلوكيات .

الدوام النسبى على امتداد الزمن ، برغم كثرة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التى أنشئت لترعى الحياة الثقافية ، وهو أمر قد يرجع الى خلل النسبة الملائمة عند توزيع الاهتمام بدرجات الحياة الثقافية ، اذ شغلت فكرة الجماهير الحيز الاكبر من هذا الاهتمام ، بينما أخذت الدرجات العليا التى تقدم الغذاء الثقافى المناسب لهذه الجماهير حيزا أدنى .

وتأسيسا على ما تقدم جميعه يمكن عرض التوصيات الآتية :

* دعوة الجهات المعنية (المجلس الاعلى للثقافة - مراكز البحوث العلمية والاجتماعية - الاقسام المختصة فى الجامعات) للقيام بالدراسات الاساسية لاستجلاء القيم الثقافية الاصلية والدخيلة السائدة فى الثقافة المصرية المعاصرة وبحث الوسائل والاساليب التى يمكن أن تؤدى الى سد الفجوة بين التصور المثالى لهذه القيم وبين السلوك الواقعى للأفراد والجماعات من قطاعات المجتمع المختلفة .

* إعداد دراسة خاصة عما يجب أن تكون عليه القيادة والقوة فى البيت والمدرسة وفى المستويات والقطاعات الاجتماعية المختلفة ثقافة وسلوكا .

* اضطلاع الجهات المعنية (مراكز البحوث - أجهزة الاعلام والثقافة) باجراء بحوث ميدانية عن المواد التى تقدم خلال أجهزة الإعلام المختلفة وأجهزة الثقافة المتعددة وأثارها على القارئ والسماعين والمشاهدين من فئات العمر والمستويات الاجتماعية المختلفة .

* أن توجه المناهج التعليمية فى المراحل المختلفة أهمية خاصة لتأكيد قيم الثقافة الدينية وخاصة مايتصل منها بالسلوك الاجتماعى والجانب الاخلاقى مع مزيد من العناية بالتاريخ الحضارى لمصر ومنجزات مصر الحديثة فى المجالات المختلفة لتنمية روح الانتماء لمصر وللملة العربية فى الحاضر والمستقبل .

* أن يعنى فى مناهج التعليم وفى وسائل الثقافة والاعلام بتنمية

أساتذة ومعلمين ، فسحة من الوقت يتزودون فيها بثقافة عامة خارج المقررات .

وقد شاركت أسباب كثيرة في ظهور هذه الأزمة الثقافية بين الشباب أهمها :

- ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الطباعة وما صاحبه من غلاء في أسعار المجلات والكتب واحتجاب كثير من المجلات الثقافية التي كانت تشكل مصدرا هاما من مصادر المعرفة ، وتحول النظرة الى العمل الثقافي وقياس قيمته بمقاييس الربح لا بمقاييس العائد الثقافي ، مما حول مسارات حركة النشر ، وجعل الكتاب سلعة فوق قدرة الشباب .

- تعقد مشكلة المواصلات العامة ، وما أدت اليه من إجهاد عن حضور المحاضرات العامة والندوات الثقافية التي كانت تحفل بها القاهرة وغيرها من المدن الكبرى ، وكانت تشكل مصدرا هاما من مصادر التنشيط الثقافي .

- أثر الاذاعتين المسموعة والمرئية في التحول عن مصادر الثقافة الأساسية ، متمثلة في الكتب والمجلات الثقافية ، واستحواذ هاتين الوسيطتين من وسائل الاتصال على المواطنين ، مع غلبة عناصر التسلية والترفيه فيما تقدمانه من برامج ، وعدم العناية بقدر كاف بالجوانب الثقافية التي كان يمكن أن تسد بعض الفراغ الذي أحدثه تراجع دور الكتاب والمجلة في حركة التنوير الثقافي .

- نقص الوعي الثقافي في البيت ، ونقص الجانب الثقافي في المدرسة ، مما جعل ضغط المقررات واجتياز الامتحانات - من أجل الحصول على وظيفة أو ممارسة مهنة مريحة - محور كل الاهتمام ، فغابت الثقافة وتخلت دورها ، لغياب الوعي بأهميتها في تكوين الانسان .

التوصيات

ومن أجل ذلك أصبح واجبا علينا أن نتبنى سياسة ثقافية تهدف الى تكوين مواطن مصري عربي معاصر مزود بالقيم الدينية والروحية والعقلية والفنية .

الثقافة في مرحلتى التعليم العام والجامعى

تكتسب الثقافة العامة أهميتها - الى جانب التعليم المتخصص - من دورها في تكوين المواطن وصياغة سلوكه وعاداته ، وتحقيق مزيد من ارتباطه بالمجتمع الذى يعيش فيه وبالعالم كله ، ثم تتجاوز حدود العلوم والمعارف المدرسية الى المعارف العامة التي يكتسبها الفرد وينميها في نفسه ، فتتيح له معاشية عصره والوعى باتجاهاته ومشكلاته ، هذا فضلا عن القيم الروحية والتربية الجمالية التي تعد من الدعامات الأساسية للثقافة .

وقد كانت الحركة الثقافية مزدهرة في مصر - حتى العقد الثالث من هذا القرن - حيث تعددت وتنوعت مصادر الثقافة العامة ما بين مجلات ثقافية واسعة الانتشار الى نواد وجمعيات ثقافية ، تهدف الى نشر الثقافة العامة في مختلف ميادينها : علمية وأدبية وفنية . ثم نشأت مجموعة من الملبسات والظروف صاحبها تدريجيا حالة من الخواء الثقافي لدى النشء والشباب ، بسبب هوة فصلت بينهم وبين وسائل التنوير والتنقيف العام ، وخلق المناخ المدرسى من أسباب الثقافة العامة التي يتزود بها النشء ، فضلا عن ضمور في الحركة الثقافية ، وانكماش في مصادر الثقافة العامة سواء عن طريق المجلات الثقافية أو الكتب أو النوادى أو الجمعيات الثقافية . هذا الى جانب ضغوط المقررات الدراسية وكثرتها ، بحيث لم يعد متاحا وبالأخص للجامعيين ،

ولما كانت المدرسة هي الخلية الاولى لتعليم المواطن ، فان الاهتمام بالثقافة في المدرسة ثم في الجامعة ، ينبغي أن يكون دعامة خططنا الثقافية ومحورا أساسيا من محاور السياسة الثقافية التي تقام عليها هذه الخطط .

وفي هذا الاتجاه ، وعلى ضوء المناقشات التي دارت في المجلس حول هذا الموضوع يوصى بمايأتي :

في شأن الثقافة في التعليم العام :

يتطلب غرس الثقافة العامة في المدرسة تحقيق مايتأتى :

* تحول في المناخ المدرسي ، بحيث تكون المدرسة - الى جانب دورها التعليمي - مركزا من مراكز النشاط الثقافي ، يتولاه « رواد » من بين المدرسين يحملون مسؤولية نشر الثقافة العامة عن طريق الكتب والندوات والجمعيات الثقافية داخل المدارس .

* أن تستهدف مواد الدراسة تثقيف الطالب وربيته بالكتاب .

* أن تنشأ في المدارس مكتبات غنية بالكتب الثقافية في مختلف مجالاتها ، وأن يشرف على هذه المكتبات مدرسون من المهتمين بالثقافة العامة والراغبين في نشرها بين التلاميذ .

في شأن الثقافة في الجامعة :

* إعادة النظر في عدد مقررات الدراسة وساعاتها ، بحيث يجد الجامعي - طالبا أو معيدا أو استاذًا - فسحة من الوقت يتزود فيها بثقافة لا تتضمنها الكتب التي تعالج مقررات الدراسة .

* ادخال الثقافة العامة في شتى مقررات الدراسة ما أمكن ذلك ، وأن تخصص نسبة من المقررات لدراسة الانسانيات وخاصة في الكليات العلمية .

* الاهتمام بالتربية القومية ، للامام بخير ما في تراث الأجداد ، والايمان بقيمتنا الدينية ، مع مواكبة العصر والاتصال بتيارات الفكر العالمية .

* اهتمام الكليات والجامعات بإنشاء مراكز ثقافية ، في مبنى اتحاد الطلاب ، أو في المدن الجامعية ، تحت اشراف اساتذة من المعنيين

بالثقافة ، وأن تزود هذه المراكز بالوسائل والأنوات التي تغري الطلاب بارتياحها ، وأن تقوم أجهزة الثقافة بتزويدها بالأفلام الثقافية التسجيلية وبالتسجيلات الموسيقية الرفيعة .

* تحسين الوضع المالي للمعنيين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس بحيث يكون لديهم من الجهد والوقت ما يتيح لهم مشاركة ثقافية عامة مع الطلبة .

توصيات عامة :

* إعادة النظر في دور المراكز الثقافية وقصور الثقافة ، ودعم برامجها ، لتحقيق أهدافها .

* أن يتاح لصفوة من المفكرين والمثقفين الاشراف على وسائل الإعلام ، لضمان مستوى ماتعرضه من مواد ثقافية جادة ، مع الاهتمام بالثقافة العامة للطلبة ، الى جانب البرامج التعليمية التي تشرح المقررات الدراسية . مع النظر في استحداث برنامج يسمى " جامعة الهواء " يعمل على نشر الثقافة العامة وتعميقها .

* انشاء مكتبات غنية بالكتب الثقافية التي تنمي التفكير وتربي النفس وتهذب الوجدان ، وتربط القراء بأسباب التقدم والتطور ، وتكون إغارة الكتب بالمجان (أو باشتراك رمزي حتى يشعر القارئ بأهمية الكتاب وضرورة المحافظة عليه) ويشرف على كل مكتبة مختص من المهتمين بالثقافة ونشرها بين المترددين على المكتبات .

* أن تسهم الصحافة في نشر الثقافة الجادة كأن تلحق بكل صحيفة أو مجلة - في كل عدد من أعدادها - ملزمة تقدم للقارئ مادة مستقلة من نواتر المعارف العالمية أو أجزاء من كتب علمية أو فنية معترف بقيمتها العلمية .

* تشجيع المجالات الثقافية والكتب التي تعنى بنشر الثقافة العامة وأن يسند الأمر الى هيئات أهلية تعان بالمال .

* أن تعنى وزارة الثقافة بانتاج أفلام تسجيلية رفيعة المستوى : فكرة ولغة وصورة ، تتناول جميع جوانب الحياة العامة ، وتتميز بما يجذب الطلاب لمشاهدتها .

* النظر في تنشيط المحاضرات والندوات الثقافية العامة وتيسير سبل عقدها في القاعات التي تصلح لذلك في مختلف الأحياء ، سواء في المدارس أو الأندية أو المساجد والكنائس ، أو الجمعيات .

الثقافة والتربية الفنية

لم يعد هدف التعليم في عالم عصرى متغير هو مجرد إعداد المتخصصين القادرين على ممارسة أعمال ومزاولة مهن لمواجهة احتياجات العمل ، بل إن إعداد المتخصص المتعلم هدف قاصر مالم يصاحبه إعداد ثقافى متكامل ، وما أزمة الشباب العالمية - في جانب من جوانبها - إلا أزمة ثقافية . ومن ثم يأتى التركيز على ضرورة مواكبة الثقافة والفنون للتعليم في مراحله المختلفة ، حتى يستعيد بعدا مفقودا ، هو بعد التربية الشاملة للملكات والمشاعر ، وشحن شرارة القوى الداخلية في الانسان التى توقظ الخيال وتولد الابتكار والقدرة على البناء .

ومن دعائم التكوين الثقافى للنشء ، التربية الفنية التى أخذت مكان الصدارة في التعليم العصرى عالميا ، بينما تراجعت في مصر ، حتى أصبحت في موقف لا يتناسب مع أهميتها في إعداد الانسان المصرى ، إذ أصبحت مقصورة على قدر ضئيل من حصص الرسم والأشغال ، وقدر أقل ضالة من برنامج تلقينى يسمى التذوق الفنى ، وهو أبعد مايكون في وسيلته وطريقه أدائه عن أن يكون تنمية للذوق بالمعنى الصحيح .

وليس الأمر مقصورا على الفنون التشكيلية وحدها ، وإنما الهدف

هو التربية الجمالية بمعناها الشامل ، لأحياء البصر والبصيرة ، واستنهاض الاحساس بالجمال في انسان هذا العصر .

وإذا كانت مناهج التعليم واتجاهات تطويره لا تولى هذه النظرة الاهتمام الكافى ، فقد آن الأوان لوقفه لتدارك ما فات ، وللتذرع بكل وسائل تربية القيم الجمالية في النشء لازالة ما يشوب البيئة والمجتمع من قبح في النوق ، وعدوان على الجمال الطبيعى وتخريب في بنية البيئة وسمتها ، ينعكس على سمات النفوس قبحا وتخريبا ، ويفقدنا حاسة النظام والاتساق ، بل يؤدى الى تخريب كثير من القيم الخلقية التى كان يمكن أن تنمو نموها صحيحا في ظل وعى وجدانى بقيم الجمال ، والتى يحتجب باحتجابها كذلك الاحساس الواعى بقيم الحرية وأبعادها .

ولذا فإن الأمر ليس ترفا أو نشاطا هامشيا وإنما نحن بصدد قضية تتصل ببناء الانسان المصرى اتصالا وثيقا ، وتتعلق بتشكيل ضميره الثقافى ، وهذا يقتضى النظر الى معانٍ أوسع وأعمق للتربية الفنية ، تتناول تربية الشعور وملكات الاحساس واتساع آفاق الخيال التى تشكل قدرات الانسان المبدعة في ميادين الحياة المختلفة .

وإذا كنا في معرض التكامل بين التعليم والثقافة ، وتوجيه المؤسسات التعليمية الى الاضطلاع برسالة التربية بصورتها الشاملة ، فإن الأمر يتطلب أولا توافر اليقين بأن تربية الفرد من خلال الفنون وبث قيم الجمال في نفسه ضرورة قومية وحضارية ثم ترجمة هذا اليقين الى منهج يعتمد على الواقع بكل امكاناته ومعوقاته أيضا . ويتطلب هذا المنهج مراجعة لخطط تطوير التعليم لاعطاء أهمية للعنصر الانسانى والإعداد المعنوى للنشء اثناء تعليمهم المهارات والقدرات وفقا لنظام التعليم الاساسى وذلك لدعم البناء الداخلى للقيم الروحية فيهم .

وما من شك في أن غلبة الطابع المادى أمر يهدد قيم الانسان الروحية ، وواجب التربية إذن أن تعمل على تحقيق التوازن حتى لا تهتز القيم الروحية تحت ضغوط المادية عند التوسع الكبير في استخدامات التكنولوجيا الحديثة .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق وما دار في المجلس من مناقشات حول هذا الموضوع يوصى بما يأتي :

في مجال التعليم :

* تنمية الوعي بالجمال الطبيعي وشحن حاسة البصر ، عن طريق مآتهيه مناهج التعليم من اتصال الطفل بالطبيعة ، وإيقاظ ملكات ملاحظته لها ، وإرتباطه الحميم بها ، وتلقى المعرفة من خلال تدفق نهر أو نمو شجرة أو تفتح زهرة ، وتنمية خبرته بالكون المحيط به عن طريق هذه الرؤية المباشرة . ومن هنا يأخذ هذا التكوين المباشر الجانب الأساسي الذي يلقي الضوء ويرسسسخ الرؤية الواضحة للمعلومات التلقينية المكتوبة .

* أن مبنى المدرسة ونظافتها ومظهرها وأثاثها ينبغي أن يكون في ذاته محركاً للاحساس بالتناسق والجمال ، ولا يعني ذلك فخامة المبنى وبذخ الأثاث ، وإنما هو يتطلب التصميم الحي البسيط الموحى بالجمال ، مع العناية بالمظهر .

ولذلك ينبغي ألا يكون التربي الفني مجرد معلم للمهارات ، وإنما يجدر أن يكون مسئولاً عن هذا الجانب الجمالي وأن يشترك معه الطلبة في تجميل مدرستهم والحرص على نظافتها ، وهذا يعمق الشعور بالانتماء ، ويغرس قيماً تنتقل من مجتمع المدرسة إلى المجتمع العام .

* يجب ألا تقتصر مادة التربية الفنية على تعليم الرسم والهوايات الفنية ، وإنما ينبغي أن تكون هذه المادة منهجاً بلا ضفاف ، يهدف إلى تنمية الاحساس بالجمال وإشاعة التذوق الفني .

وهناك أساليب معروفة في ميدان علم النفس تعين على تحديد الوسائل التي يمكن اتباعها لتنمية الملكات حسب الأعمار ، ووفقاً للاستعداد الجمالي في كل مرحلة . وأن معنى في الكتاب المدرسي بجوانب القيمة الفنية والإخراج الفني ولا شك أن إسهام المسؤولين الثقافيين والموجهين الفنيين في تطوير الكتاب وإخراجه يساعد على تكوين الاحساس بالجمال .

في مجال التعاون بين أجهزة الثقافة والإعلام وأجهزة

التعليم :

إزاء قصور امکانات ، فإن تضام جهود وسائل التوصيل الثقافي الراهنة يمكن أن يحقق الكثير ، ومن ذلك :

* استخدام امكانات أجهزة السينما ، مع التركيز على الأفلام التسجيلية عن الطبيعة والفنون ، ومن الميسور - بمجموعة من الأفلام القصيرة ، ومجموعة من آلات العرض الصغيرة المتنقلة يصاحبها بعض التربويين الفنيين - إعداد برنامج كامل للتذوق الفني والثقافة الفنية يغطي كل مؤسسات التعليم بالتتابع على مدار السنة .

* استخدام التسجيلات الموسيقية في إحياء ملكة التذوق الموسيقي وإعداد مكتبة موسيقية مناسبة لمراحل تكوين النشء .

* استخدام المتاحف وتطوير وسائلها لهدف التربية الفنية .

* النظر في تطبيق فكرة التعليم عن طريق الفنون والإفادة من التجارب العملية في تدريس بعض المواد عن طريق الوسائل الفنية ، ومن ذلك مادة التاريخ والجغرافيا والمواد الاجتماعية ، والمواد العلمية . وكذلك التعاون مع أدوات الاتصال « الإذاعة والتلفزيون » لتقوم بدورها في هذا المجال عن طريق محتوى وشكل كل ماتقدمه - بدءاً من الاعلان حتى الرواية - إلى جانب البرامج التعليمية والثقافية .

* أن تسهم أجهزة الثقافة بامكاناتها - وتتمثل هنا في مراكز ثقافة الأطفال ، ومسرح العرائس وبيوت المسرح - في إشاعة التربية الفنية وغرس التذوق المسرحي .

* الاستفادة من مسارح الدولة وفق خطط تنسيقية - في الاضطلاع بدور كبير يحقق لقاء النشء بالمسرح بكل ما يحتويه من فنون .

* على أجهزة النشر الاهتمام بكتب الآثار والفنون للنشء ، لما يمكن أن ترسخه من قيم واحساس بالجمال .

* تدارك نقص العناصر البشرية القادرة على إحداث هذا التغيير بالاستعانة بموجهين فنيين من خريجي معاهد أكاديمية الفنون ، ومراكز إعداد الرواد الثقافيين لقصور الثقافة وبيوتها ، للإسهام في تنفيذ خطة

والمكتبة العامة حق للشعب على الدولة لأنها أداة تعليم ووسيلة إعلام ، وكلاهما من وظائف الدولة الأساسية ، فإنشاؤها واجب قومي ينبغى أن تضطلع به الحكومات المركزية والسلطات المحلية فى المناطق الاقليمية .

ولم تنشأ مكتبة عامة واحدة فى مصر كلها حضرها وريفها منذ بضع عشرات من السنين ، برغم خلو بعض المحافظات من هذه المكتبات .

ومصادر التثقيف فى المحافظات وعواصم المراكز مقصورة على المدارس ومكتباتها وأكثرها لا يتم الانتفاع به فى هذا المجال ، والى عام ١٩٥٩ كانت هناك ببلدتى كل من مركز ميت غمر والمحلة الكبرى - من بين مائة بلدية بعواصم المراكز - مكتبتان عامتان .

وقد نشأت الخدمة المكتبية فى مصر ونمت بغير تخطيط ، فخلت بعض المدن الرئيسية من وجود مكتبة عامة بها وعرفت محاولات متفرقة بدت فى مكتبات المدارس والجامعة الشعبية - سابقا - والمناطق التعليمية ، مع أن الخدمة المكتبية لو تحققت على وجهها الكامل لساعدت على حل الكثير من مشكلاتنا القومية ، وفى مقدمتها مكافحة الأمية وتعليم من فاتهم ركب التعليم من الكبار . فعلى الرغم من انتشار مدارس المرحلة الأولى فى القرى ، لم تتحقق النتائج المرجوة ، لبعد التعليم عن البيئة الريفية من ناحية ، وخلو القرية من مواد القراءة ووسائل التثقيف من ناحية أخرى ، مما يترتب عليه أن ينسى الأطفال ماتعلموه من قبل ، وأن يرددوا الى الأمية ، الى جانب أن المدرسة تغفل وظيفتها الاجتماعية فى حياة القرية ، وتقتصر امكانياتها عن تدبير مواد القراءة ومتابعة التعليم بعد سنوات الدراسة ، لأن هذه مشكلة أداة حلها الوحيد هى المكتبة العامة التى يفوق أثرها الأثر الذى تتركه برامج التعليم للصغار والكبار .

على أن تعليم الكبار داخل المكتبة لايجوز أن يقتصر بمكافحة الأمية ، لأن هذه تتوقف عند القضاء عليها ، بينما يستمر تعليم الكبار فى المكتبة طوال حياتهم ، ومن هنا وجب التوسع فى الخدمة المكتبية حتى تبلغ القرى وتصل إلى البقاع النائية .

انخال الثقافة المسرحية والتشكيلية والموسيقية فى برامج التعليم ، وتوجيه العناية الكافية للمسرح المدرسى والجامعى وفرق الموسيقى وجميعيات هواة الفنون .

وكذلك وضع برامج للتعريف بالآثار ومجموعات المتاحف ، وتنشيط انشاء جمعيات أصدقاء الآثار والمتاحف التى كانت وزارة الثقافة قد بدأت فى انشائها بالاشتراك مع أجهزة التعليم ، وهناك فائض من خريجي المعاهد المختلفة يمكن استكمال إعدادهم لهذا الدور الهام ، مع توفير الحوافز اللازمة لهم للنهوض برسالة نشر التربية الفنية وفق أسس سليمة .

* ويتطلب ذلك الى جانب الايمان بالفكرة ووضوح الرؤية بمراميتها وأبعادها - العمل على تحقيق مايتأتى :

- وضع خطة متكاملة تجمع كافة الاطراف والعناصر وتحشد الموارد المتاحة .

- اختيار الأساليب التى تتفق مع منطق هذا الاصلاح .

تنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات

أولا: المكتبات العامة

للكلمة المطبوعة أثرها الفعال فى تنوير الشعوب وتأثيرها على اقتصادياتها ، لهذا يأتى وضع الكتب بين الأولويات فى الحياة القومية . ومن هنا تبدو أهمية المكتبة العامة فى المجتمعات الانسانية .

عند روادها ، فالإعلان والدعاية جزء من العلاقات التي تعد عنصرا أساسيا لنجاح الاداء فى كل المجالات ، وهكذا ترمى العلاقات العامة الى تعريف الجمهور بالمكتبة والتعرف على استجابات الجمهور لسياستها وكسب تبرعات من المواطنين .

أمين المكتبة :

أمين المكتبة صفات ينبغي أن تتوافر فيه وعليه واجبات ينبغي أن يقوم بها حتى يتسنى له أن يؤدي وظيفته على الوجه الأكمل ، نوجز أهمها فيما يلى :

– أن يكون قادرا على توسيع الخدمة المكتبية وإقامة التعاون بين مكتبته وبين المكتبات الأخرى .

– أن يشارك المعلم مسئوليته المهنية فى تثقيف مجتمعه ونشر الحقيقة وانضاج الوعي بين مواطنيه مع حرصه على القيم الدينية والاجتماعية .

– أن يحتفظ بكشاف موضوعى لخصر البرامج الدراسية والمحاضرات التثقيفية التي تقدمها جمعيات أو مؤسسات أخرى للجمهور فى المجتمع المحلى . مع كشاف آخر للكتب التي درسها لبيّن وجهة نظره كمعلم يحدد إمكانات الانتفاع بالكتب .

– أن يتعرف على موارد المكتبة وأن يكون قادرا على اختيار الكتب وتقييمها .

– أن يحرص على الحفاظ على الكتب وأن يكون اخصائيا فى تصنيف الكتب وفهرستها .

– أن يختار عند العمل فى الريف من بين أمناء المكتبة المركزية بالمدينة .

– ألا يهرق بأعمال إدارية أخرى تخرج به عن مجال عمله الاصلى .

– أن يكون متشبعا بروح الخدمة العامة ومؤهلا تأهيلا كافيا ليرتفع بمستوى الخدمة فى مكتبته .

ومن المناسب أن تشرف على شئون المكتبة الفرعية لجنة محلية ، تناقش التقرير السنوى وتساعد أمينها على تنفيذ لوائحها ، والتصرف

والخدمة المكتبية تقرب المعرفة لكل طبقات المجتمع ، وبذلك يكون شأنها شأن المدرسة فى إعداد روادها لحياة أفضل بتيسير التعامل مع مسئوليات الحياة ومشكلات البيئة . وإذا كانت المطبوعات تسجل الانتاج الفكرى ، فان المكتبة تجمع وتنظم وتنشر الأفكار والمعلومات التي تضمها المطبوعات .

والتعود على التردد على المكتبة العامة يجعل القراءة عادة ميسورة سهلة الممارسة ، ويجعل الاثر النهائى للقراءة أبعد مدى وأكثر استمرارا ، كما يسهم فى التطور الاقتصادى والتكوين السياسى والتنمية الاجتماعية والثقافية ، ويساعد على قضاء وقت الفراغ بشكل أنفع وأكثر جدوى للقراء وللمجتمع وينقذ الفرد من براثن اللهو الرخيص ويجنبه مزالق الفساد .

وفى المكتبة تستكمل الدراسة التي بدأت فى المدارس والمعاهد فى قراءات جادة ونقدية والارتفاع بمستوى القراءة للتسلية .

وظيفة المكتبة كجامعة للشعب :

إن وظيفة المكتبة ليست مجرد تقديم كتب للراغب فى قراءتها فعلا ، بل انها تكمن فى توجيه القراءات العامة ، مع الالتزام بالحياد الفكرى وعدم التحيز لمذهب أو عقيدة أو فكرة ، ومساعدة روادها على الكشف عن ميولهم لمعاونتهم على الاطلاع والبحث الهادف .

وبذلك تشارك فى حياة المجتمع ونشاطه الفكرى والاصلاحى ، وتقوم بدعوة القارئ إلى مزيد من القراءة ومساعدته على التنقل بين مصادر المعرفة عن طريق مرشدين للفهارس والقراءات الموجهة والمراجع ونحوها ، فضلا عن إعداد برامج وتنظيم محاضرات ومناظرات وندوات يقوم بها المكتبيون والاحصائيون فى تعليم الكبار وخدمة الاطفال.

ومن وظائف المكتبة – بجانب الارشاد والتعليم – الدعوة التى لا تقتصر على التعريف بالمكتبة بل تشمل أهدافها ووسائل تحقيقها ، ومجموعات الكتب والمواد المكتبية بها ، وتتضمن الدعوة العلاقات العامة والدعاية فى معارض الكتب والاحاديث والمحاضرات التى يلقيها أمينها وموظفوها ، والاتصالات التى يقوم بها مجلسها والانطباعات اليومية

فى إيرادات المكتبة التى ترد من مصادر محلية ، وتعاون عمليا فى اختيار الكتب ويكون أعضاؤها ممثلين للمجتمع المحلى ، لأن هذا يشجع مواطنيهم على تقديم الهدايا والتبرعات .

ضرورة المكتبة ونشاطها فى الأقاليم :

يجب أن تحظى الأقاليم بنفس الخدمات المكتبية نفسها وأن تتكافأ المواد المكتبية بها مع تلك التى بمكتبات العاصمة ، من حيث وفرة الكتب وتجدد مواد القراءة ، مع ملاحظة ماتقتضيه طبيعة البيئة ، وذلك لأن تحقيق ديمقراطية الثقافة يقتضى إعطاء الأولوية للفئات المحرومة أو شبه المحرومة منها ، حتى تشيع الثقافة بين الملايين من المواطنين .

ويجب أن يوضع فى الاعتبار أن الثقافة من مقومات التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، وأنها استثمار طويل الأمد ، وماتنفقه الدولة من مال فى تثقيف أبنائها عائد المؤكد ربح مضاعف .

ويمكن إنشاء إدارة عامة للمكتبات المركزية ، تتبع وزارة الثقافة ، وتكون مسؤولة عن المكتبات الفرعية - خاصة فى الأقاليم - وترصد لهذه الإدارة ميزانية كافية إلى جانب مسئولية السلطات المحلية عن التمويل الجزئى لمكتبات الأقاليم ، والاشراف عليها أديبا وماديا ، مع الحرص على مرونة الاجراءات المالية ، بحيث يسهل التنفيذ وفقا لظروف كل اقليم على حدة ، حتى تشجع السلطات المحلية والمجتمع المحلى بأن المكتبة ملك للأقاليم وأنهم شركاء فى نشاطها .

وينبغى أن يعين بالمكتبة فرد أو مجموعة من المتخصصين ، لتغطية مجالات الإدارة والإرشاد والتوجيه وخدمة الأطفال وتعليم الكبار ، وسائر وجوه النشاط الذى تزاوله المكتبة ، وأن يكون للمكتبة العامة فروع تخدم القراء الذين لايتيسر لهم الوصول إلى المكتبة المركزية بسهولة ، على أن تقام هذه الفروع قريبا من الأماكن التى يتردد عليها الناس لمختلف شئون حياتهم ، وأن تكون الخدمة بالمكتبة الفرعية لساعات طويلة ، وأن يشجع المواطنون على تقديم التبرعات لإنشاء هذه المكتبات الفرعية ودعمها .

ويمكن أن يخصص بكل مدرسة فى القرية حجرة للمكتبة ، يختار مكانها بحيث يسهل ارتيادها مساء لراغبى القراءة من المجتمع المحلى ، إلى جانب التلاميذ ، على أن تزودها المكتبة المركزية باللائث والكتب

وتعين (وتندب) لها الموظف المختص .

ويستعان على أداء نشاط المكتبة العامة « بمحطات » للكتب تؤدى أبسط وظائف المكتبة العامة ويلتقى فيها القارئ بمواد القراءة ، ومقرها ليس مخصصا للعمل المكتبى وحده كأن تشغل الكتب ركنًا فى متجر أو مدرسة أو مكتب بريد ، ويقوم بعمل « محطة الكتب » متطوع من العاملين بمقر المحطة أو صاحب المتجر أو موظف البريد أو معلم المدرسة . ومجموعات كتب المحطة تتغير وتتبدل على دفعات .

الخدمة المكتبية المتنقلة :

من الممكن إنشاء خدمات مكتبية متنقلة فى المناطق النائية أو المنعزلة ، أو حيث تقتضى تضاريس الاقليم استخدام الدواب أو عربات الجر أو الزوارق فى أقاليم تكثر بها البحيرات والمستنقعات .

واستخدام سيارات الكتب فى هذا المجال من أكثر الوسائل إثارة لاهتمام الجماهير فى المناطق التى تمر بها السيارة ، وقد بدأ استخدام السيارة فى نقل الكتب فى مصر فى الثلاثينات من هذا القرن ، واتضح أنها تغنى فى بعض الحالات عن محطات الكتب وعن بعض فروع المكتبات .

وتحقق سيارات الكتب ميزات منها :

- تخفيض تكاليف الأداء إلى الحد الأدنى .

- مرونة مجموعات الكتب وتغيرها وفقا لمقتضيات الحال .

ومع ذلك ، ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن الدراسات الميدانية للمكتبات فى القرى أثبتت أن الريفيين يفضلون المكتبة الثابتة على المكتبة المتنقلة ، فالمجتمع الريفى أكثر تقبلا لنمط الخدمة المكتبية الثابتة ، لأنه يتمتع مع ميله الفطرى إلى الاستقرار لأن المكتبة الثابتة توفر مكانا للقراءة لاتوفره المكتبات المتنقلة ، وذلك لأن القراء لايشعرون معها بالخرج الذى يشعرون به مع سيارة الكتب حين يتزاحمون عليها وينتظرون اجراءات الاستعارة .

وعلى مكتبة القرية أن تقدم لقرائها مجموعات من كتيبات تعالج موضوعات محلية ، أو تكون قريبة مما اعتاد القراء أن يجدوه فى فصول مكافحة الأمية كأن تتناول القصص الدينى والأساطير الشائعة وقصص البطولة والرحلات وما إليها ، فتشبع المكتبة بذلك ميول قرائها بكتيبات

هى أقرب إلى التسلية منها إلى الدراسة والوعظ .

وهكذا نرى أن الخدمات التى تؤديها المكتبة تحدها ظروف المجتمع الذى تنشأ فيه ، بما يسوده من أفكار ومعتقدات وتقاليده واتجاهات فى الحياة ، وإذا ظلت المكتبة قريبة من مصالح المجتمع وميول أفرادها كانت أقدر على سد احتياجاته .

ثانيا : تطور خدمات المعلومات والمكتبات

المكتبة مؤسسة حضارية نشأت منذ العصور القديمة ، على أن التنظيم العالمى الحديث للمكتبات يرجع إلى مائة عام تقريبا ، وقد ساهر تطور تنظيم المكتبات وخدماتها التوسع الكبير فى الانتاج الفكرى من ناحية ، والتغيرات الاجتماعية والثقافية التى أدت الى ظهور أنواع مختلفة من المكتبات لخدمة الفئات التى أفرزتها هذه التغيرات ، فالتوسع مفهوم المكتبة الشاملة فى الجامعات والعواصم ليشمل المكتبات المتخصصة ومكتبات البحوث والمكتبات المدرسية العامة بمستوياتها المختلفة . وتطورت مفاهيم التنظيم الفنى والخدمات من التصانيف الشاملة للمواد المطبوعة الى التصانيف المتخصصة فى حقول المعرفة المختلفة ، ونظم الفهرسة الوصفية والموضوعية الشاملة ، الى نظم تعنى بالتحليل والاحالات والانواع الجديدة من المواد المطبوعة ، وتقبل الانتقال من المعالجة اليدوية فى الفهارس المطبوعة وفهارس البطاقات الى المعالجة الآلية باستخدام الادوات الالكترونية الحديثة لاختزان المعلومات واسترجاعها ، وفق الاسس التى أقرتها المؤتمرات الدولية للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات والاتحاد الدولى للتوثيق .

كذلك تطورت الخدمات المكتبية من وحدات مفردة قد تتعدى مجموعاتها الملايين فى المكتبات القومية العالمية ومكتبات الجامعات والمكتبات العامة ، الى الاخذ بفكرة النظام المكتبى الذى يجمع عددا من الوحدات بغية تنظيم عمليات الاقتناء ، والتنسيق بين المجموعات سعيا وراء شمول الموارد ، والحد من التكرار وخاصة فى المواد قليلة الاستعمال وخصوصا فى المجموعات الجامعية ، كما طبق بتوسع فى المكتبات العامة فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، مع تزايد

الوعى الاجتماعى ، وشيوع مفهوم ديمقراطية الثقافة . وجاء التطور الأخير فى الخمسينات مع ما اصطلح على تسميته بثورة المعلومات وما صاحبها من تقدم تقنى فى هذا المجال ، فتأسس على البناء التحتى من المكتبات ومراكز التوثيق ، شبكات قطاعية وقومية واقليمية وبلدية تستخدم خطوط التليفون والتلكس وأدوات الاستنساخ بعيدة المدى ، وأجهزة التليفزيون المستقبلية والمرسلة والاقمار الصناعية ، فى نقل المعلومات وتداولها .

وقد أسهمت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) اسهاما كبيرا فى التعريف بالمفاهيم الحديثة لتنظيم وخدمات المكتبات والمعلومات وتداولها - وخاصة فى العالم الثالث - وأعدت تنظيم نشاطها فى المكتبات والتوثيق والمعلومات بانشاء البرنامج العام للمعلومات الذى يجمع الآن هذه الأنشطة فى ادارة عامة واحدة .

وفى مصر بدأ على مبارك تنظيم الخدمات المكتبية الحديثة بداية كبيرة بانشاء دار الكتب الخديوية عام ١٨٧٦ ، على مثال دار الكتب الأهلية بباريس ، وأنشئ لها مبنى خاص عام ١٩٠١ يضم أيضا المتحف الاسلامى على ماجرى عليه العرف - منذ القدم - من الجمع بين المكتبة والمتحف فى مكان واحد .

ووجدت منذ أواخر القرن الماضى مكتبات تابعة للجمعيات العلمية (المجمع العلمى المصرى ، الجمعية الجغرافية) . كما انشئت مكتبات للبلديات فى عواصم بعض المحافظات (مكتبة بلدية الاسكندرية ١٨٩١) بلدية طنطا ، بلدية المنيا ، وغيرها) وفى الفترة نفسها وجدت المكتبات الجامعية مع المدارس العليا ، ومع الجامعة القديمة . على أن أول بوادر المكتبة الجامعية ظهرت مع الجامعة المصرية القديمة فى أوائل الثلاثينات ، حين شيد مبنى خاص لمكتبتها وفق الاصول المعمارية السارية لمخازن الكتب وقاعات المطالعة ومواصفات الاثاث الخاص بالمكتبات ، ونظمت المجموعات وفق النظام الذى كان متبعاً فى مكتبة الفاتيكان .

وكان الاهتمام الباكر بالمكتبة عند التخطيط لانشاء الجامعة يدل على

علوم المكتبات والمعلومات ممن درسوا في الخارج أو أعدوا رسائل الماجستير والدكتوراه في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ، وبذلك جهود فردية لوضع قواعد الفهرسة ونظم للتصنيف وتنظيم أنواع المكتبات وخدماتها ، واقتباس نظم معالجة المعلومات باللغة العربية . وتكونت من ذلك كله حصيلة صالحة ، يمكن تنميتها ورعايتها لمواجهة احتياجاتنا في الحاضر والمستقبل .

ثالثاً : نحو اطار لتنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات

يمكن تلخيص الاحتياجات الأساسية لتنظيم الخدمات المكتبية والمعلومات في النقاط التالية :

– ربط تنظيم الخدمات المكتبية والمعلومات بخطة التنمية الشاملة في المجالات والمستويات المختلفة ، حيث أصبح للمعلومات في العصر الحاضر أهمية بالغة في مجالات اتخاذ القرار والبحث العلمي والتعليم بمراحله المختلفة والتثقيف العام وبالتالي في تكوين المواطن المستنير .

– أدت ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية الحديثة الى ضرورة تجاوز الاساليب التقليدية في اختزان المعلومات واسترجاعها لإمكان السيطرة على القدر الهائل – المتوفر حالياً – من المعلومات ، والذي يتزايد يوماً بعد يوم ، وتنظيمه بطرق تضمن الرجوع الى المعلومات في تسلسلها التاريخي ، وفي شكلها وموضوعها ومستواها ، كما تضمن سرعة أداء خدمة المعلومات لفئات المستفيدين منها .

وهنا تبرز أهمية المواصلة بين احتياجات الواقع المصري وبين التكنولوجيا المتقدمة ، والاختيار الواعي في عمليات التطوير في الحاضر والمستقبل.

– الحصر الشامل لموارد المعلومات المتاحة حالياً في مصر في المعاهد والهيئات العلمية ومراكز البحوث والمكتبة القومية والمكتبات الفرعية ، فقد تجمعت هذه الموارد منذ أوائل القرن التاسع عشر في مجموعات متميزة في عصرها ، ولكنها لم تنم نمواً مطرداً يساير تطورات العصر ، ولم يتبع نسق موحد في تنظيمها ، مما أدى الى تعذر

فهم سليم لموقع المكتبة من الجامعة ، باعتبارها قلبها النابض ، كذلك كانت المكتبة المدرسية – كما كانت المعامل – جزءاً لا يتجزأ من تجهيز المدرسة الثانوية ، ومنذ الخمسينات تزايد الوعي بأهمية المكتبة في المدرسة ، على أن التزايد الضخم لأعداد التلاميذ ، وقصور المباني ، وعدم الربط في العملية التعليمية بين المناهج المدرسية وخدمات المكتبة ، أمور أدت الى تحول مكتبة المدرسة – ان وجدت – الى نافذة .

وكان المأمول مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة التي جأت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ وإنشاء وزارة الثقافة أن يبدأ عهد جديد للمكتبات العامة باعتبارها مكوناً أساسياً في التنمية الثقافية ، ولكن الذي حدث أن دار الكتب تجاوزت اختصاصها باعتبارها المكتبة القومية لجمع التراث والانتاج الفكري ، وأنشأت عدداً من الفروع في القاهرة فتحمّلت عبء إنشاء هذه الفروع بدلاً من أجهزة الحكم المحلي ، وأنشأت وزارة الثقافة – كذلك – جهازاً للثقافة الجماهيرية يشمل المكتبات في الأقاليم بدلاً من أن تقوم بهذا العبء أجهزة الحكم المحلي في المحافظات ، وفي الحالتين لم يكن مفهوم المكتبة العامة واضحاً ، ولم تتح له الموارد الكافية البشرية والمادية .

وقد بدأت دراسة علوم المكتبات في مصر عام ١٩٥٠ ، في معهد تابع لجامعة القاهرة وكانت الدراسة فيه مسائية لأربع سنوات ، يلتحق به حاملو الثانوية العامة الذين يجتازون امتحان القبول ، ثم الحق المعهد بكلية الآداب وتحول الى قسم من أقسام الكلية ، وكان تصميم الدراسة على هذا المستوى متابعة للتأهيل التقليدي للمكتبيين ، في حين تطور المفهوم ليكون الإعداد المهني لخريجي الجامعات في التخصصات المختلفة ، ليتوفر للمكتبي أساساً من المضمون قبل أن يعالجه بالفهرسة والتصنيف ، ويحقق المستوى المطلوب من الخدمة لفئات المختلفة من القراء ، وقد صحح الوضع في السنوات الأخيرة تصحيحاً جزئياً بإنشاء دبلوم عال مسائي في قسم المكتبات يلتحق به خريجو الجامعات من الكليات المختلفة .

وقد توفر في العشرين سنة الأخيرة بمصر عدد من المتخصصين في

العامة ، لتوفير الموارد واستمرار نموها ، والانفاق على الأصول والخدمات .

التوصيات

على ضوء ماتقدم ومآدار حوله فى المجلس من مناقشات تناولت احتياجات مصر الحالية من خدمات المكتبات والمعلومات وضرورة متابعة التطورات الحديثة فى هذا المجال - يوصى بمايلى :

أولا : توصيات عامة :

* اجراء دراسة شاملة لواقع خدمات المكتبات والمعلومات فى مصر يمكن على أساسها التخطيط لتطوير هذه الخدمات بحيث تغطى القطاعات الموضوعية المختلفة والمستويات المركزية والمحلية ، وتحدد الموارد البشرية والمادية لإنشاء نظام قومى عام لخدمات المكتبات والمعلومات .

* وضع المواصفات القياسية للمباني والأماكن المخصصة لخدمات المكتبات والمعلومات وخاصة فى الوحدات الصغيرة وابتداع الانماط القياسية والأدوات المساعدة ، واقتراح الأماكن المناسبة لتيسير الخدمة وكفائها .

* توفير إعداد أساسى للعاملين فى المكتبات ومراكز المعلومات على مستوى خريجي الجامعات فى التخصصات المختلفة ، وتوفير احتياجات التوسع فى هذا الاعداد فى بعض الجامعات .

* توجيه اهتمام خاص لاتمام مشروع مبنى دار الكتب القومية ، لما لذلك من أهمية قصوى فى النهوض بخدمات المكتبات والمعلومات .

* اعطاء أولوية فى الخطط القومية والمحلية للتنمية الثقافية - من حيث التمويل والموارد البشرية والمادية - للتوسع فى إنشاء وتطوير خدمات المكتبات والمعلومات باعتبارها ضرورة من ضرورات التنمية الشاملة

ثانيا: فى مجال المكتبات العامة :

* ضرورة انشاء ادارة عامة مركزية للإشراف على المكتبات العامة - تتبع وزارة الثقافة - تحكمها تشريعات محددة ، وتغذيها موارد مادية

تكاملها فى القطاعات الموضوعية المختلفة وعلى المستوى القومى .
وتتميز موارد المعلومات عندنا بأنها غنية تمتد خلال احقاب متطاولة فى آلاف المخطوطات القديمة ، وهى لا تقتصر على اللغة العربية ، بل تتعداها الى عدد من اللغات الأجنبية ، الأمر الذى يحتاج معه حصرها وتنظيمها الى جهود مضاعفة بالقياس الى حصر المجموعات الحديثة وخاصة فى مجالات العلوم .

- مسايرة التطور فى الإعداد المهني للعاملين فى المكتبات ومراكز التوثيق وخصائص المعلومات ، لأن هذه التخصصات لم تعد مهنة يكفى لمن يزاولها أن يكون محبا للكتب أو خازنا لها ، بل يحتاج الأمر الى توجيه خريجي الجامعات من كافة التخصصات اليها ، فالإعداد المهني للعاملين فى مجال المعلومات يقتضى أساسا موضوعيا تبنى عليه عمليات التنظيم والتحليل والاستخلاص ، وخدمة المعلومات واستخدام الحاسبات ، والعمل فى المجالات الموضوعية المختلفة وعلى المستويات المتعددة : من مراكز البحوث الى مكتبات الألفال ، انما هو تفريع فى التخصص الواحد والإعداد المشترك الواحد ، ولايتعذر فى مصر الوفاء بالاحتياجات الكبيرة الى المتخصصين فى مجال المعلومات ، فهى تتعدى الألفا حاليا كل عام .

- ضرورة دراسة الأماكن والمباني المستخدمة أو المعدة لحفظ المعلومات ومعالجتها وتقديم الخدمة ، وكذلك الأثاث المستخدم والأدوات والآلات المساعدة للتصوير والاختزان والاسترجاع .

-ومن الضروري مراجعة التشريعات والقوانين والقرارات والرسوم الجمركية الخاصة باستيراد وتصدير الكتب والدوريات ، وآلات التصوير ومعالجة البيانات ، وكذلك الخامات وقطع الغيار ، فضلا عن تشريعات الاسكان التى لاتعتبر المكتبات من المرافق العامة التى تدخل فى الحسابان عند تخطيط المجتمعات السكانية والمدن الجديدة .

- اجراء دراسة شاملة للتمويل المتاح حاليا فى مجال المعلومات وخدماتها ، وتحديد النسبة المئوية التقريبية لما قد يخصص للمعلومات فى الوزارات والهيئات ومراكز البحوث والجامعات والمدارس والمكتبات

المعلومات واختيار الآلات والبرامج المناسبة ، والتوجيه الى تصنيع مايمكن تصنيعه من الأولى ، وتطوير الثانية لاستخدام اللغة العربية ، وتحقيق التعاون مع المجموعات : العربية والافريقية والاسيوية ومنظمات الأمم المتحدة والدول المتقدمة عن طريق الاشتراك فى شبكات المعلومات المتخصصة وخاصة فى المجالات العلمية باستخدام الأعمار الصناعية .

* اقرار نظام موحد للضبط الببليوجرافى ، وتقنين عمليات الفهرسة الوصفية والموضوعية وعمليات التحليل والاستخلاص ، والترجمة الآلية والنقل الصوتى بين الأحرف العربية والأحرف الانجليزية .

* حصر موارد المعلومات المتاحة فى فهارس مجمعة للموضوعات والمستويات المختلفة للوفاء باحتياجات طالبي المعلومات ، ابتداء من القارئ الجدد وفئات الأطفال والدارسين والمهنيين ، وانتهاء بأدق درجات التخصص فى المجالات المختلفة ، ومتابعة تحديد هذه الفهارس واستكمال الناقص فيها وتيسير ذلك بالاستعانة بوسائل التخزين والاسترجاع الالكترونية التى تتسع ذاكرتها لهذه الموارد مهما تضخمت ، ويمكن أن تعد النسخ المطلوبة منها إعدادا آليا .

* وضع المواصفات القياسية للمباني والأماكن المخصصة لخدمات المعلومات ، وخاصة فى الوحدات الصغيرة ، وابتداء الأنماط القياسية لللاث والادوات المساعدة ، واختيار المواقع المناسبة وتيسير الخدمات وكفافتها .

* توفير إعدادات أساسى للعاملين فى مجال المعلومات على مستوى خريجي الجامعات فى التخصصات المختلفة ، لمدة عام كامل ، يقضى العامل ثلاثة أشهر منه ملتحقا بإحدى المكتبات أو أحد مراكز البحوث بعد تطويرها فى نطاق النظام القومى للمعلومات ، وتعتبر سنة الدراسة هى سنة الخدمة العامة للخريجين ، ويمنح عنها مكافأة شهرية . كما تعد برامج تخصص لعام ثان فى الفروع المختلفة لمجالات المعلومات يؤهل من يجتازهما بنجاح لمواصلة الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه .

* توفير التمويل من المصادر المختلفة للدولة والجهات المستفيدة من النظام القومى للمعلومات ، بحيث يتدرج مع توسيع آفاق النظام وشموله .

سحية ، ويقوم على أمورهما متخصصون يكون من عملهم ربط الخدمة المكتبية فى المدن بنظيرتها فى الريف ، والعمل على تحريك الكتب ومواد الاطلاع فى المكتبات : مركزية كانت أو فرعية .

* النظر فى تقرير ضريبية مكتبية خاصة - أسوة بما تفعله بعض الدول المتقدمة أو يخصص جزء من ميزانية التعليم والثقافة لمشروعات التنوير ، يكفل استحداث مكتبات عامة والنهوض بالموجود منها ، على أن تشارك السلطات المحلية بتمويل جزئى .

* انشاء مكتبات عامة فى القرى ويراعى فى تزويدها ميول الريفيين ومستويات قراءتهم بحيث يكون الاهتمام أولا بالكتب الدينية والادبية ، على أن توجه المكتبة قراها الى قراءة ماينفعهم فى حياتهم العملية الوثيقة الاتصال بالزراعة مع تيسير استعارتهم للكتب .

* أن تقدم مكتبات القرى خدماتها مساء ، حين يفرغ الريفيون من أعمال الصباح مع مراعاة فصول السنة فى تحديد مواعيد العمل بها ، وكذلك مواسم الزراعة شتاء وصيفا .

* أن تكون أيام العطلة الأسبوعية فى مكتبات القرى فى غير أيام الجمع والأسواق والعطلات الرسمية .

* انشاء مكتبات بالمساجد - باعتبارها أهم الاماكن العامة فى القرى - تضم كتباً دينية وأدبية تؤكد القيم العليا ، وتغرى رواد المساجد بالقراءة كما تغرى الراغبين فى القراءة بممارسة العبادة فتجمع بذلك بين الدين والعلم .

ثالثاً : فى مجال المعلومات :

* العمل على ايجاد نظام قومى للمعلومات يتكامل فى عدد من الشبكات التى تنسق الموارد والخدمات فى قطاعات مراكز البحوث والهيئات العلمية ، ومكتبات الجامعات ومكتبات المدارس والمكتبات العامة ، وتقوم فيه المكتبة القومية بدور رئيسى فى مجال المخطوطات وكتب التراث والانتاج الفكرى المصرى والعربى القديم والحديث . وتتألف شبكات المعلومات من بؤرات مركزية ووحدات فرعية حسب الموضوعات والمستويات المختلفة ، وأساس النظام القومى للمعلومات التكامل ، ومعالجة التفتت فى الموارد والشمول فى الموضوعات الحيوية ، واتاحة تبادل المعلومات أفقياً ورأسياً ، ومتابعة التطورات الحديثة فى تقنية

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

الاطار العام لمشكلات الكتاب فى مصر ومواجهتها

مشكلة الكتاب على المستوى العالمى :

ظل الكتاب ، منذ نشأة الطباعة ولعهود طويلة ، هو الوسيلة الاولى فى نقل المعلومات وحفظها وتداولها ، مؤديا بذلك دوره فى خدمة العلم والتعليم والثقافة والترويج والترفيه .

ولكنه أصبح منذ فترة قريبة ، يلقى منافسة حادة من كثير من الوسائل المتطورة للاعلام والتعليم والتنقيف . ومن ثم لم يعد وحده المادة المقررة ، بل نافسته فى ذلك الصحف والمجلات العامة والمتخصصة ، والنشرات التى تنهال من مؤسسات كبيرة .

ثم جاء دور الاذاعة والتليفزيون و« الكاسيت » والفيديو وتأثيرها على الجماهير ، اذ يسرت لهم التماس المعارف والثقافة والتعليم والترويج عن النفس لكون كثير من جهد أو مال ، بينما ارتفعت اسعار الكتاب الى نحو خمسة اضعاف ماكانت عليه منذ حوالى عشر سنوات ، نتيجة لارتفاع اسعار الورق ، وأجور العاملين فى جميع مراحل انتاج الكتاب ، ومع ذلك يحاول الكتاب تخطى هذه العقبات ، ليظل الاداة الهامة للعلم والمعرفة والاستمتاع ذهنى .

مصر ومشكلات الكتاب :

يعتبر الكتاب جزءا من حضارة مصر ، اذ اهتم المصريون القدماء بالكتابة وبالكتاب الذى مثل لديهم أهمية خاصة فى حياتهم الاولى والاخرة .

ومنذ العصر الوسيط أصبح للكتاب العربى أكبر الاثر فى ربط الامة العربية بالفكر والعقيدة ، فساهم فى صيانة اللغة ، ودعم روابط الشعوب العربية .

وظلت مصر أمدا طويلا - بمؤسساتها ومفكرها وعلمائها - الممثل المنيع للكتاب العربى : تأليفا ، وطباعة ونشرا ، وتوزيعا ، واستمر دوره نشاطا فعالا فى هذا المضمار ، حتى مستهل النصف الثانى من القرن العشرين .

الخمسينات وجذور المشكلة :

وقد بدأت مشكلات الكتاب فى النمو تدريجيا ، حتى ظهرت فى مصر مع أوائل الخمسينات ، ولم تكن متعلقة حينئذ بالمؤلف والقارئ ، بل ارتبطت بالطبع والنشر وأجور التأليف . وأصبح ذلك أمرا ملموسا فى أوساط المثقفين ، حتى أعربوا عن خشيتهم من انتقال مركز الكتاب من القاهرة الى غيرها من العواصم العربية .

وبمضى الوقت بدأت مشكلات الكتاب مع الاسعار والقراء ، اذ أخذ سعره فى الارتفاع وقرأؤه فى التناقص ، مما استدعى حولا ضرورية لمواجهة الموقف .

الستينات ومواجهة الأزمة : وقد وجهت هذه الأزمة ، فى أوائل الستينات ، بخطوة عملية أدت الى عبور هذه الأزمة ، سواء فى مجال : التأليف والترجمة والتحقيق ، أو فى مجال تيسير اقتناء الكتاب بالاسعار الملائمة لمختلف المستويات ، كما اتخذت الوسائل المناسبة حتى اتسع نطاق التوزيع : محليا ، وعربيا ، وعالميا .

ولقد أمكن لهذه الجهود أن تطفى حقبة الستينات جميعها ، وامتدت

آثارها حتى مطلع السبعينات .

السبعينات ودور المجالس القومية :

تركزت الظروف التي مرت بها البلاد ، منذ اواخر الستينات ، أثارا على جميع الأوضاع وخاصة الاقتصادية منها ، مما أدى تدريجيا الى تراجع وضع الكتاب وبدأ ذلك فى فترة لاحقة من السبعينات ، ثم ظهر بوضوح منذ منتصفها ، إذ أخذت مشكلات الكتاب تفرض وجودها ، وتشغل جمهور المثقفين والمفكرين ، وفى هذه الآونة بدأت المجالس القومية ، تباعا ، القيام بالدور المنوط بها فى وضع الاستراتيجيات بعيدة المدى الى جانب اقتراح الحلول للمشكلات العاجلة الملحة .

ولقد كانت مشكلات الكتاب ، بجميع جذورها وفروعها ، من الموضوعات التي حظيت بعناية فائقة ، فبحثت فى شعب المجالس ولجانها ، كل حسب اختصاصه ، ونتج من ذلك عشرات البحوث والدراسات ، والتي خلصت - بعد مناقشات مستفيضة باجتماعات المجالس - إلى طرح المشكلات وحلولها ، ابتداء من السياسة الثقافية حتى صناعة الورق .

هذه الدراسة :

وتمثل هذه الدراسة - والتي تعتبر نظرة ختامية متكامل مع الدراسات السابقة ولا تنفصل عنها - استجابة للموقف الرسمى بالاسراع فى حل مشكلات الكتاب حلا جذريا شاملا .

عناصر المشكلة

تتألف مشكلة الكتاب فى مصر ، فى الوقت الراهن ، من مجموعة من العناصر :

، عناصر عامة ترتبط بقضايا أساسية ، تحتاج الى خطط طويلة المدى ، يمكن أن تكون جزءا من نظرتنا المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ .
، عناصر خاصة تتعلق بتعديلات تشريعية أو إجراءات ادارية تحتاج الى حلول مباشرة فى المدى القصير .

٦٠

أولا : العناصر العامة

وتخلص هذه العناصر المرتبطة بالقضايا الاساسية المؤثرة فى مشكلة الكتاب فى مجموعة من النقاط ، أهمها :

السياسة الثقافية :

ويلاحظ فى هذا المجال ، الحاجة الماسة الى توظيف " سياسة ثقافية عامة " ذات أولوية فى التنمية الشاملة ، الى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللتين لا يتيسر أدائهما لأغراضهما الا بارتكان على التنمية الثقافية ، التي هى فى صميمها تنمية للانسان فكرا واحساسا ، وفهما وسلوكا .

* المجتمع القارئ :

فما زلنا بعيدين عن ايجاد هذا المجتمع لأسباب كثيرة ، أهمها :
، ان الجهود التى بذلت منذ أواسط العشرينات ، لم تؤد حتى الآن الى تحقيق الالتزام الكامل .

، أن مناهج التعليم السائدة حاليا ، تعتمد غالبا على التلقين ولا تؤدى الى ايجابية المتلقى ، ولم يتم الاتجاه بعد الى أن تكون العملية التعليمية ايجابية ، تركز على المفاهيم لا على جزئيات المعرفة ، هادفة الى تنمية نوازع الفكر والابداع .

* التأليف والترجمة :

فبالنسبة للتأليف : ما يزال متروكا فى أغلبه لرغبة الفرد ، يتحمل وحده عناء الدراسة والبحث والابداع ، ومشقة مواجهة مطالب الحياة ، واحباط وصول إنتاجه الى القراء .

وإذا كانت مصر قد عرفت فى تاريخها الحديث فترات ظهرت فيها حركات للتأليف ، نتيجة الاتصال بالحضارة الغربية الحديثة ، أو الاتجاه الى إحياء التراث والاصلاح الدينى ، أو اليقظة الوطنية والنضال السياسى ، أو التبشير بمبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقومية العربية - فإن استغلال إمكانات التأليف المتوافرة لدينا اليوم ، يقتضى

استحداث حركة تقوم على مشروعات كبيرة فى العلوم والفنون والآداب توفر احتياجاتنا الحالية فى مجالات التخصصات المتعددة وفى التثقيف العام ، لفئات الاعمار والمستويات المختلفة ، وفق تخطيط شامل ترعاه الدولة والمؤسسات الخاصة وتوفر له التمويل اللازم .

وبالنسبة للترجمة : مازلنا نحتاج الى تطبيق خطة شاملة ، تستكمل الجهود التى بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر ، لتستوفى ترجمة الأعمال الأساسية فى حقول المعرفة المختلفة ، وتتابع المؤلفات الحديثة فى اللغات الأجنبية .

تطوير انتاج الكتاب :

ويعتبر هذا التطوير من القضايا الأساسية فى مشكلة الكتاب ، ومفتاح هذه القضية هو العمل على توطين التكنولوجيا بدلا من الاكتفاء بنقلها .

فبالنسبة للخامات : تظهر أهمية ذلك - أول ماتظهر - فيما يتصل بالخامات ، فقد بدأنا صناعة الورق الحديثة بداية طيبة منذ حوالى ثلاثين عاما ثم واجهت صعوبات فى التجديد والتوسع ، وتجربى منذ سنوات محاولات التغلب عليها ، وتتضح أهمية النهوض بهذه الصناعة فى تقديرات الاستهلاك المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ إذ يرتفع الاستهلاك المقدر عام ١٩٩٠ من ١٧٠.٠٠٠ طن الى ٤٣٧.٠٠٠ طن من ورق الطباعة ، ومن ٥٥.٠٠٠ طن من ورق الصحف الى ١٥٥.٠٠٠ طن . وكذلك الحال فى خامات الطباعة الأخرى ، كالأحبار والأفلام والألواح . ومن ثم ينبغى التأكيد على استمرار التوسع فى الانتاج المحلى ، وخاصة بالنسبة للورق ، اذ تتوافر خاماته الأولية ، مع العمل على تحقيق المواصفات العالمية فى الانتاج ، وقصر الاستيراد تدريجيا ، على ما لا يمكن انتاجه محليا .

وبالنسبة للآلات : عانت صناعة الكتاب فى الثلاثين سنة الأخيرة من تقادم الآلات ، وتخلف ما استحدث منها ، ثم بدأ منذ سنوات قليلة تدفق آلات الطباعة الحديثة ، وخاصة عن طريق المعونات للمؤسسات

الصحفية وللقطاع الخاص عن طريق بنك التنمية الصناعية . وقامت بعض المشروعات الكبيرة بمواقع هيئة الاستثمار وهيئة التصنيع ، ولكن مازالت الحاجة تدعو الى دراسة فنية شاملة للتطورات الحديثة فى فنون الطباعة ، وأنواع الآلات المستخدمة فى عملياتها المختلفة ، واحتياجات السوق الحالية والمستقبلية منها ، لتوفير الطاقات المطلوبة كما وكيفا ، والمتابعة الجديدة للوكلاء لتوفير إمكانات الصيانة وقطاع الغيار اللازمة .

وبالنسبة للقوى العاملة : تعتبر القوى العاملة من أهم عناصر الانتاج ، وتعانى صناعة الكتاب حاليا من نقص شديد فى العمالة الفنية وتدهور مستواها ، وتقاسى من استنزاف الموجود منها بالهجرة الى البلاد العربية . ويحتاج الأمر الى خطة شاملة لتوفير العمالة لصناعة الكتاب بمستوياتها المختلفة ، فى برامج خاصة بكليات الهندسة ، لإعداد المهندسين المتخصصين فى فنون الطباعة من أقسام : الميكانيكا والكهرباء والالكترونيات والتصميم والانتاج وإلى برامج أخرى فى معاهد إعداد الفنيين لإعداد المشرفين الفنيين ، وكذلك لإعداد المشرفين المباشرين للتنفيذ ، وإلى برامج متعددة بمعاهد التدريب الفنى لإعداد العمال فى التخصصات المختلفة . على أن يراعى فى الخطة إعداد احتياطي لتغطية احتياجات البلاد العربية ، حتى لا يمس الرصيد المطلوب للمطابع فى مصر .

أسواق التوزيع داخليا وخارجيا :

وترجع أهمية هذه القضية الى أن توسيع الأسواق يؤدى الى : توسيع دائرة التأثير الفكرى للكتاب ، وإلى زيادة الأعداد المطبوعة ، وبالتالي خفض التكلفة وزيادة التوزيع وتحقيق عائد أكبر للمؤلف والناشر ، مما يشجع على تأليف ونشر أعمال أخرى .

التوزيع الداخلى : وأول ماينبغى التفكير فيه لتوسيع السوق المحلية لتوزيع الكتاب فى مصر ، هو الاتجاه الى استدراك ماها حتى الآن من وضع خطة قومية لتعميم المكتبات بأنواعها المختلفة :

المهنة المتخصصة والجامعية والمدرسية والعاملة على نحو فعال ، وتيسير المجموعات المناسبة للبحث والدراسة والتثقيف العام ، وإعداد المباني والتجهيزات اللازمة ، والتمويل المناسب والفنيين المتخصصين في تنظيم وإدارة هذه المكتبات مع التأكيد في الخطة المقترحة على الاهتمام بالمكتبات العامة ، فهي أكثر أنواع المكتبات تضرراً من الإهمال حتى الآن ، ويقتضى الأمر أن تستهدف الخطة إنشاء مكتبة عامة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، بتكلفة قد لا تزيد عن خمسين قرشاً لكل فرد .

أما التطور فيكون بالانتقال بهذه المهنة من الحرفية إلى أن تقوم بها مؤسسات عامة وخاصة ، توضح الخطوط الفاصلة بينها ، وتنسق أعمالها في خطة عامة لتأليف الكتاب وإنتاجه وتوزيعه - ثم الانضمام إلى عالم تشارك فيه من الاتفاقيات الدولية ، لتيسير حركة الكتاب وبخاصة الاتفاقية العالمية لليونسكو لحقوق التأليف .

البحوث :

إن متابعة التطورات في مشكلة الكتاب بعناصرها المختلفة ، تقتضى إنشاء مركز قومي للبحوث المتصلة بالكتاب رسالة وصناعة ليقوم بماياتسى : الدراسات الفنية ، ومتابعة التطورات الحديثة ، وجمع الإحصاءات وتحليلها ، واقتراح الخطط المستقبلية . وفي هذا الإطار ، ينبغي تطوير مركز تنمية الكتاب بالهيئة العامة للكتاب حتى يشارك في تحقيق هذه الأهداف .

ثانياً : العناصر الخاصة

أما العناصر الخاصة المباشرة بالنسبة لمشكلة الكتاب ، فيتصل معظمها بالتشريعات أو بالإجراءات الإدارية ، ويأتى في مقدمة العناصر الخاصة :

- ضعف عائد التأليف أو الترجمة أو التحقيق أو أعمال التحرير .
- كساد التوزيع الداخلى ، وارتفاع أسعار الاعلان عن الكتب .
- ارتفاع الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية المفروضة على استيراد آلات الطباعة وقطع الغيار اللازمة لها ، وعلى الخامات المستخدمة فيها من ورق الطباعة وورق التغليف والأفلام والزك والاحبار ، وغيرها .

- مشكلة التصدير ويتمثل أهمها فيما يأتى :

وكذلك ما زال التوزيع الداخلى يعتمد على عدد محدود من مكتبات البيع ، أضيف إليها مؤخراً عرض الكتب السيارة والرخيصة الثمن وحدها في منافذ توزيع الصحف .

وتبقى الحاجة قائمة إلى إنشاء شبكة توزيع داخلى خاصة بالكتب بغية الوصول إلى احتياجات القراء على امتداد الجمهورية .

التوزيع الخارجى : أما الأسواق الخارجية ، فقد كانت للكتاب أسواق تقليدية تشمل : البلاد العربية ، وبعض الأقطار الإسلامية ، وأفريقيا وجنوب شرق آسيا ، وكان يعتمد على تلك الأسواق في توزيع نسبة عالية مما يطبع في مصر . على أن نطاق هذه الأسواق ضاق منذ أواخر الستينات لقيود التصدير والعملية ، ومنذ السبعينات لعوامل المقاطعة السياسية ، وأدى ذلك إلى رواج تجارة الكتاب المصرى في بعض العواصم العربية عن طريق التزويد ، ويحتاج الأمر - ليسترد الكتاب المصرى أسواقه الخارجية التقليدية ، ويفتح أسواقاً جديدة - إلى الاهتمام بعمليات التصدير عن طريق جهاز خاص للتوزيع الخارجى للكتاب ، يعتمد على مراكز للتوزيع وكلاء في الخارج .

التنظيم المهني :

ومن القضايا الأساسية المحيطة بمشكلة الكتاب في مصر ، تنظيم

• كثرة الاجراءات والمستندات المطلوبة للقيود في سجل المصدرين .
• تعدد البيانات والخطوات التي تتخذ قبل السماح بتصدير الكتب والتي لاتخلو من تعقيدات ادارية .
• كثرة وتنوع الجهات الرقابية التي يؤخذ رأيها قبل صدور اذن تصدير الكتاب ، وعلى رأسها : لجنة البت في عمليات تصدير واستيراد الكتب والتي يرأسها رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب ، والتي لها حق الاطلاع على المستندات الدالة على الثمن والاعتراض على السعر ومناقشة الخصم الممنوح للمستورد الاجنبى .
• ضرورة استرداد قيمة الكتاب المصدر الى الخارج بالسلعة الاجنبية وخلال مدة محددة ، وعدم استقرار التشريعات الخاصة بهذا الموضوع .

• اذا زاد طرد الكتب المرسل بالبريد عن كيلو جرامين فقط ، فيشترط تسليمه الى المكتب الرئيسى لهيئة البريد بالقاهرة ، وبعد الحصول على اذن تصدير من الجهة المختصة

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى المجلس من مناقشات ، وعلى ضوء جميع الدراسات السابقة التى أنجزتها المجالس بشأن هذا الموضوع ، يرى المجلس :
• ضرورة التاكيد على تنفيذ التوصيات التى تضمنتها الدراسات السابقة للمجالس والمتصلة بمشكلات الكتاب فى عمومها وخصوصها ، مع ايداع هذه الدراسات مركز المعلومات بالامانة العامة ، ليتيسر لجميع المعنيين طلبها والرجوع اليها .

ثم أوصى المجلس بما يأتى :

توصيات المدى الطويل

فى شأن القراءة والتأليف :

• وضع وتنفيذ سياسة ثقافية عامة ، تجعل للثقافة أولوية فى التنمية الشاملة الى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

• توحيد الجهود فى سبيل ايجاد المجتمع القارىء ، وذلك عن طريق مايتى :

- تحقيق الالزام الكامل فى مرحلة التعليم الاساسى .
- مراجعة مناهج التعليم العام والتعليم الجامعى ، بحيث لايعتمد فيها على التلقين ، وانما توجه الى نوازع الفكر والابداع ، وتركز على المفاهيم لا على جزئيات المعرفة .
• استحداث حركة للتأليف والترجمة ، تقوم على مشروعات كبيرة فى العلوم والفنون والآداب ، وتحقق توافر احتياجاتنا الحالية فى مختلف مجالات التخصصات وفى التثقيف العام ، وفئات الاعمار والمستويات المختلفة ، وفق تخطيط شامل ترعاه الدولة والمؤسسات الخاصة ، وتوفر له التمويل اللازم .

فى شأن تطوير انتاج الكتاب :

• العمل على التوسع فى انتاج الأنواع المختلفة من ورق الطباعة والأحبار ، والبدء فى انتاج الخامات الأخرى كالأفلام والألواح .
• القيام بدراسة فنية شاملة للتطورات الحديثة فى فنون الطباعة ، وأنواع الآلات المستخدمة فى عملياتها المختلفة ، مع دراسة احتياجات السوق الحالية والمستقبلية منها ، لتوفير الطاقات المطلوبة : كما وكيفا .
• وضع خطة شاملة لتوفير القوى العاملة لصناعة الكتاب ، بمستوياتها المختلفة فى برامج خاصة بكليات الهندسة ، ومعاهد إعداد الفنيين ، ومعاهد التدريب الفنى وذلك على النحو الآتى :

- برامج خاصة بكليات الهندسة :

لإعداد المهندسين المتخصصين فى فنون الطباعة ، من أقسام : الميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات والانتاج .

- برامج فى معاهد إعداد الفنيين :

لإعداد المشرفين الفنيين ، وكذلك المشرفين المباشرين للتنفيذ .

- برامج متعددة بمعاهد التدريب الفنى :

لإعداد العمال فى التخصصات المختلفة .

* انشاء مركز قومي للبحوث المتصلة بالكتاب : رسالة وصناعة ، يقوم بالدراسات العلمية والفنية ، ومتابعة التطورات الحديثة ، وجمع الاحصاءات وتحليلها واقتراح الخطط المستقبلية .

توصيات المدى القصير

تشجيع التأليف والترجمة :

* زيادة الاهتمام بتشجيع التأليف والترجمة ، وذلك عن طريق ماياتى :

- التوسع فى جوائز الدولة التشجيعية . مع النظر فى رصد جوائز مالية سنوية لدور النشر ، تمنح لأحسن الكتب التى تصدرها فى مختلف فروع العلم والفكر والثقافة .

- مضاعفة الاعتمادات الخاصة بشراء الكتب فى أجهزة الدولة المختلفة لتعزيز مجموعات المكتبات بها ، وبخاصة المكتبات الجامعية والمدارسية والمكتبات العامة .

التوزيع الداخلى :

* تشجيع التوزيع الداخلى للكتب ، وذلك باتخاذ الاجراءات الاتية :

- منح تيسيرات خاصة لانشاء مكتبات البيع .
- تخصيص مواقع لبيع الكتب فى فروع المحلات الكبرى .
- تخفيض رسوم الاعلان عن الكتب ، تخفيضا خاصا ، فى وسائل الاعلام القومية بمختلف مؤسساتها وأجهزتها .

تيسير استيراد لوازم الانتاج :

* العمل على تيسير استيراد لوازم انتاج الكتاب بمختلف الوسائل والاجراءات وفى مقدمتها :

- مراجعة التعريفات الجمركية الصادرة عام ١٩٨١ ، بهدف تعديل البنود الخاصة بالرسوم الاضافية على لوازم انتاج الكتاب ، من آلات وخامات ، وغيرها ، تشجيعا على ادخال التطورات الحديثة فى فنون الطباعة ، وخفضا لتكلفة الانتاج .

تشجيع تصدير الكتاب المصرى :

* ضرورة الاسراع باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع تصدير الكتاب المصرى ، وفى مقدمتها :

- اعمال القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، بشأن تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ، والذي ينص فى الفقرة الثانية من مادته الثانية على أن « يستثنى من شروط المدة حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة فى جمهورية مصر العربية » .

- اعادة النظر فى القرار الوزارى الصادر من وزارة الاقتصاد برقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بما يكفل تشجيع تصدير الكتاب المصرى .

- رفع الرقابة الحالية عن الكتب المصدرة ، مادامت هذه الكتب نفسها يسمح بتداولها فى مصر الأمر الذى يستلزم اعادة النظر فى الدور الرقابى الذى تقوم به لجنة البت فى تصدير واستيراد الكتب التى يرأسها رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب ، اذ هى فى المقام الاول ناشر مثل باقى الناشرين الذين يشتغلون بصناعة الكتاب ويتنافسون فى تصديره الى الخارج .

- الغاء جميع القيود المفروضة على تصدير الكتب عن طريق الطرود البريدية من جمركية ونقدية .

• مع السماح لجميع مكاتب البريد المنتشرة فى انحاء الجمهورية ، بقبول ارسالها بالبريد ، ومعاملتها معاملة الرسائل العادية .

- تخفيض رسوم النقل الجوى للكتاب على شركات الطيران الوطنية ، وبخاصة الى البلاد التى لا تربطنا بها طرق اتصال برية أو بحرية .

مواجهة تزوير الكتاب المصرى :

* تيسير توزيعه فى الخارج ، حيث ان استمرار وجوده فى الاسواق الخارجية يقضى على ظاهرة التزوير .

* العمل على منع دخول الكتب المزورة الى مصر ، سواء فى المعارض السنوية أو غيرها ومناشدة جميع الدول العربية ان تعمل على

منع هذه الكتب ، والتعامل مع الناشرين الأصليين لها .

الكتاب والنشر في مجال الفنون

تؤدي الفنون دورا هاما في البناء الحضارى ، لما لها من آثار فعالة سواء من الناحية الفنية ، أو الفكرية ، أو النفسية ، أو الترويحية ، بالإضافة الى مالها من آثار عملية ملموسة ، اذ تعتبر ، في جانب من جوانبها ، وسائل ارشادية وتعليمية ، يمكن من خلالها بث القيم ، وتزكية الجوانب الايجابية في السلوك الاجتماعى ، وتنمية الانتماء الوطنى . وقد كان لانتشار الاذاعة المسموعة ثم المرئية ، في بلادنا ، أثر مباشر في تيسير تذوق الفنون بأنواعها المختلفة ، ومد تأثيرها الى القاعدة العريضة من الجماهير ، الا أن ذلك كله مرهون بلحظات زمنية من الاستماع أو المشاهدة ، قد لا يبقى منها ، احيانا ، الا آثارها الترويحية .

أما في مجال الثقافة والمعرفة الفنية ، فسيظل الكتاب هو العامل الأساسى ، باعتباره مستقر الكلمة وحافظها وموثقها .

ولكن دوره عندنا في هذا المجال ، مازال قليل الأثر ، محدود الانتشار ، اذ ان الكتاب وروافده من المجالات المتخصصة ، لم يتح لها بعد أن تقوم بدورها المنشود في ميدان الفنون ، سواء في مجالات التعليم والتدريب ، أو تذوق الابداعات الفنية ، والقاء الضوء التحليلى والنقدى على حياة مؤلفيها ، وتأثير هذه الحياة في أساليبهم ، ومدى تفاعل هذه الأساليب مع المجتمع ، بالإضافة الى ارشاد المتنوقين الى حيثيات الحكم الجمالى على الأعمال الفنية بفروعها المتنوعة .

ومن ثم تظهر أهمية تنشيط دور الكتاب ، من ناحية الكم والكيف ، تأليفا وترجمة ليساهم في تطوير فنوننا : مسرحية ، وسينمائية ، وموسيقية ، وتشكيلية ، وجعلها ، قدر الامكان ، في متناول الجميع : تعليميا وتدريبيا ، وتذوقا وثقافيا ، في المدرسة أو خارجها ، الى جانب مايمكن أن تخصصه الصحف من حيز ثقافى فنى ، يشرف على إعداده خبراء متخصصون .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما أكدته تقارير ومناقشات المجلس السابقة ، عن أهمية دور الفنون : تعبيرية وتشكيلية في بناء التنمية الشاملة ، وما للكتاب من دور أساسى في التعليم والتنمية الثقافية ، يوصى بما يأتى :

* في شأن الفنون عامة :

— اصدار سلسلة عن « الشوامخ » تشمل التعريف بكبار الفنانين المصريين وأعمالهم ، في مجالات الفنون المختلفة : المسرح ، والسينما ، والموسيقى ، والفنون التشكيلية .

— مع استكمال اصدار المجلات المتخصصة في فروع الفنون المختلفة . ودعوة الصحف اليومية الى زيادة مشاركتها في نشر الثقافة الفنية بطريقة فعالة . ويمكن أن يتم ذلك بتخصيص ورقة من كل صحيفة (في حيز الملزمة) ، بحيث يجتمع لدى القارئ في نهاية كل شهر مايمثل كتابا مستقلا ، ويمضى الوقت تتكون لديه مكتبة فنية متكاملة .

— إعداد مرجع شامل — معرفة كبار المتخصصين — يتضمن عيون التراث المصرى في مجال الفنون .

— أن تتعاون مختلف الجهات المعنية بالتأليف والنشر ، على التعريف بتراثنا الفنى ونهضتنا الفنية المعاصرة ، عالميا ، عن طريق وضع مؤلفات باللغات الأجنبية الحية ، يقوم بتأليفها نخبة من المتخصصين المصريين .

— ترجمة نواتر المعارف العالمية في الفنون ، وأمها ككتب الفن وعلم الجمال .

— العناية بالتوسع في انشاء معاهد أو أقسام تخصصية ، تقوم بإعداد المترجمين الكفاء لهذا المجال ، على ايدى المتميزين من خبراء الفنون لغة وتخصصا .

— العمل على تيسير تداول كتب الثقافة الفنية ، بين القراء بفئاتهم المختلفة ، وبأسعار في متناول الجميع .

• مع دعوة الوزارات ، والهيئات المختلفة وخاصة النقابات المهنية

التشكيلى المصرى ، تعليم الرسم والنحت والأشغال والحرف التقليدية ، طرق ومناهج التربية الفنية .

* الاهتمام بنشر وتآليف كتب للتثقيف الجماهيرى عن الفنون التشكيلية فى مختلف مجالاتها ومنها : تاريخ مراحل الفن التشكيلى المصرى فى شتى عصوره ، التعريف بالمتاحف المحلية والعالمية فى تصنيفها النوعى ، أنواع الفنون الشعبية والتطبيقية ، جذور حركة التشكيل المصرى بعلامتها واتجاهاتها . مع ترجمة هذه الكتب الى اللغات الأجنبية .

* تجهيز كتالوجات شاملة عن فناني مصر التشكيليين ، تشتمل على نماذج مختارة من أعمالهم باللغة العربية ، وترجمتها الى اللغات الأجنبية ، وطبع مستنسخات من أعمالهم على الكروت والملصقات السياحية .

* أن تترجم الى اللغة العربية أمهات كتب التشكيل عن تاريخ الفن المصرى القديم ، وتاريخ الفن التشكيلى العالمى ، والنقد واتجاهاته فى الفن التشكيلى ، وحياة مشاهير فناني التشكيل العالميين وأعمالهم .

الكتاب والنشر فى مجال الموسيقى

ارتبط تعليم الموسيقى وتذوقها فى بلادنا - عبر قرون عديدة - بأسلوب التواتر الشفوى حتى انشئت معاهد موسيقية متخصصة ، فى القاهرة مابين ثلاثينات وستينات القرن العشرين ، فعملت على تكوين الموسيقى المحترف : معلما ، أو باحثا ، أو فنان أداء .

وصاحب ذلك تبلور الوعى بقيمة ماثورات الشعب وفنونه ، ومن ثم أنشئ مركز الفنون الشعبية ، ثم المعهد العالى للفنون الشعبية ، فى الفترة الأخيرة . وهكذا دخل حياتنا الثقافية مجال جديد من مجالات دراسة الفنون ، ومن بينها الموسيقى ، ليساند أهداف معاهد الموسيقى ، ويغذيها بالمادة الشعبية المصرية .

كما شهد القرن العشرون ظهور وسائل الاتصال الجماهيرى من اذاعة وتليفزيون وسينما ، وتغلغلها فى حياة الانسان المصرى ، وشغلت

والعملية الى اقتناء عدد من الكتب التى تصدر عن الفنون ، بحيث يتيسر وجودها فى مكتبات النوادى ، والوحدات المجمع ، والجمعيات ، والنقابات ، لتزويد من يشاء فى الريف والحضر ، من مختلف الفئات ، بما يحتاجه من ثقافة فنية .

- أن تتضافر جهود كافة الجهات المعنية بنشر الفنون وتنميتها ، وفى مقدمتها : النقابات الفنية والمهنية وأكاديمية الفنون ، وأجهزة وزارات التعليم والثقافة والاعلام ، فى العمل على تشجيع النشر والتآليف فى المجالات الآتية :

أولا : فى مجال السينما :

* تشجيع نشر وتآليف الدراسات الفنية عن تاريخ صناعة السينما ، وارتباطها بالمجتمع ، والاهتمام بوضع دليل للسينما المصرية والعربية .

* ترجمة أمهات الكتب فى مختلف الموضوعات المرتبطة بالفن السينمائى مثل : الفيلم التسجيلى ، نظريات الفيلم ونقدها ، اتجاهات النقد السينمائى ، التذوق السينمائى ، كتابة السيناريو ، فن كوميديا السينما ، السرد الفيلمى المعاصر ، فن موسيقى الأفلام ، تاريخ السينما .

* نشر التجارب الذاتية لفنانينا فى مختلف فروع الفن السينمائى كالإخراج والتمثيل والسيناريو والتصوير .

ثانيا : فى مجال المسرح :

* تشجيع نشر وتآليف مختلف المراجع عن أحدث الاتجاهات فى فنون المسرح كالإخراج والديكور لنشر الثقافة المسرحية .

* استكمال وإعادة نشر ترجمات عيون المسرح العالمى على نطاق واسع ، على أن تقوم الهيئة العامة للكتاب بدور بارز فى هذا المجال .

* إعداد بيلوجرافية مصرية عن المسرح والمسرحيين .

ثالثا : فى مجال الفنون التشكيلية :

* إعداد كتب لجميع المراحل التعليمية فى شتى الموضوعات المرتبطة بالفنون التشكيلية مثل : تاريخ الفن العام ، تاريخ الفن

• خطة متكاملة ، يكون هدفها نشر المراجع المتخصصة فى الموسيقى ، وكتب التذوق والتثقيف الجماهيرى ، وتعميق الحركة الموسيقية ، ونشر الثقافة الموسيقية بين المثقفين ، على أن تخصص نسبة " سنوية " لنشر الكتب الموسيقية ، فى اطار خطة التنمية الثقافية ، منها : عدد مناسب من الكتب المتخصصة ، ومثلها للتذوق ، وللأطفال . وفى هذا الاتجاه ، يمكن للجهات القائمة على النشر تشكيل لجنة ، من الكفاءات الموسيقية والثقافية لوضع خطة نشر الكتاب الموسيقى ، واختيار المؤلفين والمترجمين ، مع الاستفادة من التجارب السابقة ونتائجها ، سلبا وإيجابا .

التوصيات

وفيما يلى توصيات محددة فى المجالات المتعددة المتصلة بالموسيقى :

١- التأليف فى مجال المراجع الموسيقية المتخصصة :

يوصى بتأليف ونشر ما يلى :

– كتب التربية الموسيقية : على مستوى الحضارة ومرحلة التعليم الأساسى وتوفير كتب المعلم وكتاب الطفل ، مع العناية بطرق التربية الحديثة ، وتطبيق ما يتلائم منها مع بيئتنا ، وإصدار مجموعات مدرسية من كتب أغاني وألعاب الأطفال ، مع ربطها بالتراث الشعبى .

– الكتب المتخصصة فى دراسة مناهج تدريب العزف على الآلات الموسيقية بأنواعها الغربية والشرقية ، مع تحديثها وربطها بإبداع المؤلفين المصريين .

– مراجع الدراسات الموسيقية المتخصصة فى المجالات النظرية المختلفة مثل : مراجع الهارمونية التقليدية والحديثة والمقامية (التى ابتكرها الأساتذة المصريون على أساس المقامات العربية) – الكنتراپنت الغربى والفوجة والكنتراپنت المقامى العربى المبتكر – التحليل الموسيقى – علم الآلات والتوزيع الأوركستراالى – تربية الصوت ودراسات تطويعها للغة العربية – نصوص التراث الموسيقى العربى منوعة تنوينا محورا – كتب تاريخ الموسيقى لشتى العصور ، مع العناية بالتأريخ الموسيقى المصرية وظواهرها المتعددة ، كالمسرح الغنائى – دراسات الفولكلور الموسيقى والدراسات الاثنوموزيكولوجية .

الموسيقى فيها حيزا هاما على اختلاف برامجها وأهدافها .

ثم كان لوسائل النشر الميكانيكى للموسيقى – كالأسطوانات والشريط والكاسيت – أثرها الكبير فى توسيع رقعة " الاستهلاك الموسيقى " ، مما غير من نمط " التجربة الموسيقية " فى حياة الفرد العادى ، فأصبح الانسان المصرى مستهلكا لآلوان متنوعة من الموسيقى ، مختلفة المستويات فنيا وفكريا ، بدءا من الموسيقى الشعبية ، الى أغاني المطربين ، الى فنون التراث الموسيقى ، وموسيقى الحضارة غربية أو مصرية ، والموسيقى التصويرية للمسرح والسينما ، ثم ألوان موسيقى الجاز الوافدة التى انتشرت انتشارا لافتا بين الشباب .

* غير أن هذا الانتشار الواسع للموسيقى « سماعا » لم يحدث الآثار المرجوة فى رقى الوجدان أو ثقافة المواطن وسلوكه لأن هذا النوع من السماع السطحي ، يفرغ « التجربة الموسيقية » من مضمونها وهدفها الثقافى .

ذلك لأن الأدوات المهيئة لدور التثقيف والتربية الجمالية – وعلى رأسها الكتاب – لم تتوفر بعد بالقدر المناسب ، مما أحدث هوة واسعة بين الكم الموسيقى المنشور « سماعا » وبين الكلمة المنشورة عن الموسيقى ، والتى تخاطب عقل المستمع ، وتثري تجربة الاستماع ، وترتفع بالموسيقى فى حياته عن هدف تزجية الفراغ ، الأمر الذى يستدعى مقابلة هذا الكم " المسموع " بالعنصر العقلانى من خلال الكتاب والمجلة الموسيقية .

ومع تقدير الجهد المبذول ، منذ الخمسينات – سواء من قبل الهيئات أو الأفراد – فى سبيل نشر الكتب المؤلفة أو المترجمة عن الموسيقى ، وخاصة ما نشر فى " الألف كتاب " ، فإن المحصلة النهائية تيبوضئيلة ، اذا قورنت بالانتاج الموسيقى الواسع ، وتزداد ضآلتها – مقارنة بالاستهلاك السماعى – اذا روجعت الكتب العلمية أو التى تقدم اضافات حقيقية مبتكرة فى مجالات : التعليم الموسيقى ، أو التربية الموسيقية ، أو التذوق الجماهيرى .

ومن هنا ، وحتى يكون لفن الموسيقى قوة معنوية حقيقية ، لها دورها فى تنمية الفرد والمجتمع ، ينبغى أن يلقى موضوع الكتاب والنشر الموسيقى عناية خاصة ، وذلك عن طريق :

الترجمة ملحوظات وهوامش تربط النص المترجم بالوضع الموسيقى
عندنا تعميما للفائدة .

٤- اختيار المؤلفين والمترجمين :

- مراعاة الدقة في اختيار القائمين على تأليف كتب التنوq والتثقيف
الموسيقى ، ليكونوا على مستوى التخصص الجامعى والاكاديمى ،
دراسة ولغة ، مع قدرتهم على التبسيط ، أما الكتب المتخصصة فتتولى
معاهد وكليات الموسيقى تكليف الدارسين المتخصصين بتأليفها ، وفقا
لمعايير علمية وفنية دقيقة .

- اعتبار المؤلفين والمترجمين للموسيقى باللغة العربية من الخبرات
النادرة ، التى تستحق مكافآت مالية متميزة ، تشجيعا لهم على بذل
الجهود لوضع المصطلحات العربية للموسيقى التى لم تدخل بعد الى اللغة
العربية .

٥- المجلة الموسيقية :

من أهم روافد الكتاب وهى وسيلة هامة للمتابعة المستمرة للأحداث
الثقافية وذلك يستدعى الأمر ضرورة اصدار مجلة موسيقية متخصصة ،
لوريا ، تنشر البحوث والدراسات الموسيقية المصرية والعالمية ، بقلم
الباحثين المتخصصين .

٦- النشر الموسيقى :

- سرعة العمل على انشاء اقسام للطباعة الموسيقية فى كل مطابع
الدولة : المطبعة الأميرية ، هيئة الكتاب ، وغيرهما ، وتشجيع القطاع
الخاص على ارتياد هذا المجال

- توفير وسائل الطباعة الموسيقية للهيئات التعليمية الموسيقية ،
مثل : معاهد أكاديمية الفنون وجامعة حلوان للمساهمة فى نشر الثقافة
الموسيقية باعتبار أن نشر مدونات الموسيقى جزء جوهري فى أى نهضة
موسيقية .

٧- استيراد الكتب والمواد الموسيقية :

- العمل على تشجيع استيراد الكتب والمراجع الموسيقية ، والنوتات
التعليمية ، والمدونات الأوركسترالية ، والأسطوانات - من الخارج ، مع
تيسير اجراءات الاستيراد وتشجيع المستوردين بتطبيق الاعفاء
الجمركى عليها تطبيقا فعليا ، كوسيلة لربط حركة النشر والثقافة
الموسيقية بأهم مايدور فى العالم .

- تراجم أعلام الموسيقى : مصريين وعربيا وعالميين .
- النصوص الموسيقية للقولكلور المصرى الموسيقى ، مدونة ومحقة
بشكل علمى ، على أن يكون النشر شاملا للتدوين والتسجيل الموسيقى
معا .

- تحقيق ونشر مخطوطات الموسيقى العربية وإعادة طبع المراجع
الهامة فى الموسيقى العربية وكتب التراث الموسيقى النادرة .
- نشر الرسائل العلمية القيمة والمبتكرة فى الموسيقى .
- إعداد قاموس عربى شامل للمصطلحات الموسيقية .

- ثبت ببليوجرافى يصدر دوريا للتعريف بأهم ما نشر من الكتب
الموسيقية عربيا ودوليا مع تقييم لها ، والعمل على تداوله وتبادله مع
الهيئات العلمية الدولية المتخصصة فى هذا المجال .

- إعداد موسوعة عربية موسيقية ونشرها فى طبعة سهلة التداول .
- القواميس والمراجع ، مع عدم اغفال ذكر أسماء اعلام الموسيقى
عند وضع المراجع الثقافية العامة من الموسوعات والقواميس .

٢- التأليف فى مجالات الموسيقى والتثقيف الجماهيرى :

يوصى بتأليف ونشر مايلى :
- كتب موسيقية مبسطة تتيح للطفل قراءة وثقافة موسيقية تحبب
اليه الاستماع الواعى للموسيقى ، وذلك فى سلاسل رخيصة الثمن ،
تراعى فيها اللغة المبسطة والصور المشوقة ، وتنشر فيها طبعات خاصة
تضم أسطوانة أو شريط كاسيت مسجل عليه الموسيقى ، وذلك لتعميق
متعة الاستماع والقراءة معا .

- سلسلة رخيصة الثمن من كتب التثقيف الجماهيرى عن الموسيقى
المصرية وعلامها وعن الموسيقى العربية وعلامها .

- سلسلة ميسرة عن الموسيقى الغربية ومذاهبها وعلامها وشرح
تحليلى لروائعها ، ولاسيما الموسيقى السيمفونية ، والأوبرا وموسيقى
الباليه ، على أن تكتب خصيصا لتلائم القارئ المصرى .

- العناية بكتب الثقافة الفنية العامة التى تبرز وحدة المعرفة وتؤكد
وحدة الفنون ، مثل الكتب عن : الموسيقى والأدب - الموسيقى والمسرح
- الموسيقى والشعر - الموسيقى والفن التشكلى - الموسيقى والسينما
- علم الاجتماع الموسيقى - علم النفس الموسيقى - فلسفة الجمال .

٣- فى مجال الترجمة :

- تدعيم الترجمة للكتب الموسيقية ، سواء فى مجال المراجع
التخصصية أو كتب التثقيف الجماهيرى ، على أن تتضمن الكتب

التعريفية الجمركية وصناعة الكتاب

بدأت فكرة إعداد جدول عمومي نولى بتوصية من المؤتمر الاقتصادي العالمي في مايو ١٩٢٧ ، وقامت لجنة من الخبراء بإعداد جدول تسويقي ، في جنيف عام ١٩٣١ ، وقد روجع الجدول عام ١٩٣٧ .

وفي عام ١٩٤٧ عقدت في جنيف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وتقررت فيها الأسس والمبادئ لتحديد القيمة للأغراض الجمركية . وفي عام ١٩٤٨ قام الاتحاد الجمركي الأوربي بدراسات لوضع تعريفية جمركية عامة وإنشاء جدول تعريفية عن طريق اتفاقية أولية ، على أن يؤخذ في الاعتبار الأسس التي وضعتها اتفاقية الجات لتحديد القيمة للأغراض الجمركية .

وفي ١٢/٢٥/١٩٥٠ عقدت اتفاقية بروكسل للقيمة وألحق بها جدول أطلق عليه تعريفية بروكسل ، وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في الوقت نفسه الذي صدرت فيه اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الجمركي . وضعت اتفاقية بروكسل موضع التنفيذ اعتبارا من ١٩٥٣/٧/٢٨ .

وصدر الجدول وهو يحوي ١٠٩٧ بنداً مجمعة في ٢٦ قسماً ومرتبته في ٩٩ فصلاً . وصدرت لجدول التعريفية مذكرات تفسيرية وفهرس أبجدي . كما يصدر مجلس التعاون الجمركي بصفة مستمرة قرارات تنفيذ للسلع المختلفة بناء على استفسارات جمارك الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتفاقية .

ويتمشى جدول تعريفية بروكسل مع التبويب النموذجي للتجارة الدولية الذي وضعته الأمم المتحدة بقصد تنسيق احصاءات التجارة الخارجية على مستوى نولى .

وجداول تعريفية بروكسل لا يمنع حق أي دولة في تحديد فئات الضرائب الجمركية الخاصة بها ، لذلك لا يمنع ادخال أي تقسيمات فرعية في نطاق البنود الرئيسية كما يجيز للدول النامية أن تدمج عدة بنود في بند واحد اذا لم تكن هذه البنود لازمة لها .

ولم تنضم مصر حتى الآن الى اتفاقية بروكسل للتنمية الا أنها أخذت بمضمون تعريفية بروكسل في المادة ٢٢ من قانون الجمارك المعمول به حالياً (القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته) . وعدم الانضمام يتيح لمصر أخذ مايناسبها دون الالتزام بما قد لايناسب ظروفها من هذه الاتفاقية .

على أن مصر ارتبطت بالجدول الموحد للتعريفية الجمركية لدول الجامعة العربية وهو يطابق الى حد كبير جدول تعريفية بروكسل . فقد وقعت مصر وأودعت وثائق انضمامها الى اتفاقية الجدول الموحد بدول الجامعة العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي للجامعة في ١٩٥٦/١/٢٥ . وتقضى هذه الاتفاقية بأن تلتزم الدول المتعاقدة بتنظيم تعريفاتها الجمركية طبقاً لجدول التعريفية الموحد الذي يعتبر جزءاً متمماً للاتفاقية . والاتفاقية لاتمس حرية كل دولة في تحسديد فئات تعريفاتها الجمركية وتشترط ما يأتي :

(أ) عدم اغفال أي بند أو اضافة بنود جديدة أو تغيير أرقام البنود .

(ب) عدم اجراء أي تعديل في الملاحظات الواردة على أقسام وفصول الجدول من شأنه أن يغير من أقسامه وبنوده .

(ج) ادماج قواعد تفسير جدول التعريفية في صلب الجدول ، مع عدم الاخلال بحق كل دولة في أن تستحدث في تعريفاتها الجمركية فقرات فرعية داخل بنود جدول التعريفية الموحد بقصد تبني السلع .

موقف مصر من التعريفية الجمركية الدولية :

ويتضح مما سبق أنه يمكن تحديد موقف مصر من التعريفية الجمركية الدولية في مسألتين : أولاً - تحديد القيمة ، وثانياً - جدول التعريفية .

أولاً : في تحديد القيمة لم تنضم مصر الى اتفاقية بروكسل ، وإنما تحدد القيمة للأغراض الجمركية في مصر بموجب المادة (٢٢) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته . وتنص المادة ٢٢ على مايلي : « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة هي

الثلث الذي تساويه في تاريخ البيان الجمركي المقدم بها في مكتب الجمرك ، اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشتر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها للمشتري في ميناء أو مكان دخولها في البلد المستورد ، بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع في تاريخ تسليمها في ذلك الميناء أو المكان ، ولا يدخل في هذا الثمن ما يتحمله المشتري من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد .

ويقصد بالنفقات أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ ، فيما عدا ما يستحق من نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو فانها تحسب على أساس الفئات التي يحددها المدير العام للجمارك .

وإذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية إلى ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقرها وزير الخزانة .

وطبقا للقرارات الوزارية رقم ١٢٣ / ١٩٧٦ ، ٤٠٦ / ٧٨ فان سعر العملة الذي يتم التحويل على أساسه من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية هو أعلى سعر بيع للعملة بالسعر التشجيعي معلن من البنك المركزي في تاريخ وصول البضاعة إلى الجمرك المختص .

ويتبع في تقدير القيمة الخطوات التالية :

١) تحديد القيمة الحقيقية للسلعة في الخارج بالعملة الأجنبية من واقع الفواتير الأصلية الصادرة من المنتج .

٢) تحويل القيمة إلى عملة مصرية على أساس أعلى سعر بيع بالسوق التشجيعي والمعلن من البنك المركزي في تاريخ وصول البضاعة .

٣) تضاف أجرة الشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها من النفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها في ميناء أو مكان

٧٠

الوصول .

٤) المجموع يمثل القيمة للأغراض الجمركية وهي التي تحسب عليها الضرائب والرسوم الجمركية بالفئات المقررة .

ثانيا : برغم عدم انضمام مصر إلى اتفاقية بروكسل ، فإن جدول التعريفات الجمركية في مصر يعتمد على جدول بروكسل عن طريق انضمام مصر إلى اتفاقية التعريفات الجمركية لجامعة الدول العربية التي تعتمد بدورها على تعريف بروكسل ، ومع التسليم بأهمية المشاركة في التنظيم الدولي ، إلا أنه يلاحظ أولا أن تعريف بروكسل بوضعها الحالي تعطى الأولوية لطبيعة هيكل الصادرات والواردات في البلاد الغربية الصناعية ، حيث يغلب أن تكون الواردات من المواد الأولية والخامات على حين تحتل الآلات ومهمات الصناعة والتكنولوجيا المحل الثاني ، وهذا الهيكل ينمكس تماما بالنسبة لبلاد العالم الثالث لضرورات التنمية الشاملة ويحتاج الأمر إلى تلافى هذا النقص بالمراجعة المحلية ، وبالإستعانة بمجلس التعاون الجمركي ، ويمكن أن يتم ذلك بالتوسع في استخدام مانصت عليه الاتفاقية من إمكان إدخال تفرعات جديدة على البنود الأصلية دون المساس بالهيكل العام للاتفاقية .

والملاحظة الثانية : أن النص العربي المستخدم للتعريفات الجمركية يخلو من فهرس أبجدي أو كشاف تحليلي لمحتويات التعريفات بحيث يجمع المداخل المتفرقة للموضوع الواحد ، ويربط الجزئيات باستخدام الإحالات التي توضح العلاقات بين المداخل المختلفة ، ويعتبر الفهرس أو الكشاف جزءا متما للنص الأصلي لاتفاقية بروكسل .

والملاحظة الثالثة : أن التعريفات الجمركية في مصر تشمل نوعين من الرسوم والضرائب يعتبر رسم الوارد منها رسما أصليا وتعتبر الرسوم الأدنى رسوما إضافية ، وفيما يلي بيان بمجموع الرسوم التي تضمنها التعريفات :

١- ضريبة الوارد وهي محددة في جداول التعريفات وفق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ / ١٩٨٠ ومعدلة بالقرار الجمهوري ٥٨٩ / ١٩٨٠ ثم

بالقرار ١٣٣/ ١٩٨٣ .

٢- رسم الدعم لمشروعات التنمية الاقتصادية ، وهو رسم اضافى فرض بالقانون رقم ١٩٦٩/٦ وادخلت عليه عدة تعديلات بالقرار الجمهورى رقم ٢٠٣/ ١٩٨٠ والقرار ٥٩٠/ ١٩٨٠ والحد الأدنى المقرر ٥٪ من القيمة.

٣- رسم الاحصاء وهو مقرر بالقانون رقم ١٩٦٩/٥ وتخضع له جميع السلع ماعدا القمح بنسبة ١٪ من القيمة .

٤- الضريبة الاضافية وهى مفروضة بالقرار الجمهورى ١٦٥١ لسنة ١٩٦٣ بنسبة ٣٪ من الضريبة الجمركية الاصلية .

٥- رسم الدعم البحرى وفق قرار وزير النقل الجوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ ونسبة ٠.٠٠٥٪ من القيمة .

٦- الضريبة على الاستهلاك وتخضع لها بعض الواردات بقانون ١٣٣/ ١٩٨١ وعدلت فئات بعض الاصناف بالقرار الجمهورى ٣٦٠ / ١٩٨٢.

وتمثل الرسوم الاضاقية ٢٠٪ من جملة المتحصلات من التعريفية الجمركية التى تعتبر من المصادر الأساسية للدخل القومى ، على أن تأكيد أهمية مانحصله من التعريفية الجمركية ، ينبغى أن يقتزن بمراجعة شاملة للتعريفية بحيث تشارك فى جهود التنمية الشاملة ، وتشجيع زيادة الانتاج وتحسينه وتخفف العبء عن الصناعة المحلية وتشجع استخدام المستحدثات التكنولوجية ، وتحد من الاستهلاك الترفى والكمالى ، وتقوم على مبادئ مدروسة موضوعية واضحة تحقق عدالة التطبيق والارتباط الوثيق بخطط التنمية .

التعريفية الجمركية فى مجال الطباعة وصناعة الكتاب

هناك عدد من الملاحظات العامة يرتبط بما ورد فى التعريفية الجمركية خاصا بالطباعة وصناعة الكتاب ، ويمكن إجمال هذه الملاحظات العامة فى النقاط الآتية :

- تدل مراجعة النصوص الواردة عن الطباعة وصناعة الكتاب وقوف التعريفية عند أنواع الطباعة التقليدية من طباعة الحجر والطباعة اليدوية والآلية . ولايرد منها مايعتبر اليوم العملية السائدة فى الطباعة وهى طباعة الأوفست أو الطباعة المسطحة . ويحتاج هذا النوع من الطباعة الى آلات ومستلزمات خاصة ويتميز بالطاقة الانتاجية الكبيرة اذ لايعتمد على أحرف الطباعة البارزة وإنما على تصوير الأحرف على زنكات ونقل الصورة من الزنكات الى سطح من المطاط تنقل اليه صورة الأحرف محبرة باستخدام عدد كبير من السلندرات يجعل كمية الحبر وتوزيعها محسوبة بحيث يكون الورق المطبوع خاليا من الشوائب ملائما للتنفيذ وخاصة فى طباعة الألوان المجموعة والمركبة ، ويحتاج هذا النوع من الطباعة فى تجهيزه الى ورق حساس وأفلام خاصة فى الجمع التصويرى ، والى ألواح محسنة سلبية أو ايجابية وأفلام ايجابية وسلبية تصور المواد المطلوب طباعتها وخاصة الرسوم والأشكال والصور .

- وتدل مراجعة النصوص أيضا على أن الآلات والخامات والمستلزمات موزعة فى أربعة عشر موضعا من التعريفية نون تحديد فى كل موضع لما يتصل بالطباعة ولاسبيل إلى تكوين تصور عام لموقف التوسع من الطباعة ، الا بمراجعة جميع البنود بندا بندا . ولوكان للتعريف فهرس أبجدي أو كشاف لأمكن الحصر والتعرف على مايخص الطباعة فى التعريفية .

- أن عناصر التعريفية المرتبطة بالطباعة متداخلة مع عناصر أخرى سواء فى الخامات كبعض أنواع الورق العادى والمطلى والمقوى أو فى المستلزمات كالورق الحساس والأفلام وآلات التصوير الميكانيكى وآلات الجمع التصويرى .

- أغفال أنواع من الآلات كالجمع التصويرى ، والمستلزمات مثل الأحبار الخاصة بطباعة الأوفست العادية والألوان ، والكيماريات للحميض واللاظهار ، والألواح المحسنة للطباعة ، وقطع الغيار وترك

مصنوع ، (أ) ورق وورق مقوى حساس غير مصور الرسم ٤٠٪ والدعم ١٠٪ .

ويدخل في هذا البند لفات الورق الحساس المستخدم في الجمع التصويري والذي يفضل استخدامه عن لفات الأفلام عند الجمع لسهولة التصحيح الموضعي عليه ، وتباع لفاته بمقاسات ٤ بوصة ، ٦ بوصة ، ٨ بوصة في السوق المحلية بأسعار ٤٥ ، ٥٢ ، ٧٣ جنيها فيخص الملزمة ١٦ صفحة منه أكثر من عشرين جنيها ، أى نصف تكلفة الجمع تقريبا ، بالإضافة الى ارتفاع أسعار العمالة واستهلاك الآلة الليكترونية المرتفعة الثمن .

٥- البند ١/٤٧ عجائن الورق وهي معفاة من رسم الوارد ويفرض عليها ٥٪ رسم دعم ،

وقد عاجت التعريفات الحالية بالاعفاء العبء الذي كانت تتحمله شركات صناعة الورق المحلية بالنسبة للعجائن ، وأن بقي أن تراجع المواد الأخرى الداخلة في صناعة الورق مثل محضرات الصقل والتهينة (بند ١٢/٣٨) إذ يفرض عليها ٥٪ رسم وارد و ٥٪ دعم ، كما يراجع رسم الدعم على صناعة الورق فهي من الصناعات الداخلة في التنمية الاقتصادية .

٦- البند ١/٤٨ ورق وورق مقوى لفات أو صفائح (أ) ورق صحف معفى من رسم الوارد ورسم الدعم ٥٪ وورق طباعة وكتابة ٥٪ للوارد و ١٠٪ للدعم . وتشكل تكلفة الورق المستخدم في صناعة الكتاب أكثر من ٤٠٪ من التكلفة الكلية للإنتاج وهو الورق الخالي من الخشب بأوزان تتراوح بين ٦٠ جرام ، ٨٠ جرام للمتر المربع ، وتدل مؤشرات الاستهلاك الواردة في دراسة للمجالس القومية المتخصصة (سياسة صناعة الورق - سلسلة مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، ١٩٨٣ ص ٧٦) على أن استهلاكنا من ورق الكتابة والطباعة سوف يرتفع من ١٧٠ ألف طن بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى ٤٣٧ ألف طن عام ٢٠٠٠ ، وإننا مع زيادة مواردها من الإنتاج المحلي سنظل في حاجة الى استيراد نسبة عالية من

تبنيدها بالتحميل على بنود تختلف في طبيعتها عن الطباعة والاجتهاد الشخصي .

وفيما يلي تحليل تفصيلي للبنود المتصلة بالطباعة في التعريفات الجمركية الحالية حسب ورودها :

١- البند ١٣/٣٢ حبر طباعة وأصناف حبر أخرى ، فقرة (ب) تنص على حبر الطباعة وتحدد التعريف له ١٥٪ بالإضافة إلى ١٠٪ رسم دعم .

ويلاحظ أن البند لا يفرق بين الأنواع المختلفة من أحبار الطباعة سواء ما يصلح منها للطباعة التقليدية وما تحتاج اليه الطباعة الحديثة بالأوفست وخاصة فيما يتصل بالأحبار المخصصة لطباعة الألوان .

٢- البند ١/٣٧ ألواح للتصوير الفوتوغرافي وأفلام مسطحة حساسة غير مصورة مصنوعة من مواد غير الورق أو الورق المقوى أو النسيج . وتحدد الفقرة (أ) للتصوير بالأشعة رسما للوارد ٥٪ ورسما للدعم ١٠٪ وتحدد الفقرة (ب) غيرها ٣٠٪ رسما للوارد ، ١٠٪ للدعم ، والبند على إطلاقه يجعل أفلام الطباعة التي تستخدم فيها على الأقل فيلمين للسالب والموجب في الطباعة العادية وعددا أكبر لطباعة الألوان ترفع التكلفة الفعلية للإنتاج في الطباعة العادية عشرين جنيها لكل ملزمة من ١٦ صفحة .

٣- البند ٢/٣٧ أفلام بشكل لفائف حساسة غير مصورة وإن كانت مثقبة (أ) التصوير بالأشعة ، الميكروفيلم للنقل الفوتوغرافي الآلي برسم ٥٪ ودعم ١٠٪ (ب) للتصوير السينمائي الرسم ١٠٪ والدعم ١٠٪ . (ج) غيرها الرسم ٤٠٪ والدعم ٥٪ .

ويدخل في هذا البند لفات الأفلام للجمع التصويري ٤ بوصة ، ٦ بوصة ، ٨ بوصة وبدون النص بتفريع خاص عليها تقع في دائرة الفقرة (ج) ، وتشكل هذه التكلفة نسبة عالية من تكلفة الإنتاج فضلا عن ارتفاع نسبة العادم وضرورة إعادة التصوير لتلافى أخطاء الجمع .

٤- البند ٣/٣٧ ورق وورق مقوى ونسيج حساس مصور وغير

الخارج ، ويقتضى ذلك مراجعة التعريف لورق الطباعة على الأقل بالاعفاء من رسم الدعم ، وزيادة الاستهلاك تعوض النقص الناشئ عن الإعفاء من ناحية ، وصناعة الكتاب من ناحية أخرى ذات أثر فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية .

٧- البند ٤٨ / ٤ (أ) ورق مطلي للطباعة والكتابة الرسم الوارد ٣٠٪ والدعم ١٠٪ (ب) ورق وورق مقوى مدهون متعدد الطبقات الوارد ٣٠٪ والدعم ١٠٪ ، (ج) ورق وورق مطلي أو مشرب (عدا ورق اللصق الوارد) ٣٠٪ والدعم ١٠٪ .

ويدخل تحت هذا البند الورق المستخدم لأغلفة الكتب ، وواضح أن ارتفاع الرسوم المخصصة لهذا النوع من الكتب تدخل في الاعتبار الاستخدامات التجارية للورق المقوى في التغليف لصناعات الألبسة والصابون وغيرها ، وقد يمكن التغلب على ذلك بالتفرقة في الرسوم حسب الأوزان فيخفض ورق المانيلا والبرستول والبنداكوت بوزن ١٨٠ جراما للكتب ويترك ماعداه للاستخدامات التجارية .

٨- البند ٨٤ / ٢١ آلات وأجهزة لصنع السليلوز (عجينة الورق) ولصنع وتجهيز الورق والورق المقوى (أ) لصنع عجينة السليلوز الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ (ب) لصنع وتجهيز الورق والورق المقوى الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ .

ويتفق رسم الوارد مع متطلبات صناعة الكتاب ولكن رسم الدعم يغفل أهمية صناعة الورق في المشاركة في التنمية الاقتصادية .

٩- البند ٨٤ / ٢٢ آلات وأجهزة لحبك وتجليد وخياطة الكتاب والدفاتر : الوارد ٢٪ ، والدعم ١٠٪ .

وهذا البند أيضا يدل على تقدير واضعى التعريف لصناعة الكتاب وأن يكون رسم الدعم في حاجة الى مراجعة .

١٠- البند ٨٤ / ٣٣ آلات وأجهزة لقص الورق المقوى من جميع الأنواع ، والآلات وأجهزة تشكيل عجينة الورق والورق المقوى الوارد ٢٪

والدعم ١٠٪

ورسم الوارد في هذا البند يطابق ماتفرضه التعريف على آلات الطباعة ولكن رسم الدعم يحتاج الى مراجعة .

١١- البند ٨٤ / ٣٤ آلات وأجهزة سبك وصف الحروف ، آلات وأجهزة ومعدات لصنع الرواسم (اكليشيات) والطبع بالقوالب (ستيريوتيب) ومايماثلها ، حروف الطباعة ، رواسم اكليشيات ألواح ، اسطوانات وغيرها من الأجزاء الطابعة ، حجر الطباعة (ليتوغرافيا) اسطوانات محضرة للطبع (مسوحة) محببة ، مصقولة الخ . (أ) آلات سبك وصف الحروف ، آلات وأجهزة ومعدات لصنع الرواسم والطبع بالقوالب ومايماثلها : الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ (ب) رواسم ألواح ، اسطوانات وغيرها من أجزاء طابعة ، حجر طباعة ألواح وأسطوانات محضرة للطبع الوارد ١٥٪ والدعم ١٠٪ ، (ج) حروف طباعة الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ .

وهذا البند أوسع بنود التعريف تناولا لعمليات الطباعة ولكنه يقتصر على الطباعة التقليدية سواء بالجمع العددي للحروف ، أو الجمع الآلى أو مستلزمات الروتاجرافور آلات طباعة الصحف التقليدية . ويحتاج الأمر الى اضافة فروع جديدة فيه تشمل آلات الجمع التصويري ، وألواح الزنك المحسنة ومستلزمات آلات طباعة الأوفست الأخرى وقطع الغيار . ولعل مراجعة البند تؤدي الى توحيد رسم الوارد الذى أقرته التعريف لآلات الطباعة والاعفاء من رسم الدعم .

١٢- البند ٨٤ / ٣٥ آلات وأجهزة أخرى للطباعة ، أجهزة مساعدة للطباعة : الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ .

ولا ينص هذه البند على أية تفصيلات عن الأجهزة الأخرى للطباعة والآلة المساعدة ويمكن أن يضمن في تفرعات جديدة آلات التصوير الميكانيكى وآلات تعريف الزنكات والكونتاكات ، وآلات إعداد التجارب للأصول الملونة ، وآلات فصل الألوان ، والآلات الحديثة للمونتاچ

الحالية للطباعة وهو ٢٪ مع الاعفاء من رسم الدعم .

حركة الترجمة في مصر ومستقبلها

الترجمة ضرورة حضارية :

إذا كانت الحضارات الانسانية سلسلة متتابعة يسهم كل منها في تطور الحياة المعنوية والمادية للانسان ، في مكان ما وزمان ما ، فان كل حضارة - في الأغلب الأعم - لم تنطو على نفسها بل اقترن ازدهارها بالاتصال بغيرها من الحضارات أخذاً وعطاءً ، وكانت الترجمة في القديم والحديث من أهم معابر ذلك الاتصال ، وإذا اتخذنا الحضارة الاسلامية مثلاً ، وجدنا منذ مطلع حكم بنى العباس في منتصف القرن الثامن للميلاد حركة واسعة النطاق استمرت في ازدهار ملحوظ حتى أوائل القرن العاشر ، بل بقيت بعد ذلك أمداً ليس بالقصير ، وعن طريقها انتقل الى اللغة العربية تراث الأمم ذات الحضارات القديمة ولاسيما أمة الفرس والهند واليونان ، وتلت ذلك حركة انتاج خصب يتميز بالجدة والاصالة والابتكار ، وكان هذا نتيجة تفاعل تراث تلك الحضارات مع التراث العربي الاصيل ، وهكذا مضى العلم العربي الى الازدهار والتأثير العالمى الذى بلغ أوجهه في نهاية القرن الحادى عشر ، كما يقول بعض المستشرقين ، وأن ذهب غيرهم من الباحثين الى أن علوم المسلمين ظلت تحتل مكان الصدارة والقيادة الفكرية في العالم كله خمسة قرون من الزمان ، بدأت بمنتصف القرن الثامن وانتهت بمنتصف القرن الثالث عشر .

الالكترونى ، والشبكات ، وقياس تصريف الضوء والتحريض الالكترونى .

ويقترح أن يكون رسم الوارد هو الرسم المقرر مع الاعفاء من الدعم .

١٢- البند ٨٤/ ٥ آلات ذاتية الاداء (أوتوماتيك) لمعالجة المعلومات ووحداتها ، قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات لنقل وتسجيل المعلومات على حوامل تسجيل بشكل رموز وآلات لمعالجة هذه المعلومات غير مذكورة أو داخلة في مكان آخر : رسم الوارد ٥٪ والدعم ١٠٪ .

ويمكن أن يدخل تحت هذا البند بعض الآلات الحديثة في فنون الطباعة التى تعمل ووحداتها في وقت واحد مع الاتصال بحاسب اليكترونى ، كما يمكن أن يدخل تحته آلات الجمع التصويرى المتقدمة .

اقتراحات محددة :

وينتهى التحليل التفصيلى لبندود التعريفية الجمركية في مجال

الطباعة وصناعة الكتاب الى عدد من الاقتراحات تخلص فيما يلى :

- أن يراجع مجلس التعاون الجمركى للحصول على ما يمكن أن يكون قد أدخل على تعريفه بروكسل من اضافات خاصة بالتطورات الحديثة في فنون الطباعة والتبئيد الخاص بها ، ولما كانت الدول الأوربية قد قطعت شوطاً بعيداً في تطوير آلات الطباعة وعملياتها وهى رائدة في هذا المجال فلا بد أن يكون لهذه التطورات انعكاس في التعريفية الجمركية المستخدمة حالياً ، لذلك قد يكون من المفيد الاتصال بالمجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية في هذا الشأن .

- إعداد دراسة فنية واقتصادية عن التطورات الحديثة للطباعة التى أدخلت في مصر والاحتياجات المتزايدة من أنواع الطباعة كما وكيفاً من حيث الخامات والآلات لوضعها في الاعتبار عند مراجعة التعريفية الجمركية الحالية .

- إقرار مبدأ مساهمة صناعة الكتاب ومستلزماته المستوردة والصناعات المحلية للورق والخامات الأخرى ، في عمليات التنمية الشاملة وبخاصة التنمية الاقتصادية وتعميم رسم الوارد الذى أخذت به التعريفية

الاسبوعية والمجلات الادبية وأبعدها أثرا السياسة الاسبوعية والبلاغ الاسبوعي والرسالة والثقافة .

وفي نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات ظهر للثقافة في مجتمعنا مفهوم مستقل عن التربية والتعليم ، فأنشئت الادارة العامة للثقافة في وزارة المعارف العمومية ، ثم الادارة العامة للثقافة في وزارة الارشاد القومي (١٩٥٦) ، وتوج هذا الاتجاه بإنشاء وزارة الثقافة عام ١٩٥٨ ، وصحب تمييز مفهوم الثقافة في مراحلها المختلفة ، الاهتمام بالترجمة الى جانب التأليف ، فكان مشروع الالف كتاب وكان اتجاه المؤسسات والهيئات العامة للتأليف والنشر الى الاهتمام بالترجمة وذلك فضلا عن الهيئات العلمية ودور النشر الخاصة وجهود افراد المترجمين .

الترجمة والذاتية الثقافية :

ويلاحظ في حركات الترجمة الكبرى أنها تستهدف دعم الذاتية الثقافية ، وهذه تعتبر في التحليل الاخير ، مجموعة من القيم وحوافز السلوك ، تعتمد على مصادر أربعة هي :

- التراث الروحي والفكري والفني للأمة عبر تاريخها ، ويتمثل في العقيدة وفي اللغة ، وفي معطيات الفكر والفن ، والتي تحدد حقيقة الحياة وغايتها .

- العناصر الواقعية وتتمثل في : الأطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة ، والتي تحدد الضوابط المتحركة في المجتمع ودور الفرد فيه .

- العناصر الخارجية : وتكون نتيجة الاتصالات مع العالم الخارجى على مستوياتها الفردية والجماعية ، السلمية والحربية ، القاهرة والمقهورة ، ومن أبرز هذه العناصر ما تتم ترجمته من اللغات الاخرى الى اللغة الام .

- صورة المستقبل : التي تتحقق بالانتماء الى الوطن ، والاعتزاز بالنفس ، والسعى الدائب لتحقيق الذات على نحو يحقق السعادة ويفتح أبواب الأمل في مستقبل أفضل .

ويقدر تحقيق التوازن بين هذه العناصر الاربعة يكون رسوخ الذاتية

كذلك فعلت أوروبا في عصر النهضة التي بدأت بالعصر المدرسى وبلغت ذروتها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد ، وكانت بداية صحوة أوروبا - بعد قرون من السبات اثر سقوط الدولة الرومانية الغربية في أواخر القرن الخامس - أن رجعت الى ماضيها وجدت في احياء تراثه ، وحين ادركت أنها لاتجيد لغة اجدادها من اليونان عمدت الى تراث العرب المسلمين الذين كانوا قد نقلوا الى لغتهم تراث اليونان ، فعملت على نقل التراث العربى الاسلامى الى لغتها العلمية (اللاتينية) ، وتم ذلك في حركتين من أوسع حركات الترجمة في تاريخ النهضة ، بدأت الحركة الاولى في صقلية وهي تحت الحكم العربى ابان النصف الاخير من القرن الحادى عشر واستمرت قرنا من الزمان . أما الحركة الثانية فكانت في اسبانيا ، وكانت أوسع نطاقا وأكثر شمولا ، بدأت في النصف الأول من القرن الثانى عشر وامتدت بضعة قرون من الزمان .

حركة الترجمة في مصر :

وقد شهدت مصر - في العصر الحديث - حركة دائبة للترجمة بدأت في عهد محمد على ، للانتقاع بعلوم الغرب ونظمه وطرائقه في معالجة شئون الحرب والزراعة والصناعة ووسائل العمران ، فأرسلت البعثات الى أوروبا وفرنسا خاصة ، ودعى الاساتذة الفرنسيون للتدريس في مدارس الطب والهندسة والمدفعية ، وأنشئت المدارس لتعليم اللغة الفرنسية ، وألحقت بمدرسة الطب وغيرها .

وظهر رفاة الطهطاوى بجهده في الترجمة ، وفي انشاء مدرسة الالسن للاستغناء بخريجيه عن الأجانب ، فكانت ملتقى ثقافة الشرق بالغرب ، حتى اذا ظفر الطلبة بنصيب موفور من هاتين الثقافتين مضوا ينقلون الى بنى وطنهم الثقافة الغربية ، ممثلة في تلك الكتب التي ترجموها في جميع الفنون والصناعات والعلوم .

واستمرت الترجمة في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وفي أوائل القرن العشرين ، رافدا للثقافة المصرية مواكبا لليقظة الفكرية والاجتماعية والفنية والسياسية ، فعنيت بها مجلة المقتطف (١٨٧٦) واهتمت بها لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩١٤) ، وكذلك الصحف

الثقافية وتميزها ، كما أن فقدان هذا التوازن ، بغلبة بعض العناصر ، يؤدي الى الاختلال والتمزق .

نحو سياسة عامة للترجمة فى مصر :

ان موقع مصر الجغرافى والحضارى يجعل اتصالها بالعالم الخارجى أمرا طبيعيا يؤكد ذاتيتها الثقافية من ناحية ، ويحقق طموحها لمواكبة التطورات الحديثة للعلوم والتكنولوجيا من ناحية أخرى . ومن هنا يصبح للترجمة أهمية خاصة ، تقتضى التفكير فى وضع سياسة عامة لها ، تتجاوز الجهود الفردية الى تنظيم جماعى يؤدي الى ايجاد تيار مستمر للترجمة الى اللغة العربية ، بل يتعدى ذلك الى الترجمة من العربية الى اللغات الأخرى ، ويتصل بذلك تنسيق العمل مع البلاد العربية الأخرى .

وتحتاج هذه السياسة ، حتى تستكمل مقوماتها ، الى اتخاذ عدة خطوات هامة فى مقدمتها مايتأتى :

الحصر والتصنيف :

وذلك باجراء حصر شامل لما ترجم الى اللغة العربية وتصنيفه وتقييمه ، وكذلك ماتمت ترجمته من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى ، والاستعانة فى ذلك بالوسائل الالكترونية الحديثة ، تمهيدا لانشاء بنك للمعلومات الخاصة بالترجمات .

تحديد مجالات الترجمة :

ويتم فى هذه الخطوة تحديد المجالات التى توجه اليها جهود الترجمة ، واختيار ماتدعو الحاجة الى ترجمته . وتحتاج هذه الخطوة الى تعبئة جهود الصفوة من العلماء والمفكرين ، لتحديد الأولويات ووضع الأسس العامة للعمل .

ومن المفيد فى هذا المجال ، توجيه العناية الى البحث والاطلاع على الجهود التى بذلت فى البلاد الأخرى ، لتنظيم عملية ترجمة التراث الانسانى ومتابعة الانتاج الفكرى والعلمى فى العالم الحديث .

الاهتمام بمهنة الترجمة :

ويقتضى ذلك الاعتراف بمهنة الترجمة بين المهن العلمية

المتخصصة ، التى يؤهل اصحابها تأهيلا علميا يضمن ايجاد حركة موسعة للترجمة وتيارا مستمرا لها . ويمكن فى هذا المجال الاستعانة بالخبرة المتوفرة لدى الاتحاد الدولى للمترجمين ، ولأشك أن الترجمة تتعدى مجرد الدقة فى نقل النصوص ، الى خصائص فنية فى التعبير والاداء ، وهذه يمكن أن تتوافر لقللة بين الأعداد الوفيرة التى تعد من المترجمين .

إعداد الأدوات الأساسية للترجمة :

وذلك عن طريق : توجيه جهد خاص لترجمة المصطلحات وإعداد معاجم المصطلحات فى المجالات المختلفة ، وحصر الجهود التى قامت بها الجامعات اللغوية ، وتحليل المعاجم اللغوية القديمة ، والنصوص الأدبية والعلمية القديمة ، المطبوعة والمخطوطة ، والبحث عن الأصول اللغوية لتطويع المصطلح الاجنبى لخصائص البنية فى الكلمة العربية .

استخدام الوسائل الحديثة :

وتبدأ باجراء دراسة امكان استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة فى عمليات الترجمة الآلية للمواد العلمية ، وخاصة فى الابحاث التى تنشر بالمجلات وتقارير البحوث وذلك فضلا عن الاستعانة بالالكترونيات فى عمليات الاختزان والاسترجاع للمعلومات الخاصة بالترجمة .

تنسيق الجهود عربيا وعالميا :

وذلك بدعوة البلاد العربية لتنسيق جهود الترجمة والمشاركة فى حركتها لتشمل العالم العربى كله ، وكذلك الاتصال بالجهات والهيئات العالمية المهتمة بالتراث العربى ، وبالانتاج الفكرى المعاصر لتنسيق ترجمة المؤلفات العربية الى اللغات الأخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات حول هذا الموضوع ، يقترح مايتأتى :

فى مجال ايجاد حركة فعالة للترجمة :

* انشاء ديوان أو مجلس أو هيئة عامة للمترجمة فى مصر ، تضم

صفوة منتخبة من العلماء والمفكرين ويكون من مهامها :

* أن توجه وزارة الثقافة جهدا خاصا لتشجيع الترجمة والمترجمات ، بين المترجمين والناشرين ، وفى هذا الاتجاه يمكن أن تقوم الهيئة العامة للكتاب والأجهزة العاملة فى مجال النشر سواء بالقطاع العام أو الخاص بما يأتى :

- تخصيص جانب من ميزانيتها لترجمة الكتب الرئيسية التى تعتبر مدخلا أساسيا لفروع العلوم المختلفة ، والاهتمام بصفة خاصة بالمعاجم والقواميس .

• مع النظر بصفة عاجلة فى تكليف كل متخصص من المشهود لهم بالكفاءة بترجمة كتاب فى تخصصه ، يتوفر فيه الشمول والحداثة ، بحيث يصلح مرجعا للمتخصص ، وكتابا يفيد عامة المثقفين .

ويمكن تنفيذ هذا المشروع بتخصيص اعتماد يضاف الى ميزانية الهيئة العامة للكتاب .

- عمل مراجعة واحصاء لما ترجم الى العربية ، ابتداء من أوائل القرن الحالى ، وذلك باستكمال « الثبت البليوجرافى » الذى بدأته الهيئة من قبل .

* الاهتمام بتنظيم مهنة الترجمة ، وأن يعمل المترجمون على تكوين اتحاد لهم يرتبط بالاتحاد الدولى للمترجمين والنظر فى ايجاد صيغة للارتباط بين هذا الاتحاد المقترح واتحاد الكتاب المصريين .

* العمل على ايجاد علاقة وثيقة بالمترجمين المصريين الكفاء ، الذين يعملون فى الهيئات الدولية بالخارج ، وذلك للفادة بهم فى اثراء حركة الترجمة فى مصر .

* دعوة الصحف الى أن تصدر ، بالتناوب مرة كل شهر ، عددا علميا للتعريف بالمصطلحات والمفردات الحضارية ، وصحة ترجمتها ومدلولاتها واستخداماتها .

- مع الاستعانة بما يصدره مجمع اللغة العربية فى هذا المجال من بحوث وتقارير .

* الاهتمام بأن تشمل الاتفاقيات الثقافية التى تعقدها مصر ، بنودا لتيسير الحصول على حقوق الترجمة ، وفقا للاتفاقيات الدولية لليونسكو لحقوق التأليف .

- التخطيط والاشراف الفنى والمتابعة فى مجالات الترجمة .
- العمل على حصر ما ترجم الى اللغة العربية ، وما ترجم منها الى اللغات الأخرى .

- تحديد المجالات والاولويات لما يترجم من الانتاج الادبى والفكرى والعلمى ، اللوفاء بمتطلبات الاحتياجات الثقافية والعلمية الحاضرة والمستقبلية .

- وضع الاسس للاعداد المهنى للمترجمين الكفاء .
- العمل على توفير الانوات الاساسية للترجمة ، من معاجم وموسوعات وقواميس وغيرها .

- الحصول على حق الترجمة وفقا للاتفاقية الدولية لليونسكو .
- تنسيق الجهود مع البلاد العربية والهيئات والمعاهد العلمية فى الخارج .

فى مجال تنشيط ورعاية الترجمة :
* ضرورة الاهتمام بالترجمة فى مراحل التعليم العام ، وخاصة فى المرحلة الثانوية .

* أن تعمل الجامعات المصرية على تحرير علم متطور للترجمة ، يتضمن برامج علمية مهنية ، لإعداد مترجمين متخصصين . وتهتم مناهجه بما يأتى :

- الدراسات التاريخية لمدارس الترجمة المختلفة ، قديما وحديثا ، فى العالم العربى والخارج .

- علم اللغة المقارن ، ومقارنة النصوص وتحليلها .

- اصول وضع معاجم المصطلحات والمعاجم اللغوية المتعددة اللغات .

- طرق الترجمة فى مجالات المعرفة المتنوعة ، والانواع الادبية المختلفة ، واستخلاص أساليب المترجمين المتميزة .

* استطلاع التطورات التقنية الحديثة للترجمة الآلية وخاصة للبحوث العلمية .

* العمل على أن تكون دراسات الجدوى المختلفة والكتيبات الخاصة بأعمال التركيبات الفنية والصيانة وما يتصل بها باللغة العربية ، أو مشفوعة بترجمة بهذه اللغة .

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

الثقافة والتنمية

مفهوم الثقافة ووظيفتها :

الثقافة في أحد مفاهيمها العامة هي الرؤية الشاملة للحياة ، وتتألف في ناحية منها من مجموعة القيم المستمدة من مصادر ثلاثة هي الدين والأدب والفن ، وفي الناحية الأخرى ، من مجموعة أفكار عامة من قبيل الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة والجمال والفضيلة ، وتعتبر هذه القيم والأفكار بالغة التأثير في توجيه السلوك وفي رسم صورة مثلى لحياة الانسان .

وترتبط الثقافة في الزمان والمكان بمفهوم الذاتية الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع وهي حصيلة عناصر أربعة هي التراث الحضارى والمؤثرات الداخلية سياسية واجتماعية واقتصادية ، والاتصال مع العالم الخارجى ، والنظرة المستقبلية التي توجه المجتمع الى غد أفضل عن طريق سياسة ثقافية شاملة ومدروسة .

وفي كل مجال من مجالات النشاط الانسانى تقوم الثقافة باستخلاص الأفكار العامة والتنسيق بينها في اطار مفهومها العام . وتجمع جهود المثقفين من المفكرين والعلماء والمبدعين ، وهم من تجاوزوا مجال عملهم الضيق الى الربط بينه وبين المجالات الأخرى ، والمشاركة

في التصور العام لمواقف من الحياة تدفع بالمجتمع كله في طريق التقدم .

وتطرح مضامين الثقافة من خلال أشكال التعبير المختلفة من البحوث والدراسات العلمية والأنواع الأدبية ، والصور الفنية ، وباستخدام قنوات الاتصال المطبوعة والمسموعة والمرئية.

ولما كان حق الثقافة من الحقوق المنصوص عليها في حقوق الانسان ، فان التمتع به لا يقتصر على فئة نون أخرى من فئات المجتمع ، أو على مستوى نون آخر بل الثقافة للمجتمع كله ، لحاضره ولستقبله .

العلاقة بين الثقافة والتنمية :

واذا انتقلنا الى توضيح العلاقة بين الثقافة والتنمية ، استطعنا أن نتبين أن لهذه العلاقة مستويين : الأول عام يتناول الترابط بين الثقافة والمفهوم العام للتنمية ، والثانى خاص يتناول الترابط بين الثقافة والأفكار العامة في المجالات المختلفة للتنمية .

وعلى المستوى العام تبرز الثقافة الموقف الفكرى المعتمد على الذاتية الثقافية والمرتبطة بالمرحلة التاريخية التي تمر بها ، ويحدد ذلك الاطار العام للتنمية شاملة لجوانب الحياة المختلفة المادية والبشرية والمعنوية ، وأن تكون التنمية متوازنة تعطى لكل جانب حقه من الاهتمام ، وأن تكون التنمية ذاتية تؤكد الاعتماد على النفس قبل أن تكون مصممة على نموذج خارجى وتعطى الاولوية للموارد البشرية وتركز الاهتمام على التكنولوجيا المناسبة وتطوير التكنولوجيا التقليدية ، وتسعى الى توطينها وتشجيع الخلق والابتكار فيها ، لا مجرد النقل والانبهار بكل جديد منها فى العالم المتقدم ، وتوجيه التنمية الى الوفاء بالاحتياجات الاساسية والاعتماد أساسا على السوق الداخلية تحقيقا للتنمية المستقلة .

الثقافة ومهمتها في مجالات التنمية :

وفي مجالات التنمية المختلفة تتصدى الثقافة لمهمة استخلاص

الأفكار العامة وتحقيق التكامل بينها في إطار الذاتية الثقافية التي تجمع عناصر التراث والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع ، وتجعلها جزءا من ثقافة المتخصص والمتعلم والمواطن العادي ، وفي الفقرات التالية نعرض بعض الأفكار العامة لمجالات التنمية المختلفة التي يمكن أن تطرح للتحليل والمناقشة في مضمون التنمية الثقافية .

– في مجال السياسة :

ان ظاهرة تحاشي الشعب المصري لحكامه المستبدين الذين توالوا على مصر في تاريخها الحديث من ناحية ، وظاهرة حيويته الكامنة التي تتحرك في ثورات متعددة كالثورة العربية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة يوليو ١٩٥٢ ، من ناحية أخرى – لما يؤكد أن المشاركة الشعبية في مصر تتوقف على طبيعة نظام الحكم ومدى ما يتمتع به من صدق ، مما يجعل التنمية السياسية على أساس ديمقراطية المشاركة الشعبية على المستويات القاعدية والمتوسطة والمركزية ضرورة يعاون على تحقيقها مناخ موات لحرية الرأي والتعبير وسياس من دستور وقوانين تحترم حقوق الفرد ومصالح المجموع .

– في المجال الاجتماعي :

التنمية في المجال الاجتماعي غائية ، تهدف الى كفالة مطالب الانسان التي صارت تعرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بحقوق المواطن الأساسية وهي حقه في بيئة آسرية سليمة ، ورعاية صحية كافية ، وتعليم وفق استعداده ، وعمل مناسب ، وخدمات اجتماعية تؤمن له المسكن اللائق ، والترويح الضروري ، وتكفل له الأمان الكافي في حالات البطالة والعجز والشيخوخة ، هذا فضلا عن حاجات أخرى يعد الوفاء بها أمرا ضروريا ، لكي يكون الفرد في حالة بدنية وعقلية ونفسية سليمة تمكنه – بكل طاقاته الكامنة فيه ، وامكانياته المكتسبة بالتعليم والتدريب – من الاسهام في عملية التنمية ، شريطة أن يتزوج ذلك كله

باحترام كرامته ، والتي يربى على الاعتزاز والمحافظة عليها كما يربى أيضا على الاعتراف بكرامة غيره واحترامها .

ولاشك في أن تزكية الاسترشاد بتعاليم الدين والعمل بقيمه العليا بناء على تفهم حسن ، لما يزكى عمل المواطن على تنمية شخصيته وتنمية مجتمعه في توازن محمود .

وفي مقابل هذه الأهداف الاجتماعية تعاني مصر المعاصرة من مشكلات تزايد السكان ، وتضخم المدن ، وازدياد الهجرة من الريف ، وأزمة الاسكان ، وهجرة الأيدي العاملة المدربة الى الخارج ، ومن ارتفاع نسبة الأمية . وتحتاج هذه المشاكل الى جهد خاص في التنمية الاجتماعية ، والبحث عن حلول غير تقليدية ، فتضخم المدن مثلا يرجع الى تركيز الصناعات ومركزية الادارة الحكومية ، والعجز في الاسكان الاقتصادي يرجع الى التمسك بالأنماط والمواد التقليدية للمساكن ، واتجاه الافراد وشركات القطاع الخاص الى الاسكان الفاخر وعمليات التمليك ، وهجرة القوى العاملة المدربة للخارج لا ضابط لها وغالبا ما تكون على حساب توافر القوى العاملة اللازمة في الداخل ، هذا فضلا عن أن مدخرات العاملين بالخارج تحتاج الى سياسة خاصة تقلل من توجهها الى الاستهلاك ، وتزيد من إسهامها في عمليات الاستثمار والتنمية .

– في مجال التعليم :

يعتبر التعليم رأسمالا انسانيا مردوده الانتاجي أعلى من مردود أى رأسمال آخر ، وخاصة اذا تم الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للتعليم وربطه ربطا سليما وواقعيا باحتياجات البلاد في مختلف المجالات وخاصة اذا تم التوازن بين عرضين أساسيين هما :

– إعداد المتعلم للحياة والمهنة التي ينوي أن يعيش منها .

– تنمية العمل والتفوق الفكري .

وبذلك يستطيع المتعلم أن يكسب عيشه ويقرر بنفسه نوع الحياة التي

يحيها وهذه القضية بشقيها مثارة عندنا على أساس التباعد بين الدراسات الانسانية والدراسات العلمية ، ولاننا في حاجة الى البحث عن أساس مشترك لتنمية عقل المتعلم وكشف طاقاته الابداعية ومواهبه الخلاقة ونحن نعدده للحياة ، ولا يقل أهمية عن هذا المطلب مطلب آخر وهو ضرورة تكثيف الجهود القائمة لمحور الأمية من أجل الكتابة والقراءة ، ومن أجل المعرفة والثقافة ، بين جماهير الشعب العريضة ومعالجة نواحي القصور فيها .

– في مجال العلم والتكنولوجيا :

مع وجود قاعدة كبيرة للتعليم أو البحث العلمي في مصر بالنسبة لما عداها من بلاد العالم العربي والشرق الأوسط ، إلا أن المجتمع المصري يعاني اليوم من ضعف التعليم العلمي بجميع مراحله وافتقار المدارس والجامعات الى التجهيزات المعملية الحديثة ، وتخلفها عن نظائرها في الدول المتقدمة ، مما يترك أثاره على طرق التدريس ونتائج الامتحانات . ثم تخلف إمكانات البحث في مصر عما وصلت اليه معامل الأبحاث في الدول المتقدمة . وهذا التخلف يشعر به الشباب المصري في كل مراحل التعليم أو العمل العلمي .

فإذا كانت مشاكل المجتمع المصري ترجع لأصول عملية وتكنولوجية في أغلبها ، وإذا كان التقدم العلمي والتكنولوجي هو سمة العصر ، وإذا كان كل ذلك يتطلب مضاعفة العاملين في الحقل العلمي والتكنولوجي سواء من الباحثين أو الفنيين وتثقيفهم ثقافة علمية مناسبة – فإن تطوير التعليم وتأسيس اتباع المنهج العلمي في جميع مراحله يصبح ضرورة قومية .

كذلك يحتاج المواطن العادي الى متابعة تطور الكشف العلمي والتكنولوجي وتطبيقاتهما وفهم طرق الاستفادة منها فهما واعيا راشدا . وهنا يجرى دور الثقافة العلمية الاعلامية من خلال الجمعيات العلمية ووسائل الاعلام ونوادي العلوم ومتاحف العلوم ، والاكتثار من المؤلفات

الهادفة الى تبسيط حقائق العلوم ونشرها .

– في المجال الاقتصادي :

تراوح الاقتصاد المصري الحديث بين الأخذ بمبدأ الاقتصاد الحر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، وبين الاقتصاد الموجه الذي تنهض فيه الدولة بالعبء الأكبر عن طريق القطاع العام ، وتأخذ بمبدأ التخطيط ، والتركيز على انشاء قاعدة صناعية ، واتجه مؤخرا الى الأخذ بفكرة الانفتاح الاقتصادي والمزاوجة بين القطاعين العام والخاص ، ويتجه الرأي في المرحلة الحالية الى الحد من التجاوزات في الاقتصاد الموجه ، والى التركيز في الاقتصاد المفتوح على الانتاج والحد من الاستهلاك الترفي ، والأخذ بمبدأ التخطيط مع تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة وترشيد الانفاق الحكومي ومواجهة مشكلة الدين الخارجية المتزايدة ، ومراجعة هيكل القطاع العام وزيادة مشاركة القطاعين الاستثماري والخاص في خطة التنمية .

وهكذا يتضح من مناقشة المجالات المختلفة للتنمية الدور الاساسي الذي تقوم به الثقافة في التنمية الشاملة ، من حيث الصياغة المتناسقة للأهداف العامة للمجتمع في كل مرحلة من مراحله تطوره ، وإشاعة الأفكار العامة في كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن في اطار المحافظة على حيوية الذاتية الثقافية التي تجمع عناصر التراث والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع . وذلك على أساس أن الثقافة تمثل موقفا من الحياة : ينبني على مجموعة القيم الحضارية التي توجه الأنشطة الانسانية في كافة المجالات . والتنمية واحد من هذه الأنشطة يحتل مكانا خاصا في العالم الثالث ويهدف الى ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي ، قادرة على تنمية طاقات انتاجية مدعمة ذاتيا ، تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في الدخل ، وفي الوقت نفسه موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية وسياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة والجهود الانتاجية ، فضلا

عن استهدافها توفير الاحتياجات الأساسية للفرد ، وضمان حقه في المشاركة ، وسعيها الى تعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل .

وتعتبر الثقافة عن مضامينها من القيم والأفكار العامة بالأبحاث والدراسات والأشكال الأدبية والصور الفنية المختلفة ، وتخطب الفئات والمستويات المختلفة في المجتمع عن طريق قنوات الكلمة المطبوعة والمسموعة والصور المرئية والتشكيلية على أوسع نطاق .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات فإنه يوصى بمايأتى :

أولا : توصية عامة :

للتحافة دور أساسى في التنمية الشاملة المتوازنة من حيث الصياغة والتناسق للأهداف العامة للمجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره ، وتبنى الأفكار العامة في كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن على كافة المستويات وبكافة ادوات البحث والنشر والاعلام في اطار المحافظة على حيوية الذاتية الثقافية التى تجمع عتاد الذات والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع .

ثانيا : توصيات مباشرة :

* في المجال السياسى : لقاء مزيد من الضوء على مراحل تاريخ مصر الحديث وتخليص حقائقه من أغراض الافراد والجماعات والسلطات ، وجعل التنمية السياسية على أساس من ديمقراطية المشاركة على المستويات القاعدية والمتوسطة والمركزية ، وتوافر مناخ من حرية الرأى في التعبير في اطار من الدستور والقوانين ، وتخليص الأجهزة الادارية من المركزية والتعقيدات البيروقراطية .

* في المجال الاجتماعى : مواجهة المشكلات التى تعترض توافر

الاحتياجات الأساسية في التنمية الاجتماعية من موارد وخدمات بصدق وأمانة ، وتكثيل الجهود الفردية لمعاونة الدولة في تدبير الخدمات وتوزيعها وتقليل الفاقد ورفع الكفاءة وتجربة الحلول غير التقليدية وتشجيع البحث والابتكار .

* في مجال التعليم : التمسك بأهمية التعليم في التغيير الاجتماعى ، وضرورة التوسع فيه على كافة المستويات ، مع التوازن المناسب بين الحرفية والمهنية من ناحية ، وبين تنمية الفكر والعقل وكشف الطاقات الابداعية والمواهب الخلاقة من ناحية أخرى ، الى جانب أن يكون الهدف الأسمى من التعليم هو انسانية العمل .

مع إعطاء أهمية خاصة لمكافحة الامية بمختلف الوسائل الممكنة .

* في مجال العلم والتكنولوجيا : توفير التجهيزات العلمية الحديثة بالمدارس والجامعات ، وتركيز العناية بمراكز البحوث في المجالات المختلفة والربط بينها وبين مراكز التصنيع والانتاج واحتياجات المجتمع . وتأصيل البحث العلمى ، ومتابعة التقدم التكنولوجى بهدف اختيار مايتناسب وحاجة المجتمع من تطبيقات التكنولوجيا وعدم الاقتصار على نقلها ، بل تعدى ذلك الى العمل على توطئتها بالتعديل والابتكار ، والامتناع بالثقافة العلمية من خلال الجمعيات العلمية ووسائل الاعلام ونوادر العلوم ومتاحفها لمعاونة المواطن العادى على متابعة تطور الكشف العلمى والتكنولوجيا واكتساب النظرة العلمية .

* في المجال الاقتصادى : أن يكون الحل في توجيه النظام الاقتصادى رعاية الأغلبية المنتجة في المجتمع ، والافادة الكاملة من الموارد المادية والبشرية المتاحة ، والاعتماد على الذات في اقتصاد يحقق أقصى حد من التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

الجانب غير المادى من الثقافة الشعبية ليشمل فى أوسع نطاق التقاليد والأعراف الشفاهية ، والرقص والأغنية والحكايات والملحاح والطب الشعبى ، وغيرها .

أما الجانب المادى فيتمثل فى مضمون الثقافة بالألوات والأسلحة والملابس وأشكال الفنون وماسواها مما يدخل فى نطاق الانثروبولوجيا الثقافية .

وتراث مصر فى عصورها التاريخية المتعاقبة حافل بالنماذج الثقافية المادية وغير المادية ، فمثلا فى مجالات الزراعة والصناعة والحرفه ، ورث المجتمع المصرى المعاصر عن عصوره الطويلة القديمة تقسيم الأرض الزراعية الى أحواض واتباع الشهور المصرية (القبطية) القديمة ، واستعمال العديد من أدوات الزراعة والصناعة الشائعة فى الريف والأوساط الشعبية ، وزخرفة وتطعيم المعادن النحاسية والفضية والذهبية وأنواع الحلى بنماذج متوارثة متميزة تعبر عن أنواق بيئاتها .

ورق البردى اختراع مصرى أصيل اشتهرت الصناعة المصرية القديمة به ونقلته بلاد الشام الى الآراميين والاعريق الذين نقلوه الى غيرهم ، وتوارث المجتمع الشعبى صورا من التطبيب بالأعشاب والعقاقير وتقاليد مناسبات الولادة ، ومواسم زيارة القبور وتوزيع القرابين (الرحمة) .

وفى مجال الفنون لازالت الرسوم على واجهات المنازل الشعبية عند الحج تحتفظ ببعض تقاليد الرسوم والزخارف الأولية دون اهتمام بقواعد المنظور .

ومن مظاهر الحياة اليومية نجد شواهد الغناء والانشاد فى الحفلات وبيوت الأثرياء ، وفى المعابد والكنائس أثناء شعائر العبادة أو الاحتفالات الدينية وأفراح الزواج ، والاحتفال بسبوع المواليد ، والأغاني الشعبية التى تدور حول الحب والزواج ، والموت والبكائيات والأمور الدينية ، والحث على العمل وأغاني الرحلات ، وأغاني الحج وأغاني الموالد وأغاني العرس ، وتمجيد الرجولة واختيار الزوجة الصالحة ، وأغاني التهذيب وأغاني الأطفال وتوجيه سلوك الفرد ، وهى مليئة بالحكمة والسخرية التى اشتهر بها المصريون ، ويدخل فى الأغاني الشعبية أيضا نداءات البائعين على بضاعتهم ، والزجل والموال وأغاني البدو ،

الثقافة الشعبية

يشمل المفهوم العام للثقافة الشعبية فرعى هذه الثقافة وهما : الثقافة الشعبية المتوارثة والثقافة الشعبية المستحدثة ، والذان تعرض لهما هذه الدراسة وذلك من خلال الاهتمام بمستقبل الثقافة الشعبية فى مصر .

أولا : الثقافة الشعبية المتوارثة :

شكلت الثقافات المتنوعة للمجتمعات الانسانية أهم الخصائص التى تميزها بعضها عن بعض ، فالعادات والأفكار والاتجاهات التى تشترك فيها جماعة من البشر انما تتكون على مدى حقبة زمنية طويلة وتنتقل كتراث اجتماعى الى الأجيال المتعاقبة . واللغة هى أهم عوامل هذا الجانب من الثقافة ، باعتبارها وسيلة أن يعرف الانسان نفسه ، وأن يتصل بغيره ويقصد هنا اللغة بالمفهوم العام لا بالمفهوم الخاص . فاللغة التى تقترب بالثقافة الشعبية الموروثة هى الكلام والاشارات والحركات والايقاع . بل انها - الى جانب هذا كله - تتوسل بتشكيل المادة . وإذا كنا نتحدث عن هذه الوسائل باعتبارها ظواهر مرنة ينفصل بعضها عن بعض ، فليس المقصود أن كل واحدة منها تنفصل تماما عن الأخرى ، وذلك لأنها تشترك بوظيفتها الجامعة كلها أو بعضها ، وإذا لاحظنا قيام وسيلة معينة وحدها بوظيفتها فان الواقع انها تقوم بدورها الايجابى المهموس أو المتمثل أو غير المنظور .

ومن أواسط القرن التاسع عشر أطلق مصطلح الفولكلور على

والتواشيح والسير الشعبية وأغانى الشعراء الجوالين والمسحراتية فى رمضان .

وفى مجال المعتقدات نجد بقايا من تخیلات السحر والحسد والتعاويذ والأحجية لقضاء الحاجات فى الحمل أو الشفاء أو منع الأذى ، والزوار والذكر لطرده الجان والتبخير وزيارة القبور ، و« الرحمة » من الفطائر والخبز ، والاحتفال بالأربعين وبالسنة ، وبناء الأضرحة للقديسين والمشايخ والأولياء ، وزيارتها للبركة وطلب الشفاء ، وتقديم النذور وإقامة الموالد ومايصاحبها من مواكب وعزف على الآلات الموسيقية ودق الطبول والرقص ، وذبح الذبائح .

وفى مجال الفضائل والأخلاق نرى من المأثورات الطبية ما يخص نظافة البدن وغسل اليدين قبل الأكل وبعده وتطهير الفم ، والتطهر عند العبادة وإقامة الشعائر الدينية ، ودخول بيت الرب مطهرا والصمت فيه ، وحب المال الحلال وكراهية المال الحرام ، والاعتقاد بأن الحرام يذهب بالحلال ، ويغض السحت والغش فى الكيل والميزان ، وكان ميزان الأسواق عند المصريين القدماء هو الميزان الذى توزن به أيضا أعمال الإنسان يوم الحساب أمام محكمة أوزيريس ، وكذلك كراهية شهادة الزور والكذب وشرب الخمر ، والنفاق والدعوة للعمل الصالح والحنو على الضعيف والرأفة به ، وإيثار العدل وبغض الظلم والاعتقاد فى القضاء والقدرة وتسليم بهذا القضاء وتفويض الأمر لله يحكم به يوم الحساب ، وتوقير المسن والبر بالوالدين ، والتوصية بالأم توصية خاصة ، ورعاية الزوجة ، والسعى لحب الناس وحب العلم وتوقير أهله ، وغير ذلك من الفضائل التى تزخر بها وصايا الحكماء ، وماورد إلينا من نصوص على أوراق البردى أو جدران المعابد والمقابر ، الى جانب ما نزلت به الكتب المقدسة .

وفى مجال الأدب ، نجد أثر مصر القديمة واضحا فى بعض قصص ألف ليلة وليلة وما احتوته من أحاديث الجان والسحرة ، وقصص الحب للأميرة بنت السلطان تعكس قصة الأمير ذى المصير المحتوم ، وقصة السندباد البحرى صورة من مغامرات الملاح الفريق ، وقصة على بابا والأربعين حرامى تعكسها النصوص فى قصة دخول القائد البحرى (جهوتى) قائد جيش تحتتمس الثالث لمدينة يافا فى جرار تحملها

الدواب والاستيلاء عليها ، كذلك مابقى لنا من رواية القصص فى العصور الوسطى ، مثل قصة أبى زيد الهلالي وسيف بن ذى يزن ، يصور رواية القصة فى مصر القديمة ، الى غير ذلك كثير .

هذا التراث الضخم الفريد من الثقافة الشعبية المتوارثة ، مادية وغير مادية ، يحتاج الى نشر الوعى بقيمته ، والتوفر على جمعه ودراسته والحفاظ عليه من عادية الزمن ، وذلك بالطرق التالية :

– جمع التراث الشعبى من الأدوات والآلات الزراعية والحرفية والصناعية وعرضها فى متحف أو متاحف خاصة ، وعمل مجسمات وصور الاحتفالات والأفراح والمولد وفرق الغناء الشعبى ، وإزياء افراد هذه الفرق والآلات التى يستخدمونها وتمثيل مجسمتها لها ، وتوجد لهذا تجارب قائمة فى المتحف الزراعى ومتحف الحضارة والمتحف الحربى ، ولكنها محدودة .

– القيام بالدراسات الميدانية لوضع خريطة أنثروبولوجية توضح ملامح البيئات الاجتماعية المصرية الريفية والبوية فى سيناء وفى الصحراء الشرقية والغربية ، وجمع المأثورات الشعبية بأنواعها المختلفة من البيئات الاجتماعية المتعددة ، وتسجيلها وتحليلها ، وإبراز العناصر الأساسية التراثية فيها ، ونشر نتائج الأبحاث نشرًا علميًا بالكلمة المطبوعة والتسجيلات الصوتية والمرئية ، ودعم الجهود الفردية والجماعية المتخصصة فى هذا المجال ، مثل مركز الفنون الشعبية بأكاديمية الفنون .

ثانيا : الثقافة الشعبية المستحدثة :

وإذا كانت الثقافة الشعبية المتوارثة تلقائية نابعة من الشعب ، فإن مانسميه بالثقافة الشعبية المستحدثة يتضمن تصورات فكرية خارجية موجهة إليه ، بقصد إحداث تغيرات خاصة فى اطار نظام اجتماعى معين .

وقد جاء التصور الأول عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث أخذ مفهوم الثقافة يستقل عن مفهوم التعليم ، وزاد الاحساس بضرورة تقديم الخدمات الاجتماعية لمن حرموا من التعليم أو لم يستكملوه ، وتوفير الفرص لاكتساب المرأة خبرات تطور حياتها فى البيت وخارجه .

وفى اطار هذا التصور انشئت الجامعة الشعبية ، وحدد قرار وزير

المعارف المصادر بانشائها - حينذاك - انها تهدف الى فتح المجال للكبار الذين لم يحالفهم الحظ لكى ينالوا قسطا وافرا من التعليم أو الثقافة ، الأمر الذى يرفع من مستواهم ليصبحوا مواطنين صالحين منتجين ، وذلك بتعليمهم بعض العلوم والمعلومات والمهن التى تنمى مداركهم وتوسع من آفاقهم ، وحين ازداد الانتساب الى الجامعة الشعبية فى القاهرة ، قامت وزارة المعارف بانشاء خمسة عشر فرعا لها فى عواصم المديريات ، ونجحت الجامعة فى بدء حركة تعليم الكبار فى مصر وقد عدل اسمها سنة ١٩٤٨ الى مؤسسة الثقافة الشعبية وأصبح لها فيما بعد ٥٤ فرعا فى المدن وبعض القرى .

وفى عام ١٩٦٨ انشئت وكالة وزارة للثقافة الجماهيرية ، وحددت لها اختصاصات عريضة تشمل : تقديم الخدمة الثقافية لجماهير الشعب والكشف عن المواهب والخصائص والمحافظة على القيم الروحية ، وتنشيط الحركة الثقافية ودعم التذوق الفنى والاهتمام بالثقافة السينمائية والعناية بثقافة الطفل ، والمحافظة على الفنون والحرف التقليدية وتنشيط الجمعيات الثقافية والاهتمام بالدراسات الانسانية التى تتصل بالثقافة ، ولما ظهر تجاوز الاهداف لحدود الطموح مع قلة الموارد المادية والبشرية أعيدت الصياغة لتشمل : نشر الحياة الثقافية فى الأقاليم لتصبح ثقافة قومية موحدة ، وتوسيع قاعدة الوصول الى الأحياء والقرى ورعاية المهويين والهواة وتنمية قدراتهم ، وظلت الأنشطة تشمل المسرح والسينما والموسيقى والغناء والفنون الشعبية والفنون التشكيلية والحرف البيئية والمكتبات والمحاضرات والندوات وذلك بالإضافة الى أنشطة مراكز ثقافة القرية والطفل واعداد الرواد .

وفى عام ١٩٨٠ صدر قرار جمهورى ينقل وظائف واعتمادات موازنة الثقافة الجماهيرية الى المجلس الأعلى للثقافة ، وانشاء مجلس للثقافة بكل محافظة ، ومديرية للثقافة تتولى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى قانون الحكم المحلى ، وأخيرا تتخذ الاجراءات حاليا لانشاء هيئة قومية تقوم على تنفيذ سياسة وزارة الثقافة فى المحافظات دون تدخل الادارة المحلية .

ويؤدى بحث هذا التصور الثالث للثقافة الجماهيرية الى الأخذ فى الاعتبار بما يأتى :

- أن السياسة القومية للثقافة تختلف عن مثيلاتها فى التعليم والصحة مثلا ، فلا تكون مركزية فى بعضها ولا مركزية فى البعض الآخر .

- اذا كان الهدف هو النهوض بالثقافة على المستوى الاقليمى ، فإن المشاركة الاقليمية أساسية للمعاونة فى التخطيط واعداد الكفاءات الفنية

وجاء التصور الثانى عام ١٩٥٧ بضم الجامعة الشعبية الى وزارة الثقافة والارشاد فى إطار ماتينته ثورة يوليو ١٩٥٢ من إعداد المواطن الصالح المؤمن بربه ووطنه والمعارف بحقوقه والمؤدى لأجبياته ، وبقصد الوصول الى أعماق الريف والتجمعات العمالية والمدن والأحياء الشعبية ، لنشر الوعى بين الجماهير للقيام بدورهم الفعال فى بناء الوطن على أساس من الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، وصحب ذلك تغيير اسم المؤسسة الى جامعة الثقافة الحرة ، وعرفت فروعها باسم المراكز الثقافية ، وعدلت الأنشطة الجارية لتشمل : المكتبة والمسرح والموسيقى والسينما والمعارف الفنية والمحاضرات والندوات والرحلات والدراسات الخاصة ، واشتملت الخطة الخمسية الاولى على بناء قصر للثقافة فى كل عاصمة محافظة تلحق به قافلة ثقافية تقوم بتوصيل الأنشطة الثقافية الى المدن والقرى ومناطق التجمعات العمالية ثم ظهر شىء من التكرار بين أنشطة مراكز الثقافة وقوافل الثقافة من جانب وبين مراكز الاعلام وقوافله من جانب آخر ، أدى عام ١٩٦٣ - بدلا من تحديد المفاهيم ومنع التكرار - الى ضم جامعة الثقافة الحرة الى مصلحة الاستعلامات وخففت اعتماداتها تخفيفا أثر تأثيرا ملموسا على نشاطها ، كما ضمت قوافل الثقافة الى قوافل الاستعلامات .

وجاء التصور الثالث للثقافة الشعبية بمسمى جديد هو الثقافة الجماهيرية ، بعد اعادة جامعة الثقافة الحرة عام ١٩٦٦ الى وزارة الثقافة ، وانشاء ادارة عامة للثقافة الجماهيرية وانشاء مديريات للثقافة فى الأقاليم ، وحدد هدف الثقافة الجماهيرية بأنه التصدى لتثقيف

والبشرية بالرعاية والتدريب .

– اننا نحتاج ، على ضوء التجارب الماضية ، الى مراجعة انفصال الثقافة الجماهيرية عن الأجهزة القائمة للكتاب والمسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية وأكاديمية الفنون والآثار ، وأن الأمر يقتضى التنسيق بين الأجهزة ومواردها المادية والبشرية المتاحة للمشاركة الفعالة فى توسيع رقعة الخدمة الثقافية .

– أن الحاجة ماسة الى اجراء دراسة علمية شاملة لتقييم الاهداف والادارة والأنشطة والتمويل .

– وإذا تجاوزنا حاضِر الثقافة الشعبية المستحدثة الى المستقبل القريب ، فإن الأمر يقتضى :

• أن توجه الدولة عناية خاصة للتنمية الثقافية ، باعتبارها أساسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأن تعتبر الديمقراطية الثقافية مكملا لما نسعى اليه من ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية ، وتنفيذا لانضمام مصر الى الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦ ، والتي تنص فى المادة ١٥ على أن :

(١) تتردد الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بحق كل فرد :

– فى المشاركة فى الحياة الثقافية .

– فى التمتع بمنافع التقدم العلمى وتطبيقاته .

– فى الانتفاع بحماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الانتاج العلمى أو الأدبى أو الفنى الذى يقوم هو بتأليفه .

(٢) تشمل الخطوات التى تتخذها الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية للوصول الى تحقيق كلى لهذا الحق ما يعتبر ضروريا من أجل حفظ وتنمية ونشر العلم والثقافة .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء فى هذه الدراسة والمناقشات التى دارت حولها ، وخلصت الى التمييز فى الثقافة الشعبية بين مفهومين ، الثقافة الشعبية

المتوارثة وترتبط فى جانبها غير المادى بالفولكلور ، وفى جانبها المادى بالانثروبولوجيا الثقافية ، والثقافة الشعبية المستحدثة وتشمل توسيع رقعة الخدمة الثقافية لتشمل كافة الأقاليم المصرية ، يوصى المجلس بما يأتى :

أولا: فى الثقافة الشعبية المتوارثة :

* جمع التراث الشعبى من الأدوات والآلات الزراعية والحرفية والصناعية وعرضه فى متحف أو متاحف خاصة ، وعمل مجسمات وصور للاحتفالات والأفراح والمولد وفرق الغناء الشعبى وأزياء هذه الفرق وملابسهم والآلات التى يستخدمونها وصنع تماثيل مجسمة لها ، وتوسيع مجالات النماذج القائمة فى المتاحف المختلفة مثل المتحف الزراعى ، والمتحف العسكرى ، ومتحف الحضارة .

* القيام بالدراسات الميدانية لوضع خريطة انثروبولوجية توضح ملامح البيئات الاجتماعية المصرية الريفية والبدوية فى سيناء والصحراء الشرقية والغربية ، وجمع الماثورات الشعبية بأنواعها المختلفة من البيئات الاجتماعية المتعددة وتسجيلها وتحليلها وإبراز العناصر الأساسية الذاتية فيها ، ونشر نتائج الأبحاث نشرًا علميا بالكلمة المطبوعة والتسجيلات الصوتية والمرئية ، ودعم الجهود الفردية والجماعية المتخصصة مثل مركز الفنون الشعبية باكاديمية الفنون .

ثانيا : فى الثقافة الشعبية المستحدثة :

* أن توجه الدولة عناية خاصة بالتنمية الثقافية باعتبارها أساسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وذلك عن طريق :

– القيام بدراسة علمية شاملة لتقييم التصورات والأهداف والادارة والأنشطة والتمويل للثقافة الشعبية ، وذلك للنهوض بالثقافة وتوسيع نطاق خدماتها على مستوى الجمهورية .

– تنشئة أجيال من الموهبين بالوسائل المناسبة لارساء قواعد الثقافة وتوسيع نطاق خدماتها على مستوى الجمهورية .

– تدعيم مشاركة المواطنين فى الحياة الثقافية باعتبارها مكملة للنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

الدورة السابعة ١٩٨٥-١٩٨٦

ثقافة مصر المعاصرة والمؤثرات الداخلية والخارجية

ثقافة مصر بمفهومها العام هي المكون الفكري في البناء الاجتماعي لمصر ، يجمع الافكار الأساسية للمكونات الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويؤلف منها الرؤية العامة للمجتمع في فترة من فترات تاريخه ، وثقافة مصر بمفهومها الخاص هي التعبير عن الرؤية العامة للمجتمع بالوسائل المختلفة من الكلمة والصوت والصورة عن طريق أجهزة متخصصة للنشر والفنون التعبيرية والتشكيلية .

وتتشكل الثقافة في مصر - كما هي الحال في الثقافات الأخرى - من عناصر ثلاثة : هي التراث التاريخي والحضاري في فتراته المتعاقبة ، والمؤثرات الداخلية المتفاعلة مع مكونات البناء الاجتماعي في فترة ما ، والمؤثرات الناتجة عن الاتصال مع العالم الخارجي ومدى القبول أو الرفض للمفهوم العام والمفهوم الخاص للثقافات الأخرى وعن تفاعل هذه العناصر الثلاثة تتبلور ثقافة مصر وتكتسب ذاتيتها من اسهام المفكرين والمبدعين .

واذا حاولنا تتبع الثقافة لفظا ومفهوما في الفترة الحديثة والمعاصرة في مصر فأغلب الظن أن استخدام لفظ الثقافة بمعناه الحالي لم يكن شائعا قبل الثلاثينات من هذا القرن ، وكان معناه أقرب الى المعنى

القديم للفظ الأدب من الأخذ من كل فن بطرف ، ثم ارتبط بمفهومه الخاص من الثلاثينات الى الخمسينات بالتعليم مكملا له وموسعا لأفقه . ومع تقدم الخمسينات برز المفهوم الخاص للثقافة وتحدد بإنشاء وزارة الثقافة وتكوين أجهزتها مستقلة عن الارشاد القومي والاعلام ، وإن كانت حداثة المفهوم لازالت تعرضه لعودة الارتباط بالاعلام حينما والتردد في السياسة بين التخطيط والتنفيذ حينما آخر .

أما المفهوم العام للثقافة في مصر فلا زال الوعي به في مراحله الأولى ، والتكامل بين مكونات البناء الاجتماعي مازال أملا يراود بعض المفكرين ، وقد أدت التطورات العالمية في الفترة الأخيرة الى تقسيم العالم الى بلاد متقدمة وأخرى نامية على أساس اقتصادي يحت هو نصيب الفرد من الدخل القومي ، وكذلك برز مصطلح التنمية الاقتصادية - من خلال السياسات الرامية الى تضيق الفجوة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة - وأطلق على ضبط الموارد والاستخدامات في البلاد النامية .

ومع تعدد النماذج المختلفة للتنمية الاقتصادية فماتزال تتنازعنا العوامل المتعددة لاختيار النموذج المناسب لأوضاعنا في مصر .

وعلى نفس المستوى من الغموض ، نجد تصوراتنا في مصر للتنمية الاجتماعية ، تشمل التعليم العام والجامعي والبحث العلمي ومسايرتنا لتقدم العلوم والتكنولوجيا ، والشئون الصحية والتنظيم الاجتماعي .

وفي السنوات الأخيرة أصبح مصطلح التنمية الثقافية موضع اهتمام على المستوى النولي وخاصة في دوائر اليونسكو ومنشوراته ومطبوعاته ومؤتمراتها العامة . وبدأنا في مصر نستخدم المصطلح ونقصد به العمل في نطاق المفهوم الخاص للثقافة والنهوض بالأنشطة والأجهزة الثقافية ، ونمتد به الى محاولة أن يشمل العمل الثقافي الاقاليم والمدن والقرى ولا يقتصر على القاهرة والاسكندرية .

وأخيرا فقد استقر في مصر استخدام مصطلح التنمية الشاملة . ونلاحظ تزايد الوعي بأن معالجة التنمية على أساس انفصال مكونات

الافغانى ومحمد عبده ، وأخذت النظرة الوظيفية للغة العربية تتسع لتطورات الحياة الحديثة ومصطلحات العلوم ، فبدأت حركة احياء للغة العربية ، وساعد عليها التراث الواسع فى مفرداتها وماتتيحه علومها فى الصرف والاشتقاق من قدرات على التعبير . هذا بالاضافة الى ما يحويه التراث العلمى العربى والاسلامى من ذخائر لاتزال فى بداية الكشف عنها والافادة منها .

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالتراث العربى والاسلامى منذ أوائل القرن التاسع عشر ، الا أن كثيرا منه لازال مخطوطا وموزعا فى انحاء مختلفة من العالم لكون حصر أو تعريف ، وكثيرا منه لازال مفقودا أو غير معروف ، وتتضح فداحة ذلك من مراجعة الفهارس القديمة .

واثراء ثقافتنا المصرية بعنصر التراث يحتاج الى حسن الاختيار ومعاودة التقييم ، والتركيز على الاصول والانتاج الفكرى الذى كان له أثره فيما بلغتته الحضارة العربية الاسلامية من مكانة عالية .

أما عن المؤثرات الداخلية – وهى العنصر الثانى فى ثقافة مصر – فأول ما يواجهنا هو ضعف الوعى بأهمية الثقافة ، ويتمثل بصورة واضحة فى قصور التمويل للأنشطة والأجهزة الثقافية ، ويتجلى ذلك فى عدم توفير خامات ومستلزمات طباعة الكتب لعدم التوسع فى تصنيعها محليا والاعتماد شبه الكامل على استيرادها من الخارج ، مما أدى الى ارتفاع أسعار الكتب على نحو يحد من عدد القادرين على شرائها من ناحية ، ويقلل الاعداد المطبوعة من ناحية أخرى ، يضاف الى ذلك القصور فى انشاء شبكات المكتبات المختلفة العامة والمتخصصة ، وتخصيص الميزانيات لدعم قدرتها على اقتناء ما يحتاج اليه القراء والباحثون . كذلك يعانى المسرح من نقص فى عدد دور وقصور فى تمويل نشاطه ، ليمتد على مدار العام وينهض بحركة التأليف المسرحى ، ويسهم فى احياء الحياة الثقافية بالأقاليم . وبرغم تقدم صناعة السينما فى مصر وفى المنطقة العربية ، فقد بدأت تعاني فى السنوات الأخيرة من النقص الشديد فى دور العرض وتخلف التجديد والتوسع فى

البناء الاجتماعى لاتؤدى الى التكامل المطلوب ، ولكننا نستشف من وراء ذلك صعوبة المام المسئولين عن أحد قطاعات التنمية بمشكلات القطاعات الأخرى وما يمكن أن يؤدى اليه من توفير الجهد والنفقة وتحقيق نتائج أفضل فى كل قطاع ، وهنا يتضح الاهتمام بالتنمية الثقافية من حيث انها تتناول الأفكار العامة فى القطاعات المختلفة وتعمل على زيادة الوعى بها ، وتقديم الحقائق الموضوعية فى صورة ميسرة مقنعة ، لاتتيسر لوسائل الدعاية والاعلام . وبذلك يتحقق المفهوم العام للثقافة فى مصر مستفيدا من اجتهادات المفكرين فى الداخل والخارج ومن جهود المنظمات والمؤسسات الدولية .

واذا انتقلنا الى عرض عناصر الثقافة المصرية وبدأنا بعنصر التراث ، حق علينا أن نذكر أولا أننا لانقصر التراث على رأى الشائع من أنه التراث العربى والاسلامى ، وانما نقصد به تراثنا القديم الفرعونى والقبلى وتراثنا العربى الاسلامى ثم التراث الانسانى للحضارات القديمة فى الشرق والغرب . فحضارتنا القديمة كانت لها صلات بحضارات الفرس واليونان والرومان ، وكانت الاسكندرية من أهم مراكز الحضارة فى العالم القديم ، وكان للكنيسة القبطية أثرها الكبير فى تاريخ المسيحية ، وكان التراث العربى الاسلامى منفتحاً على الحضارات الهندية والفارسية . واذا كنا نلاحظ أن وسيلة الاتصال بين الحضارات كانت فى الماضى تقوم على الغزو فى أكثر الاحيان ، أو على اقتباس أفكار أو تقنيات نافعة ، فان الاهتمام بالتراث الانسانى الآن ينبغى أن يتجه الى اثراء ثقافتنا بالاطلاع على النماذج الفريدة فى الانتاج الفكرى والانسانى .

وقد كان ولايزال اهتمامنا الأول بالتراث فى ثقافتنا المصرية ينصرف الى التراث العربى والاسلامى ، وكان ذلك طبيعياً بتأثير العقيدة الدينية واللغة العربية ، وقد بقينا قروننا نضفى نوعاً من القداسة على كتب التراث بمختلف أنواعها وفروعها . ثم بدأنا فى القرن التاسع عشر نراجع انفسنا فكانت حركة الاصلاح الدينى على يدى جمال الدين

الاستوديوهات ، والاعتماد في التمويل على الموزعين الخارجيين الذين يعرضون أنماطا مناسبة لأسواقهم الخارجية ، فضلا عن اتجاه المنتجين أحيانا الى انتاج مستويات هابطة من الأفلام بدعوى التغيير الذى حدث فى جمهور المترددين على السينما . كذلك يلاحظ قصور التمويل لأنشطة الموسيقى والفنون التشكيلية .

وقد أدى عدم توفير التمويل اللازم الى ضمور الحركة الثقافية وهجرة كثير من المؤلفين والفنانين الى الخارج .

ومن أهم المؤثرات الداخلية الحالية فى الثقافة أن نظام التعليم العام والجامعى يعتمد فى مناهجه على التلقين والكتب المقررة ، ولا يتحرى تنمية القدرات العقلية والفنية للطلاب ، وغرس عادة القراءة والامام بطرق البحث ومصادر المعلومات والتركيز على أهمية النظرة العلمية فى تحليل المسائل والحكم على الأشياء .

ومن المؤثرات الداخلية فى ثقافة مصر ، أيضا ، مانلاحظه من التدهور فى مستوى اللغة العربية ، نطقا وكتابة ، بين خريجي المدارس والجامعات ، وفى الحياة العامة . ولاشك فى أن التدهور سوف يزداد مع انتشار موجة مايسمى بمدارس اللغات ، حيث يوجه الاهتمام الى اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية القومية فى سنوات التكوين الأولى . ويحتاج الأمر الى دراسة متخصصة لأسباب هذا التدهور ووسائل مواجهته والتغلب عليها .

ومن المؤثرات الواضحة أيضا على الثقافة فى مصر ، ما نلاحظه من ظهور بعض أنماط من البرامج والمسلسلات والأفلام ، خاصة فى التلفزيون والفديو ، تعتبر غريبة فى موضوعاتها وسلوكياتها عن ثقافتنا ومجتمعنا ، وتعرض - بوجه خاص - أطفالنا وشبابنا للاغتراب .

ومن المؤثرات الواضحة على الثقافة فى مصر انتشار تخلخل القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية فى السنوات الأخيرة ، مما يهدد

مكونات البناء الاجتماعى ويؤثر على روح الانتماء .

وفى مواجهة هذه المؤثرات الداخلية تحتاج الثقافة فى مصر الى مزيد من العناية والاهتمام والوعى بما يمكن أن تؤديه للمجتمع ، بالفكر والنظرة الثاقبة والاداء المبدع من إحياء للماضى واثراء للحاضر وإعداد للمستقبل .

أما عن المؤثرات الخارجية ، فقد عرفت ثقافة مصر فى تاريخها الحديث عددا من هذه المؤثرات ، وكان أولها ماأتت به الحملة الفرنسية على مصر ، وعناية هذه الحملة باصطحاب مجموعة من العلماء فى تخصصات كثيرة قاموا بدراسة كافة نواحي الحياة والطبيعة المصرية ، وأصدروا مرجعا ضخما يجمع بين الدراسات والنصوص واللوحات والخرائط عن وصف مصر . وكان لهذا الجانب من الحملة الفرنسية أثره الكبير فى اطلاع المصريين الخارجيين من العصر العثمانى على جوانب كثيرة من الحياة الحديثة . وبرغم الصدام والقطيعة والمجابهة - التى تزعمها الأزهر الشريف وعلمائه - فقد كان هؤلاء العلماء أول المتأثرين بالنقلة الحضارية والثقافية التى نتجت عن الحملة الفرنسية على مصر .

وكان الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ ، الذى استمر أربعة وسبعين عاما ، مؤثرا خارجيا يعتمد على الغزو وان اختلف تأثيره ، فاشترك مع الحملة الفرنسية فى ايقاظ الوعى الوطنى ، على أن التركيز فيه كان على اعادة تنظيم الحياة المصرية بادخال الأنظمة الادارية والقوانين ، كما غير هياكل المجتمع المصرى بأن أوجد طبقات جديدة من التابعين تم عن طريقهم الحكم غير المباشر ، وان بقى الرأى الأخير فى كافة القرارات للمدير الانجليزى ، وحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تابع يمدّه بالمواد الخام وبالمنتجات الزراعية ليم تصنعها فى بلاده ، أما التعليم فقد اقتصر على إعداد صغار الموظفين وبعض فئات المهنيين . على أن الاحتلال - من ناحية أخرى - أدى الى الاطلاع على جوانب من الحياة الغربية مغايرة للنماذج القديمة . وكان للمقاومة السلبية

السابقة بل قد تفوقها ، هو الترجمة عن اللغات الأجنبية للمصادر والدراسات والاعمال الأدبية ، سواء عن لغاتها الأصلية أو باستخدام لغة وسيطة ، وقد بدأت حركة الترجمة في مصر الحديثة منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وأنشئت من أجلها مدرسة الألسن ، ثم تطورت حركة الترجمة التي يمكن أن يلاحظ في تطورها عدة ملحوظات منها :

• أنه كانت ، في الأغلب والأعم ، ترجع الى جهود فردية من الباحثين والعلماء والمثقفين ، ولذلك افتقدت الاستيعاب والتخطيط حتى في المشروعات العامة للترجمة .

• أنها افتقدت متابعة الانتاج الفكري الأجنبي وترجمة النافع منه ونشره بعد فترة وجيزة من انتاجه .

• فقدان الاتصال بالمؤلفين والناشرين في الخارج وعقد الاتفاقات للترجمة الى اللغة العربية ، وعدم مراعاة استيفاء حقوق التأليف طبقا للاتفاقيات الدولية ، وقد أدى ذلك الى عدم سعى الناشرين الأجانب في أن يكون لاننتاجهم ترجمة عربية .

• نقص الوعي بأهمية المعلومات في تنمية الحياة الثقافية والعلمية والتخلف عن متابعة التطورات المستمرة في العلوم والفنون والآداب .

• الضعف المشهود في مستوى اتقان اللغات الأجنبية بل والعربية ، ولا يقتصر الأمر على الإعداد المهني للمترجمين ، فالترجمة فن يتطلب قدرات خاصة ويحتاج فيه المترجمون الى كل أنواع التشجيع .

• ولعل الموقف الحالي لانحسار الترجمة والأهمية التي تتميز بها الخبرات المستمدة من تجاربنا السابقة - تؤدي الى التفكير في وضع تنظيم للترجمة وخطة شاملة لها تحقق المتابعة المستمرة للانتاج العلمي والتكنولوجي والثقافي ، وتحقق حسن الاختيار والشمول والمستوى المناسب للترجمة .

هذا وقد أبرزت المناقشات التي دارت بالمجلس حول هذه الدراسة الآراء والمبادئ التي نوجزها فيما يأتي :

والثورة المصرية للاحتلال الانجليزي أكبر الأثر في التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي عرفتتها مصر في عصرها الحديث .

والمؤثر الخارجي الثاني كان عن طريق نقل مظاهر الحضارة الغربية العسكرية والعلمية في عهد محمد علي ، اذ اعتمد على الأجانب الايطاليين والفرنسيين وغيرهم في انشاء القاعدة العسكرية الكبيرة التي كانت أساس حكمه ، وفي انشاء الصناعات المختلفة الحربية والمدنية ، وكذلك بالتوجه الى ارسال البعثات الى فرنسا خاصة ، لدراسة العلوم والفنون المختلفة وترجمة مصانيرها ونشرها عن طريق مطبعة بولاق . وكان للمبعوثين أثر كبير في النهوض بالتعليم وبالجوانب المختلفة في الحياة المصرية ، ووضع الأساس للحياة الثقافية في مصر الحديثة .

وكان المؤثر الخارجي الثالث هو المستشرقين والمهتمين بالحضارة القديمة والتراث العربي والاسلامي من العلماء الأجانب ، فقد تم على أيديهم حل رموز اللغة الهيروغليفية والكشف عن كثير من الآثار المصرية القديمة كما قاموا بتحقيق ونشر كثير من مصادر التراث العربي والاسلامي ، وأصدروا دراسات في العلوم والآداب العربية طبقوا فيها المناهج المستحدثة . ومهما قيل عن عيوب الدراسات الاستشرافية وتصيبها وتشويهها للحقائق ، فإن للخدمات التي قدمتها للتراث العربي والاسلامي كانت من أهم العوامل في تكوين الباحثين المصريين ، ونشأة المدارس العلمية والفنية والأدبية المصرية في العصر الحديث .

وكان المؤثر الخارجي الرابع هو الاتصال المباشر مع مراكز العلم والثقافة في الشرق والغرب ، عن طريق البعثات الدراسية والمشاركة في المؤتمرات العلمية والاجتماعية الدولية ، وكذلك الاستعانة بالأساتذة الأجانب في التخصصات المختلفة وتوثيق الصلة بمراكز البحث والمراكز الثقافية الأجنبية في مصر .

والمؤثر الخارجي الخامس - وأن كانت أهميته لاتقل عن المؤثرات

- تمتاز ثقافة مصر على غيرها من الثقافات بتعرضها لتأثيرات كبيرة من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وهذه الميزة تكاد تنفرد بها مصر لموقعها في قلب العالم ، ولاتتوفر لأي ثقافة أخرى قديمة أو حديثة ، فالمؤثرات التي تأثرت بها مثل هذه الثقافات كانت في الغالب محلية أو جانبية تأتي من جهة أو جهتين .

- تعتبر هذه الميزة مصدر قوة وإن كانت ، في بعض الأحيان ، مصدرا لصعوبات ولا يقال لضعف ، فالحياة الفكرية عندما تتأثر بعوامل محلية ثم بعوامل خارجية من جهات مختلفة ، كما في حالة مصر ، فذلك يدل على قدرتها على التكيف والملازمة بين مصادر الفكر المختلفة ، وأنواع الثقافات التي تتقابل فيها أو تختلف عليها كما يدل على قدرتها على الاستمرار في الزمن ، لأن التنوع يؤدي أيضا إلى الحيوية والتجديد والتواصل المستمر .

- أن ثقافة مصر تبلغ من العمر سبعة آلاف عام ، أو قد ترجع على الأقل إلى أربعة آلاف عام قبل الميلاد ، ويمكن أن نشاهد ذلك في مظاهر كثيرة ، منها شجرة الجامعة في مصر التي تمتد جذورها إلى أيام وجود جامعة عين شمس في مصر القديمة .

- أن من الخصائص المصرية في مجال الفكر والثقافة ، أن مصر لاتنظر إلى المؤثرات الخارجية على أنها أجنبية تماما ، لأنها حين تتلقاها تعدد إلى صقلها وتمزجها بغيرها من المؤثرات وبالعوامل المحلية ، فتأخذ طريقها إلى التمسير ، أو تأخذ الطابع المصري ، إلا في حالات قليلة لا نلبث أن نلفظ فيها ما يدخل علينا من فكر ونستغنى عنه .

- أننا لا نخشى على ثقافة مصر أن تطغى عليها مؤثرات خارجية ، لأنها من القدم والاستمرار والقدرة على الملازمة والمواصلة بين أنواع الفكر بما يجعلها قادرة على الخروج بالصورة المصرية السليمة فكرا وثقافة .

- هناك فرق بين الغزو الفكري والغزو الثقافي ، فالأول يقصد به - في العادة - الأيديولوجيات التي تصدر من الشرق أو الغرب ، ويكون لها تأثير هينا أو في بعضنا كإفراء ، ولكنها على مستوى المجموع لا تؤثر في الأيديولوجيات المصرية ، وتظل الصفة الغالبة على الفكر المصري هي المصرية . أما الغزو الثقافي فيقصد به غير ذلك من تأثيرات في نواحي الموسيقى والفناء وبعض النواحي الأدبية ، وبعض الاتجاهات في الفنون - كما في السريالية مثلا - وفي هذه أيضا يتغلب الطابع المصري .

- أنه بدا أن ما يمكن أن يسمى « باستفزاء » فكري أو ثقافي بالنسبة لمصر يعني : أننا نحن الذين نطلب الغزو أو نسعى لأن نأخذ من الآخرين ، ويرجع ذلك إلى ثقافتنا بأنفسنا ، وعدم وجود مركب نقص لدينا تجاه ما نتلقاه من غيرنا ، فاقتناعنا دائما أن إصالتنا مستمرة ، وأن طابعنا المصري لن ينمحى ، فنحن نعود دائما إلى فكرنا الأصيل وإلى ثقافتنا الأم .

- ينبغي ألا تكون مهمتنا تقديم عرض لتأثرنا بالغرب أو الشرق أو غيرهما محسب ، ولكن لتجاوز ذلك إلى تدقيق النظر فيما خلف هذا التأثير أو هذا الغزو أو الاستفزاء أو النقل من الغرب أو الشرق ، أو القديم أو الجديد .

- في إطار الاهتمام العام بالثقافة نلاحظ ما يأتي :

• أن أمور الثقافة لم تكن أبدا منسية على المستوى العربي ، فقد عقد مؤتمران عربيان للثقافة ، الأول في عام ١٩٤٧ والثاني في عام ١٩٥٠ ، تناولوا موضوعات هامة وأساسية من موضوعات الثقافة ماتزال محل الاهتمام والبحث .

• أن ما يقال عن أهمية التراث في الكتب والمخطوطات ينبغي ألا ينسبنا جوانب هامة في الثقافة المصرية تتمثل في الآثار القديمة والآثار القبطية والآثار الإسلامية ، إلى جانب أن هناك " فولكلورا " مصرينا

مجموعة من الأفكار العامة في مكونات البناء الاجتماعي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

* التوسع في مفهوم التراث كعنصر من عناصر الثقافة في مصر بحيث يشمل التراث القديم الفرعوني والقبلي والتراث العريسي والاسلامي ، ثم يتسع أيضا ليشمل التراث الانساني والاهتمام بتقييم التراث واختياره ونشره وترجمته .

* متابعة التطورات الحديثة المستمرة المصاحبة لثورة المعلومات في العصر الحديث والاهتمام بتوثيق الصلة بمراكز العلم والتكنولوجيا والثقافة عن طريق البعثات وتبادل الاساتذة ، والمساهمة الفعالة في المؤتمرات العلمية والثقافية وحلقات البحث والمؤتمرات للجمعيات والمنظمات الدولية .

* مراجعة شاملة لفلسفة التعليم العام والجامعي في مصر ومناهجه حتى تسير المناهج والتطورات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا والثقافة وتنمى القدرات العقلية والفنية والملكات الابداعية في نواحي نشاط الانسان واعادة النظر في أسلوب اعتماد التعليم على التلقين والكتب المقررة .

* الاهتمام برفع مستوى اللغة العربية على مدى الإعداد الدراسي وبعده ، والقيام بالدراسات اللازمة للعلوم اللغوية وتوفير المعاجم على المستويات المختلفة على اساس جديدة تكشف عبقرية اللغة العربية وتطورها وصلاحياتها للوفاء بالاحتياجات الملحة في حياتنا العامة . ويرتبط بهذا الاهتمام توجيه عناية خاصة لاتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل مع تنوع اللغات لتشمل أهم الحضارات الأجنبية .

* وضع خطة شاملة لحركة الترجمة في مصر تتابع الانتاج الفكري العالمي ، وتختار ما تحتاج اليه لتطوير حياتنا العلمية والتكنولوجية والثقافية والادبية ، وتراعى حقوق المؤلفين ، وتشجع المترجمين ماديًا ومعنويًا ، وتقوم بإعداد الخطة مجموعات من المتخصصين باعتبارها خطة قومية لها صفة الاستمرار .

أصيلا يتمثل في الرقصات الشعبية والأغاني وفي ممارسات غير مكتوبة ، وفي غير ذلك . كل هذا يدعو الى أن تتسع نظرتنا الى الثقافة المصرية لترتبط بحياة الشعب وبحياة المواطن المصري ، حتى لاتحس بان هناك أزمة ثقافية .

– أن ماتناوله الباحثون حول الثقافة – سواء فيما عقد من مؤتمرات أو ألف من كتب – اهتم أكثره حتى الآن بالبعد الزماني ، غير أنه الى جانب هذا فهناك البعد المكاني الذي له أهميته الكبيرة ، والتي نرجو أن تأخذ نصيبها من الاهتمام في البحث العلمي الجاد ، فاتصالات مصر الثقافية ومداهما في الشرق والغرب في العصور المختلفة لها خرائط ، فالمكان له أهميته والبيئة لها أهميتها ، ولا يخفى أن الثقافة تتأثر بالبيئة : البيئة الطبيعية وكذلك البيئة البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

– وهناك وجهة من النظر ترى أن ثقافتنا أصبحت – حديثا – واقعة تحت تأثير سببي ، لغزو ثقافي خارجي غريب عنا ، وعلى وجه الخصوص بمد ظهور وانتشار السينما والتلفزيون والفديو ، وما تحمله لنا هذه الوسائل من قيم وأفكار وأساليب حياة تهدد ثقافتنا ، فيما يقال عنها أنها حصينة ويعنأى عن أى طارئ يؤثر في أصالتها أو أى تهديد يصل بلعنه الى جذورها ، فقد طرأت عدة تغيرات حقيقية ومحسوسة في جوانب هامة من حياتنا ، ومن أمثلة ذلك ما طرأ على فنوننا الشعبية وخاصة في القرى ، وفي الطرز المعمارية المنتشرة في المدن وفي القرى حديثا ، والتي لاتلائم البيئة المصرية ولا الروح المصرية ، وفي الأغاني والموسيقى الحديثة ، وفي طرق ومظاهر السلوك اليومي للمواطنين .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم جميعه يوصى بماياتى – كبرنامج عمل عام ، مؤيد ، تفصيلا بتوصيات المجلس في دوراته السابقة :

* توجيه عناية خاصة لتأهيل الثقافة في مصر بمفهومها الخاص وبمفهومها العام ، وتميز الأنشطة والأجهزة الثقافية في ابراز دور الثقافة في التنمية الشاملة وأهميتها في صناعة الرؤية العامة للمجتمع

أما عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التي مرت بها مصر في المرحلة الأخيرة فقد شملت تحولات سياسية في نظام الحكم ، والاشتراك في عدد من الحروب وتغيير السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، والانفتاح الاقتصادي وتزايد الاستهلاك وتزايد الهجرة ، واتساع مسئولية الدولة عن التنمية ، واتساع دائرة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية ، وتسارع الحراك الاجتماعي والجغرافي ، والتوسع في فرص التعليم وتضخم الأجهزة الإدارية ، ونزول المرأة للعمل ، والتوسع في استخدام انجازات التكنولوجيا الحديثة ، وتزايد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك .

وقد انعكست آثار هذه التغيرات على الأسرة المصرية ، فانشغل الأب خارج المنزل ليوفر دخلاً إضافياً ، وخرجت المرأة للعمل ، والحق الأطفال بدور الحضانه ، وزادت حرية أفراد الأسرة ، وانقسمت بعض الأسر لقيام أفراد فيها بالعمل في الخارج ، وزادت فرص التعليم للشباب من الجنسين ، وارتفع مستوى المعيشة المنزلية ، وشاع اقتناء منجزات التكنولوجيا الحديثة وزادت القدرة الشرائية والتطلعات الاستهلاكية ، وصاحب ذلك كله ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني الخدمات ، وأدى هذا المناخ الجديد الى تحولات ايجابية وأخرى سلبية في حياة الشباب خاصة ، فكان من الايجابيات الخروج عن السلوك النمطي والجرأة في التعبير والاقبال على المنجزات العصرية ، والامام ببعض التيارات الفكرية ، والاقبال على السفر والترحال في مصر وخارجها ، ومحاولة بدء الاتصال بالحياة العملية مبكراً أثناء الدراسة ، والصحة الدينية المتفتحة . وكان من السلبيات اختيار الطريق السهل والرغبة في الحصول على مكاسب بدون مجهود ، والتحمس لاي عمل في البداية ثم التحول عنه دون الوصول الى غاية ، ثم تركه بدون نهاية معقولة أو منطقية وإيمان الشباب بالوساطة بدلاً من اقتناعه بنفسه وبمقدرته على الحصول على حقوقه بجده واجتهاده ، وعدم القدرة على خلق عمل جديد والتمسك بطاير العمل الحكومي ، والتقليد لا الابداع ، والسعى للسفر للخارج

دور الثقافة في التعليم ووسائل الاعلام

من المفاهيم الشائعة أن الثقافة هي المعرفة العامة ، أو الأخذ من كل فن وعلم بطرف ، ولكن المفهوم الأقرب الى الدقة يخلص في أن الثقافة هي للجانب الفكري والروحي من الحياة الذي يقوم على المعتقدات الدينية والتقاليد الأصلية واللغة وآدابها ، والعلم ومنجزاته - كل ذلك بالتفاعل مع روح العصر بما يتفق معها ويفذيها .

والثقافة بهذا المفهوم تؤدي بصاحبها الى تكوين رؤية خاصة يرى بها الحياة والكون ، وتتكون هذه الرؤية من مجموعة القيم المستمدة من مصادر ثلاثة هي الدين والفن والأدب ، ومن مجموعة أفكار عامة مثل الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة والفضيلة والجمال ، ومن الحقائق الفلسفية والعلمية التي تشكل الفكر وتفسر الكون .

ويقتضى هذا المفهوم أن يستهدف المضمون الثقافي :

- ترسيخ العقيدة الدينية وتأكيد قيمها .
- الارتباط بالتراث الحضاري ، والحفاظ على الأسيل وتجديده وتنميته .

- التمسك باللغة العربية وما تحفل به تراث ثقافي وأدبي وعلمي .
- الانفتاح على عطاء العصر ثقافة ومعرفة وأخذاً بالنظرة العلمية .
- المساح المجال أمام قيم الحرية والابتكار العلمي والابداع الفني .

مقصورة على الكتاب ، ويقتضى ذلك توسيع النظرة الى اللغة العربية لتشمل صورا أخرى تتعايش فى الإطار العام للغة العربية الفصحى ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من اللغات الحديثة ، تتطور وفقا لمطالب العصر والأغراض المختلفة للحديث والصحافة وأجهزة الاعلام والعلوم والصناعات والفنون وغيرها .

وإذا انتقلنا الى دور الثقافة فى التعليم بمراحله المختلفة فى الفترة الحالية ، استوقفتنا مجموعة من الظواهر نجملها فى النقاط التالية :
- أن هناك عناصر مشتركة كثيرة بين العمل الثقافى والعملية التعليمية فيما اذا سارت مساراها الصحيح ، فالتربية بمفهومها الحقيقى تعنى التنمية الكاملة للمتعلم فى جوانبه العقلية والجسمية والخلقية والوجدانية ، لا العناية بالتلقيين والحفظ والاعتماد على الكتاب المقرر وسيطرة الامتحانات على الحياة التعليمية .

- أن التعريف الحديث للمنهج الدراسى هو أنه " مجموع الخبرات التى تتيحها المدرسة لتلاميذها داخل حدودها فى حجرة الدراسة أو خارجها بغية مساعدتهم على نمو شخصياتهم فى جوانبها المتعددة نمو شخصيا يتفق مع الأهداف التربوية المنشودة " . ومن هنا تأتى أهمية الأنشطة التربوية التى تدعم المناهج الدراسية ، وتوفر للتلاميذ مجالات متنوعة لتنمية قدراتهم واستعداداتهم وميولهم وتبرز مواهبهم ، وتهذب سلوكهم وتدريبهم على التعليم الذاتى المستمر . ذلك أن الأنشطة المدرسية هى المجال الذى توظف فيه المعلومات ويدرب فيه المتعلم على التكيف مع مواقف الحياة المختلفة .

ومن الأنشطة المرتبطة بالثقافة ، الصحافة المدرسية والمسرح المدرسى والاذاعة المدرسية ، ونوادرى اللغات وجماعات الندوات والمحاضرات والكورال والموسيقى والفنون والمكتبات المدرسية . على أن هذه الأنشطة لم يعد لها وجود الا فى قلة قليلة من المدارس ، ويرجع ذلك الى ضيق المبانى المدرسية ، والكثافات الضخمة ، ونظام الفترات وقصور الامكانيات ، وذلك الى جانب فقدان الحافز لدى المتعلم والمعلم ،

بمفرده لسنوات طويلة ، وعدم اقتناع الشباب بقضية أساسية تملا عليه حياته ، والميل الى القراءة الخفيفة بون القراءة الجادة ، والخضوع لعوامل الاثارة - مباريات كرة القدم مثلا ومسلسلات التلفزيون - أكثر من الاستمتاع بالفن الجيد والفكر العميق .

وفى المواجهة بين مفهوم الثقافة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية برز عاملان أساسيان ، قيم عن طريقهما التفاعل بين مفهوم الثقافة وبين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يتوقف على دور الثقافة فى كل منهما ، إحداث التغيير المطلوب وخلق المجتمع المنشود ، وهذان العاملان هما :

أولا : التعليم بمراحله المختلفة بنوعيه النظامى وغير النظامى .

ثانيا : وسائل الاعلام بالكلمة والصورة : المطبوعة والمسموعة والمرئية .

ويستخدم هذان العاملان أداة واحدة لتقل مضمون الثقافة هى اللغة العربية ، وبقدر حسن استخدامهما هذه الاداة يكون نجاحهما فى تحقيق الرسالة المنوطة بكل منهما .

وإذا وقفنا عند دور اللغة العربية فى بناء الثقافة فإن ذلك يمثل بعض منزلة اللغة العربية من حيث انها لغة القرآن الكريم التى ارتبطت بالدين والعقيدة ومن حيث انها أقامت أمة كاملة وأصبحت أهم أسس قوميتها ووحدة شعوبها وفكرها وذلك فضلا عما تختص به من مرونة واسعة فى الاشتقاق وقدرة على الاستيعاب لمصطلحات الحضارة فى القديم والحديث . ولا يغض من ذلك كله ما يبدو أحيانا من شيوع العجمة ، على بعض الألسنة والاقلام . وتبدو أهمية اللغة من ناحية ارتباطها بالفكر ، من حيث انها أداة تعبير عما يجول فى نفس المتحدث أو الكاتب من معان ومشاعر يريد أن يوصلها الى السامع والقارئ ، لأن مدار الأمر والغاية التى يجتمع عليها القائل والسامع انما هو الفهم والافهام . ومن جهة أخرى أصبح الهدف فى عصرنا الحديث توصيل الثقافة الى جموع الشعب ، بعد أن تعددت صور العمل الثقافى ولم تعد

بل ولدى أولياء الأمور ، إذ أصبح الدافع الوحيد ، غالبا ، هو النجاح فى الامتحان .

– أن تصور مرحلة التعليم العام لا يزال فى حاجة الى توضيح الفلسفة التى تقوم عليها ، فقد بدأ فى أوائل القرن التاسع عشر مدينا ، فى مقابل التعليم الدينى الذى كان سائدا فى العصور السابقة ، وقام على عناصر مختارة من أبناء الكتاتيب جهزت لهم مدارس حديثة على النظام الغربى ونهضوا بمسؤوليات أنشطة الدولة الحديثة الزراعية والصناعية والحربية والعلمية . وفى فترة الاحتلال الانجليزى تحول التعليم العام الى إعداد الكتبة والموظفين فى المصالح والادارات الحكومية ، وفى الحالتين كانت الغاية من التعليم عملية ، دون ترسيخ لتوحيد الشخصية المصرية من جوانبها الدينية والثقافية والتعليمية . ومع بدايات القرن العشرين وتطور الحركة الوطنية زاد الوعي بأهمية التعليم العام ، وتضاعفت أعداد المدارس والمتعلمين فى المدارس الحديثة ، حتى نودى فى منتصف القرن بأن التعليم كالماء والهواء ، وأصبح حقا من حقوق المواطن ، وظهرت معاهد التربية المختلفة . ولكن هذه التطورات الكبيرة لم يصاحبها تغيير أساسى باعتبار مرحلة التعليم العام هى المرحلة الأساسية فى تكوين المواطن وإعداده فى جانب منه الحياة ، وفى الجانب الآخر للمشاركة فى تغيير المجتمع علميا وحضاريا وثقافيا .

وفى السنوات الأخيرة اقتبست فكرة التعليم الأساسى ، ولكنها فى التطبيق حتى الآن – ومع تقدير أنه لم تمض فترة كافية للتقييم الحاسم – لم تؤد الى تحويل التيار الغالب من صلب المتعلمين فى قوالب جامدة لاتفى بالاحتياجات المختلفة للمجتمع ، ولا تكشف عن قدراتهم العلمية والفنية والابداعية ، وإنما تدفعهم الى المعاهد العليا والجامعات لتخريج الموظفين ومحدودى القدرة فى التخصصات المختلفة . ومن ثم يفتقد الربط بين الثقافة بمفهومها العام وبين التعليم .

– وفى مرحلة التعليم العالى يحتاج دور الثقافة الى اهتمام خاص ، فقد نشأ التعليم العالى فى مصر كجزء من بناء الدولة المصرية فى عهد محمد على ، فى مدارس متفرقة . ثم ظهرت فكرة الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وتطورت الى جامعة نظامية منذ عام ١٩٢٥ ، ثم حدث التوسع الكبير فى إنشاء الجامعات بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهرت فى السنوات الأخيرة جامعات أخرى متعددة .

والملاحظ أن التوسع فى مرحلة التعليم العالى كان فى أكثره تكرارا لنموذج واحد ، ولم يخضع لتخطيط شامل وفق احتياجات المجتمع والتطورات الحديثة للتنظيم والتخصصات ، ولعل من المناسب – مع أهمية الإبقاء على تكافؤ الفرص فى التعليم العالى – أن تدرس فكرة ارتكاز التعليم العالى للدرجة الجامعية الأولى على أساس التوسع فى إنشاء كليات الآداب والعلوم التى تجمع دراسات الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، وكذلك فى دراسات العلوم البيولوجية والعلوم الطبيعية ، ويحصل الطالب فيها أساسيات المجالات المختلفة للمعرفة من ناحية ، ويعد جزء منها للتوسع فى فرع أو أكثر من فروع التخصص ، من ناحية أخرى . وتكون هذه الكليات قاعدة للجامعات يقبل فيها المتأزنون .

ويحتاج هذه التصور للجامعة الى : توافر الامكانيات اللازمة من المكتبات والمبانى والمعامل والتجهيزات ، والتنسيق مع المؤسسات الصناعية والبحثية ، ووضع خطة شاملة للتنمية العلمية والاجتماعية والثقافية .

– أن فكرة التعليم المستمر لازالت بعيدة عن التطبيق ، فى حين أن التعليم غير النظامى يعاون فى الوصول الى الأوضاع التى يمارس فيها المواطنون مهارات النمو الذاتى ، حيث أنه يعتمد على التعلم لا التعليم ، كما أنه لا ينتهى فى مرحلة معينة ، كما يحدث فى المدارس والجامعات . وترجع أهمية التعليم غير النظامى الى أنه لوثائيد بعيد فى تكوين

الانتباه ، دون الاهتمام الكافى بالتحليل .

وفى مجال الرأى تغلب مسيطرة الاتجاهات السائدة وحشد المبررات للإبقاء على الأوضاع القائمة ، وفى المقابل يكون الرأى الآخر متأثرا بمواقف أيديولوجية أو عقائدية ، ودعوة للثأرة بتضخيم المشكلات والأحداث ، وفى الحالتين ابتعاد عن الموضوعية ، وعن توعية القارئ بحقائق الأمور ، وتنمية قدرته فى الحكم على الأشياء والأحداث ، ولا يزال نصيب الثقافة فى الصحافة محدودا ، ولا يسهم القليل المنشور منها إلا أسهاما ضعيفا فى الاهتمام بالفكر والفن ، وهو فى كثير منه سطحي محدود الأثر . ويقتضى الأمر الحد من طغيان الإعلانات ، والعمل على رفع مستوى ما ينشر وتأكيد ثقة القارئ بما يقرأ بعرض الحقائق كاملة ، وتفسيرها تفسيراً موضوعياً ومواجهة المشكلات مواجهة صريحة ، وتوجيه الاهتمام إلى نقطة الفكر وتنمية الاحساس الفنى والأدبى للقارئ ، بمتابعة الانتاج الفكرى والفنى العربى والعالمى ، وإفساح المجال للفكر الأصيل والطاقت الفنية والأدبية المبدعة .

• أن العطاء الثقافى من الإذاعة مسموعة ومرئية يشكل أحد عطائها المتعددة اعلامياً وترفيهياً وقومياً ، وينبغى أن يكون هذا العطاء أساساً لخدمة الغالبية العظمى التى لا تجد سوى الكلمة المسموعة والمرئية سبيلاً لتزودها الثقافى .

وفى مجال التطبيق يجب على الإذاعة المسموعة والمرئية فى مجرى عطائها الثقافى القيام بما يأتى :

– تغطية انتاج وسيلتين هامتين من وسائل الثقافة وهما المسرح والسينما ، فإنها عن طريق نقلها لهذه العطاءات من خلال شمول الانتشار ويسره ، توصل ثقافة المسرح والسينما للغالبية دون جهد أو تكلفة ، بعد أن كان تلقيها مقصوراً على فئة محدودة تسعى إليها ، وتبذل الجهد والمال للحصول عليها .

– الحرص على بث أعمال ثقافية متنوعة ومتعددة عبر أشكال

شخصية المواطن ، وفى أنه يتم عادة فى حدود جماعات ، وعن طريق المعاشية والتفاعل الموجب فى هذه الجماعات يتقن المواطنون أساليب العمل الفريقى ، وفى أن الأنشطة المختلفة لهذا التعليم : ثقافية وفنية وترويحية وغيرها ، تجتذب الأطفال والشباب والمواطنين عامة ويقبل عليها الجميع ، كذلك فإنها تتم أثناء الوقت الحرة لدى المواطنين ، فهى بذلك لا تتعارض مع العمل والدراسة ، بل تكملها تؤازرها وتدعم لها . وأخيراً فإن المجتمع يتغير بسرعة ولا يتمكن التعليم المدرسى فى العادة من تغيير مناهجه وكتبه ومدرسيه ليتماشى مع هذه التغيرات السريعة على عكس التعليم غير النظامى الذى يستجيب تلقائياً لتغيرات المجتمع خاصة وأنه يركز على الطريقة دون المحتوى .

– أن الضرورة تقتضى إيجاد صيغة يتكامل فيها التعليم مع الثقافة ليؤدى دورهما كاملاً فى بناء المواطن المصرى ، على أن يكون هذا التكامل عن طريق خطة على المستوى القومى ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة .

وقد سبق أن تنبهنا إلى فكرة التكامل بين أجهزة الثقافة والتعليم ، حينما شكلت لجنة وزارية للتعليم والثقافة كلجنة دائمة من لجان مجلس الوزراء تضم وزارات التعليم والثقافة والبحث العلمى والعمل والشباب ، لتضع تخطيطاً لمنهج التكامل الثقافى تتولى فيه وزارة الثقافة مسؤولية أساسية .

ومع تزايد الأهمية التى تحتلها وسائل الاعلام فى مجتمعنا الحديث ، ودورها الفعال فى تكوين المواطن وتشكيل الرأى العام ، ومشاركتها فى توجيه الحياة المعاصرة – فإن الضرورة تقتضى مراجعة الدور الذى يتاح للثقافة فى وسائل الاعلام المختلفة . ويمكن توضيح ذلك فى النقاط الآتية :

• أن الطابع الغالب على الصحافة ، فى المرحلة الحالية ، هو تغليب الاهتمام بالخبر ، وكثيراً ما يبرز فيه جانب الأثارة أو الجانب الذى يشد

* تأكيد توصية المجلس القومى للثقافة عن توسيع النظرة الى اللغة العربية لتشمل صورا أخرى تتعايش فى الاطار العام للغة الفصحى ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من اللغات الحية ، تتطور وفقا لمطالب العصر والأغراض المختلفة للحديث والصحافة وأجهزة الاعلام والعلوم والصناعات والفنون وغيرها .

* اعطاء الأولوية للتنمية الثقافية فى اطار التنمية الشاملة باعتبارها أساسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتشجيع الانتاج الفكرى والفنى وتيسير وسائل نشره وعرضه للجمهور وفى أجهزة التعليم ووسائل الاعلام المختلفة ، وبحث امكانات تطوير التعليم على أساس ثقافى يحقق وحدة المعرفة والارتباط بالبيئة والحياة والتقدم العلمى ، بحيث تكون مرحلة التعليم العام فيه مرحلة للتعليم الأساسى تهتم بالمفاهيم واكتساب الخبرات والأنشطة المدرسية والثقافة الاجتماعية المختلفة ، وكذلك دراسة تطوير التعليم العالى مع زيادة تركيز الجامعات على الدراسات العليا ومراكز البحوث وإعداد المتخصصين فى فروع المعرفة المختلفة على أعلى المستويات فى كليات للعلوم والآداب والانسانيات ، كذلك توجيه عناية خاصة للتعليم غير النظامى باعتباره تعليما مستمرا ووسيلة لتربية روح الجماعة والمشاركة الشعبية .

* بحث امكان الاتفاق على صيغة تكفل مزيدا من استقلال وسائل الاعلام المختلفة مع الحرص على توافر القيادات الواعية والادارية الحكيمة وأن توجه أعمالها وبرامجها أساسا لتكوين المواطن الحر المستنير وطنيا وثقافيا وعلميا ، وأن توجه عناية خاصة لصياغة المضمون الفكرى والفنى الذى يربط للجماهير فى الوسائل المختلفة ، ويعنى بالإعداد وإيجاد الشكل الفنى الرفيع الذى يجذب المستمع أو المشاهد ، والحرص على أن يعتمد هذا المضمون على المنطق وسيكولوجية الاقناع والحقائق الموضوعية ، سعيًا الى المشاركة فى تكوين المواطن الحر المستنير ثقافيا وعلميا .

استخدامات الاذاعة الفنية مثل التمثيلية والبرامج الخاصة وغيرها ، وقد تكون محدودة المجال والمدى ولكنها فى النهاية تشكل تغطية مؤثرة فى واقع يحتاج الى المزيد منها .

— أن تحقق الاذاعة ، عن طريق غير مباشر ، الارتباط والوعى والالام بالواقع والعالم ومايجرى فيها .

— أن تقوم الاذاعة مسموعة ومرئية بنقل صور من الثقافات الأخرى عن طريق ما تنقله من أعمال فنية وفكرية لا تتعارض مع القيم الدينية والتقاليد .

— تنبيه الجماهير وإيقاظ فكرهم لخلق الوعى لديهم بأهمية الثقافة كعنصر رئيسى لبنائهم ، وتهيئتهم للتزود بها والاقبال المتحفز لينهلوا من منابعها وخاصة الكتاب وهو مصدرها الرئيسى .

على اننا اذا نظرنا الى اذاعتنا المسموعة والمرئية فى المرحلة الحاضرة وما تقدمه فى مجال الثقافة بشكل عام ، أو بالمقارنة الى ماتقدمه الاذاعة المسموعة والمرئية فى دول متقدمة — فقد نجد نصيبنا متواضعا ، والدور الثقافى محدودا ، ولذا ينبغى أن نبذل الجهد ليزيد نصيب الثقافة فى اذاعتنا المسموعة والمرئية ، ويمتد بالنماء والتطور شمولًا وعمقًا .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادارحولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* وضع خطة قومية للتكامل بين الأنشطة الثقافية والتعليمية والاعلامية تسهم فيها الثقافة بصياغة الرؤية العامة للمرحلة الحاضرة ، ويسهم التعليم فى مراحل المختلفة فى تنمية القدرات العقلية والفنية واشاعة النظرة العلمية بين المتعلمين فى التعليم النظامى وغير النظامى ، ويسهم فيها الاعلام بخدماته الشاملة فى تنمية الحس الحضارى وتكوين الرأى العام المستنير والتوعية بالقيم الدينية والثقافية والعلمية .

الحرية والثقافة فى حياتنا المعاصرة

الى تغليب حرية الفرد ، وفى الطرف الآخر الى تغليب حرية الجماعة . ويعبر أصحاب كل تصور عن نظامهم السياسى فى الديمقراطية . وقد أدت التطورات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية بالمجتمعات الحديثة وخاصة فى الدول الغربية الى ادخال ضوابط للحرية الفردية تزيد من فاعلية الدولة ، وتؤدى فى المجتمع الديمقراطى الى وجود نوع من التوازن بين السلطة الجماعية لجميع أفراد الشعب وبين حرية الفرد ، أى بين السلطة وحقوق الفرد . وكذلك ظهر اتجاه جديد فى الديمقراطية السائدة فى بعض المذاهب فى شرق أوروبا الى التحرك نحو المزيد من الحرية الفردية . ومن هذين التصورين للديمقراطية يطرح الاختيار على بلاد العالم الثالث بالأخذ بنظرية التوازن بين الحرية والسلطة وبين الفرد والمجتمع وذلك لامكان مواجهة ضرورات التنمية الشاملة .

الضمانات :

ويفرض ذلك مجموعة من الضمانات فى المجال السياسى ، يأتى فى مقدمتها :

— حق الاختيار السياسى عن طريق انتخابات منتظمة ومفتوحة للتنافس .

— وجود قوى معارضة تمارس المعارضة فعلا .

— إتاحة الفرصة فى وسائل الاتصال جميعا لىون تحيز سياسى للممارسة الديمقراطية بالتعبير عن الآراء المختلفة والمتعارضة .

وتشمل فى المجال الاجتماعى والاقتصادى ما يأتى :

وجود تعليم قومى مجانى ورعاية صحية واجتماعية وإسكان مناسب وخدمات اجتماعية وتأمين صحى ونظام معاشات وحركات نقابية حرة .

مصر وممارسة الحرية :

وقد تعاملت مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر مع أنواع الحرية التى أشرنا إليها فحققت الحرية القومية وتحررت من السيطرة الأجنبية ثم أخذت تواجه مصاعب المحافظة على الاستقلال الوطنى فى مواجهة العدوان والصراعات الدولية وبذلت جهودا متصلة لتحقيق الحرية

مفهوم الحرية :

يخلص تحليل مفهوم الحرية فى مجموعة من العناصر التى يشتمل عليها ، ويمكن عرضها على النحو الآتى :

الحرية القومية : وتعنى الاستقلال وتحرر الشعب من السيطرة الأجنبية .

الحرية الدستورية أو السياسية : والتى تحدد شكل النظام السياسى وصلاحيته عن طريق الدستور والقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية .

الحرية الشخصية أو الفردية : وتعنى حرية الفكر والعمل والحديث والعقيدة والعبادة والتنقل .

الحرية الاقتصادية : وتعنى ، فى المذهب الفردى ، حق الملكية الفردية وحرية التصرف الاقتصادى والعمل الاجتماعى ، وممارسة العمل والكسب . وتعنى — فى المذهب الجماعى — التحرر من الفقر ، وقيود الحاجة والعوز .

ويجمع بين هذه العناصر كلها تصور عام ، يؤدى فى أقصى طرفيه

الدستورية منذ انشاء مجلس شورى القوانين ١٨٦٦ واصدار الدساتير المصرية المتعاقبة الستة فى أعوام : ١٩٢٣ . ١٩٣٠ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، وأخيرا دستور ١٩٧١ المعمول به حاليا بعد تعديله عام ١٩٨٠ الذى يفصل مواده سبعون قانونا تشكل مع مواد الدستور أساس النظام السياسى الحالى .

وكذلك اتاحت فى مصر ممارسة الحرية الشخصية والفردية وأثارت فى بعض الاحيان كثيرا من النقاش والجدل فى مجالات حرية الرأى والتعبير ووسائل الاعلام ، وأخيرا عرفت مصر الحريات الاجتماعية والاقتصادية فى مجالات التعليم والصحة والعمل والنشاط الاقتصادى . ومن جهة أخرى مارست مصر أيضا تطبيق التصورين اللذين سبق ذكرهما ، فقام نظامها السياسى بعد دستور ١٩٢٣ على أساس ديمقراطى يؤكد الحرية الفردية وأختارت عام ١٩٥٦ الاخذ بنظام الديمقراطية القائم على التخطيط الاجتماعى والاقتصادى بهدف التنمية الشاملة ، وبعد دستور ١٩٧١ ، اتجهت مصر الى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع .

بين الثقافة والحرية :

ولاشك أن الاخذ فى حياتنا المعاصرة بفكرة الحرية على أساس التوازن بين الفرد والمجتمع وبين الحرية والسلطة يرتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة ويمنحها امكانات جديدة فى التعبير الحر ، كما يلقى عليها فى الوقت نفسه مسئوليات جديدة حتى يمكن أن تشارك فى الجهد القومى الحالى لدعم الاستقرار من ناحية والتطلع الى التغيير من ناحية أخرى . ولعل المهمة الاساسية للثقافة والفكر فى هذه المرحلة ، هى تقديم الرؤية الشاملة للتصور الجديد للمجتمع على أساس التوازن بين الفرد والمجتمع ، ولا تكون صياغة هذه الرؤية الا بدراسة وبحث المشكلات المرتبطة بحرية الفرد وسلطة المجتمع ، وتحليل الافكار والتجارب التى توضح جوانب هذه الفكرة ، وتأخذ فى الاعتبار القيم الدينية والحضارية للمجتمع المصرى بمواقعه وفنائه المختلفة ، وتفسح المجال واسعا

للطاقات الخلاقة فى العلوم والفنون التشكيلية والتعبيرية ، تحقيقا لصياغة ثقافية مصرية أصيلة تحقق عزة الفرد وعدالة المجتمع ، وتسهم فى السياسات العامة للدولة وفى التنمية الشاملة .
قضايا أساسية :

أن الرؤية الشاملة للثقافة المصرية وأثرها فى حياتنا المعاصرة ، تستدعى القاء نظرة فاحصة على مجموعة من القضايا والآراء التى توضح العلاقة بين الثقافة والحرية ، ويمكن طرح هذه القضايا على النحو الآتى :

الالزام والالتزام :

يجب أن نفرق بين الالزام والالتزام فى الانتاج الفكرى ، فالالزام يفرض على الأديب من خارجه ، وهو أمر غير وارد فى شأن الفكر والثقافة ، أما الالتزام فيرتبط به الأديب من تلقاء نفسه ، دون أن تفرضه عليه سلطة من خارجه . ويستند دعاة الالتزام الى أمرين :

الاول : أن الادب اذا كان وسيلة عظيمة ، فان الغاية التى يسعى اليها أعظم وهى تحقيق حياة أفضل ، وبوره فى هذا الميدان هو تمهيد الطريق للتغيرات الفعالة . فقد مهدت أعمال بعض المفكرين الفرنسيين للثورة الفرنسية ، وأعمال القصاص الروس العظام للثورة السوفيتية ، كما مهدت أعمال بعض الادباء والشعراء المصريين لثورة ٢٣ يوليو .

الثانى : أن الأديب يعيش بالضرورة فى مجتمع معين ، يتأثر به ويؤثر فيه ، ولا يمكن لانسان أن يعيش فى فراغ ، خارج حدود الزمان والمكان ، وفى المراحل الاولى من حياة كل فرد - وهى مراحل التلقى من اطاره الاجتماعى - يكون هذا الفرد عجينة قابلة للتشكيل .

التناقض والبطء فى مساهمة التطور :

تنظم حرية الارادة عند الكائن الانسانى عادات وتقاليد وأعراف ، وذلك لأن الثقافة باعتبارها القوام الانسانى تحتفظ بكل محصلة التجربة والملاحظة وهو ما أثر القواعد التى تحدد علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة الاسرة بالعشيرة فى مختلف البيئات ، التى يستوعبها اعتراف بوحدة

الوطنية أو القومية . ومن هنا نجد أن التطور العقوى فى الحياة الجماعية يواجه بعض القيود وبعض المتناقضات ، قيود تضبط القواعد أو النظم ، ومتناقضات تبدو عند التقاء بيئة بأخرى تختلف عنها كما هو الشأن بين البو والمزارعين فى القرى وبين سكان المدن . ويمترف الذين يتتبعون ظواهر المجتمعات الانسانية بحقيقتين :

الاولى : أن التطور الجماعى يتسم بالبطء ، وهو لا يغير عادة أو تقليدا أو عرفا الا بعد أن يقتنع صاحبه كل الاقتناع بأن ما يغيره لم يعد فى حاجة اليه ، أو الاحساس بأنه قد أصبح عبئا على الحياة الانسانية عند الفرد وعند الجماعة .

الثانية : أن المجتمعات لاتعيش فى ضرورة جعلها لاتتجاوزها الى غيرها . كما أن هذه المجتمعات تستقبل بارادتها حيناً ، وبغير إرادتها حيناً آخر ، أفرادا وعشائر مغايرة فى مرحلة التطور أو فى طبيعة البيئة .

وهاتان الظاهرتان جعلتا الاحساس بحرية الارادة يختلف فى الحافز وفى طريقة تحقيقها ، والتراث الشعبى ، خافل بما يشخص التناقض والبطء فى مسيرة التطور .

العناية بالقرية وثقافتها وطابع العيش فيها :

وأساليب الثقافة بمعناها العام فكر قومى أو شعبى عام ، لأنه مادام المراد بها أنها طرق حياة الامة وجماع لغتها وعقائدها وأسلوبها فى مجالات هذه العقائد ثم أصناف الطعام التى تأكلها وطريقة طهوها واكلها وملابسها وكيف تصنعها ومساكنها وكيف تبنيها وأغانيتها وقصصها الشعبى ومجموعة القواعد التى تنظم الحياة فيها وما الى ذلك مما يميز الشعب عن غيره ، فهى فكر جماعى سائر ومتجدد ، وهى فكر عقيدى يحل به الشعب مشاكل كل يوم . ومادامت الثقافة عفوية تلقائية فهى لاتبغى قصدا ، وكل ما يمكننا عمله هو تهذيبها أو توجيهها على نحو يجنب الشعب مضار ما عسى أن يكون ضارا من عادات وتقاليد .

الحرية والثقافة وعلاقتهما بالدخل :

الفقر لا يولد الا الفقر عادة ، وأسوأ ما فى الفقر هو مصادرته

للحرية والطموح لأن طموح الفقراء يحدده عادة كونهم فقراء . صحيح أن هناك بعض الحالات التى تشير الى عكس ذلك ، لكنها تمثل نسبة محدودة جدا من المواطنين بعكس الوضع لدى الفئات متوسطة الدخل والفنية . أن الاختلافات بين ثقافات فئات الدخل المختلفة فى المجتمع هى اختلافات فى الدرجة وليست فى النوع ، فإذا تحدثنا عن اخلاقيات الفقراء فاننا لانقصد بذلك أن هناك فرقا نوعيا حادا بين اخلاقيات الفئات ذات الدخل المختلفة ، ولكن القصد هو أن الناس يتوزعون بالتدريج على هذا الدخل ، ومن هنا يمكننا القول انه مع كون كل فئة من فئات الدخل لها سلوكها الخاص ، فإن الاختلافات بين هذه الفئات تتدرج مع نمو الدخل أو نقصانه . ان الفقر الشديد يكون شخصية من نوع خاص لا يمكنها أن تستفيد من معطيات الحرية .

الحرية والسلوك :

يتضمن السلوك جميع الأنشطة التى يقوم بها الانسان ، سواء تلك التى يمكن أن يلاحظها بشكل مباشر أو تلك التى لا يمكن اخضاعها للملاحظة المباشرة ، ويخلط الكثيرون بين الحرية والفوضى فى السلوك ، اذ يتصور الواحد منهم أن الحرية فى عمل كل ما يريد دون أية قيود ودون مراعاة حرية الآخرين ، بل كثيرا مايؤدى ذلك الى ازعاج الغير ، والامثلة على ذلك كثيرة . والملفت للنظر أنه بالرغم من أن الجميع يتحدثون عن هذه الظواهر السلبية فى مجالسهم الخاصة والعامة بصورة يصرون فيها عن تقديرهم خطورتها ، وبالرغم من متابعة بعض الأجهزة لبعض الانحرافات الا أن المخالفات لازالت منتشرة . على أن جانباً من الحل يكمن فى تغليب التعاون بين المواطنين ، بحيث يدركون أن هذا التعاون لضمان حرية الذات وحيات الآخرين يحقق على المدى البعيد كلا من الصالح الفردى والصالح العام .

الحريات فى الاسلام :

يقوم المجتمع والدولة فى الاسلام على أسس من المساواة والعدالة والمشورة لتدبر الجماعة أمرها ، وتبدى رأياها فى شئونها .

أما حرية الرأي فقد صاغها في صورة واجب هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ورفض أن يكون الفرد المسلم « إمعة » يقول « أنا مع الناس ، ان أحسن الناس أحسنت وأن أساءوا أسأت » ، بل دعا كل المسلمين الى أن يوطنوا أنفسهم على الحرية ، بحيث إذا أحسن أن يحسنوا ، وأن أساءوا أن يتجنبوا مساعدتهم .

ثم ان الاسلام جعل " الحكم " خدمة عامة ، والحاكم أجيرا عند الامة ، كما جعل القضاء عملا دينيا في المقام الاول ، لانه جهاز العدل ، وكذلك قرر الاسلام الحرية القانونية والمسئولية ، وفي المعاملات المدنية آيات تنهى عن سبق الشريعة الاسلامية في ميادين الحرية والكرامة الانسانية . ثم ان الاسلام حرر المرأة وكان طبيعيا أن تكون شريعة المساواة والحرية والرحمة أول قانون يسوى بين الرجل والمرأة في الحقوق ، ويجعل للمرأة ذمتها المالية المستقلة وشخصيتها القانونية فيبقى لها اسمها بعد الزواج ، وتملك كل مالها .

الحرية وواقعنا الراهن :

تتعرض مصر في الفترة الحالية من تاريخها الى مجموعة من التحديات والمؤثرات الخارجية والداخلية ، تؤدي الى تحولات كثيرة في المجتمع المصري من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن أهم المشكلات المطروحة حاليا مشكلة الحرية وارتباطها بحياة الفرد من ناحية ويصالح المجتمع من ناحية أخرى ، وتؤدي الدراسة النظرية ومتابعة التجارب العملية الأوروبية الحديثة ، لتطور فكرة الحرية من الديمقراطية الفردية في الغرب والديمقراطية الشعبية في الشرق واستقراء التحديات والمؤثرات التي يواجهها العالم الثالث عامة - الى ترجيح متابعة الاتجاه المتزايد في أغلب الاحوال نحو الديمقراطية التي تحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، وبين الحرية والسلطة . ويعتبر هذا التوازن موقفا طبيعيا بين تجربتي الديمقراطية في مصر بعد دستور ١٩٢٣ وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ويتحدد أوضح بعد عام ١٩٧١ ، ويعتبر هذا التوازن أيضا - كموقف يناسب واقعنا الراهن - أكثر فعالية في

١٠٠

تصحيح السلبيات وتأكيد الايجابيات .

ومما يذكر في هذا الصدد أن مصر صدقت في عام ١٩٨٢ على الميثاقين الصادرين عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ عن الحقوق السياسية والمدنية ، وعن الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وماتضمنته أوراق العمل في هذا الموضوع ، ومادار حول ذلك كله في المجلس من مناقشات - يوصى بمايأتي :

أولا : توصيات عامة :

* الدعوة الى بناء مجتمع مصري معاصر على أساس الحرية ، وتأكيد مفهوم الديمقراطية التي تهدف الى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع والحرية والسلطة ، بما يضمن حقوق الفرد والعدالة الاجتماعية لمواجهة ضرورات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

* اجراء مراجعة شاملة للهيكل السياسية والتنظيمية والادارية ، لتأكيد أن تكون ارادة الشعب هي أساس مسئولية الحكومة . ووضع الضمانات الفعالة ، وادخال التغييرات الواجبة لاستعادة الثقة وتجاوز الفجوات وتعميق الشعور بالانتماء بين فئات الشعب المختلفة ، وتأكيد سيادة القانون على أساس من الصدق والعدل والجدية .

* توسيع دائرة الحوار المفتوح والمناقشة الحرة ، في كافة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع المصري في الفترة الحالية . ورفع القيود عن حرية الرأي والتعبير والاجتماع والاتصال . وتنوير الرأي العام وتوجيهه للعمل والانتاج ، والتخلص من المعوقات الادارية والبيروقراطية وعوامل اليأس واللامبالاة .

* توجيه عناية خاصة لتأكيد أهمية العلم والتكنولوجيا المتقدمة في تطوير المجتمع ، وتوظيف البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، وتأكيد الاعتماد على الذات .

* الدعوة الى أن تكون المهمة الأساسية للثقافة والفكر في هذه المرحلة هي تقديم الرؤية الشاملة للتصور الجديد للمجتمع ، وصياغة هذه

وحرية الرأي ، وسبق الشريعة الاسلامية فى مجالات الحرية القانونية
(بالتعبير الحديث) والمسئولية ، والكرامة الانسانية والتراحم والتكافل
الاجتماعى ، وتأكيد على حرية المرأة ومساواتها بالرجل فى الحقوق .

دور الدين والأخلاق

فى بناء

ثقافة مصر المعاصرة

الدين ركن أساسى من أركان المجتمع ، بل هو ضمير المجتمع
ذاته . وقد عرفت مصر للدين منزلته الرفيعة فى مراحل تاريخها
المختلفة ، ومع تعدد ما أعتنقه شعوبها من الأديان ، حتى لنجد المؤرخ
اليونانى « هيرودوت » الذى زار مصر فى نحو منتصف القرن الخامس
قبل الميلاد يقول : ان الشعب المصرى أكثر شعوب الأرض تدينا .
وفى مصر القديمة وقبل أن يهتدى المصرى الى التتوين والكتابة أمن
المصرى القديم بوجود الاله الخالق ، وأمن بوجود حياة ثانية فيها ثواب
وعقاب ، ووصف الاله بأنه سيد الحق والصدق والعدل ، وهى مجموع
الفضائل أو الاخلاق العليا التى ارتبط بها المجتمع المصرى القديم .
وفى القرن الأول الميلادى دخلت المسيحية مصر ، ونشأت الكنيسة
القبطية الأرثوذكسية التى ما تزال حتى الآن راعية للقيم والاخلاق العليا
المسيحية .
ثم دخل الاسلام مصر مبكرا فى الصدر الاول من الاسلام ، وتقبله
المصريون بقبول حسن ، وأسهم فى تقبله - بهذه الدرجة - رسوخ
عقيدة التوحيد وطوقسها فى نفوسهم لأكثر من عامل تاريخى ودينى .

الرؤية بالدراسة والبحث للمشكلات المرتبطة بحرية الفرد وسلطة المجتمع
والافكار والتجارب التى توضح جوانب الفكرة وتأخذ فى الاعتبار القيم
الدينية والحضارية للمجتمع المصرى بمواقفه وفئاته المختلفة ، وافساح
المجال واسعا للطاقت الخلاقة فى العلوم والفنون التشكيلية والتعبيرية ،
وتحقيقا لصياغة ثقافية مصرية أصيلة تسهم فى السياسات العامة
للدولة وفى التنمية الشاملة .

ثانيا : توصيات مباشرة :

* تجنب الالتزام فى مجال الانتاج الفكرى ، اذ ان الادب مافقد
الصدق العاطفى ولجا الى الخطاب المباشر الا بسبب ذلك ، بل قد يؤدى
الالتزام الى هروب الأدباء سواء كان هروبا واقعيا بالانتقال الى أقطار
أخرى ، أو كان هروبا نفسيا بالايغال فى الادب الفردى الذاتى .

وتشجيع الالتزام ، بتعميق الديمقراطية الحقبة ، بحيث يشعر كل
واحد من أبناء الوطن - وخاصة الأدباء - أنهم يشاركون فى قدر
وطنهم ومصيره وتكون قضاياهم قضايا لهم لا للحكام وحدهم .

* الاهتمام بالثقافات الشعبية فى المواقع المختلفة ، لاستخلاص
القيم الاصلية فيها والعمل على المحافظة عليها ، ومراعاتها فى عمليات
التطوير والتحديث .

* توجيه عناية خاصة لتقرير السلوك السوى ومقاومة السلوك
الانحرافى للأفراد والجماعات ، عن طريق : القدوة الطيبة ، والضبط
والتوعية ، ودعم القيم الروحية والدينية والتوجيه التعليمى والمهنى ،
والارشاد النفسى .

* بذل الجهد المكثف لرفع مستوى الفقراء المعدمين ، حتى يشعروا
بالانتماء الى المجتمع الأكبر ، وذلك عن طريق رفع مستوى الحياة بين
أفراد هذه الفئة ، بمزيد من المرافق فى مجالات الاسكان والتعليم
والصحة والترويح ، وما يتطلبه كل ذلك من تمويل وتشريعات .

* القاء مزيد من الضوء على رعاية الاسلام للحريات وأسهمه
الفعال فى تحقيقها ودوره فى ارساء قواعد المساواة والعدالة والمشورة

فى بناء الفرد وتشكيل المجتمع الى جانب المكونات الأخرى ، ولكن يلزم أن تبقى الثقافة الإسلامية مكونا أساسيا بل مكونا حاكما على سائر المكونات ، يؤهل لهذا أن الثقافة الإسلامية تتوافق معها ، فى الجملة ، الثقافات الدينية الأخرى وخاصة فى جانب الآداب والسلوك والقيم والاعراف التى لا تصادم أصلا من أصول الدين .

على أنه اذا كانت الثقافة تتضمن - فى مألوف تعريفها - كل مايمكن أن تحققه الجماعات البشرية ، ويتضمن ذلك فيما يتضمن اللغة والفن والعلم والقانون والأخلاق والدين وأساليب الحياة العملية المختلفة ، فإن الأخلاق من بين هذا المضمون الثرى تتبدى دائما عنصرا متميزا وضروريا فى ثقافة الانسان .

ان قوام الاخلاق ومدارها هو الانسان لانها تقوم به ، ولايكتمل قيامه كإنسان الا بها ، وهو ينفرد دون باقى المخلوقات بالعقل والتفكير ، فيبقى على أن يعتزل واقعه ، ويباشر النظر فيه ويتعالى عليه ، فى ضوء مثل عليا يدين لها بالولاء ، انه بين سائر الكائنات الوحيد الذى يملك ارادة التغيير عن وعى وبصيرة ، فينزع بمحض تفكيره وارادته الى مجاهدة ميوله وغرائزه وضبط لوافعه وتوجيه رغباته ومطامحه الى أقصى مطالب الكمال الانسانى .

ومن هنا صح القول بأن الدعوة الأخلاقية قديمة قدم المجتمعات البشرية ، فمالجتمعت طائفة من الناس فى أى ركن من أركان الأرض ، وفى أى عصر من عصور التاريخ ، الا نجمت عن إقامة أفرادها بعضهم مع بعض قواعد للتمييز بين الخير والشر ، والحق والباطل ، والكمال والنقص .

وتفرض المبادئ الأخلاقية بالنسبة لصالح المجتمع وسلوك الأفراد تجاه الآخرين قيام مثل عليا للسلوك ، ذلك أن الانسان هو الكائن الأخلاقى الوحيد ، من بين سائر الكائنات ، الذى يمكن أن يضيق بواقعه ويتطلع جادا واعيا الى ماينبغى أن تكون عليه حياته ، وهو وحده الذى يخطط لمستقبله . وهو فى كل ذلك لابد له من مثل عليا يسترشد بها فى كل سلوكه ، بحيث تكفل للآخرين حرياتهم وترعى حقوقهم ، وتقر احترام

وصارت مصر منذ عرفت الاسلام ، مركزا متميزا من مراكز الحضارة فى النولة الإسلامية وفى هذه المنطقة من العالم ، أدى دوره بكفاءة واقتدار . ومنذ مشاركة القاهرة فى تحمل مسئولياتها نحو الخلافة الإسلامية ، نهض الأزهر - وهو صنو القاهرة فى الانشاء - بتأصيل الثقافة الإسلامية فى نفوس طلابه ورواده ، والمجتمع الإسلامى بعامة ، ومن ثم انبثت هذه الثقافة وانداحت على خريطة مصر من أقصاها الى أقصاها . وعلى أيدى طلبة الأزهر وخريجيه ومن تلقوا عنهم علم الاسلام - وصلت الثقافة الإسلامية الى المدن والقرى والنجوع ، وتعرف الافراد والجموع على أصول الدين وأحكامه وآدابه وأخلاقياته ، سواء فى العبادات والمعاملات والعلاقات الاجتماعية والدولية وساعد على ذلك أن الأزهر ظل الى أن ابتليت مصر بالفزو الاستعماري - هو المهيمن على مقدرات التعليم الاساسى .

وفى ظل النهضة الحديثة التى اضطلع بها محمد على ، وفى ظل المد الاستعماري الذى واكب الحملة الفرنسية على مصر ، وفرض الحماية الانجليزية فيما بعد - انشئت المدارس والمعاهد المدنية ، ربما فى مواجهة التعليم القائم بالأزهر ولكن لم تخل الساحة من الاهتمام بالتربية الدينية فى هذه المدارس والمعاهد ، وإقرارها - فى الأعم الأغلب - مادة من مواد الدراسة الأساسية .

ومع التطور الثقافى شاركت المطبعة والصحافة والترجمة والفنون فى تقديم جرعات متفاوتة من الثقافة الدينية ثم زاحمتها الثقافات الوافدة ونشب بين هذه وتلك ، فى بعض الاوقات ، صراع يشتعل أواره ثم يخبو بالمصالحة أو بالمصانعة الى حين .

ومع التطور التكني ، شاركت أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية ووسائلها فى بث جرعات من الثقافة الدينية ، الى جانب الثقافات الأخرى المزاحمة ، ولما لهذه الأجهزة والوسائل من قدرة قادرة على تشكيل شخصية الفرد والمجتمع يتضح مدى خطورتها فى تناول الثقافة الإسلامية .

ومهما يكن من شيء فإن المتاح من الثقافة الإسلامية مكون متميز

الأنفع والأسلم استثمار مواهبنا فى الايجابيات لا فى السلبيات ،
والتركيز على مايجمعنا لا على مايفرق بيننا حتى لا تتعطل مسيرتنا نحو
التقدم فى صراعات تستنزف قوانا وتذهب بريحنا .

* توعية المتزمتين منا بأن المسلمين الأوائل قد انفتحوا منذ القرن
الثانى للهجرة على العالم المتقدم ، فكان عصر الاسلام الذهبى فى
الاطلاع على ثقافات العالم الاخرى المتقدمة فى العلوم والآداب والفنون
لايعنى بالضرورة نقل ما فيها من تجاوزات ، وحسبنا أن نوصى الذين
ينقلون عنها أن يتخيروا ما لا يمس قيمنا ويسوء الى أعرافنا .

* توجيه عناية خاصة فى إعداد القائمين على الدعوة والافتاء ليكون
شاملا للتعلم فى الاصول الدينية والالمام بالعلوم الانسانية تلمسا لمواطن
الاجتهاد فى مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة ومتغيراتها على أساس
متين من الدين والاخلاق ، وتقديم الافكار والمواقف ميسرة للناس بحيث
لاتخاطب الشعور وحده وإنما تتحرى اقناع العقل أيضا .

* الاهتمام فى برامج التعليم فى مراحل المختلفة بفرس القيم
الدينية والمثل الاخلاقية لتوجيه السلوك الفردى بالنموذج والقوة من سير
الانبياء ورجال الدين والعلم والفكر لتكون هذه الثقافة الفكرية والعملية معا
أساسا فى بناء المجتمع .

* مناقشة الكتاب أن يراعوا قواعد الدين والاخلاق فيما يصنفون
من روايات وقصص ومسرحيات تعالج قضايا الحياة ، وأن يتسامى
الاسلوب الى حيث يسهم فى تنمية الذوق السليم وترقية المشاعر ،
ومناقشة الابداعيين فى المسرح والسينما والتلفزيون أن يحرصوا على
اظهار القيم الاخلاقية التى ترقى بالفرد والمجتمع دون افسادها باسم
حرية الفن .

* التزام المؤسسات القومية العاملة فى الثقافة والاعلام فيما يصدر
عنها من مصنفات ثقافية واعلامية بكل مامن شأنه اعلاء الفضيلة
ومواجهة الرذائل الاجتماعية الدخيلة .

* التركيز على أهمية توصيات المجلس فى دورتيه الاولى والثانية
بشأن بناء الانسان المصرى ، وكذلك توصيات المجلس القومى للتعليم

الواجب وتمكن المحبة والكرامة والعدل والاخاء والامن ، ونحو ذلك من قيم
عليها تصون مكانته وترفعه الى حياة أسمى .

وليس من الصواب أن يظن أنه يمكن أن ننشئ اليوم نهضة أو
نحقق تقدما أو نتجج فى تنمية وعينا القومى الصحيح ، ان أخطأنا
التوفيق فى التمكين للقيم الروحية والمثل العليا ، فان تاريخ البشرية
ليشهد بأن القيم الخلقية تمثل على الدوام مكان الصدارة من حياة
الشعوب وتمكن لها فى نهضتها وتقدمها .

التوصيات

ثبت فى تاريخ مصر أنه كلما تسامت معالم الدين وارتفعت معايير
القيم برز النشاط العمرانى واتسع ، وانحاز الى جانب الرخاء
الاقتصادى والانفتاح على العالم ، وعلى النقيض من ذلك كلما ضعفت
القيم فى النفوس ، وتدنت الاخلاق وتوارت الثقافة الدينية ، وقعت
الانتكاسات وكثرت الهزائم الاجتماعية ، ووجدت التيارات الفكرية
المعادية فرصتها للغزو والتوجيه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ونحن
فى مصر المعاصرة أحوج مانكون الى مراجعة شاملة لدور الدين
والاخلاق فى بناء الثقافة ، وفى سبيل تحقيق ذلك ، يوصى بمايأتى :

أولا : توصية عامة :

* التوجه الى علماء الدين المحققين والى الباحثين المجتهدين
للنهوض بحركة إحياء شاملة تعتمد على الرجوع الى المصادر الأولى
وتحرر الاصول والفروع ، وتبرز مثالية الدافع الدينى وتفرض صور
التسامح والتكافل الاجتماعى والقوة الحسنة ، وتساهم متطلبات
العصر ، ووضع الركائز الاساسية الدينية والاخلاقية لبناء الثقافة فى
المجتمع المصرى المعاصر .

ثانيا : توصيات خاصة :

* الدعوة الى تجنب كل أنواع الصراعات بين الناس على أساس
الدين ، والتنبيه الى أن كل هذه الصراعات يمكن رد أسبابها لا الى
الدين فى حقيقته بل الى اختلاف فى الفهم بين الناس والى اختلافات
عرقية أو جنسية أو اختلافات على المطامع والأهواء البشرية ، وأنه من

على رأس ما استحوذ على اهتمام المجلس في هذا المقام .
وكان على المجلس وهو يحاول أن يقرر رأيه في هذه القضية الهامة
أن يضع في الضوء بعض الاعتبارات والمبادئ الأساسية :
في شأن أهمية التنمية :

من المسلم به أن قضية التنمية قد شغلت الفكر الاقتصادي
والاجتماعي المعاصر كما لم تشغله قضية من قبل . واحتلت مشتقات
الكلمة " التنمية " وما يدور حولها من مفاهيم ومصطلحات ، مساحة
ضخمة من أعمال المفكرين والاجتماعيين ، وجهود الحكومات والمؤسسات
الدولية والاقليمية على نحو شامل وعام . حتى أصبحت التنمية قضية
الانسان بوجه عام .

وفي الدول النامية أخذت قضية التنمية وضعا أعمق أبعادا لتصبح
وسيلة ضرورية وحتمية - ليس لتدارك بعض نواحي الضعف في
اقتصادها - ولكن لإقالة أوضاع حياتها من التدهور ، كما أصبحت
التنمية في الوقت نفسه بالنسبة لهذه الدول هدفا لا محيد عنه للبقاء
على سلامة وجودها وكيانها .

وبرزت التنمية أيضا - من وجهة عامة - كمقياس حقيقي لقدرة كل
شعب على الحفاظ على كيانه أولا ، ثم التدرج في مستويات التقدم
والازدهار ثانيا .

وفي مصر تصدر قضية التنمية بمعناها الشامل ، وما يتصل بها من
قضايا الانتاج - على الخصوص - القضايا القومية منذ سنوات ليست
بالقصيرة ، وليس مانعنا به من سياسات وخطط قومية للتنمية إلا
ضرورة وطنية لمواجهة تحد قائم يتصل بصميم وجودنا القومي
بمشخصاته التاريخية الأصلية الثابتة .

وتبدو صلة الثقافة بالتنمية من خلال تناول مفهوم التنمية وتحليل
عناصرها ، وما يرتبط بها ويتداخل معها من عوامل وكيانات أخرى ،
وذلك على نحو ما يتبين من المبادئ والاعتبارات الآتية :

- التنمية مزيج أو مجموعة من التغييرات الفكرية والاجتماعية

بشأن تنمية الشعور الوطني بالانتماء والمسئولية ، ودعوة الأجهزة
التنفيذية الى الأخذ بما جاء في هذه التوصيات . بالإضافة الى
ما تضمنته تقرير الدورة الحالية لمجلس الخدمات من توصيات بشأن
موضوع الدعوة والدعاة .

* العمل على إصدار دائرة معارف اسلامية ، يقوم على إعدادها
علماء مسلمون متخصصون في علوم الاسلام وفروعها المختلفة .
* تعميم الانتفاع بموسوعة الفتاوى الصادرة عن دار الافتاء
المصرية ، وكذلك الفتاوى الصادرة عن ادارة الفتوى بالأزهر ، وذلك
بإتاحة الانتفاع بها للكافة ، عن طريق النشر على نطاق واسع وتيسير
اقتنائها بسعر مناسب .

الدورة التاسعة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

دور الثقافة في التنمية وزيادة الانتاج

اهتم المجلس ببحث استراتيجيات العمل الثقافي والعمل الاعلامي
باعتبارها من مهامه الأساسية ، وعمد في كثير من دراساته الى
المزاوجة في النظرة بين موضوعات هذه الدراسات وطبيعة المرحلة التي
تمر بها البلاد ، وخاصة ما يتصل منها بالظروف الاقتصادية .
وكانت قضية التنمية الشاملة وما يرتبط بها من قضايا زيادة الانتاج

والاقتصادية لشعب من الشعوب ، تمكنه من زيادة انتاجه الكلى الحقيقى
زيادة شاملة مطردة ، بما يتضمن زيادة انتاجية الفرد وزيادة الدخل
القومى .

- وهى عمل منظم يقوم على أسس من التخطيط العلمى ، للارتفاع
بمستوى الوضع الحضارى فى مكان وزمان محددين ، مستهدفا
المجالات الملزمة لتحقيق أغراضه وفق كل نوع من أنواع التنمية .

- وتقوم فلسفة التنمية فى عمقها على ادراك المجتمع وتبصره
بوجود فارق معنوى ومادى - أو هوة - بين معطيات واقعه الاجتماعى
والاقتصادى من ناحية ، والمتطلبات الحقيقية لحياته من ناحية أخرى .

- وانطلاقا من البعد المعرفى للتنمية ينبغى أن يكون لدى المفكرين
والقادة الاجتماعيين والاقتصاديين اجابات واضحة عن : لماذا ننمى ؟
ولن ننمى ؟ وماذا ننمى ؟ وكيف ننمى ؟

- والتنمية بطبيعتها داخلة فى صميم بناء الوجود الانسانى ، الذى
ينزغ الى الحركة نحو المستقبل والنماء ، ولذا فالتنمية عملية مستمرة
وليس لها ذروة تقف عندها .

- وهى فى أحد وجوهها : وجدان وإرادة ، وجدان بمعنى تحقق
قبول واقتناع لدى المجتمع بما هو مقبل عليه من تغيير ، وإرادة تترجم
الى حركة وموقف ايجابى لإحداث هذا التغيير .

- وتقوم التنمية على العناصر الأساسية الآتية : الموارد الطبيعية ،
والقوى البشرية ، ورأس المال ، والادارة ، وأضيفت اليها التكنولوجيا .
- أولويات التنمية تضع فى المقدمة المواطن المصرى باعتباره
الهدف من كل اصلاح وتنمية .

- رأى الغالب فى معالجة موارد التنمية هو الأخذ بمبدأ الاعتماد
على الذات ، بما يتضمنه من الاعتماد على الموارد المحلية ، الى جانب
القوى البشرية الوطنية .

- التنمية فى جانبها العملى تركز على أسس أسبق منها وأعمق ،
فهى ليست كيانا قائما بذاته خاضعا لمنطقه الداخلى ، وغير متأثر الا

بنفسه ، انما هى كيان يقوم من خلال فعل عوامل كثيرة متداخلة
ومتفاعلة معا ، تسبقه وتساومه وتتبادل معه التأثير والتأثر . ومن أهم هذه
العوامل : الثقافة ، والاعلام ، والتعليم .

- أن جهود التنمية فى جانبها المادى والاقتصادى ينبغى ألا تتم
على حساب القيم الروحية والانسانية ، لأن هذه القيم فى حد ذاتها
تشكل أهدافا انمايية يصعب تعويضها أو التخلّى عنها .

- هناك مبادئ ينبغى مراعاتها لنجاح أهداف التنمية وزيادة
الانتاج ، منها :

× مبدأ المشاركة : ويقوم على مشاركة الجماهير فى التخطيط وتنفيذ
سياسات التنمية وزيادة الانتاج .

× مبدأ تحقيق توفير الاحتياجات : ويقوم على تحديد احتياجات
المجتمع - سواء الملحة أو الأقل الحاحا - عند وضع سياسة للتنمية
وزيادة الانتاج .

× مبدأ الاعتماد على الذات : ويقوم على إتاحة الفرصة للناس
لمساعدة انفسهم واستثارتهم لتنمية مجتمعهم ، ويتطلب هذا تغيير الأفراد
لأنفسهم وأسلوب حياتهم ، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم .

- مراعاة الاعتبارات الآتية لتحقيق المشاركة الإيجابية من جانب
الجماهير ولضمان استجابتهم لخطط التنمية وزيادة الانتاج .

× وضوح الهدف من مشروعات التنمية وزيادة الانتاج ، لأن مشاركة
الجماهير رهن بوضوح الارتباط الوثيق بين هذه المشروعات واهتمامات
الناس ومصالحهم .

× تحديد أشكال المساهمة التى يقوم بها الأفراد وكذلك أساليب
المشاركة .

× الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع من قيم وتقاليده وعادات عند
وضع خطط التنمية وبرامج زيادة الانتاج لضمان النجاح المطلوب
بأقصى درجة ممكنة .

× التعرف على مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجماهير ،

علاقاتهم ، وأنماط تعاملهم بعضهم مع بعض ، وأنظمتهم الاجتماعية والسياسية ، ومقدساتهم ومحرماتهم ، وطرق التربية لديهم ، وفنائلهم ، وغير ذلك من أسس حياة الناس ، وما يندرج تحتها من ظواهر ومشكلات .

وقد يضيق معنى الثقافة حتى يقصر وجوده على مجالات فى الفنون والآداب ، وبعض جوانب العلم ومجموعة من الأفكار العامة . وقد يبدو معنى الثقافة هاما بمفهوم يرتفع عن النظر الى الأجزاء ، وذلك حين يكشف عن وجوده من خلال صيغ وأبنية عامة ، فيرد تعريف الثقافة - مثلا - على أنها الواجهة الحضارية للمجتمع .

ويخلص كل ماتقدم الى مفهوم واضح عن الثقافة ، يمكن تطبيقه فى مصر ، ويؤدى الى حقيقة مؤكدة : هى أن الوجود الثقافى فى مصر لا ينفصل عن وجودها الشامل وجزء أساسى فيه ، ويشكل تأثيرا كبيرا على بقية أجزائه ، وخاصة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويتضمن ذلك فيما يتضمن تطوير المجتمع عن طريق أنواع التنمية المختلفة .

، أن تحقيق الربط بين خطط التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر ضرورى وذلك على أساس من اعتبارات كثيرة ، أهمها : - أن عناصر التنمية الشاملة فى جوانبها المختلفة - الانسانية والمادية - تتداخل تداخلا عضويا كبيرا ، الا أن التنمية الانسانية تعتبر أهم عناصر التنمية الشاملة . والسبيل الواضح الى التنمية الانسانية هو تعزيز ثقافة الجماعة والنهوض بالمستوى الثقافى العام ، لأن تحقيق ذلك فى حد ذاته يعد تنمية للكيان الوطنى انسانيا ومعنويا ، فى مقابل تنميته اقتصاديا وماديا . ومن الثابت أن هذه التنمية الانسانية المعنوية تؤثر فى التنمية الاقتصادية وسائر أنواع التنمية الأخرى ، وهى فى الوقت نفسه تنصدر منظومة التتميات جميعها ، لأنها تقع منها موقع المحرك والمهيمن ، والعنصر الحاكم فى مقدراتها وخططها ، وهى أيضا - من وجه آخر - تتأثر بكل تنمية سواها . وعلى ذلك فإن تخطيط التنمية

وكذلك التعرف على احتياجاتهم فى المستقبل عند وضع أى خطة للتنمية وزيادة الانتاج ، وذلك لأن أفراد المجتمع أكثر قدرة على معرفة احتياجاتهم والبدء بأكثرها العاجا .

- من المقرر أنه من الصعب فى مجال التنمية الاجتماعية التراجع عما تم انجازه من خطوات ، لأن كل خطوة تتم تتطلب خطوات أخرى لاحقة تفضلها أو تكملها فينبغى الالتزام بمنهج واضح متعدد المراحل ، تمهد كل مرحلة فيه السبيل للمرحلة اللاحقة ، وتساعد على تنفيذها ماديا وفنيا ، كما تتيح الفرصة لتحضير الكوادر البشرية وتوفير الخبرات العملية اللازمة لها .

ويبدو دور الثقافة واضحا كل الوضوح فى قضية التنمية - على إطلاقها - على ضوء الحقائق الآتية :

، أن تحديد فلسفة وايدولوجية المجتمع فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يتم دائما فى حضور الوجود الثقافى ، ولا يمكن أن يتصور أن تنبثق أسس هذه الفلسفة أو الايدولوجية ويتكامل قوامها وقيامها بمعزل عن هذا الوجود ، ذلك أن الوجود الثقافى باعتباره بعدا استراتيجيا ضروريا للسياسات العامة ، يقوم بدور أساسى فى تأصيل الموقف الوطنى من القضايا القومية - ومنها قضايا التنمية والانتاج - وصياغة أبنيتها وإبراز خصائصها وما يتصل بها من حقائق وأبعاد ومشكلات .

• اذا كان بناء المجتمع وتطويره يقوم على فعل عوامل كثيرة متضافرة ومتداخلة ، فإن العامل الثقافى الفكرى له قيمته الكبرى بين هذه العوامل ، حتى أن المنظور الثقافى الفكرى - فى هذا المجال - يكاد يرجع ماعده ، وذلك باعتبار أن دعائم بناء المجتمع وتطويره هى موضوعات ثقافية ومعنوية أكثر منها أى شىء آخر .

• أن الثقافة - فى تعريفها - تطرح معانى كثيرة تتفاوت سعة وضيقا من جهة التطبيق ، فقد يتسع معناها ليشير الى رؤية شاملة للحياة والكون ، ويتضمن ذلك فيما يتضمن طرق حياة الناس ، وتشابك

فى الموارد البشرية ينبغى أن يكون نقطة البدء فى كل تخطيط للتنمية الشاملة ، كما أن التخطيط للثقافة - وهو يستهدف العنصر البشرى - والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان .

- اذا كانت خطة التنمية العامة للدولة على المدى الطويل هى التى تحدد الاستثمارات التى تتيحها موارد الدولة للثقافة ، فان دراسات المجلس الخاصة بالاسس التى تقوم عليها السياسة الثقافية على المدى الطويل ، قد اتجهت أولا الى التأكيد على بعض المبادئ الرئيسية لهذه السياسة ، والتى سترتب عليها مطالب ينبغى مراعاتها عند تدبير الاستثمارات الخاصة بخطة التنمية العامة - وهذه المبادئ هى :

- أن السياسة الثقافية ينبغى أن تقوم على مبدأ رئيسى هو أن التنمية الثقافية ركن أساسى فى التنمية الشاملة ، وأن المدخل الصحيح الى التنمية الاقتصادية هو الانسان نفسه ولا يمكن أن تبلغ التنمية الاقتصادية أهدافها مالم تتم على دعائم التعليم والثقافة معا . وترجمة هذا المبدأ عمليا تتطلب اعطاء الثقافة نصيبها فى خطط التنمية ، والنظر اليها على أنها استثمار له عائده الاقتصادى والاجتماعى .

- تحقيق مبدأ « ديمقراطية الثقافة » على أساس من التزام الدولة بتوفير فرص الثقافة للجميع ، واعطاء اسبقية للفئات المحرومة ، مع اختيار الوسائل والادوات الملائمة للتوصيل الثقافى ، وتشجيع الأعمال الثقافية التى يمكن أن تحدث أثرها فى كل فئة من فئات المجتمع تبعاً لنصيبها من التعليم وتدرجها فى مدارج التحضر . وبذلك تتجه استراتيجية الثقافة لنشر حركة عامة للتثوير ، وتخطو خطوات فعالة نحو محور الأمية الثقافية التى لاتقل خطراً عن الأمية الأبجدية .

وبهذا المفهوم تتشكل الخطط الثقافية وتتنوع وفقاً لاحتياجات فئات المجتمع ، وتحقيق مبدأ من مبادئ حقوق الانسان هو : أن الثقافة للجميع .

- أن التعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد وتكوين قدراته وسلوكه وصياغة فكره ووجدانه وأن توجيه الجهود الى إعداد الافراد إعداداً

متخصصاً للنهوض بمسئولياتهم فى مواقع العمل الوطنى ، دون الاهتمام بتكوينهم الثقافى العام ، يظل إعداداً قاصراً عن بلوغ أهداف التنمية الحقيقية الشاملة . ومن هنا ينبغى أن ترتبط الثقافة عضويًا باستراتيجية التعليم ، وأن تقوم بينهما جسور متينة ، وأن ينظر اليهما باعتبارهما استثماراً اقتصادياً واجتماعياً طويل الأمد متعدد العطاء .

- العناية بالثقافة العربية والإسلامية وإبراز القيم الأصيلة فيها للحفاظ على الذاتية الثقافية وتأكيداها فى مواجهة مختلف التيارات ، مع مراعاة أن المكانة الحضارية لمصر ، بل للأمة العربية جمعاء ودورها فى العالم المعاصر ، يتطلب انفتاحاً ثقافياً واعياً على العالم ، مركّزاً على الخصائص الفكرية والوجدانية لهذه الأمة ، وعلى أصالتها الثقافية . وهذا يتطلب بناء السياسة الثقافية على تخطيط سليم للتبادل الحضارى مع العالم ، يقوم على الأخذ والعطاء ، وبما لا يؤدي الى طمس معالم الذاتية القومية .

- اعتبار الابتكار هدفاً أساسياً من أهداف العمل الثقافى فى المجتمع ، وتشجيعه بتهيئة المناخ الصالح له وتوفير مستلزماته الأساسية من البشر والادوات والاموال .

- أن السياسة الثقافية ينبغى أن تنطلق من نظرة واضحة الى مؤسسات العمل الثقافى ، باعتبارها تؤدي خدمة عامة كخدمة التعليم وخدمة الصحة ، ومن ثم فانها تقوم بالنظر الى عائدها الثقافى لا عائدها المالى ، ويحكم عليها بمقدار ماتقدمه من عطاء لا بما نحصل عليه من ربح .

وهذا يصوب كثيراً من النظرة الى النشاط المسرحى والموسيقى والنشاط السينمائى وحركة النشر وخدمات المتاحف . على أن هذا النظر لايجوز أن يصرفنا عن اقتصاديات الخدمة الثقافية .

ومن ثم فان المدخل الاقتصادى فى العمل الثقافى يتصل بترشيد الانفاق وحسن توجيه الاعتمادات المخصصة للثقافة من أجل أداء الخدمة الثقافية بأقل تكلفة وأكثر عائداً ثقافياً ، ولعل ظاهرة نقص

التمويل تدعو الى استنباط الحلول الملائمة لتحقيق التعادل بين طموح الثقافة وقصور الامكانيات والموارد لاستخلاص أفضل النتائج من الاستثمارات المتاحة .

- يمثل المنصر البشري ركيزة هامة في نجاح العمل الثقافي وضمان تنمية عائدته . فالعمل الثقافي يتطلب نوعية خاصة من العاملين ، مما يقتضى أن يكون من مقومات السياسة الثقافية الاهتمام باختيار أفراد الأجهزة العاملة في ميدان العمل الثقافي ، وتقديرهم تقديرا يتفق مع مواقعهم وتخصصاتهم المختلفة في مجالات هذا العمل .

- ثقافة الفرد وثقافة الشعب في مجموعه ، لم تخلق للزينة والزخرف والتفاخر ، وإنما لتكون أداة فعل حقيقى على أرض الواقع ، يمهّد السبل نحو الصحة والقوة والعزة والعلم والابداع .

والتقاء العمل الثقافي بالتنمية يكاد يكون أمرا طبيعيا ، فهما يصدران عن أصل واحد هو النشاط الانساني ، وينبثقان من أرضية مشتركة هي الطبيعة الانسانية أى أن الوسط البشري أهم مقوم فيها الى جانب أنه قاسم مشترك في العمل الثقافي وعمليات التنمية جميعا . ويرجع ذلك الى أن الانسان بطبيعته يحاول - في جميع الظروف والاحوال - أن يرد على متغيرات حياته ومعطيات واقعه بأن يخلق على هذه الحياة وهذا الواقع صيفا يرى أنها أفضل وأرفع مستوى ، وهذا ماتهديه اليه ثقافته ، ويحاول في الوقت نفسه أن يصطنع مناهج عملية واجرائية لتطوير واقعه وحياته وهذا مايلتمسه في عمليات التنمية بمختلف اتجاهاتها .

فإذا كان الانسان وجدانا وفكرا هو مصدر الفاعلية والحيوية في الوجود الثقافي ، وبالوجدان والفكر يصوغ الانسان حياته في جميع أنحاءها ، وبالتنمية يطور حياته في شتى جوانبها ، فمما لاشك فيه أن الركيزة الاساسية التي تنطلق منها هذه الصياغة وهذا التطوير هي الثقافة والمستوى الثقافي للانسان . فالثقافة هي التي تضع «التصميم» والتصور للواقع المنشود ، ومن موقعها هذا تضع للتنمية - بأنواعها المختلفة - فلسفتها واتجاهاتها وحركتها ودينامياتها ووظائفها .

ومرد الأمر في ذلك الى أن التنمية ليست عملية مغلقة على نفسها ، ولكنها عملية انسانية اجتماعية ، تتداخل وتتفاعل معها عناصر حضارية كثيرة معنوية ومادية ، وتشترك وجودها من واقع المجتمع وتكوينه ، وتكوينه الثقافي في المقام الأول .

وتبدو أبعاد ارتباط التنمية بالثقافة في عناصر كثيرة - منها :
- أن التنمية يبدأ ظهورها على خريطة الوجود الثقافي تصورا ووجدانا وفكرا ، ثم اساسا معنويا للاستمرار وتحدى العقبات ، ثم تقويما للنتائج ، مع المحافظة أولا وأخيرا على ربط ديناميات التنمية وأهدافها بقيم المجتمع .

- تهيئة الوعي العام وإعداده لتقبل مفاهيم التنمية ومتطلباتها عن طريق العمل الثقافي ، سواء فيما يتناوله من شئون التنمية تناولا مباشرا ، أو من خلال الوجود الثقافي العام الذي يلزم ويواكب الوجود الحضارى ، والذي يتجاوز بطبيعته التناول المباشر القريب المدخل الى الاحاطة والاستخلاص والرصد والتحليل والنقد والتتبع لما يعترض المجتمع في مسيرته الحضارية من قضايا ومشكلات ومن أهمها قضية التنمية وزيادة الانتاج .

- يقتضى الإلمام بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج وتقريبهما للفهم العام دورا ثقافيا يوضح للمواطنين طبيعة ومواصفات حاجاتهم والضرورات التي تتطلبها ظروفهم وأوضاعهم المختلفة ، وطبيعة وأبعاد المكنات التي ستتاح في ظل خطط التنمية وزيادة الانتاج ، حتى يتيسر لهم الاختيار والتصنيف بالنسبة لحاجات ومتطلبات حياتهم من جهة ، وترتيب أولوياتها من جهة أخرى .

- للثقافة دور اساسى في التنمية الشاملة ، من حيث الصياغة المتناسقة للأهداف العامة للمجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره ، وإشاعة الافكار العامة في كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن المستنير في اطار المحافظة على حيوية الذاتية الثقافية التي تجمع عناصر التراث والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع .

- تقوم الثقافة في اطار مجالات التنمية المختلفة بأدوار خاصة -
تتلام مع كل مجال على حدة - ومن ذلك :

في المجال السياسي : القاء الضوء على مراحل تاريخ مصر الحديث وتخليص حقائقه من أغراض الأفراد والجماعات وضغوط الحكام ، وجعل التنمية السياسية على أساس من ديمقراطية المشاركة على المستويات القاعدية والمتوسطة والمركزية ، وتوفير مناخ من حرية الرأي في التعبير وسياسات من الدستور والقوانين تحمي حقوق الأفراد ومصالح المجتمع ، وتعزيز الفصل بين السلطات ، وتخليص الأجهزة الادارية من المركزية والتعقيدات البيروقراطية ، ورفع كفاءة القوى العاملة بالتأهيل والتدريب .

في المجال الاجتماعي : مواجهة المشكلات التي تعترض توافر الاحتياجات الأساسية في التنمية الاجتماعية من موارد وخدمات بصدق وأمانة ، وتكثيل الجهود الفردية والجماعية لمعاونة الدولة في تدبير الخدمات وتوزيعها ، وتقليل الفاقد ، ورفع الكفاءة وتجربة الحلول غير التقليدية ، وتشجيع البحث والابتكار .

في مجال التعليم : التمسك بأهمية التعليم في التغيير الاجتماعي ، وضرورة التوسع فيه على كافة المستويات ، والتصدي لمحاولات التضيق فيه وتوجيهه الى الحرفية والمهنية على حساب تنمية الفكر والعقل وكشف الطاقات الابداعية والمواهب الخلاقة ، والدعوة الى أن يكون الهدف الاسمي من التعليم هو انسانية العمل .

في مجال العلم والتكنولوجيا : دعم التعليم العلمي في جميع مراحلها وتوفير التجهيزات المعملية الحديثة بالمدارس والجامعات ، وتركيز العناية بمراكز البحوث في المجالات المختلفة والربط بينها وبين مراكز التصنيع والانتاج واحتياجات المجتمع ، وتأصيل البحث العلمي ومتابعة التقدم التكنولوجي بهدف اختيار المناسب منها ، وعدم الاقتصاد على النقل بل تعدى ذلك الى توطيد التكنولوجيا بالتعديل والابتكار . والاهتمام بالثقافة العلمية الاعلامية التعليمية من خلال الجمعيات العلمية ووسائل الاعلام ونوادي العلوم ومتاحفها لمعاونة المواطن العادي على متابعة تطور الكشف العلمي والتكنولوجي واكتساب النظرة العلمية .

في المجال الاقتصادي : أن يكون المحك في توجيه النظام الاقتصادي رعاية الاغلبية المنتجة في المجتمع ، والافادة الكاملة من الموارد المادية والبشرية المتاحة ، والاعتماد على الذات في اقتصاد يحقق أقصى حد من التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، ويقوم على التعامل المتكافئ مع الدول الأخرى .

- تضمين عناصر الثقافة - باعتبارها الوسيلة الأساسية في تكوين الانسان وتكييف استعداداته وتنميتها - كل ما يهيئ العاملين من المواطنين لأداء دورهم في المواقع المختلفة بما يخدم قضية التنمية وزيادة الانتاج ، وذلك عن طريق :

- تهيئة الوعي العام لدى الجماهير لقبول وفهم الفلسفة التي تقوم عليها سياسات التنمية وزيادة الانتاج ، والارتفاع بمستوى ادراكهم للمفاهيم التي تطرحها هذه السياسات .

- توضيح الضرورات التي تتطلبها عمليات التنمية وزيادة الانتاج اجرائيا واجتماعيا ، والعناصر الأساسية لنجاحها ، والاهداف التي تصوب اليها .

- ابراز أهمية دور الانسان وقيمه في سياسات التنمية بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى من موارد طبيعية وعادية ، وتقديم هذا الدور على غيره من العوامل المؤثرة في تكوين وتنمية الثروة الوطنية ، وربط ذلك باتجاه « التثقيف » الى حمل أفراد المجتمع على تقدير مسؤوليتهم تجاه تحقيق خطط التنمية ، وتكيف جهودهم لتنسجم مع أهدافها ومتطلباتها الوطنية .

- توضيح المشكلات والعقبات التي تعترض خطط التنمية وزيادة الانتاج ، واثاحة الفرص أمام الجماهير وخاصة النخبة منهم عن طريق وسائل الثقافة المختلفة للمشاركة في اقتراح الحلول وطرح البدائل .

- التنويه بأنه من الخطأ - في التطبيق - الاعتماد على أن المجتمع يمكنه تحقيق تنمية في محيطه المادي أو ثروته المادية دون أن يصل الى تطور ثقافي فكري يحقق الملازمة والتكيف بين الواقع المادي الجديد والواقع المعنوي الاجتماعي .

- الاهتمام بموضوع الفاقد فى كثير من المجالات الانتاجية والاستهلاكية .

- مواجهة العمل الثقافى مواجهة حاسمة لرؤوس المعوقات الكبرى للتنمية وزيادة الانتاج ممثلة فى مشكلات : محو الأمية ، وتنظيم الأسرة والقرية المنتجة .

النشر فى مجال العمل الثقافى

بالرغم من كل العوامل التى اشار اليها المجلس فى دراساته السابقة خاصة بالظروف غير المواتية أمام الكتاب المصرى نشرًا وتوزيعًا ، فلا يزال الكتاب المصرى هو الكتاب الاثير لدى القارئ العربى ، ولا يزال هو الكتاب المطلوب وان كانت تعوق وصوله الى القراء عوامل مؤقتة طارئة ، ثم انه من المعروف أن كثيرا من الدول العربية ، وبخاصة النفطية منها كانت تقوم بشراء كميات كبيرة من الكتب المصرية ، لمؤسساتها الرسمية ، بالإضافة الى طلب الافراد . وكان حجم الكميات المطلوبة للوزارات والهيئات والمدارس والجامعات أكبر بكثير من حجم الكتب التى تباع للافراد . وكانت الظروف الطارئة ، السياسية والاقتصادية تجول بين هذه الدول العربية النفطية وشراء ماتحتاج اليه مؤسساتها من الكتب المصرية . وينتظر ، مع عودة العلاقات المصرية

- وفى مواجهة معوقات التنمية ، ينبغى أن يوضع فى موضع الاهتمام الشديد أن طريق التنمية ليست دائما سهلة المسالك ، وأن خططها لاتجرى فى حساب نتائجها على نحو من الضبط والدقة التامين ، بل لابد أن تصادف مسيرة التنمية معوقات وصعابا كثيرة . مما يترتب عليه ضرورة الاتجاه الى تهيئة الجماهير ثقافيا لمواجهة ماينتظر أن ينشأ من مشكلات أو صعاب تنعكس معنويا واجتماعيا عليهم . ويصل الأمر أحيانا - فى عملية التهيئة هذه - الى أن يكون على المسؤولين والنخبة بالاشتراك مع الجماهير واجب العمل بجميع الوسائل الميسرة - ثقافية وتربوية واعلامية - للوصول الى تغيير أنماط سلوك المواطنين فى بعض نواحي حياتهم العامة وفى سلوكهم فى تأدية واجبات اعمالهم ووظائفهم حتى يمكن مجاراة خطط التنمية والتكيف معها دون تعويق أو نكوص .

ولتعزيز الخطط القومية فى مواجهة مايقابلها من معوقات التنمية ينبغى مراعاة ماياتى :

- أن تسهم جميع القوى الوطنية فى العمل الجاد من أجل تحقيق أهداف التنمية وزيادة الانتاج باعتبار أن ذلك له ضرورته وتأثيره الكبير فى حياة الوطن ككل وفى حياة كل فرد فيه . ومن هنا لابد أن يشارك فى هذا العمل الحكومة والشعب : أحزابا ونقابات فنية وعمالية ومؤسسات وروابط وأشخاصا ، وأن تملو هذه المشاركة فوق كل خلاف حزبي .

- أن التنمية وزيادة الانتاج لايمكن فصلهما عن الجناح الآخر للمشكلة وهو العمل على ترشيد الاستهلاك ، وذلك بالتوجه الى القيام بواجبات معينة ومحددة تخدم الهدف ، وترسخ عادات وسلوكيات وقيم جديدة تحقق زيادة الانتاج والانتاجية وتحد من الاسراف فى الاستهلاك .

- العمل على مشاركة المرأة فى الجهود المبذولة لتحقيق زيادة الانتاج وبخاصة المرأة فى الريف .

ناحية ثانية ، والحصول على مورد من النقد الأجنبي الذى تحتاج اليه البلاد من ناحية ثالثة ، بالإضافة الى توجيه الاهتمام بمضمون العمل الثقافى للتوسع فى نشره فى الوقت الحالى . سواء كان النشر عن طريق الكتب أو الدوريات المتخصصة أو المجلات والصحف العامة أو وسائل الاعلام والنشر الأخرى ، وذلك نظرا لما تتطلبه هذه المرحلة من سد النقص فى بعض الألوان الثقافية التى يحتاجها الدارس والقارئ فى مجتمعنا المتطور .

وتكاد تتركز اهتمامات الناشرين الآن ، ومنذ سنوات قليلة مضت فى الموضوعات الدينية والموضوعات السياسية بما فيها من مذكرات السياسيين المصريين ، التى تلقى رواجاً كبيراً فى مصر ، وفى البلاد العربية الأخرى . ولاشك أن كل مثقف فى مصر يدرك الآن مدى ما تحظى به الموضوعات الدينية من انتشار واسع بعد أن زاد المد الدينى ، وكثر الحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية . وهى ظاهرة طيبة على أية حال . خاصة اذا كانت الموضوعات التى تنشر هى من التراث الجدير بتحقيقه ونشره على الناس . أما الموضوعات السياسية وخاصة مذكرات الذين شاركوا فى العمل السياسى فى الماضى القريب أو البعيد ، فهى تلقى رواجاً لأن كثيراً من الأسرار السياسية لم تكن متاحة للناس فى مرحلة ماضية ، ثم أنها لاتصدر عن اتجاه سياسى واحد ، ولكنها تتميز بالتنوع فى رواية الأحداث وتفسيرها وتوجهات أصحابها السياسية ، ولاغبار أيضاً على نشر مثل هذه الموضوعات التى تتيح للقارئ فرصة التفكير والمقارنة ومحاولة البحث عن الحقيقة .

وينبغى أن يصاحب هذا الاهتمام اهتمام مماثل بموضوعات أخرى تتصل اتصالاً مباشراً بالثقافة السياسية العامة ، التى لاتقتصر على الشؤون الداخلية ، بل تمتد الى علاقاتنا المتطورة بالعالم العربى ، وسائر دول العالم الأخرى .

كما ينبغى التنويه بأهمية توفر دوائر المعارف العامة والموسوعات فى الساحة الثقافية التى أصبحت الحاجة اليها ماسة وأكيدة ، سواء بالنسبة

العربية الى طبيعتها ، أن يعود الطلب كما كان ، أو أكثر مما كان ، على الكتب المصرية .

أما الجانب السلبي الذى طرأ فى الأعوام الأربعة الأخيرة ، فهو ارتفاع اسعار الكتب المصرية نتيجة ارتفاع تكلفتها بدرجة عالية . فقد اختفت تماماً تلك الكتب التى كانت تباع فيما مضى بالقروش أو بعشرات القروش ، وأصبحت الكتب تباع بالجنيهات وعشرات الجنيهات ، وإذا كان الكتاب المصدر الى الخارج قليل التأثير بارتفاع أسعار الكتب المصرية ، نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للعملة الأجنبية انخفاضاً ملموساً ، إلا أن الأثر الذى يتركه ارتفاع أسعار الكتاب المصرى بهذه الصورة التى نراها الآن ، هو أثر كبير على توزيع الكتب فى الدخل لأن التضخم وارتفاع الاسعار بشكل عام ، فى الكتب وفى غيرها ، يؤثر تأثيراً بالغا فى اقبال القراء عليها . وفى ترتيب أولويات الاتفاق بحيث تتأخر القراءة الى الوراء .

وإذا كنا نقدر على وجه الاجمال والتقريب ، نسبة الكتب المصرية المخصصة للتوزيع الداخلى الى كمية المطبوع منها بحوالى النصف ، فإن ارتفاع أسعار الكتب بهذه الدرجة العالية ، يكون له أثره الواضح فى التوزيع والبيع الداخلى بدرجة كبيرة .

ولهذا ينبغى الاهتمام بالاسواق الخارجية أى بتصدير الكتب المصرية اهتماماً خاصاً . فبالإضافة الى أن ارتفاع اسعار الكتب فى مصر يقابله انخفاض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للعملة الخارجية ، يمكن القول بأن هناك عاملاً إضافياً يساعد على ترويج الكتب المصرية فى البلاد العربية الأخرى ، وبخاصة النفطية منها ، وهذا العامل الإضافى هو ارتفاع مستوى معيشة ودخول الافراد فى تلك الدول .

ومن هنا يكون الاهتمام بتصدير الكتب المصرية الى الخارج فى المرحلة الراهنة أمراً ضرورياً ، للاحتفاظ بسمعة الكتاب المصرى فى الخارج وأهمية دور الثقافة المصرية فى العالم العربى من ناحية ، وتمكين دور النشر المصرية من الاستمرار ومواجهة الواقع الحالى الصعب من

للقارئ العادي ، أو للمشتغلين بالقضايا العامة ، والعاملين في حقل الاعلام المقروء والمسموع والمشاهد بوجه خاص .

والساحة الثقافية بحاجة أيضا الى اطالس حديثة تلاحق ما طرأ على دول العالم من تغييرات في الأسماء ، وبخاصة في قارتنا الافريقية ، والى خرائط يستعين بها جمهور كبير من المهتمين بالقضايا السياسية والاقتصادية والسياحية وغيرها ، توضع على جدران المكاتب في مختلف المؤسسات وعلى جدران المدارس والمعاهد بعد أن أصبح العالم كلا متماسكا متشابكا ، وبعد أن أصبحت مصر تقوم بدور نشيط في مجال العلاقات الدولية .

ونحن بحاجة الى العناية الكبيرة بالترجمة ، ونشر أمهات الكتب الادبية والثقافية بوجه عام ، بعد أن لوحظ التقصير الكبير في نشر الكتب المترجمة في السنوات الأخيرة . اننا نعتز بتراثنا القديم ، ونشجع انتاجنا الفكري الحديث ، ولكننا في الوقت نفسه لابد أن نكون على صلة وثيقة ومستمرة بالفكر العالمي في شتى ميادينه . ان الانفتاح الثقافي أمر جوهري ومطلوب ، في عالم أصبح صغيرا بحكم الاتصال السريع والوثيق بين اجزائه ، وبحكم تأثير كل وطن بغيره وتأثيره فيه . والجدير بالملاحظة الاثر الذي خلفه غياب الجيل القديم من كبار المترجمين الذين نقلوا في الثلاثينات والاربعينات قدرا كبيرا من التراث الأجنبي ، بينما تضائل القدر المنشور من المترجمات في السبعينات والثمانينات ، بدلا من أن يزداد ويتضاعف . ومن هنا ينبغي الاهتمام بتخريج أجيال جديدة من المترجمين من شتى اللغات الأجنبية الواسعة الانتشار ، والعمل على رفع أجورهم التي أصبحت لاتساير غيرها من الأجور .

ويتصل بالترجمة ، مدى ما نشعر به الآن من حاجة الى نشر قواميس ومعاجم حديثة سواء المعاجم اللغوية العربية أو القواميس من اللغات الأجنبية الرئيسية الى اللغة العربية ، والعكس من ذلك أيضا . أن مساهمة مصر في نشر هذه القواميس أصبحت محدودة جدا ، ومن الضروري أن يعمل المتخصصون على تلافى النقص في هذا المجال ،

وأن تهتم دور النشر به اهتماما خاصا .

ومن الظواهر الجديدة التي يجدر بنا الإشارة اليها ، هذا الاهتمام العام بكتب وثقافة الطفل ، وأنشاء عدد من مكاتب الأطفال الجديدة . ولاشك أن هذا اتجاه محمود ومطلوب ، لأن أزمة الكتاب والنشر ، ترجع في أساسها الى أزمة القراءة والاقبال على الكتب وهي ناشئة اساسا من عدم تنشئة اطفالنا على حب القراءة واقتناء الكتب والاحتفاظ بها . مما يتعين معه اختيار كتب الأطفال التي تصلح للنشر وتزويد النشء بها . ذلك أن لدينا نقصا ملحوظا في الكتب التي تؤلف خصيصا لاطفالنا ، مما حدا بكثير من دور النشر الى الاعتماد على نشر القصص والكتب العلمية المبسطة ، المترجمة عن اللغات الأخرى ، بما فيها اللغة اليابانية . وإذا كنا قد اشرنا في الفقرة السابقة الى أهمية الترجمة في تنمية ثقافتنا ، الا اننا في مجال ثقافة الطفل ، يجب أن نتحدث عن ضرورة حسن الاختيار والانتقاء ، بحيث لا تقدم لاطفالنا في السن المبكرة ، ما قد يتعارض أو يختلف مع قيمنا وعاداتنا وسلوكنا . ان للكبار حق الاختيار والاطلاع على مختلف الثقافات الأخرى ولكن للأطفال وضع آخر . فهم بحاجة في هذه السن الى حمايتهم من الدخيل على قيمنا واخلقنا ومعتقداتنا . ومن ثم ينبغي أن نشجع أولئك الذين تمكنهم مواهبهم وقدراتهم من الكتابة للأطفال بوجه خاص . ولعلنا ندرك بوضوح ، أن عشرات السنين قد مضت دون أن يخرج من بين مثقفي هذا الوطن الكبير من كنا نرجو أن يتميزوا ويتخصصوا في الكتابة للأطفال ، قصصا كانت كتاباتهم أو معلومات مبسطة منسجمة مع واقعنا ونابعة منه ومؤكدة لشخصيتنا القومية وقيمنا واخلقنا .

كان هناك تقدير خاص لأهمية المجلات الأدبية والثقافية التي كانت منتشرة في مصر ، يقبل عليها القراء المصريون والعرب اقبالا شديدا ، كالمقتطف والسياسة الأسبوعية والرسالة والثقافة ، والكاتب المصري . ومن الجدير بالملاحظة ، اننا في وقتنا الراهن ، نفتقر الى وجود مجلة ثقافية ، تستطيع أن تقوم بالدور الذي كانت تقوم به هذه المجلات منذ

أربعين أو خمسين عاما ، حتى أن بعض الناشرين اتجه الى اعادة تصوير وطبع ونشر مجلة الرسالة التي كانت تصدر منذ نصف قرن ، وليس هناك شك أن هناك اسبابا أدت الى ذلك ، من بينها ارتفاع اسعار الورق وأجور الطبع ارتفاعا كبيرا ، إن كانت بعض الدول النفطية ، قد استطاعت ملء الفراغ بإمكاناتها المادية غير المتوفرة لدينا فى الظروف الاقتصادية الراهنة فإن ابداع المصريين لم يتوقف ووجد له مجالا فى الخارج ، يعود على المبدعين بما يستحقونه من عائد ، لا يستطيعون الحصول عليه فى وطنهم الاصلى . ولكن هذا الوضع لا يصح أن يظل سائدا . ومن العسير أن تسد الفراغ مجلة تليق بنا موضوعا وشكلا مع ترك مسئولية نشرها الى القطاع الخاص الذى لا يتحمل القيام بمثل هذه المهمة التى قد تلحق به خسائر فادحة . فالواقع أن المجلات الثقافية التى راجت فى البلاد العربية أخيرا ، انما استطاعت الثبات ومداومة الصدور ، لأنها مجلات مدعومة من الدولة ، ولولا ذلك لما استطاعت ان تبقى طويلا . والدول العربية التى تصدرها بدعم مباشر منها تراعى مستوى معيشة الدول العربية الأخرى التى تقوم بتوزيعها فيها ، ولهذا تباع فى مصر والسودان مثلا بأسعار منخفضة زهيدة ، بينما تباع فى الدول النفطية بأسعار عالية نسبيا ، ولابد لمصر - كدولة - أن تعنى عناية كبيرة بموضوع المجلات الثقافية التى تسهم فى اعادة الدور الريادى والقيادى لمصر فى مجال الفكر والثقافة والادب ، لأنها خدمة عامة للمصريين والعرب ، ومن قدر مصر أن تتحمل هذا العبء ، بدلا من أن تخرج بضع مجلات ثقافية لاستطيع الوقوف فى وجه المنافسة التى تفرض عليها من جانب المجلات الثقافية العربية ، التى تصدر فى شكل لائق ، وتباع بأسعار رمزية ، ويحرر معظمها كتاب وأدباء ومفكرون مصريون ، من حقهم أن ينالوا ما يستحقونه لقاء ابداعهم ، ولا شك أن أى قدر من المال ، يتكلفه صدور مجلة ثقافية مصرية محترمة ، لن يضع فى الهواء ، بل انه بالقطع سوف يكون له عائد سياسى وأدبى بل عائد

اقتصادى ايضا ، وإن كان لن يظهر الا فى المدى البعيد ، ونحن نعرف ما يمر به وطننا الآن من ظروف اقتصادية ، ومع ذلك فإن اصدار مجلة ثقافية تليق بمصر ومفكرها ومتقفيها وأدبائها وعلمائها وفنانيها ، أمر ينبغى أن تكون له الأولوية ، ولعل مثل هذه المجلة ، اذا صدرت بالمضمون والشكل المطلوبين ، تستطيع بعد فترة من الوقت أن تتجنب الخسارة المالية وأن تعوض هذه الخسائر ، بما تحققه من انتشار فى سائر البلاد العربية التى يمكن أن تباع فيها بأسعار تناسب مستوى معيشتها وقدراتها الشرائية .

التوصيات

بناء على ماتقدم ، والمناقشات التى دارت فى المجلس حول هذا الموضوع ، وتأكيدا لما سبق أن أوصى به المجلس فى دوراته السابقة فى شأن الكتاب ومشكلاته ، يوصى بالآتى :

* تشجيع تصدير الكتاب المصرى الى الخارج ، وتيسير اجراءاته ، نقديا ورقابيا وجمركيا ، واعفاء الطرود البريدية - مهما تكن قيمتها - من ضرورة استرداد قيمتها من الخارج ، واعفائها اعفاء كاملا من الاجراءات الجمركية .

* تنفيذ التوصيات الخاصة بتشجيع النشر عن طريق تخفيض أسعار الاعلانات عن الكتب فى الصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون ، والاهتمام بايجاد منافذ لتوزيع الكتاب وبيعه وانشاء المكتبات العامة والخاصة وتزويدها بكل ما هو صالح ومفيد من الكتب دون تفرقة بين الانتاج الحكومى والخاص .

* الاهتمام بالترجمة وإعداد المترجمين ورفع أجورهم وتشجيع نشر الكتب المترجمة لمسايرة الفكر والثقافة العالمية .

* الاهتمام بنشر القواميس والمعاجم الحديثة ، لتستوعب الالفاظ المستجدة فى مجال العلم والتكنولوجيا والفكر بمجالاته المختلفة .

* الاهتمام بطبع ونشر الاطالس الجغرافية والتاريخية والخرائط

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

العوامل المؤثرة في ثقافة العامة وثقافة الخاصة

لعل من القول المعاد البدء بتعريف الثقافة ، وباستعراض تطور مدلول كلمتها في لغتنا ومدلول مايقابل تلك الكلمة في اللغات الأوربية . لأن المجلس قد عالج ذلك في بحوث كثيرة سابقة وارتضى بعض التعريفات ، في محاولة جادة لرسم " استراتيجية " لثقافة مصرية ، وتقديم منهاج يساعد أجهزة الثقيف على القيام بمهمتها على وجه سليم .

ومع ذلك فليس ثمة بأس في الاعتماد على خلاصة ما انتهت إليه تلك البحوث الجادة السابقة ، ليكون مدخلا الى موضوع " ثقافة العامة وثقافة الخاصة " ، وذلك للاستضاءة بما سبق أن قيل أولا ، ثم لابران ما قد يكون من اضافة مفيدة ثانيا .

وللثقافة جانبان : جانب بصفتها قيمة يمكن أن يتصف بها انسان ، وجانب بصفتها مجموعة من المكونات التي تحقق هذه القيمة وتؤملها لكي يتصف بها هذا الانسان .

أما الجانب الأول - وهو القيمة - فيمكن أن يقال بشأنه :
" ان الثقافة هي رقى الفكر بالمعارف والخبرات والتجارب ، مع سمو الوجدان بالدين والأخلاق والفنون " ، فهذا المستوى الذى يتسم بالرقى فى الفكر والسمو فى الوجدان ، يمثل قيمة انسانية ، تجعل من صاحبها جديرا بأن يتصف بأنه مثقف .

للحاجة الماسة اليها في وقتنا الحاضر .

* الاهتمام بثقافة الطفل ، وتشجيع الكتاب الذين يؤلفون للأطفال والعناية باختيار ما يصلح لأطفالنا من الكتب المترجمة ، مع الاهتمام بتأليف ونشر موسوعات للأطفال تنمى مداركهم ومعارفهم فى شتى مجالات الفكر والثقافة بما يتناسب وأعمارهم ومستوياتهم .
* ضرورة إصدار مجلة ثقافية قومية على أعلى مستوى ممكن ، من حيث المضمون والشكل ، بحيث تعبر تعبيرا طيبا عن الثقافة المصرية والفكر المصرى في وقتنا الحاضر ، وتكون سفيرا ثقافيا لمصر فى العالم العربى .

- ومن الممكن أن تقوم المؤسسات الصحفية بإصدار أعداد ثقافية عامة بجانب صحفها اليومية أو الأسبوعية ، على أن تكون هذه الإصدارات على المستوى المطلوب شكلا ومضمونا .

* إعادة النظر فيما يقترح الآن من مطالبة تلاميذ المدارس بإعادة الكتب المدرسية فى نهاية العام ، وترك هذه الكتب لهم لتكون نواة لإنشاء مكتبات منزلية مع الاهتمام والعناية بالكتاب المدرسى مضمونا وشكلا بحيث يشجع التلميذ على حب القراءة واقتناء الكتاب وتكوين المكتبات المنزلية .

* نقل الاعتمادات الخاصة بالنشر فى ميزانية وزارة الثقافة والهيئات التابعة لها من الباب الثانى الى الباب الثالث حتى يمكن الاستفادة بعائدات الكتب المنشورة فى إصدار كتب جديدة أخرى .

* التأكيد على أهمية انضمام مصر الى اتفاقية اليونسكو الصادرة سنة ١٩٥٢ ، والمعدلة سنة ١٩٧١ ، مع ضرورة دعم المكتب الدائم لحماية حق المؤلف الموجود حاليا بالمجلس الأعلى للثقافة - على أن يمثل اتحاد الاذاعة والتليفزيون عضو دائم فى هذا المكتب أسوة بما هو متبع من تمثيل وزارة التربية والتعليم بعضو فى الشعبة القومية لليونسكو فى مجال التربية والعلوم .

وأما الجانب الثانى - وهو جانب المكونات - فيمكن أن يقال بشأنه :
 " أن الثقافة هي مزيج رفيع متجانس من محصول فكر الانسان الذى
 حصله من المعارف والخبرات والتجارب ، مع خلاصة ماشاع فى وجدانه
 من عقيدة دينية وقيم خلقية وخبرات فنية " .

وبناء على هذا فإن للثقافة - بصفتها قيمة - عنصرين لا بد من
 تحققهما معا ، وهما رقى الفكر وسمو الوجدان ، كما أن للثقافة -
 بصفتها مكونات - نهريين لا بد من امتزاجهما معا ، هما نهر الفكر ونهر
 الوجدان اللذان يتألف كل منهما من روافد ، فنهر الفكر أهم روافده
 المعارف والخبرات والتجارب ونهر الوجدان أهم روافده الدين والأخلاق
 والفنون .

وبناء على هذا أيضا ، فإن المحيط بالعلوم والمعارف والخبرات
 وحدها ليس مثقفا ، حتى ولو وصل فى ذلك الى حد التخصص العالى
 فالوصف الدقيق لمثل هذا إنما هو المتعلم أو العالم . كما أن الحابس
 نفسه على روافد الوجدان فحسب ، أو على بعضها فقط ، ليس مثقفا
 كذلك . كمن يستغرقه فن من الفنون ويسيطر على كل خبراته وموجهات
 وجدانه بحيث يغلب عليه هذا الفن على حساب الفكر والمعرفة ، أو على
 حساب الوجدان الدينى والضابط الخلقى ، فمثل هذا يمكن أن يطلق
 عليه لقب فنان ، لكنه لا يمكن أن يطلق عليه لقب مثقف .

وبناء على ماتقدم ، فإنه يكون من باب التجوز اطلاق كلمة ثقافة
 على رافد أو أكثر فقط من الروافد السابقة ، دون أن يتم التكامل بين
 روافد الفكر وروافد الوجدان جميعا . ومن هذا التجوز مثلا أن يطلق على
 المعارف الزراعية تعبير « ثقافة زراعية » أو على المعارف الصحية تعبير
 « ثقافة صحية » أو على المعارف أو الخبرات الفنية وحدها تعبير
 « ثقافة فنية » فالأدق أن يقال فى ذلك كله : معارف ، تجارب ،
 معلومات ، خبرات ، وما الى ذلك .

وواضح أننا نؤثر هنا الأخذ بالمعنى المعيارى المثالى للثقافة ، سواء
 بصفتها قيمة ، أو بصفتها مجموعة مكونات ، هذا مع العلم والتسليم بأن

هناك نظرة أخرى الى الثقافة وهي النظرة الوصفية ، التى ينطلق منها
 علماء الاجتماع ، فهم يرون أن الثقافة هي : « ما عليه الناس فى بيئة ما
 من عادات وتقاليد ، وأخلاق وقيم ، وسلوكيات وطباع ، ومعارف ،
 ومعتقدات ، أيا كان حظ هذه كلها من الرفعة أو الضعة ، والصحة أو
 الخطأ " .

وقد أثرنا هنا الأخذ بالمفهوم المعيارى المثالى للثقافة ، لأننا نعمل
 فى الأجهزة المعنية بالثقافة من أجل الوصول الى ما هو أفضل .
 فرسالتنا ليست وصفية تسجيلية أوحى أكاديمية ، وإنما هي رسالة
 تنموية تقصد - فى المقام الأول - الى التطوير والترقية ، من السيئ
 الى الحسن ، ومن الحسن الى الأحسن . وليس من شك فى أن الأخذ
 بالمفهوم المعيارى المثالى للثقافة هو السبيل الى تحقيق هذا التطوير
 وهذه الترقية ، بغية الوصول الى مانصبو اليه من وجود مجتمع مصرى
 مثقف ، فى فكر أفراد استنارة ، وفى وجدانهم شغافية ، وفى سلوكهم
 استقامة ، وفى حكمهم على الأشياء صحة ، وفى علاقتهم ترابط ، وفى
 صلتهم بأرضهم ولاء ، وفى أدائهم جد وصدق وعطاء .

إن الأخذ بهذا المعنى المعيارى للثقافة ، يرسم مثلا أعلى - أو على
 الأقل - يحدد هدفا واضحا تسعى اليه كل الهيئات والمؤسسات والأجهزة
 التى تعمل فى ميدان التنقيف ، لكى تعيد بناء مجتمعنا على أسس
 سليمة ، ولكى ترقى به إلى مكانة كريمة ولكى تعالج - قبل كل شئ -
 تلك الادواء التى تفشت وأصابت بالعطب جوانب من الشخصية المصرية ،
 وأوشكت أن تمس الوحدة الوطنية ، وتجذب الى الوراء مسيرتنا
 الحضارية .

ان الثقافة التى يجب أن نبذل فى سبيلها أقصى الجهد ، هي التى
 تحافظ على جوهر الشخصية المصرية ، وتدفع بالأمة دائما الى مزيد من
 التقدم ، ولاسبيل الى شئ من ذلك الا بالأخذ بالمفهوم المعيارى المثالى
 للثقافة ، وبتوظيف كل الأجهزة العاملة فى ميدان التنقيف لكى تعمل فى
 سبيل هذه الغاية وسوف تكون النتيجة اذا حسن التخطيط ، وجاد

العمل ، وتضاعف الجهد ، أن تعالج الادواء التي نشكو منها ، والتي تهدد مجتمعنا ووحدتنا ومسيره حضارتنا بأوخم العواقب .

على أن الأخذ بهذا المفهوم – المعيارى المثالى – للثقافة ، لا يتنافى بحال مع جوهر مدلولها الذى عرفه تراثنا وسجلته معاجمنا . كما لا يتعارض بحال أيضا مع روح مدلولها الذى عرفه التراث الغربى وتطور الاستعمال فى اللسان الأوربى . فجوهر مدلول « ثقافة » فى تراثنا ولغتنا ، هو الحذق والفطنة من جانب والاستقامة والتهديب من جانب آخر ، أى أن مجموع ما يحقق الحذق والفطنة من معارف وخبرات وتجارب ، وما يحقق الاستقامة والتهديب من دين وأخلاق وفنون – كل هذا وتكامله هو الثقافة بمعنى مكوناتها . وهذا الفهم لا يبعد كثيرا عما ذهبنا اليه حين اخترنا مفهوما معينا اتسم بالمعيارية والمثالية .

أما المدلول الذى عرفه التراث الغربى ، وتطور استعماله فى اللسان الأوربى – فيستطيع متابعه أن يستخلص عناصر مشتركة تجمع بين أهم فروع هذا المدلول التى تعد بالعشرات ، وهذه العناصر المشتركة هى التنمية والوفرة والتهديب والسمو . وهذه العناصر أيضا لا تبعد كثيرا عن المفهوم المثالى الذى اخترناه ، والذى دعونا الى الأخذ به .

وعلى أية حال ، فالذى يعنيننا – فى المقام الأول – هو الأصل العربى لمادة " ثقافة " و « ثقف » ، فهو أصل جدير بالاحترام والاعتماد عليه ، لأنه الأنسب لنا ، والأعظم فائدة فى تثقيف شعبنا .

وقد أن الأوان لترك البلبلة التى سببها أن البعض قد ألفوا وضع عيونهم أساسا على المصطلح الغربى CULTURE الذى تعد دلالاته بالعشرات ، ثم حاولوا نقل هذا التعدد الدلالى الى واقعنا ونحن نحاول التخطيط للثقافة والنهوض بها من أجل مجتمع أفضل . كذلك أن الأوان لاستخدام مقابلات عربية دقيقة لكل معنى على حدة من معانى هذه الكلمة حين ترد فى سياق ما . وذلك بأن تقابل مرة بتربية ، ومرة بفنون ، ومرة بتراث ، وهكذا ، حسب ما تفرضه الكلمة من دلالة فى السياق الذى ترد فيه . وهذا يقتضى عدم الاصرار على وضع كلمة " ثقافة " بالذات فى كل الاحوال اعتمادا على أن الكلمة فى أصلها

الغربى تستعمل للدلالة على كل تلك الامور . فالأوفى إذن ، أن يكون استخدام كلمة ثقافة – كمقابل لكلمة CULTURE حين يراد بذلك الكلمة الأوربية المفهوم الذى ارتضيناه ، والذى يسانده تراثنا ولغتنا ، وتتطلبه حياتنا ونهضتنا .

والواقع أن مجتمعنا ينقسم – من حيث الثقافة الى فئتين واضحتين ، هما : الخاصة والعامة ، وهاتان الفئتان تمثلان الطرفين الحادين فى المجتمع . ويمكن أن تكون بين الطرفين فئة أو فئات أخرى – تختلف قريبا أو بعدا ، بحسب حظها من الثقافة ، عن أى من الفئتين السابقتين .

أما فئة الخاصة فتشمل – غالبا – الصفوة الذين يتيح لهم حظ موفور من مكونات الثقافة فهم على قدر كبير من المعارف المنوعة والخبرات العديدة والتجارب الوفيرة ، وهم مع ذلك لهم وجدان يتعمقه الدين وتسمو به القيم وتصلقه الفنون ، وغالبا يكون هؤلاء ممن أتموا دراستهم العالية ، وأضافوا اليها قراءات خاصة ومطالعات متنوعة ، كما عرفوا جوهر الدين ورفيع القيم ولهم الملم بالفنون ، بحيث يتذوقون الأدب والموسيقى ، كما يدركون عناصر الجمال فى التصوير والرسم ، ويميزون الخطأ والصواب فى معطيات المسرح والسينما وغير ذلك من الفنون . وفى الأعم الأغلب يكون لهذه الفئة فكر متقارب ونظرة الى الأشياء متشابهة وحكم على الأمور أدنى الى الصواب . كما يكون لهذه الفئة سلوك متميز ، وتعامل راق ، ولاء الى الوطن عظيم ، وكل ذلك يجعل من بينهم الرواد والمفكرين والكتاب والمبدعين .

وواضح أن أهم المؤثرات فى ثقافة هذه الفئة ، هى دور العلم ثم المكتبات الخاصة والعامة ، ثم ابواب التثقيف كالمسارح ودور العرض الموسيقى والسينمائى والمتاحف والمعارض ، ثم وسائل الاعلام كالاذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات ، كل هذا الى جانب اماكن التجمعات المتميزة كالنوادي والنقابات والاتحادات والجمعيات ، والى ما يضاعف التجارب والخبرات كالأسفار والرحلات والمؤتمرات .

وأما فئة العامة ، فعلى النقيض من الفئة الأولى ، فهى تتمثل غالبا

فى هؤلاء الذين ليس لهم حظ كاف من التعليم - وقد تكون الغالبية ممن ليس لهم حظ منه أصلا - وهم الى ذلك محدودو المعارف ، قليلو الخبرات والتجارب ، وحظ معظمهم من الدين يكاد ينحصر فى ممارسة العبادات ، أو فى مجرد المعرفة السطحية ببعض الأحكام ، دون إدراك لجوهر الدين أو رفيع قيمه . وتلك الفئة تأخذ بقيم بعضها طيب وكثير منها ردىء ، نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية وتاريخية كثيرة . كما أنها تنعم ببعض ألوان الفنون المتواضعة المستوى ، كانت فيما مضى فنونا شعبية لها أصالتها وجمالها ، ثم صارت فى غالبيتها فنونا مستحدثة هى فى أكثر نتائجها هابطة تعتمد الى تزجية فراغ أبناء هذه الفئة وتتملق مشاعرهم وتخاطب الحس فيهم ، من ذلك أغنيات " الكاسيت " السوقية وأفلام السينما الهابطة ، والمسرحيات الهزلية الرديئة .

ويغلب على معظم أبناء هذه الفئة التورط فى سلبات فكرية ووجدانية وسلوكية غير حميدة ، تصل الى حد الخطورة . ومن ذلك مائزاء ونسج عنه فى السنوات الأخيرة من حالات الاذمان والسلب والعنوان والاعتصاب .

وواضح أن المؤثرات الرئيسية فى ثقافة هؤلاء ، هى البيئة التى بها المعيشة ومكان العمل الذى يتاح فيه الرزق ، والأصدقاء الذين يصيرون بالعوى ، ثم أماكن التجمع للتسلية كالمقاهى . هذا بالإضافة الى أماكن تقديم بعض الفنون مثل دور السينما وساحات اللهى فى الموالد والأعياد ، وبالإضافة الى ما يقدم فى المساجد من دروس ومواعظ ، والى ما يبعث من الاذاعة من برامج وما يعرض على شاشة التلفزيون من أفلام ومسلسلات وأغنيات وتوجيهات . وإذا استثنينا ما يقدم فى المساجد من دروس ومواعظ ، واستثنينا الجيد مما يقدم فى الاذاعة المسموعة والمرئية من برامج - يمكن أن نقول إن معظم ما يؤثر فى ثقافة العامة هو من قبيل ما يؤثر بالسلب ، أو هو فى غالبية مما يضر أكثر مما ينفع . فالبينة مثقلة بالخرافات والأفكار الخاطئة والعادات المحتاجة الى تصحيح ، وأماكن العمل فرص لمحاولة الربح دون عطاء ، والأصدقاء كثيرا ما يكونون من صحبة السوء . والتجمعات فى المقاهى فرصة

لإشاعة الأفكار السلبية والسلوكيات المروثة .

وأما فئة الوسط التى أبنائها ليسوا من الخاصة الرائدة ولا من العامة القاعدة ، فتتألف غالبا ممن أتموا مرحلة لا بأس بها من التعليم ، فأصبحوا يقرأون ويكتبون ويقلبون الصحف ، وقد يتصفحون بعض الكتب ، ويتلقون عن أجهزة التثقيف ووسائل الاعلام ، وقد يختارون من هذه وتلك ، ما يحقق لهم بعض مكونات الثقافة ، أو بعض عناصرها دون معظمها فضلا عن كلها . وهكذا نرى أن أبناء هذه الفئة يمكن أن يسلكوا فى عداد المتعلمين غير المثقفين ، فهم قد اتيح لهم قدر من المعارف ، ولكنه ليس القدر الواسع المنوع الذى تسنده التجارب وتعمقه الخبرات . كما أنهم فى الغالب يكونون على معرفة سطحية بجوهر الدين ، وعلى صلة غير قوية بالقيم ، وعلى علاقة شكلية - وأحيانا على عدا - مع الفنون . فالدين عند بعضهم عقيدة موروثة ، وهو عند بعضهم أداء للعبادات - ربما باستنارة أكثر مما عند العامة - ولكنها لاتدرك الجوهر ولا تتصل بالروح ، كما أن الدين عند بعضهم تعصب أعمى أو تطرف معطل يضر أكثر مما ينفع . والخلق تعاني - غالبا الوضع نفسه ، فهى إما أن يكثر الحديث عنها دون التعامل بها عند البعض ، وأما يتم التعامل بها ولكن دون فهم لجوهرها وحدودها عند البعض الآخر ، مما يسبب الخلط بين الشجاعة والتهور ، وبين المهارة والخديعة ، وبين المجاملة والتفاق ، وهكذا . وأما الصلة بالفنون ، فهى - غالبا - إما صلة بالسطحى التافه منها كالأفلام والمسرحيات التى لاتحمل عناصر ثقافية وإما استغراق فى لون من الفنون يطفى على باقى مكونات الثقافة ، وإما عدا لكل الفنون يصل - عند البعض - الى حد تحريمها وتأييم المشتغلين بها ، دون تفرقة بين من راق يسمو بالوجدان ويعمق القيم الفاضلة عند الانسان ، ومن هابط يخاطب الغرائز ويهدر الوقت ويهز القيم . ولهذا كله لا يمكن أن توصف هذه الفئة الوسط بأنها مثقفة ، فهى فئة قد تحقق لها بعض مكونات الثقافة مثل التعليم ، أو التعليم وشيء آخر ، لكنها لم تحظ بكل العناصر التى يمثل مجموعها وتكملها حقيقة الثقافة .

والسبيل الى اتساع دائرة الفكر هو استكمال المعارف وتوسيع رقعتها ، والطريق الى إثراء الوجدان هو تعميق البعد الدينى بما يرسخ الايمان ويعرف بالجوهر ، ويوسع المعرفة الدينية الصحيحة ، بالاضافة الى تصويب القيم ومزجها بالطبع ليحيا بها الضمير ويصح السلوك . كل هذا مع تجويد الاتصال بالفن الرفيع والاستجابة الى معطياته المقروءة والمرئية والمسموعة ، من أدب وموسيقى ، ورسم وتصوير ، الى مسرحيات جادة ، وأفلام وتمثيلات راقية .

وأما فئة الخاصة - وهى فئة المثقفين بالفعل - فالمطلوب لهم تهيئة المناخ الملائم وتيسير سبل النهل من موارد الثقافة الرفيعة ، حتى يشبعوا نهيمهم ويحققوا نواتهم ، ويظلوا قادرين على الريادة والابداع والعطاء لوطنهم . ومطلوب - فى المقام الأول - إتاحة الحرية لهم وعدم فرض أى تصنيف أو وصاية عليهم ، ومطلوب - آخر الأمر - تقديم كل ما من شأنه أن يحفزهم ويشجعهم ويعينهم على الاستمرار والازدهار .

ولتحقيق كل ماتقدم - وخاصة بالنسبة للفئتين الأشد احتياجا الى الثقافة - يجب أن تتعاون كل الجهات والمؤسسات الرسمية فى خطة للتثقيف ، تحدد فيها الأهداف وتوضح الأنوار ، ثم تقوم كل جهة أو مؤسسة بأداء واجبها المنوط بها فى هذه الخطة .

وأهم الجهات والمؤسسات فى هذا المجال ، هى : وزارة الثقافة ووزارة التعليم ووزارة الاعلام ووزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشباب ، وقد تضاف الى هذه جميعا وزارة القوى العاملة والتدريب ، ثم وزارات الصحة والزراعة والشئون الاجتماعية .

أما وزارة الثقافة ، فلديها الوحدات التثقيفية ، والكوادر الفنية ، والأدوات الخادمة فى مجال التثقيف ، ومن أهم الوحدات : قصور الثقافة وبيوتها وقوافلها ، ومن أهم الكوادر : الفرق المسرحية والموسيقية والأدائية ، ومن أهم الأدوات : المطابع والاستديوهات وبور العرض ، ولذا تستطيع وزارة الثقافة بما لديها من إمكانات أن تقدم الكثير ، وخاصة فى مجال التثقيف الجماهيرى ، بحيث لا يقتصر عمل قصور الثقافة وبيوتها وقوافلها على أنشطة فنية مثل التمثيل الموسيقى والغناء والرسم

وهكذا نرى لونا من انقسام المجتمع انقساماً ملموساً ، يحتم أن نصنع شيئاً من أجل وحدته ودفع مسيرته فى طريق التطور والرقى ، من خلال عملية تثقيف جادة ، تحقق لهذا المجتمع - بكل فئاته - ثقافة حقيقية ، يرتقى معها فكره ، ويسمو وجدانه ، ويستقيم سلوكه ، وتصح نظراته وتتحقق وحدته ويعمق ولاؤه .

وتحقيق هذا الهدف الضرورى القومى النبيل ، يتطلب الالتفات بشكل جاد الى الفئة العامة ، تلك الفئة العديدة الثقافة بمعناها المعيارى المثالى ، ثم الى الفئة الوسط ، فئة المتعلمين غير المثقفين ، ثم يأتى فى المحل الثالث الاهتمام بما تتطلبه الفئة الخاصة ، فئة المثقفين .

أما فئة العامة ، فمطلوب لها تقديم كل عناصر الثقافة ، بدءاً من المعارف المختلفة وانتهاء بالفنون الجادة . والمعارف تبدأ بمحو الأمية ، ثم تتدرج الى التزويد بزيادة يشمل الكافى من العلوم الانسانية ، والضرورى من العلوم التطبيقية . فلا مناص من تزويد هذه الفئة - بالاضافة الى محو الأمية - بمعارف تاريخية ، جغرافية وحضارية وسياسية وقانونية واقتصادية ، وخاصة ما يتصل منها بالوطن ومن الضرورى تزويدها أيضاً بمعلومات طبية وطبيعية وحياتية ، ولو فى الحدود التى تفيد ما صحيا ووقائيا وعمليا ، والى جانب ذلك من الضرورى تزويد هذه الفئة بما يثقف الأذن من نتاج موسيقى ، وما يثقف العين من نتاج تشكيلى ، وما يثقف الفكر ويهذب السلوك ويقدم العبرة من نتاج مسرحى وسينمائى . هذا بالاضافة الى تقديم الأدب من شعر وقصة ومحاضرة وحديث ، وغير ذلك من الفنون المؤثرة الموجهة المرشدة ، والتى تسهم فى رقى الفكر وسمو الوجدان جميعاً .

أما الفئة الوسط - وهى فئة المتعلمين غير المثقفين - فمطلوب سد الثغرات فى مكونات ثقافتها ، والعمل على تكامل هذه المكونات ، وذلك بتزويد هذه الفئة بما يوسع معارفها أولاً ، وبما يعمق وجدانها الدينى ثانياً ، وبما يصحح وعيها الأخلاقى ثالثاً ، ثم يصقل مشاعرها بالفنون آخر الأمر .

فمشكلة هذه الفئة - كما سبق - هى محدودية الفكر وفقر الوجدان ،

وبعض الفنون الشعبية كالرقص ونحوه ، وإنما تستطيع مراكز التثقيف الجماهيرى أن تهتم - فى المقام الأول - بالمستوى الفكرى للجماهير ، بدءاً من محو الأمية ، وانتهاء بدراسات حرة فى اللغة والأدب والفكر الدينى ، وبين هذين يقدم الضرورى من المعارف الانسانية فى شتى المجالات . كذلك يستطيع جهاز التثقيف الجماهيرى أن يضاعف من توجيه القوافل الثقافية الى الأماكن التى ليست بها قصور للثقافة ولا بيوت لها ، وفى هذه الأماكن تستطيع القوافل الثقافية أن تقدم ألواناً من التوعية الفكرية والتنوير المعرفى والزاد الفنى ، عن طريق ندوات ومحاضرات مبسطة ، وأفلام تاريخية وإرشادية وتعليمية جذابة ، وعن طريق ابداعات فنية مناسبة . وفى كلمات : تستطيع قصور الثقافة وقوافلها أن تعوض أبناء الفئة التى ليس لها حظ من التعليم ، والفئة التى تعلمت ولم تتقن - تستطيع أن تعوض هؤلاء وهؤلاء ما فاتهم ، أو كثيراً مما فاتهم فى أقل تقدير .

وأما وزارة التعليم ، فلديها المدارس والمعاهد والجامعات التى تستطيع أن تقدم فيها روافد ثقافية الى جانب ما تقدم من تعليم . ومن الممكن أن تساعد فى ذلك أجهزة وزارة الثقافة ، بحيث تنظم رحلات لبرية للتلاميذ والطلاب الى متاحف والمعارض وقاعات الموسيقى الرفيعة وبور العرض المسرحية الجادة ، وبحيث تنظم محاضرات وندوات وعروضاً فنية راقية فى المعاهد والكليات وقاعات الاحتفالات بالجامعات . وهكذا يتم التواصل والتكامل بين الوزارتين ، اللتين تقوم احدهما على التعليم والأخرى على التثقيف المبني على التعليم ، وبهذا يتم للمتعلمين مستوى من الثقافة يجعلهم قريبين من الصفوة ، أو على الأقل يحول بينهم وبين التورط فى السلبيات التى بدأت تتسرب الى كثير من التلاميذ والطلاب ، بل الى كثير من المتعلمين الذين يشبهون فئة العامة والأميين فى كثير من الاحايين .

وأما وزارة الاعلام ، فلديها أخطر أجهزة التوصيل والتأثير على الاطلاق ، وهما : التلفزيون والراديو . ويمكن بالتعاون والتنسيق بين وزارتي الثقافة والاعلام ، أن يتضاعف انتشار الانتاج الراقد للثقافة ، والذي تعده الوزارة القائمة على أمر التثقيف ، فمن الممكن تقديم هذا الانتاج من خلال المذياع وعلى شاشة التلفزيون . وبذلك يفيد منه ملايين

المواطنين ، بدلا من قصر الافادة منه على القلة التى يتاح لها أن تتردد على مسارح الدولة أو على قاعات العروض الفنية الجادة . فكم من عمل مسرحى رفيع قد كلف وزارة الثقافة الكثير من الجهد والمال ، ثم لم يشاهده الا بعض أبناء العاصمة ، ممن أتيح لهم أن يحصلوا على تذاكر حضور العرض . أما بقية الملايين من أبناء الوطن ، فلم يروا هذا العمل وربما لم يسمعوا به . وكم من متحف على أرض مصر ، وكم من معرض تشكيلي يقام بالعاصمة ، وتظل الغالبية العظمى من أبناء الوطن لا يعرفون من أمره شيئا . وذلك لعدم التآزر والتكامل - بالقدر الكافى - بين أجهزة وزارتي الثقافة والاعلام ، ولو أن أجهزة الاعلام جعلت من مهامها الأولى التعريف بكل المجالات والأنشطة الثقافية ، ونقل مادتها الى المستمعين والمشاهدين - كجزء من برامجها - لأسهمت أعظم الاسهام فى عملية التثقيف وكانت الباب الأوسع الذى تتدفق منه الثقافة لتصل بشكل فعال ومؤثر الى الجماهير . فأجهزة وزارة الثقافة يغلب عليها الثبات وانتظار أن يقبل عليها من ينشدون الثقافة ، أما أجهزة وزارة الاعلام ، فهى تتحرك بسرعة ، بل باقتحام ليصل عطاؤها الى الناس حيث يكونون . ومن هنا ، لابد من استغلال طبيعتها تلك ، فى التثقيف الجاد المكثف السريع ، المطلوب بسط مساحته لتتسع الى أكبر نطاق ممكن .

ووزارة الأوقاف لديها المساجد والدعاة وتستطيع أن تسهم فى عملية التثقيف بشكل مؤثر وخاصة فى المجال الدينى ، وذلك بتنظيم دروس فى المساجد ، تشرح جوهر الاسلام ، وتوضح تعاليمه ، وتبرز قيمه ، وتركز على الجانب العلمى والسلوكى من الانسان المسلم . كما تستطيع أن تنظم دروساً فى محو الأمية ، بل فى التنوير المعرفى الانسانى بصفة عامة - لمن يريد من أبناء الحى أو القرية .

فهكذا كانت المساجد منذ عهودها الأولى دوراً للتعليم والتنوير ، الى جانب كونها دوراً للصلاة وعبادة الله . كما تستطيع وزارة الأوقاف أن تمد بالدعاة والمرشدين الدينيين الكثير من المدارس والمعاهد والعديد من قصور الثقافة وبيوتها وقوافلها ، بحيث يتولى علماء الأزهر ووزارة الأوقاف عملية التثقيف الدينى فى كل مكان يمكن فيه أن تؤدى هذه الرسالة ، وبحيث لا يقتصر الأمر على المساجد فحسب .

أما الجانب العلمى والمعرفى ، فهو عالمى عام ، فلا خشية فيه من الأخذ عن الغير بغير حدود ولا تحفظ ، على حين يجب الحذر والبصر وحسن الاختيار والملازمة فى الجانب المتصل بالوجدان .

كذلك يجب فى مجال التعاون والتكامل بين الوزارات والهيئات الرسمية فى عملية التثقيف ، أن يتم اتفاق على المبادئ الأساسية التى ينطلق منها النشاط كله ، حتى لا يحدث تناقض فيما يقال ، أو تعارض فيما يقدم . فآفة تعدد الجهات والهيئات والمؤسسات لدينا ، ما يحدث فى كثير من الأحيان من تناقض وتعارض ، يؤدى إلى البلبلة والحيرة بل إلى التمزق وضياح الثقة وفقدان الولاء فى كثير من الأحيان . ونشير هنا - على سبيل المثال فقط - إلى المواقف المتباينة من الآثار وتماثيلها ، والفنون وألوانها ، وبعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والدينية ، التى يحتاج الأمر فيها إلى الرأى الحاسم والاتفاق المخلص من التيه والبلبله .

فإذا تحقق كل ماسبق على وجه دقيق وجاد ، ارتقت فئة العامة ووصلت إلى مستوى من الثقافة الصحية ، واستكملت فئة المتعلمين ما ينقصها لتحقيق ثقافتها السوية وضاعت الهوة بشكل واضح بين فئات الأمة ، وأصبحت فعلا أمة مثقفة ، لها قاعدة عريضة هى قاعدة الجماهير العامة ، وقمة شامخة هى الصفوة الخاصة . ومن الطبيعى أن يكون الوضع كذلك - رغم اختلاف الدرجات - مادامت هناك ثقافة مشتركة ، قوامها رقى الفكر فى الجملة ، وسمو الوجدان على العموم ، وهما المؤديان بالضرورة - إلى سلامة السلوك وصحة النظرة ، وتقارب الفكر ، ووحدة الجماعة ، وقوة الولاء .

التوصيات

وتأكيدا لما سبق أن انتهى إليه المجلس من توصيات فى شأن السياسة الثقافية فى دوراته : الأولى والثانية والثالثة ، وعلى ضوء المناقشات والآراء التى أبدت حول الموضوع فى المجلس - يوصى بما يأتى :

* وضع مشروع تثقيفى قومى ، يرقى بالفكر ويسمو بالوجدان ، مع المحافظة على الشخصية المصرية بكل مقوماتها الوطنية والعربية والعصرية وتشارك فى وضعه وتنفيذه كل الوزارات والهيئات التى لها دور

وأما المجلس الأعلى للشباب ، فيستطيع أن يجعل من مراكز الشباب والأندية مجالات للتثقيف الفكرى والوجدانى ، بجانب النشاط الرياضى والترفيهى الذى يتاح للشباب فى تلك المراكز والفنادق . ومن اليسير أن تعاون فى ذلك وزارة الثقافة بأجهزتها وفرقها وخبرائها . كما تستطيع وزارة التعليم أن تعاون بمعلميها وأساتذتها ووزارة الأوقاف بعلمائها ودعاتها .

وأما وزارة القوى العاملة فمن واجبها رعاية العمال فكريا والرقى بهم وجدانيا أى من واجبها تثقيفهم لأنهم أمانة لديها أولا ، ولأنهم المنتجون للوطن ثانيا ، وثقافتهم استثمار يضاعف انتاجهم ، ويعود بالخير الوفير على وطنهم . ويبدأ ذلك بمحو الأمية من مجتمع العمال ، وينتهى بتزويد فكرهم بقدر موفور من المعارف الانسانية والعلوم الضرورية ، وصقل وجدانهم بالفهم الدينى الصحيح والتوجيه الخلقى السليم ، والتثوق الفنى الواعى . وتستطيع وزارة القوى العاملة أن تستعين بأجهزة وزارة الثقافة وأبنائها وبرامج وزارة الاعلام وقنواتها ، وبرجال وزارة التعليم ومعاهدها ، ثم بعلماء وزارة الأوقاف ودعاتها ، ومراكز الشباب وساحاتها .

على أنه يجب فى مجال وضع خطة التثقيف ، أن يراعى بشكل أساسى ومبدئى - الحفاظ على الطابع القومى للثقافة ، لأن المواطن الذى تتجه إليه عملية التثقيف ، هو مواطن مصرى عربى معاصر . وهذا يستلزم - أولا - الحفاظ على المقومات المصرية من عقيدة دينية ، ونزعة أسرية ، وقيم حضارية ، كما يستلزم - ثانيا - الحفاظ على كل مقومات العروبة ، من لغة قومية ، وذوق فنى وأخلاق أصيلة . كما يستلزم - ثالثا - الحفاظ على متطلبات المعاصرة ، من تفتح على معطيات الحياة العصرية العالمية ، فى العلوم والمعارف والفنون ، واختيار من ذلك كله ما ينمى الشخصية المصرية ويثريها دون أن يطنى عليها أو يمس اصالتها ، أو يغير شيئا من رفيع قيمها . وذلك لأن الثقافة الحق لها طابع محلى وشخصية مميزة ، يجب أن تظل مستقلة مصونة من كل طمس أو تشويه أو ضعف ، وهكذا الطابع المحلى الشخصى يتبلور - اساسا - فى الجانب الوجدانى ، ذى الروافد التى يمكن أن تكون هدفا للغزو أو العنوى أو التشويه .

فيه بطبيعتها .

* ضرورة المبادرة الى تنفيذ مشروع لحو الأمية على المستوى القومى ، تشارك فيه كل الوزارات والهيئات القادرة ، وتوفر له عوامل النجاح ، وما يقتضيه ذلك من سن تشريعات أو تنفيذ جدى للتشريعات القائمة ، ويمكن الرجوع فى هذا الشأن الى المشروع المتكامل الذى أعده المجلس القومى للتعليم فى دورته السادسة .

* وجوب عناية المؤسسات التعليمية بالجوانب التثقيفية حتى لا يستمر تخريج متعلمين غير مثقفين .

* وجوب تطوير جهاز الثقافة الجماهيرية ، بحيث يهتم أكثر بالأنشطة المعرفية بجانب الأنشطة الفنية والترفيهية ، وبحيث تتكامل فى كل قصر أو بيت ثقافة أهم العناصر المكونة للثقافة ، ولا يقتصر النشاط فى قصر على فن ، وفى قصر آخر على فن آخر . فالمطلوب هو تلبية احتياجات الجماهير فى تحقيق تكامل ثقافى حقيقى .

* تطوير المتاحف الموجودة ، ونشر المتاحف النوعية والاقليمية التى تحتاجها عملية تثقيف الجماهير ، والوصول بالخدمة المتحفية الى المستوى الذى يساعدها على اداء وظيفتها التثقيفية الحقة .

* ضرورة نشر المكتبات الاقليمية العامة ، وتزويد المكتبات القائمة بأحدث ما تخرجه المطابع ، وتطوير الخدمة بها بما يشجع على ارتيادها والاستفادة منها .

* العمل على خروج العروض المسرحية والموسيقية - التى تقدمها فرق وزارة الثقافة - الى الأقاليم المختلفة ، حتى لا تقتصر العروض على القاهرة والاسكندرية .

* أهمية وصول رجال التثقيف بأجهزتهم ، وبشكل مستمر ومنظم الى الاماكن النائية التى ليست بها قصور للثقافة أو بيوت لها ، وذلك عن طريق قوافل الثقافة .

* وجوب وصول رجال التثقيف بأجهزتهم ، وبشكل مستمر ومنظم ، الى أماكن التجمعات الكبيرة ، كمعسكرات القوات المسلحة والشرطة ، وكالمصانع ومعسكرات الشباب والنوادي .

* اهتمام وزارة الثقافة برفع مستوى المسرحيات والافلام والعروض الفنية والاشربة الغنائية حتى تمثل زادا للفكر وغذاء للوجدان ،

بالاضافة الى ما يكون لها من امتاع وترفيه .

* وجوب الاهتمام بتلافى سلبية الرحلات المدرسية والجامعية إلى المتاحف والمعارض والاماكن الأثرية ، بحيث تكون أعداد التلاميذ والطلاب فى كل رحلة أعدادا محدودة ، على أن تسبق كل رحلة بعملية توعية ، وعلى أن تصاحب بمرشدين مثقفين أكفاء يستطيعون ضبط سلوك التلاميذ والطلاب ، ويمكنهم إفاذتهم بما يشاهدون ويرون ، حتى تختفى مظاهر الفوضى والتفريط والاستخفاف ، التى تفسد تلك الرحلات ، وتمثل استهانة بالمكان وما يعرض فيه من أثر أو ابداع فنى أو علمى .

* مضاعفة اهتمام الاذاعة المسموعة والمرئية بتوصيل الأنشطة الثقافية التى تنتجها وزارة الثقافة ، الى الجماهير التى تسمع المذيع وتشاهد التلفزيون ، لكى يتم الانتفاع بتلك الأنشطة على أوسع نطاق .

* مضاعفة اهتمام الصحف والمجلات بالجوانب الثقافية ، وتوسيع نطاق ما يقدم من زاد فكرى وأدبى ، الى جانب ما ينشر من مواد إخبارية ورياضية .

* مزيد من اهتمام اتحاد الاذاعة والتلفزيون بالبرامج الثقافية والارتفاع بمستواها مع الاهتمام بصفة خاصة برفع مستوى التمثيليات والمسلسلات والافغنيات ، حتى تؤدي دورا أعظم فى مجال تربية الذوق والمشاركة فى التثقيف .

* ضرورة الالتزام فى عملية التثقيف - بل فى كل أجهزة التعليم والاعلام - باللغة العربية بصفتها اللغة القومية ، والوعاء الذى يحوى أهم روافد الثقافة .

* وجوب الاهتمام فى عملية التثقيف - بل فى كل أجهزة التعليم والاعلام - بالتاريخ القومى والحضارة القومية ، حتى يتأصل الولاء من خلال المعرفة .

* وجوب الاهتمام بالتراث وابران مافيه من قيم صالحة هى الركائز التى تبنى عليها الشخصية القومية .

* وضع خطة ملزمة للترجمة ، وفتح نوافذها على كل ماهو مفيد وجيد من النتاج الفكرى والمعرفى والفنى العالمى ، دون انحياز إلا الى الجودة ، ودون تحرج إلا مما يمس قيمنا أو يمثل خطورة على شخصيتنا وأصالتنا .

إن الرأي العام يؤثر في الثقافة ، كما تؤثر الثقافة في الرأي العام .
انهما يتبادلان التأثير والتأثر بصورة واضحة ، فالرأي العام هو من أهم
العناصر المؤثرة في الثقافة إن لم يكن أهمها جميعا ، فهو الأداة الفعالة
في الحركة الثقافية ، وهو الذي يضيف الى التراكم الثقافي ما يتفق عليه
الناس من ناحية ، وهو الذي يدفع السلوك الانساني الى الحركة
التطورية من ناحية أخرى ، والرأي العام في نهاية الأمر ، يأخذ من
الثقافة ويعطيها ، ويتأثر بها ويؤثر فيها ، فالرأي العام يخضع لمؤثرات
عديدة ، أهمها التعليم والاعلام والاعلان والثقافة .

واذا كان الاعلام يستهدف التأثير في الرأي العام السياسي
والاعلان يستهدف الرأي العام الاستهلاكي - فان الثقافة تكون وتنمى
وتطور الرأي العام بمعناه الشامل اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وهي
تدفعه الى الفعالية ، فليست الثقافة كما قدمنا هي السلوك الذي نرثه
عن الآباء والأجداد فحسب ، بل هي ايضا المحاولات الفاعلة في صنع
مستقبل الانسان .

قامت الثقافة في العصور البدائية على الصراع بين الانسان والبيئة
المادية ، بقصد تطويعها لخدمته ، والثقافة المعاصرة تمارس الآن
صراعا مع الثقافات الأخرى التي تتنافى أو لا تتفق معها ، وقد تقدمت
الثقافة في العصور الأولى بغير أعمال تفكير منظم أو تخطيط أو ارادة
حرة ، بل نتيجة حركة تلقائية في مواجهة ظواهر الطبيعة ، ثم تطور
الوعي الانساني وازدادت المدارك والمعارف وسمى الانسان الى التقدم
والمنافسة ، فاستعان بالتوجيه الثقافي لتملك زمام السيطرة والتفوق
وسط المجتمعات القوية ، وليستطيع في المجتمعات الضعيفة مقاومة
التأثير الثقافي الخارجي أو الداخلي الذي قد يتعارض مع قيمة
وأهدافه .

وقد بدأ الصراع بين ثقافتنا والثقافة الغربية منذ عهد القبطية ،
والحملة الفرنسية على مصر ، ثم في عهد التنوير وايفاد البعثات الى
أوروبا وانتشار التعليم وتحديثه . وحفلت الأوساط الثقافية عندنا بصراع

الرأي العام ودور الثقافة

بالرغم من شيوع تعبير الرأي العام وانتشاره ، واهتمام الباحثين
بدراسته - فإن العلماء لم يتوصلوا الى تعريف جامع مانع له ، بل كثرت
التعريفات وتعددت وتنوعت ، وفقا لاجتهادات الباحثين وتخصصاتهم .
فمنهم من يقول انه الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم
مصلحة مشتركة ازاء موقف من المواقف ، ومنهم من يكتفى بأن الرأي
العام هو الحكم الذي تصل اليه الجماعة في قضية ما . وكذلك يقول
بعض العلماء ان الرأي العام هو التعبير عن آراء وأحكام ورغبات
واتجاهات عامة الشعب أو جزء منه . ويمكن الاتفاق على تعريف مبدئي
للرأي العام ، بأنه محصلة مجموع الآراء لمجموعة من المواطنين في
مجتمع معين ، يتلقون عن وعي أو عن غير وعي انطباعات تلقائية
متفاوتة عن رسائل توجه اليهم من أجهزة الدولة ، أو من وسائل الاتصال
بالجمامير ، أو من هيئات فكرية أو روحية أو سياسية أو نحوها .

أما الثقافة فلها هي الأخرى تعريفات كثيرة عرض لها المجلس في
تقاريره السابقة . ومع ذلك فمن الممكن الاكتفاء هنا بالقول إن الثقافة
هي نظرة الناس الى الكون والحياة وسلوكهم في حياتهم اليومية العامة
والخاصة ، وهي كل ما يأخذون به أنفسهم من ألوان القيم والسلوك
الاجتماعي ، وهي المعيار الذي يقيسون به الصواب والخطأ ، وهي
التراث الذي يسلمونه للأجيال من بعدهم .

فكرى كبير ، دار حول قضية جوهرية واحدة ، وإن كانت متعددة الزوايا فبرزت هذه القضية من خلال أفكار كلية منها الاصلالة والمعاصرة ، والتغريب والتعريب ، والتراث والحداثة ، والعلمانية والاصولية الى آخره . هذا وقد وصل الوضع الثقافى العالمى الآن الى انقسام العالم اقتصاديا وثقافيا الى عالم الشمال حيث الحضارة والعلم والتكنولوجيا والصناعة والثراء الاقتصادى والقوة المادية ، ثم عالم الجنوب ، حيث المواد الخام ، والأيدى العاملة الرخيصة ، وأسواق الاستهلاك ، وانتشار الأمية ، وزيادة النسل ، والفقر والمرض والجفاف والتخلف .

وهكذا ضاقت الخناق على العالم الثالث ، وأصبح مجرد سوق مستهلكة لمصنوعات الدول المتقدمة ، وأصبح هذا الوضع هو العامل الأساسى فى التوجيه الثقافى وفى الصراع بين الثقافات ، هذا الصراع الذى تميز بالضرارة بعد التطور الهائل فى وسائل الاتصالات وأجهزة الاعلام والتتليف الحديثة كالتليفزيونى ، وأصبح العنصر الأساسى المؤثر فى الثقافة العالمية هو التجارة ، حتى يمكن القول بكون مبالغة كبيرة اننا نعيش عالميا فى عصر " ثقافة التجارة " .

ان الثقافة المتفوقة الآن ، والمكتسحة للعالم ، هى الثقافة الغربية ، وأقوى مافيهما الثقافة الامريكية بالذات ، فوسائلها فى منتهى القوة ، فمن احصائيات أجريت فى السبعينات كانت الولايات المتحدة تملك ٦٧٠٠ محطة اذاعة تجارية ومايزيد على ٧٠٠ محطة تليفزيونية ، و ١٥٠٠ صحيفة يومية ، ومئات من الدوريات وصناعة سينما ضخمة تعرض أفلامها فى العالم كله ، وصناعة نشر للكتب ، يبلغ رأسمالها مليون دولار ، أما عن شركات وكالات الاعلانات فان أكبر عشرة منها فى العالم ، توجد من بينها تسع شركات امريكية ، وكل هذه الأنواع مملوكة لمجموعة من المؤسسات المشتركة والتكتلات الاعلامية ، هدفها موحد ، وان تنوعت الأساليب تحت راية ديمقراطية الثقافة ، وهو يتمشى مع طبيعة المجتمع الأمريكى الذى يقوم على نظام صناعى مملوك ملكية خاصة ، ومنظم على هيئة مؤسسات متعددة الشركات تحميها الحكومة ،

وقائم على أساس عالمى يمتد نشاطه داخل عديد من دول العالم . ان التوجيه الثقافى العالمى الآن يطنى فيه الإعلام على الثقافة ، وتطنى فيه الأهداف التجارية على التوجيهات الثقافية العامة . ان آليات الثقافة ووسائلها من كتب وصحافة واذاعة وتليفزيون وسينما أصبحت مشروعات تجارية تستغل امكاناتها الفنية لصالح الاعلانات أكثر من خدمة الوعى العام ، ونشطت فى التأثير على الرأى العام وتوجيه العقول ، واستمالة الناس واقتناعهم وتمويدهم على المشاهدة والقراءة والاستماع الى أنواع معينة من مواد الثقافة ، وكذلك تمويدهم على مايرتجون وما يكلون وما يشربون ، والأماكن التى يذهبون اليها ، ونشر القيم التى تتفق مع المعايير الخاصة التى تفرضها مقتضيات السوق التى يسيطر عليها كبار المعلنين من صناعات وتجارة المواد الغذائية والأدوية والمشروبات والأدوات المنزلية والسيارات ومستحضرات التجميل وما إليها . ويستعين اصحاب هذه المصالح بكل ما هو متاح من وسائل الاعلان والاعلام والثقافة ، كالاعلانات والمقالات والأخبار والصور والمسلسلات والأفلام ، ويستخدمونها بطريق مباشر أو غير مباشر للتأثير فى الرأى العام وتوجيهه الى الاستهلاك والاشباع المادى والتسليم بالواقع وتعزيز المنفعة الشخصية واستهداف النجاح الفردى وعدم الرغبة فى التغيير ، والالهاء بالمباريات الرياضية ومسابقات الجمال واستعراضات نجوم السينما ، والاسترضاء والتعويض باثارة الأعصاب لبعض مظاهر العنف والجريمة . وان كان هذا كله مستساغا أو غير مرفوض فى المجتمع الأمريكى وما يقاربه ، فينبى أن تنصدى له ثقافة وتوجيهات خاصة قائمة على الدعوة الى العمل ومضاعفة الانتاج والحد من الاستهلاك وحشد كل الطاقات للتنمية والتطور الى الأفضل . ولهذا يجب أن تتواهر جهود قادة الرأى العام عندنا على مقاومة الآثار الضارة لهذه الثقافة الأجنبية الغازية وتوجيه ثقافتنا التوجيه الصحى القائم على المحافظة على الهوية وتأكيد الذاتية ، وملامة البيئة وتحقيق خطط التنمية .

الرأى العام والسلوك الاجتماعى :

الرأى العام هو نتاج جمعى ، وليس اجماعا على رأى يتفق عليه كل فرد فى جماعة الرأى العام . ومن الممكن اعتبار الرأى العام محصلة الرأى التى تتكون من عدة آراء فى جماعة الرأى العام ، ولأنه نتاج جمعى ، فهو يمثل الجماعة كلها معبأة للعمل فيما يتصل بمشكلة ما ، ومن ثم فهو ييسر تنسيق العمل الذى لا يشترط أن يقوم على الاجماع . ومعنى ذلك أن الرأى العام يتجه دائما نحو اتخاذ قرار رغم أنه لا يتسم بالاجماع . وجماعة الرأى العام تتكون عادة من الجماعات ذات الاهتمام أو المصلحة أو المنفعة ، ومن جماعة مشاهدين غير مهتمة .

وتحاول الجماعات المهتمة ، عن طريق الدعاية وغيرها أن تكسب الى جانبها تأثير الجماعة المشاهدة غير المهتمة . وقد يؤدى ذلك الى قيام جماعة المشاهدة بموقف القاضى أو الوسيط .

ومن الواضح أن نوع الرأى العام يتوقف الى حد كبير على كفاية المنافسة العامة وهى بدورها تتوقف على توفر مرونة أدوات الاتصال الجمعى مثل الصحافة والاذاعة والاجتماعات العامة ، وهذه لا تكون لها قيمة الا اذا كفلت حرية المنافسة والمناقشة والصراع بين الآراء ، بما يضمن تقريبا ووزنا كافيا .

ان من الخطأ الشائع ، التقليل من أهمية التأثير الشخصى ، أو ممن يسمون عادة بقيادة الرأى ، وهم أولئك الأشخاص الذين لهم تأثير شخصى على من حولهم من الناس بالنسبة لموضوع واحد على الأقل .

فقيادة الرأى هم الأفراد الذين يتجه اليهم معارفهم واصدقائهم يطلبون الرأى والنصح ، وعندما تقل وسائل الاتصال الجمعى كالاذاعة والصحف يتم نقل الأفكار عن طريق الاتصال الشخصى ، كما يحدث فى بعض القرى ، وهنا تزيد أهمية الدور الذى يلعبه قادة الرأى ، كالمدرس أو الشخص الكثير التنقل بين القرية والمدينة .

ويتميز التأثير الشخصى لقيادة الرأى بخاصيتين هامتين ، أولاهما أنه تأثير غير رسمى ، أى أنه لا يعتمد على المكانة أو السلطة ، وثانيتهما

أنه تخصصى ، فكل محاولة موضوعها ومداخلها فى التأثير ، والتأثير الشخصى ايضا غير منظم ، فليس هناك قائد رأى أعلى ينقل رأيه من يليه فى القيادة ، كما يحدث فى بعض المنظمات فالرأى ينتقل من خلال شبكة من العلاقات الشخصية غير الرسمية وغير المنظمة ، والرأى الشعبى والرأى الرسمى قد يتفقا ، وقد يتعارضان أيضا .

بعض خصائص الرأى العام :

يظل الرأى العام ساكنا كامنا حتى تبرز قضية هامة بالنسبة للجماعة ، وهى تظهر عندما يوجد صراع أو قلق أو احباط ، والرأى العام الجارى هو محاولة للتقليل من الصراع أو القلق ، ويصبح الرأى العام الباطن ظاهرا أو خارجيا حينما تكون قوة العامل المؤثرة عظيمة ، ويظهر للعيان ان التعبير عن الرغبة بالفعل سيكون له نتائج طيبة أكثر من النتائج السيئة . والرأى العام شديد الحساسية بالنسبة للأحداث الهامة . وهو غير ثابت فهو يتغير من وقت الى آخر ويتحول من موضوع الى موضوع ، ومن مشكلة الى أخرى . واذا تهيأ للشعب جو من الحرية والديموقراطية وفرص التعليم الطيب فان الرأى العام يبدو صلب العود ، ولا يسهل خداعه عن طريق الدعاية ، وكلما كان الرأى العام عليما بمجريات الأمور ، كان أقدر على الفهم والحكم الصحيح على الأشياء ، وحينما تعم الدعة والاسترخاء واللامبالاة وعدم الاكتراث بالشئون العامة والقضايا القومية ، فان الرأى العام يظل فى غفلة عن المطالب العامة والقومية ، وكلما قل الاهتمام الشخصى أو الجماعى بإحدى القضايا أو المشكلات الاجتماعية ، ضاقت الفرصة لتكوين رأى عام قوى بشأن هذه القضية أو المشكلة . وحينما تحل أزمة ما وتستحكم ، فان القيادة تلعب نورا أكثر أهمية من أى عامل آخر فى تكوين الرأى العام فى الجماعة . وليس من السهل تكوين رأى عام عالمى الا اذا تقاربت المعايير والأخلاق العامة للشعوب المختلفة .

أثر الرأى العام فى سلوك الفرد والجماعة :

يؤثر الرأى العام بشكل واضح فى سلوك الفرد والجماعة على النحو التالى :

وسيلة أو واقعا .

- يحافظ الرأى العام على الروح المعنوية للجماعة ويرفعها ، وإذا كان قويا متماسكا ، فإنه يعبر عن الاتفاق الجماعى والوحدة الفكرية داخل الجماعة ولكنه يثبطها إذا كان عكس ذلك .

- الرأى العام الذى يقوم على أساس من التراث الثقافى ، يقاوم بقوة وشدة محاولات التعديل حتى وإن كان الموضوع قابلا للتغيير الصحيح بما يتعارض مع ماعتاد الناس فهمه .

الرأى العام المستتر :

فى بعض الأحيان ، لا تتمكن الجماعة من التعبير عن رأيها جهرا ، لأنها خائفة لاتجرؤ على التعبير عن رأيها أمام جماعات أخرى ، لهذا فى إما أن تلزم الصمت ، أو تجهز برأى لا يضر بالجماعة مع الاحتفاظ بالرأى الحقيقى كامنا نون اعلان . وفى هذه الحالة يوجد رأى عام مستتر يوجه سلوك هذه الجماعة . ومن بين الجماعات المقهورة الخائفة بعض الفلاحين وفقراء المدن ، وتوجيه الرأى فى هذه الجماعات لا يتم عن طريق وسائل الاعلام المعروفة ، ولكنه يتم عن طريق الاتصال الشخصى والحديث الشفوى . وفى المجتمعات التقليدية تكثر الجماعات المقهورة والمستضعفة ولا يكون هناك رأى عام بالمعنى المعروف فى البلدان الصناعية ، بل رأى عام مستتر ينطق به السلوك ولا تنطق الأفواه ، وهو يكون فى هذه الحالة حصيلة لدوافع الخوف والمصلحة معا .

وفى المجتمع الريفى بالذات لاتزال الثقافة المصرية الاصيلية هى أساس المجتمع .

وقد أدى الاقبال المتزايد - فى الحقبة المتأخرة - على الثقافة المستوردة الى فقدان الثقافة الاصيلية لحيويتها بالتدريج وانسحابها من الميدان مغلوبه امام الثقافة الغازية ، ولأسباب كثيرة حدث تقارب عالمى بين المجتمعات الحضرية بالذات ، كما استمر التمايز الثقافى قائما بين المجتمعات الريفية ، وقد أدى التعليم المدرسى الى انبهار المتعلمين بشكل خاص بالثقافة المستوردة ، وتباعدهم عن الثقافة الاصيلية . على أن

- يحدد الرأى العام نشاط وسلوك الفرد والجماعة فيما يتعلق بالأمور العامة ، وهو يتضمن اشتراك الناس فيما بينهم فى بعض المعتقدات والآراء مما يوحد بينهم فى السلوك الاجتماعى .

- يتأثر سلوك القادة فى الجماعة والمجتمع الديموقراطى باتجاهات الرأى العام ، أى إرادة الشعب .

- يحدد الرأى العام معالم الاتجاهات السياسية والحكم فى داخل الدولة ، وبين الدولة وغيرها من الدول .

- يعتبر الرأى العام قوة تنبه المجتمع الى موضوع الداء والخطر .

- يؤثر الرأى العام فى الحياة العامة فى مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

- تساعد معرفة الرأى العام فى عملية التخطيط الاجتماعى والتربوى والاقتصادى والسياسى ، وتساعد فى حل المشكلات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية فى الجماعة .

- تساعد معرفة اتجاه الرأى العام فى التنبؤ بسلوك الأفراد والجماعة ازاء مشكلات الحياة اليومية .

- يحدد الرأى العام حدود التحريم ، ويحدد المسؤولية الفردية والجماعية ، وبذلك يساعد على وضع التشريعات الملزمة .

- يؤثر الرأى العام فى تدعيم السلوك الجماعى السوى ، ومقاومة السلوك الجماعى المنحرف .

- يلعب الرأى العام نورا هاما فى عملية التغير والتغيير الاجتماعى ، ويعضد ويساند الهيئات والمؤسسات الاجتماعية ويدعم نشاطها وجهودها فى إحداث التغيير الاجتماعى وتغيير اتجاهاتها ، وإذا أمكن معرفة الرأى العام الكامن أمكن إحداث التغيير الاجتماعى المطلوب قبل ظهور الرأى العام فى شكل علنى صريح .

- يرفع الرأى العام المعايير الاجتماعية والتقاليد والأخلاق والقيم والمثل العليا .

- يرفع الرأى العام أو يخفض مكانة شخص أو نظام أو هيئة أو

النموذج التنموي في القرية المصرية - وفي العالم الثالث بوجه عام - يقوم على تصور أساسي قوامه أن المتعلمين في الحضر ، يمكنهم توجيه أهل الريف إلى ما يصلح لهم في جميع نواحي الحياة ، ولما كان هؤلاء المتعلمون أصبحوا متأثرين بالثقافة الغربية بحكم النشأة والمناخ والتعليم ، فقد أصبحوا أداة طبيعية لنقل تلك الثقافة الغربية .

وهكذا تبدو أهمية التعرف على الرأي العام المستتر بين جماهير الفلاحين فهو الذي يعبر عن نبض مصر الأصيل ووجهة نظرها المحلية نحو القضايا العامة .

والفلاح المصري يعرف مصلحته تماما ، وهو وإن كان لا يعبر عن رأيه صراحة إلا أنه يتصرف وفقا لمصلحته بوحى من نفسه ، ودون توجيه من الحكومة ، بل أنه كثيرا ما يعارض الحكومة بالسلوك والفعل ، وإن كان يتجنب هذه المعارضة بالقول المعلن ، ومثال ذلك أنه يستخدم الكهرباء للإنارة بينما تريد الحكومة استخدامها في تصنيع الريف ، كما أن كثيرا من الفلاحين يقبلون على خدمات القرية تاركين الخدمات التي أقامتها الحكومة في القرى ، وهم يستخدمون السلع المدعومة التي كانت موجهة في الأصل إلى سكان المدن ، كما يقومون الآن بتخصيص أمكنة في المقامى الريفية يشاهدون فيها برامج الفيديو ، وهذا ما يؤكد أن الفلاح بدأ يتحرك بوحى من ذاته في كثير من الأمور التي تهمة ، وهو يحس بالمشكلة ويفكر في الحلول ويدأثلها ثم يتخذ قراره دون أن يستشير أحدا .

ومن ثم يبدو أن التعرف على الرأي العام المستتر في الريف المصري ليس بالمهمة السهلة . ومن واجبنا أن نعمل على إتاحة جميع الفرص أمام الفلاحين للتعبير عن آرائهم في حرية ودون خوف ، وفي اللقاءات العامة التي يدعون إليها أمام المسؤولين ، وعلينا أيضا أن نشجع وتدعم التعبير الشعبى الريفى عن طريق مناهج الثقافة الشعبية والحرص على

إبقاء محتواه على حاله ، دون تدخل من المثقفين .

الثقافة الدينية والرأى العام :

الثقافة الدينية هي مجموعة المعارف والخبرات التي تستند إلى نصوص الكتب المقدسة وشروحها وقواعد الشريعة ومبادئها وأحكامها وتوجيهات القادة الدينيين وممارساتهم ، ولثقافة الدينية خصائص متميزة منها الأصالة ، وهي تنبع من الاستناد إلى الدين دين الله والشريعة شريعته . ومنها الثبات الذي ينبع من نصاعة الحقائق الدينية وصياغة النصوص الدينية بأسلوب الحسم والبت . ومنها الاستمرار ، فقد ظلت عناصرها ومضامينها قائمة بارزة وقادرة على صنع الحياة . وتتميز الثقافة الدينية بالاستقلال والاحتفاظ بشخصيتها ، وهذا أظهر ما يكون فيما يتعلق بالعقيدة والقيم الدينية . ومن خصائص الثقافة الدينية ، المسئولية الفردية التي هي أساس محاسبة النفس والنقد الذاتى ، والمسئولية الاجتماعية التي هي أساس التساند والتعاون والتكامل ، كما أن من خصائصها الالتزام وهو أن يستوحى المتدين ضميره الدينى وهو يعالج شئون حياته . ومنها الشمول حيث أن الاسلام ينظم شئون الدنيا والدين جميعا ، ومنها التوازن - إذ حققت الثقافة الدينية الاسلامية قدرا متناسبا من الوسطية والاعتدال . ومن شأن هذه الثقافة الدينية المتميزة أن يوجد بين الناس رأيا عاما ناخضا متبصرا يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ والخير من الشر ، والثقافة الدينية كفيلة بتثبيت دعائم الرأى العام المستنير ، العامل على نصرة الفضيلة ومقاومة الرذيلة ، وصلاح أحوال الناس في الدنيا . والرأى العام المسلح بالثقافة الدينية ، يكون رأيا عاما صلبا متمسكا بالحق ملتزما بالخير.

الثقافة العلمية والرأى العام :

ويقصد بالثقافة العلمية تلك المعارف التي تلبي حاجات الانسان المادية ، كالعلوم الفيزيائية والبيولوجية - وتلك التي تمدد بأسس وجوده .

ككائن راق يعيش في مجتمع ، كالعلوم الاجتماعية والانسانية .

ومما يؤهل الانسان لتأصيل منهج التفكير العلمي الاستعانة بالمنهج التجريبي الذي ينبني عليه النوع الأول من المعارف ، ومنهج الاستدلال والاستنباط في النوع الثاني منها . والتفكير العلمي على هذا النحو يحدث التوازن بين حاجات الانسان المادية وقيمه المعنوية والأخلاقية . ومن شأن الثقافة العلمية والتفكير العلمي أن تسلح المواطن بما يواجه به الخرافات والمعتقدات التي لا تتفق والقوانين الطبيعية المعروفة ، وهذا بدوره يساعد على تكوين رأي عام مستنير يعتمد على العلم والمعرفة لا على الخرافة والأباطيل .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم من حقائق وأفكار ، ومادار حولها في المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

* تزويد الكليات الجامعية والمعاهد التي تتصل دراساتها بمجالات الثقافة والاعلام - بكل عناصر العلم والفن والخبرة الحديثة التي تساعد على تكوين الكوادر القيادية والاعلامية لتوفير مقومات التنمية الثقافية ، وحسن توجيه الرأي العام .

* أن تتضمن مناهج هذه الكليات اتجاهات تستهدف تأكيد الهوية القومية ودعم القيم والتقاليد ، والمقومات الاصلية للشخصية العربية ، والعناية باللغة والتراث في اطار الحياة المعاصرة ، وملائمة متطلبات البيئة الحاضرة ، وحفظ التوازن بين الذاتية الثقافية ومعمليات الاستفراء الثقافي الأجنبي ، وبيان الفروق بين الثقافة الوطنية والثقافات الأخرى .

* توفير أنوات الثقافة والأعلام من المطبوعات والأفلام وغيرها ، مع ضرورة تنمية مصادر الأخبار ، والعمل على تطوير وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني وتقديمها .

* مراعاة الملائمة بين خطط التنمية والانتاج من ناحية والخطط والبرامج الثقافية والأعلامية من ناحية أخرى ، بحيث تتمكن الأخيرة من

القيام بدور فعال في تهيئة الرأي العام وتعبئته لمواجهة خطط التنمية والانتاج والعمل على نجاحها .

* ينبغي أن يركز الموقف الثقافي بالنسبة للرأي العام على أمور منها :

- أن يساعد العمل الثقافي على تمكين الرأي العام من التكون بحرية ، دعماً لمسيرتنا الديمقراطية وتأميناً لها .

- عدم اغفال أو مصادرة رأي الأقلية في غمار الإعلاء من قيمة الرأي العام ، بل ينبغي الاهتمام بهذا الرأي في اطار تحقيق الديمقراطية والمصلحة العامة .

- مصارحة الجماهير بكل الحقائق ، حتى تتمكن من تحديد كل مشكلة بدقة ووضوح ، وتصبح أقدر على الفهم والحكم الصحيح بما يؤدي الى تكوين رأي عام واضح مستنير .

* اتباع الأساليب العلمية للتعرف على الرأي العام واتجاهاته قبل البدء في وضع أية خطة ، فالتعرف على الرأي العام في المشكلات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية أحد العناصر العامة التي يحتاج اليها التخطيط الدقيق للمشكلات القومية جميعها .

* اعتبار مصالح الجماعة أو المصلحة العامة في الحاضر والمستقبل هو المعيار الذي يحدد مشروعية تعديل الرأي العام أو تغيير اتجاهاته اذا ما دعت ضرورة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية الى ذلك .

* تهيئة المواطن منذ الصغر ، حتى يكون له رأيه في القضايا العامة ، ليصبح مشاركاً في الرأي العام المعلن ، وذلك بالاهتمام بجمعيات النشاط المدرسي في مراحل التعليم المختلفة والاهتمام بمسابقات القراءة الحرة .

* الاهتمام بالرقابة على الاعلانات بحيث لا يقتصر دورها على تحقيق العائد المادي بل ينبغي أن تراعى القيم الدينية والأخلاقية والاداء الفني الرفيع والعمل على تعميق الولاء والانتماء للوطن .

اللغة والثقافة

البناء . فهناك ثقافة الخاصة ، وخاصة الخاصة ، وثقافة العامة وعامة العامة ، وثقافة رجل الشارع ، وثقافة أهل الحرف والصناعات . وهذه الثقافات - وإن اتفقت في قليل من الثوابت - تدفع بأصحابها إلى مسارات متباينة من السلوك ، وتوجههم اتجاهات متباعدة ، ومن ثم يصعب الالتقاء عند نقطة الهدف القومي بعامة ، ونعني بها فكر الانتماء إلى الوطن المعين ، وكذلك بالنسبة للغة .

والعلاقة بين اللغة والثقافة علاقة وثيقة ، فوحدة اللغة أو تكاملها تستتبع وحدة الثقافة وتكاملها ، والعكس صحيح . وكذلك تنعكس وحدة الثقافة أو التماثل والتقارب في مكوناتها على النشاط اللغوي للمجتمع ، وإن لم تكن هذه العلاقة لزومية أو ضرورية في كل الأحوال . فليس من النادر أن تكون اللغة في عمومها واحدة ، في حين تختلف الثقافات أو تتنوع بصورة أو بأخرى . فاللغة العربية بمعناها المطلق هي لغة العرب جميعا ، ومع ذلك فلمس شيئا من الفروق في البناء الثقافي بين مجتمع عربي وآخر . وكذلك الحال بالنسبة للغة الانجليزية ، فهي لغة الانجليز والأمريكيين ، ومع ذلك فهناك خواص ثقافية مميزة لكل أمة منهما .

وحقيقة الأمر أن الارتباط بين اللغة والثقافة - وحدة أو تنوعا - يتوقف على درجة الاختلاف اللغوي والثقافي معا . فكلما كان الاختلاف كبيرا بين اللغات ، كان الاختلاف بين الثقافات واضحا . ثم إن الاختلاف في اللهجات في مجتمع واحد معين ينبئ عن تنوع الثقافات فيه ، والتنوع الثقافي ينعكس على النشاط اللغوي .

وهنا نتساءل ، هل تتحدد ثقافة الفرد بلغته ، أم أن لغته تتحدد بثقافته ؟ هناك ثلاثة آراء ، فهناك من يرون أن اللغة تملئ على الفرد أسلوب حياته وثقافته ويزعمون أن سلوك الفرد وتفكيره يرتكزان أولا وأخيرا على اللغة ، وآخرون يرون أن اللغة ليست الا أثرا من آثار عقلية المجتمع ، فهي عاكسة لثقافة هذا المجتمع . وهناك رأي راجح يرى أن العلاقة بين اللغة والثقافة علاقة تأثير وتأثر ، وأن علاقة اللغة بالثقافة هي

هناك خمسة عناصر أساسية يمكن اتخاذها معيارا لتصنيف البشرية إلى أمم ووضع الفوارق بين هذه الأمم ، وتعيين الخواص المميزة لكل منها . وهذه العناصر هي : الجنس المشترك أو الأصل أو العرق ، ثم الدين ، والقومية ، واللغة ، والثقافة . وللمنصرين الأخيرين ، اللغة والثقافة ، دور بارز في هذا التصنيف والتحديد ، إذ هما بمثابة المرآة العاكسة لكل أنواع النشاط الانساني في هذه الأمة أو تلك ، وهذا المجتمع أو ذاك . ولهما في مجتمعنا المصري خاصة ، والعربي عامة ، أهمية كبيرة ، لأن وصفهما أو بناءهما يحتاج إلى نظر ودرس كي نتعرف على حقيقة الأمر فيهما ونكشف عن مكوناته ، ودرجات التناسق والتكامل بين هذه المكونات .

وأول ما نلاحظه في هذا الشأن ، هو أن بناءنا اللغوي والثقافي ينقصه التكامل والتجانس أو الانسجام بين وحدته ، وأن هويتنا اللغوية والثقافية يشوبها نوع من التفكك والاضطراب ، وضرب من التنافر والتناقض ، فاللغة العربية المنطوقة تعاني من بلبله اللسان وتعدد اللهجات والروايات التي تحسب بالعشرات ، بل بالمئات . وكذلك ثقافتنا القومية لم تنجح من هذا التفرق والتمزق ، ولم تسلم من الخلط وخلخلة

علاقة الجزء بالكل ، فاللغة أخص والثقافة أعم .

ان الاتفاق والافتراق في البيئة اللغوية المعينة ينطبقان بصورة أو بأخرى على الوضع الثقافي في هذه البيئة ، حيث نلاحظ اتفاقا في الثوابت والجوهريات ، واختلافا في الأداء والسلوك والتعامل الثقافي ، والقيمة الثقافية المعينة قد يكون متفقا عليها في بيئة اجتماعية ، ولكنها تختلف فيما بين أفراد هذه البيئة في التحقيق المادى لها .

ان الأبوة مثلا قيمة لغوية ثقافية ، ولكن التعبير عنها في مجتمعاتنا يتم بصور متعددة ، وهناك أمثلة أخرى تدل دلالة قاطعة على مدى التداخل والتشابك بين اللغة والثقافة ، تأثيرا وتأثرا .

وهكذا نصل الى اتفاق على نقطتين مهمتين : الاولى ، هي التداخل والتشابك بين اللغة والثقافة ، والثانية هي اختلاف السلوك اللغوي والثقافي بين أفراد المجتمع الواحد . ومن المقرر أن الوحدة اللغوية أمر مطلوب ، بل ضروري حفاظا على الهوية القومية ، وكذلك الأمر بالنسبة للثقافة .

ولكن كيف الوصول الى ذلك ؟ بتوحيد اللغة للوصول الى وحدة ثقافية ، أم بالتقريب بين الأنماط الثقافية لتساعدنا على توحيد اللغة . علينا أولا أن ندرك أن الوحدة اللغوية التامة أمر أشبه بالمستحيل ، ولكن هناك أدوات وعوامل من شأنها أن تقرب بين الألسن وتسد الفجوات ، وصولا الى اللغة المشتركة . فعلينا أن نعنى بالكلمة المنطوقة في الإذاعة المرئية والمسموعة وخطب وأحاديث الخطباء والدعاة والمسؤولين ، وكذلك العناية باللغة المكتوبة في الصحف والمجلات والكتب الدراسية والثقافية . وعلينا بادئ ذي بدء أن نعنى بالطفل ولغته وثقافته .

وإذا كان الاتفاق قد تم على أن السن التي يمكن أن نبدأ فيها بوضع برنامج ثقافي لأطفالنا هي الرابعة ، فإنه ينبغي أن يكون موضوع اللغة التي تستخدم في تثقيفه منذ هذه السن ، هدفا للبحث

والدراسة والاهتمام من كل المهتمين بتربية الطفل وتثقيفه .

وقد كان محور الاهتمام فيما مضى هو اللغة التي تستخدم في التعليم وخاصة في كتب القراءة . أما المباحث اللغوية في مجال التثقيف بمراحله المختلفة ورحابه الواسعة ، فلم تحظ بعناية خاصة الا في السنوات الأخيرة ، وكانت الدراسة فيها محدودة .

وفي مجال موضوع اللغة العربية وثقافة الأطفال ، فإن هناك بعدين أساسيين لابد من التركيز عليهما : الأول هو اللغة باعتبار أنها أداة للتوصيل الثقافي ، سواء مسموعة أو مقروءة وهي القناة الرئيسية للتوصيل .

والبعد الآخر للغة في تثقيف الطفل هو : المضمون ذاته ، باعتبار أن اللغة العربية مقوم أساسى من مقومات ثقافتنا ، وعنصر أصيل من عناصر ذاتيتنا بما تحمل من أفكار وقيم ومظاهر حضارية . ويجانب هذين البعدين ، يوجد بعد ثالث ، هو مدى ملاصقة اللغة المستخدمة في ثقافة الطفل ، لعمره الزمني ومستواه الإدراكي ، ولقدراته واهتماماته وحاجاته .

وثقافة الطفل تبدأ من سن مبكرة منذ يعى ما يمر به من خبرات . ومن أهم مصادر خبراته الثقافية ، اللغة التي يستمع اليها ممن يحيطون به في المرحلة الأولى من حياته . ويختلف تأثير هذه اللغة في تثقيفه ثراء أو ضآلة - باختلاف البيئة التي ينشأ فيها ، فإذا كانت الخبرات التي تتاح له فيها خصبة وفيرة ، وكانت مواقف الحوار والمناقشة وفرص التعبير التي تتاح له حية مثيرة ، وكان القاموس اللغوي لمن يحيطون به من الكبار ثريا متنوعا - كان حظّه من الثقافة أوفر ، والعكس صحيح .

والمريون ، يعرفون أن الأطفال في مرحلتهم الأولى يختلفون فيما بينهم في قواميسهم اللغوية ، وأساليب تعبيرهم ، وعرض خبراتهم ، وأنواع تفكيرهم ، وسعة معلوماتهم . وترجع هذه الفوارق في القدرة اللغوية وسعة القاموس اللغوي الى عوامل وراثية أو بيئية ، ومن أهم

وقصرها ، وغرابة اللفظ والألفة به ، وتعقيده وبساطته ، واستخدام المجاز ، متى يكون حسنا ومتى يكون قبيحا ، الى غير ذلك من العناصر .

هذا الاضافة الى ماتطلبه العناية بالمضمون من جهد وحرص على هويتنا الثقافية وبعد عن استيراد ما لا يتفق معها .

واذا انتقلنا الى اللغة وثقافة الجماهير الشعبية العريضة ، فقد نلاحظ في سهولة ويسر ، أن عندنا في مصر الآن ثلاث (لغات) عربية : الفصحى ، والعامية ، ثم اللغة الوسط التي يشيع استعمالها في الصحف والمجلات والاذاعات وغير ذلك .

وفيما يتعلق بثقافة الجماهير ، تنحى اللغة الفصحى جانبا رغم انتشارها واستعمالها ، فالكثيرون اذا سمعوا في رواية تذايع مسموعة أو تشاهد مرئية ، انصرفوا عن متابعتها . وبينما كانت المجلات الادبية التي تنشر مقالاتها بالفصحى الراقية تلقى راجا كبيرا في الثلاثينات والاربعينات ، نجدها الآن أقل انتشارا وشيوعا .

ومع ذلك فهي راسخة باقية ببقاء القرآن الكريم حيا مسموعا ومقروءا في نواحي المعمورة .

أما اللغة العربية السهلة الشائعة فقد انفصلت عن الفصحى وشقت طريقها في الصحف والاذاعات والكتابات الجارية ، وتطورت مع الزمن وأصبحت لغة قائمة بذاتها ، ولولا أن الكثيرين ممن يكتبونها يخطئون في النحوفى الصرف والاملاء لأصبحت قريبة جدا من الفصحى ، ومع ذلك فهي لغة مستقلة لها قوامها وخصائصها ، وهي التي ينبغي أن نهتم بها كلفة تثقيف للجماهير تستحق الدراسة والعناية بها ورفع مستواها .

واذا كان الطريق طويلا وشاقا نحو بعث العربية الفصحى ، فلا أقل من العناية بهذه اللغة الشائعة والاهتمام بإصلاحها وتصويب أخطائها النحوية والإملائية ، لتصبح مع الزمن لغة فصحى سليمة ، ولعل هذه اللغة هي التي تظهر واضحة بكل خصائصها الايجابية والسلبية في الصحف

العوامل البيئية : ثقافة الأسرة ولغة الكبار المحيطين بالطفل فيها .

واللغة المستخدمة في ثقافة الطفل فيما قبل المدرسة هي ، بطبيعة الحال ، اللغة الدارجة ، التي يتعلمها عن طريق الاستماع والممارسة في حياته اليومية مع الكبار وأترابه الصغار ، ثم ينتقل تدريجيا الى الفصحى السهلة البسيطة .

وينبغي أن يهتم المخططون في تعليم الطفل وتثقيفه بهذه المرحلة الانتقالية وأن يتبعوا فيها منهجا علميا صحيحا .

وقد أثبتت الدراسة أن الفجوة بين لغة الأطفال والفصحى ليست من العمق بالقدر الذي يتصوره البعض . ومن ثم فمن اليسير أن يستأنس مؤلفو كتب الأطفال الصغار وقصصهم ومسرحاتهم وأنشيدهم بقواميس الأطفال الفعلية ، وأن يختاروا ما هو مشترك من المفردات والتراكيب كنقطة للبداءة ، وأن يصوبوا ما كان فيه محرفا بالتدريج ، وأن يضيفوا من المفردات والتراكيب الجديدة بمقدار ، كلما تقدمت سن الطفل .

وهناك ظاهرة في الكتب المدرسية للأطفال ، ينبغي التنبيه اليها وهي ظاهرة ترجمة كتب المعلومات واقتباس صورها ومادتها . فمجرد النقل عن الأمم المتقدمة تكنولوجيا يبعد الطفل عن بيئته ، ويفرس بذور النقص التي يعاني منها الأطفال المصريون كثيرا ، مع أنه يمكن أن تستقى مادة صالحة لهم من مظاهر الحضارة الحديثة في مصر ، والتقدم العلمي والتكنولوجي بها . كما أن الكتابة للأطفال في معظمها جهد فردي وعشوائي يتجه اليه مدرسو اللغة العربية والأدباء بوجه خاص ، وهم بحكم ثقافتهم أكثر اهتماما بالشكل والصياغة واللغة ، وأكثر تفضيلا للمضامين التقليدية لأدب الأطفال .

والكتابة للطفل ليست مهمة سهلة ، فهي تحتاج الى قدرة على اصطناع لغة لها خصائص ومواصفات معينة ، ومعرفة بالعناصر التي تؤدي الى صعوبة النص أو سهولته كالتقديم والتأخير وطول الجملة

ومع بؤادر الثورة العرابية بدأت الصحافة المصرية تتخلص من الزخارف اللفظية والمحسنات البديعية .

وبوجه عام ، كانت لغة الصحافة المصرية فى عهد الثورة العرابية حسنة من حسنات ذلك العهد المتأجج بالشعور الوطنى والعاطفة القومية . وقد نبغ فى تلك الفترة مجموعة من الصحفيين والكتاب ، كان لهم دور ملحوظ وأثر ملموس فى اذكاء الشعور الوطنى . وامتازت اللغة فى ذلك الوقت بالألفاظ الرنانة والأسلوب الخطابى الذى يثير الشعور ويلهب العاطفة ، ويهيم الناس المتغيرات والتطورات الجديدة .

كما برز من كتاب هذا العهد من تميز بأسلوب جديد فى الكتابة الصحفية يخلو من كل زخرف أو حلية لفظية أو مبالغة أو اغراق فى التشبيهات والأوصاف أو تقعر فى الألفاظ ، مع الميل الى عمق الفهم والقدرة على التحليل ، ومخاطبة العقل والمنطق بدلا من اثارة العاطفة . ومن يقرأ بعض المقالات التى كتبت فى ذلك العهد ، لا يجد فرقا كبيرا بينها وبين المقالات الجيدة التى قد نجدها فى وقتنا الحاضر ، برغم ما بين العهدين من سنوات طوال .

على أن لغة ذلك العصر ، كانت فى الوقت نفسه تتضمن كثيرا من الألفاظ التركية والفرنسية والعامية ، وكان فى بعضها إغراب فى اختيار الألفاظ المهملة .

وان عدل بعض أقطاب الصحافة بعد ذلك عن هذا الأسلوب وأثر اللغة البسيطة البعيدة عن المحسنات البديعية والتشديق بالألفاظ .

وبعد سنوات من الثورة العرابية ، وفى سنة ١٨٨٩ بالتحديد صدرت صحيفة " المؤيد " بأسلوب جديد فى التحرير الصحفى وفى لغة الصحافة على وجه العموم ، اذ تميز أسلوبها بقوة الحجة والجدل وإثارة المنطق واستخدام الأدلة المقنعة ، مع البساطة والسهولة والاستشهاد بالواقع المحسوس ، والتشدد فى نقد الخصوم من رجال السياسة والاستعمار ، دون إسفاف أو هبوط .

اليومية والمجلات الأسبوعية ولهذا فإن التقرير يعرض بايجاز للغة الصحافة وتطورها منذ نشأت الصحف العربية فى مصر ، حتى الوقت الحاضر ، لمعرفة ما الذى يجب عمله نحو ترقية هذه اللغة الوسط ، وتمكينها من أداء مهمتها فى تثقيف الناس على الوجه المرضى ماوسعنا ذلك .

والصحافة بمفهومها ومظهرها الحديث لم تظهر الا فى القرن السادس عشر الميلادى ، بعد اختراع الطباعة . أما الصحافة العربية بوجه خاص فلم تظهر الا فى القرن الماضى . وفى عام ١٧٩٩ أنشأ نابليون أول صحيفة عربية ، ثم ظهرت بعدها الوقائع المصرية التى أنشأها محمد على سنة ١٨٢٨ .

وكانت لغة الصحافة فى أول عهدها بمصر ، هى اللغة العامية التى يكتب بها الناس فى ذلك الوقت أو يتخاطبون . وكانت لغة ضعيفة ، تمثل ما وصلت اليه الآداب العربية عامة ، وكانت مليئة بالألفاظ التركية والانجليزية والفرنسية والعامية التى يستخدمها العوام . وقد تطرقت الألفاظ الأجنبية الى لغة الصحافة والكتابة والتأليف أيضا دون ضابط أو حرج .

ولم يقف أمر لغة الصحافة فى ذلك العهد عند هذا الحد ، ف بجانب الألفاظ الأجنبية ولهجة العوام ، نجد الأسلوب هابطا ركيكا ، وان ازدهمت عباراته بالمحسنات البديعية . وظلت الصحافة المصرية تستخدم اللغة أو اللهجة العامية حتى أواخر القرن الماضى ، وقد شهدت مصر فى سنة ١٨٩٣ حملة شديدة على اللغة الفصحى ودفاعا حارا عن العامية ، قادها أحد مفتشى الرى الانجليز .

وفى الوقت نفسه كانت بعض الصحف المصرية تحرص على تكليف بعض الأزهريين بمراجعة الأخبار والمقالات قبل طبعها ، وتصحيح أخطائها النحوية واللفوية حرصا على أن تظهر لغة الصحيفة أو المجلة خالية من الخطأ اللغوى والنحوى .

الثقافة الدينية فيما نشرته " المنار " والأزهر " وغيرهما .
وظهر الأسلوب الصحيح العبارة المرسل الواضح النقي اللفظ في
كثير من كتابات المشتغلين بالسياسة من أدباء العقدين الثالث والرابع
على وجه الخصوص .

أما صحف الفكاهة والنقد الساخر ، فقد غلبت عليها الأساليب
المميزة لها ، وبرز فيها صحفيون لامعون اقبلت الجماهير على قراءة
كتاباتهم ، ومنهم من كان يجمع بين لغة الجد ولغة الهزل ، وقليل منهم من
كان يرتقى أسلوبه الى المستويات الأدبية الرفيعة .

وهكذا تطورت اللغة الصحفية بتطور الأزمنة والموضوعات ، ووجدت
اللغة العربية الفصحى من يناضل في سبيل حمايتها والحفاظ عليها منذ
عهد " النديم " كما ظهر القليلون الذين يدعون الى استعمال اللغة
العامة . وشاء الله أن يكتب الزوال للصحف الصادرة بالعامة وحدها .

ولم يعد لدينا في الوقت الراهن صحف تصدر باللغة العامية وفي
الوقت نفسه كادت تختفى اللغة العربية الرفيعة المستوى ، أو الحافلة
بالألفاظ المهجورة والأساليب المنمقة والمحسنات اللفظية ، وسادت في
صحفنا لغة وسط ، تتخللها في بعض الأحيان ألفاظ وتراكيب عامية ،
لا يرجع السبب في استعمالها بالضرورة الى ضعف الكاتب أو المحرر في
اللغة العربية الفصحى ، بل قد يرجع الى الرغبة في ابلاغ الرأي لأكبر
عدد من القراء أو للتأكيد على معنى تخدمه لفظة عامية سائدة فارضة
لنفسها في وقت معين من الاوقات . ويجانب هذه الألفاظ العامية ، يظهر
أحيانا الخطأ النحوي والصرفي واللغوي والاملائي ، مما جعل هذا
الموضوع شغلا شاعرا للغيورين على اللغة الفصحى ، الداعين الى
احترامها وصونها . كما دخلت في لغة الصحافة مفردات أجنبية كثيرة ،
ومصطلحات سياسية واقتصادية وفكرية جديدة ، لم يوجد لها مرادفات
فصيحة تعبر بدقة عن معانيها الأصلية ، مثل : " الكومنولث " و " الفيتو "
و " اليونسكو " و " الاوبك " و " البنك " ، وما الى ذلك من المفردات الغريبة

وهكذا كانت صحيفة " المؤيد " ، ممثلة لصحافة العقد الأخير من
القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن ، ثم ظهرت بجانبها عدة
صحف صدرت تباعا في أوائل القرن العشرين ، تمثل اتجاهات واضحة
في لغة الصحافة . وهذه الصحف هي " الجريدة " وقد عرفت بلغتها
السهلة المنسقة المرسلة الأسلوب ، دون تقعر ولا تعقيد ، وجريدة
" الأخبار " التي اضافت الى هذه الميزات حرارة الايمان بالعقيدة
السياسية التي يدين بها صاحبها ، والصراحة في مناقشة الخصوم
والوضوح في العرض ، وجريدة " الاهالي " ثم " البلاغ " وتميزتا
بالأسلوب المتسم بالاعتدال والاتزان الواقعية والجدية وعفة القلم
والتفكير المنطقي .

ولمست بعد ذلك أسماء كثيرين من الكتاب في صحف شتى ، منها
" الدستور " و " المنبر " و " كوكب الشرق " و " المقطم " و " الأهرام "
و " السفور " والسياسة " و " السياسة الأسبوعية " و " الأسبوع "
و " الفتح " و " الجهاد " و " الثقافة " و " الكاتب المصري " . ثم ظهر في
الصحافة المصرية الأسلوب السهل المعبر عند كثير من المحدثين
المعاصرين .

وتميزت لغة الصحافة خلال تلك المراحل جميعا بخصائص تميزها
عن لغة الكتب ، اذ تسربت اليها بعض التراكيب التركية ، ثم الأساليب
والمصطلحات الحديثة ، وهكذا لم تقف اللغة جامدة مع تطور الصحافة
وتنوعها واختلاف تخصصاتها ، فكانت تتطور وتتغير وفقا لاختلاف
الأنواع الصحفية ، كي تلائم أهدافها وتوافق أغراضها فنشأت
الأساليب السياسية المعروفة في الصحافة السياسية والحزبية ، كما
نراها في صحف " اللواء " و " الجريدة " و " الاهالي " و " البلاغ "
و " السياسة " ، وظهرت لغة العلم كما في مجلات " المقتطف " و " الهلال " ،
وظهرت اللغة الأدبية الراقية في " الزمرد " و " الجديد "
و " الرسالة " و " الرواية " ، و " الثقافة " . وظهرت الأساليب المعبرة عن

من أنوات التوصليل الثقافى - مادة تستحق الدراسة والبحث والاهتمام العام ، حتى أنوات التثقيف الأخرى كالإذاعة المسموعة والمرئية أصبحت تتأثر بوجه خاص بلغة الصحافة ، كما أن لغة الصحافة من جوانبها تتأثر بما تديعه الإذاعات المسموعة والمرئية ، بحيث أصبحت لغة كل هذه الوسائل لغة عامة شائعة كثيرة التأثير فى المجتمعات وثقافتها بدرجة لم يسبق لها مثيل .

ومن هنا فطن الكثيرون الى أهمية العناية بلغة الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى حتى لاتشيع فيها الأخطاء ، ولاتهبط الى مستوى اللغة العامية الدارجة ، ولا تعجز عن حمل القيم الثقافية التى نحرص على توصيلها للجماهير . وقد أبدى مجمع اللغة العربية اهتماما خاصا بموضوع لغة الصحافة منذ حوالى خمسة أعوام ، وخصص المجمع لهذا الموضوع مؤتمرا أقيمت فيه البحوث المتعلقة بالموضوع وانتهت بتوصيات لم يكتب لها التنفيذ . كما بذلت بعض المحاولات الخاصة بتصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة فى لغة الصحافة والاعلام الحديث ، عن طريق بعض البرامج الإذاعية ، وإن كان ذلك لا يحقق كل الهدف المنشود .

ويفض النظر عن الأخطاء المتنوعة فى صحف الوقت الحاضر ، فإن مما يستحق التسجيل أيضا اختفاء الأساليب الأدبية الرفيعة من الصحف اليومية والأسبوعية ، وإن وجد من يكتب بأسلوب عربى أصيل رفيع المستوى .

ومن الملاحظ أيضا أن الكتابة الأدبية الإبداعية ، التى يفترض فيها إتقان اللغة - لم تسلم من الأخطاء النحوية والصرفية ، وشاعت فيها الألفاظ والتعابير العامية .

وأمر اللغة العربية فى صحافتنا ليس مقصورا على ماسبق ، بل إن ارتفاع أسعار الورق ، وما يقتضيه من ضرورة الحرص على الإيجاز فى الأخبار أو التعليقات والمقالات - كان له أثره فى ظهور لغة صحفية خاصة قد تجرد الأسلوب العربى الجميل الراقى من بعض خصائصه .

التي لم نجد لها ترجمة سهلة بسيطة موجزة . كما انتقلت إلينا من اقطار عربية أخرى أساليب لاتراعى اللغة الفصحى ، وظهرت أيضا تعبيرات جديدة ، ليست فى حقيقتها من أبواب الخطأ واللعن ، ولكنها أصبحت تؤدي معانى لم نشأ التعبير عنها صراحة بالالفاظ الأصلية الدالة عليها ، وذلك لأسباب معينة ، كمثّل قولنا " تحريك الاسعار " بدلا من رفعها وزيادتها وقولنا " الرأى الآخر " ونقصد به المعارضة و " المتحفظ عليهم " بدلا من المقبوض عليهم و " النكسة " تخفيفا عن قسوة كلمة الهزيمة . " والسليبيات " كناية عن الأخطاء والانحرافات والاضرار . و " التجاوزات " بدلا من الجرائم والخروج على القانون ، و " ترشيد الاستهلاك " بدلا من ضبطه والاقبال منه .

أما الأخطاء المطبعية فلا تقتصر على الصحف والمجلات بل تتعداها الى الكتب أيضا ، الا أنها فى الصحف اليومية بوجه خاص ، أصبحت تمثل ظاهرة تحتاج الى دراسة وعلاج . وأسباب شيوعها فى صحفنا اليومية متعددة ، منها : ظهور آلات الطبع والجمع الحديثة المعقدة ، التى تعمل بسرعة فائقة ، لتنتهى من طبع مئات الآلاف فى خلال ساعات معدودة ، مما استدعى الاسراع فى جمع حروفها وطبعها . مع عدم كفاية تدريب العمال على الأنماط الجديدة من هذه الآلات . ويضاف الى ذلك ضعف المصححين والمراجعين بسبب القصور فى تدريس اللغة بمراحل التعليم المختلفة ، وبسبب قلة عدد المدرسين منهم على القيام بهذا العمل فى الصحف والمجلات . وعدم العناية بتصحيح لغسة الكتابة الخاصة بالاعلانات ، برغم كثرة هذه الاعلانات وشغلها لمساحة كبيرة من الصحف . ثم ان ظهور الصحف نون تشكيل الحروف وإعمال علامات الترقيم ، يزيد من صعوبة المشكلة ، ويحفز الى اصطناع لغة خاصة بالصحف يقل فيها الاستشكال المتعلق بقياب التشكيل ، وتجنب ما يحتمل الخطأ فى القراءة وفهم المعنى المقصود .

ولأن الثقافة العامة لجماهير الناس فى عصرنا الحديث ، تتشكل عن طريق أداة رئيسية هى الصحافة ، فقد أصبحت لغة هذه الاداة العامة

بل ان المداد الذى تطبع به صحفنا له اثره أيضا فى عدم الاقبال على قراءة الصحف والتهيق النفسى للاستجابة لما تحمله ، ثم ان الحروف المطبعية الصغيرة الحجم ، تمثل جانبا من الجوانب السلبية المؤثرة على سلامة اللغة العربية ووضوحها فى صحافتنا المعاصرة . وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة ، حروف تستخدم فى كتابة العناوين ، بعد أن كان الخطاطون يكتبونها بخط جميل واضح ، والحروف الجديدة ، بعضها مما تصعب قراءته ، وهكذا يلتبس المعنى على القارئ ، ويكون لهذا أثره على لغة الصحافة ولغة الكلام .

وقريب من لغة الصحافة ، لغة الاعلام المسموع والمرئى ، بل ان المشكلة هنا أكثر تعقيدا ، لأن ما يذاع فى الاذاعة المسموعة والمرئية باللغة العامية يكاد يكون أكثر شيوعا مما يذاع بالفصحى ، والمذاع بالفصحى معرض للتلق به مصحوبا باخطاء لاتبين الا بالنطق ، أما ذلك الذى يذاع بالعامية فى المسلسلات والروايات السينمائية والمسرحية ، وبخاصة الفكاهية منها ، فملئ بالالفاظ المتدنية ، والتي تطرقت الى لغة الحديث وخاصة بين الأطفال والناشئة . ومن جهة أخرى قد نجد فى الاذاعة والتلفزيون بعض البرامج الثقافية التى يحرص أصحابها على استعمال الفصحى .

بقيت كلمة عن الاستشراق وأثره فى اللغة والثقافة العربية ، من حيث ان علماء الاستشراق وجدوا مدخلهم الى اختراق الثقافة الاسلامية ، من أبواب اللغة العربية والأدب العربى .

فى القرن السادس عشر الميلادى ، وقع خلاف حول صحة النصوص الدينية التى تشبثت بها الكنيسة الكاثوليكية . وثار البروتستانت على هذه الكنيسة ، وتوجهوا الى استقراء نصوص العهد القديم والعهد الجديد فى العبرية القديمة والسريانية والحبشية ونظرا لاندثار هذه اللغات وغموض مفرداتها وتراكيبها على الفهم المعاصر لذلك الوقت ، استعانوا باللغة العربية على فقه هذه اللغات واستكناه غوامضها . وصاحب هذا عكوفهم الملح على اللغة العربية ونصوصها

واستقائها بحرفيتها من المعاجم العربية .

وبأسلوب غير مباشر ركز المستشرقون على معالجة أصول الشعر العربى ، وصنفوا فيه بحوثا كثيرة وقدموا دراسات متعددة . ومحصلة هذه الدراسات : استبعاد نور الإعجاز فى الأدب العربى ، واعفاء العقل العربى من الابداع والخيال ، ورده الى المحاكاة والاقتباس . الى جانب إحياء النعرات القومية والمحلية القديمة ، والعمل على التركيز عليها لتكون نقاط ضعف أمام الوثوب الاستعماري ، ومنها اقامة الحدود المصطنعة بين الأمم الاسلامية بتشعيت تجميعها ، وكذلك التشكيك فى صلاح الحضارة العربية للقيادة العالمية .

وإذا كانت الأمانة تقتضى أن نذكر لعلماء الاستشراق بعض الجهود التى أسهمت فى بعث التراث العربى والاسلامى ، وفى التنبيه الى المفاهيم العلمية وتجديد الفكر والثقافة – فينبغى فى الوقت نفسه التنبيه الى أن محاولات الاستشراق السلبية مازالت قائمة ، ومن مظاهرها : الدعوة الى كتابة الحرف العربى بالحرف اللاتينى ، والدراسة المقارنة بين الاسلام والمذاهب المادية ، والتأليف باللهجات المحلية أو تشجيعها وتقييدها لتقييد المساحة على اللغة الفصحى واقامة التشكيلات السياسية على أساس علمانى ودراسة مصادر الشعر العربى بمنهج أهل الاستشراق .

وهذا يفرض على الإعلام العربى والاسلامى أن يكون على بينة من هذه المحاولات ، حريصا على الحفاظ على ذاتيتنا الحضارية وأصالتنا الثقافية .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* التأكيد على ماسبق إصداره من توصيات فى المجلس القومى للثقافة فى دورته الثالثة ، والمجلس القومى للتعليم فى دورته السابعة بشأن ضرورة الاهتمام بتعليم اللغة العربية فى المدارس ، وإعداد

المدرسين القادرين والمؤهلين للقيام بهذه الرسالة القومية .

* حث مراكز البحوث وكليات التربية على القيام ببحوث ودراسات في خصائص لغة الأطفال في مختلف الأعمار وتحديد ميولهم واهتماماتهم وأساليب تفكيرهم من خلال هذه اللغة . وكذلك دراسة الفصحى والعامية فيما يقدم لتثقيف الأطفال في أعمارهم المختلفة ، وفي الاذاعة المسموعة والمرئية ، ودراسة القصص المترجمة للأطفال وما تتضمنه من قيم واتجاهات ومدى ملاءمتها لأطفالنا .

* التعاون مع البلاد العربية في إصدار " معجم الطفل العربي " الذي يتضمن القدر المشترك من النخيرة اللغوية للأطفال في الوطن العربي ، وما يكثر شيوعه على ألسنتهم من ألفاظ وتراكيب ومدلولاتها ، على أن يقوم كل بلد عربي بوضع معجمه ، ثم يؤلف المعجم الأم على أساس القدر المشترك بين جميع المعاجم .

* القيام بدراسة أكاديمية لغوية ثقافية شاملة لفئات المجتمع المصري المعاصر ، على أن تقوم بها الجهات المعنية .

* دراسة أثر اللغات الأجنبية في الثقافة العربية ، وفي اللغة العربية الشائعة الآن في التعليم ووسائل الاعلام المختلفة .

* الاهتمام بلغة الترجمة من حيث الصندق وحسن الاداء في نقل الفكر الأجنبي والثقافات العالمية في لغاتها المختلفة ، وذلك بوضع الضوابط الكفيلة بالارتقاء بمستوى ترجمة هذا الفكر وهذه الثقافات من خلال مشروعات قومية تقوم على شئون الترجمة ، على أن يتولاها "ديوان الترجمة " الذي طالب به المجلس في أكثر من تقرير سابق .

* ضرورة التزام وسائل الاعلام المختلفة بقواعد اللغة العربية ونطق الكلمات نطقا سليما .

* إعداد العاملين في الاذاعة المسموعة والمرئية إعدادا لغويا وصوتيا مركزا سليما والاستعانة في ذلك بالاساتذة المتخصصين في قواعد اللغة العربية نحوا وصرفا وإملاء ونطقا . على أن تنظم دورات

تدريبية جادة منتظمة ومتجددة خلال فترات زمنية لهؤلاء العاملين ، ويعتبر النجاح فيها شرطا للبقاء في وظائف المذيعين .

* الاهتمام باختيار الاساتذة المتحدثين في البرامج الثقافية بالاذاعة المسموعة والمرئية ممن يحسنون الكتابة والنطق باللغة العربية الفصحى السليمة ، وزيادة البرامج الثقافية الناطقة باللغة الفصحى كلما أمكن ذلك .

* أن تهتم الصحافة - بوجه خاص - بالعمل على تحقيق ما يأتي :
- مراعاة القواعد الصحيحة للغة العربية ، وتصحيح الأخطاء النحوية والإملائية والمطبعية تصحيحا دقيقا ، وإعداد المراجعين المصححين والمتخصصين بالأعداد الكافية للقيام بمسؤولياتهم .
- زيادة المساحة المخصصة للموضوعات الثقافية الجادة ، والبعد عن استخدام اللغة العامية فيما تنشره من أخبار وتعليقات ومقالات وقصص وروايات وأشعار .

- إعداد المحررين الصحفيين إعدادا لغويا خاصا يمكنهم من استعمال اللغة الفصحى فيما يكتبونه في الصحف ، لما لذلك من أثر كبير على شيوع اللغة الفصحى السليمة بين جماهير القراء .

- تدريب عمال الطباعة على التمييز بين الحروف المتشابهة والمتجاورة عند جمع هذه الحروف ، وكذلك مراعاة الضبط والدقة في القيام بعملية الجمع عن طريق رفع مستوى القائمين عليها .

- إعداد كوادر لعمال الطباعة ، وخاصة في نور الصحف والنشر ، للعمل على أنواع المطابع الحديثة والتي امتدت إليها الثورة التكنولوجية .

* مناقشة مجمع اللغة العربية التوسع في نشر دراساته وتوصياته بإتاحتها لمن يطلبها وفقا لما يقرره المجمع من شروط ، مع أهمية الاعلان الكافي - بصفة مستمرة - عن صدورهما .

الدراسات الانسانية وصلتها ببناء الثقافة

الدراسات الانسانية تعبير حديث العهد نسبيا ، تأثر الى حد ما بالتعبير الانجليزي HUMAN STUDIES وادفه بعض الشيء تعبير " الدراسات النظرية " ، وكان من عوامل تخصيصه بهذا الاسم عرف به ، عاملان أساسيان ، أولهما هو اهتمام دراساته المتنوعة بمختلف شئون الانسان في حالات الأفراد والجمع ، وفي شتى البيئات والمؤسسات والمجتمعات والحالات ، ثم نوعيات التفاعل معها وكيفا واجابا وسلبا ، ومدى التطور بها معنويا أو ماديا ، بالفكر أو بالعمل في كل من ماضى الحضارة وحاضرها وفيما يمهده لمستقبلها .

أما العامل الثانى فهو الترابط الوثيق بين هذه الدراسات الانسانية وبين " الانسانيات " التى تأثرت تسميتها العربية بعض الشيء بالتسمية الانجليزية " HUMANITIES " ومدلولاتها المحددة التى تكاد تختص بالانسان بون سواء ، بناء على قيامها أساسا على اللغويات والقيم والمعتقدات ، ومختلف الفنون والآداب .

وهكذا تضمنت مجموعة الدراسات الانسانية ، وفقا لما جرى العرف به ، تخصصات متنوعة : تاريخية وجغرافية ، وفلسفية واجتماعية ، ومنطقية ونفسية ، وتشريعات قانونية ، وتنظيمات سياسية وإدارية ،

ونظما تربية ، وأساسا تجارية واقتصادية وانثروبولوجية واثولوجرافية ، وماشابه هذه وتلك ، بالإضافة الى مختلف التشعبات الفرعية الكثيرة المنبثقة عن هذه التخصصات ، أو المتداخلة فيها . وهناك فرق رئيسى بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية يتمثل فى أن محور الأولى هو الانسان بذاته البيولوجية الخلقية والوراثية التى تؤثر فى مزاجه وطبعه ، وسط بيئته الطبيعية والاجتماعية ، وتفاعله معها . أما العلوم الاجتماعية فمحورها العشرة بين الناس ، وتفاعلهم فى مختلف الجموع الانسانية ، وما يحكم تفاعل بعضهم مع بعض فى إطار كل جمع ، من الأسرة الى المجتمع كله ، وتشمل العلوم الاجتماعية علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم الانسان الثقافى ، وعلم السياسة ، وعلم الاقتصاد ، وبعض أقسام علم الجغرافيا ، وقد يعد التاريخ منها .

ومن المسلم به أن تمايز مجموعات الدراسات الانسانية بطابعها الخاص ، لم يمنعها من الأخذ والعطاء مع ماسواها من علوم ودراسات ، كما أن كثرة التعدد والتنوع فى تخصصاتها وفروعها ، لم تحل بون قيام روابط أساسية تجمع بينها ، ومن أهمها تجانس مناهجها العلمية وماتستهدفه عادة من توفير معرفة انسانية متكاملة ، يفترض أن تتكامل فيها مختلف الأفكار والقيم وأدلة العقل والنقل والقياس ومدرجات الحس وظواهر الكون ومبادئ الاخلاقيات والسلوكيات ، بحيث تكفل أكبر قدر من التوازن بين الماديات والروحانيات ، فى شتى شئون الحياة وربما فى شئون المعتقدات والسلوكيات أيضا .

وهكذا تكون الدراسات الانسانية أقرب الى مفهوم بناء الثقافة والتثقيف مما عداها من دراسات العلوم الأخرى ، طبيعية كانت أم رياضية أم تطبيقية ، وذلك فى عرف الأمم النامية وبعض الشعوب الشرقية على الأقل ، نظرا لقدم مدارسها الوطنية وأفكارها النظرية وتوافر مؤلفاتها وفرة نسبية ، وما يتصل بها من موضوعات القيم والروحيات وفرص الابانة عن الذات ، وبناء على تكاتفها مع الثقافة فى السعى لحياء عيون التراث المتصل بعلومها ، ولاسيما العلوم التى تزواج

من الكتب والتعاليم التي أبدعوها " وهكذا - كما قال - " اتخذوا الكتاب كاهنا مرتلا ، ولوح الكتاب ابنا حبيباً ، وكتب التعاليم أهراما ، وقلم اليوس ولدا وسطح الحجر زوجاً " .

ويمثل هذه المفاهيم والمثل اتصف الحكيم المصري القديم "ايمحوتب" الذي أشرف على تخطيط واقامة هرم سقارة ومجموعته المعسارية والفنية في أوائل القرن الثامن والعشرين قبل الميلاد ، فكان نموذجا للعالم الموسوعي بالنسبة لعصره ، وأصبح مهندسا واداريا ، وكاتبا أدبيا ، وكاهنا وفلكيا ، ومؤرخا وطبيباً . وتلك ظاهرة تعنى أن الثقافة المصرية القديمة قد استجبت الأخذ من كل معرفة بنصيب ، ودعت الى تكامل العلم والعمل ، دون الاقتصار على حدود التخصص الضيق في أمر دون غيره .

وتكرر هذا المفهوم الثقافي لشخصيات مصرية قديمة أخرى ، كما ظهر له ما شابهه فيما بعد ، بين بعض كبار فلاسفة ومثقي الاغريق مثل أرسطو ، ثم كبار فلاسفة وعلماء المجتمع الاسلامي ، مثل ابن سينا ، والفارابي .

وتسمى أتباع ايمحوتب بمكانته الى منزلة أولياء العلم ، وتيمنا بترديد اسمه حين أدار كل عمل جليل وزاد خلفاؤهم فاعتبروه ابنا لرب الفن والصناعة ، ثم قدسه أحفادهم باعتباره معبودا من المعبودات ، واحتفظوا بذكراه الى مابعد وفاته بأكثر من خمسة وعشرين قرنا .

وفي كل هذا مايعنى أن تقدير دور العلماء في بناء ثقافة مريديهم وشعوبهم لم يكن من وحى العصر الحديث وحده ، أو من تجديدات العالم الغربي بخاصة ، وإنما بدأت الحضارة المصرية القديمة قبل آلاف السنين . ثم هويعنى أن مجرد الابداع والشهرة في مصر القديمة لم يكن وقفا على ملوكهم وحدهم ، كما يشيع خطأ في كثير من المؤلفات ، وإنما كان لبعض العلماء والأفذاذ المصريين قدر كبير منه قد يزيد عن نصيب ملوكهم أحيانا .

وكما مجد المثقفون المصريون القدامى دور العلماء ، مجدا قيمة

بين الثراء اللغوي والابداع العقلي وتحقيقها لإعادة نشرها ، ثم تحديث معالجتها في دراسات مقارنة قد تجمع بين القديم والمستحدث من النظريات ، وتهىء أحيانا فرص الانفتاح على بعض الثقافات الأخرى . وتعرض هذه الدراسة لبعض من فروع الدراسات الانسانية ، التي لها صلة قوية ببناء الثقافة ، دون التعرض لكل فروع هذه الدراسات ، فاختارت من بينها الخلفية التاريخية المؤثرة في بناء الثقافة في مصر ، والبيئة الجغرافية : الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، ثم التربية عامة ، والدينية منها خاصة ، ثم الدراسات الاجتماعية لما لها من صلة قوية بالدراسات الانسانية ، حتى لتكاد هذه الدراسات تتألف مع تلك ، وتكونان معا مجموعة من الدراسات المتميزة بمجالاتها ومناهجها .

وفي تحرى الأصول والخلفيات التاريخية لبناء الثقافة في مصر ، يحسن البدء بمعالم ثقافة مصر القديمة أو الفرعونية ، فيما يتصل بوساطها المتعلمة أو المستنيرة ابتداء ، مع الاقرار بداهة بقلة أعدادها النسبية ، قياسا الى كثرة أعداد الأوساط الأخرى ، كما هو الحال في كل مجتمع ، وكل زمان .

ولقد كان من سمات الحضارة أو الثقافة في مصر القديمة أنها رفعت بعض أعلامها المبدعين الى مرتبة التقديس والربوبية ، في حدود ماسمحت به معتقداتها الدينية . وحينما عزت عليها معرفة أسماء رواد العلم والمعرفة الأوائل في مجتمعها ، تفتحت لكل علم أو فن " ربا " أرسى قيمه وقواعده وتعهد المعنيين به وزكاهم برعايته . وبشرت بأن العلم النافع قد يكون من عوامل الشفاعة للأخذين به في عالم الآخرة .

وقد وصف أديب مصري قديم أوائل الرواد المبدعين في مجتمعه بأنهم " هم العلماء والأدباء من عصر مابعد عصر الأرياب ، أولئك الذين بشروا بصورة المستقبل والذين خلد ذكرهم أبدا الدهر ، من بعد أن رحلوا وطويت عهودهم ونسى أهلهم " وماكان خلود ذكرهم على حد قوله " لأنهم شادوا أهراما ، أو نصبا تذكارية من جديد ، أو لأنهم أنجبوا أبناء وورثة يردون أسماءهم ، وإنما خلد ذكرهم لأنهم اتخذوا لأنفسهم خلفاء

الكتاب . وقال بعض أدباؤهم " ان كتابا واحدا قد يكون أعز من بيت الباني ، ومن مقصورة دينية في عالم الموتى ، وأنفع من قصر مشيد ، ومن نصب تذكاري يقام في معبد " . وتديما ، أدرك الحكماء المصريون الرابطة الوثيقة بين العلم والثقافة ، وبين القيم والأخلاقيات والسلوكيات الحميدة .

فكان من مآثورات الحكماء والأدباء ما يرتفع الى منزلة الحكمة الانسانية في انصع صورها صدقا ، والفكر الانساني في أدق مواقفه عمقا . وأمثلة ذلك كثيرة منها " التزم بالحقيقة ولا تتجاوزها " ، " لا تتعامل بمعرفتك ، ولا تشغلن بالك بآئك عالم " . " أيا ما كانت درايتك بالكتب ، فلا تجلس في حضرة من هو أكبر منك ، واحترم الغير حتى تحترم ، وأحب الناس يحبك الناس ، واشكر ربك دون انقطاع يرض عنك ، فان الانسان منا يحب من يعمل له ، وهكذا الاله " . " تحر عن كل أمر لتعرفه " . " انما يتأتى العلم بعد رقى الخلق ، فلا تقل إنى عالم وتفرغ للمعرفة " .

واقترنت معارف أولئك المثقفين أو المبدعين المصريين القدامى ، بالتطبيق والعمل . وشهدت لهم أغلب انجازاتهم الفكرية والمادية الكبيرة بأنهم لم يكونوا قوالين فحسب ، وانما كانوا قوالين فعالين في أن واحد . وزكى شخصياتهم الفريدة احساس بقية الفئات الواعية في مجتمعهم القديم بسخامة عطاء وطنهم وتميزه بأبداعاته ، حتى لقد أصروا في شيء من التفاخر والمبالغة على اعتبار مصر أصلا للوجود والخلق والبدء ، واعتقدوا أنهم وأسلافهم بخاصة هم الناس ، بكل ما يحمله لفظ الناس من قيم ، بل ولم يجد بعض الاغريق والرومان - في أنفسهم - غضاضة في القول بأن نفرا من كبار مفكرهم قد تلقوا العلم والحكمة والمعرفة من علماء مصر القديمة وكبار كهنة معابدها .

ولو شاع بين الناس ، هذا الجانب من تاريخ مصر القديم ، وحفظ الناس بعضا من هذه الأقوال والحكم الماثورة ، لكان التاريخ القديم صاحب أثر في ثقافتنا ، أكبر مما هو الآن وأوضح . ولكننا أهملنا

لسبب أو لآخر اشاعة هذه الجوانب المضيئة من التاريخ المصري القديم وثقافته وأدبه بين أملالنا وشبابنا والكبار فينا ، ومع ذلك ، فمأزلنا في أعماقنا نردد بعض الأمثال والمآثورات التي ترجع الى قرون كثيرة مضت وان كان الكثيرون لا يعلمون مصدرها . بل اننا الآن في حاجة الى أن نعى تاريخنا ، لا القديم الفرعوني منه فحسب ، بل فيما بعده أيضا ، وخلال القرون والعهود والحضارات المختلفة التي تعاقبت علينا ، فصار حاضرتنا الآن جزءا منها .

ثم يأتى دور العامل الجغرافى أو عامل البيئة في بناء الثقافة بمصر ، والواقع أن البناء الثقافى في أى مجتمع هو نسيج من خيوط متعددة ومتنوعة بيئية وغير بيئية ، وحضارية واقتصادية وعقائدية .

ومن حيث دور الموقع الجغرافى في بناء الثقافة المصرية - يبدو أن هذا الموقع المتوسط أدى الى دخول عناصر عديدة الى البلاد على مر العصور ، سواء من الغزاة أو الفاتحين أو اللاجئين ، أو ممن جلبهم حكام أجانب ليكونوا عوناً لهم ، أو رقيقا من البيض أو السود ، أو حجاجا يعمرون بمصر في طريقهم الى الحجاز ، كالمغاربة مثلا .

وقد شهدت مصر عددا كبيرا من هذه العناصر منذ أقدم العصور ، كالهكسوس والفرس واليونانيين والرومان ، والعرب المنتقمين الى شبه الجزيرة العربية والمغاربة كالفاطميين ، والأكراد كالأيوبيين ، والأتراك والفرنسيين والانجليز . ولعل أهم هذه العناصر أثرا في البناء الثقافى لمصر ، هم العرب الذين وفدوا الى مصر قبل الاسلام ، وقيل ان هناك الكثير من الألفاظ المشتركة بين العربية واللغة المصرية القديمة وتتابع امواج منهم بعد الفتح العربى ، وتحول كثيرون منهم الى الزراعة وتزاوجوا مع السكان الأصليين ، ومنهم من جاء في عهد الفاطميين من شبه جزيرة العرب مثل قبائل بنى هلال وبنى سليم في القرن الحادى عشر الميلادى ، ثم استقروا في الصعيد بوجه خاص . وقد استمر النفوذ العربى نحو سبعة قرون بعد الفتح ، وساعد ذلك على تعريب مصر ثقافيا .

وهذا الحشد الكبير من العناصر التي وفدت الى مصر بحكم موقعها الجغرافى أورث المصريين قدرا كبيرا من اتساع الافق ورحابة الفكر والاستعداد للأخذ بوسائل التجديد والترحيب بالغرباء ، ومع ذلك وباستثناء المؤثرات العربية ثم المؤثرات الأوربية الحديثة ، يمكن القول أن مصر ظلت تحتفظ بطابعها الثقافى بوجه عام نتيجة لمقدرتها على هضم الثقافات الأخرى ، بل تمصيرها فى بعض الأحيان .

ولايعنى ذلك انعدام المؤثرات الأجنبية المرتبطة بالموقع الجغرافى الأجنبى ، فهناك مؤثرات محدودة الأثر فى التقدير العام للبناء الثقافى فى مصر ، ولكنها تعكس العلاقات المرتبطة بالموقع ، كما هو واضح فى كثير من أسماء الأعلام الشائعة فى مصر ، والتي تشير الى أسماء الأوطان التى قدموا منها .

أما المؤثرات القادمة من الجنوب فهى قليلة ، وربما كان ضعف هذه المؤثرات راجعا الى اختلاف المستوى الحضارى ، أو لأن ضيق الوادى فى جنوب مصر أدى الى الحد من الهجرات الوافدة من الجنوب . وقد جاءت من اليونان وإيطاليا فى الشمال مفردات كثيرة ومن المشرق العربى ظهرت أسماء كثيرة منسوبة الى أماكن فى شبه الجزيرة العربية ، كما نجد عددا آخر من الأسماء المنسوبة الى أماكن أخرى فى العراق والشام وغيرها .

ولم تجد مصر بأبسا من استغلال موقعها فى اقتباس عدد من المظاهر المادية من الخارج كالحصان والعجلة الحربية من الهكسوس ، والطنبور من اليونان ، والساقية من الفرس ، والأبل من الصحراء .

كما أخذ المجتمع المصرى الحديث بأسباب الحضارة الأوربية الحديثة واعتبرها نموذجا للتقدم الحضارى ، كما يتضح ذلك فى كثير من مكونات البناء الثقافى ، كنظم التعليم الحديثة والجامعات والصحف والمطابع والأوبرا والاكاديميات وغيرها .

ولابد من وقفة عند بيئة مصر النهرية ، أى أثر النيل فيها . فقد عاش المصريون منذ أقدم العصور فى وادى النيل ، ولكن هذا الوادى

كان فى أول الأمر يزخر بالمستنقعات والأدغال والحيوانات البرية . وبالعامل الشاق الجماعى تمكن المصريون من ردم أو صرف هذه المستنقعات ، وتطهير الأرض من الأدغال ، وشقوا الترع والمصارف ، وأقاموا نظام رى الحياض ، وجابهوا الفيضان . وكل هذه استجابات لتحدى الطبيعة ، لم يحدث مثلها فى وديان أنهار كثيرة أخرى كبحض أنهار العالم الجديد . ولعل هذه الحقيقة هى سبب خلاف نشأ فى وجهات النظر ، فبينما يقول هيرودوت أن مصر هبة النيل ، ويتبعه فى رأيه كثير من الكتاب الأوربيين - ترى المدرسة الجغرافية المصرية الحديثة أن مصر هى هبة الإنسان المصرى فى المقام الأول . ومع ذلك فالنيل يظل هو الظاهرة الطبيعية الأساسية التى مكنت الإنسان المصرى من الأخذ بأسباب الحضارة ، بعد أن تمكن من ترويض هذه الظاهرة . وهكذا انعكس النهر فى البناء الثقافى لمصر ، بل كان موضع تقديس المصريين القدماء . وله أثره الكبير فى انتشار بعض العادات والتقاليد والأسماء ، وكان فيضانه العالى يمثل خطرا مشتركا يجعل أهل القرى يهرعون لرأب الجسر الذى قد يجرفه الفيضان ، ومن ثم نشأ التعاون وروح الجماعة لمواجهة الخطر المشترك ، أو لتنظيم أمور الزراعة والرى والحصاد .

أما الوادى أو السهل الفيضى نفسه ، فقد انعكست خصائصه فى كثير من جوانب البناء الثقافى لمصر ، فالخصيصة الأولى لهذا الوادى هى استواء سطحه وبساطة تضاريسه ، ومن ثم امتاز الفن المصرى بالبساطة ، واختلف بذلك عن الفن القوطى المعقد . وأدى هذا الاستواء فى الوقت نفسه الى وجود أرضية ثقافية مشتركة الى حد كبير بين سكان الوادى أجمعين ، نتيجة لسهولة الحركة والانتقال ، وبخاصة فى سهل الدلتا الفسيح ، وحتى الانتقال بين الدلتا والصعيد انتقال ميسور رغم المسافة . والقاعدة هى التدرج لا الفجائية ، والتجانس لا التخالف . وظل المصرى حتى اليوم نموذجا للمتدين السخى فى الاتفاق على بناء نورالعبادة ، وهو يشعر برهبة خاصة أمام الموت ، وطقوس النعى

والدفن وإحياء الذكرى قد لا يكون لها نظير في بلاد أخرى .

وكذلك نجد روح الابتكار محدودة بعض الشيء . فالفلاح المصري مزارع رى لامزارع مطر ، والزراعة تقتضيه الالتصاق بالأرض معظم أيام السنة . غير أن هذه الصورة أخذت في التغير بسبب تزايد استخدام الآلات الزراعية الحديثة وتحرر الفلاح من كثير من معوقات الابداع والابتكار .

ومن هذه الآثار أيضا شيء من التواكل وعدم الارتياح لفكرة التخطيط للمستقبل .

ولعل التعليل البيئي لذلك هو وفرة الخير لخصوبة الأرض وضمنان الرزق عندما كان عدد السكان محدودا . والحاجة للدخار والتخطيط محدودة أيضا ، وكانت هناك مفاجآت قد تقلب التخطيط رأسا على عقب . أما البيئات الأقل عطاء فكانت توجد لديها ضرورة للحذر وبعد النظر والتخزين لفصل الجفاف .

والظروف المناخية لها أثر . وشح المطر هو السمة الغالبة على مناخ مصر وانعكس ذلك في جوانب من السلوك الاجتماعي ، والأمثال والأغاني . وفي زمن الحياض في صعيد مصر ، كان المطر اذا سقط وقت نزوح العدس على اعواده ، اعتبر ذلك بلية من البلياء . أما أهل المناطق الصحراوية فالمطر عندهم ضرورة حياة أو موت يستبشرون بنزوله . وفي مصر يسقط القليل من المطر في الشتاء ، فإذا نزل في الصيف اعتبروه رمزا لفضب الله .

ويعتبر صفاء السماء خصيصة أخرى من خصائص المناخ في مصر . ومن ثم برع المصريون في الفلك واستخدم الفلاحون بعض النجوم في التوقيت ، وتنظيم أعمالهم تبعا لذلك . وشاعت تسمية الأعلام بأسماء النجوم والكواكب .

أما عن صلة التربية الدينية بالبناء الثقافي المصري ، فتخلص في أن التربية الدينية تعنى بالمعارف والخبرات والسلوكيات التي تستند الى مصادر الدين في شئون العقيدة والشرعة والآداب ، وتتغيا زرع العقيدة

الدينية الايمانية الصحيحة في نفوس الأفراد والجماعات ، والحفاظ على أصول الدين وقيمه وأخلاقياته الفاضلة ، وأن يظهر أثرها في سلوك الفرد وتعامله مع الآخرين .

وحاجتنا - أفرادا وجماعات الى التربية الدينية - حاجة ضرورية ، فهي تمثل ثقافة حاكمة ، بمقتضى مالها من خصائص الأصالة والثبات والاستمرار والاستقلال والمسؤولية والالتزام والشمول والتوازن ، أما الآثار الايجابية التي تكشف هذه الضرورة وتزكيها في نفوس المتدينين فكثيرة ، أهمها : أن الثقافة الدينية لازمة لاكمال الشخصية ، فمنها يستمد الشخص عقيدته وروحانياته ويكون قدراته العقلية والمعرفية والنفسية ، ويشكلها ويلونها في ممارساته وسلوكياته وأساليب حياته .

والثقافة الدينية تعمل على تحمل المسؤولية الذاتية واستعلاء الحساب النفسى ، ومداركة الآخرين الرأى فيما يصدر عنهم ، وتقبل آرائهم من منطق الوصول الى الحق ونشدان الحقيقة .

ويؤسس الفكر الدينى للشورى وهي روح الديمقراطية . والثقافة الدينية من المرونة بحيث يمكن أن تتصلح مع الروافد المعرفية وتدفعها في الاتجاه الصحيح ، وصولا بها الى التوازن . وتمهد الثقافة الدينية لقيام التعايش بين المجتمعات على اختلاف مستوياتها المحلية والقومية والطائفية والدولية ، فضلا عن قيام الرغبة في تنميتها ونهضتها .

وتزكى الثقافة الدينية روح المواطنة والانتماء ، بما ييسر حل مشكلات الحياة ومواجهة مواقفها .

وللفكر الدين تأثير ايجابى على التوجه للعمل المنتج وهو أساس التنمية .

والفكر الدينى بالنسبة للأخلاقيات هو صمام الأمن للأفراد والطبقات والمجتمعات . وتؤهل الثقافة الدينية للتعامل على أساس من القيم ولتبادل الأخذ والعطاء في إطارها ، والفكر الدينى يبنى الشخصية السوية ، ويستعلى بها الى درجة القوة والتماس القوة عند الآخرين .

ويباعد الفكر الدينى المستنير عن الغلو فى الدين والمذهب ، وعن التطرف الجامح باسم الدين . وتعمل الثقافة الدينية على ترسيخ القيم الاجتماعية ، وفى مقدستها : التكامل والتعاطف ، والتعاون والتراحم ، والتناصح والتسامح ، واحقاق الحقوق وشجب المظالم .

ووسائل التربية الدينية متعددة ، ولكنها - أساسا - تبدأ من البيت . فالبيت هو الوسيط الأول والأساس لبناء الثقافة الدينية فى النفوس ، بحيث يجد الطفل والناشئ فى أبيه وأمه وسائر مخالطيه ، الأنموذج الممارس ، ويتلقى معارفهم فى صورة ضوابط من الأوامر والزواجر . وإن أصبحت بعض البيوت فى مجتمعنا الحديث - لأسباب كثيرة - غير مؤهلة التأهيل الكافى للقيام بوظيفتها فى التربية الدينية .

والمدرسة هى الوسيط الثانى للتربية الدينية . ولكن مادة التربية تعتبر مادة تحصيل فى مدارسنا ، لا مادة ممارسة ، سواء فى داخل المدرسة أو فى خارجها . وكثيرا مايهمل تدريس هذه المادة ، كما يهملها التلاميذ باعتبار النجاح فيها قريب المنزل . فطيلة الفترة الماضية ، لم يكد يحرم طالب من النجاح فى امتحان الثانوية لرسوبه فى مادة التربية الدينية . وجدير بالذكر أن جرعة الثقافة الدينية التى يحصل عليها الطالب فى المعهد الأزهرى أكبر وأوسع وأشمل .

على أن سواد المتعلمين فى المدارس والجامعات ، لاتتاح لهم ممارسة أساليب الحياة فى طلب العلم ، ومعارفهم وحدها غير قادرة على وضعهم فى الإطار الثقافى الصحيح من الدين . ثم ان الثقافة الدينية لاتكاد تجد لها مكانا مناسبا فى الجامعات والمعاهد العالية . كما لايتاح لسواد المتعلمين أن يخرجوا الى مجتمعات تعطيهـم حاجتهم من الثقافة الدينية الكاملة .

أما أجهزة الاعلام فانها تقف من هذه المهمة ، موقفا لم يستوعب بعد كل الأساسيات المطلوبة منها كأجهزة تسهم فى تقديم ثقافة دينية من موقعها الكبير الأهمية ، بل ان ماتستورده من ثقافات غربية قد يسهم فى ترويج نوع من الثقافة يصعب التصدى له فى المستقبل ، كما

يسهم فى استغلال الدخيل منه والارتداد به الى الثقافة الاصيلية .

والسينما والمسرح ، أصبحا يبحثان عن الربح ، ويهدفان فى كثير من الأحيان الى ارضاء النوازع الفريزية ، والى التركيز على السلوكيات السلبية ، ولاتأتى العظة الا فى نهاية المعروض .

والكتابة أصبحت هى الأخرى سبيلا الى كسب المال ، ثم ان الكتاب الذين ينشدون الفكر المستنير ، إنما يخاطبون الكبار فى كتاباتهم ، ولاينال الأطفال والناشئة من جهودهم سوى القليل .

وأندية الشباب والرياضة تهتم بالعلاقات الاجتماعية ، وتجعل من بعض الألعاب ككرة القدم - مثلا - فى قمة اهتماماتها . فيحجب ذلك أو يطغى على جوانب هامة من وظائفها .

وفى النهاية نجد أجهزة الدعوى الدينية تتوقف عند الخطابة التقليدية دون الاهتمام بعرض الفكر الدينى المستنير ، كما يجب أن يعرض ، الا فى حدود ضيقة ، ورجالها كثيرا ما يتخرجون من تناول المشكلات المعاصرة بروح هذا الفكر المستنير ، وهكذا كانت فى دعوة بعضهم سلبية مرفوضة ، قد تكون من بين أسباب ظهور الفكر المتطرف عن الدين .

وتقف الضائقة الاقتصادية التى تمر بها مصر ، من وراء هذا كله ، تغذى الفكر الجامح ، والفكر الحاقد ، وتمد الانحراف والانفعال الشاذ ، ومن ثم تتقلص المعارف الصحيحة وتنزوى الممارسات الأخلاقية الفاضلة ، وتتوارى القوة الصالحة وراء غيوم الحياة ومشكلاتها .

ان الثقافة موضوع أساسى فى كثير من العلوم ، وفى محاولة الانسان لفهم نفسه وفهم الجماعة التى يعيش فيها . وقد زاد اعتماد الانسان على الثقافة ، وبذلك زادت أهمية التربية ، لانها هى التى تمكن الأفراد من الاستفادة بالقسط الذى يلائمهم من الثقافة ، لأنه لا يتسنى للفرد فى عصرنا الحالى أن يلم بكل عناصر الثقافة المتاحة فى عصره ، بل يعتمد الفرد الآن الى التخصص فى بعض جوانب النشاط الثقافى ، لأن الشخصية المستهلكة لاتحتاج الى أن تحتجز لنفسها أكثر من جزء

محدود من الميراث الثقافي المتراكم على امتداد الزمن .

والتعلم الثقافي منه ماهو مقصود ، وماهو غير مقصود . والآراء الحديثة في علم النفس وفي العلوم الاجتماعية الأخرى ، توضح لنا القوى الأساسية التي تعمل فينا شعوريا أو لاشعوريا ، والنوع الأخير يسلك أحيانا طرقا ويتبع مسالك متعددة ، لها فاعليتها وأثرها . وإذا كانت هذه القوى اللاشعورية تخفى على كثير من الناس إلا أنها لاتغيب عن نوى البصيرة النفاذة ، وخاصة إذا كانوا من نوى الخبرة والدراية بالنفس الانسانية .

اننا اذا فكرنا مليا في تصرفاتنا العديدة ، قد يتعذر علينا تفسير بعضها ، وقد يصعب علينا معرفة منشئها وأسباب تعلمها ، ولكن من المسلم به أننا تعلمناها ، والا لما اتفقنا مع غيرنا من المواطنين في أنواع شتى من السلوك المشترك .

والفرد الاجتماعي لايعيش في برج عاجي ، ولكنه يتفاعل فـى « ثقافة » لها نظمها وقواعدها ومبادئها . وأنواع السلوك العديدة لدى الناس يكمل بعضها بعضا ، فسلوك الأب مع أولاده ، والمضيف مع ضيوفه ، والمدرس مع تلاميذه ، وغير ذلك من العلاقات الانسانية المتبادلة ، كلها أطـر سلوكية تعتمد على نماذج من السلوك الثقافي العام .

وإذا عرفنا أن سلوكنا هو جانب من جوانب ثقافتنا ، وأن هذا السلوك في معظمه مكتسب ، علمنا ما للتربية من أهمية ، سواء منها التربية الأسرية ، أو المدرسية . فأفراد المجتمع يكتسبون ثقافة مجتمعهم من اتصال بعضهم ببعض ، ويورثونها لأبنائهم وأحفادهم . وظاهرة التمسك الثقافي – على حد قول ابن خلدون – دليل على حيوية المجتمع فالعرب في الأندلس حينما تخلوا عن كثير من عاداتهم ، وقلدوا الأسبان في شاراتهم ولهجاتهم ، كان ذلك دليلا على هزيمتهم الثقافية التي تعتبر نذيرا بهزيمتهم الحربية ، لأن التقليد الذي لامبرر له يعد اعترافا بعجز المقلدين ، بالنسبة الى من يقلدونهم .

ومن صفات الثقافة المميزة أنها في تغيير مستمر ، بسبب عمليات

الاضافة الثقافية . اننا نلمس بأنفسنا وخاصة في مجتمعنا العربي الحديث ، أشياء كثيرة تندمج في حياتنا في مختلف الميادين الثقافية من علوم وفنون ، وأقرب مثل ذلك مايضيفه التلفزيون في منازلنا ، حيث ينقل عن طريق العين والأذن ، الكثير من الأنماط الثقافية التي لم يكن لنا عهد بها من قبل ، ويديهي أن بعض هذه الأنماط يضاف الى محصولنا الثقافي لأول مرة ، والبعض الآخر يحل محل نمط قديم ، خلعناه لثقافتنا في النمط الجديد .

ولكن عملية التغير الثقافي لاتجد السبيل أمامها دائما سهلا ممهدا ، ذلك أننا قد نشك في قيمتها أو لانستطيع تحسب نتائجها . فكل تغيير يتطلب جهدا أو تفكيرا ، فضلا عن احتمال الوقوع في الخطأ . على أن الذين ينصبون أنفسهم حراسا على نسيج التراث الثقافي رغبة منهم في تجميده أو إصابته بالشلل ، انما يحاولون عملا يائسا أو مستحيلا ، وأقصى مايستطيعونه هو ابطاء عجلة التغير التي لايمكن ايقافها أو السيطرة عليها .

والتربية في مجال التثقيف أهمية كبرى ، لأنها وحدها هي الوسيلة التي تدفع الطفل الى انتقاء الموقف الذي يتخذه ازاء المشاكل التي يقابلها . وبعض المربين لايؤمنون بما لها من نفع أو أثر ، وبخاصة عندما يكون الطفل صغيرا لم ينضج ادراكه ، مع أنه ينبغي الشروع في تربية الطفل منذ أيامه الأولى .

ثم يأتي دور المدرسة . ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن انتباه الطفل للدرس يعتمد الى حد كبير على ميله نحو معلمه ، فالمعلم الحاذق يجتذب انتباه التلميذ ويعرف إن كان حاضرا الذهن أو غائبه . وأقل الأطفال صلاحية للحياة المدرسية هم الأطفال قليلو التكيف مع الوسط الجديد للمدرسة ، أو الأطفال المدللون الذين يتكون أذهانهم خارج المدرسة . ان الصغير يجب أن يكون متعاوننا متضامنا ، له روح سمحة تتقبل النقد والاصلاح وتحمل التبعة وتعمل على اصلاح الخطأ .

ومن هنا تظهر أهمية العناية بالتربية الفردية التي تدعو الى تربية الصغار باستثارة واستظهار الميل الفردية لكل منهم ، وتلمس المواد

التي يتجهون فيها ، فليس أدعى الى النجاح من النجاح .

التوصيات

وعلى ضوء الحقائق والأفكار التي تناولتها الدراسة ومدار حولها في المجلس من مناقشات ، يوصى بمايأتى :

* أن تهتم أجهزة الدعوة بزيادة نشاطاتها لنشر الثقافة الدينية الأصيلة ، ودعمها ، وربط الدين - فى تطبيق أحكامه - بالحياة المتجددة ، والرد على المطاعن التي توجه للإسلام ، وبيان فسادها بالأسلوب العلمى ، وبالحكمة والموعظة الحسنة .

* أن تعنى أجهزة الاعلام بمراجعة البرامج المستوردة ، بعيدا عن الانبهار الفنى الذى يصرفنا عن الثقافة الاسلامية ، وذلك تجنباً للوقوع فى مخاطر التشويش على الوجدان القومى .

* حسن الافادة من التراث الفكرى المصرى القديم - الى جانب المزيد من الاهتمام بالتراث الاسلامى الأصيل - فى تركية البناء الثقافى العام ، وفى مجالات الاعلام المتنوعة .

* دعوة الكتاب من رجال الأدب والفن ، الى مزيد من الاهتمام بثقافة الطفل لتنمية شخصيته السوية ، وبث روح الثقة فيه ، وترسيخ الانتماء القومى .

* أن تبذل الأندية الرياضية والمراكز الشبابية مزيداً من الاهتمام ببرامج الشباب والناشئة التي تساعد على بناء الشخصية القوية .

* إعداد برامج تثقيفية وتعليمية وإعلامية للكبار والأمهات والاعلاميين والدعاة بقصد ادراكهم لمسئولياتهم كقادة اجتماعيين تجاه الأطفال والناشئة والشباب .

* التوسع فى البرامج الاعلامية لإرشاد الوالدين وتوجيههم ومعاونتهم على حل مشكلات الأبناء على أسس علمية سليمة .

* الاهتمام بأن تتضمن برامج تدريب المعلمين باستمرار ، توجيههم الى مشاركة الأبناء لهم مشاركة ايجابية تدفعهم للتعلم والاطلاع على الثقافة البناءة المتنامية .

* أن تقوم وزارتا التعليم والشئون الاجتماعية بإنشاء دور حضانة كافية للأطفال ليجد الطفل فى سن ما قبل المدرسة تربية صالحة ،

وبخاصة فى حالة عدم تفرغ الأم .

* بث الوعي بجوانب الجمال فى البيئة الطبيعية المصرية ، لتقوية الانتماء الوطنى من ناحية ، وتنشيط حركة السياحة من جهة أخرى ، مع نشر مزيد من الثقافة الجغرافية ، والحفاظ على المحميات الطبيعية المتوافرة فى البيئة المصرية .

* استثمار الموقع الجغرافى الفريد لمصر ، فى بناء ثقافة متوازنة لاتنهر بالوفد ، ولا ترفض الاقتباس ، وانما تقوم على العطاء السابق المستمد من تراثنا ، والأخذ باللاحق لما يناسبنا من الغير .

* التأكيد على توصيات المجلس السابقة بشأن تنظيم خطة واضحة لمحو الأمية الدينية بجانب الأمية الهجائية ، وذلك بالعمل على تنقية المجتمع من العادات والخرافات والجهالات المتشعبة باسم الدين .

سياسة عامة للمجالات الثقافية

عرض المجلس فى أكثر من تقرير سابق لموضوع النشر ، بما له من أهمية ومكانة فى السياسة الثقافية ، متناولاً مآصادفه فى السنوات الأخيرة - خاصة - من عقبات مختلفة : فى الانتاج ، والتوزيع الداخلى والخارجى ، وما يتصل بذلك وبغيره من مشكلات . وقد عنى المجلس فيما طرح من سياسات بالتركيز على الكتب ، وأن تضمنت معالجاته اشارات سريعة الى المجالات الثقافية دون أفرادها ببحث خاص ، باعتبارها

تشارك الكتاب المصري العربي من قريب في كثير من مشكلاته ، وأسباب هذه المشكلات ، ووسائل علاجها .

والمجلات الثقافية ، كالكاتب الثقافية ، رافد من روافد الثقافة عظيم الأثر ، لا يمكن تجاهله أو انكار دوره في الثقافة العامة في عصرنا الحديث . فقد كانت قبل انتشار التلفزيون وتنوع برامج الإذاعة المسموعة في مصر ، هي التي تكاد تقوم بالدور الأكبر والأهم في تثقيف المتعلمين المصريين ، وتوسيع مداركهم ، وترقية أذواقهم ، وريطهم بمناهل العلم والمعرفة والثقافة الأصلية المستمدة من التراث العربي والإسلامي ، والحديث المعاصرة المتصلة اتصالاً وثيقاً بثقافة الغرب وعلومه وفنونه . وكانت لذلك واسعة الانتشار ، تجتذب أقلام أعظم الأدباء والعلماء والفنانين والمفكرين ، كمساهمين في تحرير هذه المجلات .

وفي مقابل ذلك كانت تجتذب أكبر عدد من القراء المصريين والعرب في كل مكان من عالمنا العربي . بحيث تكاد تكون هي الزاد الثقافي الوحيد المنتشر بين القراء العرب في وقت لم تكن فيه الدول العربية الأخرى تلعب الدور الذي تلعبه الآن بعد أن اتسعت مواردها وبخاصة في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج بعد أن ظهر النفط وبدأ انتاجه الوفير . وهكذا كانت الثقافة المصرية منذ بدايات القرن الذي نعيش فيه ، هي الثقافة ذات الأثر الأكبر في الأمة العربية ، عن طريق المطبوعات المصرية التي كانت تلقى رواجاً كبيراً في العواصم العربية ، بقدر يتفاوت من عاصمة لأخرى ، وكانت المجلات الثقافية المصرية في مقدمة هذه المطبوعات ، يأتي بعدها أو معها ، الكتب الثقافية المصرية ، والصحف ، ثم المجلات المتخصصة التي تساهم بقدر لا يمكن تجاهله في التيار الثقافي العام .

وهناك فرق بين المجلات الثقافية - التي هي محور الحديث في هذا التقرير - والمجلات الصحفية العامة التي قد لا تخلو من المادة الثقافية وإن لم تكن هي المادة الأصلية التي تقدم للقراء ، والمجلات العلمية المتخصصة ، التي تصدر في بعض الميادين الخاصة ، معتمدة على البحوث والدراسات المتعلقة بعلم من العلوم أو فن من الفنون ، يحررها

كبار العلماء والمتخصصين ويقرؤها المهتمون بهذه التخصصات دون غيرهم من الناس .

أما المجلات الصحفية العامة ، فتدخل في باب وسائل الاعلام أكثر مما تدخل في باب الثقافة ، فهي تعنى بالأخبار العامة وتغطيتها بقدر من الإفاضة والتعليق عليها بأكثر مما تتسع له الصحف اليومية ، كما تستعين في ذلك بالصور والرسوم والفنون المختلفة ، ليستمتع بها القراء على مهل ، إضافة إلى ما توافيهم به الصحف اليومية التي تقدم لهم الزاد اليومي السريع من الأخبار والمقالات والتعليقات بقدر من التوسع والتدقيق .

وأما المجلات المتخصصة ، فهي ما يهيم الدارسين في المقام الأول ، ولهذا كانت أقل المجلات انتشاراً ، والأعداد المطبوعة منها تكون عادة أقل مما يطبع من غيرها ، وإن كانت هناك حالات خاصة قد يصل فيها عدد المطبوع من النسخ إلى عشرات أو مئات الألوف ، كالمجلات التي تصدرها بعض النقابات المهنية الكبيرة العدد ، وتوزعها على أعضائها دون اختيار منهم ، كما تفعل نقابات المحامين والمهندسين وغيرهم .

وأما المجلة الثقافية ، فهي عادة تعنى بالوان الثقافة المختلفة ، وتقدم الزاد الثقافي المتنوع الذي يرضى مختلف الأذواق ، ويساهم في ترقيتها ، ويعمل على تنمية المدارك والمعارف ، وتثقيف القراء بالمعنى الواسع الشامل لكلمة الثقافة . وهذه المجلات الثقافية - كما سبق القول - من أهم روافد الثقافة ، ولهذا كان لابد أن تولى قدراً خاصاً من الاهتمام ، لأنها - كما ذكرنا - تعاني من أكثر ماتعانيه حركة نشر الكتب من معوقات وصعوبات .

وثمة نوع من المجلات المتخصصة يجدر أن يفرده لفرة في معرض الحديث عن المجلات الثقافية ، لأن أغلبها لا يخلو من مواد ثقافية عامة ، وتقوم بنور في مجال التثقيف العام ولو بصورة محدودة ، والتعرض السريع لأحوال هذه المجلات في الماضي والحاضر وما يتوقع لها في المستقبل ، يساعد على تجلية الفرق بينها وبين المجلات الثقافية ، كما يوضح - في الوقت نفسه - الدور الذي تؤديه في مجال الثقافة العامة .

وأهم هذه المجلات :

- مجلات الأطفال :

وتعنى أصلاً بثقافة الطفل ، وهى بذلك تضع الأساس الأول لثقافة المواطن . ويذكر أن صحافة الأطفال كانت من أقدم أنواع المطبوعات ظهوراً وانتشاراً فى مصر . فقد صدرت فى عام ١٨٧٠ مجلة روضة المدارس بإشراف الشيخ رفاعة الطهطاوى ، ثم أصدر - بعد ذلك - مصطفى كامل وهو لا يزال طالباً بمدرسة الحقوق سنة ١٨٩٣ ، مجلة " المدرسة " الشهرية . وأشار فى افتتاحية أول عدد منها الى أنه يهدف الى أن يقدم لأبناء وطنه جريدة تهيئهم ، فيها النفع والسداد والهداية والإرشاد .

ثم توالى بعد ذلك صدور صحف كثيرة ، تجاوزت الأربعين صحيفة ومجلة - عدا ما كانت تصدره المدارس من صحف ومجلات تعد بالآلاف . ومما يستحق ملاحظته بشأن صحافة الطفل وتاريخها فى مصر ، أن الطابع المدرسى كان يغلب على كثير منها ، وخاصة فى الفترة الأولى ، ثم تحررت منه فى العشرينات . ثم أن معظم هذه المجلات كانت تتوقف بعد فترة قصيرة من صدورها ، بسبب عقبات مالية وتوزيع ضئيل . ومن أشهر المجلات التى صدرت منذ العشرينات حتى الخمسينات ، مجلة " الأولاد " التى صدرت عن مجلة اللطائف المصورة فى فبراير سنة ١٩٢٣ ، وهى أول مجلة عربية صدرت خصيصاً للأطفال ما بين ٦-١٣ سنة ، وهى أدبية فكاهية مسلية .

على أن مصر التى يبلغ تعداد تلاميذها فى مرحلة التعليم الاساسى حوالى تسعة ملايين ، لا يصدر فيها الا ثلاث مجلات للأطفال ، ولا يطبع من كل منها أكثر من ثلاثين ألف نسخة .

ولاشك أن القصور فى التمويل هو السبب الرئيسى فى توقف مجلات الأطفال التى صدرت فى الماضى البعيد والقريب ، كما أن قلة الاعلانات تسهم دائماً فيما تواجهه من صعوبات مالية ، ومن ثم لاتصدر الآن فى مصر مجلات كافية ، ولايزاد عدد المطبوع منها ، ولاتستطيع تحسين مادتها وورقها وطباعتها وإخراجها .

ولاتوجد فى مصر مجلات متخصصة للأطفال تخاطب كل فئة عمرية على حدة ، وبخاصة ما يخاطب منها أطفال ما قبل المدرسة .

على أنه يذكر دائماً - فى مجال الثقافة - أن مجلات الأطفال تعد الركيزة الأولى لتنمية وترقية الثقافة لدى الانسان المصرى منذ مستهل حياته .

مجلات الثقافة الاسلامية :

ويهتم هذا النوع من المجلات ، بقضايا الحياة والمجتمع من خلال المنظور الاسلامى ، وتتجه عنايتها أولاً الى ميدان الدعوة وعرض الآراء والتصورات والصلول لهذه القضايا ، فى إطار العقيدة الاسلامية والشريعة والآداب الدينية ، والتصدى لما يمس الدين والمجتمع المتدين . وقد بدأت ارماسات الصحافة الاسلامية فيما كتبه كل من رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده فى جريدة " الوقائع المصرية " عن الفكر الاسلامى وتاريخه بقصد فهمه والاحتاط به ، وعن البدع والخرافات بقصد تنقية المجتمع منها . وكذلك فعلت " روضة المدارس " عندما تحدثت عن الاجتهاد والتجديد ودحض شبهة التعارض بين الدين والكشوف العلمية الحديثة .

ثم ظهرت مجلات " التنكيث والتبكيث " و " اللطائف " و " الأستاذ " وتعتبر صحافة اسلامية وأن لم تكن مخصصة للقضايا الاسلامية وحدها ، ولكنها كانت تحمل الطابع الاسلامى الثقافى العام فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وصدرت صحيفة " العروة الوثقى " من باريس عام ١٨٨٤ . وتعد هذه الصحيفة أم المجلات الاسلامية التى صدرت فى مصر بعد ذلك . وقد أرست قواعد : الدعوة الى التمسك بالاصول الاسلامية التى كان عليها السلف ، وتقوية الصلات الاجتماعية بين الامم الاسلامية ، واستلهم نموذج الخلفاء الراشدين فى الحكم وتقوية الأمل فى النجاح والتقدم ، وإزاحة اليأس ، والدفاع عما يتهم به الشرقيون والمسلمون من تهمة التأخر وعدم الاستعداد للتقدم نتيجة تمسكهم بأصول دينهم .

ثم ظهرت مجلة " المنار " سنة ١٨٩٨ ، فحملت الجانب الثقافى من

رسالة العروة الوثقى بحيث صارت امتدادا ثقافيا لها .

وهكذا ، تحددت مسيرة الصحافة الاسلامية فى مصر ، وقواعد العمل لديها ، وتوالى اصدار الصحف الاسلامية ، فيما بين نهايات القرن الماضى وحتى عام ١٩١٠ ، اذ كانت تصدر فى كل سنة مجلة منها . وقد توقف بعضها عن الصدور لأسباب شتى ، كوفاة مالكيها أو هجرته أو لأسباب أخرى . ولاتزال بعض هذه المجلات قائمة ومستمرة بالاسم الاصلى مثل مجلات " مكارم الأخلاق " و " التقوى والاسلام " ، أو باسم جديد مثل : " التصوف الاسلامى " ، و " رسالة الاسلام " ومازالت تصدر حتى الآن حوالى ٢٢ مجلة اسلامية ، عن هيئات رسمية وجمعيات وطرق صوفية وأحزاب سياسية وأفراد ، والغالبية العظمى منها شهرية أو اسبوعية ، والرسالة الجامعة كل هذه المجلات : خدمة أهداف رئيسية ، هى التعريف بالاسلام ورسائله ومسالكه الى سعادة البشر ، وغرس التربية الاسلامية ، وبناء شخصية المواطن المسلم ، ومواجهة البدع الضارة والأفكار اللاحادية .

ومجلات الثقافة الاسلامية تتعرض لما تتعرض له مجلات الثقافة العامة من مشكلات وصعوبات ، منها المخصصات المالية المحدودة مع انخفاض العائد من البيع والتوزيع ، حتى فى المجلات التى تصدرها الهيئات الرسمية وأشباهاها . ومنها ضالة الخبرة الصحافية التى تستوعب الثقافة الاسلامية على اتساعها ، وسيادة الطابع الخطابى ، ومنها فتح الباب للمتدربين والمتدرجين ، وعدم تواصل واستمرار كتابات العلماء أصحاب الاختصاص لضالة أو انعدام المكافأة ، ومنها أيضا قصور فى الشكل والاخراج وتقييد الدعاة عن الانطلاق فى ابداء الرأى ، تنفيذا لمادة أضيفت الى قانون العقوبات تمنعهم من التعرض للأعمال الادارية .

المجلات العلمية :

وهى التى تختص بنشر الأبحاث العلمية ، وبخاصة المجلات التى تصدر عن هيئات علمية معترف بها ، فأبحاث هذه الهيئات ودراساتها تشكل جزءا هاما من المكونات الثقافية ، لاينبغى تجاهله .

ويقصد بالهيئات العلمية هنا ، الجمعيات العلمية التى يؤسسها المتخصصون فى ميادين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، ثم الكليات الجامعية المختلفة التخصصات ، ثم مراكز البحوث المختلفة .

ومن بين أغراض هذه الهيئات اصدار المجلات العلمية الفصلية أو نصف السنوية . وهناك هيئات قليلة تكتفى بنشر المحاضرات التى يلقيها علماءها أثناء السنة فى كتاب تصدره سنويا كالمجمع المصرى للثقافة العلمية . وهذه المجلات العلمية تعكس المستوى العلمى العام ، وتكتسب شهرة بين العلميين ، باحثين كانوا أو علماء أو معنيين بشتى فروع العلم ، ليثروا بالاطلاع عليها ثقافتهم المتعددة الجوانب .

وأقدم المجلات العلمية فى مصر ، تلك المجلات التى كانت تصدر باللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية منذ حوالى مائة عام أو أكثر ، ثم أضيفت اللغة العربية وخاصة بعد يوليو ١٩٥٢ .

ومن هذه المجلات " مصر المعاصرة " التى تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ومجلة الجمعية الجغرافية المصرية ومجلة المجمع العلمى المصرى ، والمجلة التاريخية التى تصدرها الجمعية التاريخية ، ومجلة علم النفس التى تصدرها جمعية علم النفس ، كما يصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مجلتين علميتين احدهما المجلة الجنائية القومية والأخرى المجلة الاجتماعية القومية . وهناك المجلات التى تصدرها كليات الجامعات وأخرى عديدة تصدرها جمعيات ووزارات ومصالح حكومية .

والمجلات العلمية ميزات تنفرد بها عن الكتب . فكل عدد منها يشترك فى تحريره بضمنه كتاب يجتهد كل منهم فى نشر أفكار جديدة محددة ، يعلم أنها سوف تتعرض للفحص والتقييم سواء من هيئة تحرير المجلة أو من خارجها ، ثم أن المقالات التى تنشر فى المجلات تكون عادة قصيرة نسبيا ومركزة فى غير غموض أو ايجاز مغل . وكثير من الكتاب والعلماء والباحثين يفضلون نشر أفكارهم وآرائهم وملخصات بحوثهم فى صورة مقالات أو دراسات تنشر فى المجلات العلمية ، حيث يستطيع المتخصصون - وغيرهم من الراغبين فى الحصول على ثقافة علمية

متنوعة - قراءتها دون عناء .

وصدور المجلات العلمية بانتظام ، سواء كانت شهرية أو فصلية أو نصف سنوية أو سنوية ، يتيح مناقشة ما ينشر في كل منها في محيط قرائها ، كما يشجع على الرد والتعليق ، وهكذا يثرى العلم بفضل المناقشة واختلاف الرأي .

وتعد المجلات العلمية مرجعا علميا للباحثين الذين يعتمدون عليها في ميدان البحث العلمى والجامعى .

والمجلات العلمية ، شأنها شأن المجلات الثقافية الأخرى ، مشكلاتها المتنوعة ، وربما كانت هذه المشكلات أكثر صعوبة وتعقيدا . فالعلماء والباحثون والمتخصصون غير متمرسين في الأعمال الادارية والمالية ، كما أن موارد المجلات العلمية لاتسمح بتوظيف الاختصاصيين في هذه الأعمال ممن يتقاضون أجورا مرتفعة ، وهكذا أصبحت ضالة الموارد المالية هي المشكلة الرئيسية التي تعترض تقدم هذه المجلات وتعوق انتشارها ، خاصة في السنوات التي ارتفعت فيها تكاليف النشر من ورق وطباعة ، كما ارتفعت فيها تكاليف المعيشة ومطالبها . يضاف الى ذلك ماتعانيه مثل هذه المجلات من قلة القراء ، سواء من العلميين المتخصصين أو من الراغبين في تثقيف أنفسهم ثقافة علمية خاصة . وهناك مشكلة ثالثة تواجه المجلات العلمية بالذات ، وهي تدنى المستوى العلمى لكثير من المقالات المنشورة ، حتى بالنسبة لمجلات الكليات الجامعية ومراكز البحوث .

ثم ان التقويم العلمى الدقيق لبيان مدى صلاحية المقالات للنشر مفقود الى درجة ما ، لأسباب جامعية واجتماعية معروفة في الدوائر الجامعية والعلمية .

وثمة مشكلة تتعلق بدور النشر الخاصة التي تحجم عن نشر المجلات العلمية بسبب القصور المالى والادارى والفنى ، مما جعل صدور مثل هذه المجلات أمرا عسيرا وغير منتظما .

المجلات الثقافية العامة :

تمثل الأنواع الخاصة من المجلات التي سبق ذكرها ، مجرد روافد

بالنسبة للثقافة العامة ، تلك التي توجه الى القارئ كافة دون تخصص . والمجلات الثقافية العامة ، التي تصدر في مصر في الوقت الحاضر ، تستحق الدراسة ، وتحتاج الى عناية خاصة : من النواة ، ومن المثقفين المصريين بوجه عام . فهي تعاني من قلة في العدد ، وضعف في المستوى - سواء من حيث المضمون أو الشكل - وضيق في الانتشار ، ومنافسة المجلات المماثلة لها والصادرة في الدول العربية الأخرى وبخاصة النشطة منها .

وقد كانت مصر فيما مضى هي الدولة الرائدة في ميدان الصحافة بوجه عام ، والصحافة الثقافية أو الثقافة الصادرة في صورة مجلات بوجه خاص أو في صورة أبواب خاصة في الصحف والمجلات العامة .

وقد ظهرت الصحافة الثقافية في مصر وبعض البلاد العربية القريبة منها في أواخر القرن الماضي . وكانت تسمى بالصحافة الأدبية ، وإن كان الأدب - بمعناه المحدد الآن - لم يكن هو المادة الوحيدة في الصحف والمجلات ، بل كان يضاف اليه كثير من العلوم والفنون الأخرى ، في الاقتصاد والتجارة والعمران والاجتماع والقانون والجغرافيا ، بل الطب والهندسة ، مما يعنى أن كلمة الصحافة الأدبية ، كانت تعنى في ذلك الوقت ما يسمى الآن بالصحافة الثقافية . وكان يقال في الماضي أن الصحافة الأدبية أى الثقافة هي كل صحافة غير سياسية أو دينية . وكانت الصحف اليومية متخصصة في شئون السياسة ، بينما مزجت المجلات الشهرية ونصف الشهرية والاسبوعية ، بين شئون السياسة وغيرها من العلوم الطبيعية والاجتماعية والفنون المسموعة والمرئية . وبدأ الأدب بنوع خاص يدخل ضمن هذه الموضوعات فيما تنشره الصحف والمجلات .

وكان الكتاب في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يعتبرون أن الصحافة الأدبية هي الصحافة التي تأخذ من كل شيء بطرف . وأشار أغلبها في افتتاحيات الأعداد الأولى ، الى تجنب البحث في السياسة والدين بوجه خاص ، وأما ماعدا ذلك من مباحث الاجتماع والاقتصاد والقانون والجغرافيا والعلوم الأخرى ، فهي داخلة في الصحف الأدبية

وغير منفصلة عنها .

وقد ظل هذا المفهوم ساريا خلال أربعين سنة تقريبا ، ظهرت خلالها مجلات متخصصة في العلوم وحدها ، ومجلات متخصصة في الطب ، ومجلات متخصصة في الهندسة ثم تطورت بعض هذه المجلات وأدخلت الأدب ضمن دراساتها كما فعلت المقتطف بعد أكثر من عشر سنوات من صدورها ، حتى لفظة الآداب عندما أطلقها الشيخ على يوسف على مجلته ، لم تكن تعنى الأدب وحده ، وإنما كانت تعنى مختلف مباحث الثقافة بوجه عام .

وخلال هذه الفترة ، كانت الصحف تمزج بين مباحث الأدب والعلم والتاريخ ومختلف الفنون الأخرى . ولم تظهر صحف متخصصة في الأدب إلا في سنة ١٩١٠ وقد غلب الطابع العلمى على المجلات غير السياسية في ذلك الوقت ، حتى ليكن القول بأنه كان أبرز من الطابع الأدبى الخالص . كما كانت دراسات أحوال الوطن الاسلامى والعربى من أبرز موضوعات هذه المجلات ، كما ظهرت مجلات أخرى غلب عليها طابع الدين والثقافة الروحية " كالمنار " و " المشرق " .

وهكذا ، ظهرت مجلات ثقافية كثيرة ، في مصر ولبنان وسوريا منذ عام ١٨٧٠ حيث صدرت مجلة " الجنان " ، وخصصت للثقافة الأدبية والتاريخية جانبا واضحا فيها .

وإذا كانت " المقتطف " قد بدأت مجلة علمية كما ذكرنا ، فقد تحولت الى الأدب والثقافة بعد عشر سنوات من صدورها . أى حوالى عام ١٨٨٥ .

وفى سنة ١٨٩٢ ، صدرت مجلة الهلال والتي لاتزال تصدر حتى اليوم ، وكانت " الهلال " فى بدء صدورها ذات طابع تاريخى ، ونشر فيها مجموعة من القصص العربى والاسلامى المعروفة . واهتمت المجلة أيضا بدراسات التراجم وأبحاث اللغة والتعريب وتاريخ الأدب .

وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الصحافة الأدبية والثقافية مع بداية الحرب العالمية الأولى بفقد صدرت خلال هذه الحرب مجلات مخصصة للأبحاث الادبية على أن العدد الكبير من هذه المجلات ، لم يبق منها بعد الحرب الا القليل .

وفيما بين الحربين ، الأولى والثانية ، كان فى مصر عديد من

١٤٨

المجلات الثقافية والأدبية برزت منها مجلات " السياسة الأسبوعية " و " البلاغ الأسبوعى " و " الرسالة " و " الثقافة " و " المشرق " و " المنار " و " العصور " و " المجلة الجديدة " و " الفتح " و " الزمراء " ، و " الفصول " وكانت هذه المجلات تعنى بنشر المقالات الأدبية ومعالجة القضايا الاجتماعية ، وقد أحدثت هذه المجلات تأثيرا كبيرا وعميقا فى مجال الثقافة والأدب اعتبر فى وقتها صحوة فكرية تردد أثرها فى العالم العربى بأسره . هذا بخلاف عدد كبير آخر من المجلات الأقل شأنًا أو الأقصر عمرا ، والصفحات الأدبية الأسبوعية من الصحف اليومية المعروفة " كالبلاغ " و " كوكب الشرق " و " الأهرام " و " الجهاد " و " الوادى " . وأضيف إليها مجلات ثقافية جديدة أخرى خلال الأربعينيات ، من أبرزها مجلتان لكل منهما طابع خاص فى الشكل والموضوع : أولاهما هى مجلة " مجلتى " ، ثم " الكاتب المصرى " وكانت كل منهما تعنى بالثقافة الغربية ، قدر عنايتها بثقافتنا المصرية والعربية .

كما ظهرت فى أوائل الخمسينات مجلة " المختار " لتلقى رواجا شديدا بين محبى الثقافة وطلابها ، حيث كانت تضم مختارات قيمة مما ينشر فى الصحف والمجلات الأمريكية .

وفى السنوات القليلة الماضية ، بدأت الثقافة العربية ممثلة فى المجلات الثقافية تغزو العواصم الأوربية مثل باريس ولندن وغيرها .

وواضح أن ما يبسطه التقرير من حقائق وأفكار والتأليف بينها ليس الغرض الأول منه تقديم تاريخ مفصل لصحافتنا الثقافية والأدبية وكبار الكتاب فيها ، ولكن يكفى أن تبدو منه صورة هذه الصحافة بتنوعها وكثرة عددها ، وقدرتها على مواجهة الصعاب فى هذه الحقبة من الزمن ، وتمكنها من عكس صور الحياة فى مصر والشرق ، فى ذلك العهد الممتد من أخريات القرن التاسع عشر ، حتى منتصف القرن العشرين . فقد كانت الصحف والمجلات فى هذه الأوقات ، عاملا كبيرا وهاما من عوامل نشر الثقافة ، فى عصر عمالة الأدب والثقافة المصرية والعربية . وكان القراء عامة ، يتخاطفون هذه المجلات وينتظرون مواعيد صدورها . صحيح أن أسعار الصحف فى ذلك الوقت كانت زهيدة ، ولكن هذا وحده لايمكن أن يكون سببا لتقبال الشديد على الصحف والمجلات الثقافية ،

العشرين ماكانت تملك أضعافه فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت مصر
لاستطيع أن تتكفل بوضع مجلات ثقافية مثلما كانت تتكفل به من قبل .

القسم الثانى :

وهو المجلات الثقافية التى تصدرها المؤسسات الصحفية القائمة
حاليا ، وهناك مجلة وحيدة ثقافية تنشرها هذه المؤسسات الآن ، وإن
كانت تنشر مجلات أخرى تهتم بألوان معينة من الثقافة كالصحافة الفنية
التي تتعامل مع المسرح والسينما والاذاعة والتليفزيون بالذات ، أو
الصحافة السياسية أو الاقتصادية أو الشبابية ، أو العلمية أو المتعلقة
بشئون البيئة وما إليها .

القسم الثالث :

هو المجلات الثقافية التابعة للقطاع الخاص ، وهى مجلات محدودة
العدد ، بعد أن صدر قانون الصحافة الذى يفرض قيودا كثيرة على
إصدار الصحف ، مما حدا ببعض المواطنين الى إصدار مجلاتهم
الثقافية المصرية خارج حدود مصر ، ولكنها تكلف مصدريها أعباء كثيرة
من المصروفات لايمكن أن تقى بها إيراداتها .

إن وضع المجلات الثقافية الآن يبدو فى سياق التطور الثقافى العام
وضعا يميل الى التقهقر ، فمصر التى كانت - طوال عشرات السنين -
منارة ثقافية تضىء سماء العالم العربى ، أصبحت الآن تستهلك من
المجلات الثقافية المستوردة من خارج مصر - وبخاصة من دول النفط
العربية - أضعاف ماتستهلكه من المجلات المحدودة العدد والأثر ،
الصادرة عن المؤسسات الصحفية فى مصر . والمواطنون المصريون
الذين يستهويهم أن يساهموا فى نشر ثقافة مصر بالداخل والخارج ،
تحول الظروف الراهنة بين الكثير منهم وأداء هذا الواجب .

ومحاولة حصر الأسباب التى أدت الى هذا الوضع ، يكتنفها كثير
من الصعوبة ، وإن كان من اليسير التحدث عن اختلاف الأوضاع بين
اليوم والامس ، حيث ظهرت فى الآونة الأخيرة ظروف جديدة أثرت على
حركة نشر الكتب ، اهتم المجلس بالتعرض لها فى تقارير سابقة ، وهذه
الظروف نفسها كان لها الأثر المماثل فى محدودية نشر المجلات الثقافية
بالذات .

والكتب يمكن أن يكون حظها أفضل من حيث أن قراءها من نوى

قياسا الى مانشهده الآن من واقع مختلف ، حيث انصرف الناس عامة
عن قراءة مجلاتنا الثقافية ، مع قلة المصادر منها بالقياس الى أى عهد
من عهودنا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، إذ حدث نوع من الازدهار
فى الستينات فى صحافتنا الثقافية ، حيث قامت حركة بعث ثقافى
واسع ، شمل الكتب والمسرح والتليفزيون ، كما شهد إصدار المجلات
الثقافية . وكان من المقرر أن تصدر مجلة ثقافية لكل فرقة مسرحية
تليفزيونية ، على أساس أن كل فرقة منها لها طابعها الخاص بها .

ثم تطور التفكير الى تكوين لجنة أو هيئة معينة داخل وزارة الثقافة
تتولى إصدار المجلات الثقافية ، على أن يتولى رئاسة تحريرها أدباء
متخصصون ، ومن هنا ظهرت فكرة إعادة إصدار بعض المجلات
ونجحت نجاحا كبيرا .

ثم حدثت تغيرات فى السياسة الثقافية وإدارتها ، أعقبها اختفاء
الهيئة التى كانت تشرف على تمويل المجلات الثقافية ، فاختلف بعض
هذه المجلات ، وألغى بعضها الآخر .

وتبقى حقيقة لا شك فيها ، أن مجلات الستينات التى أصدرتها وزارة
الثقافة كانت على مستوى طيب ، مادة وتحريرا وشكلا وإشرافا .
وفى بداية السبعينات ، ظهر اتجاه يدعو الى إعادة إصدار المجلات
الثقافية على مراحل .

ومنذ بضع سنوات ، استقر الوضع بالنسبة للمجلات الثقافية التى
تصدر فى مصر الآن ، بحيث أصبحت هذه المجلات من حيث جهات
إصدارها تنقسم الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

وهو المجلات الحكومية الصادرة أساسا عن الهيئة العامة للكتاب ،
التابعة لوزارة الثقافة . وهى محدودة التوزيع بدرجة كبيرة ، وليس من
السهل الحصول على الأرقام الحقيقية الدقيقة لتوزيع كل مجلة منها .
وإن كان لدى المثقفين خاصة شعور عام بأن هذه المجلات لا تلقى رواجاً
يذكر ، ولا تمثل تياراً ثقافياً له دوره فى التأثير على أفكار الناس
ومشاعرهم وأنواقهم ، ولانستطيع أن نلقى بالتبعية كلها على مستوى
تحرير وإخراج هذه المجلات ، فهناك أسباب أخرى تضافرت وأدت الى
هذا الوضع الذى نلاحظه اليوم ، عندما تفتقد مصر عام ١٩٨٩ من القرن

بالحاجة الماسة الى مجلة ثقافية مصرية متطورة تعبر عن واقعنا الثقافى
الراهن ، وتلبى الطلب المتزايد عليها ، وتأخذ موقعها المميز بين سائر
المجلات الثقافية فى الوطن العربى .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق عرضه من حقائق وأفكار ، ومادار حولها فى
المجلس من مناقشات - يوصى بماياتى :

فيما يختص بالمجلات الثقافية العامة :

* أن تقوم الهيئة العامة للكتاب أو إحدى المؤسسات الصحفية
القومية بإصدار مجلة أو اثنتين ثقافيتين على أعلى مستوى ممكن من
حيث الشكل والموضوع ، بدلا من المجلات الخمس التى تصدرها هيئة
الكتاب الآن ، وأن تخصص الدولة لهاتين المجلتين الجديدتين الميزانية
الكفيلة بإصدارهما على النحو المطلوب والمتكافىء مع مركز مصر
وسمعتها وماضيها وحاضرها وريادتها للثقافة فى العالم العربى .

- على أن تكون المجلتان الجديدتان متميزتين تماما فى نوع الورق
ومستوى الطباعة والاخراج والحجم والغلاف ، والاستعانة بكل الفنون
الطباعة والصحفية الجديدة .

* أن يكون اختيار رئيس التحرير ومعاونيه متناسبا مع الدور
الثقافى والحضارى والسياسى المنوط بهاتين المجلتين ، بحيث يتوفر
المستوى المطلوب من الخبرة الصحافية والثقافية فيمن يتولون مسئولية
هاتين المجلتين .

.. - على أن يتم الاعلان المناسب عنهما قبل صدورهما فى الداخل
والخارج ، حتى يمكن ضمان حد أدنى من التوزيع لهما ، مع العناية
الخاصة بالشئون المالية والادارية من طباعة وإدارة وتوزيع وجلب
للإعلانات ، حتى تضمن المجلتان الموارد المالية الكافية - بجانب الدعم
المطلوب - لاستمرار صدورهما بالمستوى اللائق .

* تقدير الأجور والمكافآت التى تمنح للكتاب والمشاركين فى الادارة
والتحرير ، بحيث تكون مناسبة للظروف الاقتصادية ، ومتقاربة مع الأجور
والمكافآت التى يحصل عليها نظرائهم العاملون فى مجلات تصدر خارج
مصر ، تشجيعا لهم على العناية بما يقدمونه للنشر فى الداخل ، بدلا من
اضطرارهم لنشر ثمرات أفكارهم فى المجلات الصادرة خارج البلاد .

العدد المحدود والقدرة المالية الطيبة ، أما المجلات فهى مرتبطة بمستوى
معين من الأسعار ، ومع ذلك أصبحت هذه الأسعار غير متاحة لجمهور
القراء فى الظروف الاقتصادية الراهنة .

وكان من الضرورى اذا أريد أن تكون لنا مجلات ثقافية تتناسب
وأوضاعنا السياسية والثقافية الآن ، ومركزنا بين دول العالم العربى ،
وكثرة المتعلمين من أبنائنا ، وطلابنا فى الجامعات والمعاهد والمدارس
المختلفة - أن تجد هذه المجلات الثقافية من العون المادى من جانب
الحكومة ، أو من جانب المؤسسات الصحفية القومية اذا استطاعت -
مايكفل لها أن تصدر فى المستوى المطلوب شكلا ومضمونا ، ومايكفل
لهذه المجلات مشاركة من رجال الادارة والفن الصحفى القادرين على
حسن الاداء المطلوب ، ومشاركة فى التحرير من جانب الأساتذة
المهريين الكبار الذين أصبحوا فى السنوات الأخيرة يحجمون عن
المشاركة بأقلامهم فى المجلات الثقافية المصرية ، لتدنى الأجور التى
يتقاضونها ، بالنسبة الى الأجور العالية التى تعرضها عليهم المجلات
الثقافية التى تصدر فى دول الخليج ، بإمكاناتها الضخمة ، ومساهمة
الدعم الحكومى فى إصدارها ، والعمل على نشرها فى أنحاء العالم
العربى ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية ومستوى المعيشة فى كل قطر
عربى على حدة مما يتيح للقراء - فى كل البلاد العربية - الحصول على
هذه المجلات بالسعر المناسب .

هذا هو أساس المشكلة التى تواجه الصحافة الثقافية الآن ، انها لا
يمكن أن تحقق مكسبا ماديا ، ومن ثم يجب أن تتحمل الدولة الخسارة
المادية الضئيلة التى تتحقق اذا ما استطعنا اصدار مجلة - أو مجلتين -
بالمستوى المطلوب ، وفى أجمل صورة وأفخم أنواع الورق ، وأحدث
أساليب الطباعة الملونة ، وبأقلام أكبر الأساتذة ، بدلا مما هو متبع الآن
من اصدار خمس مجلات ، لاتقوى واحدة منها أو كلها مجتمعة على سد
هذا الفراغ الذى نشعر به .

وليس من شك أن التطورات الحديثة فى دول العالم ، ومصر من
بينها ، فيما يتعلق بوسائل نشر الثقافة ، من صحف ومجلات وإذاعة
وتليفزيون - قد أثرت فى الطلب على الوسائل الأكثر تكلفة والأقل
انتشارا ، كالكتب والمجلات الثقافية ، ولكننا مع ذلك ، لا نزال نشعر

فيما يختص بمجلات الثقافة الاسلامية :

* اختيار الكتاب في المجلات الثقافية الاسلامية - على وجه الخصوص - من المتخصصين في الثقافة الاسلامية وأصحاب الكفاية العالية فيها ، لضمان التوجه الثقافى الصحيح . وتشكيل الأرضية الثقافية التى تهىء للمسلم والمجتمع سلامة العقيدة والسلوك ، ومواجهة الركاب المعادى من البدع والانحرافات .

* أن تعنى مجلات الثقافة الاسلامية بشرح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستجدة وموقف الاسلام منها ، وسماحتة فى تقديم الحلول والبدائل المختلفة .

* الاهتمام بأخبار المجتمع الاسلامى فى مختلف الأقطار ، وتوظيف هذه الأخبار توظيفا اعلاميا ، يسهم فى تنمية المجتمع وتكامل بنيانه الاجتماعى والثقافى وتكامل أبنائه ، ودعم الروابط الأخوية بين أجزائه .

* أن تقوم اللجنة العليا للدعوة بالأزهر الشريف بالنظر فى المعونة التى تقدم للمجلات الثقافية الاسلامية بقدر جهودها الجادة فى العمل الثقافى الاسلامى ، ضمانا لاستمرارها فى الأداء المتميز ، وحفزا لها على مواصلة التقدم .

* أن تقوم لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بدراسة توحيد الفتوى ، ومراجعة الفتاوى قبل نشرها ، لاكتساب ثقة الجماهير وامتصاص الخلافات المذهبية .

* اعادة النظر فى المادة رقم ٢٠١ من قانون العقوبات ، لأنها بنصها الراهن تضع العقوبات أمام علماء الدين فى ابداء رأى الآخر ، وهذا الرأى مطلب تستوجبه الشورى الاسلامية والديمقراطية الحديثة .

فيما يختص بالمجلات العلمية :

* أن يقوم المشرفون على المجلات العلمية بوجه خاص بالتحكيم العلمى الجاد والمسئول ، فيما تقبله المجلة للنشر ، وذلك للمحافظة على

المستوى العلمى المطلوب وبخاصة فيما تنشره المجلات العلمية التابعة للكلية والجامعات .

* أن تعمل المجلات العلمية على تشجيع الكتاب والعلماء المتعاملين معها ، بمنحهم المكافآت التى تليق بمراكزهم العلمية .

توصيات عامة :

* العمل على تنمية عادة القراءة عند الأطفال وتحبيب القراءة اليهم ، وذلك ببذل الجهود الحقيقية المخلصة وتنظيمها ، والتنسيق بين المستويات المسئولة القائمة عليها ، وهو أمر يهم المعنيين بمجلات الأطفال خاصة ، كما أنه يحقق رواج المجلات عموما ، والكتب كذلك . وتلك مهمة تبدأ من المدرسة والبيت معا .

* الدعم المادى من الدولة شرط لا بد من تحقيقه حتى يزداد عدد المجلات التى تصدر للأطفال ، ولغيرهم من الكبار . ويكون الدعم بالعون المالى المباشر ، أو باقتناء أعداد كبيرة من مجلات الأطفال ، أو المجلات الثقافية بوجه عام ، تزود بها مكتبات المدارس والمعاهد والجامعات والمكتبات العامة ، وفقا لما يناسب كل نوع منها بكل مرحلة عمرية .

- ويمكن مساعدة المجلات بنشر اعلانات فيها ، بشرط ألا تتعارض هذه الاعلانات مع أهداف المجلة .

* ضرورة استببيان ميول القراء قبل اصدار مجلات جديدة ، أو لتحسين أوضاع مجلات قائمة ، سواء أكانت مجلات أطفال ، أم مجلات ثقافية للكبار . ودراسة الشكل المناسب لأية مجلة تصدر حتى تكون جاذبة لقرائها ، واختيار الأسلوب المناسب فى صياغة المادة والألفاظ المستخدمة ، بما يلائم كل مستوى من المستويات .

* الاهتمام بسلامة اللغة العربية المستخدمة فى مجلات الأطفال خاصة والمجلات الثقافية عامة ، وتجنب استخدام الألفاظ أو العبارات العامية ، لما فى ذلك من تعويد للقراء على استخدام اللغة العربية السليمة والأسلوب السهل الصحيح .

القسم الثاني

الآداب

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

الأدب المعاصر

والادبية خدمت قضية الشعر والادب ، وأضاف لهما أبعادا جديدة .
 - ورغم تدريس المناهج في معاهد التعليم باللغات الاجنبية ، فقد
 أخفقت محاولات الاستعمار في القضاء على اللغة العربية وسيادتها ،
 وبقيت الكلمة العربية معبرة ، بل وحفزت الفنون الادبية على خلق كيان
 أدبي عربي لا يقل عن النماذج العالمية .
 - قامت الجامعة المصرية بالتوجيه الرائد ، وكشفت عن القيم الأدبية
 البارزة في التراث ، وعمقت الفهم المستنير له ، وأكدت قيمته في مواجهة
 التيارات الوافدة ، كما خرجت أجيالا من رواد الادب والفكر يقفون على
 قواعد متكافئة من تراثهم القومي والتراث العالمي .
 - كما أثر الأثر في الحياة الأدبية ، فتخرج فيه كثير من أعلام
 النهضة الأدبية الحديثة ، وأكد أهمية التراث العربي وقدرته على إثرائها
 دراسة وإبداعا .
 - واستوعبت الحركة الأدبية والشعرية إرادة التعبير في المجتمع
 وعبرت عن آماله وأهدافه فأقبلت عليه الجماهير .
 - استجابت الصحافة لاقبال الجماهير على تذوق الأدب والشعر ،
 فأفردت لنشرهما ونقدهما والتعريف بهما وبأصحابهما أبوابا يومية ثابتة
 فكان أن احتل الادباء والشعراء مكان الصدارة .
 - شجعت النهضة الوطنية على استقطاب الأحزاب السياسية لقادة
 الأدب والشعر الذين تصدروا وأجهاتوا الاعلامية فأكسب ذلك الادب
 والشعر منزلة تتطلع اليها وتعمل لها قوى الخلق والابداع من الشباب .
 - أدت الصالونات والمسابقات الأدبية التي كانت تقيمها الهيئات
 المختلفة نورا هاما في اكتشاف وصقل كثير من المواهب الناشئة .
 - مشاركة الاذاعة ، ابتداء من العقد الرابع من هذا القرن ، في
 تقديم الأعمال الأدبية والشعرية الجيدة ، في أشكال وصور متعددة .
 ومن مراجعة واقعنا الأدبي يتضح ما يأتي :
 - طغيان وسائل التعبير المرئية والمسموعة على الكلمة المكتوبة
 وانصراف الشباب عن الكلمة المقروءة .

تأثرت فنون الأدب بالصيغة العلمية التي تسود العالم وبالايقاع
 السريع للحياة المعاصرة ، واقبال القوى المبدعة على الدراسة والتفكير
 العلمي والعمل الذي أثرى البشرية في كافة المجالات بمنجزات ضخمة .
 مما كان سببا في تراجع بعض فنون الأدب عن مكانتها التي تبوأتها
 من قبل . وكان الشعر أكثر تأثرا بهذا الاتجاه ولم يقتصر ذلك على بلد
 بعينه بل أصبح اتجاها عالميا وظاهرة عامة .
 ومع ذلك سيبقى الأدب والشعر من أهم الوسائل لتصوير خلجات
 النفس البشرية ، والتعبير الوجداني عن الحياة ، بحيث تبدو حاجة
 الانسان اليه في هذا العصر أشد منها في غيره .
 ومن المراجعة التاريخية للحركة الأدبية في مصر ، خلال النصف
 الأول من القرن الحالي ، تتضح بعض العوامل والأسباب التي ساعدت
 على ازدهارها وعلى ظهور كثير من أعلام الأدب والشعر الحديث ،
 ومكنت الاديب والشاعر المصري من قيادة الحركة الادبية والشعرية في
 الوطن العربي وأهم تلك العوامل :
 - مواكبة حركة إحياء التراث لازدهار الشعر والحركة الأدبية .
 - خلق الالتقاء بالغرب مناخا ثقافيا ورؤية جديدة للحركة الشعرية

أولا : توصيات عامة :

* الاهتمام بدراسة الأدب والشعر فى مختلف مراحل التعليم والوسائل التربوية المثلى للترغيب فى الاستزادة من هذه الدراسات والتعمق فيها ، على أن تولى كليات الدراسات الانسانية عنايتها ، عن طريق الحوافز ، بدراسة الأدب .

* تعليم الناشئة كيف يتعلمون ويقرأون ومما يساعد فى هذا المجال : اصدار قاموس مبسط للغة العربية يقتنيه التلميذ منذ صغره ليساعده على التعلم .

* المساهمة الايجابية الفعالة من أجهزة الاعلام (صحافة واذاعة وتليفزيون وغيرها من الوسائل الاليكترونية الحديثة) فى نشر الاعمال الأدبية والشعر والنقد والتراث ، كل فى حدود امكاناته ، حتى لا ينحصر النشر فى الكلمة المطبوعة .

* ويعتبر انتشار المكتبات ، المزودة بالكتب فى كافة المعارف فى القرى والمراكز والمدارس والمصانع والوزارات وغيرها من مراكز التجمعات العامة ، من أهم عوامل تزويد الشباب - خاصة المثقفين ومحدودى الدخل - بالمعرفة المصرية التى تمتد جنوبها الى تراشينا الحضارى لتمتزج الاصاله بالمعاصرة ولا تنقطع صلة الحاضر بالماضى ولكى تتضح رؤية المستقبل ، وفى نفس الوقت يعتبر تزويد المكتبات بهذه الكتب نوعا من الدعم ، بخلاف دعم الورق وخامات الطباعة ، لضخامة الأعداد المباعة منها والتى تعطى الناشر ، من ناحية اخرى سيولة مالية .

* توفير الكتاب المجانى - فى شكل إعانة من المكتبات ودور النشر - فى قصور الثقافة ونوادر القرى .

* دعم الورق وخامات الطباعة مع اعفائها من الرسوم الجمركية على أن تقوم جهات الاختصاص بتنظيم احكام الرقابة على هذا الدعم لخفض ثمن الكتاب حتى يكون فى متناول الجميع بسمير معقول .

- اصبح ارتفاع ثمن الكتاب يشكل عبئا على غالبية القراء .

- جارت الصحافة الجماهير فى اهتمامها بوسائل النشر المرئية والمسموعة فأفردت لها وإبرامجها والتعليق عليها الصفحات اليومية ، على نحو لا تحظى به فنون الآداب الأخرى .

- لم يعد التراث ، لأسباب تتصل بالتحقيق والنشر والدراسة ، يلقى الأهمية التى كان يلقاها من الأدباء والدارسين .

- إخضاع ألوان التعبير الأدبى لمقاييس مذهبية مختلفة ، تخرجه عن نطاق التذوق العام الجماهير .

- شحوب النقد الأدبى فأصبح ضئيل التأثير على الحياة الأدبية وتطورها .

- توارت المنزلة التى كانت للأديب والشاعر فى زحمة المقاييس الاجتماعية المذهبية السائدة ، فشحت الروافد التى كانت ترفد الحركة الأدبية بالمواهب الخلاقة المبدعة .

- عانى المشتغلون بصناعة الكتاب من معوقات كثيرة لتوفير وتيسير انتقاله خلال قنوات التوزيع ، من الناشر الى القارئ ، فى ظروف مناسبة وبأسعار تلائم القارئ وتحقق ربحا مناسباً للناشر ، ومن هذه المعوقات :

× توقف فتح أسواق جديدة للكتاب المصرى بسبب : مستوى اخراجه وارتفاع اسعاره ، ونقص الموزعين المربين والدعاية وندرة النشرات وقوائم المطبوعات المرسله للخارج . بالإضافة الى القيود والعقبات التى تواجه تصدير الكتاب .

× أثر تزوير الكتاب المصرى ، والظروف الراهنة التى يمر بها العالم العربى وافتقاد قواعد حماية حق المؤلف ، تأثيرا سلبيا على أسواق الكتاب المصرى الخارجى .

التوصيات

وفى ضوء ما تقدم وعلى هدى ما دار فى المجلس من مناقشات يوصى بمايلى :

- رصد نوع من الدعم يشجع مختلف دور النشر على اخراج هذا التراث الذى يستغرق تصريفه - نظرا لارتفاع ثمنه - وقتا طويلا وقد لا يتحملة الناشر ، لاحتياجه باستمرار الى سيولة مالية ، ولا بأس من مشاركة الدولة فى العائد حتى لا تتحمل الموازنة العامة المزيد من الاعباء وحتى يمكن سد كافة الثغرات التى ينفذ منها الناشرون فى مختلف الدول العربية .

- ونظرا للضغط الشديد على المطابع الموجودة وخوفا من تعطل إصدار كتب التراث أو موسوعته يوصى بالنظر فى أن يخصص جانب من نشاط الهيئة العامة للمطابع الاميرية لطبع كتب التراث واسناد إصدار جانب آخر منها الى مطبعة مجمع اللغة العربية .

- تشكيل مجلس من المتخصصين ذوى الكفاءات ، للإشراف على إصدار سلسلة وموسوعة التراث ، يناط به مواصلة اختيار ما ينشر ، على ان يتفرع عنه لجنة تشرف على التنفيذ والتوزيع وأساليبه ، وعلى التسويق محليا وخارجيا والاعلام بها فى كافة وسائل الاعلام .

- وقد يكون من المفيد أن تقدم كتب سلسلة التراث وموسوعته فى عامها الاول : الكتب التى نالت حظا من الشهرة والتأثير والاهتمام من المتخصصين وما يستأثر باهتمام الجماهير فى مختلف مجالات الفكر والأدب والمعارف والعلوم الانسانية والعلوم البحتة والطب، والمحاورات الفكرية والتربية الاخلاقية ، والسير والفنون ، والسياسة ونظم الحكم . كما تقدم أهم الاتجاهات الفكرية والروحية التى ازدهرت فى الحضارة العربية ، وبخاصة فى القرون الاربعة الاولى من التاريخ الهجرى . مع إبراز نشأة العلوم والمذاهب فى التراث العربى .

- وأن يكون صدور هذا التراث بصفة دورية منتظمة ، فى مواعيد محددة وبأعداد محدودة من الكتب تقدر كل عام ، وبذلك يمكن أن تستوعب السنوات الخمس الاولى معظم تراثنا لتمضى قدما الى مستقبل مشرق .

* أن تتواءم سياسة الانفتاح الثقافى مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وذلك بالعمل على : تيسير تصدير الكتاب واستيراده وحمايته وتذليل ما يعترضه من صعوبات على المستويين الداخلى والخارجى .

ثانيا : فى مجال الشعر :

* العمل على اصدار مجلات متخصصة للشعر .

* تشجيع تكوين جماعات الشعر للعاملين فى حقله فى المحافظات المختلفة والجامعات الاقليمية .

* تشجيع نشر الكتب ذات المستوى الرفيع ، والتى تتخذ الشعر مجالا لبحثها .

- الاستعانة بالوسائل الحديثة لنشر الشعر الجيد من التراث العربى ومن الشعر الحديث الجيد عن طريق الاذاعة والتلفزيون والكاسيت .

- جمع « ديوان مصر » الذى يضم أرفع القصائد التى انتجها الشعراء فى مصر فى كافة العصور مع البدء بالشعر المعاصر ، ثم شعر العصر الحديث وهكذا .

- تأليف دائرة معارف أدبية فى أجزاء تتناول ، بالاضافة الى الشعر ، تراجم للشعراء ، وشروحا للمذاهب الفنية فى الشعر ومصطلحاته .

- نشر مختارات شعرية للشعراء والكتاب تصدر بصورة دورية .

- اقامة المهرجانات والمسابقات الشعرية على المستويين المحلى والمركزى .

ثالثا : فى مجال التراث :

- الاهتمام بالتراث ، ابتداء من المستوى المدرسى حتى أجهزة الاعلام .

- وتعتبر الخطتين قصيرة وطويلة الاجل (المرفقتين) أساسا طيبا لتحقيق ونشر جانب هام من التراث واصداره والتعريف به .

مرفق ١

خطة قصيرة المدى

بشأن إصدار موسوعة التراث العربى

وهدفها إصدار موسوعة للتراث العربى تقوم على :

- ١- تحديد معنى التراث : علوم اللغة - الأدب العربى - علوم الدين
- ٢- الفلسفة - التاريخ - العلوم - الجغرافيا - الرحلات .
- ٣- تاريخ التراث : ابتداء من خمسين ومائة قبل الاسلام الى عصر النهضة المصرية (عصر محمد على) .

٤- ترتيب الفبائى للأعلام والموضوعات .

٥- طول التعريف : لايزيد عن نحو خمسمائة كلمة لكل مدخل .

٥- المدخل :

أ) التعريف بالعلم بذكر مولده ووفاته وأهم انجازاته ، يلى ذلك قائمة مختصرة بأهم الكتب وطبعاتها ان كانت منشورة ، وأماكن وجودها ان كانت مخطوطة .

ب) تلخيص الاثر وتقديم مختصر يعطى فكرة عن أهميته فى تاريخ الحضارة .

محتويات الموسوعة : والى جانب ذلك تشتمل الموسوعة على أبواب أهمها :

١- المؤلفون : كرجال اللغة والشعراء والنقاد والمؤرخين والفلاسفة والعلماء وغيرهم .

٢- فنون الادب المختلفة : كالمقامات والشعر والهجاء والرياء والغزل .

٣- ألوان المعرفة المختلفة : كالتاريخ والموسيقى والطب .

٤- المدارس والنزعات : كالمعتزلة والشمعونية والهوى العزرى والصوفية .

٥- الشخصيات التاريخية والأماكن والأحداث المتعلقة بالتاريخ الحضارى : كعمر بن الخطاب وفتح مصر وسوق عكاظ .

١٥٨

٦- المؤلفات الهامة والتعريف بها : كالأغانى ورسالة الغفران

والمعلقات والمفضليات والجمهرات وأحياء علوم الدين والكتاب لسيبويه .

٧- علماء اللغة : كالخليل بن أحمد والفيروز أبادى وابن منظور .

٨- بعض القصص الهامة فى الآداب الشعبية العربية : كالف ليلة وليلة ، والاميرة ذات الهمة ، وسيرة أبى زيد الهلالي .

٩- الشخصيات الخيالية أو التاريخية المذكورة فى كتب التراث :

كحى بن يقظان وشهرزاد ، وأدب الحيوان : مثل كليلة ودمنة والصاهل والشاجع وغيرها .

١٠- علوم القرآن وعلوم الحديث : كالتفسيرات والقراءات والناسخ والمنسوخ .

١١- رعاة الآداب والفنون من غير الأدباء والعلماء : كهارون الرشيد وسيف الدولة وغيرهما .

١٢- القصائد الهامة وتلخيصها : كقصيدة كعب بن زهير والبردة للبوصيرى ولامية العرب ، ولامية العجم .

١٣- أهم المؤلفات فى التراث الحضارى من غير الادب البحت كالنجاة لابن سينا ، وآراء أهل المدينة الفاضلة للفارابى ، وتهافت الفلاسفة للغزالي .

١٤- العصور الحضارية المختلفة : كمصر صدر الاسلام والعصر العباسى والاندلسى .

١٥ - اللهجات العربية : كلهجة قریش وتميم وطیىء .

١٦- المستشرقون .

الادارة المنفذة :

- يكون لكل نوع من الانواع الستة عشر المتقدمة هيئة تحرير مسئولة ، تضم عددا من المتخصصين وغيرهم من العرب .

- وتؤلف هيئة تنسيق للإشراف على جمع وترتيب ما أنجزته الهيئات الستة عشر .

مدة التنفيذ : سنتان .

مرفق ٢

خطة طويلة المدى

مقترحة بشأن التراث الجماهير

وتهدف هذه الخطة ، من الناحية الفكرية والروحية ، الى ربط الماضي بالحاضر ، واستشراف المستقبل ، ومزج الأصالة بالمعاصرة ، في موكب جديد ، لا تنقطع صلته بالحاضر ، ولا تنبت علاقته بالماضي ، ولا تغيم رؤيته للمستقبل .

طبيعتها ومكوناتها :

ولن يتحقق هذا الهدف ، الا اذا قدمت هذه السلسلة تراثنا من جديد لجماهير المثقفين غير المتخصصين ، وبخاصة للأجيال الجديدة من شبابنا المثقف ، ثروتنا البشرية في الحاضر ، وقادة الامة في المستقبل .

وقد نال التراث العربى والاسلامى حظا موفورا من العناية والرعاية ، وعملت أجهزة كثيرة من أجهزة الدولة ومؤسساتها الثقافية على تحقيق الكثير منه وطبعه ونشره .

ولكن هذا العمل ظل فى إطار المتخصصين والباحثين المهتمين به .

أما هدف المشروع المقترح فهو : الانتقال بالتراث من محيط الصفوة المحبودة المتخصصة الى جماهير من المثقفين غير المتخصصين - ومنهم القراء والمثقفون - لم تكن تهتم به من قبل .

ولجذب هذه الجماهير وأغرائها على اقتناء كتب هذه السلسلة لابد من أمور أهمها :

- أن يكون ثمن الكتاب ميسورا وفى متناول الشباب العادى ومن هنا سيحتاج الى دعم مالى من الدولة ، وهو هدف يعادل فى الأهمية دعم رغيف الخبز .

- أن تقدم كتب هذه السلسلة فى ثوب أنيق إعدادا وإخراجا .

- أن تقدم السلسلة فى عامها الاول أمهات الكتب التى نالت حظا

من الشهرة والتأثير والاهتمام من المتخصصين .

- أن تضم عدة مجالات كجمال الفكر والأدب والمعارف الانسانية المتعددة ، وأن تكون مما يستأثر باهتمام الجماهير مثل : كتب الأماهى ، والمحاضرات والمحاورات الفكرية ، والتربية والاخلاق والسير ، والعلوم والفنون ، والسياسة ونظم الحكم .

- أن تقدم أهم الاتجاهات الفكرية والروحية التى ازدهرت فى الحضارة العربية ، وبخاصة فى القرون الأربعة الأولى من تاريخنا الهجرى وأن تبرز نشأة العلوم والمذاهب فى تراثنا العربى .

- وأن تصدر بشكل دورى منتظم ، بحيث تقدم كل عام عددا محددا من الكتب يخطط له بشكل علمى دقيق ، لتستوعب الأعوام الخمسة المقبلة معظم تراثنا .

وتحديدا للمجال التاريخى الذى تختار منه كتب السلسلة الجديدة رؤى ترك الحرية للمعدين والمحققين ليختاروا من كل العصور حتى بداية العصر الحديث (عصر محمد على) فى إطار منهج دقيق .

ويمكن البدء فى تنفيذ هذه الخطة اذا رصدت لها ميزانية سنوية كافية وشكل مجلس للإشراف على السلسلة يضم بعض المتخصصين من نوى الكفاءات بحيث يتفرع عنه لجنة تنفيذية لوضع أولويات الطبع والإشراف الفنى ، على أن تضع لنفسها منهجا تفصيليا للطبع والنشر والتوزيع وأن تكون لها صلاحية الاتصال بالمطابع وبنو النشر ، وتحديد أثمان الكتب وطريقة توزيعها ، والاعلام بها وترويجها .

ويعد ... فاذا توافر الدعم المالى ، والإشراف المحكم ، لأحدث المشروع بحق ثورة فى التراث العربى تحقيقا ونشرا .

وبهذا يدخل تراثنا ، كما تدخل قيمنا العريقة الخالدة فى نسيج حياتنا المعاصرة فتنشأ أجيال جديدة تستلهم الماضى وهى تشق طريقها الى آفاق المستقبل .

الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١

النقد الأدبي وأثره في اثراء الحياة الأدبية

للقند الأدبي أكبر الأثر في اثراء الأدب ، وازدهار الحركة الأدبية وتنشيطها . وانطلاقا من هذا المفهوم تناول المجلس بالدراسة تطوير النقد الأدبي وتحديث أسسه ونظرياته ، ملقيا في هذه الدراسة نظرة على النقد العربي منذ بدأ في العصر الجاهلي حيث عرف العرب المساجلات والمحاوالت في أسواقهم ومنتدياتهم الأدبية ، وحيث كان النقد في ذلك العصر مقصورا على الانطباعات الى تعتمد على الاعجاب الشخصي بالأعمال الأدبية ، وخصوصا الشعر ، كما كانت الأحكام فيه قائمة على التبريرات اللغوية والبلاغية .

ثم انتقل المجلس في دراسته بعد ذلك الى ما بعد ظهور الاسلام ، حيث دخلت فيه أجناس متباينة : ثقافيا واجتماعيا وفكريا ، مما أدى الى ازدهار علوم اللغة والفقه والحديث والكلام ، وذلك نتيجة ترجمة الكتب اليونانية والفارسية وغيرها الى اللغة العربية ، والى ظهور نهضة أدبية كبرى مع بداية العصر الأموي ، تطورت وازدهرت في العصر العباسي ، الأمر الذي استتبع تطور النقد وتأصيله وبناءه على قواعد منضبطة ، وانتعاش حركة التأليف في النقد الأدبي ثم تابع المجلس دراسته للنقد العربي في القرن الرابع الهجري الذي نشطت فيه حركة التأليف في

١٦٠

النقد والأدب ، وظهرت فيه كثير من المؤلفات التي تمثل اتجاهات النقد العربي وأهمها :

- الاتجاه الفني .
- الاتجاه الموضوعي .
- الاتجاه التاريخي .

أثر الثقافة العالمية في النقد العربي القديم :

وقد استخلص المجلس من دراسته أن النقد العربي القديم قد تفتح على الثقافات الهندية والفارسية واليونانية والرومانية وتأثر بها . وامتص منها زادا حضاريا عميقا ، ثم حولها الى زاد جديد متميز ، وأنه قد ثبت إلمام أدباء العرب ومفكرهم وفلاسفتهم بالثقافات العالمية المعاصرة التي ترجمت الى العربية ، وأن الحركة النقدية التي ازدهرت في القرنين الثالث والرابع الهجريين قد تأثرت بما عاصرها من فكر عالمي . كما خلص الى أن العقل العربي يمزج ما يحصله من ثقافات متناقضة ومتنوعة ويصهرها ثم يفرجها في صورة جديدة تحمل كل عناصر القوة فتصبح إحدى سماتها . وهذا هو ما يعرف في العصر الحديث باسم « الأصالة والمعاصرة » .

النقد العربي الحديث :

وقد تابع المجلس دراسته للنقد العربي في العصر الحديث ، الذي دخلت فيه مصر - قبل غيرها من أقطار الأمة العربية - طورا جديدا بدأت بالاحتكاك بالحضارات العالمية عن طريق الترجمة وإيفاد البعثات ، وهو أمر ظهرت معه اتجاهات فكرية حديثة وتيارات جديدة في الحركتين الأدبية والعلمية كما تفاعلت الصحف - في هذا الطور الجديد - مع دور العلم الأمر الذي أحدث تطورا في الذوق الأدبي والحساسية الفنية ، مما أنعش النهضة الأدبية مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال محورين أساسيين تجاوزا في الزمان ، وأقاما حركتين من أكبر حركات النقد الأدبي هما :

– حركة البحث : وتقوم على البحث الأدبي والحضاري ، والبحث عن الجذور الحضارية العربية .

– حركة التجديد : وتعتمد على تجديد عملية الأصالة والمعاصرة ، فلم يقتصر النقد فيها على بحث مقاييس العرب القدامى ، واستخدامها بطريقة حديثة ، وإنما تحول الى نظرات ومعايير متطورة تفيد من الثقافات العالمية المعاصرة ، ولم يعد مجرد تنويع لنصوص ، بل تحول الى موازنة وتحليل وتفسير ، ثم بدأ النقد المسرحي والقصص والروائي ونقد الشعر والمقالة . وقد تحولت حركة التجديد الى ظواهر تلقائية أطلق عليها « تيارات النقد العربي الحديث » ثم تطورت هذه التيارات بعد نضوجها وتحديد خصائصها الموضوعية وأطلق عليها « اتجاهات النقد العربي الحديث » وتضم الاتجاه التاريخي والنقسي والموضوعي والجمالي والاجتماعي . وقد اتضح بعد دراسة المجلس أنه برغم أن عناصر هذه الاتجاهات قد أوشكت على التحول الى مدارس نقدية ، إلا أنه لم تتم متابعته بالدراسة والتأصيل والتنظير .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة التي قام بها المجلس ، تمثلت المهمة في لورة جديدة لإذكاء البحث وانماء حركة التجديد وتأصيل التيارات والاتجاهات ، وبناء ناقد الأدب والفن والفكر حتى تتجدد المدارس النقدية التي تخرج الناقد الملتزم بمنهج الفنى والموضوعي . وتحقيقاً لهذه الأهداف يوصى بما يلي :

* دراسة الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، على أن يقوم بها فريق عمل يشترك فيه – الى جانب أعضاء المجلس – أساتذة متخصصون من الجامعات ، حتى تصبح هذه الدراسة من المعالم الواضحة أمام الأجيال القادمة بوصفها بداية الانطلاق الى مآهر أشمل وأكمل .

* إعادة طبع وتحقيق كتب التراث المعنية بدراسة النقد والأدب ،

على أن تتضمن دراسة مطولة ، كمقدمة أو مدخل ، يكلف بها متخصصون فسي كل ما يتناوله الكتاب من فروع وموضوعات .

* تحديد المصطلحات النقدية في كل كتاب ، وتسميتها تسمية معاصرة تستسيغها الأجيال الجديدة ، مع موازنتها بمثيلاتها في الحضارات العالمية المعاصرة .

* وضع تخطيط لترجمة أصول النقد العالمى في العصور القديمة والوسيلة والحديثة ، على أن يشكل لذلك فريق عمل من اساتذة الجامعات وكبار المترجمين المتخصصين ، وتقديم هذه الترجمات للأجيال الجديدة مع مقدمات وافية عن الكتاب المترجم ومؤلفه ، على أن تتولى إحدى مؤسسات الدولة طبعها ، الى جانب كتب التراث في النقد والأدب وإصدارها في سلسلتين ، يقترح تسمية أولاهما باسم مصادر النقد العربى وثانيتهما باسم مصادر النقد الأدبى العالمية .

* وجود متابعة نقدية لكل ما يصدر من كتب عربية ، وتضمن ذلك في تصنيف ببليوجرافى وفهارس وصفية تنشر في إحدى الشهوريات ، مع تقديم أهم ما ينشر في هذا المجال بالعالم العربى وما تنشره المجلات العالمية المتخصصة .

* اشراف الأساتذة المتخصصين في النقد والدراسة الادبية – الى جانب المتخصصين في الصحافة الادبية وأصحاب الخبرة من الصحفيين – على اصدار المجلات والشهوريات المقترحة التي يجب أن تكون في متناول القدرة الشرائية للقارئ العادى .

* التوعية لدى المجلس الأعلى للصحافة ، ولدى الصحف القومية الكبرى بإصدار ملاحق أدبية وفنية توأكب وتتابع الحركتين الأدبية والنقدية في مصر والعالم ، وتتناولهما بالنقد والتحليل .

الرواية المصرية

تشغل الرواية مكانا بارزا بين فنون الأدب في عصرنا الحاضر، وقد شددت إليها انتباه الجماهير، حتى لقد صارت ظاهرة عامة تنتشر بين قراء الصحف اليومية والمجلات المصورة ويقبل عليها مستمعو الاذاعة ومشاهدو التلفزيونية ورواد السينما، بعد أن تحولت إلى مسلسلات إذاعية وتلفزيونية وأفلام سينمائية، وذلك بعد أن نضجت مدرستها وأرست تقاليد فنية وجمالية كثيرة، وصورت العواطف الانسانية وغاصت إلى أعماق النفس البشرية وكشفت عن خباياها وجسدت عاطفة الحب بكل أبعادها وصورها، علاوة على تصوير الحياة الاجتماعية في الريف والمدينة وتناولت بالنقد أوضاع ما قبل ثورة يوليو، الأمر الذي مهد لها ويشير بها.

ولا زالت الرواية تتناول بالنقد الأوضاع من ١٩٥٢ وتتبع ما جد من أحداث بعد ذلك وتعتبر عنها في صياغة قصصية تهدف إلى عرض التاريخ وتسليية القارئ معا من خلال نظرة قومية، وتبرز ما أثارته التغييرات الاجتماعية والسياسة بعد ١٩٥٢ من قضايا ومشكلات فكرية. ومن هذا المنطلق، ولما للرواية من أهمية، استعرض المجلس بالدراسة:

— الرواية — كفن أدبي منذ كانت بذرة من بذور نهضتها في الفنون المستحدثة إلى أن اعتمدت في بدئها على تيارين:

* إعطاء فرصة للنقد الجاد في الصحف، بعد أن أصبحت الصفحات الأدبية فيها تهتم بالآخبار الأدبية أكثر من اهتمامها بالنقد الأدبي أو الموضوعات الأدبية الجادة، على أن تكون ممارسة النقد الأدبي على صفحاتها للحاصلين على دراسات متخصصة في هذا المجال.

* إصدار كتيبات باللغة العربية للتعريف بكتابنا وبأعمالهم.

* التعريف بأبرز الرسائل الجامعية في مجال النقد في مصر والعالم العربي، والعالم الخارجي.

* تشجيع ورعاية البحث الأكاديمي، ومراجعة مناهج النقد في أقسام اللغة العربية من أساتذة متخصصين، إذ أنها المعنية بنقد الأدب العربي الحديث وأصوله وقوالبه.

* تضمين مناهج الدراسة في مختلف مراحل التعليم برامج عن التنوع الأدبي والفني لتربية حاسة النقد عند الأجيال الناشئة لتمكينها من تذوق الأعمال الأدبية والفنية بطريقة موضوعية وعلمية.

* اهتمام الاتحادات الفنية والأدبية والجامعات بعقد ندوات للنقد الأدبي والفني بصفة دورية، وذلك لملاحقة الانتاج الأدبي والفني بالنقد والتوجيه.

* تخصيص الاذاعة والتلفزيون مساحة أكبر من خريطة برامجها للنقد — الأدبي والفني — الجاد، بهدف متابعة الأعمال الأدبية والفنية ذات القيمة وتحليلها، واسناد ذلك إلى أساتذة متخصصين من الجامعات وغيرها.

* شمول الحركة النقدية الأدب في مختلف صورته: المكتوبة والمسموعة والمرئية.

الأول : تيار الترجمة الذى قاده رفاعة رافع الطهطاوى الذى يعتبر الريادة الحقيقية لحركة الترجمة فى الرواية .

الثانى : تيار التأليف ورائده على مبارك الذى صور بروايته (علم الدين) اللقاء الحضارى بين الشرق والغرب ، والعادات والتقاليد والأفكار ووسائل الحياة فيهما .

– تطور تيار الترجمة الذى تفرع فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والسنوات العشر الاولى من القرن العشرين الى :

× الرافد التجارى : الذى يتمثل فى ترجمات الروايات البوليسية والمثيرة التى تهدف الى التسلية وربط القارئ بالصحف والمجلات ، ثم ما لبث هذا الرافد ان تحول الى سيل من الترجمات الهابطة .

× الرافد الرومانسى : الذى كان له أعمق الأثر فى تيار الترجمة ، وفى ازدهار الرواية العربية وتطورها . وهو رافد وجدانى ساعد على تقبله وانتشاره ما حل بالبلاد بعد إخفاق الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى وهذا الرافد يتسم بعدم الدقة والتصرف فى الترجمة .

× الرافد الموضوعى : الذى وصلت فيه الترجمة الى ذروة نضجها وقدرتها على نقل الأعمال الكبيرة المتأخرة الى اللغة العربية نقلا امينا دقيقا مع اشراق الاسلوب وجمال التعبير ، وهو يعتبر الرافد العلمى فى الترجمة .

– تطور تيار التأليف الذى تأثر بتيار الترجمة حتى وصل الى ذروة ازدهاره على أيدى مجموعة من الرواد أخلصوا له ، وأنضجوه ورسخوه فى تربتنا العربية حتى أصبح فنا من أهم فنونها . ويتمثل هؤلاء الرواد فى :

• جيل الريادة والتجريب : الذى أثار قضايا تاريخية أو سياسية أو اجتماعية ، وبدأ باستحداث الرواية التاريخية .

• جيل التأصيل والتطوير : الذى أصل الرواية بمعناها الحديث فى الساحة الثقافية المصرية ، وقد عاصر هذا الجيل حدثين كبيرين هما الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . واشتعال الثورة المصرية فى عام

١٩١٩ ، وقد أثرا فى الحياة المصرية تأثيرا عميقا وفى جوهما ولدت الرواية الفنية .

• جيل الوجدان والازدهار : الذى ارتفع بقيمة الرواية ، وجذب اليها الأنظار وقد شهد هذا الجيل مولد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وواكب حركتها وتأثر بها ، وظهرت ملامحها على إنتاجه .

• الاتجاهات الرئيسية الأربعة للرواية بعد ثورة يوليو التى تعتبر فيصلا بين عهدين فى مجال الرواية ، وهذه الاتجاهات الأربعة هى :

• اتجاه تناول بالنقد الأوضاع قبل الثورة .
• اتجاه يتتبع ما جد من أحداث بعد الثورة .
• اتجاه يتناول ما أثارته التغييرات الاجتماعية والسياسية من قضايا ومشكلات فكرية .

• اتجاه يتصل بالروايد التى استمدت أصولها من تاريخنا القومى أو من أدبنا الشعبى أو من اتصالنا بالأدب الغربى المعاصر .

– المعوقات فى الإبداع الروائى المعاصر :
من خلال هذا الاستعراض وتلك الدراسة للرواية فى مختلف مراحلها برزت معوقات تعوق ازدهار الفن الروائى تندرج تحت نوعين :
الأول : من خارج هذا الفن ، ومسئولية إزالته واجب قومى على الأجهزة الرسمية والمؤسسات الإعلامية ، ويمكن إجمال هذا النوع من المعوقات فيما يلى :

• ارتفاع أسعار الكتب عموما وخاصة الأعمال القصصية بالنسبة الى القوة الشرائية وإلى دخول المثقفين الذين منهم قراء هذا الفن .
• عدم توفر المطبوع من الإنتاج القصصى فى المكتبات العامة ، الأمر الذى يحرم المترددين على تلك المكتبات – من غير القادرين على الشراء – أن يحققوا رغبتهم فى القراءة .

• عدم وجود خطة منسقة لترجمة الروائع القصصية العالمية التى تثرى مواهب الكتاب عندنا ممن لا يتابعون الانتاج العالمى فى لغته الأصلية كما تساعد فى تكوين وعى فنى قصصى لدى القراء ، وتجذبهم

السلوكيات والنظر إليها كشيء عادى غير مرفوض ، ويقدم صورة شائبة للمجتمع المصرى تصيب المواطنين بالإحباط .
 • الاتجاه الى التعمية المحيرة ، الأمر الذى يصرف القراء عن قراءة هذا الفن .

التوصيات

- * تخصيص دعم مالى للمطبوعات الأدبية ومنها الانتاج القصصى
- أسوة بدعم الدولة لكثير من احتياجات المواطنين .
- * تزويد المكتبات العامة فى الأقاليم والعواصم والأحياء وقصور الثقافة بالإنتاج القصصى أولا بأول .
- * نشر الوعى الفنى بafساح مساحات يومية للإنتاج القصصى الجيد فى الصحف وافساح مساحات للنقد البناء الذى يتناول هذا الإنتاج ، واتاحة هيئات النشر الرسمية الفرصة للشباب بتشجيعهم .
- * تنسيق جهود اللجان المعنية بالترجمة ، لإتمام ترجمة روائع الفن القصصى العالمى واعداد مشروع لترجمة روائع الروايات العالمية المؤلفة التى لم تترجم فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، وذلك حتى أحدث الموجات العالمية المتصلة بالفن القصصى ، وكذلك ترجمة الكتب النقدية العالمية المتصلة بهذا الفن .
- * انشاء مشروع « الألف رواية » على غرار مشروع الالف كتاب ، من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ بحيث يكون نصفها على الأقل مؤلفا والباقى مترجما ، ورصد المبالغ اللازمة لذلك سنويا .
- * عمل سجل « بيبليوجرافى » كامل للإنتاج الروائى يدون به كل ما يتصل بالروايات المصرية المؤلفة والمترجمة وكتب النقد القصصى مع نبذة عن حياة المؤلف أو المترجم ليكون مرجعا للباحثين والدارسين لهذا الفن .
- * تدعيم المسابقات القصصية عن طريق رفع قيمة الجوائز بحيث تفرى الجادين من الكتاب على الاشتراك فيها .
- * ترجمة روائع رواياتنا المصرية والعربية الى اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً فى العالم – عن طريق لجان متخصصة فى الترجمة ، ونشرها عن طريق دور نشر أجنبية لتأخذ مكانها فى العالم الخارجى .

- الى متابعة هذا الفن من انتاج كتابنا ايضا .
- عدم وجود خطة منسقة لترجمة الكتب النقدية العالمية المتصلة بالفن القصصى ، برغم أن ترجمة تلك الكتب – وفق خطة تعدها وتشرف على تنفيذها اللجان الرسمية المعنية بالترجمة – تفيد فى توعية الكتاب المنتجين والنقاد والمحليلين ، والقراء المتلقين ، وتعين على دفع هذا الفن دفعة كبيرة فى سبيل الازدهار والانطلاق والحق بالركب العالمى .
- عدم وجود سجل بيبليوجرافى كامل للإنتاج القصصى ، يعين الدارسين لهذا الفن على متابعته وتحليله وتقويمه .
- ضيق مجالات النشر فى الصحف اليومية أمام الأعمال القصصية .
- صعوبة النشر عموما أمام الشباب ، سواء فى الصحف أو فى دور النشر .
- الثانى : تقع مسؤوليته على بعض الكتاب المنتجين لهذا الفن ، وواجبهم التخلص منه ، ويمكن تركيز هذا النوع من المعوقات فيما يلى :
 • عدم التفات كثير من الأعمال القصصية الى استلهاام التراث بالقدر الكافى ، وذلك برغم وفرة الأحداث والمواقف والشخصيات التاريخية الملهمة ، التى يفيد استلهاامها فى اثراء الفن القصصى وتأصيله ، وتواصل الأجيال .
- عدم الالتفات الى تعميق الحس القومى بالقدر الكافى ، برغم أن هذا اللون من الكتابة القصصية مهم فى إعادة بناء الشخصية المصرية .
- قلة الاتجاه الى القصص العلمى ، مع ما لهذا اللون القصصى من قيمة وأثر فى الثقيف ، وتوسيع المدارك واطلاق الخيال والالتحام بالحضارة المعاصرة ، بالإضافة إلى ماله من متعة فنية ووظيفية أدبية .
- عزوف كبار كتابنا عن الكتابة للأطفال ، وقصر جهودهم الإبداعية على المثقفين ، وهو أمر سبب فراغا فى ميدان أدب الأطفال ، برغم الحاجة المتزايدة الى ملء هذا الفراغ فى مرحلة بناء الشخصية المصرية .
- تضمين بعض الأعمال القصصية سلوكيات لاتناسب اخلاقياتنا دون ضرورة فنية تستدعى ذلك ، الأمر الذى يتيح للشباب إلف هذه

الدورة الثالثة ١٩٨١-١٩٨٢

تسجيل الشعر العربي

البارودي في القرن الماضي والذي يعد رأس مرحلة العبور الى الرومانسية .

- ويبدأ القسم الثاني من البارودي حتى نهاية الرومانسية .
- ويتصل القسم الثالث بالشعر الجديد منذ بدايته في أواخر الأربعينات من القرن الحالي حتى وقتنا هذا .

الاتجاه الثاني : ويرى أن المادة الشعرية في العربية تنقسم قسمين :

× شعر قديم : من العصر الجاهلي حتى القرن التاسع عشر - ويستوى فيه ما هو منسوب الى مصر والى بقية الأمة العربية .

× شعر حديث : من القرن التاسع عشر حتى الفترة المعاصرة ويشمل الشعر العمودي والشعر الحر ، ويركز الاهتمام بالنسبة له على الشعر العربي في مصر ، لصعوبة ادراك الكم الهائل والمتشعب من الشعر العربي في مختلف البلاد والبقاع الاسلامية والعربية .

الاتجاه الثالث : ويرى أن الشعر العربي تيار متصل لايجوز تقسيمه على أساس زمني فضلا عن أن قيام مثل هذا التقسيم فيه تجاهل لحقيقة التداخل الحضاري بين فترات التاريخ ومن الأحرى أن يقوم تسجيل الشعر العربي وفهرسته على أساس عناصره نفسها .

واتباع اتجاه واحد من هذه الاتجاهات أو الأخذ بأطراف كل منها ، متروك للجان الفنية المتخصصة - التي ستتولى تنفيذ هذا المشروع من الناحية العلمية - تقررده طبقا لما تكشف عنه خطى الدرس وقت التنفيذ . ان هدف المشروع مهما كان المنهج الذي ستسلكه الدراسة العلمية ، ينصب أساسا على تجميع الشعر العربي كله ، وفي سبيل هذا يتبع ما يأتي :

- وضع فهرس للمعاني التي طرقها الشعر العربي تكون مادته التي ستخضع للفحص : كل المجاميع الشعرية القديمة ودواوين أفراد الشعراء المتاحة على ساحة الوطن العربي كله - مع التركيز على شعراء مصر عند التعرض للزمنة الحديثة .

كان الشعر العربي من أكثر الفنون ازدهارا منذ العصر الجاهلي حتى بداية العصر الحديث ، ولكنه منذ ذلك الحين أخذ في التراجع أمام سرعة إيقاع الحياة الصناعية والاقتصادية التي تأثرت بالأسلوب العلمي وصبغته التي لم تقتصر على دولة بعينها ، بل عمت العالم بأسره ، وأصبحت إحدى سماته المميزة ، ورغم ذلك بقي الشعر وسيظل أهم وسائل تصوير خلجات النفس البشرية ، والتعبير الوجداني عن أحاسيسها ، مهما تعقدت الحياة وتشابكت ظروفها وتنوعت .

ولقد عالج الشعراء - من خلال أشعارهم في مختلف العصور - عديدا من الموضوعات وتناولوا كثيرا من الأغراض ، وجابوا في مختلف أفاق المعاني التي اشتملت عليها في تاريخ الشعر عبر امتداده من الجاهلية الى وقتنا المعاصر .

وفي محاولة تسجيل هذا التراث الضخم من الشعر تبرز ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : ويدعو الى تقسيم الشعر العربي الى ثلاثة أقسام متميزة :

- أولها يتصل بالشعر العربي القديم منذ بدايته حتى ظهور

على أن الوسيلة لوضع هذا الفهرس تكون بأجراء مسع شامل لكافة
دواوين الشعر العربي ومخطوطاته التي تضمها مختلف دور الكتب ،
والتي مازالت غير معروفة لدينا ، الى جانب الدواوين غير المنشورة
لشعراء عصر المماليك ومحمد على وهي كثيرة .

- رصد وتحديد الأغراض العامة الكبرى التي قيل فيها الشعر . ثم
فحص مادة الشعر في كل من هذه الأغراض على حدة ، وذلك لتحديد
المجالات الموضوعية التي طرقها الشعراء في إطار هذا الغرض . ثم
يتدرج الفحص بعد ذلك لتحديد السمات المتكررة التي تتصل بكل مجال
موضوعي فالنسب مثلاً غرض عام ، أما رحيل المحبوبة (الظعن) ،
فموضوع ، ولكن وصف البرق سمة متكررة .

فالفرض إذن واحد ، وتتدرج تحته الموضوعات مهما تفاوتت ، قلة أو
كثرة . وبذلك يتكون بناء هرمي يشكل الغرض قمته ، كما تكون السمات
المتكررة قاعدته أما الموضوعات فتكون بمثابة الأضلاع التي تربط
القمة بالقاعدة .

ولما كان الهدف الأخير من هذا التحليل هو حصر السمات المتكررة
في الشعر العربي لذلك يمكن ان تصل عملية الاستقصاء الى اثن
وأصغر وحدات السمات المتكررة ، كالصور الجزئية والتشبيهات .

وقد يعبر مختلف الشعراء عن السمة المتكررة الواحدة بأشكال
مختلفة ، وهذا يجعل التحليل والفحص ينتهي الى رصد نماذج من
الشعر لكل سمة متكررة يمثل صياغتها لدى الشعراء في مختلف
الآزمنة ، مع التقيد بالنسق التاريخي في هذا الرصد ، ابرازاً للتطور
الذي حدث عبر هذه العصور .

ويقتضى الأمر بالنسبة للشعر في الأزمنة الحديثة - نظراً لغياب
الأغراض العامة التقليدية فيه - اتباع منهج آخر في التحليل والفحص
يتبناه مباشرة الى تحديد الأفاق الموضوعية للشعر الحديث ، ثم تحديد
أفكار كل موضوع ورصد نماذجها في أشغالها ومختلف
تنوعاتها .

١٦٦

ويلتزم من مجموع كل هذا عدد ضخم - لا يمكن التكهن به الآن - من
الأفكار التي شغل بها الشعر العربي في تاريخه الطويل ، والتي تمثل
خلاصة التجربة الشعرية العربية .

وتعتبر هذه الدراسة أمراً واجباً مهما اختلفت الآراء حول وسيلة
تنفيذها ، فإن من شأن ما تنطوي عليه من رصد تحليلي لمعاني الشعر
العربي ان يحقق أهدافاً عديدة ، منها :

- إتاحة الفرصة أمام الباحثين في الشعر العربي على نحو أوسع
وأيسر .

- تسهيل مهمة الدارسين لهذا الشعر على إجراء بحوثهم
ودراساتهم على أسس غير تقليدية ، ومن منظور الدراسات الأدبية
الحديثة .

- التأريخ للفكر الذي عبر عنه الشعر في كل عصوره منذ بدايته .
- إحياء الشعر العربي جميعه إحياء تاماً محققاً ، ليخرج الى
الناس على الوجه المطلوب .

- تيسير إعادة طبع ونشر مانقد من دواوين الشعر العربي ، مع
تذييلها بفهارس للمعاني وفهارس معجمية للألفاظ .

التوصيات

نظراً لأهمية هذا المشروع ، باعتباره رائداً وطموحاً ، وبرغم ما
يحتاجه تنفيذ من وقت قد يمتد الى عدة سنوات ، فإن المجلس يوصي
بأن تقوم الجهات - سواء كانت الجامعات على أساس أن هذه الدراسة
تعتبر أكاديمية أو الهيئات المعنية الأخرى والتي سيوكل إليها تنفيذ هذا
المشروع - بتنفيذ التوصيات الآتية :

* تشكيل فريق عمل من الباحثين (نحو ٢٠ باحثاً) من وثيقى
الارتباط بالشعر العربي للقيام بهذا العمل ، وتشكيل لجنة أخرى من كبار
الأساتذة المتخصصين لمتابعة أعمال هؤلاء الباحثين .

* أن يتم إخراج هذا العمل في مجلدات على التوالي .

* تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية كافة النفقات من أجور

- نماذج من شعره تمثل أغراضه الكبرى ، والخطوات التي لاتندرج تحت غرض من الأغراض الكبرى ولكنها تتميز بميزة أدبية تستحق الإشارة إليها ، وكذلك نماذج من خط الشاعر نفسه .

- ضبط ما يحتاج الى ضبط من ألفاظ النص مع الاقتصاد في الضبط ، وشرح النصوص المعروضة في الكتاب ، مع تقديم القصيدة او المقطوعة بمقدمة موجزة توضح فكرتها العامة ، وشرح الألفاظ العربية شرحا موجزا يوضح معناها اللغوي والايحائي ، ان كان في اللفظ ايحاء يخرج عن معناه اللغوي ، واذا كان في النص تعبير متكامل غير مفهوم المعنى فيشرح في عبارة أدبية موجزة .

- الخاتمة وتكون في فقرة موجزة عن الشاعر وشعره .

- فهرس تفصيلي (غير هجائي) .

* ان يكون اصدار كتب هذه السلسلة بصفة دورية وفي مواعيد منتظمة ومحددة ، على أن تتولى أجهزة الاعلام تقديم مقتطفات من هذه الاعمال في لغة سليمة النطق خالية من اللحن ، وفي هذا المجال ينبغي العمل على ماياتي :

- ان تخصص أجهزة الاعلام مراقبين متخصصين يقرأ عليهم المذيعون والمذيعات والمحرون النصوص قبل اذاعتها ونشرها ، ليصححوا النطق واسماء الاعلام ومداومة تدريبهم على ذلك .

- تجهيز تسجيلات « كاسيت » بأصوات سائفة ومقبولة لنماذج من نصوص الشعر على مر العصور ، لتكون في متناول الجماهير تستهدف - بجانب تنويع الشعر - تقويم اللسان وتصحيح اللغة العربية ونطق الفاظها .

- أن تقوم دور الصحف بتخصيص مصححين أكفاء حتى لاتحدث اخطاء يتلقفها القراء .

* يراعى أن يكون لهذا المشروع جانبه الاقتصادي - بالاضافة الى جوانبه الثقافية والحضارية والقومية - بحيث تغطي عائداته جانباً مناسباً من التكاليف .

ومكافآت وأعمال السكرتارية مقسمة على عدد سنوات التنفيذ ، ويقدرها المجلس بنحو ٣٠٠.٠٠٠ جنيه .

* استخدام الآلات الحاسبة الحديثة في عمليات تسجيل ألفاظ الشعر وفهرسة معانيه على نحو ما استعملت فيه من حيث تحليل وفهرسة ألفاظ القرآن الكريم ، توفيراً للوقت والمال .

* بالنسبة للشعر الجديد : يوصى باصدار سلسلة من الكتب ، يعد كل منها في نحو ١٠٠ صفحة من القطع المتوسط ، يتناول كل منها شاعراً من الشعراء المعاصرين ، غير الأحياء ، الذين لم يكتب عنهم كتابة كافية وأن يكون اصدار هذا الكتاب في اطار منهج محدد يقوم على :

- مقدمة عامة للسلسلة تقع في نحو صفتين ، توضح أهدافها

ومنهجها .

- التعريف بالشاعر من حيث : مولده ، نشأته ودراسته ، ثقافته ونشاطه الادبي في غير ميدان الشعر ، نشاطه العملي ، أهم عاداته وهواياته ، اصدقائه ومعاصريه ممن عايشهم ، وما قد يكون بينه وبينهم من لقاءات أدبية ، سواء كان ذلك بأشخاصهم أو بأقلامهم ، وتاريخ وفاته .

- دراسة موجزة عن شعره ، مع بيان الشعر الذي عرف له ، منشوراً كان أو مخطوطاً ، وبيان ما قد يكون من مذهب أدبي يتبعه أو يبتكره أو يعد له ، وماله من منهج في شعره .

- ميادين القول التي كتب فيها واستشفاف العوامل التي دعت الى ذلك .

- أسلوبه في معالجة موضوعاته ، ومدى ابتكاراته الفكرية أو التصويرية أو التعبيرية ، ومنزلة شعره بين شعراء عصره ، ومنزلة العامة بين شعراء العربية .

- رأى النقاد الذين كتبوا عن شعره وتقييم نقدهم ، ومختارات مما كتب في نعي الشاعر عقب وفاته .

وتتوزع مشكلات نشر الكتاب المصري وتوزيعه حول محورين :

الاول : يتعلق بنشره في الداخل والظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة فيه والمهن المرتبطة بانتاجه وتوزيعه .

الثاني : يتعلق بما يعترض المشتغلين بصناعة الكتاب من معوقات توفيره وتسهيل مهمة انتقاله بين مختلف قنوات التوزيع من الناشر الى القارئ في الداخل والخارج ، في ظروف مناسبة وبأسعار معتدلة تحقيقا للنفع الثقافي والاجتماعي للقارئ ، وهو المستهدف في المقام الاول ، وتحقيق الربح المناسب لكل من الموزع والناشر .

وفيما يلي أهم أسباب معوقات انتشار توزيع الكتاب المصري في الداخل والخارج :

اولا : معوقات انتشار الكتاب المصري في الداخل :

- انتشار الامية بنوعيتها ، الابجدية والثقافية ، وهي اخطر معوق امام وجود الكتاب والحد من انتشاره ، فمع ارتفاع نسبة الامية الابجدية يضيع الجانب الاكبر من أثر الكلمة المكتوبة ، بينما تؤدي الامية الثقافية الى ضعف هذه الكلمة كوسيلة من وسائل الاتصال الفكري والحضاري .

- الارتفاع المستمر في أسعار الكتب بالنسبة للموارد المالية المتاحة لمعظم القراء .

- صعوبات الانتاج ، وتتمثل في ضعف إقبال كبار المؤلفين والمحققين على نشر انتاجهم لقله العائد من ورائه ، وقلة عدد النسخ المطبوعة أو المباعة ، وارتفاع قيمة الشرائح الضريبية ، وارتفاع اسعار الورق التي تضاعفت في السنوات الخمس الأخيرة ، وتكاليف الجمع والطبع والتجليد والخامات اللازمة للانتاج ، وزيادة أجور العمال نتيجة للتضخم من ناحية ولهجرة اعداد كبيرة منهم الى الخارج من ناحية اخرى ، وارتفاع الرسوم الجمركية على ادوات وخامات الطباعة المستوردة ، وعدم وجود دعم مالي يساعد على تنشيط حركة نشر الكتب ، مما اضطر دور النشر الحكومية الى طبع ونشر كتبها على أساس الانتاج الاقتصادي بعد أن كانت تعتبره منذ سنوات مضت خدمة عامة .

نشر الكتاب وتوزيعه

هذا التقرير امتداد لما تعرض له المجلس في دورته السابقة عن : الكتاب المصري ، باعتبار ان الكتاب - في اطار أهميته القومية - موضوع له جوانبه الثقافية المتعددة ، وأوجه التخصصية والفنية ، بالإضافة الى مايتصل به من أوضاع محلية خاصة ، وأبعاد وتطورات خارجية عامة .

وقد ركز المجلس في هذا التقرير على جانب هام من جوانب موضوع الكتاب - هو : نشره وتوزيعه . فما يصادف الكتاب في هذا المجال من المشكلات المتشعبة ، وما يواجهه من التطورات والظروف الجديدة يستحق - من منظور قومي - متابعة الدراسة لإعادة التقويم والتخطيط .

لمينما احتل الفكر والكتاب المصريان - منذ فجر القرن التاسع عشر - موقع الريادة في العالم العربي واصبحا يمثلان جزءا لا يتجزأ من مكانة مصر التي قامت على اكتشافها النهضة الحديثة في كافة مجالات المعرفة من علم وفنون وأداب ، سواء في التأليف والترجمة أو في إحياء التراث العربي وتحقيقه ، الا انه قد طرأت - في السنوات الأخيرة - عوامل متعددة أثرت على مكانة الكتاب من حيث نشره وتوزيعه في الداخل ، ومن حيث استقرار أسواقه في العالم العربي وخارجه .

- هبوط المستوى الفنى للكتاب ، ويرجع الجانب الاكبر منه الى عدم اهتمام الناشرين بمستوى اخراج الكتاب - من حيث الطباعة والتجليد ونوع الورق حتى أصبح الكتاب المصرى بصورته الحالية فى مستوى يقل كثيرا عن غيره فى الخارج دوليا وعربيا .

- ندرة الدراسات المتخصصة فى مجال انتاج الكتاب وتوزيعه واهمال دور النشر ومؤسساته لجنى هذه الدراسات والاقادة منها ، والاكتفاء برأى ونوق المسئولين عن دور النشر وحدهم فى هذا المجال .

- عدم توافر الصفات المهنية المطلوبة فى معظم القائمين على تسويق الكتاب واعتمادهم فى الأغلب على الخبرة الخاصة دون استناد الى أساس من علم او فن ، بالاضافة الى قلة اجورهم والحوافز المشجعة لهم على مضاعفة التوزيع نظرا لانخفاض ربحية الكتاب .

- عدم الاهتمام بوسائل الترويج والاعلان عن الكتب الجديدة والتعريف بها سواء عن طريق الصحف اليومية لارتفاع اسعار الاعلانات فيها ، أو عن طريق النشرات وقوائم المطبوعات لارتفاع تكلفتها ، او لعدم وجود مجالات ثقافية متخصصة فى متابعة حركة التأليف والنشر . ويضاف إلى ذلك قلة ما تنشره الصحف والمجلات القائمة من تلقاء نفسها عن الكتب الجديدة والتعريف بها ، وندرة ما يعرض فى الاذاعة والتلفزيون من برامج خاصة بعالم الكتب مؤلفة أو مترجمة وعرضها على كبار النقاد وأصحاب الراى .

- عدم وجود شبكة متوازنة لتوزيع الكتاب فى الداخل : فسوق الكتاب يتركز أساسا فى القاهرة والاسكندرية بل وفى بعض أحيائهما ، وفيما عدا ذلك لا توجد مكتبات أو أكشاك لتوزيع الكتب بصورة متوازنة بالنسبة لتوزيع القراء سواء على مستوى المحافظات والبلاد أو على مستوى الأحياء .

- الآثار المترتبة على قلة الإبداع الفردى المعبر عن روح الامة والعصر ، وعلى مستوى الانتاج المعروض كما ونوعا ، وما يعكسه ذلك كله على حركة التأليف والنشر من ناحية ، وعلى قبول وتلقى جمهور

القراء لهذا الانتاج من ناحية أخرى .

ويتصل بهذا على سبيل المثال قلة انتاج كتب من أنواع ومستويات ثقافية معينة كالكتب الثقافية المتوسطة المستوى ، والكتب الخاصة بمرحلتى الطفولة والشباب .

كما يتصل بهذا ايضا ما تشير اليه احصاءات منظمة اليونسكو الدولية من وجود فجوة عميقة بين نسبة المنتج من الكتب المدرسية والمنتج من الكتب الثقافية الاخرى فى مصر اذ تبلغ نسبة المنتج من الكتب المدرسية الى اجمالى الانتاج العام من الكتب ٨٥ ٪ بينما تبلغ هذه النسبة ١٥ ٪ بالنسبة للكتب الثقافية الاخرى . وفى دول نامية أخرى تبلغ هاتان النسبتان ٧٥ ٪ ، ٢٥ ٪ على الترتيب ، بينما تنقلب النسبتان فى الدول المتقدمة فتبلغان ٢٥ ٪ ، ٧٥ ٪ على الترتيب .

- انتشار وسائل الاعلام المرئية والمسموعة واستحواذها على رغبات وأذواق الجماهير ، مما اثر على مكانة الكتاب وجاذبيته كمصدر ثقافى .

- النظرة الاجتماعية والعامة التى لا تولى مهنتى التأليف والترجمة حقهما من التقدير ويدل على ذلك ضالة العائد المادى لهما ، وهو ما يفسر عزوف كبار الكتاب والمؤلفين والمترجمين عن نشر انتاجهم الفكرى والاعتماد عليه فى كسب معاشهم .

- قلة عدد المكتبات فى مصر إذ تبلغ نحو ١٤٠٠ مكتبة ، بما فيها دار الكتب بفروعها ومكتبات البلديات ، ومراكز الثقافة ، والمعاهد والكليات الجامعية والوزارات ومصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، ودور المعلمين والمدارس الثانوية بمختلف نوعياتها والمدارس الاعدادية ، ويتركز معظم هذه المكتبات فى عواصم المحافظات ، ورغم أهمية الدور الثقافى لهذه المكتبات الا أن غالبيتها لا يتوفر فيه المراجع الأساسية والدوريات العالمية الهامة .

ثانيا : معوقات توزيع الكتاب فى الخارج :

وتتميز المعوقات التى يعانى منها المشتغلون بصناعة الكتاب من حيث

انتقاله خلال قنوات التوزيع من الناشر الى القارئ في الخارج في ظروف مناسبة وبأسعار ملائمة في مجموعتين :

الاولى : المعوقات الداخلية الناشئة عن مسببات محلية وأهمها :

- القيود النقدية التي تنص على ضرورة استرداد المصدر لقيمة الكتب المصدرة خلال فترة زمنية محددة ، وعدم السماح بتطبيق نظام المبادلات التجارية بالكتاب العربى لتشجيع الناشرين على اقتناء وتوزيع ما يتم نشره في البلاد الأخرى .

- المنافسة الشديدة بين الكتب المطبوعة في مصر ومثيلاتها المطبوعة في لبنان وسوريا والعراق وسنغافورة وماليزيا وهى الدول التي تقدم مساعدات مالية لنشر الكتب بأثمان زهيدة كما تحدث بها بعض وقائع تزويد الكتاب المصرى .

- تشدد الهيئة العامة للكتاب في الموافقة على التصدير وعدم السماح به إلا بعد الحصول على موافقة الرقابة من جهتين منفصلتين ، بالإضافة الى رقابة الأزهر على الكتب الدينية المصدرة .

- تعقد الاجراءات الجمركية وطولها ، وتعدد الجهات التي تسمح بتصدير الكتاب باعتباره سلعة ، مما يترتب عليه اما تأخير طلبية الطلب عليه أو انصراف العملاء عن شرائه ولجؤهم الى مصادر تزويده في الخارج ، وجدير بالذكر ان الكتاب يمر بتسمة عشر اجراء وتأشيرة ابتداء من تعبئته حتى السماح بتصديره .

- قصور الدعاية للكتاب المصرى في الخارج ، ونُدرة الاشتراك في المعارض الدولية وعدم توزيع النشرات وقوائم المطبوعات بصفة دورية ومنظمة في الخارج ، وهبوط مستوى اخراج الكتاب المصدر وارتفاع سعره ، وأثر كل ذلك في الحيلولة ون فتح أسواق خارجية جديدة .

- انعدام البيع الشخصى لعدم وجود الموزعين المدربين وارتفاع تكلفة مندوبى التوزيع والبيع .

- سوء تعبئة الكتب عند شحنها لارتفاع تكاليفها واجور العاملين

فيها .

الثانية : المعوقات الناشئة عن ظروف خارجية - وأهمها :

- الآثار السيئة لانتشار تزوير الكتاب المصرى في بعض الدول الآسيوية والعربية ، على سوق الكتاب المصرى بالخارج نظرا لارتفاع مستوى اخراج النسخة المزورة وملازمة سعرها من جهة ، ولعدم وجود اتفاقيات مع معظم هذه الدول لحماية حق المؤلف من جهة أخرى .

- اثر ارتفاع أجور الشحن بالبريد او الطائرة على نقل الكتاب الى اسواقه ، فالنولون الجوى بالنسبة للكتب المصدرة الى بعض الدول العربية يصل الى ٤٠ ٪ من تسعير الغلاف بينما يصل الى ١٢٠ ٪ من هذا السعر في حالة تصديره الى بعض الدول الأوروبية .

- تشدد البلاد العربية في استخدام سلاح الرقابة على الكتب المصرية المستوردة مما يؤدي الى العدول عن استيراد بعضها ، ومرور وقت طويل لحين إجازة استيراد البعض الآخر مما يعرضه للتلف سواء في المخازن او العبوات المودعة بالجمارك بالإضافة الى تعقد اجراءات استيراد الكتاب ، في معظم الدول العربية .

التوصيات

وفي ضوء ما تقدم من حقائق حول نشر الكتاب وتوزيعه يوصى بما يأتى :

* الارتفاع بمستوى الكتاب من حيث الطباعة والخامات والاخراج مع مراعاة الا يؤثر ذلك في رفع سعره .

* اتخاذ الوسائل لتخفيض سعر الكتاب اما بإعفاء كافة مستلزمات صناعته المستوردة من الضرائب الجمركية أو الحصول من الشركات العالمية المنتجة لها على امتياز تصنيعها محليا واستغلال الخامات المحلية المتاحة في صناعة الورق ، وإنشاء شركات مشتركة مع المنتجين العالميين لتوفير الورق الحساس (ورق البروميد) والأفلام وغيرها من المستلزمات وفاء باحتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض .

* إنشاء شركات متخصصة في توزيع الكتاب في الداخل دون

تخفيض تعريفه النولون البحرى بالنسبة للكتب التى تصدر
بالباخر .

* ربط الاتحادات المحلية العاملة فى مجال التأليف والترجمة
والتحقيق والنشر بالاتحادات العالمية والعربية ، والانضمام الى
الاتفاقيات العالمية لحقوق التأليف والترجمة ضمانا لحقوق المؤلفين
المصريين فى العالم الخارجى ومنع تزوير مؤلفاتهم .

توصيات عامة :

والى جانب هذه التوصيات المباشرة تأتى مجموعة من التوصيات
العامة تخلص فيما يلى :

* الأخذ بخطة قومية متكاملة لمحو الأمية ، ويمكن الرجوع الى الخطة
التي وضعها المجلس القومى للتعليم فى هذا الشأن .

* تنفيذ خطة متكاملة لنشر المكتبات على المستوى القومى ، ويرجع
فى هذا الشأن الى الخطة التي وضعها المجلس القومى للثقافة والمبينة
فى التقرير التالى .

* ان يقوم جهاز الشباب والرياضة بدور ايجابى فى تزويد مراكز
الشباب فى المحافظات والمدن والقرى ، ويبلغ عددها حاليا ٢١٠٠ مركز ،
بمكتبات تضم كافة الكتب فى مختلف مجالات المعرفة .

* ان تضع وزارة الاسكان والتعمير فى اعتبارها عند تخطيط المدن
والأحياء وخاصة فى المجتمعات والمدن الجديدة ، انشاء نور للكتب ومراكز
ثقافية الى جانب ما تنشئه من مرافق عامة .

* حصر مخطوطات التراث العربى والاسلامى الموزعة بين المكتبات
العامة والخاصة والتي تسربت الى الخارج والموجود منها فى العالم
العربى وتسجيلها وتوثيقها ليتسنى اختيار ما يحقق منها ونشره بعد
تيسيره .

* ترجمة الروائع العالمية فى مختلف مجالات المعرفة إلى العربية
وترجمة الروائع العربية والتراث الى اللغات العالمية .

* إصدار موسوعات فى مختلف العلوم والفنون والآداب ، وإصدار
دائرة معارف عربية على غرار دائرة المعارف البريطانية بالاضافة الى
المعاجم المختلفة .

الاعتماد على شركات توزيع الصحف .

* انشاء قنوات واسعة من مراكز التوزيع الخاصة للكتاب فى شكل
أكشاك فى الجامعات والمدارس والمصانع والأندية الرياضية والاسواق
والمحال التجارية التى تتعامل مع الجمهور .

* قيام الصحف والمجلات ووسائل الاعلام بالتعريف بالجديد فى
عالم الكتب بصفة دورية ومنتظمة ، واعادة النظر فى سعر الاعلان عن
الكتب بما يمشى مع اقتصاديات الكتاب .

* انشاء أجهزة متخصصة لتدريب العاملين فى حقل الكتاب : فى
أعمال وفنون الطباعة والتجليد والتسويق والتوزيع والبيع ، وان تقوم هذه
الأجهزة بإجراء دراسات وبحوث تتعلق بتسويق الكتاب وتوزيعه
وباقتصاديات السوق .

* تخليص الكتاب من القيود التى تعرقل تصديره ومنها الغاء العمل
بالإقرار الجمركى وتبسيط الاجراءات الجمركية بالنسبة للكتاب استثناء
من قاعدة تصدير السلع الأخرى ، وتقدير مبدأ المقايضة فى تبادل
الكتب على المستوى التجارى بين الدول العربية ، والغاء الرقابة على
الكتب المصدرة طالما اجيز توزيعها محليا ، الا فى حالة الضرورة
القصورى .

* ضرورة ارسال نسخة من الكتاب الى الجهة المسئولة عن الرقابة
فى الدول المزمع تصدير الكتاب اليها قبل وقت كاف من تصديره .

* انشاء شركة كبرى لها فروع فى كافة دول العالم الهامة والدول
التي ينتشر فيها تزوير الكتاب المصرى ، ويمكن أن تكون هذه الشركة
ذات رأس مال مشترك حتى يمكن توزيع الكتاب المصرى على المستوى
العربى والدولى وخاصة المترجم منه الى اللغات الاجنبية مساهمة فى
اثراء المكتبة العربية وخفض تكاليف انتاج وسعر الكتاب .

* عقد اتفاقيات مع كل من مجلس الطيران المدنى بالدول العربية
لتخفيض أجور الشحن الجوى للكتب ، والاتحاد الدولى للنقل الجوى لنقل
الكتب الى الدول الاوربية وكذلك مع الاتحاد الدولى للبريد ، والعمل على

وفيما يلي بيان بتوزيع المكتبات - وكلها تابعة للهيئة المصرية العامة للكتاب وقطاع دار الكتب والوثائق - على المحافظات وحجم ما تخدمه كل منها من السكان .

أولا : القاهرة :

وتضم ٢٢ مكتبة فرعية تحقق خدمة مكتبية بمعدل مكتبة لكل ٣٤٣٤٠٩ نسمة وهي تغطي أقسام القاهرة عدا : الدرب الأحمر ، عابدين ، الأزبكية ، باب الشعرية ، المطرية ، مدينة نصر ، المعادي ، الساحل ، روض الفرج ، الجمالية .

ثانيا : الوجه البحرى :

ويضم ٧٠ مكتبة عامة أنشئت بالتعاون مع هيئة الكتاب والهيئات المحلية ، وتحظى محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة بأعلى نسبة إذ يوجد بكل منها ١٠ مكتبات . وهي موزعة على النحو التالى :

المحافظة	عدد المكتبات	معدل الخدمة
الاسكندرية	٣	٨١٤٣٣٣ نسمة
القليوبية	٨	٢٢٣٥٠٠٠ نسمة
الشرقية	١٠	٢٧٨٠٠ نسمة
الغربية	٨	٢٢٣٥٠٠ نسمة
الدقهلية	١٠	٢٩٠٢٠٠ نسمة
المنوفية	٧	٢٥٩٢٨٦ نسمة
كفر الشيخ	٨	٢١٣١٤٣ نسمة
البحيرة	١٠	٢٦٧٩٠٠ نسمة
دمياط	٤	١٤٨٠٠٠ نسمة
بور سعيد	١	٢٧٥٠٠٠ نسمة
السويس	١	٢٠٨٠٠٠ نسمة
الاسماعيلية	١	٣٨٩٠٠٠ نسمة

المكتبات العامة ومستقبلها

تلتقى المكتبة العامة بغالبية المواطنين من خلال خدمة عامة تقوم على إمداد المتعلمين فى المدينة أو القرية ، بالكتب والمطبوعات ووسائل نقل المعرفة على اختلاف مجالاتها . وهى تسهم عن هذا الطريق فى التكوين السياسى والثقافى لأفراد المجتمع وتمكنهم من تحمل مسئوليتهم كأفراد لهم أثر ايجابى فى شئون بلدهم ، كما تسهم أيضا فى تكوين ورعاية الوعى الثقافى والرأى العام .

وتعميم خدمات المكتبة العامة - بوصفها احدى نتائج الديمقراطية - فى مجال التعليم المستمر على مدى الحياة ، أمر له أهميته فى تلبية الاحتياجات التعليمية للكبار والصغار ، وفى جعل العمل التعليمى المدرسى فى خدمة تطوير الذوق القرائى للأطفال والشباب ، وتعليمهم كيفية استخدام الكتاب واحترامه باعتباره أهم مصادر المعرفة .

وتعتبر المكتبات العامة البديل الطبيعى لضعف قدرة المواطن المصرى على شراء الكتاب والتعريض الطبيعى لصناعة النشر ، نظرا لانخفاض معدل التوزيع الا أن قلة عددها ووجود معظمها فى عواصم المحافظات أدى الى صعوبة حصول كثير من المواطنين على الكتب والخدمة المكتبية .

ثالثا : الوجه القبلى :

وبه ٥٨ مكتبة عامة تحظى محافظة سوهاج بأعلى نصيب منها حيث تضم ١١ مكتبة ، ومكتبات الوجه القبلى موزعة على النحو التالى :

المحافظة	عدد المكتبات	معدل الخدمة
الجيزة	٥	٥١٥٨٠٠ نسمة
الفيوم	٤	٣٠٥٢٥٠ نسمة
المنيا	٩	٢٤٤٤٤٤ نسمة
اسيوط	١٠	١٨٦٠٠٠ نسمة
بنى سويف	٧	١٦٨٨٥٧ نسمة
سوهاج	١١	١٨٦٠٩١ نسمة
قنا	٨	٢٢٥٦٢٥ نسمة
اسوان	٤	١٧١٢٥٠ نسمة

رابعا : محافظات الحدود :

وتضم ٨ مكتبات موزعة كالاتى :

المحافظة	عدد المكتبات	معدل الخدمة
الوادى الجديد	٢	٤٥٥٠٠ نسمة
مرسى مطروح	٣	٤٢٠٠٠ نسمة
البحر الاحمر	٣	٢٠٠٠٠ نسمة

وتخلو محافظتا سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية من الخدمة المكتبية.

ويتضح من هذا التوزيع عدم وجود تخطيط لإنشاء المكتبات العامة .

مكتبات الأطفال العامة :

يمكن القول بأنه لا يكاد يكون لهذه المكتبات المتخصصة وجود فى

مصر ، ويندر أن تخصص المكتبات العامة الموجودة احدى قاعاتها

للأطفال ، فى الوقت الذى تتنافس فيه الدول الأوروبية والأمريكية والاسيوية - وخاصة الصين - على اقامة مكتبات خاصة للأطفال للقراءة والاستعارة ، وتتفاخر كل مدينة فيها بمقدار ما تنفقه من مال على شراء كتب الأطفال وماتضمنه من مطبوعات بجانب تنافسها حول عدد المترددين عليها والمستفيدين منها .

أهداف الخدمة المكتبية :

وتتوفر الخدمة المكتبية على تحقيق هدفين أساسيين هما :

أولا : الإمداد :

ويتلخص فى تزويد المكتبة روادها بالكتب التى تصلح لاستعمالهم وتناسب مستوياتهم ويتطلب ذلك معرفة كاملة بالاحتياجات العقلية للقراء واختيار انسب الكتب لإمدادها .

ويستند الإمداد الى مبدئين هما :

- الشمول : وهو أن تكون محتويات المكتبة مناسبة لتلبية احتياجات جميع القراء وأن ينتفع بخدماتها أفراد الشعب .

- الحياد : وهو أن تقدم خدماتها للقراء على اختلاف مستوياتهم وانتماءاتهم الفكرية وأرائهم ، وأن يجد انتاجهم الفكرى مكانا له بين جدرانها اذ ليس من وظيفتها أن تكون قيمة على الأفكار .

ثانيا : التوجيه :

ويقوم على مشاركة المكتبة العامة فى حياة المجتمع الذى تخدمه من خلال برامج العلاقات العامة التى تنظمها للمساهمة فى النشاط الفكرى والاجتماعى للبيئة مستهدفة إحداث الاثر الاصلاحى ، حيث ينطوى الإنجاز الكامل لرسالتها ، على الدعوة والارشاد والتعليم .

فالدعوة محاولة كسب الجماهير لحد السلطات المختصة على مساندة المكتبة أدبيا وماديا فى مطالبها واحتياجاتها ومشروعاتها .

والارشاد يقوم على مساعدة القارئ على التنقل بين مصادر المعرفة عن طريق المرشدين للفهارس والقراءة الموجهة وخصائى المراجع .

والتعليم يتم من خلال تنظيم البرامج التعليمية للكبار على يد المكتبيين

أنفسهم أو الاخصائيين في تعليم الكبار وقيادة الجماعات .

التوسع في نشر المكتبات العامة :

ان الحكم على المكتبات العامة الموجودة حاليا في مصر ، على ضوء أهداف الخدمة المكتبية السليمة ، سالفة الذكر ، يوضح أنها بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف .

لذلك ينبغي ، قبل البدء في التخطيط للخدمة المكتبية الشاملة ، الايمان بالفلسفة الاجتماعية للمكتبة العامة ، ومن ثم يمكن الشروع في وضع التخطيط السليم الذي يحقق أقصى ما يمكن تحقيقه من رسالة المكتبة العامة في حدود الموارد المالية المخصصة لها ، وأن تحل كل ما يواجه التوسع المنشود من مشكلات .

وأهم هذه المشكلات ما يأتي :

- عدم اهتمام الجماهير بدرجة كافية بالمكتبة .
- عدم كفاية الموارد المالية ، سواء كانت حكومية أو غير حكومية .
- عدم توافر الأعداد الكافية من المكتبيين المتخصصين .
- ارتفاع نسبة الأمية .
- نقص الانتاج الفكري الصالح للأطفال ومن محيت أميتهم .
- تمسك بعض المكتبيين بالنظرة القديمة للأنظمة المكتبية ، وقد تكون غير صالحة في بعض الأحوال .

وليس معنى هذا الاستسلام للواقع أو للعوائق التي يجب التغلب عليها وحلها ، فلا بد للمكتبة أن تكون أداة مرنة تتشكل بظروف البيئة التي تعمل لخدمتها ، مع ضرورة التطوير للسياسة العامة للمكتبات ، والإجراءات التي يجب أن تكون بدورها مرنة وملائمة لظروف البيئة على ضوء الأهداف العامة للمكتبة .

ولتيسير قيام المكتبة بواجبها كمركز قيادة فكرية أو اجتماعية ، يجب البدء بدراسة مفصلة لظروف البيئة في كل مدينة أو مركز أو قرية يزمع انشاء مكتبة عامة بها ، ترمى الى جمع المعلومات عن العوامل ذات الصلة المباشرة بالخدمة المكتبية والظروف التعليمية والاجتماعية والموارد

المالية .

والحقائق التي تكشف عنها هذه الدراسات والاحصاءات تؤدي الى الحكم على أن المشروع ، طبقا لظروف البيئة المحلية ، يمكن تنفيذه ، كما تيسر تخطيط اتجاهات التوسع داخل المنطقة وتحديد أنواع الخدمات المكتبية الكفيلة باستخلاص أطيّب النتائج في حدود قابلية السكان للانتفاع بها والأموال المخصصة للمشروع في مراحل المختلفة .

ومن أهم العوامل التي تساعد على التوسع في المكتبات والخدمة المكتبية ما يلي :

أولا : دراسة البيئة :

وترمى الى جمع المعلومات عن العوامل ذات الصلة المباشرة بالخدمة المكتبية ، وأهمها وجود المكتبات وعددها وأنواعها وكفائتها والظروف التعليمية والاجتماعية والتراث الثقافي المحلي ، ومن ثم يمكن استخدامها في اختيار أنسب بيئة لبدء التوسع المنشود في المكتبات . وتفصيل ذلك فيما يلي :

- الظروف التعليمية : من حيث مستويات التعليم ووسائله وتاريخ تطور المدارس والمؤسسات التعليمية في المنطقة ، ونسبة من يجيدون القراءة والكتابة ، ومنها يمكن استقراء مطالب القراء ومستويات الكتب التي يريونها .

- الظروف الاجتماعية : دراسة الظروف الاجتماعية ذات الصلة المباشرة في تعميم الخدمة المكتبية ، وتحديد مداها ومن أهمها : النضج الثقافي لجيل الآباء وتقبلهم للمطالعات المنزلية مما يساعد على تقدير الاستعارات الخارجية ، وطول وقت القراءة والراحة ومدى استغلاله في التسلية أو اللهو وشباب الهوايات وكثافة السكان ومدى انتشارهم في المناطق البعيدة عن المدن ومقدار ما يجمع بينهم من تراث ثقافي محلي ومدى تأثير التراث الشعبي في تكوين نفسياتهم .

- الموارد المالية : الاهتمام بالمقدرة المالية للمنطقة ، ومدى إمكان

مساهمتها في انشاء وصيانة وتوسيع نطاق الخدمة المكتبية بها ، حتى يكون هناك تعاون بين الحكومة والمحليات .

والدراسة الشاملة للمكانات المالية للمنطقة تحول دون تقديم مشروعات تتصف بطابع الاسراف ، فكل ما يراد في بادئ الامر هو خدمة صغيرة وفعالة وناجحة يمكن العمل فيها بعد على نموها وتطورها وزيادة التكاليف اللازمة لها ، ويجب الاشارة الى أن المباني الفخمة وان كانت من مستلزمات الخدمة المكتبية السليمة الا انها ليست أهمها ، بل الأهم هو تدبير المال اللازم لشراء الكتب .

ثانيا : الاجراءات التشريعية :

لا بد للمكتبة ، لكي تؤدي رسالتها في خدمة الجميع ان تعتمد في انشائها وصيانتها وتنميتها على سلطة القانون ، خاصة وان مواردها المالية تستند كلها أو بعضها الى الميزانية العامة للدولة .

طرق توزيع الوحدات المكتبية في مشروعات التوسع المكتبي :

نظرا لعدم وجود خطة للخدمة المكتبية والتوسع فيها على نطاق الدولة ، يجدر الاشارة الى خطة الخدمات الخاصة برعاية الصحة العامة ، إذ على غرارها يمكن اقتباس خطة تقديم الخدمات المكتبية والتوسع فيها ، فجميع أنظمة الخدمات في الدولة تقوم على تقديم خدمات ذات مستويات متدرجة ، ومن خلال أخصائيين ذوي كفايات متدرجة ونظام الرعاية الصحية يقدم خدماته من خلال منشآت يكفل لها تنظيمها الترابط والتدرج من مكتب الصحة ، فالمستشفى المحلي الصغير ، فالمستشفى المنطقة ، ثم في النهاية المستشفى الرئيسي ، وجمع هذه المنشآت يربط بينها برنامج للتدريب العملي المتواصل وفقا للتخصصات المختلفة لمتابعة أحدث التطورات في مجالات البحث الطبي ، وتحتل المكان الصحيح في سلسلة مساعدة من المستويات

المتابعة ، وفي كل من هذه المستويات يعمل أخصائيون تتفاوت مستوياتهم من حيث القدرة على الرعاية الصحية .

ويمكن الاستفادة من هذه التنظيمات في خطة نشر المكتبات بحيث تقوم الخدمة على مستويات متدرجة صعودا من محطة الكتب لتخدم المكتبات المتنقلة الى المناطق النائية فالمكتبة الفرعية فمكتبة الاقليم وأخيرا المكتبة المركزية للمنطقة .

ويتوقف تحقيق مستويات أعلى في الخدمة المكتبية على ترابط الوحدات المكتبية وتعاونها ، ولا يعني تحقيق مستويات أعلى في الادارة المكتبية المركزية في المنطقة الغاء المكتبات العامة الصغيرة ، بل ان مركزية الادارة - بالنسبة للشراء والإعداد والتسجيل والتجليد .. الخ - تعطى الفرصة للمستقلين في المكتبات العامة الصغيرة لتركيز اهتمامهم وجهدهم في الخدمات المباشرة للقراء .

كما ان المكتبة المركزية - وقد تيسرت لها سبل الأداء السليم من مال وكتب وأخصائيين - سوف تقدم خدمة أشمل للمتفاعلين وتكون ذات أثر أقوى في مجتمعا . وهذه القوة لن تقتصر على المكتبة المركزية بل ان المكتبات العامة بجميع مستوياتها سوف تصبح أقوى لاعتمادها على موارد ضخمة تضعها المكتبة المركزية تحت تصرف كل من يطلبها من المكتبات الفرعية .

ويستند أي مشروع لتخطيط التوسع في المكتبات العامة الى انشاء شبكة متماسكة من المكتبات العامة المتباعدة نسبيا في كل محافظة ، وتستند هذه الشبكة كلها الى خدمة مركزية قوية تغطي منطقتها بخدمات كافية تصل الى جميع سكانها .

ويجب التنويه الى أنه لا يوجد خطة مثلى أو خطة نموذجية لطريقة توزيع الخدمة المكتبية ، ويجب على المكتبيين أن يجربوا بشيء من المرونة عددا من الخطط للوصول الى أحسن السبل التي تتفق مع ظروف كل منطقة في إطار هذه الخطة .

مكتبات العلماء :

تعتبر مكتبات العلماء من المعالم الحضارية لكل بلد من بلاد العالم ، فاصحابها لا يرضون بجهد أو مال فى سبيل انتقاء كتبها ، ويبدلون أقصى جهودهم فى اختيار أمهات الكتب ، ولهذا يصعب عليهم التفريط فى أى كتاب يصل اليهم ، وهى لهذا تعد مكتبات متكاملة تبرز شخصية صاحبها ، ومن خلالها يمكن التعرف على كثير من جوانب حياته وأفكاره باعتبارها مرجعا لما قام به من عمل وما أداه من نور ، وفى استطاعة الباحثين ان يرجعوا اليها لاستكمال مابدأ من ابحاث ودراسات ، كما ان بعض الكتب عليها تعليقات لصاحبها ، تكشف عن الكثير من الأمور التى تأثر بها ، وتضم بعض هذه المكتبات كتباً نادرة ومخطوطات فريدة ، ومن ثم فان التفريط فى هذه المكتبات يعد تقصيرا ينبغى الحيلولة لونه بالعمل على اقتنائها لصالح الأجيال المقبلة .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار فى المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

أولا : توصيات بمقترحات ذات عائد سريع فى حدود الامكانيات المتاحة :

* النظر فى إعادة الاستقلال لدار الكتب ، بحيث تكون لها ادارتها وميزانيتها المستقلة ، وذلك على ضوء ما أسفرت عنه تجربة دمجها فى الهيئة العامة للكتاب ، وباعتبار مهمة الدار الأساسية هى التفرغ للخدمة المكتبية ، دون أية أعباء فرعية أخرى .

* مضاعفة عدد المقبولين فى تخصص المكتبات بالجامعات ، لمواجهة الاحتياجات الفعلية الماثلة وخطط التوسع المستقبلية ، وحاجة الدول العربية والصديقة ، من هذا النوع من التخصص .

* إدراج دراسات المكتبات ضمن المقررات الدراسية بمعاهد المعلمين والمعلمات ، كجزء من خطة الدراسة ، واتشاء شعبة بها لهذا التخصص ،

وذلك لتخريج مساعدي أمناء المكتبات .

* تهيئة قصور الثقافة (نحو ٣٠٠ قصر) للقيام بدور فعال فى مجال الخدمة المكتبية ، وذلك بتحويل مكتباتها الى مكتبات عامة .

* أن تقوم الجامعات بتدعيم مكتباتها الرئيسية ومكتبات كلياتها ، وتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات .

* أن تخصص وزارة الأوقاف أماكن فى المساجد لتقديم الخدمة المكتبية .

ثانيا : توصيات فى مجالات مختلفة :

* تطوير الأساليب الفنية للخدمة المكتبية طبقا لأحدث النظم ، لتيسير الافادة من المادة المكتبية فى أسرع وقت وأقل جهد ، وتنظيم البعثات الخارجية لاكتساب الخبرات العلمية والعملية فى هذا المجال .

* قيام المحافظات بتوفير أماكن لإنشاء المكتبات العامة ، وعلى الأخص ضمن تخطيط المدن والأحياء الجديدة والقرى النموذجية التابعة لها .

* التزام جهاز الشباب والرياضة بإنشاء مكتبة عامة لجميع مراكز الشباب ، أو تقديم المكان المناسب لإقامة المكتبات .

* التزام إدارات الحكومة والشركات والهيئات العامة والبنوك وأماكن التجمعات العمالية فى المصانع باعتماد الميزانيات الكافية لإنشاء المكتبات العامة التى تقدم الخدمة المكتبية للعاملين فيها .

* ان تخصص الهيئة المصرية العامة للكتاب عددا من النسخ بعدد المكتبات العامة الموجودة من كل كتاب يصدر عنها ، أو من أرصدة مخازنها بسعر التكلفة ، لتزويد التوسعات الجديدة للمكتبات .

* الاهتمام بشراء مكتبات العلماء - باعتبارها ثروة قومية - حفاظا عليها وحرصا على عدم تسريبها الى الخارج عن طريق البيع .

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

مستقبل النقد الأدبي في مصر

جهود الرواد : وقد تنوعت تبعاً لتنوع ثقافتهم واتجاهاتهم ،
وأهمها :
• القيام بمحاولات تجديدية جادة في مجال النقد تضمنت نقل آراء
مشاهير النقاد الغربيين في النقد ، وتوضيح أثرهم في تجديد الفكر
النقدي ، ودعوتهم إلى المنهجية .
• عرض مذاهب النقد المختلفة ، من كلاسيكية إلى رومانتيكية ، إلى
غيرها .
• ترجمة بعض الكتب الخاصة بالنقد الأدبي ومبادئه .
• اصطفاء منهج تجديدي على أساس مما قرأوه في الفكر النقدي
الغربي على اتساعه وشموله .
• تقديم النقد العربي على أساس علمي ، على ضوء التجديدات
المنهجية بضوابطها وتنظيرها وفهرستها .
• دور الأزهر والجامعات : ويتمثل في آراء وبحوث ودراسات
الأساتذة - إلى جانب رسائل الطلاب - والتي كانت تغذي الحركة
النقدية بشتى الاتجاهات .
• نشاط الصحافة : كان لكل مجلة أو صحيفة ناقدها ، فإذا ظهر
عمل أدبي تلقته الصحافة بالنقد ، في أساليب وصور مختلفة : لغوية ،
وأدبية ، وتاريخية ، وغيرها ، وشجع هذه الحركة وجود رؤساء تحرير
اشتهروا بأبداعهم الأدبي المتميز .
• كل ذلك بجانب المجلات المتخصصة في الأدب والنقد ، والتي كانت
تزخر بالجديد والجاد في هذه المجالات ، وتمهد الطريق ، وتعد الأقدام
الجديدة .
• حرية الرأي : وكان من آثارها في مجال النقد والأدب ، أن كثرت
النوادر والصالونات الأدبية ، التي يعرض فيها الأدباء انتاجهم ، ثم
يتناولها المختصون بالنقد .
• كما انتشر ما يسمى « بالمعارك الأدبية » التي كانت نقدية في المقام
الأول ، حيث تصالحت الآراء والأفكار ، وتصارع القديم والجديد ، وقد

بحث المجلس في دورته الثالثة موضوع النقد الأدبي وأثره في إثراء
الحياة الأدبية . وتناولت دراسته عرضاً لمراحل تطور النقد في الأدب
العربي حتى العصر الحديث مع إشارة ختامية إلى ما شهدته مصر -
منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر - من قيام حركتين من أكبر
حركات النقد الأدبي ، هما : حركة البعث وحركة التجديد ، وما مرت به
حركة التجديد من تحولات ، حتى أوشكت أن تتحول إلى مدارس نقدية
متميزة .

وقد تابع المجلس في دورته الحالية دراسة هذا الموضوع ، من خلال
رؤية شاملة لواقع النقد الأدبي في مصر . ويتلخص ما توصلت إليه
الدراسة في الآتي :

أسهمت عوامل كثيرة في دعم حركة النقد الأدبي وتجديدها في
مصر ، في الفترة المعاصرة ، ويتمثل أهم هذه العوامل في : جهود
مجموعة الأدباء الرواد ، ودور الأزهر والجامعة ممثلاً في الأساتذة
وبحوثهم ودراساتهم ، ونشاط الصحافة والمجلات الأدبية ، كل ذلك في
إطار مناسب من حرية الرأي سمح بكثرة ووفرة من النوادر والصالونات
الأدبية ، إلى جانب ما سمي بالمعارك التي كانت نقدية في المقام الأول .

مناخ الحرية السائد الآن في التفكير والتعبير ، مما يبشر بانطلاقة نحو
اذكاء حركة البعث ، وانماء حركة التجديد ، وتأصيل التيارات والاتجاهات
، لبناء ناقد الأدب والفن والفكر ، الملتزم بمنهج الفنى والموضوعى ،
مما يستلزم مواجهة ما تبقى من سلبيات فى هذا المجال ، نورد
بعضها فيما يلى :

- انحسار دور التعليم بوجه عام فى مجال اللغة والأدب ، بسبب
عوامل كثيرة من أهمها :

• عدم تجويد العملية التعليمية ، بالنسبة الى اللغة العربية بصفة
خاصة فى مرحلة التعليم الأساسى .

• ما تركه نظام التشيع والتنسيق فى بعض جوانبها من آثار
دفعته فى كثير من الأحيان بضعاف الطلاب ليتخصصوا - طبقا
لشعبهم أو مجموعهم - فى اللغة العربية على غير رغبة أو استعداد ،
مما انتج جيلا غير مقبل على اللغة والأدب . بينما زاد الاقبال على
المدارس الأجنبية - من بعض الفئات - لتعلم اللغات فى مستوى
رفيع ، دون الاهتمام باللغة العربية ورفع دروسها الى هذا
المستوى .

- تقلص دور الإعلام فى مجال الأدب والنقد وندرة أحاديث النقاد
من الاذاعتين المسموعة والمرئية ، وان برزت اتجاهات نقدية ، لارتبطت
بالأصول والقواعد الفنية كما اختفت المجالات الأدبية المتخصصة ، ولم
تعد الصحف والمجلات العامة تفسح صدرها للأدب ونقده بالقدر
المناسب .

- تأثر النقاد بتنازع الاتجاهات حتى فى المذهب النقدي الواحد ،
فالذين طبقوا المذاهب الغربية ، تمسك كل منهم بما درسه فى الخارج ،
دون التفات الى المناهج الأهلية فى التراث العربى ، ومن ثم لم تستطع
مدرسة النقد التراثى أن تجد لها موقعا ، وذلك لعدم اهتمامها بالنقد
الغريب ، أو الاطلاع على أصوله .

ساعدت هذه المعارك على تحديد الاتجاهات النقدية والأدبية عند
الاختيار .

ومن خلال هذه النشاطات تلاقى الفكر النقدي الغربى مع الفكر
النقدي العربى ، وتفاعلا لبعثا مناخا ادبيا أفضل ، يتأزر فيه التراث
مع التيار الغربى فى وثوق وتمكن امام طلائع الابداع والخلق فى ميادين
الأدب .

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة اتسمت بامتداد اهتمام
الدولة ورعايتها وتوجيهها الى مختلف مجالات القول والكلمة ،
حتى أصبحت جميعها ، تدريجيا ، ضمن الأجهزة
الرسمية .

ويمكن عرض أهم ملامح انجازات هذه الفترة فيما يأتى :

- ظهرت محاولات قوية لتقريب الثقافة الى الشعب عن طريق :

• دعم الكتاب ، ليكون فى متناول أصحاب أدنى الدخول .

• انشاء عدد من سلاسل الكتب فى مختلف فروع الثقافة .

- تقديم التراث فى طبعات متعددة ، منها طبعات ميسرة وزهيدة
الثلث .

- كما نشطت حركة الترجمة ، فترجمت الأعمال النقدية والأدبية
لشوامخ الغرب .

- انشاء المجلات المتخصصة فى الفكر والأدب والنقد .

- زيادة رقعة الأدب والنقد فى أجهزة الاعلام عامة ، والاذاعة
خاصة .

- ازدهار الأجناس الأدبية كالحقصة والمسرحية والرواية والمقال .

ورغم أن الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية ، وظروف الحروب
المتتالية ، حتى حدوث ملبسات هزيمة ١٩٦٧ ، قد تركت بعض الآثار
السلبية على الحياة الثقافية بوجه عام ، إلا أن هذه المعاناة نفسها ، قد
ساهمت بتفاعلاتها فى صهر وتجديد روح الشعب المصرى ، وأثمرت

التوصيات

وبناء على ماسبق ، وما دار حوله من مناقشات ، وعلى ضوء توصيات المجلس في دورته الثالثة بشأن « النقد الأدبي وأثره في إثراء الحياة الأدبية » - يوصى بما يأتي :

* التأكيد على تنفيذ توصيات المجلس في دورته الثالثة ، وخاصة بالنسبة لما يأتي :

• رعاية وتشجيع البحث الأكاديمي في مجال النقد ، ومراجعة مناهجه في أقسام اللغة العربية من أساتذة متخصصين ، إذ إن هذه الأقسام هي المعنية بنقد الأدب العربي الحديث وأصوله وقوالبه .

• اهتمام الاتحادات الفنية والأدبية والجامعات بعقد ندوات للنقد الأدبي والفني بصفة دورية ، وذلك لملاحقة الانتاج الأدبي والفني بالنقد والتوجيه .

• التوصية لدى المجلس الأعلى للصحافة ولدى الصحف القومية الكبرى ، بإصدار ملاحق أدبية وفنية ، تواكب وتتابع الحركتين النقديتين العالمية والمحلية وتتناولهما بالتحليل .

في مجال المناهج النقدية :

* العناية بالنقد التراثي المنهجي ، ليكون ركيزة للانبعاث نحو المعاصرة ، ويقتضى هذا :

- الاهتمام بمصادر النقد العربي على النحو الآتي :

• إعادة تحقيق وطبع كتب التراث المعنية بدراسة النقد والأدب ، على أن يقدم لها بدراسة مطولة ، كمقدمة أو مدخل ، يكلف بها متخصصون في كل ما يتناوله الكتاب من فروع وموضوعات .

• تحديد المصطلحات النقدية في كل كتاب ، وتسميتها تسمية معاصرة تتقبلها الأجيال الجديدة ، مع مواكبتها لمثيلاتها في الحضارة العالمية المعاصرة .

* الاهتمام بالمذاهب النقدية الغربية ، لتكوين ركيزة للنقد المقارن

ويقتضى هذا :

- تيسير التعرف على مصادر النقد الأدبي العالمية وذلك على النحو الآتي :

• وضع تخطيط لترجمة أصول النقد العالمي في العصور القديمة والوسيطة والحديثة . على أن يشكل لذلك فريق عمل من أساتذة الجامعات وكبار المترجمين المتخصصين .

وتقديم هذه الترجمات للأجيال الجديدة ، مع مقدمات وافية عن الكتاب المترجم ومؤلفه .

في مجال الاعلام والنشر :

* إعداد خطة لتنمية النوق الأدبي ، يكون من بين اهتماماتها نشر النماذج الأصلية المختارة ، من الشعر ومختلف الأجناس الأدبية . وفي هذا الاتجاه ينبغي التأكيد على ما أوصى به المجلس في دوراته السابقة بشأن ما يأتي :

- دعم الكتاب الأدبي والثقافي ، وتقديم طبعات بأسعار في متناول القارئ العادي .

- الاهتمام بتقديم طبعة شعبية مخفضة ، من أمهات كتب التراث .

- انشاء مكتبات متنقلة أو عامة في القرى والتجمعات السكانية .

- أفراد برامج يومية في الاذاعة والتلفزيون في مجال الابداع الأدبي .

• مع مراعاة الالتزام بمجالات التخصص في النقد الأدبي ، عند تقديم برامج .

- الاهتمام بعودة الحديث النقدي الأدبي اليومي ، على خريطة الاذاعة ، من كبار المتخصصين في مجال الأدب والنقد ، قديما وحديثا .

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

كتب الأطفال

تعتبر الثقافة من الأسس الرئيسية التي يعتمد عليها في بناء الإنسان ، ولا شك أن الثقافة تبدأ بالطفل فهو اللبنة الأولى في بناء الأمة ، وقد حان الوقت لقيام مؤسسات كبرى رسمية وغير رسمية تختص بالعناية بالطفل في جميع مراحل حياته ، وتنقيفه عقليا ونفسيا ، مع الأخذ في الاعتبار أن تنشئة الطفل والعناية به على الوجه الأكمل يتطلب أما مثقفة واعية ، وأبا مدركا مثقفا ، وعناية أكبر بالطفل تبذلها الدولة . ومن هنا فإن مهمة تربية الطفل ونشر الكتب التي تلبي احتياجاته ، تستدعي تضامير جميع التخصصات والخبرات سواء على مستوى الهيئات أو الأفراد بهدف وضع سياسة تربوية متكاملة ، وذلك من منطلق أن العناية بالطفولة تعتبر من المعايير الرئيسية لقياس التقدم الحضاري ، ومن مظاهر هذه العناية زيادة الاهتمام بأدب الأطفال بصفة عامة ، ويكتب الأطفال بصفة خاصة ، لما لذلك من دور فعال في بناء شخصيتهم .

نشر كتب الأطفال :

وقد بدأ الاهتمام بكتابة أدب خاص للأطفال - على المستوى العالمي - منذ حوالي قرنين من الزمان ، إذ ظهر هذا الاتجاه في فرنسا

* اهتمام الحركة النقدية بظاهرة الأدب الاذاعي الذي استحدثته الوسائل الالكترونية الجديدة ، للنشر عن طريق الاذاعة والتلفزيون .

في مجال التعليم :

* تركيز الاهتمام على تجويد العملية التعليمية وبصفة خاصة اللغة العربية في مرحلة التعليم الاساسي .

* زيادة العناية باللغة العربية باعتبارها اللغة القومية ، وذلك على

النحو الآتي :

- العناية بمناهج اللغة العربية ، وما يدرس منها ، في التعليم العام وفي الجامعات كيفما وكما ، بحيث يمكن تكوين كيان أدبي نوعي للدارس ، على أساس من الاصاله والمعاصرة .

- النظر في إمكان انشاء شعبه خاصه ، أو مدارس خاصه ، للغة العربية .

- زيادة العناية بالقرآن الكريم في مختلف مراحل التعليم ، على أن تتعاون لتحقيق هذا الغرض جميع الأجهزة المعنية في : الأزهر ووزارة الأوقاف ووزارة التعليم .

* الاهتمام بمدرس اللغة العربية في كل مراحل التعليم ، مع إعداد دورات تدريبية لتنمية قدراته وتزويده بكل جديد معاصر .

- والنظر في اجتذاب الطلبة الممتازين للالتحاق بأقسام اللغات العربية في الجامعات ، عن طريق تقديم الحوافز المادية لهم .

* تضيق شقة الخلاف بين مناهج اللغة والأدب ، في الكليات التي تخرج مدرسي اللغة العربية والعمل على إيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين مناهجها .

* التأكيد على أهمية دور المجمع اللغوي والأزهر الشريف ، في صيانة وتحديث اللغة العربية .

فى اواخر القرن السابع عشر ، وبدأ فى انجلترا مع اواخر القرن الثامن عشر . وفى مصر بدأ الاهتمام بالكتابة للأطفال منذ اواخر القرن الماضى على يد رفاة الطهطاوى ، الا أن البداية الحقيقية لهذا النشاط تمثلت فى جهود « كامل كيلانى » مع بداية الثلاثينات من هذا القرن العشرين .

ومنذ ذلك التاريخ برز العديد من كتب الأطفال الذين ترمسوا بهذا الفن وتنوع انتاجهم بين الاقتباس والترجمة أو الابتكار ، الا أن القصة سيطرت على معظم انتاجهم مما أعطى الانطباع بأن الكتابة للأطفال تنحصر فى مجال القصة فقط دون غيرها من المجالات الموضوعية ، ولا يمكن انكار دور القصة فى التأثير على الطفل ، وغرس عادة القراءة والاطلاع لديه ، الا أن ارشاد الأطفال الى القراءة الأكثر عمقا لاكتساب المعلومات يتطلب وجود مواد أخرى تعتمد على المعلومات الصرفة بشكل ولغة مناسبة لهم .

ولقد تنبه عدد من كتاب الأطفال بمصر الى هذه الحقيقة ، وقاموا بكتابة عدد من الكتب والسلاسل الدينية والعلمية والجغرافية والتاريخية والتراجم ، التى تعتمد على عرض المعلومات والحقائق بأسلوب سهل مشوق يتماشى مع احتياجات الأطفال ، وقدراتهم ، ومستواهم التحصيلي .

وباستعراض الكتب التى نشرت بوجه عام - فى مصر - بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٤٠ يتبين أنها بلغت نحو ٤٥٣٨ كتابا ، منها نحو ٢٨١٥ كتابا تناولت مختلف فروع المعرفة بنسبة ٨٤ ٪ ، كما كان من بينها نحو ٥٩٠ كتابا مدرسيا نشرت وزارة المعارف العمومية فى ذلك الوقت ، بنسبة نحو ١٣ ٪ ، ولم تعدد عدد الكتب غير المدرسية الموجهة للطفل حوالى ١٣٣ كتابا ، بنسبة نحو ٣ ٪ من اجمالى عدد الكتب التى نشرت خلال المدة المذكورة .

وبدراسة دليل المطبوعات المصرية عن الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٥٦ تبين أن اجمالى الكتب التى نشرت فى مصر خلال هذه الفترة بلغ

١٢١٢٠ كتابا تناولت مختلف فروع المعرفة الانسانية ، وبلغ عدد الكتب الخاصة بالأطفال ٤٨٧ كتابا ، بنسبة نحو ٤٤ ٪ من اجمالى عدد الكتب التى نشرت خلال تلك الفترة .

وقد تم تصنيف هذه الكتب حسب نوعياتها وترتيبها ترتيبا تنازليا على النحو الآتى :

جاءت كتب أدب الأطفال فى المرتبة الأولى ، حيث بلغ عددها ٣٢٩ كتابا ، بنسبة نحو ٦٧.٥ ٪ ، ثم القصص والاساطير ١٣٣ كتابا ، بنسبة نحو ٢٧.٥ ٪ ، ويلي ذلك القصص والمسرحيات التى بلغ عددها ٢٥ كتابا ، بنسبة نحو ٥ ٪ .

أما قائمة كتب الأطفال المصرية التى أصدرتها الهيئة العامة للكتاب عن المدة من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ فقد بلغت نحو ١٥٨٢ كتابا وهى مصنفة على النحو الآتى :

جاءت كتب القصص والاساطير العربية فى الترتيب الاول حيث بلغ عددها ٧٩٢ كتابا بنسبة ٥٠.١ ٪ ، ثم الكتب الدينية فى الترتيب الثانى والتى بلغ عددها ٢٣٥ كتابا بنسبة نحو ١٤.٩ ٪ ، ويلي ذلك كتب العلوم المبسطة والقراءة والكتابة التى بلغ عددها ١٥٠ كتابا بنسبة نحو ٩.٥ ٪ فى الترتيب الثالث ، وجاءت فى الترتيب الرابع الكتب التى تناولت موضوعات « العالم حولنا » والتى بلغ عددها ١١٦ كتابا بنسبة ٧.٢ ٪ ثم البطولات والسير ٨٨ كتابا بنسبة نحو ٥.٦ ٪ فى الترتيب الخامس ، أما القصص والاساطير الاجنبية فقد بلغ عدد كتبها ٨٣ كتابا بنسبة نحو ٥.٢ ٪ وجاءت بذلك فى الترتيب السادس ، وتساهلت أعداد الكتب الخاصة بالالعاب التسلية والاغاني والأناشيد ، وبلغ عدد كتب كل منها ٥٤ كتابا بنسبة نحو ٢.٤ ٪ لكل منها ، وتساهلت بذلك فى ترتيب السابع مكرر ، وأخيرا جاءت الكتب الخاصة بالنور والامل والتى طبعت بطريقة « برايل » وبلغ عددها ١٠ .

وباستعراض « دليل الكتاب المصرى » الصادر فى ١٩٧٩ ، وكذلك الدليل الصادر فى ١٩٨٣ ، يتضح أن كتب الأطفال التى صدرت فى

مصر منذ عام ١٩٢٦ وحتى الآن قليلة من حيث الكم بالمقارنة بالكتب الأخرى ، وأنه لوحظ أنها تتزايد باطراد من مرحلة زمنية الى مرحلة أخرى ، وقد لوحظ أن هذه الكتب لم تتناول إلا موضوعات تخص الثقافة البدنية للطفل بوجه خاص ، وإن تناول بعضها الجانب الصحى والترويحى والكشفى ، والتى تدخل فى نطاق موضوعات العلوم الطبية ، أو فى نطاق موضوعات الفنون .

أما من حيث بيبليوجرافيا كتب الأطفال ، فيوجد نوعان رئيسيان من هذه البيبليوجرافيات :

أولها : البيبليوجرافيات التى تتناول أدب الأطفال ، أى الانتاج الموجه للطفل .

ثانيها : البيبليوجرافيات التى تتناول الانتاج العلمى عن الطفولة والأطفال من مختلف الجوانب والموضوعات .

والنوع الأول تتمثل أهميته فيما يأتى :

• تعتبر هذه البيبليوجرافيات قوائم للحصر وثبتا لما هو منشور فعلا فى مجالات أدب الأطفال المختلفة ، ومصنفا وفقا للموضوعات المختلفة .

• تمثل هذه القوائم بالنسبة للقائمين على مكتبات الأطفال المصدر الأول والرئيسى فى رسم سياسات التزويد واختيار الكتب والمجلات والقصص اللازمة لمكتبات المكتبة وفقا لنوع المكتبة وفئات السن والتعليم .

• قد تفيد هذه البيبليوجرافيات فى الأعمال الخاصة بالفهرسة والتصنيف وإعداد البطاقات داخل المكتبة نفسها .

أما النوع الثانى :

فيتناول بالحصر ما نشر أو كتب عن الطفل والطفولة من وجهات النظر المختلفة : النفسية والاجتماعية ، كما يعتبر مرشدا للدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالطفل فى ميوله واتجاهاته التربوية والثقافية ، والعوامل المؤثرة على احتياجاته الأدبية والعلمية .

أما الكتابة للطفل عندنا الآن فتتأثر بكثير من الظروف . على أن

طريقة الكتابة تتأثر - بصفة خاصة - بنوعية الكتاب ، ولذلك تعدد طرق الكتابة للأطفال على النحو الآتى :

• اتجاه بعض الكتاب المبدعين ، وخاصة كتاب الرواية والقصة الى الكتابة للأطفال ، ولكن بون انتظام ، وهؤلاء يقدمون فى الغالب روايات أو حكايات أدبية ، وليس لهم منهج معين للكتابة ، ويعتمدون على حسهم الابداعى فقط .

• كتاب تخصصوا للكتابة للأطفال واعتمدوا على المهارة التى اكتسبوها خلال تلك الممارسة ، ثم على حضور مجموعة من المؤتمرات والمعارض ، وكان دافعهم الى خدمة تلك التجربة دافعا ذاتيا .

• كتاب يعملون فى مجال الكتابة للطفل من خلال مؤسسة أو هيئة تقدم الموسوعات والمجلات والنواثر العلمية والأدبية ، وهؤلاء يعملون من خلال خطة تلك الهيئة .

وقد بلغ عدد كتاب الأطفال الذين تخصصوا فى الكتابة للطفل حوالى ١٦٦ كاتباً ، الكثير منهم أصبح له دراية ومهارة متميزة ، وهؤلاء أسهموا اسهاما كبيرا فى تقديم ما يقرب من ١٠٠ كتاب كل عام .

- ومع ذلك فإن كثيرا من المعوقات تحول دون الاقبال على الكتابة فى مجال الطفل ، ومنها :

• قلة العائد المادى والتقدير الأدبى الذى يحصل عليه مؤلف كتاب الطفل ، بحيث لا يمكنه الاعتماد على عمله والتفرغ له ، وهذا يرجع الى عدم تقدير دور الكتاب فى مجال الطفل .

• قلة دور النشر المتخصصة للكتابة للأطفال والتى تعتمد على أجهزة متكاملة للكتابة للأطفال : رسم ، تلوين ، وغيرها .

• عدم اهتمام مؤسسات التربية والتعليم بالكتب الاضافية غير المدرسية التى تقدم للتلاميذ فى مختلف مراحل الدراسة .

- ومن ناحية أخرى تبرز كثير من العقبات أمام انتشار كتب الأطفال ، فى مقدمتها :

• انتشار الأمية ، والذي يمثل حاجزا من عدم الاتصال بين الثقافة وقطاعات كبيرة من الجمهور .

• عدم وجود بديل لما كان يسمى (بالكتاب) فى القرى والذي كان يقوم بتعليم القراءة والكتابة والحساب والقرآن الكريم ، وعدم انتشار دور الحضانة فى القرى والمراكز والكثير من المدن .

• ندرة مكتبات المدارس بمختلف مستوياتها ، وعدم وجود ميزانية لتزويد المدارس - وخاصة الابتدائية - بالكتب . وقد وصل نصيب الطالب من ميزانية الكتاب غير المدرسى الى جزء من المليم .

• سوء اختيار النماذج الأدبية التى تدرس لتلاميذ الصفوف الأولى فى المدارس مما يبعدهم عن القراءة .

• قلة المكتبات العامة ، وندرتها فى بعض المدن والمراكز ، وحتى اذا وجدت هذه المكتبات فلا يوجد بها ما يشبع رغبة الأطفال فى القراءة .

• ارتفاع سعر كتاب الطفل .

• القيود المفروضة على تصدير الكتاب المصرى ، والقيود المالية والضرائبية والجمركية على الكتب وعلى مستلزمات طبعتها ونشرها .

• عدم اهتمام هيئات رعاية الشباب والتربية الرياضية والكشفية وكذلك الثقافة الجماهيرية والمؤسسات الثقافية بإنشاء مكتبات عامة .

توزيع وتسويق كتب الأطفال :

التسويق : هو مجموعة الجهود والأنشطة المستمرة المترابطة أو المتكاملة التى تسهل مهمة انسياب السلع والخدمات ، وتصاحب انتقالها من مصادر انتاجها الى مستهلكيها أو مستخدميها بما يؤدى الى خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك ، والى تحقيق العائد المناسب للمنتج والوسيط ، وينتج عن هذا كله مهمة انسياب السلعة بشكل مقبول وسليم فى الوقت المناسب .

ويرتكز تسويق الكتاب على ثلاثة محاور : الكتاب ، وبائع الكتاب ، ومشتري الكتاب .

ويختلف الكتاب عن غيره من السلع بأنه دائم ومتحرك بين العالم

بأسرع ما يمكن ، وأنه متعدد ، ولم يترك مجالا إلا وتحدث عنه ، ولم يترك فكرا إلا وتناوله ، ولم يترك سنا أو لغة إلا وتحدث اليها وهو ينتقل بين الناس فى سهولة ويسر .

أما بائع الكتاب فدوره هو التوجيه فقط كما أنه قليلا ما يعرف ما صدر فى كل موضوع لأن سلعة الكتاب متعددة الجوانب ، وهذا الأمر ينطبق على الكتاب الثقافى بصورة أكثر وضوحا .

وأما كتاب الأطفال فعميله هو الطفل دائما فلا بد من مراعاة أسلوب التعامل والعرض ، ووضع الكتاب قريبا من يده ، وكذلك توجيه البائع له بما يناسب سنه ولغته وقدرته الشرائية . وهو غالبا مايأتى فى صحبة والديه أو اخوته خاصة فى مراحله الأولى ، وغالبا ما يتركون له حرية الاختيار بعد أن يوجه من البائع لما يتناسب معه .

ومشتري كتاب الطفل تبهره الصورة والشكل الخارجى ، وطريقة عرضه وما هو فى متناول يده أو ما يثار من زملائه أو يرتبط بدورية معينة فى موعدها .

وهناك بعض الاحصاءات التى تشير الى نصيب الطفل عالميا من كتب الأطفال وتخلص فيما يأتى :

• ان بلادنا العربية استهلكت ما لا يزيد عن ١٠ ٪ مما استهلكته بلجيكا من الورق ، ونسبة سكانها ١٠ ٪ من السكان العرب .

• نصيب الطفل فى الاتحاد السوفيتى ٤.٧ كتاب فى السنة .

• نصيب الطفل فى الولايات المتحدة ٤ كتاب فى السنة .

• نصيب الطفل فى انجلترا ٢.٦ كتاب فى السنة .

• نصيب الطفل فى العالم العربى « سطر واحد » فى كتاب .

• يصدر فى أمريكا ما بين ٢٠٠٠ ، ٢٥٠٠ كتاب سنويا للأطفال .

• يصدر فى الاتحاد السوفيتى ٢٥٤٠ كتابا ، وعدد النسخ ٢٧٠ مليون نسخة ، بينما لا يتجاوز فى بلادنا ١٠٠.٠٠٠ نسخة .

ومن هنا لابد أن نراعى عند وضع خطة نشر كتاب للأطفال ما يأتى :

فى ازدياد مستمر ، ويضاعف المشكلة تغيير الأسعار للطبعة الواحدة كل ثلاثة أشهر وفى بعض الأحيان كل شهر ، الى جانب أنه لاتوجد أى قواعد تنظم عملية تسعير الكتاب . وارتفاع الأسعار يحد من توزيع كتب الأطفال بصفة خاصة ، مما يحول دون تحقيق رسالته .

الترويج : أصبح من المؤلف أن تصدر الكتب فى مصر أو فى أى بلد عربى ولا يعرف بها المشتغلون بالكتاب فى باقى دول العالم العربى الا فى المناسبات الثقافية كالمعارض والمؤتمرات ، وذلك لأسباب منها :
• إحصاء الناشرين عن الاعلام عن الكتب لارتفاع اسعار الاعلان بما لا يحتمله الكتاب .

• عدم اهتمام الناشرين بعمل الدعاية اللازمة عن الكتب فى خارج البلاد عن طريق النشرات أو قوائم المطبوعات التى ترسل لوريا وبصورة منتظمة .

• انعدام البيع الشخصى لعدم وجود الموزعين المديريين وارتفاع كلفة مندوبى البيع .

المستوى الفنى للإنتاج : عدم اهتمام الناشرين بالمستوى الفنى لإخراج الكتاب من حيث الورق والطباعة والتجليد الا فى حالات خاصة .

أعمال التوزيع : عدم توفر الايدى العاملة المثقفة المدربة على أعمال التوزيع فالعاملون يزاولون عملهم بالخبرة ، وعلى غير أساس من علم أو فن . حيث لاتوجد عندنا دورات تدريبية لتخريج كوادر مدربة على أعمال التوزيع . مع ملاحظة ضعف الأجور ونقص الحافز المادى .

القيود النقدية والجمركية : وأهمها ضرورة استرداد قيمة الكتب المصدرة خلال فترة لاتزيد عن خمس سنوات ، وعدم السماح بالعمل بنظام المبادلات التجارية بالكتاب العربى حتى تصبح شاملة لعموم البلاد العربية ، فى سهولة ويسر ، الى جانب كثرة الاجراءات الجمركية وتعقدها ، وتعدد الجهات التى يمر عليها الكتاب قبل الحصول على تصريح التصدير .

– الاتجاه الثقافى فى المجتمع هو جزء من الاتجاه العام فيه ، لذلك ينبغى – عند وضع خطة النشر لكتب الأطفال – ان نتعرف على العناصر المحيطة بالمجتمع بوجه عام وتؤثر فيه تأثيرا مباشرا .

– التخطيط يعنى الشمول ، فلا يكون كتاب الطفل جهدا فرديا فيفتقر الى التوازن ، بل لابد أن تمثل فى خطة نشر كتاب الطفل العناصر المهمة بالطفل عموما .

– ليس المهم حشد ذهن الطفل بالمعلومات ، لكن المهم هو كيفية استخدام هذه المعلومات لبناء الطفل .

– تحديد احتياجات الطفل وميوله ورغباته فى سن مبكرة .

– يجب أن نعزز ثقافة يقبلها الطفل ولا تفرض عليه .

– تحديد سبل توزيع الكتب ومواعيد صدورها والاسعار التى تحدد على الغلاف ، والوسائل الاعلامية التى سوف تستخدم للدعاية .

وعلى كل ، فالمهم هو توفير الكتاب المطلوب وتسهيل انتقاله عبر قنوات التوزيع المختلفة من الناشر الى القارئ (الطفل وغير الطفل) فى ظروف مناسبة وأسعار ملائمة ، بما يحقق النفع الثقافى والاجتماعى للقارئ ، مع تحقيق الربح المناسب للناشر والموزع ، والامتناع بتعريف الدول الاخرى بانتاجنا تأكيدا لدور حضارتنا وتراثنا وأفكارنا ، علما بأن كتاب الطفل هنا – وفى كل الظروف – لابد أن يعامل معاملة خاصة فى مراحل انتقاله من الناشر الى القارئ وهو الطفل ، بحيث يكون فى متناول اليد بأسعار زهيدة .

ويعترض تحقيق هذه الآمال مشكلات متعددة ومتنوعة فى مقدمتها :

ندرة بحوث التسويق : ذلك أن دراسة السوق تمثل بالنسبة للعاملين فى حقل انتاج الكتاب المنطلق الأساسى لعملهم ، ولا يوجد بصفة عامة فى مؤسسات النشر جهاز متخصص فى هذه الأبحاث والدراسات ، اذ تعتمد عملية اختيار المادة للنشر – فى الأغلب – على رأى ونوق المسئول عن المؤسسة .

ارتفاع الأسعار : وهو من أهم مشكلات تسويق الكتاب ، فالأسعار

- ضرورة وجود مكتبة بكل مدرسة ، مع العناية بمكتبات مرحلة التعليم الأساسى ، على أن يشرف عليها أمين مكتبة يكون ضمن مهامه إقامة المسابقات الثقافية التى تتناول كتباً تحدد سنوياً لكل صف تعليمى ، وأن تكون جوائز الفائزين فيه سخية تحفز الطلاب على الاشتراك فيها .

- تخصيص ساعات للقرأة الحرة أسبوعياً ، تدخل فى المنهج الدراسى ، ويمطى الطالب عليها درجات بعد مناقشتها فيما قرأ لمعرفة مدى قدرته على الاستيعاب ، وتيسير الاستعارات الخارجية للأطفال من مكتبات المدارس ، وتشجيعهم على التردد على المكتبات العامة .
* وضع خطة لتطوير كتب الأطفال بعد اجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية عن : كتب الأطفال القائمة ، وميول واتجاهات الطفل المصرى ، على أن تراعى هذه الخطة :

- تغطية ميادين المعرفة اللازمة لتكوين الطفل العربى .
- تأكيد القيم المعنوية والدينية السمة ، لما لها من أثر فى تكوين الانسان الصالح الملتزم بالأخلاق ومنهاج السلوك السليم والدين بالاضافة الى الشعور بالمسؤولية .

* العناية بتأليف كتب الأطفال ، وذلك عن طريق :
- حفز القادرين على تلبية احتياجات التأليف والاخراج والنشر لكتب الأطفال ، وذلك بالمكافآت المادية والأدبية الجزية .

- التوسع فى تنظيم مسابقات سنوية لكتاب الطفل ، تأليفاً واخراجاً ، وإقامة معرض سنوى لكتب الأطفال يعقد خلاله مؤتمر يكرم فيه الفائزون فى مسابقات تأليف واخراج كتب الأطفال ، كما يناقش فيه المهتمون بالتعليم والتربية والكتابة للأطفال ما تم انجازه فى هذا المجال خلال السنة .

* مع النظر فى إمكان إقامة معرض دائم لكتب الأطفال .
* خفض أسعار كتاب الطفل عن طريق التوسع فى تداوله والعمل على انتشاره بما يكفل وصوله الى الأطفال من مختلف المستويات

وعلى الرغم من العقبات والمعوقات فهناك بعض الملامح المبشرة على طريق الاهتمام بكتاب الطفل ، وذلك من خلال جهود بعض الجهات الرسمية والخاصة ومن ذلك :

* تدريس مادة « كتب الأطفال » بقسم المكتبات بأداب جامعة القاهرة .

* صدور دائرة معارف الأطفال ، عن الهيئة العامة للاستعلامات .
* عقد مؤتمرات - على المستوى الرسمى - عن الطفولة ، وعن أدب الأطفال .

ولكن مع ذلك فما زال الاهتمام بكتاب الطفل سواء تأليفاً أو نشرًا أو توزيعاً غير متكافئ مع أهمية هذا الكتاب بالنسبة لحياتنا المقبلة ، وان الآمال لا تتحقق بالأحلام ، بل لابد لها من أرض مهيأة تنمو عليها وتنبت وتثمر ثمراً طيباً ، ، والطفل ما هو الا هذه الأرض الطيبة .

وقد لوحظ فى المعارض الدولية شدة الاهتمام بكتاب الطفل ، اذ يصل الأمر فى بعض الدول أن تعطى الطفل الحق فى أخذ الكتب التى يريد من المعرض مجاناً . بل وتفنتت بعض الدول فى إقامة معارض كتب للأطفال فقط ، ومن خلالها يتم تبادل الخبرة بين الناشرين ، كما يتم دعوة الأطفال لحضور هذه المعارض ، وقياس رغباتهم وميولهم ، ومراقبة سلوكهم تجاه بعض الكتب .

ولهذا يجب الاهتمام بإقامة معرض دائم لكتب الأطفال وكذلك تنظيم مؤتمرات سنوية أو دورية يتم فيها تبادل الخبرات والتجارب ، وهو ما اتجهت اليه دول حديثة .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، ومع التأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس فى دوراته السابقة يوصى بما يأتى :

* تنمية عادة القراءة عند الأطفال حتى تنشأ بينهم وبين الكتاب مودة وألفة تجذبهم اليه ، وذلك بوسائل منها :

والفئات ، وذلك بوسائل منها :

- ان تكون اللغة العربية الميسرة لغة التأليف في كتب الأطفال ، مع اختيار بعض كتب التراث العربى - يقدمها محققو هذه الكتب المختارة - فى طبعات مشوقة وجذابة .

- دعم وزارتى التربية والتعليم والثقافة والمحافظة لدور النشر التى تقوم بنشر كتب الأطفال ، وذلك بشراء كميات منها تتناسب وعدد مدارسها ومكتباتها العامة ، مع تنظيم دورات تدريبية لأمناء المكتبات المدرسية والعامة .

* التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى دورتيه الثالثة والخامسة بشأن مواجهة مشكلات الكتاب بما يكفل ازالة المعوقات أمام انتاج وتوزيع الكتاب بصفة عامة ، وكتب الأطفال بصفة خاصة .

الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

دور القصة والشعر فى التنمية اللغوية والأدبية

نظرا لأهمية دور القصة والشعر فى المناهج الدراسية لمرحلة ما قبل التعليم الجامعى ، فقد قام المجلس القومى للثقافة بدراسة تفصيلية لهذه المناهج ، عول فيها بصفة أساسية على مراجعة الكتب المدرسية المقررة وانتهى الى مجموعة من الملاحظات ، أثبتتها الدراسة التى تعتبر مدخلا

١٨٦

لدراسة شاملة سيتم اجرائها فى الدورة القادمة .

ويخلص موجز هذه الدراسة فيما يأتى :

القصة

من المفروض أن تسهم الكتب المدرسية - وخاصة التى تهتم بموضوعات القراءة ، والقصة بوجه خاص - بقدر كبير فى تنمية الدائرة اللغوية للتلاميذ ، وكذلك فى تنمية القدرة على التفوق الفنى ، بالإضافة الى تنمية المدارك ، وزيادة الجرعة العلمية والمعرفة بشتى ألوانها .

وهذا يتوفر فى الكتب ذات المستوى المتميز ، الذى يجعل منها وسيلة فعالة فى تنمية قدرات التلاميذ .

ويستدعى تحديد الخصائص المميزة للكتب التى تقرر على التلاميذ والتى تحتوى على مواد القراءة المختلفة ، وخاصة القصة ، وجود (معيار) تقاس عليه وبه هذه الكتب ، وتحدد وفقا لذلك القواعد التى يجب توافرها .

غير انه لوحظ عدم وجود دراسات كافية تحدد هذا (المعيار) وبالتالي تحدد القواعد التى يجب مراعاتها عند إعداد هذه الكتب ، مع مراجعة كل مرحلة تعليمية وسنية ، بحيث تتناسب مع الهدف الذى يجب أن تصل اليه مدارك التلميذ فى كل مرحلة ، بحيث تؤدى كل مرحلة الى ما بعدها .

وعلى الرغم من الميل الطبيعى لدى الأطفال عموما الى القالب القصصى - وهو أمر أثبتته الملاحظة العلمية - إلا أن القوالب القصصية تندرج فى كتب القراءة أو بين النصوص المقررة للقراءة فى المرحلة الابتدائية بوجه عام .

.. ويمكن التركيز فى هذا الشأن على ما يأتى :

اللغة:

والمقصود هنا باللغة هو اكتساب التلميذ القدرة على التزود بمفردات جديدة ، وتنمية هذه الحصيلة بحيث تصل به الى معرفة اللغة العربية

العلمى الحديث وعدم الاهتمام الكافى باكتساب التلميذ خبرات أومبادئ تربوية جديدة .

- تكرار سرد المعلومات أو وصف الأماكن من مقررات فصول مختلفة ، مع الاكتفاء بتعديل الأسلوب .
- عدم تناسب مادة أو موضوع القصص مع خصائص المرحلة السنية ، وما يستلزمه من اتباع منهج تربوى يعطى على أساسه كل تلميذ حسب عمره وخصائص هذا العمر .

ومن ثم يمكن القول بأن معظم مواد القراءة ، سواء كانت قصة أو ذات شكل أو قالب قصصى ، ليس لها منهج محدد وبالتالي لم تحقق الهدف المنشود من تدريس هذه المواد وأنه من بين العديد من المواد المقررة القليل الذى استهوى التلاميذ ، بالإضافة الى سوء طباعة كتب الصف الخامس بوجه عام ، ورداءة الشكل الفنى لمعظم كتب الفصول .

الكتب المختارة :

وبالإضافة الى المواد المقررة للقراءة ، فإنه تدرس بعض الكتب المختارة وقد اوضحت الدراسة بشأنها ما يأتى :

- ان الاختيار نجح فى حالات معينة ، حيث تناسب الموضوع مع مداركات المرحلة السنية للتلاميذ ، وفى نفس الوقت اشبع متطلبات علمية ودينية لدى التلاميذ . بينما فشل الاختيار فى حالات أخرى ، حيث احتشد موضوع الرواية بالعديد من مواقف الصراع المشكوك فى صحتها .

• أنه لوحظ فى حالات كثيرة غموض اللفظ وصعوبة معناه على التلميذ ، وعدم التدرج فى الأخذ من مفردات اللغة .

على أن الهدف العام من دراسة مثل هذه الكتب يجب أن يخضع لمنهج علمى يحدد فى البداية الأهداف التربوية التى من أجلها يختار كتاب بعينه ، ومنها أيضا مدى ملائمة الكتاب لمتطلبات التنمية العقلية للتلاميذ ، بحيث يمكن القول ان الكتاب يقدم أجوبة شافية لأسئلة التلاميذ التى تلح عليهم فى هذه السن والتى تدور حول العالم الذى

السليمة ، بجمالها الأدبى وأسلوبها مع الاهتمام بتركيبها النحوى والبلاغى ، ليكون مستعدا لتلقى علوم اللغة العربية ، على مختلف مستوياتها المتتالية بعد ذلك .

ولكن من خلال دراسة النصوص المقررة ، يظهر انها اعتمدت على أنواق مختلفة يبرز فيها نواق واضع أو مؤلف النص ، وتشتمل أحيانا على بعض العيوب الأسلوبية والبلاغية .

المحتوى أو المضمون :

وإذا كنا نهتم بالصياغة الأدبية – وهى أقرب المصطلحات التى يمكن استخدامها لتحديد الهدف من التنمية اللغوية لدى التلاميذ ، بحيث تتصاعد هذه التنمية وتحقق فى النهاية الهدف العام من تدريس اللغة العربية السليمة – فإن المضمون أيضا له نفس الأهمية ، لأنه سيحقق الفائدة الأشمل وهى تنمية مدارك التلاميذ وزيادة الجرعات العلمية والمعرفة والثقافة بكل ألوانها .

وتظهر بوجه عام – من خلال دراسة المضمون فى الكتب المقررة على صفوف المرحلة الابتدائية ، على سبيل المثال – بعض الملاحظات ، منها :

- تضارب فى المعلومات واختلاف فى الآراء التى تعبر عن الكاتب كفرد ، مما كان له أثره على التلاميذ ، لأن تضارب المعلومات أوجد لونا من ألوان الشك ، وبالتالي انصرف التلاميذ عن (حب) هذه القراءات ، وكانت بالنسبة لهم مجرد (واجبات مدرسية) .

كما أن اختلاف الآراء التى تبث فى القصة أدنى الى عدم تحقيق الفائدة من تدريس هذه المقررات .

مع الاعتماد أحيانا على معلومات سطحية ، يمكن أن يكشف التلميذ سذاجتها .

عدم الاهتمام – بوجه عام بالمعارف المستحدثة والتى اقتضت دائرة تفكير الطفل أو التلميذ من خلال أجهزة حديثة مثل التلفزيون والفيديو مع تكرار مقولات علمية ثبت عدم صحتها ، أو تغيرت بسبب التطور

يعيشونه وارتباط الحاضر بالماضي والاستعداد للمستقبل ، ولا يكتفى فقط اختيار عمل مجرد انه يقدم بطلا دينيا أو وطنيا .
وأن خطورة هذه الكتب تكمن في كونها نماذج يراها التلميذ ويسعى الى تقليدها ، سواء في الكتابة أو في الأنماط السلوكية ، بل هي الركيزة الوحيدة لديه لتعلم ممارسة الأدب اذا كان هاويا ، وتعدده لاستقبال المقررات التي من المفروض أن تكون أكثر كثافة في مراحل التعليم التالية .

الشعر

يعد الشعر من أرقى فنون الكلمة ، وهو يؤدي دورا أساسيا في تشكيل وجدان وإثارة كوامن العواطف وتهئية الدوافع ، وتحديد اتجاهات السلوك الانساني ، ويمكن استثماره في تعميق مشاعر الولاء للوطن ، والانتماء اليه ، والاعتزاز به ، وفي اشاعة العواطف النبيلة ، وترسيخ القيم السامية ، وتحقيق سيادة السلوك الرفيع على المستويين الفردي والجماعي ، ودفع الناس الى العمل والانتاج من أجل خير المجتمع كله .

ولهذا كان من الواجب العناية بتدريس الشعر في مختلف مراحل الدراسة عناية تكفل اقبال التلاميذ عليه ، واستيعابهم له ، وحرصهم على حفظه ، ومن ثم التأثير به ، والاستجابة الى ما يوحيه من احساس بالجمال ، وسمو العاطفة ، وما يدفع اليه من رقة في الشعور واستواء في السلوك ، واحترام للعلاقات الانسانية .

وقد لوحظ أن مناهج تدريس الشعر في المدارس ، سواء من ناحية اختيار النماذج أو من ناحية أسلوب التدريس لا تحقق الغاية المنشودة ، بل يغلب على التلاميذ الميل الى الانصراف عن الشعر والضيق به ، والتبرم من حفظ ما يفرض منه .

مراجعة كتب المناهج :

وبمراجعة الكتب المقررة في مناهج تدريس الشعر في مادة القراءة والنصوص في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، اتضح انها

وضعت على الاسس التالية :

• يتم اختيار النماذج المقررة على أساس مراعاة تدريس سمات العصر الأدبي ، وتلقين قواعد النحو والبلاغة . ومن ثم يصبح تدريس الشعر وسيلة لا غاية في ذاته ، وهذا يفقد الشعر الكثير من حيويته وتأثيره ، وتهنى بواعث الجمال فيه لذاته .

• يتم اختيار نماذج الشعر المقررة بوجه عام على أساس مراعاة أغراض الشعر التقليدية كالمدح والهجاء والثناء والفخر .

• ينور الشرح حول تفسير اللغويات ، وغالبا ما يكون بعيدا عن الشرح الميسر الجذاب الشارح لمواطن الجمال في الشعر .

• الافاضة في شرح النصوص والاطالة في تناولها ، في حين قد يؤدي الشرح الطويل إلى التعقيد ونفور التلميذ ، لاسيما أن تفسير ألفاظ النصوص يكون في بعض الأحيان بألفاظ أشد غرابة وصعوبة ، مع اهمال بعض النقاط الأساسية كالتعريف الوافي بالشاعر ، وتقريب المعاني ، وابرار مواطن الجمال في النص الشعري .

وقد يتطرق الشرح الى الخوض في دقائق من النقد الأدبي تختلف حولها الآراء ، كذكر ملامحة بعض بحور الشعر لبعض الأغراض أو أنسجام بعض حروف الروي في القوافي مع موضوع القصيدة ، على نحو لا يتناسب ومدارك التلاميذ .

ولعل هذا كله يشكل الدافع لدى التلاميذ الى اللجوء الى الكتب المساعدة والمختصرات وينفرهم من الكتاب المقرر ، على نحو يزيد الأمور تعقيدا ، فضلا عن انه يجعل من الصعب على التلميذ الاستفادة من الكتاب دون شرح المدرس ، مع أن كثيرا من هذه الكتب يحوى نصوصا غير مقررة ، والمفروض أن يكون الكتاب مرجعا للتلميذ ، وفيه من الأغراء على القراءة المنفردة والاطلاع ما يثرى وجدان التلميذ ، ويحقق رسالة تدريس الشعر وفعاليتها في تهذيب النفوس .

المدرس :

أما فيما يتعلق بالمدرس ، وهو العنصر الأكثر أهمية ، فالواجب أن

يكون متذوقا للشعر ، متوفرا على دراسة وقائه ، ملما بمواطن الجمال فيه ، وأن يتاح له من الوقت والمناخ ما يستطيع فيه أن يشد انتباه التلاميذ الى الشعر ، وأن يحبهم فيه ، بما يحملهم على حفظه وترديده وتذوق جماله .

ومن هنا وجبت العناية بإعداد المدرسين ، وحسن تدريبهم على تدريس الشعر ، وهي مهمة تستدعي جهدا خاصا .
طريقة تدريس الشعر :

ولا يقل أهمية عن إعداد المدرس القادر ، وتوفير الكتاب الملائم ، أسلوب تدريس الشعر ، إذ يجب أن يكون تدريس الشعر واختيار نماذج لذات الشعر خالصا ، ولا تختار النصوص أساسا بوصفها مجرد امثلة ونماذج لتدريس وتاريخ الأدب وفنون البلاغة ودروس النحو ، كما هو حادث الآن في أغلب الكتب المقررة . وقد تتداخل وتتعدد البرامج ويخدم بعضها البعض الآخر ، وهذا لا يثريب عليه . إذا استعمل بذكاء ومهارة ، ولكن تجب مراعاة أن يكون الشعر أولا ، وأن يكون الهدف هو إبراز جماله وترسيخ معانيه ، وإثارة وجدان التلاميذ وملء مشاعرهم به ، ثم تأتي بعد ذلك الأغراض الأخرى المطلوبة .

وهكذا يجب أن تتعاون العناصر الثلاثة – من كتب مدرسية ، ومدرسين ، وأسلوب تدريس – لترسيخ قيمة الشعر في وجدان التلاميذ والدخول بجماله الى أعماقهم ، وتعميق تأثيره في سلوكهم ، لاسيما أن الحياة المعاصرة تشدهم بايقاعها السريع ، وانشغالها بالمادة وخضوعها لوسائل الاعلام المتطورة اللامثة وراء الخبر والصورة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات ، يقترح الأخذ بالتوصيات الآتية :

في شأن القصة :

* ضرورة وضع منهج علمي ، يتم على أساسه إعداد وتأليف

واختيار مواد القراءة ، وخاصة القصة أو الأشكال التي لها خاصية القصة ، على أن تقوم مجموعة من علماء اللغة والاجتماع والدين والاقتصاد والتربية وغيرهم ، بوضع هذا المنهج وأسسها التي يجب اتباعها بعد ذلك .

* أن يراعى في اختيار المواد القصصية – سواء التي تقرقر على شكل كتب مستقلة أو ضمن كتب القراءة – الشكل الفني والمواصفات الفنية للقصة ، باعتبارها النموذج الوحيد أمام التلاميذ ، باعتبارهم قراء وأدباء الغد .

* تكوين لجنة دائمة من رجال الأدب والدين وعلم النفس والتربية والاجتماع والعلم ، لاختيار المواد المقررة ، ومتابعة الاشراف عليها ، وفقا للأسس العلمية التي تعين الطفل على التطور والارتقاء .

* الاهتمام بالقراءة الحرة ، وذلك بضرورة العردة الى انشاء مكتبات الفصول ، أو على الأقل مكتبات المدارس ، بحيث تزود بالعديد من كتب ومجلات الأطفال . على أن يخصص جزء من الوقت الدراسي للمناقشة حول هذه القراءات .

* زيادة مكافآت تأليف كتب القراءة أو الكتب التي يقع عليها الاختيار لتدريسها ، مع افساح المجال أمام الأدباء والكتاب للاشتراك في تأليف هذه المقررات ، وفقا للقواعد التي تحددها اللجنة المقترحة انشاؤها لهذا الغرض .

في شأن الشعر :

* اختيار نماذج الشعر المقررة للتدريس على أساس البدء بالشعر السهل الذي يتفق مع مدارك كل مرحلة من مراحل الدراسة بون الارتباط بعصر من العصور ، على أن يتم اختيار النماذج الشعرية على أساس الجمال الشعري وسهولة التناول ، مع مراعاة اختيار النماذج في جميع الأغراض .

* اختيار نماذج الشعر أساسا باستهداف جمال الشعر أولا

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

المحافظة على التراث الأدبي

ان مصر ذات تاريخ سحيق ، متغير السمات ، ويجعل - ذلك - من الضروري عند دراسة ما خلف لنا هذا التاريخ من تراث ، البدء بتحديد .

ويقوم هذا التحديد على ثلاث دعائم :

الدعامة الأولى :

تعريف التراث بأنه ما أنتجه النشاط المصري من أعمال صادرة عن الفكر والوجدان والذوق والخيال ، وقد يلحق بهذا التعريف اعتبار خاص بهذا النشاط ينصب على الرفيع والرائع من ذلك التراث ، على انه من الممكن ان يترك التقييم لاصحاب كل نشاط من هذه النشاطات ، يتذوقونه ويصدرون بشأنه ما وصلوا اليه من احكام .

الدعامة الثانية :

الحد الزمني الأقصى لهذا النشاط ، فاننا عندما نطلق الحديث عن التراث المصري نعني به ما أنتجه الانسان المصري منذ أقدم حضارة بزغت في مصر قبل التاريخ المدون ، ولانقصر المعنى على حقبة معينة من حقب التاريخ المصري ، ولا على لغة من اللغات المتعددة التي تكلم بها الانسان المصري ، ولكن سيخصص الحديث في هذه الدراسة للتراث العربي .

بوصفه غاية ، ثم تستخدم بعد ذلك ما أمكن بوصفها وسيلة لتدريس النحو وتاريخ الأدب والبلاغة ، ويستغل هذا في تعميق الاحساس بجمال الشعر .

* العناية بشرح وإعداد المدرسين وتدريبهم على تلقينه للتلاميذ بكل الوسائل .

* اشتراك بعض المتميزين من الشعراء في اللجان المختصة بوضع المناهج الخاصة بالشعر في اختيار النماذج وشرحها .
توصيات عامة :

* احياء فكرة الجمعيات التي تخدم نشاطات الطلبة المختلفة في المدارس مثل جمعيات : الأدب والشعر والقصة والخطابة والصحافة .

* زيادة الاهتمام في دروس اللغة العربية بطريقة التدريس وطريقة التناول للمقررات وعرضها ، كما ينبغي الاهتمام بالقراءة الجهرية والافادة منها في تثبيت التركيب اللغوي الصحيح والمادة اللغوية والبيانية الصحيحة كما هي في مظانها الأصلية والاتجاه الى اجراء الامتحانات الشفوية فيها .

* لما كان تعليم اللغات أصبح مرتبطا في كثير من البلاد بوسائل التكنولوجيا المتقدمة - مثل الأجهزة الصوتية وأشرطة الكاسيت وغير ذلك - فانه ينبغي العمل على ان تأخذ معاهدنا التعليمية بهذه الوسائل .
* الدعوة الى قيام مسرح شعري - وهو قصة وشعر - وذلك بإعداده لعرض مسرحيات شعرية حديثة إلى جانب صور من تراث الماضي وروائع الحاضر ، لما لهذا المسرح من تأثير في المتلقين ، وخاصة من النشء والشباب . على ان تيسر لهم سبل التردد عليه .

* لما كانت المدرسة لم تعد الوسيلة الوحيدة أو الأولى في تعليم اللغة للنشء والشباب - لأن وسائل الاعلام أصبح لها أثرها الواسع والعميق في هذا المجال وهي بطبيعتها تصل بتأثيرها اليهم في كل وقت وفي جميع المناسبات ويطلق وسائل متعددة لها جاذبيتها ونفاذها - فانه ينبغي التزام هذه الوسائل بأن تؤدي دورا ايجابيا في هذا المجال .

بعيدة كل البعد ، فصار هذا الانتاج الذى نعرفه باسم التراث العربى .
ومن ثم منحنا هذا التراث خصائص غلبت علينا حتى صارت
كالطبيعة ، وميزت بيننا وبين غيرنا من الأمم ، وأنواعا من الفعل ورد
الفعل كانت ومازالت موضع اعزازنا وتمسكنا فحفظنا ذلك من الغناء
فى الأجناس الأجنبية التى سيطرت على أقطارنا ، على الرغم من
تنوعها ، وطول مدة حكمها لنا ويطش هذا الحكم ، وبذله المحاولات
المتكررة والجاملة أحيانا والذكية أحيانا أخرى لابعادنا عن أصولنا
العربية ثم فصلنا عنها ثم دمجنا فى كيانات أخرى ، ان لم تصل الى
الجنسية الكاملة كما فعلت فرنسا فى الجزائر ، تطلعت الى جعلنا من
الشعوب التى تتكلم الانجليزية أو الفرنسية كما حدث لكثير من الشعوب
الافريقية وشعوب المحيط الهادى .

يضاف الى ذلك أن هذا التراث - على تعدد ألوانه بقى منجما ثريا
كل الثراء لمفكرينا وأديبائنا خاصة ، يرجعون اليه ، ويطلعون عليه ،
ويقتطفون منه ، ويستلهمونه صورهم الكلية والجزئية بل أعمالهم الكاملة ،
فى جميع أجناس الشعر ، خاصة الملحمى والمسرحى ، وفى القصص
والمسرحيات ، بل قامت الدلائل القاطعة على سرعة اقبال المثقلى العربى
على الأعمال المستلهمة من التراث ، وحسن تقييمه لها ، خاصة فى
المسرح .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وأوراق العمل التى قدمت فى
موضوعها ، ومن أجل المحافظة على التراث ، وصيانته له ، واستثمارا
للصالح منه القادر على العطاء ، يوصى بما يأتى :
* انشاء جهاز يحدد شكله الادارى المناسب (للحفاظ على التراث)
يوكل العمل فيه الى هيئة علمية مستقلة تتكون من رئيس ومجلس
يشاركه فى تنظيم العمل وتصريف الأمور .
ويضم الجهاز المراكز التالية :
- مركزا للتحقيق : يقوم بالأعمال التالية :

ولا يعنى ذلك اغلاق الأبواب أمام الصالح من التراث العالمى جملة ،
وبخاصة ما اصطلحنا على تسميته بالتراث الغربى ، فان لهذا التراث
أهمية فى نهضتنا الحديثة ، عندما كان ثانى أركان ثلاثة قامت عليها ،
وكان الركن الأول التراث العربى ، وكان الركن الثالث الابداع المصرى
الخاص ، وإذا كان الأمر كذلك فى الماضى فستظل الأركان الثلاثة فى
المستقبل ضرورية ومتزايدة الاتساع ، بحيث لن تهمل أمة من الأمم ، ولن
تطرح حقبة من التاريخ وبخاصة فى هذا العصر الذى اتسعت فيه
وسائل الاتصال وتوصلت ، بحيث صرنا على أبواب حضارة عالمية
مقاربية المناهى ومتشابهة السمات .

الدعامة الثالثة :

هى الحد الزمنى الأدنى وقد اختلفت الأقوال فيه . فعينة أقدمها
ببدء العصر الحديث فى مستهل القرن التاسع عشر ، وعينة أقربها
بالراجلين من الاعلام المصريين ولكن الدراسة استقرت على التحديد
بخمسين سنة ماضية وبذلك صار الحد الأدنى متحركا ، دائم التجدد مع
مرور الزمن .

وهناك اجماع على أهمية التراث قديما وحديثا ، فهو - فى قول
مأثور - مقوم لشخصيتنا ، محقق لقوميتنا ، عاصم لنا من الغناء .
فالتراث هو الوعاء الذى وضعت فيه الأجيال المتعاقبة من أبناء
شعبنا ما أنتجته قرائحهم ، ولم يكن هذا التراث - ولن يكون - مجرد
خزانة ترص فيها الأشياء ، بل يمكن القول بأنه بوتقة يتفاعل كل
مايلقى فيها مع ما ألقى قبلا ، لإنتاج شىء جديد أو لإثراء القديم ،
ومعنى ذلك أن التراث أمر حى وفعل فى قرائح جميع المصريين ،
المثقفين بل وغير المثقفين أيضا ، أولئك الذين تلقوه معايشة ومشاهدة .

ولما كان تراثنا لم يعرف فى كل عصوره التعصب والانزواء ولا
الانغلاق ولا تفضيل انتاج شعب على انتاج شعب آخر من شعوب الأمة
العربية ، فقد شاركت كل هذه الشعوب فى انتاجه واجتاز هذا التراث
كل الحدود الطبيعية والسياسية ، وتفاعل مع انتاج شعوب قريبة منه أو

- ورشة : لترميم المخطوطات والوثائق والمصورات ، على اختلاف
الانواع المكتوبة عليها من ورق وبردى وغيرها ، سواء مما يقتنيه المركز
أو غيره من الهيئات والأفراد .

- مطبعة : لانجاز ما يراد نشره مع اختيار العمال المهرة فى
الطباعة .

- ورشة : لتجليد ما تصدره المطبعة من منشوراتها ، مع اختيار
العمال المهرة لذلك .

- دارا : لتوزيع هذه المنشورات ، ويمكن فى بادئ الامر الاتفاق
مع دار كبيرة لتوزيع كتب الجهاز فى مصر والبلاد العربية وجميع أنحاء
العالم .

وينبغى ألا يكون نشر هذه الكتب متجرا للجهاز يعود بالربح القليل أو
الكثير ، وانما المراد التكاليف الفعلية ليتاح لتلك الكتب أن تتداولها كثرة
من أبناء الامة ، ويضاف الى هذه التكاليف ربح هامشى يتيح شيئا من
التوسع فى التحقيق والنشر .

- دارا : لاصدار مجلة تراثية تعنى بالبحوث فى تاريخ التراث ،
وتحقق الأعمال التراثية صغيرة الحجم ، ووضع فهرس لما لم يفهرس
من المكتبات ، وفهرسة بعض الموسوعات التراثية التى تحتاج الى
فهرسة ، وما شابه ذلك من أعمال .

- معهدا : لتخرج أفواج من الشباب تحسن التحقيق المنهجى
لكتب التراث ويختار طلبته من خريجي الجامعات بعد اجتيازهم امتحانا
للقبول يثبت صلاحيتهم للتحقيق ويمنح الطلاب الملتحقون به مكافآت
شهرية تشجيعا لهم ، وحفزا على الجهد والمثابرة والبحث ، ويحصلون
بعد اجتياز الامتحانات على دبلومات تؤهلهم لمزاولة تحقيق كتب التراث
تحقيقا منهجيا .

وتتعدد شعب المعهد ، ليكون منها شعب للدراسات الانسانية ، وأخرى
للدراسات العلمية . على أن توضع للمعهد لائحة توضع فيها العلوم
والمواد التى يدرسها طلابه لمدة سنتين يحصلون بعدها على دبلوم

• وضع قوائم شاملة ودقيقة ومصنفة بما يختاره من كتب التراث
النفسية الجديرة بالتحقيق ، مما أفاد الادب والفكر والعلم عند اسلافنا
إفادة محققة ، حتى لايبقى تحقيق نصوص التراث - كما هو الآن -
خاضعا للمصادفة ، وبدون تبين - فى أحوال كثيرة - لمدى قيمته .

• تحقيق ما يمكن تحقيقه من هذا النوع من الكتب ويحسن أن تكون
الكتب المختارة : اما من الموسوعات أو الكتب ذات الأجزاء المتعددة التى
يصدف عنها أفراد الناشرين بسبب أعبائها الجمة .

أو الأعمال الكاملة لشخصيات نابهة من أدياء الأسلاف ومفكرتهم
وعلمائهم ، ممن أثروا تأثيرا قويا فى وجود أمتهم الانسانية ويمكن البدء
بواحد من الاعلام ، حتى اذا نشرت كل أعماله محققة أو مابقى منها ،
انتقل العمل إلى علم آخر فنستطيع أن نقبين مدى اسهام كل منهم فى
الفكر العربى والانسانى .

• مساعدة المحققين فى جلب مايحتاجون اليه من مصورات
المخطوطات المتناثرة فى أنحاء العالم ، ويجب أن تقدم مكاتبنا الثقافية
الملحقة بسفاراتنا خارج مصر كل عون فى هذا السبيل .

• تشجيع الرسائل الجامعية التى تحقق أعمالا تراثية ، وطبع
مايستحق الطبع منها ، بعد مراجعته للتأكد من وفائه بالمنهج الذى يطمح
اليه المركز وجدارته بأن يكون من الأعمال المنسوبة اليه .

• تصوير المخطوطات التى تتميز بالقدم والخط الجميل والقيمة
العلمية العالية ، ونشرها مصورة .

- مكتبة : تقتنى كل ما يمكن اقتناؤه من المخطوطات المنتشرة فى
أنحاء العالم والصور الجيدة عنها ، ومن فهرس المكتبات التى تقتنى
شيئا من المخطوطات العربية أو صورها منها ، وأمهات كتب التراث
المطبوعة ، وبخاصة المعاجم اللغوية ليستعين بها المحققون فى المراجعة
ودقة التصحيح ، كما تضم المجلات التى تختص بالتراث كالمورد
العراقية ، ومجلة معهد المخطوطات العربية ، أو المجلات التى تهتم
بالتراث مثل الحوليات التى تصدرها الجامعات العربية .

يؤهلهم لمزاولة التحقيق لكتب التراث تحقيقا علميا .

والعلوم والمواد التي ينبغي أن تدرس في هذا المعهد هي :

• علم توثيق النصوص وبيان مناهج الاسلاف في هذا التوثيق سواء اتصل بالرواية أو بالدواوين أو بالمصنفات الأدبية وطرق حملها بالسمع أو بالقراءة أو بالاجازة .

• علم تحقيق النصوص وما يتصل به من استكشاف المخطوطات ووصفها والمقارنة بينها وقسمتها الى عشائر والرموز الدالة عليها .

• علم نقد النصوص وما يتصل به من كتب التصحيف ومن نقد الاسلاف للروايات والمتون ونقد المحدثين لرواية الشعر الجاهلي .

• علم الخطوط ومصطلحات الترقيم مع بيان خصائص الخط المغربي ومصطلحات الترقيم وتوزيع الكلام الى فقرات لها بدء ونهاية .

• علم قواعد العربية لصحة الأداء وقراءة المخطوطات قراءة سليمة .

• علم اللغة ومعاجمها لمعرفة الرجوع الى المعاجم في شرح الالفاظ الغريبة .

• علم العروض والقوافي حتى لا يحدث خطأ في الأداء الموسيقي لاشعار التراث ودواوينه .

• المكتبة العربية وما بها من امهات الكتب في الادب والتاريخ والجغرافية والفلسفة حتى يرجع اليها عند الحاجة .

تلك اهم العلوم والمواد التي ينبغي أن يعرفها من يعدون إعداد علميا لإحياء التراث . وبدون ريب نحن في حاجة الى كثرة من خريجي هذا المعهد المأمول حتى يوازنوا - بقوة - ما يبتغي الجهاز من نشر التراث ، وحتى يتلافوا ما يلاحظ الآن من تناقص المشتغلين بالتحقيق تدريجيا .

• العناية بالتراث الأدبي المكتوب باللغة الفصحى بصفة عامة .

• العناية بالتراث الأدبي المصري بصفة خاصة .

• السعى الحثيث للتعريف الكامل بالمخطوطات ، عن طريق دراسات يقوم بها علماء متخصصون أو باحثون متميزون أو أساتذة جامعيون لإبانة أهدافها ، وموضوعاتها ومناهجها وقيمتها في زمنها

وفي العصر الحالي .

• إحياء العرف الذي اتبع في سنوات ماضية ، في توزيع بعض الأعمال التراثية المحققة المناسبة ، على جميع الطلاب أو الممتازين منهم ، في التعليم العام والجامعي .

• حث مكاتب المدارس والهيئات والتجمعات والنوادي على اقتناء

الكتب التراثية .

• إعادة دراسة النظام الذي كانت ادارة الثقافة في وزارة المعارف تتبعه في التعاون مع أفراد الناشرين لنشر كتبها وتوزيعها نظير دعم محدد لها .

• تخصيص واحدة من جوائز الدولة التشجيعية التي يوزعها المجلس الأعلى للثقافة للتحقيق .

• عقد مسابقات بين التجمعات الشبابية المتنوعة في الاعمال التراثية : قراءة وفهما ودراسة واستلهام .

• الحصول على جميع فهارس المكتبات التي تحتوى على مخطوطات عربية أو صور منها ، سواء كانت هذه الفهارس مخطوطة أو مكتوبة على الآلة أو مطبوعة ، وسواء كانت مطبوعة في كتب مستقلة أو في دوريات .

• الحصول على مصورات جميع المخطوطات الموجودة في أرجاء العالم ، ودون استثناء ، ومهما تعددت نسخ الكتاب الواحد .

• التعاون والتنسيق - الى أبعد حد - مع معهد المخطوطات العربية والهيئات العربية التي تعنى بالمخطوطات ، توفيراً للمال والجهد والوقت .

• إعادة تأريخ حقول الفكر العربي المتنوعة : واحدا واحدا ، تأريخا دقيقا وشاملا يستقصى جميع الأعمال ويكشف عن المجرى العام لمواضع الصعود والهبوط وعواملها ، ومواطن الابداع والاشراق ، بالنسبة للتراث العربي ثم العالمى ، قديما وحديثا فيكون تأريخا موضوعيا للماضى ، ومدافعا حقيقيا أمام الحاضر ودافعا للجد والأمل في المستقبل .

ويدور الأدب حول التعبير عن وجدان الأمة وفكرها ومشاعرها ،
نشداناً لتهذيب الإنسان ، وترقية لبنائه الحضارى .

ولعل نقاط الالتقاء بين النشاط الأدبى والصحفى ، أبرز ما تكون فى
الجوانب الآتية :

- أن الأصل الأول المشترك بين الادب والصحافة ، والأدباء
والصحفيين ، هو أن الكتابة حرفتهم الأساسية ، والقلم أدواتهم المشتركة
للتعبير عن أفكارهم وآرائهم .

- أن الصحافة كانت المجال الأوسع لنشر الانتاج الأدبى .

- أن معظم الأدباء اكتسبوا شهرتهم عن طريق الصحافة .

- أن كثيرين من شوامخ الفكر جمعوا بين الأدب والصحافة .

- أن الصحافة هى الأداة الأولى التى يلجأ اليها الأدباء للتعبير
الفورى السريع عن الخطوط والأفكار الأدبية ، التى لا تحتل الانتظار
حتى تطبع فى كتاب .

ولقد اهتم الأدباء بمجالات الكتابة فى الصحف التى تولت حمل
انتاج اقلامهم وموضوعاتهم المتعددة ، فاثرت الصحافة فى الحياة
والأدب تأثيرا واضحا ، ادى الى ازدهار فنون المقالة والقصة والشعر
وتخليص لغة الأدب من القيود التى كانت تثقلها فى فترة سابقة ، مما
أدى الى تيسير الكتابة ، وتقريبها الى جمهور القراء .

اذ حرص الأدباء على العناية بالفكر ، مما ساعد على احياء اللغة
وأساليبها القديمة ، عن طريق كتاباتهم وبحوثهم الفنية والنقدية التى
يقدمونها فى أسلوب جيد ، ومنهج واضح .

ولقد استطاع الأدباء اثارة النزعات الانسانية عن طريق كتاباتهم
وقدرتهم على التحليل مع طواعية اللغة لهم ، وسلاسة صياغتهم ، بعيدا
عن أسلوب الصنعة ، من خلال عرض جوانب المعرفة والثقافات
المختلفة ، ذلك أن اللغة الأدبية تتميز بمرونة فائقة ، وعبارات ذات
حيوية .

ويتناول تقرير المجلس النقاط الآتية :

* إعادة عرض ما يصلح أمام أطفالنا فى لغة فصيحة ومفهومة لهم ،
ليألفوه ويقبلوا على قراءته .

* إصدار المهدبات من الأعمال التى يمكن فيها ذلك دون إضرار
بها ، باختصار الكتب المطولة ، وإبرائها من السقيم والسخيف
والضعيف ومالا يلائم الحياة الحديثة .

* عمل الفهارس الوافية الكافية التى تنير مجاهل الكتب القديمة ،
وتقرب ما تحتوى عليه من كنوز الى من يحتاج اليها .

* حسن طباعة الكتب التراثية لتقرى على القراءة ، وتيسر الفهم
والاستفادة .

* سن تشريع يوجب تسجيل المخطوطات وحمايتها ، أسوة بقانون
حماية الآثار ويراعى ما تختص به الكتب والمصنوعات .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

الأدب والصحافة

يشترك الأدب والصحافة - ومن ثم الأدباء والصحفيين - فى التعبير
عن فكر المجتمع اليومى وواقعه وطموحه ، كل بأسلوبه وطريقته .
فالصحافة ، بنشاطها الواسع وحضورها اليومى ، تعرض نبض
الجماهير بتعبير مباشرة عن مشكلاتها وآمالها .

أولا : المقال الأدبي والصحافة :

كانت عصور التقدم العلمى ، والتنوير الفكرى ، وظهور الطبقة المستنيرة التى تمتاز بعقلية واقعية ، والاهتمام بمشكلات المجتمع ، من أهم عوامل ظهور فن المقال .

والمقال الأدبى غير المقال الصحفى ، إذ أن الأول يعبر عن تجربة فنية ، مست نفس الأديب ، فأراد أن ينقل الأثر الى نفوس قرائه ، ولذلك كان المقال الأدبى قريبا من القصيدة الغنائية . أما المقال الصحفى فمستول عن تقديم المعلومات الى الجماهير بصورة مبسطة خالية من التفاصيل المعقدة .

ولقد خاض المقال مع الصحافة غمار المجتمع على اختلاف مجالاته ومشكلاته ، يصور ماضيه وحاضره ، وما يدور فيهما ، ويصور ما يرنو اليه ، كما تنوعت موضوعات المقال وتعددت ، حتى أصبحت تشمل مختلف اهتمامات الجماهير .

وبذلك اختلف أسلوب المقال ، وجمهوره ، فى المجالين الأدبى والصحفى .

ويتفق رواد الادب والفكر - بعد تقلص ظل المقالة الأدبية فى صحافتنا -- على أننا فى حاجة الى من يقلل شبابنا من عثراتهم اللغوية والأدبية ، والى من يرتفع بأنواقهم من رطانة العجمة وغموض الأسلوب ، وركاكة التعبير ، بل فى حاجة شديدة الى أن يسترد المقال الأدبى منزلته فى صحفنا ومجلاتنا ، بعد أن كاد يختفى منها ، وضرورة العناية بتقديم أفضل النماذج التى يقرؤها الشباب .

ففى ذلك ارتفاع بمستوى الجمهور ، ومستوى الأدب والأدباء معا ، لا فى مصر وحدها ، بل فى العالم العربى الذى يتبادل مع مصر الادب والثقافة . ولاشك أن واجب الدوريات فى هذا كبير ، ففهيها يتسع المجال للمقال الأدبى أكثر من الصحف .

ثانيا : القصة والصحافة :

لحرص الصحافة على الاهتمام بالقصة وكتابتها ، أثر كبير فى

نهضة القصة فى أدبنا المعاصر . فهى تقدم نماذج قصصية ينتفع بها القراء عامة والشابون فى الأدب خاصة ، وهذا يوضح العلاقة الوثيقة ، ذات التأثير المتبادل بين القصة والصحافة ، ويبين مدى أهمية الصحافة بالنسبة للقصة المنشورة بالصحف والمجلات .

وكثير من كتاب القصة والرواية قد نالوا شهرة واسعة من خلال نشر أعمالهم الإبداعية فى الصحف ، وهو الأمر الذى أدى الى ذبوع إبداعهم فى أوساط الجماهير . بل أن رؤساء تحرير الصحف حرصوا على التعاون مع كتاب القصة ، ودعوتهم الى المشاركة بقلمهم ، حتى يتمكنوا من الاستئثار بانتاجهم الأدبى ، وتقديمه للقراء الى صحفهم بحيث أوشكت الصحافة أن تكون هى المدرسة التى تقدم نماذج قصصية يحتذى بها . وبذلك ترتفع القصة المنشورة فى الصحف والمجلات الى مصاف النموذج الأمثل لفن القصة القصيرة .

ثالثا : الشعر والصحافة :

درجت جرائدنا ومجلاتنا على العناية بالشعر ونشره فى بعض صفحاتها ، بل أحيانا فى صدر صفحاتها ، إذ أن الشعر يهتم بالأداء البليغ ، ويغذى الوجدان ، ويحرص على القواعد والأصول الفنية الموروثة ، وعلى أن يحصل نطق القارئ ، مما أدى الى شيوع أثر الشعر وتحقيق أهدافه فى توعية الجماهير ، ودفعهم الى الحركة الوطنية والقومية ، والى كل نبيل وجليل من المشاعر والأخلاق ، والى دفع روح التقدم الاجتماعى .

ولقد تراجع نشر الشعر فى الآونة الأخيرة ، فلم يجد متسعا له الا فى المجالات المتخصصة والأركان والصفحات الأدبية فى بعض الصحف .

ولأن الصحف اليومية لا تحتل التأخير ، بالاضافة الى عدم وجود المتخصصين من الشعراء ببعض هذه الصحف ، جعل الناس ينصرفون عن تقديم شعرهم الى الصحافة ، بل أن بعض ما ينشر فيها الآن أصبح لا يؤثر فى وجدان الجماهير الا تأثيرا طفيفا .

رابعاً : التراث والصحافة :

لما كان التراث هو المعبر عن وجود الأمة وروحها وكيانها وحضارتها ، وكل ما يجسد آمالها وطموحاتها منذ الزمن السحيق ، وهو أيضاً الهوية الثقافية للشعب ، ومظهر أصالة الأمة وعراقتها ، فإن الصحافة عليها العبء الأكبر في المحافظة على التراث ، وزيادة وعينا به ، والعمل من أجل احياء الجيد منه ونشره ، لنصل بينه وبين الشباب بروابط وثيقة .

ان احياء التراث العربى القديم ، يرتبط بإنشاء دور الصحف والمكتبات ، ومن الضروري الحفاظ على ملامح شخصية الانسان من خلال الحفاظ على التراث ، والصحافة بدورها تيسر القراءة لمن تعوزهم المراجع ، ولا يجدونها الا في الصحف .

لقد أدى نشر التراث في الصحف والمجلات الى اشاعة الثقافة التراثية الأدبية بين الناس ، وذلك لخدمة ميدان الاطلاع على الأدب التراثى ، مما ساعد على التقارب الفكرى والثقافى ، وغرس المعانى المثلى لشخصية الأمة ومقوماتها في نفوسهم ، ولذلك نرى لزوما ان تهتم الصحف باصدار دوريات عن التراث الادبى ، وتخصيص جانب غير يسير من جوانب نشاطها لخدمة التراث ، تحقيقا ونشرا ودراسة ، وأن تعنى بالكتابة عن كنوزه واعلامه ، وعن الجديد فى آثاره .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومن أجل استمرار مسيرة اهتمام الصحافة بكل من المقال والقصة والشعر والتراث - يوصى بما يأتى :

* متابعة تنفيذ توصيات المجلس فى دورته الثامنة ، والخاصة بإصدار مجلة شهرية لبحوث التراث .

* تقديم صفحة أدبية أسبوعية للقراء فى كل صحيفة أو مجلة تهتم بالمقال والقصة والشعر والتراث مع اصدار ملحق أدبى شهري .

* ان تعنى الصحف بالاعلام عما ينشر محققا من روائع التراث .

* وجوب اهتمام صحافتنا بعمل مسابقات تدور حول المقال والقصة والشعر ، كما يجب ادراج الابداعات الأدبية فى مسابقات النقابة والمجلس الأعلى للصحافة السنوية لأحسن ما ينشر فى الصحف .

* ان تعنى وزارات الثقافة والاعلام والتعليم بتزويد المكتبات بالمدارس والأندية الاجتماعية والرياضية ، وقصور الثقافة ، بالكتب والمجلات الأدبية .

* الاهتمام باقامة المهرجانات والمؤتمرات والندوات ، المحلية والدولية ، فى المقال والقصة والشعر ، ومتابعة ما يدور فيها ، وما يصدر عنها ، لاشاعة جو ثقافى عام .

* التوصية لدى المجلس الأعلى للصحافة ، ورؤساء تحرير الصحف بضرورة الاستعانة بجهود كبار الأدباء والشعراء ، فى حسن اختيار ما ينشر من المقال أو القصة أو الشعر .

* مراعاة الصياغة اللغوية السليمة ، واجراء التصويبات الواجبة فى كل ما ينشر فى الصحف ، ويذاع فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، لتكون وسيلة لنشر اللغة الصحيحة .

مع ضرورة وضع نظام يكفل الالتزام بقواعد اللغة العربية للمذيعين والمذيعات فى التلفزيون والاذاعة .

* الاهتمام بالصحافة المدرسية ، وجعلها صورة للنماذج الرفيعة التى يحتذيها الشباب من الطلاب ، لتدريبهم على كتابة المقال والقصة والشعر بأسلوب أدبى رفيع .

* دعوة وزارة الثقافة والهيئات الثقافية الى العناية بالمجلات التى تصدرها ، بحيث تكفل الحفاظ على شخصية الأمة ومقوماتها التاريخية من خلال تراثها الثقافى الممتد وعلى اتساع مختلف البيئات العربية ، مع احترام روح المعاصرة .

* التأكيد على تنفيذ توصيات المجلس فى دورته (الثامنة) فى شأن موضوع مستقبل العطاء الصحفى للأدب .

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

نحو سياسة لرعاية الأدب المصرى ونشره عالميا

لعل الوقت قد حان لأن يستشرف الأدب المصرى المجال الأدبى العالمى بعمقه واتساعه ، بحيث يبرز مميزات وجوهر خصائصه الى الساحة العالمية ، فيجاوز بقيمه الانسانية نطاق محيطه ، ويصل الى رحاب أوسع للاتصال والمشاركة والتماس بينه وبين سائر الآداب .
ولهذه العالمية أصولها فى نسيج الفكر الأدبى المصرى ، فالوجدان المصرى قديم لابس التجربة الانسانية بعمقها واتساعها منذ القدم ، ووعى خلاصتها ، وانفعل بمشاعره وأحاسيسه وشئونه وشجونته وأماله وتطلعاته وأفكاره ، على امتداد تجاربه وتقلب ظروف حياته ، وعبر عن كل ذلك تعبيرا انسانيا عاما ، أو تعبيرا يمثل الروح الانسانية العالمية .
بين المحلية والعالمية :

على أن حياة الأديب بوجدان زمنه ليست موضع جدل ، وما ينبغي أن تكون مثار خصومة أو خلاف ، لكن هذا الوجدان العصرى مشحون بميراث ماضيه ، ولا ينفك عنه ولا يمكن بتره منه ، وقانون الوراثة يحتكم هنا فى حياة الأدب كما يحتكم فى حياة كل كائن حى ، ماديا كان أو معنويا ، وليس فى الامكان أن نتصور الأدب المعاصر نباتا بريئا بلا جذور ضاربة فى أعماق الماضى ، الا اذا تصورنا أن انسان العصر لا يمت بأذى صلة الى الانسان القطرى فى ماضى بدائيته .

ومهما يوغل الأديب المعاصر فى الماضى البعيد ، لتحقيق له ملائمة

التجربة الأدبية والاندماج فى مسرح الأحداث الماضية التى اختارها موضوعا لعمله الأدبى ، بل مهما يقب عن زمانه ومكانه فى استغراقه الوجدانى - فإنه يظل دائما على اتصال حتمى وثيق بعصره الذى يعيش فيه . وليس من الضرورى أن يشعر بهذا الاتصال أثناء استغراقه فى عمله وملابسته لواقع مضى ، بل يتحقق هذا الاتصال تلقائيا ، ويتفاعل هذا الالتقاء بين الماضى والحاضر فى كل إبداع أدبى مهما يكن موضوعه .

وليست المعاصرة فى الإبداع الأدبى مجرد استعمال لمظاهر وقشور وأزياء عصرية وأصوات حديثة ، دون تكييف للوجدان وتأثير فى الأعماق ، بل هى التقاء بين الروح الأصيلة والروح المتطورة النامية بنمو الحضارة . فالإبداع الأدبى والفكرى بوجه عام هو كشف للملامح شخصية الأمة عبر الأجيال ، وهدى لنخب وجدانها الحى على مسار الزمن وخطواته المتدفقة .

والدول الطارئة المحدثه يعومها ماض من التاريخ ، يعطيها تراث . أما الشعوب العريقة ، فينبع وعيها بذاتها من ادراك عميق لمقومات أصالتها التى حققت بها وجودها على مسار تاريخها الطويل . ويقوم وجودها المعاصر على أساس من خصائصها الذاتية ، المادية والمعنوية ، التى تميز شخصيتها وتعطيها طابع الأصالة وسمات العراقة .

ولنتنقل الى النظر فى البعد المكاني لأدبنا ، لنبتين موضعه بين بيئته المحلية الخاصة والعالمية ، أى بين الاندماج والتميز : الاندماج الذى يلغى طابعه المحلى المحلود ، والتميز الذى يفرده عن الآداب الأخرى ، بما يحمل من طابع بيئته وسمات بلده وملامح مجتمعه ، والحق أنه لاتعارض إطلاقا بين الانسانية والمحلية .

ولا تعارض بين الانسانية فى عمومها المطلق ، والمحلية فى أضيق زواياها الخاصة ، وإنما يتشأ الوهم حين يتصور بعضنا أن أدبنا لن يكون عالميا الا اذا انطلق من حدود بيئته الضيقة الى العالم الكبير ، وربما هموا كذلك ، أن الوسيلة الى عالمية أدبنا المعاصر هى أن يسهم فى الادب الغربى ويكتب بلغاته .

وبعض الدعاة الى عالمية الأدب يخلطون بين العالمية الجغرافية والانسانية ، فالأديب حين يقدم نموذجه الانسانى من أى جنس أو لون

أو بيئة ، فليس يصح القول بأن هذه التجربة أو تلك محصورة في نطاق
يبعدها عن جوهر الانسانية في عمومها .

وخلود الأعمال الأدبية التي كتبت في زمان غير زماننا ، يؤكد الفكرة
ويجلوها .

فالعمل الأدبي يحمل بلاربيب طابع عصره ، ولا يمنع هذا من بقاءه
بعد أن يمضي العصر وتتغير الدنيا . فكما ننفع اليوم بآثار تاتينا من
وراء العصور والآباد ننفع كذلك بالأدب الأصيل ياتينا من خيام البو
أو ناطحات السحاب ، إذا أقنعنا بصدقه الى الحد الذي يحقق المشاركة
الوجدانية . وكما لا دخل للانسانية في قضية الأدب أو حداته ، لا دخل
لها كذلك في مكانه ومسرحه . ومهما تتباعد القرون والآماد بين راكب
الناقة ورحالة الفضاء ، فليست بحيث تلغى الجوهر المشترك لبشريتهما
المتماثلة .

والتميز مظهر أصالة وأية صدق . ويقدر ما يتميز العمل الأدبي
وينفرد بطابعه الخاص ، تكون فرصته للعالمية والبقاء .

وحسب أدبنا المعاصر أن يكون أدبا أصيلا انسانيا صادقا ، يأخذ
من العالم ويعطيه ، مشاركا في بناء عصره ، ليكون أدبا عالميا
معاصرا .

ذلك أن انسانية الأدب نادرا ما تتحقق بعيدا عن عمق المعاناة في
الملايسة الوجدانية للموضوع الادبي ، حدثا كان أو انسانا أو كائننا
ماكان . وفي رحاب الانسانية يلتقي أدباء من أقطار شتى وعصور
متباعدة وأجناس متفاوتة ، عبروا عن بيئاتهم بأصالة واقتدار ، وعاشوا
هموم دنياهم في معاناة صادقة وملايسة عميقة ، واندمجت ذاتيتهم
الفردية الجماعية في الذاتية الانسانية ، فجاءت أعمالهم الفنية كاشفة
عن جوهر الانسان .

أوجه نشاط أدبنا المعاصر

الشعر :

ان الشعر هو فن العربية الأول على مدى تاريخها الطويل الذي لم
تنازعه الفنون الأخرى من رسم ونحت وتصوير وتمثيل ، الا أخيرا .

وقد يعانى الشعر العربى في بعض عصوره من تخلف يغلب على
عمومه ، حتى يقبض له من أعلام الشعر من يجدد حيويته وابداعه ،

ويستعيد له اشراقه ، ويصله بأصالته ، مثلما فعل البارودى في مصر في
أواخر القرن الماضي .

ثم تلا البارودى تلاميذه في مدرسة الإحياء ، سواء منهم من مال الى
التجديد ، أو جنح الى المحافظة ، وبذلك بدأوا عهدا من عهود ازدهار
الشعر العربى في مصر . اذ كان المقياس هو شيوع الشعر وانتشاره
وتأثيره في وجدان الجماهير ، فكانت الصحف - قبل الاذاعة
والتلفزيون - تنشر قصائد الشعر في الصفحات الاولى ، وكان الشعر
والشعراء حديث المنتديات والمحافل ، وكان الناس يحفظون ويرددون في
كل مناسبة أبياتا من الشعر مشهورة بينهم .

ثم ظهرت مدرسة الديوان وهي مدرسة تجديد في الشعر ، تدعو الى
وحدة القصيدة والعناية بالجوهر دون المظهر ، وإعمال الفكر مع العاطفة
في الابداع الشعري ، وكانت متأثرة الى حد كبير بالشعر والفكر والادب
الغربي ، وخاصة شعراء القرن التاسع عشر الانجليز . وحملت هذه
المدرسة في اتجاهاتها نقدا لما سبقها من اتجاهات شعرية حديثة
وخاصة عند شوقي .

ثم قامت جماعة أبولو التي استفادت الى حد ما من دعوة وحدة
القصيدة ، وتابعت مدرسة الديوان في الاتجاه الرومانسي .

وفي الأربعينات ظهرت دعوة تجديد ، دعت الى الخروج على أصول
موسيقى الشعر المتوارثة ، ونادت بقيام القصيدة على أساس التفعيلة
الواحدة ، وتحمس لها عدد كبير من النقاد تزايد بمرور الزمن .

وعانى الشعر كثيرا من الصراع بين المدرستين ، وكان من اليسير
تجنب هذا الصراع لصالح الشعر عامة ، لو اتضحت رؤية النقاد لجوهر
الفن الشعري ، وقد أدى عدم وضوح هذه الرؤية الى فتح باب الانتاج
الشعري ، فدخله من لا يحسنه واختلط الغث منه بالسمين .

وقد حظيت مدرسة التفعيلة على أكبر نجاحاتها في تقديم الشعر
المسرحى واتجهت في غالبها اليه ، ثم ظهر اتجاه ابتدع ماسماه قصيدة
النثر التي مازالت موضع اختلاف .

ولا يغيب عن الأذهان أن الشعر العربى له خصائص تميزه عن
الشعر الاجنبى ، أهمها العناية الشديدة بالموسيقى واللغة ، وينبغى أن
تبذل الجهود الكبيرة في مجال التعليم والاعلام والثقافة للنهوض بجوهر

الشعر العربي الأصيل ، بصرف النظر عن اختلاف المدارس حول الشكل .

القصة :

من المعروف أن المجتمع العربي - في كل مراحل تاريخه - يحتفى بفن القصة احتفاء كبيرا ، ولا يعادل السمر عنده شيء آخر . كذلك كشفت الحفائر المصرية عن آثار وأخبار وأعمال قصصية حازت إعجاب من اطلع عليها . فلا عجب أن يقبل الأديب المصري الحديث على الفن القصصى الغربى حين يطلع عليه ، ويعجب بالشكل الذى اتخذه فى القرون الأخيرة ويتأثر بالقواعد التى التزم بها فى انتاجه ، بعد أن صار فنا له معالنه التى تميز بينه وبين ماضيه ، وأخذ ذلك لخدمة التيار الوطنى الذى صاحب ثورة ١٩١٩ ، واشتغال كبار الكتاب بفن القصة مثل محمد حسين هيكل وطه حسين والحكيم ، واندفعت القصة المصرية الحديثة بعدهم على أيدي شباب تلك الثورة الى أفاق رحبية .

ويأتى بعد جيل الرواد الأوائل أجيال تأثرت بهم وواصلت العطاء ، وتنوع على أيديهم الانتاج القصصى بين الرواية والقصة القصيرة ، وبين المذاهب المختلفة وكان لابداعهم القصصى شكله ومذاقه الخاص ، ومقدرته التى انطلقت به الى عوالم وأفاق أوسع وأرحب ، لهذا وجد الكثير من الترحيب فى أنحاء كثيرة من العالم .

النقد :

النقد المعاصر فى مستواه الرفيع يجمع بين الاصاله والمعاصرة وبين التراث والحداثة ، وإن كان بعض النقاد المتأخرين من المعاصرين يرجحون جانب الحداثة ، ويلتزمون مدارس النقد الأجنبى الحديث التزاما حرفيا ، غافلين أو متغافلين عن تراثنا العربى القديم فى النقد . على ان النقد العربى القديم له موازينه المنطقية المدروسة وله أساتذته العلماء الموهوبون فى مختلف علوم وفنون الأدب واللغة وفيه نظريات وتيارات متعددة .

وقد خلف أساتذة النقد القدماء الكبار ، نتاجا رفيعا فى النقد علما وفنا ، فقوموا وقسموا الشعراء ، ودرسوا اللفظ والمعنى والاسلوب ، وبيروا مناهج النقد الأدبى والنظم وعمود الشعر وتطبيقاته ، وشرحوا العلاقات بين الألفاظ والمعانى فى الادب ، وجعلوا الالفاظ رموزا للفكرة

والعاطفة والمعنى وقد سبقوا بذلك أعلام الفلسفة الجمالية العالميين .

والذى يراجع أشهر تيارات النقد المعاصر السائدة عندنا الآن يجدها فى أغلبها تتصل اتصالا مباشرا بالدراسات النقدية العربية ومن أشهر هذه التيارات المعاصرة : الاتجاه اللغوى الذى يربط انجازات علم اللغة بالادب ، والاتجاه الدلالى الذى يحاول أن يجد منهجا ثابتا لمعرفة المعنى ، والاتجاه البنئوى الذى يجمع بين مختلف المناهج وتيار الحداثة فى النقد .

ونقدنا المعاصر جدير بأن يأخذ من تراثنا النقدى الاصاله ، وإن يقف امام النقد الأوروبى المعاصر موقف المكتشف الناقد الذى يختار الأصلح .

الترجمة :

بدأت الترجمة فى اللغة العربية من عهد بعيد قبل الاسلام ، وخاصة فى اماره الحيرة المجاورة لفارس وامارة الغساسنة المجاورة للروم . وفى الدولة الاسلامية ازدهرت الترجمة فى عهد الخليفة المأمون العباسى ، وبواسطتها انتقلت الى الثقافة العربية العلوم العالمية من اليونان والرومان والفرس والهنود ، فى الفلك والطب والكيمياء والفلسفة والرياضيات .

وفى العصر الحديث أنشأ محمد على فى مصر مدرسة الألسن لتخريج المترجمين وأشرف عليها رفاة الطهطاوى ، واتجهت الترجمة آنذاك اتجاها علميا ، فعنى المترجمون بترجمة الكتب الأوربية فى الطب والطبيعة والنبات والحيوان ، والكيمياء والصيدلة ، والتاريخ الطبيعى ، وغيرها . وفى عهد الاستقلال أنشئت ادارة للترجمة فى وزارة المعارف ، كما كانت تسمى من قبل ، وجميع هذه الجهود كانت موجهة الى النقل من اللغات المختلفة الى العربية دون أن تتجه كذلك الى ترجمة شيء من أدبنا العربى الى لغات أجنبية وإن وجدت جهود فردية فى هذا المضمار ، وفى مصر كليتان تعنيان بأمر الترجمة كلية الألسن وتاريخها حافل باتباع جامعة عين شمس ، وكلية اللغات والترجمة باتباع جامعة الأزهر ، وفيها كذلك أقسام لغات فى كليات الآداب المختلفة .

ولكن الأمر يحتاج منا الى انشاء ديوان متخصص لأعمال الترجمة ولا بد لنا من إعداد طبقة من المترجمين الممتازين ، ومن تأليف لجان

وضع الأديب في مصر

يشير حدث حصول الكاتب الكبير نجيب محفوظ على الجائزة العالمية في الآداب إلى عدة أمور هامة على المستوى الأدبي والثقافي ، منها :

– أهمية الحركة الثقافية والأدبية في المسيرة الحضارية وعظم أثر الانتاج الثقافي الرفيع في تنمية الوجدان العام وتوجيه الافكار العامة ، وبالتالي توجيه السلوك العام إلى العمل الواعي في سبيل التقدم ومن هنا يتحتم أن تولى الدولة وكل الهيئات الرسمية والشعبية وحتى الأفراد على اختلاف مستوياتهم أقصى العناية بالعمل الأدبي والثقافي كركيزة عامة للعمل المنتج في كافة المجالات .

– اشاعة روح الثقة والاعتداد بالنفس لدى المثقفين والأدباء العرب ولدى الشعوب العربية عامة ، حيث ان منح الجائزة شهادة عالمية من صفوة المثقفين في العالم بأن الأدب العربي والمبدعين العرب قوة مؤثرة في الوجدان الانساني ، وطاقة فاعلة في الحضارة بشكل عام ، وطبيعي أن منح الجائزة لم يخلق هذه القوة ولكنه اكتشفها وأعلن ذلك الاكتشاف . ومن البديهي أن تنطلق الجهود لمحاولة تنمية الابداع الادبي والمد الثقافي ، ومساعدة المبدعين وإزالة العقبات من طريقهم . فالأمر الذي لاشك فيه أن الابداع الأدبي والفني موهبة أساسا وطاقة فطرية يزود بها الإنسان ، وتتفاوت وتختلف من انسان إلى آخر . والمنطقي أن تتوفر الجهود على اكتشاف أصحاب المواهب ، ثم تهينة الأجواء لها لتعطى أكبر عطاء متاح ، والمجتمع العربي محتاج بحق إلى مقاييس جديدة تحكم النظرة إلى المبدعين في مجال الثقافة والادب ، كما أن تقويم العمل الثقافي للمبدعين على المستوى الرسمي يحتاج إلى تعديل كبير في معاييرهم .

وخلاصة القول أن المسؤولين عن العمل الثقافي ينبغي أن يعيدوا – على المستوى الرسمي والشعبي – النظر في الوضع الاجتماعي للمبدعين في مجال الادب . وعلى سبيل المثال أن تجعل الدولة للمبرزين منهم وضعا مميزا ، وأن تعطى حملة الجائزة التقديرية – بعد تعديل شروطها وضوابطها – من الامتيازات ما يكفل لهم المستوى الرفيع ماديا وأدبيا . ولاشك أنه من معوقات الابداع الأدبي عندنا ، تدنى القيمة المادية

علمية لاختيار أفضل ما في الفكر العربي القديم والحديث ، وبخاصة الادب المصري ، للترجمة إلى اللغات العالمية ، ولاختيار أفضل ما في الفكر العالمي في الغرب والشرق ، وكذلك للترجمة إلى العربية .

ولا يخفى أن الحضارة العالمية الآن ، في خطوات تطورها العلمي الكبير وتقدم وسائل الاتصال بينها ، تعتبر الترجمة من أهم وسائل الاتصال الحضاري العلمي والثقافي والفني والاعلامي حيث تتم ترجمة كل الاعمال البارزة في هذه المجالات ويأقصى السرعة إلى اللغات الحية ، وتقوم على هذه الترجمة أجهزة هائلة لا تحجب عنها إلا الأسرار العسكرية الخطيرة التي يبررها التنافس في السبق العلمي أو المحافظة على الأمن والتفوق الحربي . ولا شك أن اتصالنا الحضاري بالعالم حولنا يحتم علينا العناية بالترجمة عن اللغات الأجنبية ، كما أن ترجمة أدبنا إلى اللغات الأخرى يساعد على شيوعه وانتشاره وعالميته .

الأدب المقارن :

تعتبر دراسة الأدب المقارن من أهم الدراسات التي تتناول الصلة بين الادب العربي والآداب الأجنبية ، وهو علم حديث في المدارس والجامعات العربية ، وتجب مضاعفة العناية به لأهميته وضرورته فهو يستثير الوعي القومي باتجاهات الأدب ومدارسه وتياراته ، ويوصله بالتيارات الفكرية والفنية العالمية اتصالا يغذي به أصالته ويواصل به ابداعه في مجالات التطوير والتجديد ، فهو العلم الذي يدرس مواطن التلاقى بين الآداب في لغاتها وصلاتها الكثيرة المعقدة في حاضرها وماضيها وما لهذه الصلات من تأثير أو تأثر .

ومن أهم أمثلة هذا التأثير : ما قيل عن تأثر دانتي بأبي العلاء المعري ، والتراث الشعبي العربي حول الاسراء والمعراج ، وتأثر الآداب الأوربية بقصص ألف ليلة وليلة ، وتأثير الموشح الأندلسي في الشعر الأوربي ، وتأثر الشعر العربي الحديث بالتيارات الحديثة في الشعر الأدبي .

وتجب العناية بتدريس الأدب المقارن بالجامعات العربية ، كما تجب ترجمة الأعمال الأدبية الأجنبية الهامة التي تعالج موضوعاته ، مع الحرص على الاشتراك في الندوات والمؤتمرات الدولية التي تنور حول هذا الأدب والاطلاع على أعمالها كلما أمكن ذلك .

الكلمة . ففي كل آداب وفنون الكلمة نثرا وشعرا وغناء في جميع أنحاء العالم ، تعتبر الكلمة هي الأساس وهي الابداع الأول والأعلى ثمنا والأكثر تقديرا ، ثم يأتي بعد ذلك المؤدى غناء أو انشادا أو القاء أو تمثيلا فيعتبر مكملا للمبدع الأول ، صاحب الفكرة والكلمة . وعلى هذا الأساس تقدر الاجور ويتحدد الوضع الادبي ، ويكون للمؤلف شاعرا أو روائيا أو كاتباً أو مفكرا الأجر الأكبر والنصيب الأوفر من العمل ، الفنى والمادى الذى لا يقارن بما يحصل عليه المؤنن للعمل اما الوضع فى مصر فيختلف عن ذلك تماما . فصاحب الكلمة وصاحب الفكرة والمبدع الاول للعمل الفنى ، يأتى فى نهاية المطاف ، ولا ينال من التقدير المادى الا قليلا .

وفى مجال النشر فى الصحف ، يلاحظ أنها لاتفرّد حيزا كافيا لنشر الابداع الادبى فى القصة أو المقال أو الشعر ، ثم انها توقف الحيز المتاح لنشر الابداع فيها على كتاب وصحفيين يعملون أساسا فى الصحيفة . وهذا يضيّق المجال أمام المواهب الصاعدة والشابة ، ويلاحظ فى القليل الذى ينشر فى الصحف أنه يخضع لاعتبارات كثيرا ما تتأى عن التفوق الفنى .

أما النشر فى الكتب ، فالملاحظ أن دور النشر تستهدف الربح ، وتغالى فى هذا الى حد أن الكثير مما ينشر يعتمد على التراث والكتب التى مضى على تأليفها أكثر من خمسين سنة ، حتى لا تدفع دار النشر مقابلا للتأليف ، أما ما يتقاضاه المؤلفون من دور النشر فهو لا يكاد يذكر .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، يوصى بما يأتى :

* العناية برعاية المواهب الصاعدة على أساس منهج تربوى علمى ، والبدء فى ذلك بتشجيع القراءات الأدبية .

* حسن اختيار النصوص الأدبية المدرسية ، تحبيبا للتلاميذ فى الانتاج الأدبى وتعويدا لهم على الممتاز منه .

* العمل على إصدار مجلات متخصصة للقصة والشعر ، وإصدار الصحف اليومية ملاحق أدبية أسبوعية ، وإقامة مهرجانات أدبية شعرية دورية والعناية باختيار ما ينشر ويذاع من الشعر والقصة .

- * اسناد الاشراف على الصفحات والملاحق الادبية الى أدباء متميزين ومتخصصين ، ضمانا لنشر الجدير بالنشر من الأجناس الأدبية المختلفة ، لأن ما ينشر فيها يصبح قدوة للناشئين .
- * أن يرسخ القائمون على حياتنا الأدبية ، أساتذة وكتابا وأدباء الوعى بمنطق المعاصرة والادراك المرفه ، بما يحمل الوجدان العصرى من تراث ماضيه .
- * ان تولى الهيئات المنوط بها رعاية الأدباء الشبان ونشر باكورة أعمالهم ورصد الجوائز للمسابقات الأدبية ، مع بيان موازينها لتقدير الأعمال الأدبية ، بما يوجه ناشئة الأدباء الى عمق الملابس الوجدانية لتجاربهم الأدبية وصدق التعبير عنها .
- * ان تعمل مؤسسات القطاع العام للطباعة والنشر على أن تجاز مطبوعاتها ومنشوراتها من مستشارين من أهل الخبرة والاختصاص ، المشهود لهم بالأصالة والاعتزاز بشخصية أمتهم ولاء وانتفاء .
- * تكثيف مناهج تدريس النقد وإصدار النقد مجلات متخصصة لنشره وسيلة لشيوع وتعميق أثر الانتاج الادبى من قصة وشعر ومقالة وغيرها ، والعناية البالغة بتدريس الأدب المقارن بمختلف الاقسام والمعاهد المتخصصة .
- * انشاء ديوان عام للترجمة من العربية وإليها كمركز علمى كبير بفروعه المتعددة ، من معاهد للتدريس ومراكز للبحث وهيئات للاختيار والنشر ، مع مراعاة التقدير المادى المناسب للمترجمين .
- * العناية باختيار المترجمين لضمان أن تكون ترجماتهم أعمالا أدبية ، يقبل عليها القارئ الأجنبى ويتذوقها .
- * تشجيع مؤسسات النشر العالمية على ترجمة الأدب المصرى .
- * منح الحاصلين على جوائز الدولة من الميزات الأدبية والمادية ما يكفل لهم الحياة الكريمة .
- * رفع مكافآت مؤلفى الكتب الأدبية .
- * رفع أجور مبدعى الأدب فى الاذاعة والتلفزيون بما يعبر عن التقدير الكبير لقيمة الأدب .

القسم الثالث

التراث الحضارى

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

تنمية الوعي بتراث مصر الحضارى والآثارى

تتميز مصر ، بأنها مهد الحضارة الانسانية ، ومستقر أقدم مدنية تواصلت حلقاتها - برغم بعض فترات الانقطاع - حتى الحقبة الحديثة . فقدمت للبشرية العديد من الانجازات والمفاهيم ، فى العمارة والفن والديانة والمعلوم . وتعد الآثار المادية لهذه المدنية ، والتي تمثل أحقابا متصلة متعاقبة منذ عصور ما قبل التاريخ - بمثابة أضخم متحف على ظهر الأرض ، الأمر الذى يضيف على مصر مكانة خاصة ، كما يوضح أهمية تجلية هذا التراث فى ضمير أمتنا ، لما لذلك من أثر فعال فى تحقيق نهضة مصر الحديثة ، وحتى تعطى ثمارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

الوعي الآثارى ودعائمه :

ولا شك فى فاعلية الجهود الرسمية واهتمامات المثقفين فى حماية التراث الأثرى والحفاظ عليه . غير أن طبيعة الآثار ذاتها ، وتوزعها على امتداد الوطن المصرى بأكمله ، يستلزم أن تتسع دائرة الاهتمام بها والحفاظ عليها لتشمل الشعب المصرى على اختلاف فئاته وطبقاته ، وأن يبدأ ذلك من منطلقات واضحة وبسيطة ، تخاطب فى الانسان المصرى عقله وعاطفته فى آن واحد ، وتسير فى خطوط متوازية ، مبنية على

الحقائق التالية :

• ان التراث الأثرى ليس مجرد أحجار خرساء أو اطلال دراسة أو بقايا أبدع أجدادنا صنمها وتشكيلها ، وإنما هو تجسيد مادى لتراث روحى وفكرى وفنى أصيل وعميق الجذور وهو جزء من ذاتينا وأن احترامنا له إنما هو احترام لنواتنا .

• ان حبنا لوطننا وإحساسنا بالانتماء اليه ليس مجرد شعارات ترفع أو أغان تردد وإنما يقتضيها أن نقدر قيمة كل ما هو مصرى ، ونعكف على دراسته ، ونستخلص معانيه ، ونستلهم مثله العليا ، وبذلك تكون الآثار من أهم الوسائل التى تساعد على تعميق الشعور بالانتماء القومى ، والاعتزاز بكل ما هو مصرى .

• أن تتبع مسيرة الحضارة المصرية على مدى آلاف السنين ، جدير بأن يزرع الثقة فى نفس المصرى ، ويقوى إيمانه بقدرته على مغالبة الصعاب وتخطف النكسات ، لأن النظرة الى ماضينا ستثبت له حقيقة استمرارية الوجود المصرى ، وأن الكيوت ما هى الا ظواهر طارئة ، ولكن مصر قادرة دائما على النهوض منها لتعضى قدما فى مسيرتها .

• ان الآثار تؤدى دورا حيويا فى بناء ودعم الاقتصاد المصرى ، وامكاناتها الهائلة فى هذا المجال لم تستثمر الاستثمار الأمثل حتى الآن .

• ان التاريخ والآثار وتعميق المعرفة بهما ، يمثلان جانبا هاما من المعرفة الأساسية للشعب ، اذ من خلال الوعي التاريخى والآثرى تكتل الثقافة القومية ، وتبرز الشخصية الوطنية ، ويحدث التكامل بين الماضى والحاضر والمستقبل .

• ان المجتمع المصرى بوجه عام لا يزال يمر بمرحلة التقارب بين فئاته من الناحية الثقافية ، ولذا ينبغى الاهتمام بعنصر ثقافى مشترك بين كافة أفراد المجتمع ، ألا وهو التراث الحضارى والتاريخى ، وتنمية الوعي به ، بحيث يدرك كل فرد من المجتمع - رغم الاختلاف فى الامكانات الثقافية والذهنية والمصالح الاقتصادية - ان له صلة قومية

روحية وفكرية ومادية بذلك التراث ، فيهتم به ويحافظ عليه .

• انه يمكن من خلال الأمثلة التاريخية والشواهد الأثرية معالجة بعض مظاهر السلوكيات السلبية واللامبالاة ، بالدعوة الى التمثل بالأجداد الذين بنوا هذا الوطن ورفعوا ذكره ، مع التأكيد بأن واجب الوفاء يقتضى من كل مصرى أن يجلو حقائق ذلك التاريخ ويكشف عن عظمته وإصالة حضارته .

• ان الشعوب الناهضة ، ينبغي أن تستوعب تاريخها وأمجادها السالفة ، لتكون دعماً لنهضتها الفكرية والروحية ، فقد علمنا التاريخ أن النهضة الثقافية تبدأ بالبحث عن الجذور فى الأعماق ، وعلى هذا فمستقبل الأمة المصرية يرتبط بتراث الماضى ، وتعميق الوعى بتاريخه وحضارته .

ملامح التخطيط لتنمية الوعى الأثارى :

ولذلك فمن الضرورى وضع خطة توعية تقوم بشرح هذه المفاهيم ، وتخطب كافة فئات المجتمع ، وتوجه الى قطاعات الشعب المختلفة : الأطفال ، والتلاميذ و الطلاب والشباب والشيوخ ، والمسؤولين ، كل من الزاوية التى تعنيه وتؤثر عليه تأثيراً مباشراً ، كما تستخدم كافة وسائل الثقافة والاعلام : الاذاعة والتلفزيون ، والكتب والنشرات ، والمسرح والسينما ، والمحاضرات والاحاديث والندوات ، والصحافة ، والرحلات . ولعل هذه المهام تستدعى النظر فى انشاء مجلس أعلى أو هيئة خاصة بالتراث ، على غرار المجلس الاعلى للشباب والرياضة .

وفيما يلى عرض للملامح الرئيسية للخطة المقترحة :

بالنسبة لمرحلة الطفولة :

تنمية الوعى التاريخى والأثرى لدى الطفل أمر مهم ، اذ يمكن تهيئة ذهنه لاستقبال كثير من المفاهيم الصالحة والمعلومات المفيدة ، التى يسهل فيما بعد تنميتها وتعميقها بشرط استخدام الوسائل والأساليب التى تناسب مراحل نموه ، مع ربطها باهتماماته بحيث ينشأ مدركاً لتاريخ وحضارة بلاده ، معتزاً بهما ، مؤمناً بأن المصريين الذين حققوا

امجاد الماضى يمكنهم بشىء من العمل والجدية أن يحققوا ما هو أكثر منها فى المستقبل .

ومن وسائل ذلك :

• دعوة الأدباء الذين يكتبون للطفل الى كتابة قصص مستمدة من تراثنا الحضارى ، موجهة الى الآباء والأمهات لتلقينها لأطفالهم فى مرحلة ما « قبل المدرسة » بدلا من القصص الشائعة غير الهادفة ، وبذلك نفوس فى الطفل ، منذ سنوات عمره الأولى ، بذور وعى حضارى أثرى ، يصعب نزع أو نسيانه بعد ذلك .

• تضمين المناهج الدراسية بدءاً من مرحلة الحضانه والروضة ، بدراسة تاريخ مصر وحضارتها خلال الأحقاب التاريخية المختلفة ، بأسلوب مبسط مناسب ، وذلك من خلال كتيبات توضع خصيصاً للطفل ، تتدرج مع سنه ، وتحتوى على كل ما هو شيق وجذاب ، وتكون مزودة بالصور الملونة ، يشترك فى وضعها آثريون وأدباء وفنانون .

• الاهتمام بإصدار كتب سهلة جذابة مشوقة ، زهيدة الثمن لا تقتصر على الناحية الوظيفية للآثار أو السردية للتاريخ ، بل تنقل الى الطفل جوانب الابداع والابتكار التى قام بها الانسان المصرى .

• تضمين برامج الاذاعة المسموعة والمرئية حلقات للأطفال ، تبين مدى تقدم المظاهر العديدة للحضارة فى مصر ، بحيث تقدم للأطفال بأسلوب يسهل عليهم استيعابه ، عن طريق استخدام الافلام والتمثيلات والصور المتحركة . وهناك مصادر أثرية لا حصر لها يمكن أن تثرى هذه البرامج ، سواء فى الآداب أو العلوم أو الفنون ، وفى غيرها من المجالات .

• تشجيع الكتاب والأدباء الذين يكتبون للسينما والمسرح ، على أن ينهلوا من التراث الأثرى فى مصر ، ومع أن مثل هذه الاعمال يكون لها أثرها الفعال فى توعية جميع فئات الشعب ، فيمكن تخصيص بعض هذه الافلام السينمائية والعروض المسرحية للأطفال ، بأن توضع متناسبة مع مستواهم التفكيرى . ومما يذكر أن كافة المجالات الروائية

من فكاهة وقصص اجتماعية وغيرها توجد بوفرة في الادب المصري على امتداد عصوره ، وفي ثنايا الأحداث التاريخية والتراث الحضاري . كما أن هذا الاتجاه نفسه يمكن أن يؤدي بواسطة فرق الفنون الشعبية التي تقدم الحفلات للأطفال ، فتعمل بذلك على احياء تلك الفنون العريقة وتوعية الأطفال بها .

• النظر في انشاء متاحف للأطفال ، حتى يتاح لهم على مختلف مستوياتهم - سواء في مرحلة الحضانة ، أو في مرحلة التعليم الأساسي - الفرصة للتعرف على القطع الفنية الأثرية ، وتعميق ونشر وربط ذلك كله بحياتهم اليومية ، وعلى نطاق أوسع بالحياة في خارج المدرسة ، وبالحياة في المجتمع في الماضي والحاضر ، باستعمال كافة الوسائل الممكنة ، أو بطريقة أخرى يتم الاتفاق على تسميتها : « أن يرى ويسمع ويشارك » .

ويمكن أن يشمل نشاط متحف الطفل ما يأتي :

• عرض بعض الأعمال الفنية الأثرية الحقيقية التي تحتل طريقة العرض المكشوف ، حتى يتمكن الأطفال من رؤيتها ولمسها مثل : الأدوات المصنوعة من الطران أو عينات المواد المختلفة من أحجار ومعادن وأخشاب وصخور وغيرها ، وكذلك نماذج من الآثار التي تمثل أهم معالم نشاط الإنسان المصري في العصور التاريخية المختلفة ، سواء كان ذلك في فترات أو في خارجها ، وربط ذلك كله باهتمامات الأطفال في سنن حياتهم المختلفة ، حتى يمكنهم ادراك أهميتها ، بل وتقليد بعض ما يرونه ويلبسونه ، وذلك باستخدام المواد المختلفة التي تتوفر في إحدى قاعات المتحف مثل الصلصال ، أو أن يرسم الطفل ويحاكي ما رآه بواسطة استعمال الورق والألوان وغيرها .

وأن يزود المتحف بالكثير من الأفلام التعليمية التي تتناول مجموعات من الآثار المعروضة ، طبقاً لتاريخها أو أهميتها الفنية أو الحضارية .

• عرض بعض المسرحيات والتثيليات التي يقوم الأطفال بأنفسهم بأداء بعض أدوارها ، وارتداء الزي الذي يميز العصر الذي يمثلها ،

فتترسخ في عقولهم المعلومات والمشاهد علاوة على استعمال التسجيلات الموسيقية والأغنيات التي تعبر عن مفاهيم ودلالات تاريخية ، ليحفظها الأطفال .

• القاء محاضرات ودروس ، على أيدي المتخصصين في هذه المجالات ، تستعمل فيها الوسائل السمعية والبصرية ، يعطى فيها للطفل الفرصة لاستعمال القطع الفنية الحقيقية ونماذجها في التعليم ، فتتمده بخبرة تساعد على الربط بين علمه المحدود والعالم الخارجي .

• أن يضم المتحف المقترح - إلى جانب القطع الأثرية أو الأعمال الفنية - الكثير من المواد الموجودة في الطبيعة التي يشاهدها الطفل في حياته اليومية ، والتي تجذب اهتمامه وتربطه بكل العالم الذي يعيش فيه ، حيث يقوم العاملون بالعمل جنباً إلى جنب مع الأطفال ، لتنمية وتطوير ملكاتهم ولتحقيق أقصى فائدة ممكنة ، بل أن الأطفال أنفسهم يجب تشجيعهم في تكوين المتحف بانتقاء وتزويد المتحف بالمواد التي يهتمون بها ، بحيث يكون بالنسبة لهم شيئاً حياً ، يموج بالحركة والحياة .

• انشاء مراكز خاصة بالطفل في المتاحف : تكون مهمتها استقبال المجموعات المدرسية على مختلف مستوياتها التعليمية ، حيث تعرض عليهم بعض الأفلام ، ويشاهدون بعض القطع الأثرية ، ويزودون بالمعلومات الكافية عن المجموعة الأثرية من ناحية الشكل والعصر والطراز والمادة والمضمون مع ربط كل ذلك باهتمامهم ، طبقاً لمستواهم العمري .

كما يمكن إقامة معارض دورية نوعية بالمتاحف لموضوعات الطفل وتشد انتباهه .

• ابتكار لعب والغاز للأطفال تغرس فيهم حب التراث الحضاري لمصر وتنمي فيهم الوعي بتاريخ وأثار بلادهم .

• الاهتمام في مجالات الأطفال بالموضوعات المتصلة بالتراث والحضارة .

بالنسبة للشباب :

يجب توثيق الصلة بين الشباب وبين التراث الأثرى ، فهم يمثلون أكبر قطاعات الشعب وهم الذين سيتحملون عبء المسئولية عن هذا التراث في المستقبل ، ولهذا فانهم يلقون عددا من التسهيلات للتعرف على تراثهم الأثرى مثل : تخفيضات تذاكر السفر ودخول المتاحف والمناطق الأثرية .

ولتوثيق الصلة بين الشباب وأثاره يمكن أن توجه اليهم ، عن طريق أجهزة الاعلام توعية مستمرة ، تبرز الجهود الايجابية التي تبذل للتعرف على التراث الأثرى والحفاظ عليه ، مثل :

• جهود الجهات المعنية في ترميم بعض الآثار والحفاظ عليها ، واشتراك الشباب من داخلها في هذه الجهود ، ويمكن ان يضرب على ذلك مثل ترميم القلعة .

• ابراز الجدية التي يوليها المثقفون المصريون نحو الآثار ، وضرب الامثلة على ذلك باستلهاهم كتاب وفنانين مصريين عن تراثهم القديم في القصة والشعر والنحت والتصوير .

• اظهار الاهتمام والاحترام اللذين يولييهما الدارسون والزوار الاجانب للآثار ، وواجبنا أن نكون أكثر منهم في احترامنا لتراثنا .

وفي مقابل ذلك يمكن عرض بعض السلبيات التي تشوه آثارنا ، وتسئ الى صورتنا ، مثل :

• بعض مظاهر السلوك التي يجب تجنبها داخل المناطق الأثرية : من الاصوات العالية ، الدق على الطبل ، النكات والتعليقات غير المناسبة ، القاء مخلفات الطعام والشراب ، مضايقة السائحين .

• الكتابة على الجدران وتشويه المناظر المصورة .

ويمكن في هذا المجال اجراء ما يأتى :

• زيادة الاعتماد على الشباب ، وخاصة طلاب كليات واقسام الآثار والتاريخ والفنون والهندسة والعلوم ، في ترميم المناطق الأثرية ، مما ينمى فيهم روح الانتماء لهذا التراث .

• تنشيط الرحلات المدرسية والجامعية لزيارة المناطق الأثرية ، وتخصيص بند خاص بالميزانيات - ليس فقط في المدارس والجامعات بل في الوزارات والهيئات والمصالح والشركات - حتى يتمكن الشباب بمستوياته المختلفة من الاشتراك في تلك الرحلات ، على أن يصاحبها من هم على دراية بالمناطق الأثرية والمتاحف ، فتجمع الرحلات بذلك بين النواحي الثقافية والنواحي الترفيهية .

بالنسبة للمدرسة :

يدخل علم التاريخ في مناهج المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، ويعتبر من العلوم الضرورية لتربية الجيل الناشئ ولبناء الانسان المصرى ولتعميق الانتماء لمصر والوطن العربى والاسلامى .

كذلك تستهدف دراسة التاريخ - مع غيره من المواد والعلوم المختلفة - استثمار طاقات الأفراد وزيادة العائد من رأس المال البشرى .

وتبرز في هذا المجال ضرورة الاهتمام بالجوانب الآتية :

- المناهج :

اعادة النظر في مناهج دراسة التاريخ : فقد حدثت في السنوات الماضية تغييرات متتالية في محتويات مناهج التاريخ في جميع المراحل التعليمية قبل مرحلة الجامعة لتساير التطورات في التاريخ المصرى المعاصر ، فحذفت موضوعات أو حقائق ، وأضيفت موضوعات أخرى . كما أعيد تنظيم وصياغة موضوعات تاريخية مختلفة .

• ان يستهدف المنهج التاريخى في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، الموضوعية المطلقة ، وابران النواحي الجيدة في تاريخنا المصرى والعربى ، وتقوية الشعور بالانتماء الى الوطن ، فضلا عن تخليص تاريخنا القومى من تشويه الحقائق وتحريفها من وجهة نظر الدول الاستعمارية ، والمعادية للشرق والعروبة والاسلام .

• ان يعنى في وضع مناهج التاريخ بالصلة الوثيقة بين التاريخ وعلم الآثار ، وخاصة بالنسبة للآثار الاسلامية ، ومن بينها العمارة والفنون ، والوثائق والاوراق البريدية والكتابات التاريخية الأثرية على العمائر

والتحف والعملية .

– الكتاب المقرر فى التاريخ :

الكتاب المقرر هو الوعاء الذى يضم المادة التاريخية ، وهو إحدى الوسائل الهامة الى بلوغ أهداف المنهج ويجب ان يتحقق فى هذا الكتاب ما يأتى :

• ان يقدم امارا عاما للمقررات الدراسية التى يشملها المنهج ، وان يعبر عن أهدافه تعبيراً صحيحاً ، فى كل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعة ، وان يقدم قدراً مشتركاً من الحقائق والأخبار التى يجب أن يلم بها جميع التلاميذ على مختلف قدراتهم ، فى مرحلة معينة ، لتحقيق أهداف المنهج .

• ان يقدم التاريخ من وجهة النظر المصرية العربية والقومية ، مع تجنب نقل ما تتضمنه الكتب الأجنبية من تشويه الحقائق التاريخية وتحريفها لتساير وجهة نظر الدول الاستعمارية ، والدول المعادية للشرق والحضارة الإسلامية والعربية والإسلام .

• ان يكون اخراجه جيداً من حيث الطباعة ، وشكل الحروف وحجمها ، تبعاً للمراحل التعليمية المختلفة ونوعية الورق ، وتنظيم العناوين الرئيسية والفرعية ، والتركيز على المعلومات الهامة ، فضلاً عن تزويده بالرسوم والصور والخرائط والاحصاءات . لأن عدم الاهتمام باخراج الكتاب يدفع الى اهمال الكتاب المدرسى ، والاقبال على شراء الكتب الخارجية والى التخلص من الكتب المدرسية عقب انتهاء كل عام دراسى .

• تكليف جهاز الكتب المدرسية والمطابع التى تقوم باعداد الكتب والكراسات المدرسية بطبع « رسومات » لبعض الآثار ، مع نبذة مفيدة عنها على أغلفة تلك الكتب والكراسات .

• ويجب أن تتعاون وزارة التربية والتعليم مع اساتذة الجامعات المختصين والتربويين منهم بصفة خاصة ، فى وضع الكتاب المقرر .

– مدرس التاريخ :

واذا وجد المنهج الصالح والكتاب الجيد فان المدرس يقوم بالدور الرئيسى فى العملية التربوية والتعليمية . والمدرس الكفء يتوقف عليه نجاح العملية التربوية كلها ، ومن ثم ينبغى العمل على تحقيق ما يأتى :

• زيادة الاهتمام باعداد مدرس التاريخ اعداداً سليماً والعناية بطرق تدريس مادة التاريخ وتطويرها .

• ان يزود بالمراجع المختلفة والمجلات والدوريات وكافة الوسائل التعليمية السمعية والبصرية ، وان يزود المتاحف والمناطق الأثرية التى بنى عليها ما جاء فى كتب التاريخ .

– الأنشطة النوعية بالمدارس :

• ان تهتم كل مدرسة بتأسيس مكتبتها التاريخية .

• ان يعلق على جدران المدرسة صور مكبرة للنواحي الحضارية والمناطق الأثرية والتحف الفنية ، مما يشجع التلاميذ على محاكاتها والقراءة عنها .

• ان تقيم المدارس معارض للتراث التاريخى عن طريق تقديم التلاميذ لوحات أو صور أو رسوم أو نماذج ، وتقام مسابقات بين هذه المعارض ، مع تخصيص جائزة لأحسن الأعمال .

• ربط رحلات المدارس بالبيئة الأثرية للأقليم ، عن طريق الزيارات الميدانية للمناطق الأثرية بذلك الاقليم .

مع النظر فى امكان انتداب أو تعيين أثرى فى كل منطقة تعليمية ، ليتولى شئون رحلات التلاميذ والطلاب الى الاماكن الأثرية .

بالنسبة للجامعات :

• ربط تدريس التاريخ بالتراث الأثرى فى اقسام التاريخ بكليات الآداب والتربية .

• الاهتمام بتدريس حضارة مصر فى كافة العصور ، بكافة الكليات المتخصصة فى العلوم الانسانية ، باعتبارها مادة قومية ، وخاصة ما يتعلق منها بتخصص تلك الكليات وأقسامها ، فمن الملاحظ

مثلا أن الأدب المصري القديم ، تخلو منه قائمة الدراسات الخاصة بأقسام اللغات والأدب .

• ان ينظر في امكان اشتغال مناهج التخصصات المختلفة على مايتصل بها من حضارتنا وتاريخنا ، حتى يمكن لكل طالب جامعي في أية كلية أو معهد ، التزود بماضى امته التاريخي والحضاري في مجال تخصصه .

بالنسبة للإعلام :

لاشك ان وسائل الاعلام المختلفة - سواء منها المكتوبة أو المسموعة أو المرئية - أجهزة تتعمق في الحوار وتدخل كافة البيوت ، ولاشك أيضا في أن هذه الأجهزة - وبخاصة الاذاعة والتلفزيون - تبذل مجهودا ناجحا في التوعية بالتراث ، ومع ذلك يمكن في هذا المجال تكثيف الاهتمام بتحقيق ما يأتي :

• ان يقوم التلفزيون والاذاعة بتقديم صورة للتراث أو معلومة اثرية بين حين وآخر .

• ان يراعى في التمثيليات والمسلسلات والافلام التي تتعلق بالناحى الدينية أو التاريخية ، معاشتها للعصر الذى وقعت فيه الاحداث من حيث الملابس والبيوت والطرق .

مع ضرورة الاستعانة بالخبرات العلمية الدقيقة في اعداد البرامج المتعلقة بالتراث والتاريخ والحضارة .

• إعداد برامج اسبوعية للتعريف بالمتاحف والمناطق الاثرية وانجازات اجدادنا في كافة الميادين ، على أن يتم اخراجها بطريقة مبسطة مشوقة للكبار والصغار ، وأن تكون بعيدة عن الافتعال ، وأن تختار الأوقات المناسبة لتقديمها .

• عرض افلام تسجيلية عن الآثار والتراث ، مع اشتراط الإعداد العلمى السليم ومراعاة عنصر التشويق .

• تقديم برامج على شكل ندوات أو حوار أو أسئلة يبعث بها الجمهور ، على أن يهتم بإبراز الإيجابيات والتوضيحات التي

بذلهما الاجداد .

مع التنديد بالسلبيات واللامبالاة والانحراف والجهل والتشويه في مجالات التراث .

• تخصيص صفحة - أو جانب من صفحة - في الصحف أو المجلات أو الملاحق الأسبوعية للتراث التاريخي والحضاري ، أسوة بما يخص الآن للسينما أو الفنون أو المرأة .

بالنسبة للسياحة :

يجب أن تهتم كافة الجهات المعنية بالسياحة الداخلية اهتماما مكثفا ، وفي هذا الاتجاه يمكن اجراء ما يأتي :

• انشاء مكاتب سياحية في كل مدينة ، وفي كل حى من أحياء المدن الكبرى ، تزود بالكتب والمصقات والنشرات والصور والخرائط التي توضح مناطق الآثار ، وتمد الراغبين في زيارتها بكافة المعلومات المطلوبة .

• الاهتمام بتدريب المرشدين ، وإعداد دراسات تدريبية تزودهم بكل جديد في عالم الآثار .

بالنسبة للسينما والمسرح :

• تضطلع السينما والمسرح بدور بالغ الأهمية ، خصوصا في مراحل معينة من العمر ، لقطاعات متنوعة من الشعب ، ولذا ينبغي العمل على مايتأتى :

• الاكثار من الافلام التسجيلية المتصلة بالتراث وتيسير حصول الكليات والمدارس والنوادي وقصور الثقافة عليها .

• الارتفاع بالمستوى الفكرى والفنى للافلام والتمثيلات التاريخية والدينية ، وتحري الدقة فى الاخراج ، والاستعانة بقدر الامكان بالمتخصصين في هذا المجال .

• الاهتمام بالمسرحيات التاريخية ، أسوة بما حدث في الثلاثينات والأربعينات .

• تضمين الافلام بعض الجوانب المتصلة بالتراث لتقريبه الى

الجماهير .

بالنسبة للثقافة الجماهيرية :

• إعداد سلاسل من المحاضرات والندوات واللقاءات بقصور الثقافة ، تتناول الآثار بوجه عام ، وآثار الاقليم بوجه خاص على ان يستعان فيها بالشرائح والصور .
على ان يمتد هذا النشاط الى بقية المؤسسات الثقافية والنوادي والنقابات .

بالنسبة لهيئة الآثار :

تقوم هيئة الآثار بمجهود كبير فى تطوير المتاحف ، والنهوض بالمناطق الاثرية ، وترميم وصيانة الآثار ، والتوعية بالتراث . ويمكن استكمال هذه الأنشطة على النحو الآتى :

• انشاء ادارة للتوعية الاثرية بالهيئة ، توفر الافلام ونماذج الشرائح والكتب الثقافية والصور والملصقات الاثرية ، وغير ذلك من وسائل الاعلام والتوعية بالآثار .

• تجهيز قافلة من السيارات للتوعية الاثرية مزودة بالوسائل السمعية والبصرية اللازمة تطوف بالمدارس والاندية والمنشآت - وفقا لخطة مدروسة - وتدعو الى انشاء معارض محدودة فى تلك المدارس والاندية .

مع النظر فى امكان انشاء متحف عائم يطوف الاقاليم مستخدما النيل .

• انشاء مكتبات تاريخية وأثرية فى المناطق الاثرية العامة وفى المتاحف ، مما يسمح للراغبين فى الاطلاع من غير الاثريين بالاستفادة منها فى اوقات محددة .

• الاستعانة بالارشاد الالى والوسائل السمعية والبصرية الحديثة فى المناطق الاثرية والمتاحف .

• الاهتمام بتنظيم معارض اثرية نورية فى المتاحف الكبرى ، تتناول موضوعات مشوقة تجذب اليها الجماهير .

مع انشاء وحدة للعلاقات العامة فى كل من هذه المتاحف .

• الاستثمار فى التوسع فى انشاء المتاحف الاقليمية ، وانارة

المعابد ، ووضع اللافتات الارشادية .

• الاهتمام بتكوين جمعيات لاصدقاء أو محبى الآثار فى كافة

المحافظات ، وفى المدارس والاندية والهيئات ، تساعد الزائرين من مواطنين وسياح ، وتعمل على نشر الوعى بالتراث بكافة الوسائل الممكنة .

• اصدار كتب تعرض أهم الآثار ونواحى الحضارات المصرية

المتتابعة ، وتبرز جمال وروعة وأصالة التراث على مستوى جيد من الطباعة ، وبأسلوب مشوق مع تزويدها بالرسوم والصور والخرائط .

بالنسبة للأجهزة الحكومية :

يجب أن تمتد التوعية بالتراث الحضارى لتشمل كافة الأجهزة الحكومية ، فالآثار ليست ملكية هيئة وإنما هى ملكية كل مصرى ، ومن اجل ذلك ينبغى ان تساهم الأجهزة المختلفة بدو ايجابى فى هذا المجال ، وذلك على النحو الآتى :

(١) أجهزة الحكم المحلى :

• ازالة التعديات على الآثار والمنشآت داخل المناطق الاثرية ،

والتنسيق فى هذا السبيل مع هيئة الآثار .

• ابعاد مخلفات النظافة عن المباني الاثرية ، وكفالة احترام المناطق الاثرية .

• نقل القرى والمناطق السكنية الواقعة داخل المناطق الاثرية ، الى

اماكن جديدة خارجها .

• الغاء عقود ايجار الاكشاك « القائمة » فى واجهات المباني

الاثرية ، مع عدم ابرام عقود وتراخيص جديدة .

• التزام هذه الاجهزة بالمحافظة على الطابع التاريخى للأحياء

القديمة أو المجاورة للآثار عند اعادة تخطيطها بعد عرض مشروعاتها فى هذا المجال على هيئة الآثار .

وتمثل هذه البقايا المادية لحضارات مصر المتعاقبة - سواء القائم منها على ظهر الأرض أو فى باطنها ، أو فى المتاحف والمخازن الأثرية ، والموزع على امتداد الجمهورية بأكملها - أضخم متحف أثرى على وجه الأرض .

ولقد قدم هذا التراث الذى خلفته لنا حضارات مصر المتعاقبة ، الكثير من الانجازات والمفاهيم البناءة فى الدين والفكر والأدب والعلم والفن والعمارة والاقتصاد ، سواء للبشرية عامة ، أو للحضارة العلمية الحديثة مما بوأ مصر مكانة ثقافية وحضارية رفيعة .

والى جانب هذا الدور الفعّال ، يؤدى هذا التراث دورا اقتصاديا هاما ، لاسيما فى انشاء الدخل السياحى .

وان اهتمامنا بهذا التراث وحمايته ، انما هو تقدير واحترام لذاتنا ، اذ انه التجسيد المادى لتراث روحى وفكرى وفنى عميق الجذور ، يعمق من شعورنا بالانتماء ، ويمنحنا الثقة ، ويطلعنا على القدرات الكامنة فى أعماقنا .

ومن ثم فان الحفاظ على هذا التراث يعتبر مسئولية قومية ، يستدعى كل جهد مخلص جاد ، وكل قرار حازم لحماية وصيانتها .
المشكلة وأبعادها :

واذا كان هناك ادراك عالمى بأن آثار العالم تجتاز مرحلة دقيقة يؤكدده الحملات الدولية المتتابعة لانقاذها ، فان الآثار المصرية التى تحظى بالصدارة بين الآثار العالمية تعتبر أكثرها جدارة بالحماية من الأخطار التى تتهددها .

وترجع المشكلات المتصلة بصيانة آثارنا وحمايتها الى عدة مؤثرات ومظاهر ، يأتى فى مقدمتها :

العوامل الطبيعية : وتجرى مواجهتها بالترميم والصيانة والتقوية والانقاذ ، وتستعين الهيئة المختصة فى سبيل ذلك بأحدث الطرق العلمية والتكنولوجية .

العوامل البشرية : وفى مقدمتها التوسع الزراعى ، وما يتبعه من

٢) ان تقوم وزارة الأوقاف بتوعية المواطنين الذين يترددون على الموالد بما يؤدى الى احترام المساجد عامة والأثرية خاصة ، وعدم السماح بالاقامة بها خلال تلك الموالد .

٣) ان تخلق التنظيمات الشعبية والاحزاب المواقع الأثرية التى تشغلها .

٤) ان تبثعد الوزارات بمشروعاتها فى مجال الاسكان أو الصناعة أو الاصلاح الزراعى أو الطرق أو الرى عن المناطق الأثرية .

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

حماية التراث التاريخى والأثرى

ثروتنا الأثرية وأهميتها :

تعتبر مصر أكثر بلاد العالم آثارا ، اذ تنتشر فى أرجائها المواقع الأثرية الفرعونية التى يضم بعضها آلاف المقابر والمعابد والأبنية الأثرية كما يوجد بها الكثير من الآثار الاغريقية والرومانية والقبطية والبيزنطية والحديثة ، بجانب الآثار الاسلامية المتنوعة التى تضم القاهرة وحدها أكثر من خمسمائة أثر منها ، كما يتمثل جانب من الثروة الأثرية المصرية فى ملايين من القطع الأثرية النادرة .

الاستخدام ، بل والسكنى أحيانا بالمباني الأثرية ، الى جانب مايسببه بعض السكان من مضايقات ومناعب للسائحين والزائرين ، ولرجال الآثار أنفسهم .

ومن أمثلة هذه القرى والمستوطنات :

• قرية « نزلة السمان » الملاصقة لمنطقة أهرامات الجيزة والتي

بُنيت فوق معبد الوادي للملك خوفو .

• قرية « ميت رهينة » المبنية بين أطلال مدينة منف « القديمة » .

• المساكن المتاخمة والمتداخلة مع معبد الكرنك في الأقصر

الشرقية .

• قرية « القرنة » المقامة داخل جبانة « طيبة » بالأقصر الغربية .

• قرى أخرى عديدة منها « الطارف » و« ذراع أبو النجا » .

الايواء فى المباني الأثرية : يتم ايواء بعض الذين تهدمت

مساكنهم فى بعض المباني الأثرية كإفاد عاجل حتى يتم توفير البدائل

الممكنة ، مما يؤثر على سلامة هذه المباني وتشويهها وعندما تتدخل

الهيئة المسئولة لحماية تلك المناطق والمباني الأثرية ، تنشب كثير من

المشكلات المعقدة مع السكان الأخذين فى الإزدياد ، والمتزايدة حاجتهم

– تبعا لذلك – الى المساكن والمرافق . ولأن يحل هذه المشكلة سوى اتخاذ

سياسة واقعية تهدف الى نقل هؤلاء السكان من حرم الآثار الى أماكن

جديدة بعيدة ، الى حد مناسب ، عن مناطق الآثار والمباني الأثرية .

عدم التنسيق بين الأجهزة المعنية :

من المسلم به أن الهدف من قيام هيئة أو مؤسسة على المستوى

المركزي أو المحلي ، هو خدمة الأهداف العامة للبلاد بالأساليب التي

يحددها دستور الدولة وتشريعاتها ، وقد يحدث ، عندما تقوم جهة من

هذه الجهات بعمل أو بتنفيذ مشروع معين ، أن تراه جهة أخرى – من

وجهة نظرها – متعارضا مع مصلحة أو منفعة عامة . وفى مثل تلك

الحالات ، لا يجب أن يعزى هذا الى سوء القصد ، بل الى التباس الأمر

أو عدم وضوح الصورة ، أو الى التحمس لتحقيق هدف مقصود .

مشروعات الري والصرف ، مما يزيد فى نسبة الرطوبة الجوية وفى ارتفاع مستوى المياه الجوفية ، كما ينتج عن بعض مشروعات الري غرق الآثار تماما ، وكذلك يؤدى الصرف الصحى وشبكات المجارى فى كثير من الأحيان الى رفع منسوب المياه الجوفية ، ومن ثم الى ظاهرة الطفح التي تضر بكثير من الآثار .

المنشآت السياحية وغيرها : وقد أدى تزايد الحركة السياحية

الى اقامة بعض المشروعات السياحية داخل مناطق الآثار ، ومن أمثلة

ذلك : المقاصف والأسواق والاستراحات .

كما أن بعض المشروعات الصناعية والترفيهية والتجارية وبعض

المنشآت العسكرية ، تهدد بعض الآثار تهديدا مباشرا .

والى جانب ذلك فإن حركة المواصلات ومشروعاتها من برية وجوية

ومائية ، تؤثر فى قلقة الآثار واهتزازها فى بعض المناطق .

التعدى على التلال الأثرية : تتوزع هذه التلال على مختلف

أنحاء البلاد ، داخل نطاقات المزارع والمدن والقرى ، وتشغل مساحات

تزيد على ٢٥٤ ألف فدان ، وتتعرض لكثير من مظاهر التعدى ، سواء

بالنهب أو التجريف ، مع أن الدراسات الميدانية الأثرية والعلمية تشير الى

احتمال خسران للآثار ، كميان أثرية ، أو بقايا مستوطنات ومراكز سكنية

أو أطلال مدن وبلدان قديمة أو غير ذلك من المعالم الأثرية ، ولهذا تحاول

الهيئة المختصة منع استغلالها ، وتحمل مسئولية حراستها ، حتى يتم

جس أرضها والتنقيب فيها واستنقاذ ما يحتمل أن يوجد بها من قطع

أثرية ، فإذا ثبت عدم وجود آثار أو بقايا أثرية بها ، تم تسليمها للدولة

لاستغلالها على النحو الملائم زراعيا أو عمرانيا ، مما يحتاج الى

اعتمادات كبيرة وجهود شاقة ، تستدعى دعما كافيا ومستمر حتى

يمكن تصفية أوضاعها .

القرى والمستوطنات السكنية داخل المناطق الأثرية : تنتشر

داخل بعض المناطق الأثرية أو على جوانبها بعض القرى والمستوطنات

السكنية مما يعرض الآثار للسرقة والنهب ، أو التعدى بالتشويه وسوء

ويجب أن يؤخذ هذا المبدأ العام في الحسبان عند رسم السياسة التي تحدد العلاقة بين الجهة المسؤولة عن حماية التراث الأثري ، وبين الجهات الأخرى المسؤولة في الدولة ، لاسيما أجهزة الحكم المحلي وبعض الوزارات المعنية ، وذلك لاعتبارات عديدة ، من بينها :

• ضخامة وتشعب المسؤولية عن الآثار لأهميتها على المستويين المحلي والعالمي .

• الحاجة الماسة الى نمو الوعي بأهمية الآثار وحمايتها .

• تخويل الحكم المحلي سلطات واسعة .

• تعرض التراث الأثري للتعدى من جهات كثيرة مختلفة ، في ظل ذرائع متعددة منها : التوسع الزراعي ، أو النشاط العمراني ، أو الأمن الغذائي ، أو الرواج السياحي .

ومما يلقي مزيداً من الضوء على جوانب هذه المشكلة :

• ان الإدارة المسؤولة عن التراث الأثري وإن كانت مركزية ، فإن مسؤوليتها تمتد الى كل مكان توجد به آثار .

• ان توزع المواقع الأثرية على مختلف المحافظات ، يجعلها تحت السيطرة غير المباشرة لأجهزة الحكم المحلي .

• ان بعض المشروعات التي يرى الحكم المحلي - أو بعض الأجهزة الأخرى المسؤولة - أنها ضرورية وأساسية ، كثيراً ما يصطدم تنفيذها بحماية التراث الأثري .

أما الحالات التي تمثل صداماً مع حماية الآثار فهي كثيرة ومتنوعة ، تندرج ما بين مشروعات عامة وتصرفات وإجراءات محدودة ، ومنها على سبيل المثال :

• المشروعات الزراعية أو الاسكانية أو الصناعية أو السياحية .

• إعادة تخطيط الأحياء القديمة أو المناطق المجاورة لها ، دون مراعاة طابعها الأثري .

• وضع اللافتات والاعلانات في واجهات الأبنية الأثرية أو السماح بإقامة وتأجير أكشاك البيع حولها .

• بناء مبان ذات طرز حديثة أو تعلية المباني القديمة داخل الأحياء

ذات الطابع الأثري .

• التصريح باستخدام منجم أو محجر ، أو بامتداد جبانة ، داخل منطقة أثرية .

• وضع مخلفات القمامة أمام المباني والمساجد الأثرية .

• فرض رسوم على زيارة المناطق الأثرية .

وإنه لمن الطبيعي أن يتصدى المسؤولون عن حماية الآثار لمثل هذه الأمور التي تهدد الثروة الأثرية ، مما يترتب عليه نشوب المنازعات والاحتكاكات ، التي كثيراً ما تتمخض غالباً عن تعطيل مصلحة عامة ، أو تعويق تنفيذ مشروع معتمد من ناحية ، أو تدمير أثر وتشويه موقع أثري من ناحية أخرى ، وكل ذلك مما يضر بمصالح المواطنين وبالمصلحة القومية .

ولاشك أن هذه الأوضاع تحتم وضع حل للمشكلة ، وإيجاد صيغة للتعامل والتنسيق بين الأطراف المعنية ، مادام هدف الجميع تحقيق الصالح العام .

نحو مواجهة المشكلة :

لاشك في أن هناك الكثير من الاهتمام ، والذي يتطلب الاستمرار والمزيد بتراث مصر الأثري والتاريخي ، وتتمثل بعض مظاهره فيما يأتي :

• الجهود المبذولة حالياً في تطوير المتاحف وترميم الآثار وتنظيف المناطق الأثرية واعداد أماكن أثرية جديدة للزيارة وغير ذلك من الأنشطة .

• اهتمام المثقفين والاعلاميين بهذا التراث .

• صدور القانون رقم ١٧ ، الخاص بحماية الآثار ، والصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ليحل محل القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

وسوف تساعد هذه الاهتمامات على مواجهة المشكلة القائمة مواجهة صريحة هادفة تتلخص في النقاط التالية :

أولاً : الاهتمام بتنفيذ قانون حماية الآثار :

تلتزم أجهزة الدولة والحكم المحلي بالتقيد بمواده التي تدخل في نطاق عملها . حيث ان القانون يعالج أطراف المشكلة كلها وفقاً لما جاء

بمصادره ، وذلك على النحو التالي :

١- تحديد القانون لما هو أثر وما هي منطقة أثرية :

- فقد نصت المادة ١ على ما يلى : يعد أثرا كل عقار أو منقول انتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور المتعاقبة حتى قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية ، باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر وكانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية .

- كما أجازت المادة ٢ : بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة أن يعتبر أى عقار أو منقول ذو قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو إدارية أثرا متى كانت للدولة مصلحة قومية فى حفظه وحمايته وذلك دون التقيد بالحد الزمنى الوارد بالمادة الأولى .

- كما عدت المادة ٣ : أرضا أثرية الاراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون والتي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة .

- ونصت المادة ٤ : على اعتبار المباني الأثرية التى سجلت بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة مباني أثرية .

- وأجازت المادة ١٩ : للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على طلب مجلس إدارة هيئة الآثار إصدار قرار بتحديد خطط التجميل للآثار العامة والمناطق الأثرية واعتبار الاراضى الواقعة داخل تلك الخطوط أرضا أثرية تسرى عليها أحكام ذلك القانون .

وهكذا فقد حدد القانون فى وضوح تام ما يمكن اعتباره أثرا أو أرضا أثرية أو منطقة تجميل .

٢- توضيح القانون لمسئولية هيئة الآثار وواجباتها :

- نصت المادة ٥ : على أن هيئة الآثار المصرية هى الهيئة المختصة بالاشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار فى متاحفها ومخازنها وفى

المواقع الأثرية التاريخية .

- كما اعتبرت المادة ٦ : جميع الآثار من الاموال العامة - عدا ما كان وقفا - لايحوز تملكها أو حيازتها أو التصرف فيها الا فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وبالقرارات المنفذة له .

- ونصت المادة ١٣ : على انه يترتب على تسجيل الاثر العقارى :

(١) عدم جواز هدم العقار كله أو بعضه أو اخراج جزء منه من جمهورية مصر العربية .

(٢) عدم جواز نزع ملكية الاراضى أو العقار ، أما الاراضى المتاخمة له فيجوز نزع ملكيتها بعد موافقة الوزير المختص بشئون الثقافة وبناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

(٣) عدم جواز ترتيب أى حق ارتفاق للغير على العقار .

(٤) عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ، ويكون اجراء الأعمال التى رخص بها تحت الاشراف المباشر لمنوب الهيئة . فإذا أجرى صاحب الشأن عملا من الأعمال بغير الترخيص المشار اليه قامت الهيئة بإعادة الحال الى ماكانت عليه على نفقة المخالف مع عدم الاخلال بالحق فى التعويض وعدم الاخلال بالعقوبات المقررة فى هذا القانون .

- نصت المادة ١٦ على أنه : للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة ومقابل تعويض عادل ، ترتيب حقوق ارتفاق على العقارات المجاورة للمواقع الأثرية والمباني التاريخية لضمان المحافظة على خصائصها الفنية أو مظهرها العام .

- ونصت المادة ٢٧ على أن : تتولى هيئة الآثار اعداد المعالم والمواقع الأثرية والمباني التاريخية المسجلة للزيارة والدراسة بما لا يتنافى مع تأمينها وحمايتها ويعمل على اظهار خصائصها ومميزاتها .

- ونصت المادة ٢٩ على أن : تتولى هيئة الآثار الحفاظ على الآثار والمتاحف والمخازن والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية كما

المادة على الأراضى التى يتبين للهيئة بناء على الدراسات التى تجريها احتمال وجود آثار فى باطنها ، كما يسرى حكم هذه المادة على الأراضى الصحراوية وعلى المناطق المرخص بعمل محاجر فيها .

– كما أجازت المادة ٢٢ : للجهة المختصة – بعد موافقة الهيئة –

الترخيص بالبناء فى الأماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة وعلى الجهة المختصة أن تضمن الترخيص الشروط التى ترى الهيئة أنها تكفل إقامة المبنى على وجه ملائم لا يطفئ على الأثر أو يفسد مظهره ويضمن له حرما مناسباً مع مراعاة المحيط الأثرى والتاريخى والمواصفات التى تضمن حمايته . وعلى الهيئة أن تبدي رأياً فى طلب الترخيص خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه إليها وإلا اعتبر فوات هذه المدة قراراً بالرفض .

وبذلك وضع القانون فى يد هيئة الآثار سلطة التصريح بإقامة المباني وغيرها فى المناطق الأثرية وأراضى الزمام والأراضى التى تشك الهيئة فى وجود آثار بها .

٤- تأكيد القانون لمراعاة الناحية الأثرية عند التخطيط العمرانى :

– نصت المادة ٢١ على أنه : يتعين أن تراعى مواقع الآثار والأراضى الأثرية والمباني والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التى توجد بها ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو تعديل المناطق الأثرية والتاريخية وفى زمامها إلا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك ، مع مراعاة حقوق الارتفاق التى ترتبها الهيئة .

وعلى الهيئة أن تبدي رأياً خلال ثلاثة شهور من تاريخ العرض عليها ، فإذا لم تبد رأياً خلال هذه المدة جاز عرض الأمر على الوزير المختص بشئون الثقافة ليصدر قراراً فى هذا الشأن .

– ونصت المادة ٢٢ على أنه : للجهة المختصة بعد أخذ موافقة الهيئة

تتولى حراستها عن طريق الشرطة المختصة والخبراء والحراس الخصوصيين المعتمدين منها وفقاً للقواعد المنظمة لذلك ، وتضع الهيئة حداً أقصى لإمتداد كل تفتيش للآثار بما يكفل سهولة التحرك فى منطقته ومراقبة آثارها .

– ونصت المادة ٣٠ على أن : تختص الهيئة بون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة ، وعلى أن تتحمل كل من وزارة الأوقاف وهيئة الآثار المصرية وهيئة الأوقاف القبطية نفقات ترميم وصيانة العقارات الأثرية والتاريخية التابعة لها . وهكذا حددت هذه المواد بوضوح اختصاصات وواجبات ومسئوليات هيئة الآثار من جهة ، ومسئولية الهيئات والأفراد المتعاملين معها من جهة أخرى .

٣- اشتراطات القانون للترخيص بالبناء وغير ذلك من الأعمال فى المواقع والأراضى الأثرية :

– نصت المادة ٢٠ على أنه : لايجوز منح رخص للبناء فى المواقع أو الأراضى الأثرية كما يحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو اعداد طرق أو الزراعة فيها أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة ، كما لايجوز غرس أشجار بها أو قطعها أو رفع الانقراض منها أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال أو اجراء غير ذلك من الأعمال التى يترتب عليها تغيير فى معالم هذه المواقع والأراضى الا بترخيص من الهيئة وتحس اشرافها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها فى الفقرة السابقة التى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلومترات فى المناطق غير المأهولة أو لمسافة تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر وغيرها من المناطق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة تطبيق أحكام هذه

الترخيص بالبناء في الأماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة .

وهكذا أكد القانون ضرورة موافقة هيئة الآثار عند تغيير التخطيط العمراني في المدن والقرى داخل مناطق الآثار وخارجها .

هـ - أحكام القانون فيما يتعلق بالتعدي وحقوق الاخلاء والازالة :

- نصت المادة ١٥ : على أنه لا يترتب على استغلال قائم من قبل الأفراد أو الهيئات لموقع أثري أو أرض أو بناء ذي قيمة تاريخية أي حق في تملكه بالتقادم ويحق للهيئة كلما رأت ضرورة لذلك اخلائها مقابل تعويض عادل .

- ونصت المادة ١٧ : على أنه مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو غيره من القوانين ، يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بناء على قرار من اللجنة الدائمة للآثار وبموجب حاجة الى الالتجاء الى القضاء أن يقرر ازالة أي تعدد على موقع أثري أو عقار أثري بالطريق الإداري . وتتولى شرطة الآثار المختصة تنفيذ قرار الازالة ، ويلزم المخالف باعادة الوضع الى ماكان عليه ، والا جاز للهيئة أن تقوم بتنفيذ ذلك على نفقته .

- وتنص المواد من ٤٠ الى ٤٧ : على العقوبات التي يفرضها هذا القانون فعلى سبيل المثال تنص المادة ٤٢ على : يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من هدم أو أتلف عمدا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أو غير معاملة أو فصل جزءا منه أو اشترك في ذلك .

- كما تنص المادة ٤٣ على : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من :

(١) نقل بغير إذن كتابي صادر من هيئة الآثار أثرا مملوكا للدولة أو مسجلا أو نزع من مكانه .

(٢) حول المباني الأثرية أو الأراضي الأثرية أو جزءا منها الى مسكن أو حظيرة أو مخزن أو مصنع أو زرعها أو اعددها للزراعة أو غرس فيها أشجارا أو اتخذها جرنا أو شق بها مصارف أو مساقى أو أقام بها اشغالات أخرى أو اعتدى عليها بأي صورة كانت .

(٣) استولى على انقاض أو سماء أو اترية أو مواد أخرى من موقع أثري أو أراض أثرية بدون ترخيص من الهيئة أو تجاوز شروط الترخيص الممنوح له في المحاجر أو أضاف الى الموقع أو المكان الأثرى أسمدة أو اترية أو نفايات أو مواد أخرى .

- تنص المادة ٤٤ على : يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة السابقة كل من يخالف احكام المواد ٢ ، ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون .

- وتنص المادة ٤٥ على : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من :

(١) وضع على الأثر اعلانات أو لوحات دعائية .
(٢) كتب أو نقش على الأثر أو وضع دهانات عليه .
(٣) شوه أو أتلف بطريق الخطأ أثرا ثابتا أو منقولا أو نقل جزءا منه .

- وتنص المادة ٤٦ : يعاقب كل من يخالف المواد ٨ (الخاصة بالأراضي التي تعتبر في حكم الآثار) و ١٩ (الخاصة بأراضي التجميل) و ٢٠ (الخاصة بمنع رخص البناء في الأماكن الأثرية) من العاملين بالدولة بالحبس لمدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع الزامه بالتعويض عن الأضرار التي تنشأ عن المخالفة .

- وتنص المادة ٤٨ : بأنه لرئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرى الآثار ومديرى المتاحف وأمنائها المساعدين ومراقبى ومديرى المناطق الأثرية ومفتشى الآثار والمفتشين المساعدين صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .
وهكذا حدد القانون وسائل الاخلاء والازالة وفرض عقوبات رادعة على المعتدين .

٦- أحكام القانون فيما يتعلق بفرض الرسوم :

تنص المادة ٣٩ على : يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة فرض رسم لزيارة المتاحف والآثار لا يجاوز عشرة جنيهات بالنسبة للجاناب لكل أثر أو متحف منها على حدة .

وفىما يتعلق بفرض المحافظات السياحية رسوما على زيارة المناطق الأثرية فقد ألتى مجلس النولة بأنه لا يحق لأى جهة كانت فرض رسوم على المناطق الأثرية الا هيئة الآثار فهى الجهة المختصة بذلك .

مما سبق يتضح بجلاء أن قانون حماية الآثار كفيل بحل كافة المشاكل اذا ارتبط تنفيذه بالحزم والاصرار ، واذا التزمت مختلف الأجهزة بتطبيق مواده والتقيد بنصوصه وتعاونت فى هذا السبيل تعاوناً تاماً .

ثانياً : تطبيق القانون على الآثار التى تتولاها أجهزة حكومية أخرى :

جاء فى المادة الثانية من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار ، ما يلى :

« يقصد بالهيئة فى تطبيق أحكام هذا القانون (هيئة الآثار المصرية) ، كما يقصد باللجنة الدائمة المختصة بالآثار المصرية القديمة وآثار العصور البطلمية والرومانية ، أو اللجنة المختصة بالآثار الاسلامية والقبطية ومجالس ادارات المتاحف بحسب الأحوال - تلك

التي يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة » .
كما نصت المادة الثالثة على أنه « للوزير المختص بشئون الثقافة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون » .
وهنا يتبادر السؤال عن :

• الجهة المسئولة عن تطبيق أحكام قانون الآثار على ذلك التراث الذى لا يخضع لولاية هيئة الآثار نتيجة لأوضاع قديمة معظمها سابق على صدور القوانين المنظمة للآثار .

• ومدى أحقية الوزير المختص بشئون الثقافة فى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ مواد قانون الآثار على وزارات وأجهزة لاتباع وزارته .
والواقع أن أوضاع هذا التراث تقتضى الدراسة للنظر فى مدى خضوعه بالفعل لأحكام قانون الآثار وبالتالي تطبيق هذه الأحكام عليه ، أم أن الأمر يستدعى تعديلاً تشريعياً فى هذا المجال .

ذلك أن من محتويات هذا التراث : برديات وموميات وآلات وأنوات وآثار تتضمنها المتاحف مثل : المتحف الجيولوجى والمتحف الطبى والمتحف الزراعى ومتحف الجزيرة والمتحف الانثوجرافى بالجمعية الجغرافية ، ومنها أيضاً : وثائق تاريخية ومخطوطات قديمة وكتب هامة فى الازهر الشريف ووزارة الأوقاف ودار المحفوظات التاريخية ومينة الكتاب والكنائس والأديرة والمعبد اليهودى بمصر القديمة وغيرها ، وماتزال هذه المحتويات بعيدة عن متناول قانون الآثار بوجه عام ، ومواده الخاصة بالتسجيل والترميم والحراسة والعرض والبحث العلمى والحماية بوجه خاص .

على أنه من الممكن تحقيق ذلك اذا ما تعاونت تلك الهيئات والجهات مع هيئة الآثار فى تطبيق قانون الآثار على هذا التراث ، فلو حدث وتحقق الانضباط فى هذا الشأن فان هيئة الآثار - باخصائيتها وخبرائها ومستشاريها الفنيين وبمن يعاونها من أساتذة الجامعات المتخصصين سواء فى الآثار بجميع فروعها وعصورها أو فى النواحي

الفنية كالترميم والعرض والتسجيل والحراسة والنشر والتصوير والرسم الخطى - يمكنها ان تقدم الكثير من الخدمات المتصلة بتجاربها وخبراتها في هذا المجال طوال عشرات السنين ، ومما يؤكد أهمية هذا الموضوع ، أن معظم هذه الآثار غير مسجل ، يعلو الكثير منها الأثرية منذ سنين ، كما ان جانباً من الوثائق والمخطوطات قد خزن في أماكن رطبة سيئة التهوية ، مهمة اعمالا تاما ومغلقة منذ أمد طويل ولا تخضع لأى حصر أو جرد أو توثيق .

ويمكن لهيئة الآثار تقديم خدمات بدون مقابل لسد هذا الفراغ ، فنود ميزانيتها وصندوق تمويلها يسمحان بذلك ، كما أن قانون الآثار نفسه يجيزه ويشجعه ، طبقا للمادة ٣٠ ونصها : على هيئة الآثار تحمل نفقات ترميم المباني التاريخية المسجلة التي في حيازة الأفراد والهيئات الأخرى ، على أنه يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة أن يرخص للهيئات والبعثات العلمية المتخصصة أداء عمليات الترميم والصيانة تحت اشراف الهيئة .

كذلك يمكن لهيئة الآثار السماح باستخدام بعض الآثار الاسلامية المدنية كالببوت والمدارس في خدماتها الدينية والتعليمية والثقافية ، تأكيدا لاستمراريتها في خدماتها التي أقيمت من أجلها في عصور سابقة - وخاصة في الأحياء الوطنية الضيقة المكتظة بالسكان ، بشرط أن يلتزم المسئولون عن تلك الخدمات بكافة الشروط والمواصفات والضمانات التي تضعها هيئة الآثار ، وأن تتأكد الهيئة من ترشيد الاستخدام وحسن الاستعمال .

ثالثا : تعديل وضع هيئة الآثار لتمكينها من تحقيق التزاماتها :

تتعدد مهام الهيئة ما بين مسئولياتها المعروفة من تنقيب وكشف عن الآثار ، ومسحها وحصرها وتسجيلها ، وتخزينها وحراستها وصيانتها وترميمها ، الى عرض متحفى ، أو فنى ، ثم نشر علمى وثقافى واعلامى

وتعليمى وغير ذلك من المسئوليات المتشعبة - وما بين الأعباء التي يفرضها عليها قانون حماية الآثار وذلك بالإضافة الى ما ورثته من أعباء نتيجة لكونها من أواخر المؤسسات التي تمصرت بعد أن ظل الأجانب يسيطرون عليها حتى عام ١٩٥٢ ، ولا يتسنى لهيئة الآثار تحمل تلك الأعباء اذا بقيت معاملتها كائى إدارة حكومية اخرى ، الأمر الذى يستوجب تعديل وضع الهيئة وفقا لتنظيم وهيكل ادارى أمثل ، يكفل لها مباشرة اختصاصاتها في استقلال وكفاءة تمكنها من مواجهة مشكلات التراث كافة ، من مواقع أكثر شمولا وأقوى فاعلية .

مع أهمية وضع « حماية الآثار » في اطار السياسة القومية العليا - كفاية هامة من غايات التخطيط القومى .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة ، ومادار حوالها من مناقشات ، وعلى ماتضمنته دراسة المجلس في دورته الخامسة عن موضوع تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثرى ، وخاصة ما جاء به عن دور الاجهزة الحكومية في هذا المجال ومع الأخذ في الاعتبار أن حماية الآثار - والمتمثلة تشريعيها في الالتزام بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ - تعتبر مطلبا قوميا واجب التنفيذ ، فانه يوصى بما يأتى :

* ضرورة تحديد قنوات للمسئولية تكفل التعاون والتنسيق الكاملين بين المحليات والجهات الحكومية وبين هيئة الآثار في كل عمل يتصل بالمشروعات أو الاجراءات أو التصرفات المتصلة بالمناطق والمباني والأحياء الأثرية أو المتاخمة لها ، وذلك إعمالا لأحكام قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

* القيام بدراسة شاملة لأوضاع الوثائق والمخطوطات التي في حوزة الأجهزة والهيئات الحكومية والأهلية - والتي تتعرض لآخطار جسيمة - توطئة لتسجيلها وترميمها وصيانتها وحفظها ، والعناية بها على أسس علمية ، وذلك تحت اشراف المتخصصين والفنيين من هيئة الآثار .

الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

التثقيف التاريخي والأثرى للجماهير

تثقيف الجماهير تاريخيا وأثرى موضوع جدير بكل اهتمام اذ لابد
للشعوب الناهضة من أن تستوعب تاريخها وأمجادها السابقة لتكون
أساسا لنهضتها الفكرية والروحية .

لقد علمنا التاريخ انه لابد وأن تبدأ اية نهضة حضارية بالبحث عن
الجذور والاعمال ، كما علمنا أن بلورة مستقبل أى شعب لابد ان تمتد
الى الماضى وتعتمد على تعميق الوعى بتاريخه وبتراثه وبحضارته
وبأمجاده وأن الانتماء الى مصر يقتضى تقدير ماضيها واستخلاص
المثل العليا منه .

والواقع ان تعميق المعرفة بالتاريخ والأثار يمثل جانبا هاما من
المعرفة الاساسية للشعوب ، اذ من خلال الوعى التاريخى والأثرى تكتمل
الثقافة القومية وتبرز الشخصية الوطنية ويحدث التكامل بين الماضى
والحاضر والمستقبل .

هذا بجانب ان تتبع التاريخ المصرى وتراثه بوجه خاص سواء فيما
يتعلق بإنجازاته أو كبواته وبأجيالياته أو سلبياته ، على مدى خمسة
آلاف سنة او حتى ما قبل ذلك ، لجدير بأن يزرع الثقة فى نفس
المصرى ويقوى إيمانه بقدرته على مغالبة الصعاب وتخطى النكسات

مع النظر فى امكان امتداد التطبيق الفعلى لقانون حماية الاثار
المشار اليه ليشمل التراث الموزع بين المتاحف والمعارض والمخازن
وغيرها ، وما يقتضيه ذلك من بحث تشريعى لتفسير أحكام هذا القانون
أو تعديلها فى هذا الخصوص .

* النظر فى تعديل وضع هيئة الاثار بما يكفل لها الاستقلال الفنى
والادارى والمالى ، ويتيح لها مباشرة اختصاصاتها بكفاءة تمكنها من
مواجهة مشكلات التراث كافة من موقع أكثر شمولاً وأقوى فاعلية ، وذلك
وفقا لما تنتهى اليه الدراسات لاختيار التنظيم والهيكل الادارى الامثل
لتحقيق ذلك .

* ان تتضمن الخطة الخمسية ، وما يتبعها من خطط ، اعتمادات
خاصة لتنفيذ ما يأتى :

- السير فى عمليات تصفية أوضاع التلال الأثرية بفاعلية ، لاتاحة
الانتفاع بمواقعها اقتصاديا واجتماعيا - بعد تصفيتها - مما يوفر
تكاليف حراستها المستمرة ، مع الاستفادة بما يكتشف بها من اثار ،
- اعطاء أولوية لتوفير بدائل سكنية لينتقل اليها السكان القاطنون
داخل المناطق الأثرية أو فى زمامها لافساح المجال لأعمال الحفريات
والترميمات فيها .

* وضع خريطة للآثار المصرية الحالية ، وكذلك ما يحتمل اكتشافه
منها ، حتى يكون لدى مصر رؤية مستقبلية خاصة بالجهود التى يلزم
بذلها فى السنين القادمة ، وحتى يمنع الاعتداء على هذه المناطق الأثرية
فى المستقبل .

* تدعيم خطة التوعية بالتراث الأثرى والتاريخى وضرورة حمايته
والحفاظ عليه ، بمضاعفة واستمرار جهود التوعية ، وخاصة فيما يتعلق
بقطاع الشباب والأطفال الذين سيصبحون فى موقع المسئولية
مستقبلا . وذلك على ضوء الدراسة التفصيلية الشاملة التى انتهت
اليها المجلس فى دورته الخامسة حول موضوع تنمية الوعى بتراث
مصر الحضارى والأثرى .

ويحفزه لبناء مستقبل مشرق زاهر ، ويدفعه الى الانتماء التام الى تراث مصر والاعتزاز بكل ما هو مصرى ، وتحمسه للتمثل بالاجداد الذين بنوا هذا الوطن وحضروه ورفعوا ذكره ، ويؤكد له استمرارية الوجود المصرى ، ويوضح له ان الكبات ما هى الا ظواهر طارئة قد وقعت او قد تقع ، ولكن مصر قادرة دائما على النهوض لتمضى فى مسيرتها الى ماشاء الله .

أبعاد الموضوع :

مما سبق يتضح ثقل المسؤولية وحجم التحدى الذين يتعين مواجهته من موقع شامل وجذرى ، وبخاصة اذا أدركنا أن المجتمع بوجه عام ، فى حاجة الى التجانس ثقافيا وذهنيا ، ليتحقق التقارب بين طبقاته وفئاته من الناحية الثقافية .

على أنه ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن نهضة مصر الحديثة لا يمكن أن تتحقق وتعطى ثمارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الا بوضع تاريخ مصر وتراثها فى ضمير امتنا وشعبنا .

ومن ثم فتثقيف الشعب تاريخيا وأثريا ليس بالمسألة الهينة ، لأنه يرتبط بكل مشاكل المجتمع المصرى الثقافية والتعليمية التى تراكت على مدى سنين طويلة ، كما أننا سنواجه سلبيات عديدة نذكر منها :

- قلة حصيلة المعلومات التاريخية والأثرية لدى فئات المجتمع المصرى وطبقاته ، وبخاصة فيما يتعلق بتاريخنا القومى .

وانه لمن الملفت للنظر أن قطاعات كبيرة من شبابنا لا تلم بتاريخنا وبأهمية مايمثله تراثنا التاريخى ، وينعكس أثر ذلك فى بعض مظاهر السلوك داخل المناطق الأثرية التى يمثلها تاريخنا وتجسدها آثارنا .

- قيام غير المتخصصين فى الدراسات التاريخية والأثرية بكتابة مقالات تاريخية ، ونشرها فى الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية والشعرية ، وهى مقالات يمتلئ بعضها بمعلومات غير صحيحة ، وتتصف بالسطحية والتعميم ، وتشوه تاريخنا القومى لأنها تعطى تفسيرات خاطئة للحوادث التاريخية ، وترسم الكثير من الصور المشوهة

لمواقف جديدة من تاريخنا ، مما يؤثر على ثقافة الأجيال المعاصرة والقادمة .

- قيام بعض الكتاب بانتقاء بعض المواقف والحوادث السلبية فى تاريخنا القومى نقلا عن بعض المستشرقين وغيرهم وترديدها بطريقة تؤدى الى احباط الشعور القومى والانتماء الوطنى ، حتى وصل الأمر الى درجة اطلاق الفكاهات والتعليقات غير المناسبة على مواقف وحوادث تاريخية جديدة وشخصيات لعبت ادوارا هامة فى تاريخنا عبر العصور ، والواقع أنه يجب أن يراعى المؤلف وجهة النظر المصرية القومية تاريخيا ، كما يجب أن يتجنب ، عند ترجمة الكتب الأجنبية ، ما تحمله من تشويه متعمد للحقائق التاريخية .

ويمكن معالجة السلبيات باتباع الوسائل التالية :

- ابراز النواحي الجديدة من تاريخنا المصرى والعربى بطريقة تبنى حب الفرد للوطن واحساسه بالانتماء اليه ، واحترامه لتاريخ مصر وتراثها وحضارتها .

- تخليص تاريخنا القومى من تشويه الحقائق التاريخية وتحريفها من وجهة نظر بعض المستشرقين والمغرضين من الكتاب ، وكذلك تنقية الثقافية التاريخية بآثارها المتنوعة من الشوائب والافتراءات والأباطيل التى تؤدى الى معلومات خاطئة ونتائج سلبية .

- عرض نتائج البحوث العلمية الجديدة التى وصل اليها الباحثون فى التاريخ والآثار بطريقة علمية سليمة تتصف بالصدق والدقة والأمانة والتبسيط والتشويق ، والبعد عن التعقيد والخلط والاسهاب والاستطراد ، وتزويد الفرد بمعلومات علمية قيمة عن مشاهير الرجال ، والحوادث العظام والنظم الاقتصادية ، ومظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية وغيرها وكذلك العمارة والفنون والكتابات التاريخية والأثرية وذلك فى كافة العصور التاريخية بطريقة تجعل المصرى يحس بعلاقة روحية فكرية تربطه بتاريخه وتراثه وحضارته ، وتنمى فيه ايضا الشعور القومى حتى يعرف الصفحات المضيئة من تاريخه وروعة واصالة حضارته وتراثه .

• توقف شراء واستيراد عدد كبير من المصادر والمراجع التاريخية والاثريّة المتخصصة منذ سنوات طويلة ترجع الى الستينات ، وكذلك افعال تزويد المكتبات بالدوريات التاريخية التي صدرت في العالم في العشرين سنة الأخيرة ، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الاولى الى مشكلات مالية نتيجة قلة الاعتمادات المالية المخصصة للمكتبات الجامعية وغيرها وارتفاع اثمان الكتب ارتفاعا كبيرا ، وخاصة الكتب التاريخية والاثريّة المطبوعة خارج مصر ، مما عاق معظم الباحثين في دراسة التاريخ عن متابعة التطور المطرد الذي حدث في الدراسات التاريخية والاثريّة في السنوات الأخيرة في معظم الجامعات الأوروبية والأمريكية .

• تعاني المكتبات التاريخية والاثريّة بصفة عامة وفي الجامعات بصفة خاصة ، من نقص كبير في المصادر التاريخية الإسلامية ، فقد بدأ القسم الادبي بدار الكتب المصرية في نشر الكثير من امهات المصادر التاريخية منذ أكثر من نصف قرن ، ولم تكتمل هذه المجموعات حتى اليوم ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : صدر الجزء الاول من موسوعة النويري « نهاية الارب في فنون الادب » سنة ١٩٢٣ وقد صدر الجزء الرابع والعشرون في العام الماضي ، اي بعد أكثر من خمسين سنة وظهور بقية اجزاء هذه الموسوعة التاريخية الهامة لايزال في علم الغيب .

• يعاني بعض الباحثين في التاريخ والآثار من صعوبة الاطلاع على المخطوطات والوثائق التاريخية ، بالإضافة الى تعذر حصولهم على صور من المخطوطات التي تزخر بها مكتبات بعض الجامعات الأوروبية والمكتبات العالمية .

تعتبر مكتبات العلماء من المعالم الحضارية لكل بلد من بلاد العالم فأصحابها لا يرضون بجهد او مال في سبيل انتقاء كتبها ويبدلون اقصى جهودهم في اختيار امهات الكتب ولهذا يصعب عليهم التفريط في اي كتاب يصل اليهم ، وهي لهذا تعد مكتبات متكاملة تبرز شخصية صاحبها ، ومن خلالها يمكن التعرف على كثير من جوانب حياته وافكاره

– مساعدة الفرد على استيعاب وفهم الامجاد الحربية والسياسية والمظاهر الحضارية عبر العصور التاريخية لتوثيق الصلات الثقافية بين المصري المعاصر وبين تاريخه وتراثه ، وبطريقة تكسب الفرد القدرة على تخطي الصعاب والنكسات ، مما يؤدي الى نمو واثراء روح الابتكار والابداع ، وتطوير النظم السياسية والاقتصادية ومظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية بما يساير المتغيرات الحالية والمستقبلية .

– توسيع دائرة التثقيف التاريخي والاثري لتشمل الشعب المصري على اختلاف فئاته وطبقاته وشرائح مجتمعه بحيث يصبح التثقيف التاريخي والاثري قضية عامة وموضع اهتمام جميع افراد المجتمع من اطفال وشباب وشيوخ من الرجال والنساء في المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والنوادي والنقابات .

ونظرا لان تحقيق هذه الاهداف لايمكن أن يتم بالجهود الفردية ، فيجب ان تساهم الدولة في ذلك مساهمة جذرية .

– الاهتمام بالكتاب المدرسي وكتيبات ومجلات الاطفال المتصلة بالتاريخ والتي يجب ان تكتب بأسلوب يهدف الى تقوية الشعور بالانتماء الى الوطن وابرار النواحي المجيدة في تاريخنا ، وبذلك تنمو لدى الطفل والتلميذ والطالب منذ سنواته الاولى بذور وعى تاريخي وحضاري وأثري يصعب نزعها أو نسيانها بعد ذلك .

– التوصل الى مصادر ومراجع التاريخ والآثار ، والواقع انه لا يختلف اثنان في القول باهمية المكتبة التاريخية والاثريّة وضرورتها لتقدم وتطور الدراسات التاريخية والاثريّة في بلادنا ، مع استمرار تزويد هذه المكتبة بالمصادر والمراجع الكافية والدوريات المتخصصة في نشر البحوث والدراسات التاريخية والاثريّة التي تخرجها المطابع في مصر والخارج .

ويمكن حصر ماتعانيه المكتبة التاريخية والاثريّة من أوجه القصور – سواء في دار الكتب المصرية او في مكتبات الجامعات المصرية أو في مكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية أو في غيرها – فيما يلي :

التاريخية ، تتولى الاشراف عليها هيئة من المختصين فى الدراسات التاريخية والاثريه على ان يراعى فيها ما يلى :

- ان تحتوى المجلة على موضوعات تاريخية واثريه متنوعة من عصور مختلفة .

- ان تتوخى البحوث والمقالات المنشورة التبسيط والتشويق مع مراعاة الدقة والامانة .

- ضمان وصول المجلة الى أيدي الطلاب فى جميع مراحل التعليم عن طريق توزيعها على المكتبات المدرسية والجامعية وايضا على الهيئات والمصالح المختلفة .

- ان يكون سعرها فى مقارن ايدى جميع افراد الشعب .

* اصدار سلسلة من الكتيبات يتناول كل منها موضوعا تاريخيا او اثريا معينيا مع مراعاة الخصائص التى ذكرت عن المجلة من حيث الموضوع والاشراف والهدف والوسيلة .

* ضرورة اهتمام وزارة الاعلام بالموضوعات التاريخية والاثريه التى تذايع وتعرض عن طريق الوسائل السمعية والبصرية ، بحيث لا يجوز اذاعة وعرض هذه الموضوعات الا بعد عرضها على احد المتخصصين فى الدراسات التاريخية والاثريه من اساتذة الجامعات ، ويحسن ان يطبق ذلك على الافلام التاريخية التى تعرض فى دور السينما ، وذلك لتحقيق الاهداف المرجوة من التثقيف التاريخى للجماهير من حيث صدق ودقة المعلومات التاريخية وتنمية الشعور القومى .

- كما يهيب المجلس باساتذة واهصاصى التاريخ والاثار ان يزودوا الصحف بمقالات تتصل بتخصصهم كلما أمكن ذلك ، وأن يسارعوا بالرد على ما يكتب فى الصحف والمجلات مخالفا للحقائق التاريخية والاثريه ، او متضمنيا افتراء عليها .

* اعداد معجم تاريخى اثرى يتناول تاريخنا وتراثنا منذ اقدم العصور فى دراسة منهجية واسلوب علمى رفيع المستوى ، يكون وسطا بين المبسط والموسع تحت اسم « معجم تاريخ مصر وتراثها » . على ان

باعتبارها مرجعا لما قام به من عمل ، وما اداه من دور ، وفى استطاعة الباحثين ان يرجعوا اليها لاستكمال ما بدأ من ابحاث ودراسات ويعد التفريط فى هذه المكتبات خطأ قوميا يجب الحيلولة بونه حتى لا تتسرب الى الخارج ، اذ تفقد الدولة بذلك ثروة وطنية كبيرة ، كما أن بعض الكتب عليها تعليقات لصاحبها تكشف عن الكثير من الامور التى تاتر بها ، وتضم بعض هذه المكتبات كتبنا نادرة ومخطوطات فريدة يجدر حفاظا عليها من التسرب أو التلف أو الفقد ، ان تقتنيها الدولة بعد وفاة صاحبها - إن لم يكن من بين ابنائه من يتابع مسيرته ، بسعر مجز تكريما له واعانة لورثته - لصالح الاجيال المقبلة .

• هناك مؤلفات يصعب - بل يستحيل - ان تقوم على المبادرات الفردية مثل المعاجم والموسوعات ودوائر المعارف والاطالس الموسعة ، وصدر مثل هذه المؤلفات يتطلب اجهزة معينة تتولى اصدارها ، ولذلك فان الاعداد لاصدار معجم لتاريخ مصر فى كل العصور وكذا آثارها فى كافة انوارها الحضارية يعتبر من الاعمال القومية الهامة ، التى سوف تثرى المكتبة المصرية والعربية بوجه عام والمكتبة التاريخية والاثريه بوجه خاص ، والتى يجب ان تنال الرعاية من كافة الأجهزة المسئولة .

مما سبق يتضح ان التثقيف التاريخى والاثري للجماهير يحتاج الى جهد كبير فى سبيل القضاء على الصعوبات التى تعترضه ، ولكن صعوبة المشكلة لا تعنى استحالة حلها بل ان ذلك الهدف يمكن تحقيقه اذا ما حددنا أبعاد الموضوع ثم وضعنا على ضوء ذلك خطة واضحة الاهداف تخاطب كل فئات المجتمع ، كل من الزاوية التى تعنيه وتؤثر عليه تأثيرا مباشرا .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

فى شأن التثقيف التاريخى والاثري عن طريق الكتاب والمكتبة :

* إصدار مجلة دورية كل ثلاثة شهور تحت عنوان الثقافة

يكون موجها الى جمهور المثقفين .

- ويقتراح أن يضم المعجم عشرة اجزاء ، لاتزيد صفحات كل جزء عن ٥٠٠ صفحة بما في ذلك الوسائل التوضيحية من صور واشكال ورسوم وخرائط ، وأن يتناول الأشخاص والاحداث والاماكن وغيرها مرتبة ترتيبا ابجديا ، وعلى ان يكون شاملا لفهرس بالمصادر والمراجع التي تعين الباحثين والدارسين .

* العمل على زيادة عدد الدوريات المتخصصة في الدراسات التاريخية بتشجيع اقسام التاريخ والآثار بالجامعات وكذا الهيئات المتخصصة أو المهتمة بهذه الدراسات على اصدار دوريات في مجالات التاريخ المتنوعة مثل مجلة للتاريخ الاقتصادي وأخرى للتاريخ الاجتماعي وثالثة للتاريخ الحربى .

* الاهتمام بكتاب التاريخ المدرسى وكذا مكنتات الاطفال ومجلاتهم التي تتناول موضوعات تاريخية ، بحيث تكون هذه الكتب واضحة وجذابة وشيقة ، لا تقتصر على الناحية الوطنية ، أو السردية للتاريخ ، بل يجب ان تهتم بأبراز النواحي المجيدة في التاريخ المصرى والعربى ، وتنقل الطفل الى جوانب الابتكار والابداع التي قام بها الانسان المصرى طوال عصور التاريخ ، وتقوى فيه بطريقة غير مباشرة روح الانتماء الى الوطن . وبذلك سوف تبرز في الطفل والطالب بنور وعى تاريخى وأثرى وحضارى يصعب بعد ذلك نزعهُ أو نسيانه .

* تشجيع ومساندة الدولة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، وهى الهيئة العلمية المتخصصة الوحيدة في مصر للدراسات التاريخية والآثرية ، وذلك حتى تتمكن هذه الجمعية التى تضم مؤرخين وأثرين من القيام بواجباتها خير قيام .

* تشجيع ترجمة المراجع والكتب وكافة المؤلفات التاريخية والآثرية الاجنبية ذات الاهمية العلمية الى اللغة العربية واحياء مشروعات الترجمة القديمة التى قامت بها ادارات مثل ادارة الترجمة بوزارة المعارف وادارة الالف كتاب بوزارة التربية والتعليم ولجنة التأليف والترجمة والنشر ،

وغيرها ، لسد النقص الكبير الحالى في المترجمات التى تعد منبعاً كبيراً للمعرفة والتثقيف .

فى شأن المكتبات التاريخية والآثرية فى الجامعات وغيرها :

* تكملة مجموعات الدوريات التاريخية والآثرية التى توقف شراؤها منذ الستينات ، والاشتراك فى الدوريات التى تم صدورها فى العشرين سنة الاخيرة والعمل على شراء أو تصوير الأعداد الأولى منها .

* شراء مجموعات المصادر والمراجع التاريخية والآثرية التى يمكن للمشتغل بالتاريخ أو الآثار الاستغناء عنها . سواء كانت تلك المصادر والمراجع قد تم نشرها فى مصر أو فى الخارج ، ومتابعة ما ينشر مستقبلا ، وكذلك تكملة الاجراء الناقصة من مجموعات المصادر التاريخية الموجودة حاليا فى المكتبات الجامعية سواء عن طريق الشراء ، أو التبادل العلمى ، وهناك عدد كبير من المعاهد الآثرية الاجنبية بمصر- مثل المعهد الفرنسى والمانى والسويسرى والهولندى والتشيكى والنمساوى ومعهد آثار البحر المتوسط البولندى ومركز شيكاغو بالاقصر ومركز البحوث الأمريكية - ترحب بالتبادل والاهداء .

* استخدام الحاسب الالىكترونى فى شئون المكتبات التاريخية والآثرية كما هو معمول به فى سائر مكتبات العالم بحيث يستطيع الباحث فى التاريخ - بسهولة وبمفرده - معرفة ما يحتاجه من مصادر ومراجع لازمة لموضوع بحثه ، ورقم الكتاب فى المكتبة ومكانه على الرف .

* أهمية مساهمة الدولة فى نشر الاجزاء المتبقية من مجموعات المصادر التاريخية التى بدأ القسم الادبى بدار الكتب المصرية نشرها منذ أوائل القرن العشرين ، وكذلك قيام المراكز العلمية المتخصصة مثل مركز تحقيق التراث واقسام التاريخ فى الجامعات بتحقيق ونشر كتب التراث التاريخى فى مطابع الهيئة العامة للكتاب او مطابع الجامعات ، وتصوير ما نفذ من كتب التراث التاريخى ، والعمل على ترميم وتجليد المصادر التاريخية المطبوعة النادرة التى تعاني من الاهمال والتلف ،

وتطبيق بعض المواد الواردة فى القوانين المتعلقة بالآثار والوثائق على المخطوطات التاريخية الثمينة ، وخاصة تلك المواد المتعلقة بالصيانة والترميم . مع العمل على اعادة طبع بعض المخطوطات التى سبق نشرها ، فى طبعات شعبية زهيدة الثمن .

* تزويد المكتبات بقوائم (كاتالوجات) تحتوى على عناوين المصادر والمراجع التاريخية المحفوظة فى كافة المكتبات وذلك تسهيلا للباحثين وتوفيرا لوقتهم لمعرفة ما يحتاجونه لبحوثهم من المصادر والمراجع وأماكنها وأرقامها ، وقيام المكتبات المعنية بإعداد قوائم اضافية بماتم اضافته فى كل عام من احدث المراجع فى جميع التخصصات حتى يصبح من السهل على الباحث فى التاريخ أو الآثار متابعة كل جديد فى ميدان تخصصه .

* اهمية قيام الدولة بتوفير افلام ميكروفيلمية لمجموعات المخطوطات المصورة التى تحتفظ بها المكتبات ، على ان تحفظ فى دار الوثائق . وهذه المخطوطات هى التى تحتفظ بها بعض الجامعات مثل جامعة القاهرة او مكتبات الاقاليم مثل مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج . والعمل على توفير افلام ميكروفيلمية لأهميات المصادر التاريخية المخطوطة والمحفوظة فى بعض مكتبات الجامعات الاوروبية والأمريكية ومكتبات استانبول ومكتبة ليدن ، والمكتبة الأهلية ، ومكتبة كوليدج دى فرانس بباريس ، ومكتبة المتحف البريطانى بلندن ، ومكتبة الاسكوريال بأسبانيا ومكتبة الجمعية الآسيوية فى كلكتا ، ومكتبة الحرم المكى ومكتبة الحرم المدنى ، وغير ذلك من المكتبات ، وامداد جميع الجامعات المصرية بنسخ من هذه الافلام مصحوبة بعدد من أجهزة القراءة .

* ضرورة قيام الجامعات بتصوير الرسائل العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه فى التاريخ والآثار على الميكروفيلم على غرار المشروع الذى قامت به بعض الكليات بجامعة القاهرة وجامعة عين شمس ، وتبادل الافلام مع سائر مكتبات الجامعات المصرية لتسهيل

الاطلاع عليها والافادة منها .

- مع انشاء جهاز فى كل جامعة يتكفل بشئون الرسائل الجامعية فى التاريخ والآثار وغيرهما من طبع ونشر .

* عدم التفريط فى مكتبات علماء التاريخ والآثار ، والعمل على الا تسرب للخارج ، وقيام الدولة بشرائها وتقييمها ماديا وأدبيا بما يتناسب مع قيمة العالم ، وكذا تكريم من يهدون مكتباتهم الى الجامعات أو دور الكتب تكريما خاصا .

- مع النظر فى اصدار تشريعات تحرم أو تحدد خروج تلك الذخائر العلمية خارج مصر .

* ازالة أية قيود على الكتاب التاريخى أو الاثرى من حيث التأليف أو الطبع والنشر والتداول والتصوير .

* التخفيف من الحظر المفروض على الوثائق المتعلقة بالتاريخ الحديث والمعاصر الا فى حالات محددة قد يكون منها التهديد أو الاضرار بأمن الدولة ، وازالة العوائق التى تعوق الباحثين فى مجال الوثائق والمخطوطات .

فى شأن المتاحف :

* دراسة انشاء متحف لتاريخ مصر ، كما هو قائم فى كثير من دول العالم ، يحكى قصة ذلك التاريخ بالوثائق والمخطوطات والمكينات والمذكرات والبارودومات والديورامات يكون مكملا للمتاحف العامة ، الخاصة بآثار مصر ، وهى متحف القاهرة للآثار القديمة والمتحف الاسلامى والقبلى واليونانى الرومانى ، ومتحف الحضارة المصرية الذى يجرى الإعداد لتشييده .

* الاهتمام بمتاحف التاريخ النوعية مثل المتحفين الحربيين بالقاهرة وبور سعيد والمتحف الطبى بالقاهرة وقسم الزراعة القديمة بالمتحف الزراعى ، وانشاء متاحف واقسام مماثلة تتناول تاريخ كافة نواحي الحياة .

قطعة من العاج أو سدادة جرة أو اللخاف أو قطع النسيج أو الآلات ،
والأسلحة والحلى أو جدران المقابر والمعابد أو التوابيت والتماثيل
والمسلات ، ثم على العملة فى العصر التالى للفراعنة ، والذى عرف
باليونانى الرومانى .

وبعد أن توصل المصريون الى صناعة الورق من نبات البردى ،
أصبح مستودعا لما يسجله القوم عن حياتهم الرسمية وغير الرسمية .
وقد عثر على أطنان من هذه الأوراق تتناول كافة الأمور الدينية
والدنيوية ، كتبت بلغات وخطوط متنوعة : الهيروغليفية ، والهيراطيقية
والديموطيقية ، ثم بالخطوط : الاغريقية واللاتينية والقبطية ، وغير ذلك
فيما بعد العصر الفرعونى .

وقد عثر - فى المواقع الأثرية بالفيوم وبني سويف ، وغيرها من
المواقع بالوجه القبلى - على مئات الألوف من البرديات التى تعتبر وثائق
هامة لاتقدر بثمن . أما الوجه البحرى فقد تعرضت وثائقه البردية للتلف
والضياع ، بسبب الرطوبة أو تعاقب الغزوات .

وتحتفظ مصر بعدد كبير من تلك البرديات ، فى المتاحف الكبرى
بالقاهرة والاسكندرية كما يوجد العديد من وثائق البردى القبطية القديمة
فى مكتبات الأديرة والكنائس والبطريركية ، وقد نشر كثير منها ،
غير أن كميات ضخمة من وثائق البردى قد تسربت الى الخارج ،
وهى موزعة على مختلف أنحاء العالم ، ويصعب حصرها على وجه
التحديد .

أما البردى العربى فقد استعمل فى مصر منذ الفتح الاسلامى
وخاصة فى القرنين الهجريين الأولين ثم ظل مستعملا بعد ذلك على نطاق
ضيق ، مما يدل على بقاء صناعته فى مصر فترة فى العصر
الاسلامى ، ويذكر المقرئى - وهو من مؤرخى القرن الخامس عشر
الميلادى - أن البردى كان يوجد فى وقته فى وادى النطرون ، وفى خلال
ذلك بدأ يعاصر صناعة الرقوق ثم الورق ، الذى ظهرت صناعته منذ عهد
هارون الرشيد العباسى .

الوثائق التاريخية أهميتها ووسائل الحفاظ عليها

يشمل تعريف الوثائق جميع النصوص والموضوعات المنقوشة
والمكتوبة التى نوت لأهداف متنوعة ، ولم يكن تدوينها أصلا بغرض
نشرها .

وتضم الوثائق التاريخية نوعين أساسيين :

رسمى : ويشتمل على :

معاهدات ، وقوانين ، ومراسيم وقرارات ، وغيرها مما يتصل
بشئون الحكم .

خاص (أو شعبى) ويشمل على :

سجلات ، وعقود ، وخطابات ، وغير ذلك مما يتصل بالعلاقات
الاجتماعية والأنشطة الخاصة .

ولا تقل الوثائق الخاصة فى قيمتها وأهميتها عن الوثائق الرسمية ،
اذ تلقى الضوء على أحوال مجتمعيها ، والعلاقة بين أفرادها ، وبينهم وبين
السلطات الحاكمة ، وغير ذلك من الأمور ويزيد من قيمتها أنها تصل
الىنا مكتوبة بخط أفراد من الشعب ، دون تزويق أو تحريف .

وقد عرفت مصر الوثائق منذ مايقرب من خمسة آلاف عام ، أى منذ
توصل المصريون الى معرفة الكتابة . اذ بدأ المصرى يعبر عن حاجاته
أو أعماله أو معتقداته أو أفكاره ، ويثبت ذلك على لوح من الحجر أو

المتبادلة بين خلفاء الفاطميين وسلاطين الايوبيين والمماليك من جهة ، وحكام الجمهوريات الايطالية وملوك الفرنج من جهة أخرى تشمل الفترة الممتدة من بداية القرن الحادى عشر حتى بداية القرن السادس عشر ، وقد حفظت معظم دور الارشيف فى هذه المدن الاوربية الجانب الاكبر من الترجمات الخاصة بهذه الوثائق العربية ، سواء باللغة اللاتينية أو باللغات الفرنجية المشتقة منها . وقام بعض الاوربيين بنشر عدد قليل جدا من هذه المعاهدات . اما الوثائق التاريخية العربية التى كانت محفوظة فى ديوان الانشاء فى القاهرة ، فقد فقدت جميعها ، نتيجة لما تعرضت له من حرائق ونهب بسبب تقلب الدول على مر العصور ، ولا يوجد سوى بعض النماذج لهذه الوثائق اوردها بعض كتاب مصر ومؤرخيها .

ومن ثم يواجه الباحث فى تاريخ العصور الوسطى صعابا كثيرة فى الحصول على صور الوثائق التاريخية المحفوظة فى دور الارشيف فى المدن الاوربية السابق ذكرها ، وهى وثائق تلقى الاضواء على علاقة مصر بأوروبا فى العصور الوسطى ، وتحتوى على معلومات تاريخية غير متوفرة فى المصادر الادبية التقليدية ، ولا يقوى المجهود الفردى على الحصول على أفلام ميكروفيلمية لهذه الوثائق التاريخية الهامة ، ولذلك ينبغى أن تكلف لجان رسمية متخصصة لانتقاء الوثائق الهامة ، والحصول على أفلام لهذه الوثائق التاريخية ووضعها تحت أيدي الباحثين فى التاريخ .

وينسحب هذا أيضا على مجموعة وثائقية أخرى وهى أوراق البردى العربية التى نشرها الاستاذ جروهمان ، وكذلك وثائق الحرم الشريف وهى حوالى ٩٠٠ وثيقة تم اكتشافها فى القدس منذ خمس سنوات ، وهى خاصة بعصر المماليك فى مصر والشام ، والمجموعة كلها مصورة على ميكروفيلم محفوظة بجامعة عمان بالاردن ، وهناك حاجة ماسة للحصول على أفلام لهذه الوثائق التاريخية ليستفيد منها الباحثون فى تاريخ العصور الوسطى .

أما فيما يخص وثائق الوقف وسجلات المحاكم الشرعية المحفوظة

ويتميز البردى العربى بانه بقى قائما بمفرده بينما انقرضت البرديات بلغات أخرى ، كما يتميز بكثرتة ، فيكفى أنه يوجد من البردى العربى فى قسم البردى بالمكتبة الاهلية بفيينا ٩٣٤ ، ١٥ بردية مرقمة ، هذا بالإضافة الى صناديق من الورق المقوى تحتوى على أربعين ألفا من الورق والبردى العربى ، منها ٩٠٩ ، ٣٢ بردية ، كما يوجد بردى عربى فى مكتبات أخرى فى العالم كله لا نعرف عنها شيئا يذكر : فى تونس وبرلين ، وهامبورج ، وهيدلبرج ، وميونخ ، وليبزج ، ولندن ، وعانشيستر ، واكسفورد ، وبيريس ، وميلانو ، وفلورنسا ، وأوسلو ، وليننجراد ، وموسكو ، وفيلادلفيا وبنسلفانيا ، وشيكاجو ، واستانبول ، كما أنه لا يزال يكتشفون ورق بردى الى وقتنا الحاضر ، ونأمل فى كشف أوراق بردية عربية أخرى ، اذ لاتزال أرض مصر مملوءة بكثير منه ، فمعظم ما وجد من بردى ، عثر عليه بطريق الصدفة ، فى دفائن مختلفة ، وفى أماكن متعددة من مصر . ومن ثم فالاهتمام بالبردية العربية ضرورة علمية وقومية .

وبالنسبة للوثائق التى ترجع الى العصر الاسلامى ، لم يصل الينا من القرون الاسلامية الاولى - حتى القرن الحادى عشر الميلادى - غير قليل من الوثائق البردية ، وان عثر على بعض الوثائق المكتوبة على الورق ، أو الشقاقات وغيرها .

أما بعد القرن الحادى عشر ، فقد كثرت الوثائق التاريخية فى عهد الخلافة الفاطمية وسلطنة الايوبيين والمماليك ، ثم عقدت معاهدات دولية مع المدن التجارية المطلة على الشاطئ الأوربي للبحر المتوسط ، خاصة المدن التجارية الايطالية مثل : بيزا ، والبندقية ، ونابلى ، وجنوة ، وفلورنسا ، ومارسيليا فى فرنسا ، وأرغونه ، وقشتاله فى أسبانيا ، وبالرمو فى صقلية ، والقسطنطينية ، وتضمنت هذه المعاهدات الحقوق والامتيازات والاعفاءات الممنوحة لكل طائفة من طوائف تجار الفرنج ، والشروط الخاصة بمعاملتهم التجارية ، وغير ذلك من الامور التى تحصل بنشاطهم التجارى فى مصر واقامتهم بها . ومعظم الوثائق التاريخية

فى دار الوثائق القومية ووزارة الأوقاف ، فتجدر الإشارة الى ضرورة تسجيل هذه الوثائق وحفظها من التلف بالطرق العلمية الحديثة ، وكذلك تيسير حصول الباحثين فى التاريخ على أفلام لهذه الوثائق ، والقضاء على الصعوبات الروتينية التى يواجهها الباحث عند حاجته للاطلاع على احدى هذه الوثائق .

ولابد من الإشارة هنا الى وثائق الجنيزة ، وهى مجموعة من الوثائق ذات الأهمية فى دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لمصر والعالم العربى فى العصور الوسطى ، وبرغم أن هذه الوثائق اكتشفت منذ مايقرب من قرن من الزمان وأفاد منها الكثير من الباحثين فى دراساتهم اللغوية والتاريخية ، الا أننا فى وطننا العربى لانعرف الا القليل عنها .

وكلمة جنيزة ، كلمة عبرية - مثل الكلمة العربية جنازة - مشتقة من الكلمة الفارسية جنك بمعنى خزانة . وفى العصور الوسطى أطلقت كلمة جنيزه على تلك الحجرة التى كان اليهود يخزنون فيها أوراقهم الخاصة من خطابات وعقود وايصالات وغيرها ، حتى لاتدنس كلمة (الله) التى قد تكون مكتوبة فى هذه الوثائق .

وأطلق الباحثون مصطلح وثائق الجنيزة القاهرية على مجموعة الوثائق التى عثر عليها فى حجرة مظلمة فى سيناء جوج (معبد اليهود) بالفسطاط ، وكذلك على مجموعة وثائق عثر عليها فى مقبرة البساتين اليهودية على مقربة من القاهرة .

ويسود اعتقاد بوجود أوراق مماثلة ، انتشرت فى أنحاء مصر فى العصور الوسطى وبالأذات فى قوص والفيوم وبعض مدن الدلتا .

ففى سنة ١٨٨٩ - ١٨٩٠ ميلادية هدم السينا جوج لاعادة بنائه ، وعثر على كميات هائلة من الوثائق فى حجرة من حجراته ، كان اليهود يخزنون فيها أوراقهم ومستنداتهم القديمة جيلا بعد جيل ، وتنافس دور الكتب فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فى الحصول على هذه الوثائق .

وفى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى نقل معظم ما بقى من هذه

الوثائق الى مكتبة جامعة كمبردج بانجلترا حيث احتفظت المكتبة بهذه المجموعة تحت اسم مجموعة تيلور شختر . وهناك تسع عشرة مكتبة أخرى - بالإضافة الى مكتبة جامعة كمبردج - حصلت على مجموعات من وثائق الجنيزة ، منها : مكتبة المتحف البريطانى بلندن ، ومكتبة البولديان باكسفورد ، والمكتبة الوطنية بفيينا ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن عدد من المجموعات الخاصة فى باريس ولينجراد ، وغيرهما .

ومن المتعذر فى الوقت الحاضر ، تقدير العدد الحقيقى لوثائق الجنيزة ذات الصلة الوثائقية ، ومن المحتمل أن يبلغ عددها حوالى عشرة آلاف وثيقة ، منها حوالى ٧ آلاف يمكن اعتبارها وثائق تاريخية . ويوجد من هذه الوثائق فى مكتبة جامعة كمبردج بانجلترا حوالى ٥ آلاف وثيقة وفى مكتبة البولديان باكسفورد حوالى ٧٠٠ وثيقة كما توجد ١٤ مجموعة أخرى فى أنحاء العالم تحتوى على عدد يتراوح ما بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ وثيقة .

وتشتمل الجنيزة على وثائق متنوعة أسرية وغير أسرية ، إذ احتوت على خطابات وقوائم حسابات وموارد مالية وضرائبية متنوعة ، وإيجارات دور حوانيت ، وأثمان سلع ومتاجر مختلفة ، وسجلات قضائية وايصالات ، وعقود إيجارات وزواج وطلاق ورهن وقرض ، ومقايضة ومشاركة واستبدال ، ووصايا وهبات وعقود ، وفتاوى فقهية ، ووصفات علاجية طبية ، وسحر وتعاويذ وشعوذة . ويلاحظ أنه لا يوجد اختلاف كبير بين وثيقة تجارية أو رسالة شخصية ، وفى رسائل التهنة أو التعزية يجد الباحث فقرات كثيرة خاصة بأمور مالية ، أو أخبار عائلية ، أو نصائح وتعليمات متنوعة .

وترجع معظم وثائق الجنيزة من الناحية التاريخية الى العصرين الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ / ٩٦٩ - ١١٧١ م) ، والايوبى (٥٦٧ - ٦٤٨ هجرية / ١١٧١ - ١٢٥٠ م) . وهناك وثائق قليلة من العصر المملوكى (٦٤٨ - ٩٩٢ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) ، ووثائق أقل من القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى . وبالتالى تغطى وثائق

الجنيزة فترة زمنية طويلة تمتد من سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م الى سنة ٩٤٥ هـ / ١٥٢٨ م ، أى حوالى ٦٠٠ سنة .

ورغم أن هذه المجموعة الوثائقية اكتشفت فى مدينة القسطنطينية وما حولها بمصر ، الا أنها تلقى الكثير من الضوء على الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بلاد العالم الاسلامى الأخرى فى العصور الوسطى مثل بلاد : الأندلس ، والمغرب ، والشام ، والعراق ، وإيران ، والحجاز ، واليمن ، ويرجع ذلك الى أن حركة انتقال الناس بين هذه البلاد كانت نشطة الى حد كبير فى العصور الوسطى .

ومعظم وثائق الجنيزة مكتوب باللغة العربية ولكن بحروف عبرية ، وهى الكتابة التى كان يستخدمها اليهود فى بلاد العالم الاسلامى فى العصور الوسطى . وهناك مجموعة من وثائق الجنيزة مكتوبة باللغة العربية والحروف العربية ، وهذه الوثائق العربية محفوظة فى مكتبة جامعة كمبردج بانجلترا فى صناديق خاصة أعطى لها اسم « الصناديق الاسلامية » تمييزا لها عن الوثائق العربية المكتوبة بحروف عبرية . واحتوت هذه المجموعات من الوثائق العربية على وثائق خاصة بمعاملات تجارية أو مالية أو غيرها ، بين اليهود وغير اليهود ، أو التماسات مقدمة الى الخلفاء والحكام ، وكذا وثائق اسلامية صرفة . وأخذت هذه الوثائق طريقها الى مجموعة الجنيزة عن طريق كتابة خطاب أو عقد أو إيصال بحروف عبرية ، على ظهر وثيقة أقدم مكتوبة باللغة العربية .

وترجع أهمية وثائق الجنيزة لدراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للعالم الاسلامى فى العصور الوسطى ، الى أسباب كثيرة ، أهمها :

– أنها تمدنا بمعلومات فريدة فى نوعها لأنواع المتاجر ، وأسعار الأراضى والمنازل ، وقيم الإيجارات ونفقات المعيشة ، وأنواع المعاملات النقدية ، وأسعار الصرف بين الدينار الذهب والدرهم الفضة ، وبين الدرهم الفضة والفلس النحاس ، وهذه المعلومات وأشباهاها فى غاية الأهمية للباحثين فى التاريخ الاقتصادى .

– انها تملأ الفراغ الذى خلفه المؤرخون المعاصرون الذين اكتفوا

فى حوياتهم بذكر تواريخ الخلفاء والسلاطين والامراء والحكام ، وأخبار المعارك والحروب ، ولم يتعرضوا الا نادرا للحديث عن حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

– انها تحتوى على وثائق كثيرة صادرة من ديوان الانشاء أو غيره من الدواوين ، تسربت بطريقة أو أخرى الى أيدي اليهود الذين استخدموا الاماكن الشاغرة فى هذه الوثائق أو ظهورها فى كتاباتهم المختلفة .

والبحث فى وثائق الجنيزة ليس بالأمر الهين ، ذلك لانها ليست أرشيفا من الأرشيفات ، وانما هى شبيهة بسلة ألقى فيها بالأوراق المختلفة بعد الاستغناء عنها ، فاختلط بعضها ببعض . كما أن هذه الوثائق ظلت حوالى تسعة قرون فى تلك الحجرة بسينا جورج القسطنطينية يأخذ منها الناس ما يريدونه من أوراق قديمة ليكتبوا فى الاماكن الشاغرة بها ، فقد أدى هذا الى أن الباحث ربما يجد جزءا من وثيقة فى مجموعة وثائق مكتبة جامعة كمبردج ، ويجد جزءا ثانيا من نفس الوثيقة فى مجموعة مكتبة « برديان » باكسفورد ، ويجد جزءا ثالثا فى مكان آخر ، وقد لا يعثر على جزءها الرابع أبدا .

ويواجه الباحث صعوبة أخرى عند استخدام وثائق الجنيزة ، حيث اعتاد الناس كتابة ملحوظات وبيانات متنوعة فى الاماكن الشاغرة فى الوثائق أو فى هوامشها أو خلفها – لان الورق كان غالى الثمن – وأدى هذا الى صعوبة حل بعض رموز الكتابات لما تعرضت له هذه الوثائق من عوامل التلف من الرطوبة والجفاف وطول الأمد ، ونتيجة استخدام الاحبار الرخيصة ، واختلاف الخطوط من بلد الى آخر ومن عصر لعصر .

ويضاف الى هذه الصعوبات أن معظم وثائق الجنيزة لا تحمل تواريخ وبالتالي يكمن الخطر الحقيقى فى اعتماد الباحث على وثيقة – غير مؤرخة من العصر الفاطمى مثلا – لكى يبرهن على صحة ظاهرة أو حدث تاريخى من العصر الايوبي أو العصر المملوكى ، ولذا يجب توخى الحذر والدقة عند استخدام وثائق الجنيزة التى لا تحمل تواريخ محددة ،

سنة ١٨٦٦ عند انشاء مجلس شورى النواب ، وكذا وثائق مكتبة الاسكندرية ، وسجلات الشهر العقارى التى نقلت إليها ملفات القضايا التى نظرت فى العصر العثمانى ، وغير ذلك من عشرات الأماكن التى تضم وثائق تاريخية هامة .

أما فى الخارج فهناك مكتبة الاسكوريال فى مدريد ، والتى تضم العديد من الوثائق عن علاقات مصر العثمانية بالدول الأوروبية عامة ودول البحر المتوسط خاصة ، ومكتبة المدرسة الشرقية فى درهام ببريطانيا حيث اودع « وينجيت » كافة ما حصل عليه من وثائق اثناء عمله فى مصر والسودان ، وكذلك دور الوثائق المختلفة فى كافة أنحاء أوروبا وخارجها ، فى تركيا وغيرها .

ويمكن تقسيم العصر الحديث على النحو الآتى :

• وثائق خاصة بالعصر العثمانى ، وهى تضم سجلات الرزنامة ، وغيرها من الوثائق التركية القديمة التى تجب العناية بترجمتها الى اللغة العربية .

• المجموعة الثانية ، وتمتد من عصر محمد على حتى بدء الاحتلال البريطانى ، وظروفها أفضل ، إذ تم ترجمة جزء كبير منها وتصنيفها ، مما يسر للباحثين استخدامها فى دراستهم كما ترجمت كمية كبيرة من الوثائق الأجنبية المتعلقة بذلك العهد .

• الفترة التالية من سنة ١٨٨٢ حتى الآن ، تحتاج الى جهد كبير وعمل دائب ، نرجو أن يتم على نطاق واسع .

فى سبيل الحفاظ على الوثائق :

مما سبق يتضح أن هناك حاجة ملحة للحفاظ على الوثائق والاستفادة منها علميا ، وذلك وفاء بالتزاماتنا نحو التراث القومى ونحو تاريخنا الحديث . وهناك ادراك ، ووعى من جانب المتخصصين والاختصاصيين ، تجاه واجبهم فى هذا الشأن ، كما أن هناك صحوة قومية فيما يتعلق بتراث مصر الاثرى والتاريخى الذى تعد الوثائق من أهم مكوناته .

وقد أنشأت الدولة - بمقتضى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ - دار

ويستدعى هذا ضرورة معرفة الباحث بأنواع الخطوط والاحبار والورق والمصطلحات لكل عصر من العصور التاريخية المختلفة .

أما عن المشتغلين فى مجال وثائق الجنيزة فجلهم من المستشرقين اليهود ، أما غير اليهود فلا يتجاوز عددهم فى هذا الميدان فى العالم أكثر من عدد اصابع اليد الواحدة ، مما أدى الى مواجهتنا لدراسة جانب واحد فقط ، كثيرا ما تكون موجهة أو مغرضة .

وموضع الخطورة هنا أن المشتغلين بهذه الوثائق من غير العرب قد يستغلون فرصة عدم اهتمامنا واشتغالنا فى وثائق الجنيزة للقيام بنشر وتحقيق هذه الوثائق بطريقة تشوه تاريخنا القومى ، أو استخدامها - فى بحوثهم التاريخية - بطريقة تعطى تفسيرات خاطئة للحوادث التاريخية ، ورسم الكثير من الصور المشوهة لمواقف مجيدة من تاريخنا فى العصور الوسطى ، مما يؤثر تأثيرا سيئا على ثقافة الاجيال المعاصرة والقادمة .

وفىما يتصل بوثائق العصر الحديث ، هناك رصد ضخم من الوثائق الضرورية والهامة فى تاريخنا الحديث ، ينبغى أن يحظى بالعناية وبذل الجهود الكفيلة بالحفاظ على هذه الوثائق وتنظيمها وفهرستها ، سواء ما تضمنه دار الوثائق التاريخية القومية أو ما هو موزع فى أماكن عديدة ، منها على سبيل المثال : مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، ووثائقها هامة بالنسبة لعصر محمد على ، ومكتبة المجمع العلمى بالقاهرة ، ووثائقها هامة بالنسبة لعصر الحملة الفرنسية ، ومكتبة الجمعية الجغرافية بالقاهرة ، ووثائقها هامة فيما يتعلق بمضايقات مجلسى اللوردات والعموم البريطانيين حتى سنة ١٩٦٧ ، ووثائق مكتبة الأزهر التى تحوى الكثير من الوثائق المخطوطة فى مجالات تعليمية ودينية وسياسية ، وفيما يختص بمحاولات اصلاح الأزهر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وما يدل على أهمية هذه الوثائق ، تلك البعثة التى أوفدها هيئة اليونسكو عام ١٩٥٤ لتصوير الوثائق الموجودة فى رواق المغاربة ورواق الشوام . كذلك من الوثائق الهامة مضايقات جلسات الهيئات النيابية التى شكلت فى مصر ابتداء من

الوثائق القومية التي يمكن اعتبارها امتدادا لديوان الانشاء في العصر المملوكي ، والرزنامة في العصر العثماني ، ثم دار المحفوظات العمومية في العصر الحديث .

وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن تقوم دار الوثائق بجمع الوثائق التي تعد مادة لتاريخ مصر وما يتصل به في جميع العصور ، وحفظها وتيسير دراستها والعمل على نشرها مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ (أى قانون حماية الآثار وقتئذ والذي حل مكانه الآن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣) .

وتنص المادة الرابعة على أن تعتبر نواة لمجموعات الوثائق التي ستضمها هذه الدار : الوثائق الموجودة في أقسام المحفوظات التاريخية في القصر الجمهوري ، ودار المحفوظات بالقلعة ، وكذا مجلس الوزراء ، ووزارة الخارجية ، ووزارة العدل ، ووزارة الاوقاف ، والأزهر ، مع اجازة أن تحتفظ الجهات الخمس الاخيرة بما لديها من وثائق ترى أن لها صفة السرية ، وعلى أن تضم هذه الدار الوثائق التي يقرر المجلس الاعلى اعتبارها ذات قيمة تاريخية والموجودة لدى الوزارات والمصالح الاخرى ، أو لدى الافراد والهيئات .

وتتصل المواد (٦) ، (٧) ، (٨) بتسليم الوثائق للدار أو الاستيلاء عليها أو حيازتها ، وما يرتبط بذلك من شروط خاصة ، أما المادة (٩) فتتعلق بأخذ صور شمسية أو خطية من الوثائق المودعة بالدار . وتقضى المادة (١٠) بتأليف لجان دائمة للمحفوظات بالوزارات ، تكون حلقة الاتصال بين الوزارة ودار الوثائق ، أما المادة (١١) فتتناول طريقة التخلص من بعض الاوراق . وأما العقوبات المنصوصة في هذا القانون فتتناولها المواد من (١٢) الى (١٤) .

وقد صدر بعد ذلك قانونان آخران يتعلقان بالوثائق : القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها ، والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعديل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

ويتبين من العرض السابق ضرورة الالتزام بالقوانين الخاصة بالوثائق ، وكذا قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، خاصة وأن القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء دار الوثائق التاريخية قد نص في مادته الثانية على عدم الاخلال بأحكام قانون حماية الآثار .

وقد نص قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ في مادته الأولى على ما يأتي :

« يعتبر أثرا كل عقار أو منقول انتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والاديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها » .

كما تنص المادة الثانية على : « يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة أن يعتبر أى عقار أو منقول ذي قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو أدبية أثرا متى كانت للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانته ، وذلك دون التقيد بالحد الزمني الوارد بالمادة السابقة ، ويتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون » .

والواقع أنه لمفيد وهام للغاية تطبيق مواد قانون الآثار المتصلة بالتسجيل والترميم والصيانة والحفظ والعرض والاستفادة العلمية وغيرها على الوثائق والمخطوطات .

كذلك يبدو من الضروري العمل على تحقيق ما يأتي :

- توفير العمالة الفنية اللازمة لترجمة وفهرسة هذه الوثائق ، وضرورة تصويرها وتسجيلها ، سواء منها ما كان في مصر أو في الخارج ، وسواء أكان ذلك تصويرا فوتوغرافيا أو ميكروفيلما .

- الاهتمام بالبحث عن الوثائق ذات القيمة التاريخية أو القومية في الاقاليم ، وحل المشاكل التي تعوق البحث العلمي فيما يتعلق بتلك الوثائق .

- تجميع كافة الوثائق في مكان واحد سواء الرسمية منها

والشخصية ، ويتصل ذلك بضرورة اتخاذ قرار حاسم فيما يتعلق باتجاهين متباينين :

الاول : يتجه نحو تركيز وثائق الأقاليم في القاهرة لعدم الاطمئنان إلى كفاءة كل محافظة للقيام بالمهمة .

الثاني : يرى انشاء دور وثائق محلية تتبع دار الوثائق المركزية ، على أن تتولى كل محافظة جمع وثائقها وتصنيفها بشكل يبرز شخصيتها .

وإذا كان الهدف من انشاء دار الوثائق التاريخية هو تجميع الوثائق ذات الأهمية التاريخية في مكان واحد ، فليس معنى هذا أن نغفل الوثائق الأخرى كوثائق الملكيات والمكلفات وغيرها ، والتي قد تحتوي على معلومات لاغنى عنها في كتابة تاريخ مصر .

كذلك لابد من الاهتمام بمجموعات لها أهمية تاريخية خاصة كديوان الرزنامة ، وديوان الدفترى ومضابط ديوان القاهرة الكبير ، وديوانها الصغير ، والوثائق المكتوبة بخط القرمة .

وفيما يتعلق بتحقيق ونشر وثائق الجنييزة ، والاستفادة منها في البحوث والدراسات التاريخية فيجب مساهمة الدولة في ضوء الاقتراحات التالية :

- أن تهتم الدولة بتصوير مجموعات وثائق الجنييزة الموجودة في مكتبة جامعة كمبريدج بانجلترا وفي غيرها ، على أفلام ميكروفيلمية عن طريق بعض المراكز العلمية مثل : مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، أو دار الوثائق التاريخية ، أو مركز الدراسات البهرية ، أو مكاتب جامعة القاهرة ، أو غير ذلك من المراكز العلمية المتخصصة .

- تشكيل لجنة علمية من أساتذة الجامعات المصرية والعلماء المصريين المهتمين بوثائق الجنييزة والمتخصصين في اللغات الشرقية ، والمهتمين بالدراسات العبرية ، على أن تقوم هذه اللجنة بما يأتي :

• إعداد قوائم (كتالوجات) لمحتويات هذه الوثائق حتى يتيسر للباحثين في الدراسات التاريخية وغيرها الاستفادة منها .

• توجيه الباحثين المصريين إلى الانتفاع بوثائق الجنييزة في

بحوثهم ودراساتهم التاريخية وغيرها ، وتدريبهم على تحقيق هذه الوثائق ونشرها بطريقة علمية سليمة ، وتوعيتهم بقيمتها ، وبأهمية عدم ترك هذه المجالات كي تكون وقفا على غيرنا ، على الرغم من أننا الجانب الأولى بأن يهتم بها .

• البحث عن مجموعة هامة من وثائق الجنييزة تعرف باسم « مجموعة موصيرى » ، والتي أفاد منها كثير من الباحثين ، وربما تكون قد تسربت إلى الخارج ، وربما يتضح أنها لا تزال موجودة في القاهرة في مكان ما ، يحتمل أن يكون مقبرة عائلة موصيرى ، أو معبد لليهود ، أو غير ذلك من الأماكن .

- أن يقتصر العمل والبحث في ميدان وثائق الجنييزة على العلماء المصريين بون سوامم - في الوقت الحاضر - ولا تمنع تصريحات أو استثناءات لاية هيئة علمية أجنبية للبحث عن هذه الوثائق ، أو العمل على نشرها ، باعتبار أنها من التراث الذى يجب أن نحافظ عليه ونحتفظ به ليكون ذخيرة للبحوث والدراسات التاريخية للباحثين المعاصرين والأجيال القادمة .

وفيما يتعلق بوثائق العصر الحديث ، فيوجد في مصر عدد لا بأس به من الوثائق المخطوطة والمطبوعة مودعة بمكتبات الهيئات العلمية ، ويلاحظ على بعض المطبوع منها أنه قد نشر نشرا أصم ، أى اكتفى ناشرها بنقل النص الحرفى للوثيقة وتاريخها ورقمها في سجل الأيداع وإسمى مرسلها والمرسلة إليه ، وقد سار على هذه الطريقة بعض المؤرخين والباحثين منذ القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . ثم استخدمت - ابتداء من ثلاثينات القرن العشرين - طريقة النشر التفصيلي ، وتقوم هذه الطريقة على عناصر أساسية منها :

- دراسة الملابس السياسية أو الاقتصادية أو الحربية أو الاجتماعية أو الدينية التى أدت إلى اصدار الوثيقة .

- نشر النص الحرفى الكامل للوثيقة وتاريخها ورقمها في مكان الحفظ ، واسم المرسل واسم الجهة المرسلة إليها .

- دراسة تحليلية للنقاط الرئيسية في الوثيقة ، وتحديد نوعيتها وهل

هى من الوثائق الجادة أو من الوثائق التى تهدف الى تغطية موقف معين ، أو التستر على تصرف حاكم أخطأ فى تصرفه ، أو إخفاء خطة ترمى دولة ما الى مفاجأة دولة أخرى بها فى موقف معين ووضعها امام الأمر الواقع .

– النتائج التى أسفر عنها صدور الوثيقة ايجابا أو سلبا .

– ذكر بعض المصادر أو المراجع التى يمكن أن يرجع اليها من يريد الاستزادة فى موضوع الوثيقة .

ولذا فمن الضرورى الآن حث جميع الباحثين على الالتزام بطريقة النشر التفصيلى المعتمد على الأسس العلمية السليمة .

التوصيات

تم اعداد هذه الدراسة على ضوء ما تضمنه موضوع « تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثارى » وتوصياته التى أصدرها المجلس فى دورته الخامسة وموضوع « حماية التراث التاريخى والآثرى وعلاقة الأجهزة الحكومية به » وتوصياته التى أصدرها المجلس فى دورته السادسة الحالية ، وخاصة التوصية التى تنص على « القيام بدراسة شاملة لأوضاع الوثائق والمخطوطات التى فى حوزة الأجهزة والهيئات الحكومية والأهلية ، والتى تتعرض لأخطار جسيمة ، توطئة لتسجيلها وترميمها وصيانتها وحفظها والاهادة منها علميا » .

وبناء على ذلك كله ، وعلى ما تضمنته هذه الدراسة ، ومبادئ حولها من مناقشات يوصى بما يأتى :

• الالتزام بإعمال القوانين الخاصة بالوثائق وتطبيقها على كافة الوثائق ، سواء أكانت فى حوزة الهيئات أو الافراد ، وهذه القوانين هى :

– القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية ، ويتصل به القرار الوزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الداخلية لدار الوثائق .

– القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها .

– القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها .

• الاهتمام بتطبيق مواد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ الخاص بحماية الآثار ، وخاصة فيما يتعلق بالتسجيل أو الصيانة أو الترميم أو الاستخدام العلمى .

• توجيه الجهود الكافية لتجميع وثائقنا التاريخية بالداخل والخارج مع صيانتها والحفاظ عليها ، وذلك على النحو الآتى :

– اتخاذ موقف ايجابى تجاه الوثائق الموجودة بالخارج ، ومحاولة الحصول على نسخ أو صور منها ، سواء عن طريق اتفاقيات التبادل الثقافى أو عن طريق ارسال بعثات الى الخارج لتسجيل وتصوير ما أخرج من ديارنا من الوثائق .

– ضرورة البحث عن الوثائق التى لدى الهيئات والأفراد فى محافظات مصر ، وارسال بعثات تطوف أرجاء البلاد لتصويرها .

– بذل عناية خاصة بالمجموعات الفريدة مثل : ديوان الرناتمة « الدفترى » ووثائق الجنيزة ، مع ضرورة تضافر جهود الافراد والمراكز العلمية المختصة بالدولة ، لانجاز هذه المهمة .

– تجميع الوثائق التى لاتضمها دار الوثائق ، مثل : المكلفات ، وقسائم الزواج ودفاتر المواليد والوفيات ، وضمها فى مبنى خاص بها ، أو تخصيص فرع لها بدار الوثائق ، أو أن تحتفظ الدار بنسخ أو صور منها .

– تصوير وتسجيل وتوثيق وفهرسة جميع الوثائق . مع العناية بترجمة المكتوب منها باللغات الأوربية أو التركية ، أو العبرية ، أو المكتوبة بخط خاص مثل خط القرمة .

– العمل على أن يتم نشر الوثائق بأسلوب علمى دقيق ، يراعى فيه على سبيل المثال : نوافع نشر الوثيقة ، وثبات نصه الاصلى ، وتحقيقه ، والتعليق عليه ، ونتائج نشرها ، مع ثبت بالمراجع ليستعين به من يريد الاستزادة من موضوعها .

باندونيسيا وغيرها في كل بقعة تضم آثارا عالمية .
أما في مصر فهناك بالفعل مخاطر طبيعية وبشرية عديدة على
آثارها ، يجب أن يتوقعها الانسان لأنها نتاج عوامل تقليدية ، بعضها
قديم ارتبط بالزمن وبعضها حديث فرضته ظروف الحياة المعاصرة ،
وتكمن الامة الزائدة لهذا الموضوع في أن مصر من أكثر بلاد العالم
آثارا ، إذ فيها مئات المواقع الاثرية الفرعونية التي يضم بعضها آلاف
المقابر والمعابد ومختلف الأبنية الاثرية ، ولديها آثار يونانية ورومانية
وقبطية وبيزنطية وحديثة وإسلامية (حوالى خمسمائة أثر إسلامي في
القاهرة وحدها) ولدينا ملايين القطع الاثرية في المخازن والمتاحف
تحتاج الى ترميم وإصلاح وعلاج وتقوية وصيانة وتثبيت وإنقاذ وحماية
وعادة بناء وتجميل وتنظيف .

والواقع أن ذلك الخطر على الآثار يرجع الى عوامل طبيعية أو بيئية
وأخرى بشرية من فعل الانسان . والعوامل الطبيعية متعددة منها عوامل
جيولوجية كحركات القشرة الأرضية من براكين وزلازل وهزات أرضية ،
وكنوعية التربة المقام عليها الآثار ، فالتربة المسامية مثلاً قادرة على
امتصاص المياه التي تتبخر بعد ذلك تاركة ما بها من أملاح ، ومن
العوامل الجيولوجية أيضاً خواص الحجر الذي استخدم في إقامة الأثر .
وهناك العوامل الجوية فالهواء نفسه قد تعلق به الغازات الحمضية
والأملاح وخاصة في المناطق الصناعية والمزدحمة بالسكان وهناك الرياح
الشديدة الهبوب التي تصطدم ببعض أجزاء الأثر فتؤدي الى تاكلها وكذا
العواصف المحملة بالرمال والتي تحتك بالآثار فتفتت سطوحها كما حدث
لواجهة معبد أبوسنبل الصغير بعد أن تم إنقاذه ، كما أن الرياح في
المناطق الصحراوية التي تحرك الكثبان الرملية - قد تغير الآثار
وتغطيها ، ثم اشتداد درجة الحرارة الذي يسبب تبخر المياه وتراكم
الأملاح ، وكذا اختلاف درجات الحرارة صيفاً وشتاءً وليلاً ونهاراً وهي
ذات تأثير مدمر على سطوح المباني الاثرية ، ثم تأثير الأمطار الضار
على الآثار والسيول التي تغمر الآثار وتملأ شقوقها بالمياه التي تتبخر
وتترك الأملاح المتبلورة فتفتك بها ، وأخيراً الرطوبة الجوية وما تسببه من

* اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد أجيال متمرسه من المترجمين
والمحققين والمفهرسين ، والباليوغرافيين (المتخصصين في أشكال
الكتابة القديمة) والاجرافيين (المتخصصين في أشكال حروف الكتابة
بأنواعها) ، والمتخصصين في علم البرديات ، وفي فنون ترميم الورق
والبردي ، وغير ذلك من الفنون والعلوم المتصلة بمجال الوثائق .
* النظر في انشاء معهد قومي للتراث الحضاري والتاريخي
والادبي ، يقوم بدراسة ونشر كل ما يتعلق بهذا التراث ، وفي مقدمته
التراث الوثائقي .

- مع النظر في امكان انشاء دور وثائق بالمحليات تتبع دار الوثائق
المركزية ، على أن يتم تنفيذ ذلك بعد إعداد الكوادر العلمية والفنية
اللازمة .

* تدعيم وتطوير مركز البردي التابع لجامعة عين شمس ، حتى
يكون على مستوى مراكز البردي العالمية .

إعداد مرمم الآثار ورعايته

أبعاد المشكلة :

تجتاز آثار العالم كله الآن مرحلة خطيرة دقيقة تؤكد عشرات
الحملات الدولية التي يقوم بها اليونسكو في سبيل إنقاذها ، كحملات
إنقاذ النوبة بمصر و آثار فينسيا (البندقية) وفلورنسا في إيطاليا ،
والأكروبول باليونان وقرطاجنة بتونس ، ومهنجارو بباكستان وبرمبانور

تاكل فى سطوح الآثار نتيجة لتراكم الأملاح عليها .

وهناك العوامل الحيوية ومنها النباتية كالأعشاب (الحلفا والطحالب وحشيشة البحر وغيرها) التى تنمو وسط الاحجار وعلى سطوحها وجدرانها وتزاحم أعمدتها وتمثيلها ، وكذا الحيوانية كالحفافيش والحشرات كالزنابير والنحل والنمل والكائنات الدقيقة والفطريات التى تتخر فى الأخشاب والبردى والورق بوجه خاص .

ويزداد تأثير هذه العوامل ويزداد مفعولها كلما قدم الأثر وضعفت مقاومته ، أى ان الزمن يلعب هو الآخر دورا رئيسيا ومستمر فى زيادة قدرة هذه العوامل على التدمير والتخريب ، رغم ان آثار مصر الفرعونية بوجه خاص قد أثبتت قدرتها العجيبة على مسايرة الزمن ومقاومة تأثير الأجيال المتعاقبة عليها .

والعوامل البشرية هى الأخرى متعددة منها التوسع الزراعى وما يتبعه من مشروعات رى وصرف مما يزيد فى نسبة الرطوبة الجوية ويؤثر فى تخزين المياه الباطنية بل ان بعض مشروعات الرى تؤدى الى غرق الآثار تماما ، ولدينا أقوى مثل على ذلك هو بناء السد العالى الذى كاد أن يغرق سبعة عشر معبدا ومئات من المناطق الأثرية بقبورها وحصونها ويقايا مدنها لولا نجاح الحملة الدولية لانقاذ آثار بلاد النوبة ، كذلك يلعب الصرف الصحى وشبكات المجارى دورا خطيرا فى رفع منسوب المياه الباطنية ويؤدى الى طغى المياه على الآثار .

كذلك أدى الكشف عن الكثير من هذه الآثار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وإزالة ما كان يغطيها من أتربة ورمال - الى تعريضها لعوامل التعرية المختلفة والى تيسير سرقتها والتعدي عليها وهدمها لاستخدام أحجارها فى البناء .

وقد أدى تزايد الحركة السياحية وتزاحم الزوار حول الآثار الى أضرار خطيرة ، فالسياح يلمسون الآثار والمعرضات الأثرية ويتهاقنون على تصويرها مستخدمين الفلاش الذى يسمى الى النقوش والرسوم ذات الألوان كما تصر الهيئات السياحية على إقامة المنشآت الضارة

بالآثار كالكافتيريا التى أنشأتها وزارة السياحة فى وادى الملوك فى الستينات .

كذلك فان المشروعات العمرانية والصناعية والعسكرية والترفيهية تهدد الآثار تهديدا صارخا وكذا حركة المواصلات من برية وجوية ومائية تؤدى بما تسببه من اهتزازات الى قلقلة الآثار . كما حدث فى مشروع كوبرى ٦ أكتوبر وما تبعه من طرق ، فقد أدى ذلك المشروع الى انتزاع جانب كبير من حديقة المتحف المصرى وأصبحت الطرق المزدهمة بالمواصلات ملاصقة للمتحف لايفصلها عنه غير بضعة امتار مما أضر بالآثار داخل المتحف وخاصة المرممة منها .

يضاف الى ذلك ان الترميم والصيانة ليسا عملا روتينيا بسيطا ، بل أعمال متشابكة مكثفة ، يجب ان تتم بوجه عام وفقا للخطوات التالية :

- تسجيل شامل للآثار وما به من مشاكل ترميمية وماتعرض له من أضرار .

- دراسات علمية وتكنولوجية مكثفة للتعرف على طبيعته وظروفه التى تعرض لها وعلى اسباب تدهوره .

- دراسة لأنسب المواد اللازمة لإجراء أعمال الترميم والصيانة واختيار أنسب الطرق وأكثرها صلاحية لأعمال الترميم بون تغيير لمعالمه المعمارية والفنية .

- القيام بأعمال الترميم والصيانة المستمرة للآثار بتهيئة أنسب الظروف لسلامته والحفاظ عليه .

ويحتاج ذلك كله الى قدرات متعددة وملكات متنوعة كالقدرة على البحث العلمى المستمر ، فمجال الترميم متغير ومتطور دائما وفقا للتقدم العلمى والتكنولوجى العالمى وكذا الكفاية الفنية التى تتولى التنفيذ لنتائج البحوث والدراسات المستمرة ثم الملكة اليدوية التى تستطيع ان تترجم ما يعطى لها من ابحاث والتى اكتسبت خبرتها بالممارسة .

كما يحتاج الترميم الى العمل الجماعى اذ يقوم به فريق متكامل متعاون من مهندسين وحرفيين وأثريين ومصورين ورسامين ، ولا يمكن لأى فئة منها العمل فى معزل عن الأخرى وإلا أضر ذلك بالآثر .

يتحمل الحائز مصاريف الترميم .

كذلك نصت المادة ٣٤ : « يخضع الترخيص للبعثات الاجنبية بالكشف والتنقيب عن الآثار للمواد التالية :

أ- إلزام كل بعثة بترميم وصيانة ما اكتشفته من الآثار المعمارية والآثار المنقولة أولا بأول وقبل أن تنتهى مواسم عملها ، وذلك بإشراف الأجهزة المختصة فى هيئة الآثار وبالتعاون معها .

ب - اقتراح خطة كل بعثة أجنبية لأعمال التنقيب الأثرى فى مصر بخطة مكملة لها تقوم فيها البعثة بعمل من أعمال الترميم للآثار القائمة التى سبق الكشف عنها » . . ونصت المواد من ٤٠ الى ٤٧ على عقوبات ، قد تصل الى السجن سبع سنوات أو غرامة تصل الى خمسين الف جنيه لكل من يهدم أو ي تلف عملا أو مبنى تاريخيا أو شوه أو غير معاملة أو نقل جزءا منه أو استولى على أنقاض أثرية أو رمال أو مواد أخرى من موقع أثرى أو اضافها الى الموقع أو كتب أو نقش على الأثر أو غير ذلك من الاعمال التى تضر بالآثار وتسلزم ترميمه . وتنص المادة على أن « تتولى الهيئة تنسيق العمل مع الهيئات والجهات المختصة بالتخطيط والاسكان والسياحة والمرافق والامن ومجالس المحافظات بما يكفل حماية الآثار والمتاحف والمباني التاريخية من الاهتزازات والاختناقات ومسببات الرشح والتلوث وأخطار الصناعة وتغيير المحيط التاريخي وبما يحقق التوازن بين مطالب العمران وبين ضرورات صيانة الآثار والتراث » .

سادسا : انشاء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف بالهيئة ، والذى سمحت امكاناته المادية بالقيام بمشروعات ضخمة وعديدة فى مجال الترميم .

وانطلاقا مما سبق فقد اهتم المجلس بالجانب البشرى فى هذا المجال وهو المرمم ، ذلك الذى يتعامل مع الأثر تعاملًا مباشرًا لترميمه وصيانتة والحفاظة عليه ويقتصر البحث هنا على موضوعين : هما إعداد المرمم ورعايته صحيا .

كذلك يحتاج الترميم لدرجات من التخصص فى ترميم وصيانة المواد المختلفة كالمعادن والأخشاب والأحجار والفخار والأجر والصلصال والورق والبردى والجلد والأقمشة والعظام والمباني والمنقوش الجدارية والزجاج والقيشاني وغيرها .

ولكن من ناحية أخرى هناك عوامل وحقائق تبعث على الاطمئنان فيما يتعلق بمجال الترميم والصيانة ، منها على سبيل المثال :

أولا : اهتمام هيئة الآثار بهذا المجال ووضعها فى الموقع الاول من مجالات اهتمامها ويشهد بذلك ما قامت به من نشاطات فى السنوات الأخيرة .

ثانيا : انشاء قسم للترميم بكلية الآثار بجامعة القاهرة ألحقت به المعامل المتخصصة وبدأ فى تخريج الاختصاصيين فى الترميم .

ثالثا : إرسال عشرات البعثات الى دول متعددة مثل ايطاليا والنمسا وبولندا وروسيا والمجر وعاد أصحابها وقد تخصصوا فى مختلف مجالات الترميم ويعملون الآن بهيئة الآثار وكلية الآثار .

رابعا : الاهتمام الاعلامى سواء فى الصحف أو الاذاعة والتلفزيون بأعمال الترميم التى تقوم بها هيئة الآثار وتشجيعها لهذه النشاطات .

خامسا : اهتمام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار بموضوع الترميم ، اذ تنص المادة على « تختص الهيئة بون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة .

وتتحمل كل من وزارة الاوقاف وهيئة الاوقاف القبطية نفقات ترميم وصيانة العقارات الأثرية والتاريخية المسجلة التابعة لها .

كما تتحمل الهيئة نفقات ترميم المباني التاريخية المسجلة التى فى حيازة الأفراد والهيئات الأخرى مالم يكن سبب الترميم قد نشأ عن سوء استعمال الحائز حسبما تقرره اللجنة الدائمة المختصة ، وفى هذه الحالة

إعداد المرمم :

ان مجال الترميم يعمل فيه عامل فنى وملاحظ فنى وأخصائى ترميم بجانب الخبراء المتخصصين فى مجالات تتصل بمشاكل الترميم : - فيما يتعلق بالعمال الفنيين فى مجالات الترميم يلاحظ ان الحرف والمشغولات اليدوية فى الآثار الاسلامية بوجه خاص مهددة بالانقراض نظرا لعدم وجود الأعداد اللازمة والكافية من الحرفيين الممتازين ، مما جعل مصلحة الآثار ان تأخذ على مسئوليتها إعداد الكوادر الفنية اللازمة ، فانشأت سنة ١٩٦٦ معهدا للحرف الاثرية ضم اقساماً للجص والزجاج والتجارة والنحت والرخام وذلك لتدريب الصبية لعدة سنوات على هذه الاعمال ومزاوتهم لها ، ثم أضافت هيئة الآثار أقساماً جديدة كالتلميع بالصدف والحفر على النحاس والخرط .

ولكن نظرا لعدم اقبال الصبية على الدراسة بهذا المركز بالأعداد المطلوبة واللازمة ، وكذا تهريبهم من العمل بعد تخرجهم من المعهد فانه يقترح لاجتذابهم تقييم وزارة التربية والتعليم لهذه الشهادة بما يسمح بتعيين الخريجين فى مستوى حسن كما حدث بالنسبة لشهادة الكفاية الانتاجية بوزارة الصناعة ، وعلى أن تعدل مدة الدراسة وخطتها بما يتناسب مع الاعتماد الجديد للشهادة ، كذلك يجب أخذ تعهد على الطالب وولى أمره بالعمل لمدة خمس سنوات على الأقل بمهنة الآثار ، وإلا ألزم بدفع التكاليف الدراسية والمكافآت التى منحت له طوال هذه الدراسة .

كذلك يقترح أيضا إنشاء مراكز تدريب مشابهة فى مناطق الآثار المصرية القديمة كالأقصر وسقارة ، تتناسب الدراسة فيها مع متطلبات الترميم فى تلك المناطق .

- وفيما يتعلق بإعداد الملاحظين الفنيين فانه يقترح ادخال مادة ترميم الآثار وكذا المواد التى تخدم أغراض الترميم فى برامج المدارس الصناعية والفنية الثانوية وليكن البدء مثلاً بالمدرستين : الصناعية الزخرفية والمعمارية الفنية بالقاهرة .

والواقع ان معظم أقسام الدراسة بهذه المدارس على مستوى الجمهورية يتمشى مع مستلزمات الترميم كاقسام العمارة والنسيج والسجاد والنقش والزخرفة والنجارة والجلود وتشكيل المعادن وغيرها .

ويمكن أن يقوم بتدريس مواد الترميم مدرسون من خريجي كليات الفنون التطبيقية والجميلة بعد تأهيلهم فى دورات تدريبية خاصة .

- وفيما يتعلق بأخصائى الترميم ، فيمكن الأخذ بالمقترحات التالية :
• تأجيل موضوع انشاء كلية أو معهد عال أو اكااديمية خاصة بالترميم حتى يتم إعداد الكوادر اللازمة لذلك وإيجاد الامكانيات اللازمة لانشاء معامل الترميم الحديثة ، على أنه يمكن الاكتفاء فى الوقت الحالى بقسم الترميم بكلية الآثار ، الذى يتطور تطورا يسمح بتأهيله للخريجين على النحو الذى يمكنهم من قيادة الكوادر العمالية المتخصصة بالكفاية اللازمة .

• انشاء دراسات خاصة لخريجي بعض الكليات التى تتفق بعض الدراسات بها مع مستلزمات الترميم مثل أقسام الآثار القديمة والاسلامية بكلية الآثار وكلية الهندسة والتكنولوجيا والفنون التطبيقية والجميلة وكلية العلوم - يتخرج فيها الدارس حاصل على دبلوم معادل لليسانس أسوة بما هو متبع الآن فى كلية الآثار بجامعة القاهرة فيما يخص الآثار القديمة والاسلامية .

• الاهتمام - ولو فى مجال الدراسات العليا فى الوقت الحالى - بالتخصص فى فروع الترميم المتنوعة فقد حدثت طفرة كبيرة فى نوعية المرممين وتكنولوجيا الترميم فى جميع انحاء العالم حيث انضمت الى هذا المجلس أعداد كبيرة من الباحثين فى شتى فروع العلم والمعرفة ، كما تصدر الآن دوريات متخصصة فى أعمال الترميم وتعقد باستمرار مؤتمرات وندوات علمية متخصصة فى مجال الترميم .

• استمرار التعاون مع المستشارين العلميين الذين يستعان بدراساتهم وخدماتهم المتخصصة فى اعمال استشارية من واقع مشاكل

الترميم ، وكذا استمرار التعاون مع هيئات التدريس المتخصصة في الجامعات المصرية ومراكز البحوث في هذا المجال .

• ضرورة وضع بروتوكول أو دستور خاص لترميم الآثار يلتزم بنصومه المرممون ، على أن يكون هذا البروتوكول مرنا ومسائرا لأحدث الآراء العلمية .

• دراسة اقتراح بإنشاء شركة متخصصة لترميم الآثار ، يفضل أن تكون تابعة لهيئة الآثار .

الرعاية الطبية للعاملين في ترميم الآثار :

وهي ناحية انسانية متصلة بالترميم ، اذ ثبت علميا ان المرمم يتعرض لبعض المخاطر أثناء تأدية عمله ، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية والعلمية التي شملت العالم ، ومع انتشار المشتقات الكيماوية التي زادت من تلك المخاطر . وقد تنبه الطب الحديث الى خطورة ذلك ، مما دعا الى بزوغ فرع جديد من فروع الطب يدرس الأخطار والسموم التي يتعرض لها كل فرد وهو يؤدي عمله ، ويسمى هذا الفرع بطب الصناعات والأمراض المهنية .

ومع هذا التقدم في علوم الطب بقيت بعض المهن بعيدة عن دائرة النور ولم تمتد اليها يد البحث والدراسة ، ربما لقلّة عدد أفرادها ، وربما لأنها تقع في نول نامية لم يرتفع فيها الوعي الصحي الى المستوى المطلوب ومن هذه المهن ترميم الآثار ، وخاصة في مصر ، التي تمتلك اكبر وأروع ثروة أثرية في العالم .

ان من مقتضيات المحافظة على هذه الآثار رعاية صحة العاملين في ترميمها بوجه خاص ، كي تبعد عنهم الأخطار التي يتعرضون لها نتيجة تعاملهم مع المواد الكيماوية وتعرضهم أحيانا للإشعاعات ، وخاصة من مضى عليهم في أعمال الترميم أكثر من عشر سنوات فهم أكثر حاجة الى الرعاية الصحية لتقدير ظروف عملهم .

ويتعرض العاملون في الترميم الى مجموعة كبيرة من المواد

الكيميائية التي تختلف في تأثيرها على الجسم بالإضافة الى عدة عوامل طبيعية وبعض الإشعاعات وكذلك مجموعة من الطحالب ،

وفيما يلي أهم هذه الأخطار :

أولا : مجموعة كبيرة من المواد الكيماوية التي تؤثر على الجسم ، وخاصة اذا تعرض لها الانسان باستمرار أو بجرعات كبيرة أو بتركيز مكثف ومنها المذيبات كالاسيتون والتولوين والكحول الايثيلي وعشرات من المذيبات الأخرى ، ومنها القلويات والاحماض كالنشاير وحامض النتريك ومنها الشموع والمبيدات الحشرية ، وكذا السيانور والاصماغ .

وقد يسبب التعرض لها بجرعات كبيرة أو بتركيز مكثف أو باستمرار - الإصابة بالتهابات جلدية أو دوار أو صداع أو ارهاق وغير ذلك من المخاطر المرضية .

ثانيا : تأثير معمل كربون ١٤ اذ قد يتعرض العامل به للفنتروجين السائل (درجة حرارة ١٧٠ مئوية) مما قد يتسبب - ان لم تتخذ الاحتياطات اللازمة - في إحداث حروق .

ثالثا : أشعة اكس والتي قد تستخدم بطريقة تعرض مستخدميها للإشعاعات التي تؤدي الى اضطرابات صحية متعددة .

رابعا : ترميم المقابر والتنقيب عنها فان العامل في هذا المجال سواء أكان أثريا أو مرمما أو رساما أو مصورا قد يتعرض لكثير من المخاطر ، منها تأثير التهوية غير الكافية والنقص في الأكسجين والزيادة في ثاني أكسيد الكربون وغير ذلك من المخاطر .

ولذلك ينبغي اتخاذ بعض الاجراءات للمحافظة على هؤلاء العاملين ، ومنها :

أولا : اجراءات كشف طبي دورى على العاملين في الترميم وقد يجرى مرة كل عامين أو وفقا للتعرضات التي تتضح من الدراسة الميدانية ، على أن يشمل : الفحص الاكلينيكي للغدد - صورة دم كاملة - اختبارات وظائف الكبد - أشعة للصدر ، واية فحوص متقدمة أخرى

وفقا للحالة ، مع الاهتمام الخاص بقدامى المرممين .

ويجب أن تجمع نتائج الفحوص ويتم تحليلها وتقييم حالة كل فرد واعطاء التوصيات الطبية اللازمة واستبعاد من تستدعى حالتهم البعد عن أعمال معينة . هذا بالإضافة الى معالجتهم من الامراض غير المهنية التي تلعب دورا واضحا في إضعاف مقاومتهم .

مع تعيين مشرف أمن صناعي يتولى مسئولية الرعاية الصحية والاجتماعية على غرار مشرف الامن الصناعي في المواقع الصناعية .

ثانيا : توفير معدات الوقاية للعاملين كالحفازات الواقية والاقنعة الواقية للتنفس ومرايل رصاص للعاملين باجهزة اشعة اكس ، وكذا توفير اجهزة تهوية وشفط واستخدامها استخداما سليما . وهو ما تقوم به هيئة الآثار في الوقت الحاضر ويرجى أن يستمر مع إلزام العاملين بذلك واعتباره أمر اجباريا .

ثالثا : الاستغناء عن بعض المواد ذات الخطورة الصحية أو القابلة للاشتعال السريع وابدالها بمواد اقل خطورة .

رابعا : منح بدل طبيعة عمل مناسب للعاملين بالترميم ، وصرف وجبة غذائية خفيفة ان أمكن .

ويقترح ان يطبق ذلك على جميع العاملين في أعمال اثرية قد تعرضهم لآخطار مشابهة كعمال التنقيب وغيرهم .

التوصيات

على ضوء ما تقدم ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

أولا : في مجال اعداد المرممين :

- * تقييم شهادة خريجي معهد الحرف الاثرية ببيئة الآثار بما يسمح للخريجين بالتعيين في مستويات أفضل من المستويات الحالية .
- مع العمل على انشاء معاهد مماثلة خارج مدينة القاهرة .
- * ادخال دراسة ترميم الآثار وكذا المواد التي تخدم اغراض الآثار

في المدارس الفنية والصناعية الثانوية على مستوى الجمهورية .

- * انشاء دراسات عليا بقسم الترميم بكلية الآثار (جامعة القاهرة) لخريجي بعض الكليات التي تتصل بعض فروع دراساتها بترميم الآثار كاقسام الآثار الاسلامية والقبطية بكلية الآثار وغيرها ، وكليات الهندسة والتكنولوجيا والفنون التطبيقية والجميلة ، وكليات العلوم ومنح الدارسين دبلومات تعادل بكالوريوس الترميم ، على نمط معاهد الآثار بكلية الآثار.
- * الاهتمام في الدراسات العليا بالتخصص في فروع الترميم المختلفة .

* استخدام المستشارين ذوي التخصص الرفيع فيما يتصل بمشاكل الترميم والتعاون مع الاقسام المختصة في الكليات الجامعية .

* وضع بروتوكول أو دستور لترميم الآثار يلتزم به المرممون التزاما تاما ، على ان يكون مساهرا لأحدث الآراء في هذا المجال .

* انشاء شركة أو أكثر للترميم تتبع هيئة الآثار وتقوم بأعمال الترميم بكافة أنواعها .

ثانيا : في مجال الرعاية الطبية للعاملين في ترميم الآثار :

- * الكشف الطبي الدوري على العاملين في الترميم مع الاهتمام بقدامى المرممين بوجه خاص .

* الاستغناء عن بعض المواد ذات الخطورة الجسيمة أو القابلة للاشتعال السريع ، واستخدام مواد اقل خطورة بدلا منها .

* توفير معدات الوقاية للعاملين ، وتعيين مشرف أمن يتولى كافة المسئوليات المتعلقة بالرعاية الصحية .

* صرف بدل طبيعة عمل مناسب للعاملين بالترميم ، وصرف وجبة غذائية لهم إن أمكن .

- مع تطبيق ذلك على عمال الحفر وكافة الفنيين العاملين بالآثار والمعرضين لآخطار ضارة .

لغات متعددة من أبناء الشعب ، مما يجعلها تيزل كل جهود ممكنة في سبيل التهور بالسياحة وتطوير وتحسين الخدمات السياحية .

ولما كانت الآثار من أولى مرغبات السياحة في مصر فإن المسئولية الملقاة على عاتق المرشد السياحي تحتم ضمان حصوله على المعلومات الجديدة عن آثار مصر وحضارتها في جميع العصور وتزويده بأخبار أحدث الاكتشافات وأدق الآراء والنظريات العلمية بصدها ، وذلك على أساس أن الهدف الأول - حتى الآن - لأغلب السائحين الأجانب هو هدف ثقافي حضاري ، إذ يتجهون قبل كل شيء إلى آثار مصر وتاريخها حضارتها .

أبعاد الموضوع :

ووفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ بشأن المرشدين السياحيين فإن المرشد السياحي هو الشخص الذي يتولى الشرح والإرشاد للسائح في أماكن الآثار أو المتاحف أو المعارض مقابل أجر ، وأنه يجب أن يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من وزارة السياحة ، كما يشترط فيه أن يكون مصري الجنسية وألا يقل عمره عن ٢١ سنة ، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، لم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنحة ، وأن يكون لائقا طبيا ، حاصلا على مؤهل عال من الجامعات ، إلا في حالات خاصة يوافق وزير السياحة فيها على إعفائه من هذه الشروط ، وأن يؤدي بنجاح امتحانا تعده وزارة السياحة إلا إذا كان حاصلا على شهادة جامعية في الإرشاد السياحي من الجامعات المصرية .

والواقع أن وزارة السياحة وكليات السياحة تعمل على ألا يقوم بمهنة الإرشاد السياحي إلا من كان على مستوى معين ، يجعله وجها مشرفا لمصر ، فبجانب ضمان الماهية بكافة النواحي الأثرية والتاريخية والحضارية للتراث المصري ، فإنها تشترط إجادته للغة التي يتخاطب بها مع السياح ، وكذا اتساع ثقافته وغزارة معلوماته العامة ولباقته وحسن تصرفه ، كما ينص قانون المرشدين على عدم مزاولة المرشد لأي مهنة أخرى وأن يعمل في منطقة معينة من المناطق السياحية في مصر يتخصص في الإرشاد بها .

تطوير

المرشد السياحي أثريا

من المتوقع أن تنمو السياحة العالمية نموا مطردا في السنوات القادمة ، نتيجة لعوامل متعددة منها النمو السكاني ، إذ ينتظر أن يصل عدد سكان العالم إلى أكثر من ٦ مليارات عام ٢٠٠٠ ، ونظرا لارتفاع نصيب الفرد من الدخل العام ، ونتيجة لتطور وسائل المواصلات وخفض تكاليف الخدمات السياحية الجماعية ثم زيادة أيام الراحة ومدد العطلات ، مع تجمع وتكدس السكان في المدن - تتزايد الحاجة إلى السفر ، والخروج من المدن حيث الاختناق والتلوث وغير ذلك من مساوئ المعيشة في تجمعات كبيرة .

وتعد مصر من أكثر مناطق العالم اجتذابا للسياحة الثقافية ، إذ يفد السياح إلى مصر ليطالعوا على معالم حضارات خالدة تعاقبت عبر القرون والأجيال ، وليشاهدوا ذلك التراث المعماري والفني الضخم الذي خلد تلك الحضارات على اختلاف ألوانها والذي ملأ أسمع الدنيا منذ أقدم العصور ولا يزال يبهر نظر المشاهدين حتى اليوم ، وليستمتعوا بجانب كل ذلك بما يتوافر في صحارى مصر من معالم طبيعية رائعة .

وتنظر الكثير من بلدان العالم ، ومن بينها مصر ، إلى السياحة باعتبارها بابا رئيسيا من أبواب الموارد المالية وخاصة من العملات الصعبة ، بجانب كونها مظهرا من مظاهر الاعلام والدعاية ومورد رزق

العامة والقدرات النفسية ، وهذه النوعية تضم الجانب الأكبر من العاملين فى مهنة الإرشاد حاليا .

النوعية الثالثة : هم المرشدون خريجو كلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان ، الذين يدرسون لمدة أربعة أعوام يحصل بعدها الطالب على درجة البكالوريوس فى الإرشاد السياحي . وقد تخرجت أول دفعة فى كلية السياحة والفنادق سنة ١٩٧٢ كما يتنظر أن ينضم اليهم بعد عامين خريجو كلية السياحة والفنادق بجامعة الاسكندرية التى تم انشاؤها سنة ١٩٨٤ .

وهناك شروط عامة يلزم توافرها فى الطالب الذى يقبل بهذه الكلية بجانب الشروط الخاصة التى ينبغى توافرها فى الطالب الذى سيتخصص فى مجال الإرشاد السياحي . ويدرس طالب الإرشاد بالكلية منذ عامه الأول مواد الآثار والتاريخ والجغرافيا باللغة العربية التى تتصل بالسياحة والتذوق الفنى والمعلومات العامة واللغات الأجنبية وغير ذلك من المواد المفيدة له والتى تهدف الى توسيع مداركه ، كذلك يتم تدريب الطالب على الإرشاد للعمل بالمتاحف والمناطق الأثرية ويلحق خلال الأجازات الصيفية بالشركات السياحية .

وبجانب المرشدين السياحيين هناك نظام تنفرد به منطقة آثار الهرم وهو نظام الأدلاء الذين يصطحبون السائحين أفرادا كانوا أم جماعات داخل ممرات ودهاليز وحجرات الدفن بالأهرامات نتيجة لاكتفاء المرشد السياحي المرافق بتناول الحديث عن الأهرامات وشرح معالمها من الخارج والاحجام عن دخولها مع مرافقيه من السائحين لما فى ذلك من جهد ومشقة فى الصعود والهبوط داخل هذه الممرات التى تطول كما فى الهرم الأكبر الى مايزيد عن ثمانين مترا ، ويقوم هؤلاء الأدلاء بجانب مصاحبة السياح بالعمل على تحقيق سلامة السائحين أثناء الزيارة والعناية بنظافة الأهرامات من الداخل وعدم السماح بالاعتداء عليها ، أو تشويهها .

٢٤١

ولدينا الآن أعداد وفيرة من المرشدين وخاصة فى مناطق القاهرة والاسكندرية بينما تحتاج المناطق السياحية الأخرى فى مصر الى مزيد من المرشدين . كما أن الغالبية الساحقة من المرشدين يتحدثون باللغة الانجليزية ، يليها بالترتيب الفرنسية والالمانية ، بينما لاتزال هناك لغات أخرى يحتاج مجال السياحة الى توافر أعداد مناسبة من المرشدين الذين يتحدثون بها نظرا لازدياد الطلب عليها خصوصا اللغات الاسبانية والاطالية ثم اليابانية مؤخرا .

وينقسم العاملون فى حقل الإرشاد فى مصر إلى ثلاث نوعيات :

النوعية الأولى : هم الأدلاء الذين حصلوا على تراخيص مزاوله المهنة منذ مدة طويلة وأغلبهم حاليا من المتقدمين فى السن ولا يزيد عددهم على الخمسين ، ويوجد من هؤلاء القلة من يحمل مؤهلا جامعييا ، والبعض يحمل مؤهلات متوسطة والبقية لا يحملون أية مؤهلات ، ويعتبر هؤلاء الأدلاء هم الرعيل الأول لمهنة الإرشاد السياحي ، ولم تطبق عليهم عند الحصول على تراخيص مزاوله المهنة الشروط التى يجب توافرها فيمن يعمل بمهنة الإرشاد السياحي .

النوعية الثانية : هم المرشدون الذين يحصلون على التراخيص بعد تفوقهم فى امتحان تعلن عنه وزارة السياحة فى الجرائد ويعقد فى شهر أكتوبر من كل عام ، وتستعين الوزارة فى اختبارهم بأساتذة متخصصين من كليات السياحة والآثار والآداب ويخبراء فى السياحة من الوزارة ومن خارجها ، وينقسم المتقدمون لهذا الامتحان الى نوعين : النوع الأول : يضم الحاصلين على مؤهلات جامعية ، والنوع الثانى وهم الحاصلون على مؤهلات متوسطة ، وتجرى للجامعيين اختبارات شفوية فقط ، ما حاملو المؤهلات المتوسطة فتجرى لهم اختبارات تحريرية ، يعقبها امتحانات شفوية وهم يمتحنون عادة فى مواد التاريخ والآثار لجميع عصور مصر حتى الفترة المعاصرة وكذا فى اللغات والمعلومات

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار حوله في المجلس من مناقشات -
للنهوض بالمستوى العلمى المرشد السياحى ولضمان أدائه لمهمته فيما
يتعلق بالنواحي الأثرية والتاريخية على أكمل وجه ممكن - يوصى بما
يأتى :

* لما كانت المادة الخامسة من قانون الإرشاد تنص على أن مدة
الترخيص خمس سنوات تجدد خلال الشهرين الأخيرين من هذه المدة
فيقتراح حضور المرشد لورة تنشيطية عند التجديد لاطلاعه على أحدث
الاكتشافات وتزويده بما تم من انجازات فى مجال الآثار من ترميم أو
فتح آثار كانت مغلقة للجمهور أو انشاء أو تطوير للمتاحف أو آراء علمية
حديثه فيما يتعلق بتاريخ وحضارة وأثار مصر ، بالإضافة الى ماترى
وزارة السياحة تزويد المرشد به من معلومات جدت فى مجال عمله
وتساعد بذلك على تكوين أنماط من المرشدين واعية بالثقافة الأثرية
ومواكبة للمفاهيم السياحية .

* لما كانت كلية السياحة بجامعة حلوان تقوم بدور رائد فى مهمة
تخريج أجيال من المرشدين السياحيين اللائقين للقيام بهذه المهمة
يمنحون بمجرد الحصول على درجة البكالوريوس فى الإرشاد ترخيص
مزاولة المهنة من وزارة السياحة ويحصل عددهم إلى حوالى ٦٠ مرشدا
ومرشدة يتحدثون اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية وبعضهم يجيد
معها الاسبانية والايطالية ، علما بأن عددهم سوف يزيد الى مائة مرشد
ومرشدة سنويا عندما تبدأ كلية السياحة بجامعة الاسكندرية تخريج دفعة
من المرشدين والمرشدات بعد عامين - فانه يوصى بالانقلا من عدد
المرشدين الذين يأتون عن طريق امتحان وزارة السياحة الا فيما يتعلق
باللغات النادرة والمناطق خارج القاهرة والاسكندرية حسب احتياجات
السوق الفعلية وأن يقتصر ذلك الامتحان على الشهادات الجامعية فقط
الا فى أضيق الحدود ، ويمكن أن يتم ذلك تدريجيا .

وكان عدد هؤلاء الأدلاء الى سنوات مضت يزيد على خمسة وعشرين
فردا ولكنهم الآن لا يتجاوزون عدد أصابع اليدين ومعظمهم فى سن
الشيخوخة ، وهو عدد غير كاف اطلاقا لحاجة السياحة فى هذه المنطقة
الأثرية الهامة ، وخاصة بعد أن اتسعت فيهما مناطق الزيارة وشملت الهرم
الثالث وعددا كبيرا من المقابر والمصاطب المتناثرة شسرق وغرب
الهرم .

ويستخدم المرشد الآلى فى كثير من البلدان وهو عبارة عن جهاز
صغير يوجه الشرح الخاص بمتحف أو منطقة أثرية عن طريق جهاز
تتصل به أحيانا سماعة ، وهو على نوعين : الأول يستخدم لشخص
واحد ويوضع على الأذن حتى لا يخلق غير المستمع ، والثانى يخدم
مجموعة من السياح ويتحدث باللغة المختارة من خلال قنوات الارسل
المسجلة عليه ، ورغم مزايا هذه الأجهزة - ومنها أنه يتيح الشرح فى
زمن أقل ويعملومات دقيقة وبلغة راقية وبأسلوب موجز ، كما أن المرشد
الآلى للمجموعات يستوعب أعدادا كبيرة ويناسب كبار السن والمعوقين -
فان استخدامها يقترون بعيوب كثيرة منها تسببه فى ازدحام الموقع
خاصة اذا كان محدود السعة أو تزامم السياح على قطعة محددة ،
ومنها تعطل الجهاز أو حدوث خلل به أو انقطاع الارسل مما يحدث
مشكلة كبيرة بون وجود بديل ، كذلك يعوز هذه الأجهزة الناحية الانسانية
فهى لاتسمح بالأسئلة أو التوضيحات أو الاستزادة ، كما أنها تحتاج
الى حفظ وصيانة دائمة .

ولما كانت الآثار والمتحف الأثرية صامته لاتنطق فان واجب المرشد
السياحى أن يجعلها تتكلم وتنطق وتعيد مجد مصر طوال عشرات القرون
التي مضت ، ولابد للوصول الى هذه الغاية من العناية بتطوير المرشد
أثرى ، وإمداده بمعلومات متجددة متطورة ليساير الواقع
العلمى والثقافى المتميز الذى يهتم به معظم السياح
الأجانب .

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

الحفاظ على التراث المعماري الاسلامي في مدينة القاهرة

اهمية التراث المعماري الاسلامي والعناية به :

يعتبر موضوع التراث المعماري الاسلامي في القاهرة من أهم الموضوعات الجديدة بالاهتمام في مجال الآثار . وقد أصبح هذا التراث - في وضعه الحالي ومع مرور الزمن - في أمس الحاجة الى الدراسة التي تتناسب مع قيمه وقيمه التاريخية والحضارية الكبيرة ، بما يؤكد - ابتداء - ضرورة العمل على الحفاظ عليه بقدر ما يتاح من جهد وعلم ويشهد الواقع التاريخي بأن القاهرة تتميز عن غيرها من العواصم العربية والاسلامية بوجود تراث اسلامي حضاري وفير ، تكون على امتداد العصور الاسلامية التي تعاقبت على الحكم في مصر منذ الفتح العربي في عام ٢١ هـ / ٦٤١ م .

وقد وجدت وتكونت في ظل هذه العصور الاسلامية ومع تنوعها - خلال ما يقرب من اربعة عشر قرنا - عمارة اسلامية في القاهرة ذات طابع خاص ومتميز ، يختلف عما هو موجود في انحاء الوطن العربي والاسلامي جميعه ، ويعتبر هذا التراث من مفاخر هذا الوطن قيمة وحجما ونوعا .

وعلى الرغم من تعدد واختلاف العصور ، التي واكبت الحكم في

٢٤٣

* الاهتمام بالعمل على إعداد مرشدين متخصصين في مناطق مصر الوسطى في محافظات : الفيوم - المنيا - اسيوط - سوهاج ومصر العليا في محافظات : قنا واسوان والنوبة والمحافظات الصحراوية ومحافظات القناة وغيرها ، مما يفتح مناطق جديدة امام السائحين ، ويحد من الفيض السياحي على المناطق الاثرية التي تتعرض لأضرار بالغة نتيجة الاحتكاك المباشر .

* زيادة عدد أدلاء منطقة الهرم ، اذ يؤدي العجز المتزايد في عددهم الى انعكاس سييء على سلامة وراحة الزائرين أو على سلامة الأثر نفسه مع الحرص على تكوين أنماط جديدة من هؤلاء الأدلاء يكونون على دراية بلغة أجنبية أو أكثر ، ولديهم مفاهيم سياحية واعية ، مع لياقة بدنية تسمح لهم بمزاولة هذا النشاط .

* استخدام المرشد الآلي في أضيق الحدود ، وخاصة في المناطق المحدودة الزوار ، او عندما يتعذر وجود المرشد السياحي ، اذ أن الإرشاد السياحي يتطلب تعاملات وتفاعلا مباشرا مع المرشد لمواجهة متطلبات السياح والاستجابة الى اهتماماتهم .

* الاهتمام بالحالة الاجتماعية للمرشدين السياحيين من حيث ضرورة امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشملهم ، وفقا لما يتفق وطبيعة نشاطهم . وكذلك معالجة سوء معاملة الشركات السياحية لهم في أحيان كثيرة .

* الاهتمام باصدار مطبوعات عن الارشاد السياحي . ويمكن البدء باصدار مجلة دورية تحتوي على كل جديد أو مبتكر على خريطة السياحة المحلية والعالمية ، مما يجدد معلومات المرشد ويربطه بمهنته ويوسع مداركه الاثرية والسياحية ، على أن تقوم بذلك نقابة المرشدين أو وزارة السياحة أو كليات السياحة .

مهبر ، وهى : الأموى والعباسى والفاطمى والايوبى والملوكى والملوكى الجركسى ، ثم العصر العثمانى - الا ان العمارة الاسلاميه المصريه أصبح لها شخصيتها ومقوماتها التى تأكدت بصورة عامة فى العصر الملوكى وبشكل خاص فى العصر الملوكى الجركسى .

وتحتوى القاهرة الاسلاميه على أنواع متعددة من المباني الأثرية يمكن تقسيمها وردها من الناحية الوظيفية الى الأنواع الآتية :
- مبان دينية وتعليمية تتمثل فى الجوامع والمساجد والمدارس الدينية والخانقاوات والتكايا والمدافن .

- مبانى الخدمات التجارية والاجتماعية والصحية وتشتمل على البيمارستانات والوكالات والخانات والقيساريات والحمامات .

- مبان سكنية وهى القصور والمنازل الخاصة والرباع والوكالات .

- مبان دفاعية وهى القلاع والأسوار .

أما عن العناية بهذا التراث الضخم التى ازدانت به مدينة القاهرة كما ازدانت قبلها مدينة الفسطاط ، فتشير وثائق الوقف على المباني إبان العصور الاسلاميه السالفة الى أن كل من بنى مسجدا أو جامعا أو زاوية أو غير ذلك ، كان يعتنى بما يبنىة أثناء حياته كما يعمل على استمرار تلك العناية بتخصيص جزء من ربيع هذه المباني للعناية بها ، فضلا عما كان يخصص لها من اموال لرعاية القائمين فيها والقوامين عليها على السواء . ومع هذا فقد اختلفت أمور صيانة وترميم تلك المباني طوال العصر الاسلامى ، وارتبطت بسلوك نظار الأوقاف ، فمنهم من اخلص فى صيانة أوقافه ومنهم من حاد عن الطريق السوى وان كانت الامثلة التى تخلفت فى بطون الكتب تدل على تشدد الحكام فى الغالب فى الحفاظ عليها .

وتشير الوثائق التاريخية أيضا إلى أن العناية بهذه المباني الأثرية واعطاها التقدير الذى تستحقه لم يستمر على الدوام ، وقد وضحت شواهد إهمالها - على التحديد - بعد الفتح العثمانى لمصر فى عام

٢٤٤

٩٢٣هـ / ١٥١٧ م ، حيث فقدت بعض المباني وظائفها الاصلية وخاصة المدارس التى تحول أغلبها الى مساجد . كما تم تحويل الغرف الملحقة ببعض المباني كأمكن للسكن ، وأحيانا لسكنى أعداد كبيرة ، مما أدى الى الحاق الضرر البين بهذه الأماكن .

وصاحب هذا الإهمال فقدان الكثير من الدعم المالى الموقف على المباني الأثرية .

وتجدر الإشارة الى ان محاولة البعض الصاق سوء حالة المباني التاريخية بعدم معرفة المعمارى المسلم لطرق عزل مواد البناء ضد الرطوبة والامطار أو عدم معرفته بأصول وقواعد الانشاء أو استعمال « مونة » غير سليمة - أمر بعيد عن الواقع والصواب .

فقد تعددت أنواع وأحجام الحجارة المستعملة فى البناء حسب الوظيفة المستهدفة من إقامة المبنى ، كما استعملت « مون » مختلفة حسب احتمال تعرض الأماكن للمياه . وبالرجوع الى الوثائق التاريخية نجد أنها تشير الى أنواع المواد المستعملة فى البناء ووظائفها ، وكلها تدل على معرفة كاملة بعلم البناء ، ومن الممكن القول ان طرق البناء التى شاعت فى القرون الوسطى فى الشرق هى نفسها التى استعملت فى الغرب .

وعندما أحسست الدولة - فى أواخر القرن الماضى - بمدى الخطر الفادح الذى يتعرض له هذا التراث ، أنشأت لجنة حفظ الآثار العربية فى عام ١٨٨١ م ، ثم أصدرت أول تشريع لحماية الآثار فى عام ١٨٨٣م وكانت فى ذلك من أوائل دول العالم فى إصدار التشريعات الخاصة بالتراث المعمارى ، وقامت بتجديد المباني ذات القيمة الأثرية طبقا للمفهوم السائد فى تلك الفترة ، كما قامت أيضا بمحاولات جيدة فى ترميم عدد لا بأس به من المباني التاريخية الا ان الترميم قد انصب على الأثر فقط دون المنطقة المحيطة به .

وقد تابعت مصلحة الآثار ومن بعدها الهيئة العامة للآثار أعمال

أضرار كبيرة بمواد الانشاء .

- تسرب مياه الصرف الصحي وتغذية المباني بالمياه مما تسبب عنه هبوط غير منتظم فى بعض أجزاء المباني التاريخية ، وبالتالي انهيارها نظرا الى أنها مقامة على أرض ردم مشبعة بالمياه ، ويبلغ عمق هذه الطبقة من حوالى ٥ - ٣ أمتار ، يتلوه طبقة طينية رملية تصل الى عمق ١٢ مترا ، ثم طبقة متدرجة الحبيبات تصل الى عمق ٢٠ مترا . كما تبين أن الضغوط الواقعة على التربة فى المباني السكنية أو الدينية تبلغ ما بين ٢ - ٥ كج / سم^٢ وهى ضغوط عالية جدا للتربة المؤسسة عليها .

- تسرب الرطوبة الى الحوائط عن طريق المياه الجوفية أو السطحية والى الأسقف عن طريق مياه الأمطار ، وهو ما يؤدي الى تدهور حالة الأسقف والحوائط ، ومعروف أن المياه الجوفية عدو خطير لمثل هذا التراث من المباني ، وهى قد تتسبب - فى القريب - فى طمس حقائق تاريخية هامة .

- حركة المواصلات وما تحدثه من اهتزازات قوية فى المباني نظرا لقرب الاساسات من سطح الارض ، وهو ما يؤدي الى شروخ فى المباني .

مشاكل ناتجة عن أجهزة الدولة :

- استيلاء الدولة على الأوقاف المخصص عائدها للمباني الأثرية ، مع عدم تخصيص التمويل الكافى لأعمال الصيانة والترميم .

- قيام بعض الأجهزة السياسية بدعا من الستينات بإسكان أعداد كبيرة من السكان فى المباني التاريخية بسبب انهيار مساكنهم مما ترتب عليه سوء استعمالها وعدم المحافظة عليها .

- تأجير بعض المباني التاريخية للقطاع الخاص ، وسوء استعماله لهذه الأماكن بتخصيصها لوظائف لا تتفق مع الوظيفة الأصلية لهذه المباني ، مما ترتب عليه الإضرار الفادح بها ، فعلى سبيل المثال يوجد

٢٤٥

الترميم ، إلا أن ذلك كله لم يمنع من وجود مشكلات كثيرة تهدد معالم المباني التاريخية فى كثير من أحيائها وسلامتها فى أنحاء أخرى ، بل لقد اندثر بعض هذه المباني تماما .

ولا يخفى أن منطقة القاهرة التاريخية ذات كثافة سكانية عالية وتضم حاليا مناطق صناعية وتجارية وسكنية تشابكت وتداخلت معا ، وأغلب السكان بها من الطبقة ذات الدخل المحدود ، وأوضاعهم المعيشية غير ملائمة ، وكل ذلك يصور خطورة المشاكل التى تتعرض لها تلك الأماكن مع ما نزرخ بها من آثار .

المشكلات التى تواجه التراث المعماري الاسلامى :

والمشكلات الحقيقية التى تحيط بالتراث المعماري الاسلامى فى القاهرة كثيرة ومتنوعة وسنركز على أهمها فيما يأتى :

ضعف الوعي الأثرى :

فمن العوامل الهامة التى تسبب المشاكل للتراث المعماري ضالة الوعي الأثرى لدى المواطنين ، الى جانب عدم تفهمهم للقيمة التاريخية والفنية للمناطق والمباني الأثرية وعدم الاحساس بالانتماء لهذا التراث ، وقد يرجع ذلك الى شعور كثير من المواطنين بأن الذين قاموا بشييد المباني غرباء عنهم ، بالاضافة الى الوضع الاجتماعى والاقتصادى السيئ لسكان تلك المناطق ، كذلك فإن أغلب المباني الأثرية متروك دون استعمال ولا يعود بفائدة محسوسة على سكان المناطق الموجود بها مما لا يشجع على المحافظة على تلك المباني والاهتمام بها .

المشكلات الناتجة عن الظروف البيئية :

- التأثيرات السيئة التى يحدثها تراكم الغبار على الأسقف والحوائط وما يتسبب عنه من اتلاف للدهانات والزخارف بالاضافة الى العفن الذى يتكون على الحوائط ويؤدى الى تاكلها .

- تلوث الهواء فى المناطق الأثرية بدخول وسائل المواصلات الحديثة اليها ، وانشاء صناعات جديدة بداخلها أو بالقرب منها مما أدى الى

أبدى من آراء ، يوصى بما يأتى :

أولا : توصيات مباشرة :

* الالتزام بتنفيذ قرارات لجنة الحرم الأثرى والقرارات الخاصة بارتفاع المباني وأنماطها والشكل العام لها ، التى سبق أن أصدرتها الهيئة العامة لآثار القاهرة الاسلامية ، وتم ابلاغها الى الجهات المسئولة بمحافظة القاهرة ، مع الالتزام بالحصول على موافقة الهيئة فى حالة اقامة مشروعات عامة قبل الشروع فى تنفيذها داخل أو بالقرب من المناطق الأثرية .

* منع تصالح أجهزة المحافظة مع المعتدى على الاثر بأى صورة من الصور المخالفة لقرارات الآثار ، وأخذ رأى الهيئة فى ذلك .

* انشاء شركة أو أكثر متخصصة فى أعمال الترميم الأثرى فى نطاق هيئة الآثار .

* تشجير المناطق المحيطة بالآثار للاستفادة منها فى تنقية الوسط البيئى المحيط بالآثار من الأتربة والغبار .

* استخدام الأجهزة التى تعمل على تنقية مخلفات المصانع من الأسخنة والغازات .

* تكاتف أجهزة الدولة مع هيئة الآثار المصرية فى الحفاظ على أطلال مدينة القسطنطينية ، العاصمة الاسلامية الاولى لمصر ، وذلك بإزالة التعديات الواقعة على أراضيها مع دراسة انشاء مدينة اسلامية كاملة تتمثل فى معالمها مميزات التراث المعمارى الاسلامى فى مرحلة وانواره المختلفة .

* العمل على نقل مقالب القمامة العمومية من قلب مدينة القاهرة ، خاصة المجاورة لمدينة القسطنطينية ، وعمل دراسة على المستوى القومى للتخلص من النفايات .

* ان يتم ترميم الاثر بأسلوب متكامل مع النسيج المحيط أو البيئة المحيطة بحيث يصاحب الترميم معالجة أوضاع الجوار السينة للآثر

سبيل أثرى يستعمل كورشة للتجارة فى حي الجماميز بجوار تفتيش آثار جنوب القاهرة ، ووكالات تستعمل كمخازن وورش ومصانع فى كل من حي الأزهر والجمالية .

– ضعف الامكانيات المادية المخصصة لرعاية الآثار ، وذلك رغم ضخامة أعداد المباني التاريخية بالقاهرة ، مما يؤثر على فاعلية الأجهزة المعنية فى القيام بواجباتها الكثيرة ومنها حماية الآثار من التعديات التى يحدثها الأهالى أو أجهزة الدولة التى تستولى على بعض الأماكن التاريخية .

– تدخل المجالس الشعبية المحلية باصدار قرارات لتخصيص أراض داخل المناطق التاريخية الأثرية لاقامة مشروعات دون الرجوع الى هيئة الآثار المصرية . ومن أمثلة ذلك :

• قرار المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة بتخصيص قطعة أرض فضاء أمام مسجد العدوى بقسم الجمالية لاقامة دار للمناسبات ، وصدر قرار المجلس الشعبى المحلى رقم ٢٧ بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٨١ فى هذا الشأن .

• قرار المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة بتخصيص قطعة أرض بشارع مارى جرجس ، والبالغ مساحتها حوالى ١٥٠٠ متر مربع لمنطقة جنوب القاهرة لاقامة وحدة صحية تابعة لمشروع التنمية الصحية الحضرية ، وصدر قرار المجلس الشعبى المحلى للمحافظة رقم ١١٦ بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٨١ فى هذا الشأن دون الرجوع الى هيئة الآثار .

وكثيرا ما تضع مثل هذه القرارات الهيئة أمام الواقع وتتعارض مع مشروعاتها وخاصة تلك التى يكون قد تم الاتفاق على تنفيذها وتمويلها من الخارج .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، وأوراق العمل التى قدمت فى موضوعها ، ومادار حول ذلك فى اجتماع المجلس من مناقشات وما

والتي تفسد ما يتم ترميمه مع مرور الوقت ، والأسلوب الأمثل هو رفع مستوى الخدمات العامة مثل الصرف الصحي والتغذية بالمياه والانتارة ، الى جانب رفع مستوى الأنشطة التجارية والحرفية بها للنهوض بالمنطقة اجتماعيا وثقافيا وصحيا وتجاريا ، أى وضع خطة قومية لانعاش المنطقة ككل وادماجها فى النسيج العمرانى ، وعندئذ يمكن أيضا الاستفادة منها سياحيا .

ثانيا : توصيات عامة :

- * العمل على أن تكون هيئة الآثار المصرية هيئة قومية ، يصدر بتنظيمها قانون يتيح لها اختصاصات واضحة تؤكد الالتزام بقراراتها - من الناحية الفنية - تجاه الحفاظ على الآثار والعناية بها .
- * عدم إصدار تشريعات أو قرارات تمس الأراضى أو المواقع الأثرية قبل عرض مشروعاتها على هيئة الآثار المصرية .
- * دعم امكانيات مركز تسجيل الآثار بالعناصر المتخصصة وتحويله الى مركز علمى بهدف جمع وتنظيم كافة المعلومات الخاصة بالتراث الإسلامى من المخطوطات والوثائق والمصادر التاريخية الموزعة بين أجهزة متعددة . هذا بالإضافة الى تعزيز قدرة الجهاز الهندسى للقيام بواجباته الضرورية ومنها رسم تصميمات جميع المباني والمناطق التاريخية وتدعيم ذلك بالصور الفوتوغرافية .
- * اعطاء أولوية لدراسة على المستوى القومى لمعالجة موضوع المياه الجوفية وتأثيرها الضار على الآثار فى جميع أنحاء الجمهورية .
- * انشاء دبلومات فى الترميم بكلية الهندسة والفنون الجميلة .
- * الدعوة الى انشاء مدارس للحرفيين للتدريب على الحرف القديمة والتي اندثرت وظهرت الحاجة اليها بشدة خلال أعمال الترميم الأخيرة ويمكن فى هذا الصدد تحويل بعض المدارس الاعدادية والثانوية الفنية لسد هذا النقص خاصة وان المدرسة الحرفية بوكالة الغورى أو بيت السنارى لم توفر العمالة الكافية المتخصصة .
- * الاتجاه الى إعداد دراسة علمية لتخريج ما يسمى بالمفتش الممارس فيحصل خريج قسم الآثار المصرية (الذى يعمل فى هيئة

الآثار) على دبلوم فى الآثار الاسلامية ، وذلك حتى يؤهل المفتش الممارس لمعرفة أهمية الطبقات الأثرية التى يعمل فيها اثناء إجراء الحفائر ، دون حاجة الى معونة متخصص آخر .

* انشاء شرطة خاصة ومستقلة لحراسة الآثار ، حتى تستطيع هذه الشرطة أن تقوم بواجباتها كاملة وعلى الأخص حماية الآثار من التعديات الواقعة عليها .

* ايقاظ الوعى الشعبى للحفاظ على التراث بالوسائل والاساليب الآتية :

- نشر الوعى الأثرى عن طريق وسائل الاعلام كالصحافة والراديو والتلفزيون .

- تدريس مادة التراث الحضارى ضمن دروس التاريخ فى المدارس كى يتعرف التلميذ منذ الصغر على تاريخه وحضارته ، وتدعيم ذلك بالرحلات لزيارة الآثار والمتاحف ، والإعداد لتلك الزيارات حتى تاتى بالفائدة المرجوة منها .

- الاهتمام بالدراسات المعمارية الاسلامية بكلية الهندسة والفنون بهدف التعرف على القيم الجمالية والتكوينية والعلاقات المعمارية والفراغية والبصرية فى التصميم .

* تأكيد ضرورة وضع خريطة تفصيلية شاملة للمناطق الأثرية فى أنحاء الجمهورية . ويمكن أن يبدأ فى ذلك بمدينة الفسطاط ، على ان تعمم التجربة بعد ذلك على سائر المناطق الأخرى ، وتتولى هيئة الآثار بالاشتراك مع هيئة المساحة مسئولية القيام بهذا العمل .

- كذلك ينبغى وجود خرائط عسكرية تحدد المناطق الخاصة باستخدامات القوات المسلحة (مع مراعاة نواحي الأمن والسرية الواجبين) ، وذلك لتيسير مهمة العاملين فى مجال الآثار بالنسبة لعمليات الحفر والتنقيب .

* العمل على تخصيص جانب من نظام الخدمة العامة للشباب فى الاسهام الايجابى فى المحافظة على الآثار الاسلامية تحت اشراف المتخصصين والمسؤولين فى مجالس الاحياء والجامعات والمجلس الاعلى للشباب ، وبذلك يتحقق نشر الوعى الأثرى بين الشباب ، كما يتحقق إشعارهم بجدية الخدمة العامة باعتبارها خدمة وطنية .

وأهدافها ، ويتأتى ذلك على صعيدين :

الأول : صعيد المناطق والمدن ، أى انشاء متاحف اقليمية توصل رسالة المتحف الى أكبر عدد ممكن من جماهير الشعب فى كل اقليم . وتقوم هيئة الآثار الآن بمجهود كبير فى هذا السبيل - فبجانب متاحفها الكبرى وهى متحف القاهرة للآثار الفرعونية ومتحف الفن الاسلامى والمتحف القبطى والمتحف اليونانى الرومانى بالاسكندرية - فقد أقامت متاحف اقليمية فى كثير من المناطق ، منها اسوان والاقصر وملوى والمنيا وكوم أوشيم بالفيوم والزقازيق والاسماعيلية ، كما شرعت فى اقامة متاحف فى بور سعيد ومرسى مطروح والعريش وسوهاج وطنطا ويبنى سويف والوادى الجديد .

الثانى : صعيد الموضوعات او مايمكن ان يطلق عليه اسم المتاحف النوعية ، التى يختص كل منها بناحية من نواحى الحياة ، فيقدم المعارضات الخاصة بها وفقا لنوعها وتخصصها وتطورها التكنولوجى مع مراعاة التسلسل التاريخى ، ويهتدى بتجسم عملية التطور البشرى ، بجانب ابراز منجزات الانسان وتقدمه المستمر فى القدرات الانتاجية ، وتعتبر هذه المتاحف بمثابة معاهد تثقيفية تعمل على استزادة الزائر من المعارف سواء منها ما كان تخصصيا أو عاما .

ومن المتاحف النوعية فى مصر التى انشئت فى النصف الاول من القرن الحالى : المتحف الزراعى ، والمتحف الجيولوجى ، ومتحف العلوم والمتحف الصحى ، ومتحف تاريخ الطب ، ومتحف السكك الحديدية ، ومتحف البريد ، ومتحف الرى ، ومتحف قناة السويس ، والمتحف الانثروبولوجى بالجمعية الجغرافية .

ومن المتاحف الفنية متحفا الفن الحديث بالقاهرة والاسكندرية ، ومتحف ناجى ، ومتحف مختار ، ومتحف محمود خليل ، والمتاحف الحربية فى القاهرة وبورسعيد والعلمين ، ومن المتاحف الثقافية متاحف الجزيرة والحضارة ومتحف التعليم .

كما انشأت هيئة الآثار فى النصف الثانى من هذا القرن ، متاحف

تطوير المتاحف النوعية

تعد المتاحف فى عصرنا الحالى بمثابة مدارس شعبية توجه رسالتها الحسية والمرئية الى كافة طبقات الشعب ، فى شكل ثقافة عامة أحيانا ومعارف متخصصة أحيانا أخرى ، ولايتيسر للمدارس أو الجامعات أو وسائل الثقافة والاعلام تقديم ما يماثلها .

كما أن النزعات الاجتماعية الحديثة تهدف الى تعميم رسالة المتاحف ، لتشمل كافة طبقات الشعب وتؤثر فى حياة الأمة الروحية والثقافية بل والمادية أيضا .

فلم تعد وظيفة المتاحف مقتصورة على حفظ الآثار والروائع الفنية التى تمتع وتفيد نخبة من المتخصصين المثقفين ، بل اصبحت مهمتها الأساسية المساهمة مع المؤسسات الثقافية والفنية والعلمية الأخرى فى دفع الجماهير للمشاركة فى الحياة الثقافية العامة للمجتمع ، ويتأتى هذا عن طريق تنويع المتاحف التى يمكن أن تساهم فى الحركة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بجانب دورها كنور حفظ وتحفظ بها ثروات الأمة المادية وتراث عصورها المتتالمة ونتائج فنونها وصناعاتها وحرفها .

وعلى هذا فالأمر يتطلب بالضرورة تطوير رسالة المتحف عن طريق تعدد المتاحف فى أقاليم مصر الجغرافية وتنوع موضوعاتها

ثالثا : يمكن عرض بعض التصورات العامة عن المتاحف النوعية وذلك على النحو الآتى :

١- متحف قومي للأمموة والطفولة فى مصر منذ أقدم العصور وحتى العصر الحديث :

يمكن أن يقدم هذا المتحف الكثير من جوانب الحياة اليومية بكل ملابسها الانسانية والدينية ، ومن أبرزها ما يأتى :

- مكانة المرأة بصفة خاصة فى المجتمع المصرى القديم .
- الدور الخطير للملكات الأمهات فى الحياة السياسية للبلاد .
- الالهات الأمهات والالهة الأبناء فى ديانة مصر القديمة .
- فكرة الالهة الأم والتي عرفت مصر منذ أيام حضارة البدارى فى عصر ما قبل التاريخ .

- الزواج والطلاق فى مصر القديمة .
- الولادة وعاداتها وتعاويذها وتماثيلها وألقتها الحاميات المساعدات .
- اختيار اسم الطفل ليكون فيه طالع سعدة ، وسر فلاحه فى الدنيا والآخرة .

- تائم الأطفال وتعددتها وأهميتها فى كل مراحل الطفولة ، دفعا لحسد أو عونا على شفاء من مرض .

- أمراض النساء ومحاولة زيادة ادرار لبن المرضعة بل والعمل على تقليل بكاء الرضيع (بردية ايبيرس الطبية) .

- استمرار الرضاعة حتى العام الثالث من عمر الطفل .
- التربية والتعليم للأطفال ، وكانت الأم صاحبة الدور الهام فى هذا المجال .

- التربية الرياضية (المصارعة - الرماية - السباحة - ركوب الخيل ...) .

- مدرسة البلاط الملكى لتربية الأطفال وابتاء النبلاء .
- المرضعات والمربون فى البلاط الملكى .
- ألعاب الأطفال .

نوعية أخرى ، كمتحف قصر الأمير محمد على بالمنيل ، ومتحف المركبات الملكية فى بولاق والقلعة ، ومتحف جاير اندرسون للكثار الاسلامية ، ومتحف مراكب الشمس ، ومتحف قصر الجوهرة ، وغيره من متاحف قلعة القاهرة ، كذلك أقامت الهيئة متحف الشرطة بالقلعة ، ومتحف المجوهرات الملكية بالاسكندرية . كما شرعت فى اعداد المتحف البحرى بالاسكندرية ومتحف التوحيد الدينى (اخناتون) بمدينة المنيا ، وغير ذلك من المتاحف الاثرية النوعية . هذا بالاضافة الى الحملة الدولية التى وجهتها اليونسكو الى دول العالم للمعاونة فى اقامة المتحف القومى للحضارة المصرية بالقاهرة ، ومتحف النوبة بأسوان .

ومع ذلك ، فهناك بعض الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع ، نذكر منها :

أولا : إهمال بعض الجهات - بشكل عام - المتاحف النوعية التى تتبعها ، ومن أمثلة ذلك : متحف العلوم الذى هدم مبناه منذ أكثر من عشر سنوات ولم يحظ بالاهتمام لإعادة اقامته ، والمتحف الجيولوجى الذى تم هدمه منذ حوالى خمس سنوات ، دون أى اشارة تعيد الأمل فى إعادة فتحه فى القريب ، هذا بالاضافة الى إهمال الكثير من المتاحف النوعية ، وعدم تجديدها أو تطويرها ، أو حتى المحافظة على حالها أو أوضاعها القديمة .

ثانيا : ضرورة إقامة متاحف نوعية جديدة ، تجهز بأحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا المعاصرة ، وخاصة فيما يتعلق بوسائل العرض والاضاعة والأمن ووسائل الايضاح السمعية والبصرية . ومن ذلك على سبيل المثال وعلى المدى الطويل نسييا : المعادن والآلات - الزجاج والقيشاني - النسيج والأزياء - السجاد - الفخار والخزف - الموسيقى والأبوات الموسيقية - العملة والمكايل والموازين - التاريخ الطبيعى - البيئة - القضاء - الفلكلور المصرى - ثم متحف للمصحف الشريف ، يجمع بعضا مما تمتلكه وزارة الاوقاف وهيئة الكتاب وهيئة الآثار ، وغير ذلك من الهيئات ، من روائع فى هذا المجال .

- ثبت أسبقية المجتمع المصرى فى الاعتقاد باستمرار الحياة فى العالم الآخر ، وذلك بصورتها الدنيوية ، مما جعله يتطلع الى حياة أبدية ثانية تتطلب منه توفير بعض احتياجاته من المأكل والمشرب والملبس وأدوات الزينة وأدوات الحياة اليومية المختلفة حتى يمكنه أن يحقق لنفسه الامان والاطمئنان على مصيره .

- من وفرة العطاء الذى خلفه لنا انسان عصور ما قبل التاريخ فى مصر ، يتضح وجود تخصصات مهنية فى المجتمع الواحد ، مثل صناعة الفخار أو الأدوات والأواني الحجرية وغيرها من الصناعات الحيوية ، مما ينم عن بداية وجود فئات متخصصة من الحرفيين والصناع المهرة ، دفعت بخطى الحضارة المصرية الى مراحل أكثر تطوراً على مر العصور .

- اثبتت نتائج الكشف الأثرية فى مواقع آثار تلك المراحل وجود أكثر من مدرسة تخصصية لكل صناعة على حدة ، ومتميزت به الحضارة المصرية منذ تلك الفترة البعيدة .

- يتتبع المراحل التطورية لعصور ما قبل التاريخ نجد أن انسان العصر الحجري النحاسى قد أبرز قدرته على التعبير والتشكيل الفنى ، وذلك بتأثير من قيم معتقداته الدينية وخصوصاً الأخروية ، والتي تفوق فمن النحت فيها بصورة واضحة ، مع ملاحظة استخدام أكثر من مادة فى هذا المجال (العاج - العظم - الطين المحروق ... وغيرها) .

- وفى مرحلة حضارية تالية ، تعرف باسم عصور ما قبل الأسرات والتي استمرت ما يقرب من ألف عام - زاد عطاء الانسان المصرى بصورة كبيرة مهدت للوصول الى وحدة حضارية للشمال والجنوب (نقادة الثانية) مما ساعد على دفع ساكنى أرض مصر الى انشاء أول دولة كبيرة موحدة بكيانات سياسية منظمة وحكم مركزى إلهى ، صار متقبلاً من جانب الشعب على مدى عصوره التاريخية .

- ساعد على تدعيم تلك الخطوة السياسية الهامة فى تاريخ الشعب المصرى - فى عصر يعرف باسم عصر التوحيد - بداية اختراع واستعمال الكتابة التى كانت محاولاتها المبكرة على لوحات نقادة الأولى

- التركة والميراث وحقوق الزوجة الأم والأبناء

- بعض أعمال الصبىة وحرفهم وتوارث الحرف عن الآباء .

- عدم الانجاب والرغبة فيه ومحاولاتهم فى هذا السبيل .

- الولادة الإلهية لفرعون والقصاص المتعلقة بولادة حتشبسوت

وأمحتب الثالث مثلاً .

- اكتمال الحياة الأبدية السعيدة فى الآخرة بتواجد الزوجة والأبناء.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن معالجة الموضوعات السابقة عن طريق

المعروضات الأثرية الخاصة بها .

ويمكن تطبيق خطط مماثلة عن الامومة والطفولة فى العصور التالية

للعصر الفرعونى لتصبح الصورة مكتملة عن ذلك الموضوع خلال كافة

عصور مصر التاريخية .

٢- متحف عصور ما قبل التاريخ :

هناك من الحقائق والبواحد ما يستوجب انشاء هذا المتحف على

المستوى القومى ، ويمكن ايجازها فى النقاط الرئيسية التالية :

- ثبت أثرياً أصالة الحضارة المصرية القديمة بجنورها الحضارية

الى الألف السادس قبل الميلاد ، وذلك بجوانبها المادية والفكرية المثلثة

خير تمثيل فى التركة الأثرية الضخمة المتوفرة من حفائر المواقع الأثرية

من العصور الحجرية الحديثة (النيوليتية) : الفيوم - مرمد بنى سلامة

- حلوان - العمره - دير تاسا ، وغيرها ، هذا بالإضافة الى بعض

المواقع الأخرى فى النوبة السفلى .

- يلاحظ أن العطاء الحضارى الذى وصل الينا من انسان مصر فى

هذه الحقبة يمثل جوانب شتى من الابتكار والخلق والابداع الفنى ، وذلك

فى مجالات نشاطات حياته المختلفة : الزراعة ومستلزماتها ، مثل

مخازن المحاصيل الزراعية - صناعة الفخار وصناعة الأدوات الحجرية

- الصناعات اليدوية المختلفة مثل الحصير والحبال والسلاسل - أدوات

الزينة مثل الامشاط وقطع الحلى بأنواعها المختلفة ولوحات صحن

الكحل - الملابس الكتانية والجلدية .

الاربوازية .

- هنا بدأت الكتابة كعلامات تصويرية وكانت بمثابة أول خطوة تعبيرية زاولها انسان ذلك العصر السحيق .

- وفى مجال التنوع فى أساليب البناء خلفت الارض المصرية تراثا ضخما بدأ باستخدام الطوب اللبن ، بالاضافة الى الخشب والحصير وغيرها من مواد البيئة الزراعية ، حيث تميز كل من شطرى السوادى (الدلتا والصعيد) بطابع معمارى خاص .

- يمكن اعتبار انجازات وتقدم خطوات الانسان المصرى فى شتى مجالات الحضارة آنذاك بمثابة الدليل الواضح على نجاح الهيكل التنظيمى والادارى لمجتمع عصر قبيل الاسرات ، ومنه ما هو ممثل على لوحة آخر ملوك عصر ما قبل التاريخ (الملك نعرمر) . كذلك فان منظرا سجل على مقمعة ملك من ملوك « الوحدة » يعرف باسم « العقرب » - له اهميته الخاصة ، اذ يثبت مشاركة الملك بشخصه فى حفل بدء مشروع انجازى (شق قناة أو وضع اساسات معبد) وذلك ايضا مما يعبر عن مجتمع يسوده الايمان بأرضه ومبادئه .

ومن ذلك تتضح أهمية عصور ما قبل التاريخ ، وفترة المعروضات المخزونة منها ، مما يسمح باقامة متحف متكامل يمثل تلك الفترة خير تمثيل .

٣- متحف للنسيج والسجاد :

يضم متحف الفن الاسلامى بالقاهرة أكثر من ثلاثة آلاف قطعة من النسيج ، وحوالى ٢٩٠ سجادة أثرية . ومن ثم يمكن انشاء متحف نوعى خاص بالنسيج والأزياء والسجاد فى جميع العصور ، على نمط متحف النسيج بواشنطن أو متحف السجاد بجامعة هارفارد ببوسطن ، ويمكن عن طريق هذا المتحف عرض هذه الكنوز عرضا جيدا ، اذ تحتاج السجاجيد الى مساحات واسعة للعرض ، وإلى أسلوب خاص يهىء مثل هذا المتحف المتخصص ، الى جانب تجهيزه بمعامل تسمح بالترميم والصيانة والمحافظة على المعروضات بأساليب علمية حديثة متخصصة .

كما يمكن لهذا المتحف العناية بالدراسات العلمية الجادة فى مجال اختصاصه .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* العمل على الاكثار من المتاحف بصفة عامة والتنوعية منها بصفة خاصة ، بحيث تغطى أوسع نطاق ممكن من أوجه الحياة المختلفة .
* اعادة فتح المتاحف النوعية التى هدمت مبانيها - فى أقرب فرصة ممكنة ، وخاصة متحفى العلوم والجيولوجيا .
* اعطاء مزيد من الاهتمام للمتاحف النوعية الأخرى ، وخاصة ما أقيم منها فى النصف الأول من هذا القرن ، ويبلغ عدد هذه المتاحف قرابة عشرين متحفا .

* تجهيز المتاحف النوعية ، سواء منها ما هو قائم أو ماسيقام فى المستقبل ، تجهيزا علميا وتكنولوجيا حديثا يواكب التقدم الكبير الحالى ، والخاص بطرق العرض والاضاعة والأمن المتحفى ، وكذا الاهتمام بالنواحى التعليمية والاعلامية فى تلك المتاحف ، بحيث تصبح مدارس شعبية ، تتجه رسالتها الحسية والمرئية الى كافة فئات الشعب .

* الاهتمام باقامة متاحف لكبار المفكرين والادباء والعلماء .

* دراسة انشاء متاحف عائمة تنتقل بين المحافظات لتيسير الافادة منها .

* انشاء متحف أو جزء من متحف للخط العربى باعتبار أن مصر أول دولة استخدمت الأحرف والكلمة المصورة .

* دراسة انشاء مدينة جديدة تضم المتاحف المصرية بعيدا عن ازحام مدينة القاهرة للعمل على جذب السياح .

* التوسع فى المتاحف المتنقلة - الخارجية فى ضوء النتائج التى حققتها عروض تمثال توت عنخ آمون فى اليابان .

خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية

استمر التراث الأثرى المصرى تجسيدا لحضارة متعاقبة العصور لاتكاد تتفصل أحقابها . وتميزت كل حقبة بطابع منفرد بحسب حضارة زمانها فسميت آثارها باسمها فيما يعرف - وفقا لتتابع هذه الأزمنة - بالآثار : الفرعونية والاقريطية والرومانية والقبطية والبيزنطية والاسلامية . وسجل هذا التراث الحضارى المصرى أيضا تفوقا على غيره من التراث العالمى فنا وقيمة وقيما ، ثم تآثيرا وأثرا ، ثم رسوخا فى ضمير الحضارة العالمية وتفردا . حتى بدأ تقدير كل ذلك واضحا عالميا . وكان اسهام الهيئات العلمية والثقافية العالمية مبكرا ومتميزا فى المشاركة فى الكشف عن هذه الآثار وجودا وقيمة ، ثم فى تتبع الاهتمام بها والمحافظة عليها . وتمثل ذلك فى جهود علمية وفنية كثيرة منذ كشف شامبليون لرموز حجر رشيد عام ١٨٢٢ ، الى بعثات الحفر والتنقيب التى سبقت الجهود القومية ، الى ابتداء تخصصات فى علوم الآثار والمصريات ، ثم المعاونة فى تنشئة جيل من المتخصصين المصريين فى هذه العلوم وما يتصل بها من فنون مختلفة وانشاء المؤسسات الخاصة بالآثار ، وأخيرا تقديم العون المادى والفنى فى انقاذ وترميم بعض الآثار التى لحق بها شىء من التلف أو الفساد ، سواء بسبب تقادمها أو

بسبب فعل العوامل البيئية .

ولاشك أن الجهود القومية - بجانب هذا كله - كان لها وجودها وفعاليتها خاصة منذ تسلم جيل المتخصصين المصريين من رجال الآثار مسئولية العمل فى ميادين الآثار المختلفة منذ بداية القرن الحالى ، وقام فى هذا السبيل بكثير من الانجازات سواء العلمية الاكاديمية منها أو الفنية والتطبيقية أو الكشفية أو ما يتصل بالترميم أو وسائل العرض والاعلام ، الى جانب تجلية ما لهذه الآثار من قيم حضارية مختلفة كان لها على الصعيد العالمى أثرها الكبير فى المرأة الثقافية العالمية ، وكان لها دورها الاقتصادى القومى داخليا فى انماء الدخل السياحى لمصر . ومن منطلق الدور القومى يذبى التنويه بأن واقع الثروة الأثرية فى مصر سواء القائم منها على ظهر الارض أو فى باطنها أو فى المتاحف والمخازن الأثرية والموزعة على امتداد اقاليم الجمهورية ، لايسهل أن نحصيها عدا أو نحصر انتشارها مكانا ، أو نضبط الكشف عنها زمانا ، غير ان النظرة المستقبلية - مع استمرار الجهود وتسديدها - سوف تكشف لنا عن كنوز هذا التراث بين الحين والحين .

وعلى ضوء ذلك فان الخريطة الأثرية فى مصر ستكون محلا للتغيير والتطوير وسيترتب على ذلك أمور كثيرة ثقافية وسياحية واقتصادية . وما تجرى عليه الآن أمور الرحلات الأثرية - والسياحية منها بخاصة - من نمطية وتشابه فى عناصرها ومكوناتها ودورانها حول أمكنة ومعالم أثرية محددة ، وما يستتبع ذلك من عدم الوصول الى مناطق تحتوى على كنوز جديدة للحضارات المصرية المختلفة فى اقاليم مصر المتراصة ، وقصر مدة بقاء السائح فى مصر ، والتركيز على رحلات المجموعات فى مواسم محددة ، وحديث الاختناقات فى الامكنة والمناطق الأثرية التقليدية .. كل ذلك لن يكون أمرا ثابتا أو ينفى ألا يكون كذلك .

وقبل اثبات الجديد فى تطوير خريطة مصر الأثرية ، نذكر ان برامج الزيارات الأثرية الآن تكاد تكون مكررة وتقتصر على منطقتين لاثالث لهما تقريبا :

المنطقة الأولى : القاهرة - وتتركز الزيارة فيها على المتحف المصرى ، وأمكنة القاهرة الاسلامية ، ثم زيارة اهرامات الجيزة وسقارة ، وقد يضاف الى ذلك أحد المتحفين الكبيرين الاسلامى أو القبطى أو كلاهما .

والمنطقة الثانية : تضم الأقصر واسوان ، وقد تتم عن طريق البواخر السياحية زيارة الى معابد اسنا وادفو وكوم امبو جنوبا ، أو معبد دندره شمالا ، وقد تضاف اليها آثار أبو سمبل . كذلك قد تقوم قلة من شركات السياحة بتعديل طفيف في هذا البرنامج أو إضافة محدودة اليه . كما قد تقوم بعض المجموعات بزيارة لدير سانت كاترين اذا ما ضمنت برامجهما رحلة الى سيناء أو تقوم بزيارة منطقة ابيدوس خلال الرحلة الى الأقصر واسوان .

ومن ثم فالحاجة ملحة الى تعديل خريطة مصر الاثرية ، وإضافة مناطق جديدة اليها ، تدرج في برامج شركات السياحة الاثرية الداخلية والخارجية ، مما يؤدي الى إنعاش مناطق مستحدثة تحتوى على أمكنة ومعالم أثرية وتاريخية هامة ، واستحداث أنماط من الزيارات الاثرية السياحية تتواءم مع المقومات المختلفة في هذا المجال .

والمناطق الاثرية الجديدة التى ينبغى التنويه عنها هي :

أولا : آثار بلاد النوبة :

فقد أدت الحملة الدولية لانقاذ النوبة الى حماية ونقل وإعادة تركيب ما يقرب من خمسة عشر معبدا واثرا . اقتصرت برامج الزيارات الاثرية - عند زيارة اسوان - على زيارة اثنتين منها فقط وهما معابد فيلة وأبو سمبل . وفى قليل من البرامج تضاف زيارة للمنطقة المواجهة للسد العالى فى الضفة الغربية للنيل ، والتى أعيد اقامة معبدى كلايشة وبيت الوالى ومقصورة قرطاس بها ، وهى آثار رائعة ترجع الى عهد الدولة الحديثة والعصر اليونانى الرومانى . وقد اغفلت البرامج السياحية تماما منطقتين أو مجمعين للكثير جمع فيهما ما انقذ من معابد وآثار النوبة فى المسافة ما بين السد العالى وأبى سمبل ، وتقع المنطقة الاولى على بعد ١٥٠ كيلو مترا جنوب أسوان وتعرف بمنطقة وادى السبوع وتضم معبدا رائعا لرمسيس الثانى ، هو معبد وادى السبوع الذى نحت جانب منه فى الصخر ، كما يمتد امامه صفان من تماثيل الفرعون برأس آدمى وجسم

أسد . وكذا معبدان من العصر اليونانى الرومانى هما معبد الدكا ومعبد المحرقة . أما المنطقة الثانية والتى تعرف بمنطقة « عمدا » فتقع على بعد أربعين كيلو مترا جنوب منطقة وادى السبوع ، وتضم معبد عمدا الذى انتقلت فرنسا جزءا منه بنقله على قضبان حديدية حفاظا وحرصا على سلامة نقوشه الملونة الرائعة ، وهو يرجع الى عهد تحتمس الثالث وابنه امنحت الثالث ، ثم معبد « الدر » الذى أقامه رمسيس الثانى ، وكذا مقبرة بنوت الصخرية التى ترجع الى أواخر أيام الدولة الحديثة .

وهناك منطقة ثالثة جديدة بالزيارة ، تقع جنوب منطقة عمدا بحوالى ثلاثين كيلو مترا وعلى بعد مايقرب من ستين كيلو مترا من آخر المطاف الى معبدى أبو سمبل وهى منطقة قصر ابريم ، أعلى مناطق النوبة الاثرية ، والتى ظلت فوق اعلى مستوى لبحيرة السد العالى ، وبها آثار بينظية . ويمكن للزوار زيارة الحفائر التى تقوم بها بعثة انجليزية هناك . كما يمكن اقامة متحف محلى صغير تعرض به بعض آثار المنطقة مع اتخاذ الاجراءات الامنية اللازمة فى هذه المنطقة . ويمكن اتاحة زيارة هذه المناطق بواسطة سفن سياحية تصلح للملاحة فى بحيرة ناصر على أن تبدأ من مرسى يقام فى مواجهة منطقة كلايشة عند السد العالى .

كما يمكن استخدام الطريق البرى بين أسوان وأبو سمبل فى الزيارة اذا مهدت طرق لتسيير السيارات ما بين ذلك الطريق وتلك المناطق الاثرية .

ثانيا : آثار المنيا :

تعتبر محافظة المنيا من أحفل محافظات مصر بالمناطق الاثرية الهامة ، ونخص بالذكر منها مقابر بنى حسن الممتدة على طول هضبة على الشاطئ الشرقى للنيل فى مواجهة بلدة « أبو قرقاص » ثم اطلال مدينة تل العمارنة ، وهو الاسم الحديث لعاصمة اخناتون التى تضم بقايا معابد وتصور ومقابر ملكية تزخر بروائع ما يعرف بفن تل العمارنة ، وتقع هى الاخرى على الضفة الشرقية للنيل الى الجنوب من بنى حسن .

أما على الضفة الغربية للنيل فهناك آثار الاشمونين التى تزخر بآثار من عصر الدولة الحديثة ومن العصر اليونانى الرومانى ، ومن بينها آثار

العصر الاسلامى ، وذلك الى جانب معالمها الحديثة السياحية ، ومتاحفها الهامة ، الا ان معظم البرامج الاثرية السياحية لاتشمل زيارة مدينة الاسكندرية .

وعلى ذلك فينبغى اضافة مناطق جديدة يمكن ربطها بمدينة الاسكندرية كضم مدينة رشيد ضمن برامج الزيارة ، اذ تتميز رشيد بماضيها التاريخى منذ اقدم العصور ، ففيها قرابة عشرين بيتا اسلاميا ومتحفا وطنيا ، ومعالم اسلامية عديدة أخرى . كما يمكن اضافة زيارة دير ابو مينا الذى يبعد عدة كيلو مترات الى الجنوب لمشاهدة هذا الدير وأثاره القبطية ذات الأهمية الخاصة ومنطقة ماريا لزيارة بقايا تلك المدينة التى ترجع الى العصر اليونانى الرومانى .

ولما كانت الصحراوات المصرية لها أهميتها الأثرية ومن ثم لها أهميتها كذلك فى مجال السياحة الثقافية وذلك لما تزخر به من آثار هامة خاصة فى الواحات ، فانه يمكن ربط زيارة آثار محافظة مطروح ببرنامج زيارة مدينة الاسكندرية ، كما يمكن لهذه الزيارة ان تبدأ من القاهرة مباشرة . وسوف يمر الزائر او السائح فى اتجاهه غربا بمعبد ابو هسير ثم مقابر ومتاحف العلمين وكذلك منطقة زاوية « الرقم » التى تقع على بعد ١٥ كيلو مترا غرب مرسى مطروح وتضم آثارا للفرعون رمسيس الثانى ، وأخيرا واحة سيوة التى اشتهرت على مدى التاريخ بزيارة الاسكندر الأكبر لها ، والتى تتميز بآثارها الهامة كمعبد الوحي ومعبد أم عبيدة ، وجبل الموتى الذى يضم مئات من المقابر المنقوشة المنحوتة فى الصخر ، وكذا عشرات المقابر والمناطق الأثرية الى الغرب والشرق منها .

ويمكن كذلك وضع برامج لزيارات أثرية وسياحية ثقافية فى محافظة الوادى الجديد ، وفى محافظة البحر الأحمر والصحراء الشرقية ، وفى محافظة سيناء وغير ذلك من مناطق مصر الأثرية والتاريخية .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* ضرورة القيام بمسح شامل للمناطق الأثرية جميعها والتلال الأثرية ، وكذا مناطق التجميل حولها ، ثم ترفع جميع تلك المناطق على

سوق وبقايا معابد يونانية وكنيسة بيزنطية على نظام البازليكا ، وإلى الجنوب منها وعلى بعد ما يقارب اربعين كيلو مترا تقع منطقة تونا الجبل ، حيث نحتت وأقيمت مقابر حكام وسكان مدينة الاشمونين ، ونخص بالذكر منها المقابر التى ترجع الى اواخر العصر الفرعونى وأوائل عصر البطالة التى مزجت بعض التأثيرات الفنية الاغريقية بالفن والمعمار المصرى الأصيل .

ومن المناطق الجديدة بالزيارة فى محافظة المنيا « البرشا » وشارونة والشيوخ عبادة وطنها الجبل ودير جبل الطير وهى تشهد جميعا جمال الوثق ، ورقة الاحساس ، والتقدم الحضارى والفنى ، كما تعكس الدور الهام الذى لعبته تلك المحافظة المتوسطة الموقع ، الفنية بأرضها الخصبة فى تاريخ مصر فى تلك العهود البعيدة .

ومن الامكنة الجديدة بالزيارة كذلك متحف ملوى الذى يضم جانبها كبرا من الآثار التى عثر عليها بالمحافظة . كما بدأت هيئة الآثار فى إعداد متحف اطلق عليه متحف التوحيد (فى الديانة المصرية القديمة) وسيقام بمدينة المنيا .

ويمكن ربط برنامج زيارة آثار المنيا برحلة لمشاهدة بعض آثار مدينة أسيوط وما حولها خاصة المقابر الصخرية من العصر المتوسط الاول والنوبة الوسطى ، وكذلك دير المحرق وبعض الآثار الاسلامية .

وسوف تعتمد الرحلة على الطريق البرى نظرا لتوقف ملاحه البواخر السياحية اليها ، وسيقتضى ذلك العناية بالطريق الزراعى بين القاهرة والصعيد ، ويمكن العودة الى القاهرة عن طريق محافظة بنى سويف التى تضم مناطق أثرية جديدة بالزيارة كمقابر دشاشة وآثار مدينة امناسية المدينة ومرم ميدوم ، ثم محافظة الفيوم التى تفصح آثارها الفرعونية - بمناطق اللاهون ومدينة كوم ماضى وكوم أو شيم وقصر هارون وغيرها وكذلك آثارها القبطية والاسلامية ومعالمها الحديثة - عن ازدهار حضارى لاقليم الفيوم على مر العصور ثم اتخاذ طريق الفيوم القاهرة الصحراوى للعودة الى القاهرة .

ثالثا : الاسكندرية وربطها ببعض المناطق الأثرية :

رغم أن مدينة الاسكندرية تضم عددا وفيرا من المعالم الأثرية يرجع بعضها الى العصر اليونانى الرومانى ، ويرجع البعض الآخر الى

- * توفير سبل الراحة والتسهيلات للزائرين ، وفى مقدمتها إنشاء الكافيتريات والاستراحات المزودة بدورات المياه ، ووضع اللافتات الارشادية والخرائط والمكتات والنماذج المصغرة ، وإنشاء مكاتب سياحية تمد الزائرين والسياح بالنشرات والصور والخرائط وتزودهم بكل المعلومات المتاحة والمطلوبة .
- * أسخال نظام الزيارة الليلية لبعض المناطق الأثرية ، وإضاءة الآثار ليلا ، والتوسع فى مشروعات الصوت والضوء ، وفى إنشاء المتاحف المحلية والاقليمية .
- * أسخال التغيير المناسب على مواعيد وصول القطارات الى المناطق الأثرية بما يتواءم مع أوقات ومواعيد زيارة الآثار ، وزيادة رحلات الطيران الداخلية الى تلك المناطق .
- * توفير الفنادق بمستوياتها المختلفة فى المناطق الأثرية الجديدة .
- * دراسة إنشاء متحف حربى لمعركة أكتوبر بسيينا .

معارض

الآثار المصرية بالخارج

تعد المعارض الدولية أو الخارجية من سمات عصرنا الحديث نظرا للتقدم الكبير فى عمليات النقل والتفليف والترميم والعرض ، وللتوسع المطرد فى العلاقات الثقافية الدولية ، ومن ثم فهناك عشرات بل مئات من المعارض الخارجية التى تقام فى كافة أنحاء العالم ، بل ان بعضها يضم قطعاً فنية وآثاراً فريدة لا مثيل لها فى العالم ، فلقد أرسلت فرنسا لوحة موناليزا (جيوكوندا) وتمثال فينوس دى مالو الى أمريكا وبعض

- خرائط دقيقة بمعرفة هيئة المساحة والآثار والجهات المعنية ، كما تحدد تحديدا واضحا على الطبيعة .
- * ان تخصص منطقة تجميل حول المنطقة الأثرية ، يراعى فيها التحام الأثر بالبيئة ، وتشمل المعالم الطبيعية للمنطقة ، وتؤكد عدم المساس بمجال الرؤية للآثر .
- * ان يعنى بالتنسيق العمرانى والمعماري فى مواجهة الأثر أو المنطقة الأثرية الجديدة ، بما يحفظ للآثر أهميته وجلاله ، كما تراعى العراقة الأثرية عند تعبيد الطرق وإقامة الجسور والكبارى بحيث لا تؤثر على المنظر الأثرى أو الجمالى .
- * أن تحصر التعديلات والأشغالات الموجودة فى المناطق الأثرية ، ومناطق التجميل ، وتزال فى اقرب فرصة ، على ان يعطى موضوع إنشاء قرى بديلة للقري الواقعة داخل أو بجوار المناطق الأثرية أهمية خاصة .
- * ان تبرمج أنماط سياحية جديدة من شأنها اجتذاب الراغبين فيها الى السياحة الأثرية ، على الا تخذ بالقيم الأثرية الخاصة بالمنطقة .
- * إبعاد المناطق الجديدة والمعالم المستحدثة عن طغيان الاتجاهات التجارية ، مع الاهتمام بالزيارات والسياحة الأثرية الفردية بجانب سياحة المجموعات .
- * العمل على توفير المرشدين السياحيين للمناطق الجديدة ، واستخدام المرشد الألى اذا اقتضت الضرورة .
- * وضع خطة اعلامية للدعاية ابرازا لمزايا المناطق الجديدة والتعريف بها ، ولتنوعية شركات السياحة بأهميتها ، لإبراجها فى برامجها ، نظرا للنمو المطرد فى عدد الزوار الأجانب من السياح ، وإعداد النشرات المناسبة فى هذا الشأن .
- * توفير ألوان من وسائل التسلية فى المناطق الجديدة ، مثل الفنون الشعبية والمسارح والسينما المكيفة ووسائل الرياضة والصيد .
- * توفير وسائل النقل النهري الى مناطق الآثار الجديدة ، وإنشاء المراسى ذات الامكانات الملاحية السياحية المناسبة ، وكذا تمهيد الطرق الى وداخل المناطق الجديدة وتحديد « التعريفات » الخاصة بوسائل النقل .

الدول الأوروبية والآسيوية ، كما أرسل الاتحاد السوفيتي مجوهرات الأباطرة الروس إلى أمريكا وبلاد أخرى ، وعرضت المصنوعات « الجيد » في أوروبا وأمريكا ، وتعرض باكستان حاليا آثار حوض السند في ألمانيا الغربية ، كما عرضت تركيا آثار ومجوهرات الخليفة العثماني سليمان القانوني في واشنطن ، وتعرض سوريا حاليا معرضا لتاريخها وأثارها القديمة في الولايات المتحدة ، كما أرسلت العراق في العام الماضي معرضا للكثير البابلية والآشورية إلى عدد من دول العالم ، وتعرض اليمن الشمالية حاليا معرضا لآثارها بألمانيا الغربية .

وتعتبر مصر من أقدم دول العالم تبنيًا لفكرة إرسال روائع تاريخها إلى الخارج ، فلقد أرسلت معرضا يضم آثارا قيمة من المتحف المصري في عام ١٨٦٧ إلى باريس حيث لقي اقبالا لا نظير له ، وعادت جميع القطع إلى مصر سالمة . ثم بدأت مصر من جديد في عرض آثارها في الخارج منذ عام ١٩٦٠ بهدف تحقيق مشروع انقاذ آثار النوبة وافتتاح أنظار العالم الغربي بوجه خاص إلى قيمة التراث الحضاري المصري ، ودعوتها لشعوب العالم للاسهام في حماية الكنوز التي كانت مهددة بأن تغرقها مياه السد العالي ، وقد تضمنت اتفاقية حملة انقاذ آثار النوبة مع هيئة اليونسكو سنة ١٩٦٠ نصا أوصت فيه اليونسكو مصر بإرسال أكبر عدد ممكن من المعارض الأثرية إلى الدول التي ستساهم في حملة الانقاذ بإدبائها وأدبائها لتكون بمثابة دعابة للحملة الدولية ، وعاملا على اقناع دافعي الضرائب بتلك الدول بروعة وعظمة تلك الآثار المطلوب انقاذها .

ولقد كانت تلك المعارض من العوامل الرئيسية التي ساعدت على انقاذ آثار النوبة ، فأرسلت مصر « معرض الفن المصري في خمسة آلاف سنة » إلى تسع دول أوروبية ، ثم معرض توت عنخ آمون الذي طاف باليابان وفرنسا وإنجلترا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية

وكندا وألمانيا الغربية ، ثم معرض اخناتون إلى العديد من الدول الأوروبية .

ثم عقدت مصر اتفاقية أخرى مع هيئة اليونسكو بشأن حملة لولاية أخرى هدفها إقامة المتحف القومي للحضارة المصرية بالقاهرة والمتحف القومي للنوبة بأسوان ، وقد نصت الاتفاقية على مساهمة مصر في تمويل الحملة عن طريق إرسال معارض أثرية إلى الخارج تودع حصيلة دخلها في صندوق تمويل الآثار لصالح إقامة هذين المتحفين . ومن ثم فقد بدأت مصر من سنة ١٩٨٢ في إرسال عدة معارض لهذا الغرض ، لعل أهمها هو معرض نفرت (أو المرأة المصرية) الذي أقيم في ألمانيا وبلجيكا وأسبانيا وسويسرا ، ومعرض رمسيس الثاني الذي أقيم في كندا ولا يزال عرضه قائما في الولايات المتحدة ومعرض تانيس الذي عرض في باريس ومرسيليا ، وهو معرض الآن في أدنبره بإسكتلندا ، كما تطالب استراليا بعرضه في بعض متاحفها .

ويبلغ عدد المعارض الأثرية التي أرسلتها مصر إلى الخارج في الثلاثين سنة الأخيرة والتي تتفاوت في حجمها وأهميتها ، خمسة عشر معرضا ، كما اشتركت بقطع محدودة في معارض لولاية أو تنفيذًا لاتفاقيات التبادل الثنائي .

وما زالت طلبات المعارض الخارجية تتوالى على هيئة الآثار من سفراء وقناصل مصر بالخارج وكذا عن طريق سفراء الدول الأجنبية بمصر ، ومن الهيئة العامة لتنشيط السياحة وإدارة العلاقات الثقافية الخارجية والتعاون الفني بوزارة الخارجية وإدارة العلاقات الخارجية بوزارة الثقافة ، والعديد من المتاحف والمؤسسات .

ومنذ بدأت سياسة إرسال المعارض إلى الخارج ظهرت بعض الآراء التي تنادي - بين الجين والحين - بالعدول عن إقامة هذه المعارض ، وأن تظل آثارنا في بلادها وفي مكانها الأصلي والابدئ ، وليحضر إليها من يريد مشاهدتها . وتنطلق هذه الآراء من الحذر مما قد يتعرض له هذه

الأثار من اخطار أثناء التغليف أو النقل أو المعرض ، وترى الأخذ بإيقاف سياسة ارسال المعارض الى الخارج او على الاقل تحديدها وتحجيمها .

وترى وزارة الثقافة وهيئة الأثار - من جانب آخر - أن في الشروط والضمانات والمبادئ والاجراءات والخطوات التي تتخذها هيئة الأثار ما يؤكد حرص الهيئة تماما على أمن وسلامة الأثار التي تضمها المعارض الخارجية ، بالإضافة الى أن مبدأ ارسال تلك المعارض الى الخارج يتفق مع النواحي القانونية الخاصة بالمعارض الخارجية .

ويتضح ذلك فيما يأتى :

- تتضمن المادة ١ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٧ (قانون حماية الأثار) ما يلى :

« يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحقيقا للمصلحة العامة ولمدة محددة عرض بعض الأثار فى الخارج ، ولا يسرى هذا الحكم على الأثار التى يحددها مجلس ادارة الهيئة سواء لكونها من الأثار الفريدة أو التى يخشى عليها من التلف » .

- ترسل المعارض حاليا الى الخارج بناء على اتفاقية بين الحكومة المصرية وهيئة اليونسكو وفاق عليها مجلس الشعب ، وقد نص فيها على إرسال معارض الى الخارج كجانب من تمويل الحملة الدولية لانشاء المتحف القومى للحضارة المصرية والمتحف القومى للنوبية .

- تراجع أى اتفاقية خاصة بالمعارض الخارجية من ادارة الشئون القانونية بالهيئة وفقا لما تم مراجعته واقراره من مجلس الدولة .

هذا بجانب ان مصر تمثل حالة وحيدة منفردة بين دول العالم فيما يتعلق بدخول تلك المعارض ، اذ ان معظم معارض الدول الأخرى لا تحقق الا فائدة مادية محدودة للغاية وقد لا تطلب هذه الدول عائدا على الاطلاق اكتفاء بالدعاية السياحية والاعلامية ، فى حين أن مصر قد حددت على سبيل المثال ما يبلغ فى المتوسط ٥٠٠ ألف دولار كحد أدنى لاقامة معرض رمسيس الثانى لمدة أربعة أشهر فى أى مدينة امريكية تطلبه فى

عام ١٩٨٩ ، وهى موارد من العملة الاجنبية ضرورية لتنفيذ خطط هيئة الأثار ومشروعاتها .

كما أن هذه المعارض بجانب عائدها المادى تقدم صورة مشرفة لحضارة مصر وأمجادها الماضية فى الخارج ، وتقوم بدعاية اعلامية وسياحية واسعة المدى ، كما يؤكد ذلك الاعداد الغفيرة التى تزور تلك المعارض ، وعشرات الكتالوجات والكتب والنشرات التى تصاحبها وتصدر بشأنها ، وما تنشره الصحف وتذيعه محطات الاذاعة والتلفزيون عنها .

وهذه المعارض أيضا تعد بمثابة نافذة تطل منها مصر على العالم الخارجى من أكثر من ناحية ، فاذا ما أحسن استغلالها تصبح وسيلة اعلامية فعالة لجذب وزيادة التدفق السياحى من الدول الأجنبية ، كما تصبح عاملا مؤثرا ودافعا قويا لزيادة نشاط الدول والمعاهد الاجنبية فى مجالات التنقيب والترميم وتقديم الهبات والمنح الدراسية لمصر ، وأخيرا فهى تلعب دورا سياسيا فى دعم القضايا التى تتبناها مصر وفى مقدمتها قضية السلام ، كما اتاحت الفرصة لتحقيق سياسة ثقافية شملت مجالات حضارية بجانب حقل الأثار والتراث التاريخى ، الى جانب أنها بعد انفتاحها لمصر على الثقافة العالمية ، وهو ركن أساسى فى فكرنا الثقافى المعاصر .

المبادئ الأساسية التى تتبعها هيئة الأثار

لقد كان إرسال آثارنا الى الخارج على هيئة معارض تحمل اسم مصر أمرا بالغ الأهمية ، اقتضى جهودا ومحاولات متتالية لبلورة المبادئ الأساسية والمعمول بها الآن ، ومنها :

أولا : ان تقوم الجهة العارضة بدفع ايراد المعرض كاملا بعد خصم التكاليف ، ولقد قررت الهيئة أخيرا فرض حد أدنى من الايراد يقدم قبل انتهاء المعرض ، كما تنظر فى اقتراحات هدفها زيادة ايراد المعرض كتخفيض قدر معين من ثمن تذكرة الدخول قد يصل الى نصف ثمن التذكرة ، يؤدى الى مصر .

ثانيا : ان تتكفل الجهة الطالبة بجميع نفقات المعرض من تغليف وشحن ونقل وتأمين وأمن وعرض ودعاية ، وكذا نفقات كتالوج رفيع المستوى للمعرض ونفقات حفلات الافتتاح ، وتكاليف المرافقين المصريين من أثريين ومرممين وضباط أمن وغير ذلك من التكاليف .

ثالثا : ان تقدم الدولة المضيضة ضمانا صريحا بمسئولياتها الكاملة فيما يتعلق بحراسة وأمن القطع الأثرية ، وعدم تعرضها للحجز أو أى اجراء قانونى ازامهما وكذا أى ضرر أو خطر قد تتعرض له .

رابعا : أن يرافق الآثار اثنى ومرمم وضباط شرطة لتأمين سلامة الآثار ، ويجب على الأثرى المرافق اعتساد استمارات دخول المعرض اليومية من تذاكر الدخول ومبيعات الكتالوجات والمطبوعات والمصنقات والكارت بوستال والشرائح وأشرطة الكاسيت وغيرها ، وترسل صور منها الى الهيئة حتى يمكن المحاسبة على أساسها عند انتهاء المعرض ويرافق بها تقرير عام عن سير العمل والملاحظات عن المعرض .

خامسا : أن تقوم الجهة المضيضة بطبع كتالوج فخم تبعية بسعر مناسب على أن يضم صورا بعضها ملون لجميع القطع المعروضة بالمعرض .

سادسا : ان تؤل مقاييس الرطوبة والحرارة أو أى فترينات وأجهزة ومعدات يتم شرائها على حساب المعرض الى هيئة الآثار بعد انتهاء المعرض ، كما لا تحمل تكاليف أى انشاءات معمارية على بنود مصروفات المعرض .

الاجراءات المتبعة قبل ارسال المعرض الى الخارج :

١) يقوم المتحف المختص بدراسة طلب اقامة المعرض وتقديم اقتراحات فى هذا الشأن الى لجنة استثمارية هى لجنة المعارض الخارجية ، وتضم كبار العاملين المختصين بالهيئة وكبار الاساتذة من الجامعات وبعض أعضاء اللجان الدائمة للآثار ومنوبيا من وزارة الخارجية وآخر من هيئة تنشيط السياحة وبعض الشخصيات العامة المهتمة بالثقافة ، وتقوم اللجنة بدراسة الطلب من جميع النواحي وتقديم

رأيها فى الموضوع الى رئيس الهيئة .

٢) يقدم الرأى النهائى للجنة المعارض الى مجلس ادارة الهيئة ثم ترسل مذكرة بعد موافقة مجلس الادارة الى وزير الثقافة للمعرض على رئيس الوزراء توطئة لاستصدار قرار جمهورى وفقا لقانون حماية الآثار .

٣) وتعد فى الوقت نفسه اتفاقية خاصة بذلك المعرض بين مصر والدولة المضيضة ينص فيها على احترام الملكية للمعروضات وعدم خضوعها للحجز أو الاستيلاء أو المصادرة أو لائى أحكام قضائية ، أو يكتفى بخطاب متبادل بين وزير الثقافة وسفراء الدول المعنية بعد استيفاء ذلك الاتفاق او الخطاب المتبادل من الناحية القانونية .

كما يعقد اتفاق بين هيئة الآثار والجهة المنظمة للمعرض يشمل الشروط والقواعد اللازمة التى تكفل سلامة القطع الأثرية والتأمين عليها اثناء عمليات التغليف والنقل والعرض منذ لحظة مغادرتها للمتحف المختص وطوال مدة عرضها بالخارج ، وحتى عودتها الى المتحف الذى خرجت منه مرة ثانية بعد الاستيفاء القانونى لذلك الاتفاق الفنى .

٤) يقدم الجانب المضيف مجموعة من « بوالص » التأمين عن طريق شركات التأمين المحلية ثم « بوالص » اعادة التأمين لدى الشركات العالمية على القطع المختارة وكذلك ضد الفقد أو السرقة أو التلف الكلى أو الجزئى وبالنسبة لحالات القوى القاهرة أو المصادرة أو الحجز ، على ان يشمل التأمين المدة من تاريخ مغادرة القطع الأثرية للمتحف وحتى عودتها مرة أخرى .

٥) يتسلم مندوب الجانب المضيف أو ممثلو الجهة المنظمة للمعرض ومندوب شركات التأمين المعروضات فى حضور مندوبى الهيئة ، مع اثبات حالة كل أثر عند التعبئة بالوصف والصورة ، وتعتبر هذه المحاضر هى المرجع لحالة كل قطعة ، وتقوم شركة متخصصة يتفق عليها الطرفان بتعبئة وتغليف القطع المختارة بما يضمن سلامتها التامة ، مستخدمة أحدث المواد المستخدمة فى هذا الشأن .

حكومية أو شبه حكومية لها وزنها وقيمتها ، خاصة في مجال الآثار والعرض المتحفى ، وإن تعرض الآثار المصرية في متاحف أو دور عرض بها قاعات عرض عالية المستوى ، مع الاهتمام بوجه خاص بالنواحى الأمنية والاعلامية .

* أن تعد صيغة موحدة للاتفاقات الخاصة بالمعارض الخارجية وفقا لما يراه الفنيون والماليون ، وأن تكون بنود الصيغة مستوفية لكافة الشروط القانونية وفقا للعقود التى يقرها مجلس الدولة .

* أن يراعى العائد المادى والسياسى والسياسى والاعلامى والثقافى والآثرى (كتقديم هبات أو منح أو أعمال ترميمية ... الخ) الذى يحققه أى معرض من المعارض الخارجية قبل الموافقة النهائية عليه ، على أن يتم ذلك بالاشتراك والتضامن مع جميع الجهات المعنية .

* ألا تزيد مدة غياب أى قطعة أثرية عن مكانها فى المتحف على العامين ، وأن تبقى بمتحفها مدة مماثلة على الأقل ، كما لا يزيد عدد المعارض التى يرسلها أى متحف على معرضين فى الوقت نفسه .

* ألا يتم التعامل بارسال معارض الى أى متحف يعرض قطعاً مصرية مسروقة أو مهربة خاصة بعد موافقة اليونسكو على الاتفاقية الخاصة بمنع أى دولة من الحصول على آثار دولة أخرى بوسائل غير قانونية .

* ألا تشترك مصر ببعض قطع فى معارض أو أسواق دولية أو أسابيع أو مناسبات ثقافية أو احتفالات قومية لدول أخرى ، اذ يتحتم أن يكون المعرض مخصصاً للآثار المرسلة من مصر دون الارتباط بأهداف أخرى .

* النظر فى امكان تكليف احد المكاتب أو شركات المحاسبة بالقيام بأعمال التفتيش ومراجعة الحسابات الخاصة بالمعارض الخارجية ، اذ ثبت ان مثل هذا الاجراء يحقق عائداً مادياً أكبر .

* السعى لعرض معارض خارجية فى مصر وخاصة من المتاحف التى تضم معروضاتها قطعاً مصرية نادرة .

* مراعاة التطبيق الكامل للمبادئ والاجراءات التى تتبعها هيئة الآثار عند ارسال آثارنا الى الخارج .

٦) يقوم الجانب المضيف بنقل الآثار على طائرات مصرية الا اذا تعذر ذلك - من القاهرة الى الدولة المضيفة والعودة ، على أن يرافقها أثرى ومرمم وضباط أمن ، ويتحمل الجانب المضيف جميع التكاليف الخاصة بنقل الآثار أو بسفر مندوبى الهيئة وكذا تكاليف اقامة أثرى ، يتم استبداله بعد مدة يحددها الطرفان ، وكذا مرمم لمدة تكفى لاشرافه على عمليات فك التغليف ثم اعادته ، وضباط شرطة لمرافقة القطع الأثرية والاشتراك فى مسئولية أمنها عند سفرها وعند عودتها .

٧) يقوم الأثرى المرافق للمعرض وكذا المرمم وضباط الشرطة بمرافقة الصناديق التى تضم الآثار عند نقلها والمختومة بخاتم المتحف وخاتم الأثرى وختم الجمارك ، ولاتفك هذه الاختتام الا فى وجود هذه اللجنة المصرية ومندوب من المتحف المضيف ومندوب شركة التأمين ، وذلك طبقاً لتقارير وصف القطع الأثرية وصورها المرفقة ، وتوضع الآثار فى خزانات العرض تحت اشراف اللجنة المذكورة فى درجات الحرارة والرطوبة والاضاءة المناسبة ، وتكون هذه القطع تحت نظر الأثرى المرافق ومسئوليته المباشرة ، ويتم الاجراء نفسه فى ختام المعرض بالطريقة نفسها .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء بهذا التقرير وما دار حوله من مناقشات وما أبدى من آراء ، يوصى بما يأتى عند عرض أى معرض أثرى مصرى بالخارج :

* ألا يخل هذا المعرض بالقيمة الفنية أو التاريخية أو الجمالية للمتاحف المصرية خاصة متحف القاهرة ، وأن يقوم مجلس ادارة المتحف باختيار قطع من نوعيات لها بدائل وغير فريدة أو نادرة ، وأن يتأكد من تحمل هذه القطع لمشاق السفر والتغليف والعرض ولتقلبات وتغير الاجواء ، وأن تكون هذه القطع بمثابة نماذج للمجموعات الأثرية والتاريخية والحضارية التى تزخر بها متاحفنا .

* ان تكون الطلبات المقدمة من جهات أو مؤسسات أو متاحف

نحو سياسة لبعثات التنقيب الأثرية الأجنبية

يتضمن العمل الميداني في الآثار أنواعا متعددة من العمليات المتخصصة تختلف أداء وأهمية ، وإن كان يرتبط بعضها ببعض وتتكامل في مجموعها لتؤدي الغاية المنشودة بها ، ومن ذلك عمليات : المسح والجس والتنقيب والترميم والتسجيل والصيانة والعرض المتحفى ... وغير ذلك ، ويعتبر التنقيب الوسيلة التقليدية للكشف عن الآثار المخبية في الأماكن الأثرية المختلفة أو المدفونة فيها ، كما أنه أسلوب العمل الأساسي للآثاريين ، وذلك رغم ما يستلزمه من جهد ومشقة ونفقات ، وما يصاحبه من مشكلات وصعوبات ، وعن طريقه تمكن علماء الآثار من رسم صورة لمراحل تطور الإنسان ، وتقديم خدمات جليلة للدراسات التاريخية والاثريولوجية والحضارية .

ويقوم بعمليات التنقيب عادة - ومنها الحفر في مصر الآن - بعثات وطنية من الأثريين المصريين العاملين ببيئة الآثار أو الجامعات المصرية ، وكذا بعثات أجنبية من الجامعات والمؤسسات الأثرية المهتمة بالبحث الأثري والتاريخي ، كما قد تكون البعثة في حالات معينة مشتركة من جانب مصري وآخر أجنبي .

وتثير البعثات الأثرية الأجنبية أحيانا نوعا من القلق لدى الرأي العام فيما يختص بقضية تسريب الآثار الى خارج البلاد ، وليس من شك في أن بعض الوقائع التي لازمت أعمال البحث والتنقيب الأثري في القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي قد ترك انطباعات سيئة لدى الرأي العام المصري نتيجة ما حدث حينذاك من نهب وسرقة بل وتخريب واساءة الى آثارنا ، وهذا راجع الى عدم الالتزام بأساليب البحث العلمي الحقيقية ، ولغياب الوازع الأخلاقي في العمل ، وذلك بالإضافة الى أن عدم اهتمام المسؤولين في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتراث الأجداد وعدم إدراك وتقدير قيمته وأهميته قد شجع حدوث مثل هذا العبث .

ولعل أسوأ مثل لذلك ما قام به القنصلان : الانجليزي « سولت » والفرنسي « دورفتي » من حفائر - أثناء عملهما الدبلوماسي بمصر في أوائل القرن الماضي - حيث وقعت اعتداءات صارخة وإيعازات للعملاء الأجانب للقيام بانتهاكات شائنة تحت سمع وبصر السلطات الحاكمة وصلت الى حد النهب والسرقه والاعتداء والتخريب نون اتباع لأسس البحث العلمي السليم .

وفي بداية النصف الثاني من القرن الماضي تم انشاء ادارة خاصة لشئون الآثار ، وأقيم متحف القاهرة ، وتمت بعض الحفائر العلمية على يد علماء متخصصين مثل « أوجست مارييت » الفرنسي ، « وفلنדרز بترى » الانجليزي ، والتي أسهمت في رسم تاريخ وحضارة مصر القديمة . وكذلك بدأ نشاط مماثل في التنقيب والحفائر بالنسبة للمناطق الأثرية الأخرى شملت آثار العصور اليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية .

غير انه في ظل سيطرة الأثريين الأجانب على معظم أنشطة العمل الأثري في مصر لفترة طويلة ، واحتكار بعضهم للوظائف القيادية في ادارات الآثار ، فقد تهيأت لهم فرصة الهيمنة وحرية التصرف في تسيير أمور الآثار وما يتصل بها من سياسات مما كان نتيجة السماح للمتنقبين الأجانب بالاستئثار بكميات ضخمة من الآثار طوت بين دفتيها قطعاً

للقوانين المتصلة بشئون الآثار ، وتطور رقابة المسئولين عن الآثار في الطريق الأصح والأفضل ، كل ذلك يضعنا في موقف مطمئن تجاه تلك البعثات التي يتفق ألا يقتصر عملها على مجال التنقيب بل يتجاوزها الى كثير من النشاطات الأثرية الأخرى كالمسح والتسجيل والترميم وغيرها .
وجدير بالذكر أن الموافقة على عمل البعثات الأثرية في مصر تستلزم توافر شروط دقيقة ، منها :

أولا : موافقة اللجنة الدائمة للآثار المختصة والمكونة من قادة العمل في هيئة الآثار وكبار الأثاريين من الجامعات وغيرهم ، والتي تقوم بدراسة ومناقشة الطلب المقدم من البعثة الأجنبية والتقرير المقدم من رئيس قطاع الآثار المختص ، ومن المسئول عن الآثار بمنطقة عمل البعثة ، وكذلك دراسة جميع النواحي المتعلقة بأعضاء البعثة وماضيها في العمل وقدراتها ، وذلك قبل الموافقة على التصريح لها بالعمل .
ثانيا : موافقة جهات الأمن المسئولة بعد دراسة جميع البيانات التي قدمتها البعثة عن كل فرد من أفرادها ، والتأكد من بعدها عن أى موقع استراتيجي أو عسكري وغير ذلك من مستلزمات الأمن .

ثالثا : توقيع العقد الخاص بالترخيص بالعمل ، والذي لوحظ في صياغته مطابقتها لكل ما جاء في مواد قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ من اشتراطات خاصة ببعثات التنقيب ، وما أفضت اليه تجارب وخبرة هيئة الآثار في تعاملها مع بعثات التنقيب الأجنبية ، وما صدر من قرارات منظمة في هذا الشأن .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بالآتي :

في شأن القوانين الحالية :

* التأكيد على ضرورة الالتزام بالقوانين القائمة في شأن حماية الآثار وشروط منح تراخيص الحفر الأثرى بحزم وجدية ، ووضع برامج

فريدة وغير متكررة مما اكتشفوه في عمليات التنقيب ، لينقلوها الى الخارج إما بإرسالها الى المؤسسات التي أوفدتهم الى مصر ، أو بيعها الى المتاحف وهواة الآثار في كثير من بلاد العالم .

وعلى ضوء ما تقدم ينبغي تفهم موقفنا من البعثات الأجنبية التي تعمل حاليا في الكثير من المواقع الأثرية المصرية ، مع الأخذ في الاعتبار إبعاد الدور الذي تقوم به هذه البعثات ومحاولة تقويم ايجابياتها وسلبياتها .

ذلك لأننا مازلنا في حاجة الى بعض بعثات التنقيب الأجنبية الجادة ، والتي يقوم على رأسها كبار الأثاريين الاجانب الذي يعملون أساتذة في الجامعات والمعاهد الأثرية المتخصصة ، نظرا لضخامة تراثنا وتنوعه ، واحتياجه أحيانا الى تخصصات دقيقة نادرة بحساباته تراثا عالميا يهم الانسانية جميعا - وذلك كما ظهر بجلاء إبان حملة انقاذ آثار النوبة التي تعد عملا ثقافيا جماعيا وانسانيا عالميا ليس له مثيل في التاريخ .

ويلحق بما تقدم ماتعفيينا مساهمة البعثات الأجنبية - في مجال التنقيب وما يتصل به من عمليات متنوعة - من بعض ما نبذله من جهود فنية صعبة ودقيقة ، تتكلف نفقات مادية باهظة ، مما يتيح لنا توجيه تلك الجهود والنفقات نحو أعمال ومشروعات أثرية لا يمكن إرجاؤها : من ترميم وصيانة وعلاج وانقاذ وكل ما يدخل في دائرة حفظ آثارنا المهددة حاليا أو على المدى القصير بأخطار طبيعية وبشرية .

كذلك تقدم بعض تلك البعثات الأجنبية فرصا قيمة للاستفادة من تقدمها العلمي والتكنولوجي الذي تتميز به وتستخدم وسائله وأدواته أثناء العمل ، ويتصل بذلك تدريبها لكفاءات وكوادر محلية من العاملين المصريين في مجالات الآثار الذين يفيدون ودون شك علميا وعمليا من هذه البعثات .

وأخيرا فإن ازدياد الوعي الأثرى في مصر ، والتطبيق الحازم

- يجب أن يرأس البعثة الأجنبية أستاذ أو عالم له خبرة علمية مؤكدة ، وعليه أو على نائبه التواجد في الموقع طوال فترة العمل وخلال الموسم بأكمله ولا يجوز تغيير رئيس البعثة دون موافقة هيئة الآثار .

- أن يكون فريق عمل البعثة الأجنبية متكاملًا : من مهندسين ومعماريين وفنيين ورسميين ومصوريين ومساحين ومرممين وأدريين بجانب الأعضاء الأثريين .

- أن تكون البعثة منتمية إلى دولة ذات مستوى متقدم في مجال البحث والدراسة لآثار مصر ، وذلك لضمان كفاءة عمل البعثة من النواحي الأثرية والعلمية والفنية والإدارية .

- أن تلتزم البعثة بالتسجيل الأثري المتتابع لعملها واكتشافاتها ، وأن تزود هيئة الآثار بسجل كامل وتقارير شاملة عن الأعمال التي تقوم بها والنتائج التي تتوصل إليها ، على أن يتم ذلك بصفة دورية .

- أن تلتزم البعثة بالنشر العلمي عن حفائرها في مدة أقصاها خمس سنوات من أول كشف لها بالموقع ، يسقط بعدها حقها في اسبقية النشر . وعلى البعثة أن تسلم هيئة الآثار عدداً يتفق عليه من كل كتاب أو مقال تنشره عن أعمال التنقيب ونتائجها العلمية .

- أن تقتزن خطة كل بعثة بتخطيط مكمل لها عما ستقوم به من أعمال الترميم والصيانة ، سواء للآثار التي سبق الكشف عنها في الموقع أو ما ستقوم بالكشف عنه من آثار ، ويجب أن يكون الترميم بقدر الإمكان أولاً بأول وقبل انتهاء كل موسم ، على أن يكون ذلك تحت إشراف أجهزة هيئة الآثار المختصة .

- يجب أن تساعد البعثة في تنظيف الموقع في نهاية موسم العمل ، وتخليصه من الردم والأثرية أولاً بأول ، حتى لا تطمس فيما بعد معالم الكشف الأثري ، وأن تساعد البعثة في تخطيط منطقة الآثار المكتشفة وإعدادها للزيارة .

- يجب ألا يسمح للبعثة بإقامة أية أعمال انشائية دون الحصول

للمتابعة الدورية بما يتيح تنفيذ هذه الأحكام بفاعلية ، باعتبار أن المشكلة التي تواجه هيئة الآثار في هذا الشأن تتعلق بكيفية تنفيذ هذه القوانين وليس إيجاد قوانين جديدة وخاصة المسود : (من ٣١ إلى ٢٨ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار) والبنود : (٥٦ ومن ٨ إلى ١٨ و ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ من الشروط الموضوعية لمنح تراخيص الحفر الأثرية) والتي من أهم ما يكفل جدية تنفيذها ما يأتي :

- تفصيل البعثات الوطنية في العمل الأثري إذا توفرت لها كفاءة مماثلة للبعثة الأجنبية .

- الاتجاه إلى ترك بعض المناطق الأثرية بأكملها للأجيال المستقبلية من الأثريين الوطنيين .

- ترتيب الهيئة أولويات التصريح للبعثات الأجنبية بالعمل أولاً في المناطق الأكثر تعرضاً لأخطار البيئة ، وكذا الأكثر تأثراً بمشروعات الدولة والزحف العمراني .

- أن يوضح ترخيص البعثة حدود المنطقة المصرح لها بالعمل فيها ، والمدة المحددة - ولو على وجه التقريب - لانتهاء عملها بالمنطقة ، وبداية ونهاية موسم العمل ، على ألا يسمح لأفراد البعثة بدخول المنطقة في غير المدة المصرح بها .

- يجب أن يقتصر عمل البعثة على منطقة أثرية واحدة حتى انتهاء العمل بها .

- أن تتعهد البعثة بمواصلة العمل في الموقع حتى الانتهاء من هدفها فلا تتركه دون استكمال للانتقال إلى موقع آخر ويجب ألا يقل موسم العمل في التنقيب عن شهر كامل .

- أن تكون البعثة تابعة لجامعة أو معهد علمي معروف ومتخصص ، على أن يؤخذ في الاعتبار نوع وطبيعة الجهة التي تنتمي إليها البعثة ونوافسها وأهدافها .

على ترخيص بذلك .

- لا يتحتم اعارة البعثات الاجنبية بعض الآثار المكتشفة للدراسة أو

المعالجة أو الفحص خارج مصر الا في حالات الضرورة القصوى ، وفي أقل حدود ممكنة ، وبعد التأكد من تعذر الدراسة أو المعالجة داخل مصر ، وبعد أخذ الاحتياطات والضمانات الكفيلة بإرجاع الأثر سليما .

- ألا يسمح لأى بعثة تنقيب أجنبية باحضار صحفيين أو استضافة أجهزة اعلام دون أخذ موافقة صريحة من هيئة الآثار .

- يجب أن تتحمل البعثة الاجنبية التكاليف الخاصة بأعمال التنقيب وأن تقوم بدفع تكاليف استخدام ممتلكات الهيئة واستعمال مرافق الدولة ، كما تقوم بتسديد أجور وحصص التأمينات الاجتماعية لمن تستعين بهم من مصريين ، مع إخطار الهيئة بأسمائهم وجميع البيانات الخاصة بهم ، وعلى البعثة أن تقوم ببناء مخازن على حسابها في منطقة التنقيب بالاتفاق مع هيئة الآثار ، على أن تؤول تلك المخازن الى الهيئة بعد انتهاء عمل البعثة .

- وبالنسبة لبعثات الآثار الثنائية التي تجمع بين هيئة أجنبية وهيئة لآثار المصرية أو أى جامعة مصرية - فيجب أن تكون مشاركة فعلية ، سواء في النواحي الفنية أو العلمية أو العملية ، على أن يفضل ألا تنفرد بعثة علمية بالتنقيب كلما أمكن ذلك .

توصيات عامة :

* ضرورة إعداد خريطة كاملة بالمسح الأثرى تكون رائدة لأعمال التنقيب بحيث تحدد بها المناطق الأثرية على ضوء ما يتم من دراسات فنية بمختلف المناطق . وبما يتيح الاستغلال للأراضى الأخرى والانتفاع بها في مشروعات استثمارية .

* معاونة كافة أجهزة الدولة لهيئة الآثار في مواجهة مشاكل وضع اليد المتزايدة بالنسبة للمناطق الأثرية ، وعدم إمكان الهيئة إزالة التعديات على هذه الأراضى ، سواء كانت من جهات حكومية أو قطاع عام أو

- ضرورة الحصول على موافقة صريحة من الهيئة على استخدام البعثة لوسائل تكنولوجية حديثة سواء في الحفر أو التصوير أو الترميم أو خلافه ، ويجب التأكد من عدم تعرض الآثار لأية أضرار نتيجة لتلك الاستخدامات أو اتخاذها ميدانا لتجارب تلك الوسائل العلمية .

- إعفاء البعثة من أداء الرسوم الجمركية اذا تنازلت عن الأجهزة أو الأدوات أو وسائل النقل التي استخدمتها تنازلا كاملا سواء لهيئة الآثار أو الجامعات المصرية أو مراكز البحث العلمى .

- ان يكون المفتش أو الأثرى المرافق للبعثة على معرفة بلغة البعثة أو لغة أجنبية تستخدم على نطاق دولى ، وألا تقل مدته في العمل الميدانى عن خمس سنوات .

- ألا يعطى للبعثة الاجنبية الحق في اختيار المفتش المرافق لها ، وألا تقدم له أى مميزات كمسكنة أو بعثة قد يكون هناك من هو أولى بها منه .

- يجب ألا تقتصر مهمة المفتش المرافق على المراقبة ، بل عليه أن يشارك في عمل البعثة وأن يقدم تقارير دورية للمسؤولين ببيئة الآثار .

- يجب أن يرافق البعثة أكثر من مفتش .

- أن تؤول ملكية جميع الآثار المكتشفة التي تمثر عليها البعثة الأجنبية للدولة ، وقد يجوز - في أقل حدود ممكنة - أن تقوم هيئة الآثار بمنح البعثة الأجنبية عددا محدودا للغاية من الآثار المنقولة المكررة التي اكتشفتها البعثة ، على أن يكون لها ما يماثلها من القطع الأخرى المكتشفة من حيث المادة والنوع والصنعة والدلالة التاريخية والفنية ، على ألا تتضمن أثارا ذهبية أو فضية أو أحجارا كريمة أو بريدات أو وثائق ومخطوطات أو عناصر معمارية ، وعلى أن تتعهد البعثة بأن يقتصر استخدام هذه الآثار على الدراسة في المعاهد أو العرض في المتاحف . ولهيئة الآثار وحدها حق انتاج نماذج للآثار المكتشفة .

سياسة أمن المتاحف وتأمينها

تعد المتاحف في وقتنا الحالى معاهد قومية تربط الشعب بتاريخه وتراثه العريق ، وتنقل اليه رسالتها الحسية والمرئية بطريقة لاتستطيع المدارس أو الجامعات تقديم ما يماثلها ، ومن ثم فان النهوض بها يستلزم خطة فعالة شاملة تهدف الى اهداف واضحة محددة لاتتغير نتيجة تفكير فردى أو تغيير مادي .

ونظرا لما يحدث بين حين وآخر في سائر بلدان العالم من محاولات ، فردية أو جماعية ، لسرقة بعض المتاحف أو التعدى على محتوياتها - فان أمن المتاحف وتأمينها سوف يكون من أهم أهداف هذه الخطة .

ويعد الأمن من أهم المطالب الاساسية فى ادارة أى متحف ، ونقصد بالامن حماية مباني المتحف وكافة محتوياتها وتأمينها ضد السرقة أو التخريب أو الحريق ، وضد كافة الاخطار ايا كان نوعها ، وكذا حماية زواره والعاملين به . ولذا فيجب ان يتوفر للمتاحف أمن متيقظ يتولاه رجال أمن يخضع اختيارهم لمواصفات خاصة سواء من ناحية الكفاءة والاستعداد ، أو من ناحية النوعية الممتازة والعدد الكافى ، على أن يراعى - الى جانب ذلك - تطور الوسائل المادية والأساليب الفنية المستخدمة ، بحيث تواكب أحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا والعلم الحديث فى هذا المجال .

مواطنين عاديين ، وخاصة المناطق الأثرية التى تخضع لمشروعات عمرانية أو صناعية .

* انشاء قطاع بهيئة الآثار تكون مهمته انقاذ آثار الدلتا من الزحف العمرانى وتهديد المياه الجوفية ، كما سبق بالنسبة لانقاذ آثار النوبة . مع توفير الأجهزة المستحدثه فى هذا المجال .

* ضرورة إعداد كوادر مصرية متخصصة ، وكذا كوادر فنية مساعدة لخريجي الجامعات للقيام بأعمال التنقيب .

* ان تتضمن الدراسة بكليات وأقسام الآثار بالجامعات مادة الحفر والتنقيب والصيانة بأساليب علمية متطورة .

* ضرورة عمل نماذج للآثار الهامة (طبق الأصل) . كما سبق تصميم قناع لتوت عنخ آمون ، بحث يمكن استغلال هذه النماذج فى عمليات العرض بالداخل والخارج ، وبما يتيح ترك الأثر فى مكانه كلما كان ذلك أنسب للمحافظة عليه .

* ان يكون لهيئة الآثار كامل السلطة فى الاشراف على البعثات الأجنبية ، وخاصة من حيث أساليب الرقابة . وذلك لضمان سلامة الآثار والمواقع الأثرية ، والتأكد من حصول الدولة على كافة الآثار المكتشفة .

* أن يكون للمسؤولين من هيئة الآثار الحق فى الاطلاع على السجلات ، والتفتيش على المخازن ، وتوجيه العمل طبقا لبنود التصريح ، ووفقا لمصالح الأثر والمنطقة الأثرية .

وذلك فى إطار وضع نظام محدد لمتابعة التنقيب دوريا .

* ان يكون للهيئة حق حرمان أى بعثة أثرية من الاستمرار فى التنقيب اذا اشترك أحد أفرادها فى أعمال تتصل بتهريب الآثار أو أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قوانين الآثار .

- مع حق الهيئة فى تصفية أعمال البعثات غير الجادة فى عملها ، سواء من ناحية التنقيب أو النشر العلمى .

ويتناول هذا الموضوع نواحي متشعبة ، ويتضمن مسئوليات متعددة ، ويتطلب جهوداً عديدة يجب أن تصل جميعها إلى أعلى مستوى ممكن ، إذ هي تهدف كلها إلى هدف واحد مشترك وإن تعددت أساليبها ، ومن ذلك :

أولاً : استخدام ما أنتجه العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة من أجهزة ضد السرقة أو الفقد أو الاتلاف للحماية الداخلية والخارجية للمتحف ومحتوياته ، وذلك نظراً لتطور الجريمة وتعدد أساليبها ووسائلها . مما يستلزم بطبيعة الحال تزويد المتاحف بتلك الأجهزة الحديثة التي يستخدم بعضها في أغراض التأمين بالنهار والليل ، والتي تضم وسائل للإنذار والتنبيه ، وكذا أدوات للحراسة الالكترونية وغيرها من الأجهزة الفنية التي تكمل جهد العنصر البشري ، مما يسمح بإعداد نظام قوى متكامل للأمن والحراسة .

وأهم الوسائل المستعملة في هذا الشأن أجهزة الإنذار الآلى التي تتركب على الفترينات والابواب وغيرها ، ويعتمد بعضها على حساسات تقوم بعملية الإنذار عند أى مساس بالاسلاك الكهربائية والكابلات أو التغير في التيار الكهربائي ، ومنها حساسات تكشف عن أى اهتزاز أو تردد اهتزازي نتيجة تحريك الأثر أو نزعها من مكانه وبجانب ذلك هناك الحساسات المغناطيسية والحساسات الكهربائية المغناطيسية والحساسات الصوتية ، وكذلك التي تستخدم الأشعة تحت الحمراء .

كذلك تستخدم في هذا المجال الدوائر التليفزيونية المفلقة أثناء فتح المتحف ، والتي تقوم بمراقبة قاعات العرض والمداخل والمخارج والنوافذ والمخازن والأسطح عن طريق نقل كافة التحركات ومتابعة جميع نواحي النشاط التي تجري بالمبنى ، وتسجيل أى تحرك غريب أو مشكوك فيه بحيث يمكن التعامل معه في الوقت المناسب .

ويمكن أيضاً أن تستخدم الميون الصوتية الكهربائية ، وأجهزة الحراسة الالكترونية التي توضع على الآثار فتصدر إنذاراً صوتياً عند الاقتراب منها أو لمسها ، كما يدخل في هذا المجال أيضاً أجهزة كشف

المفرقات والبوابات الالكترونية للكشف عن الأسلحة والمفرقات التي قد يحملها بعض زوار المتحف ، والتي تعد وسيلة وقائية فعالة كما تمثل عامل ردع نفسي لذلك النوع من الزوار .

ويلزم للأخذ بهذه الأنظمة الأمنية مراعاة اشتراطات منها :

– الاستعانة بخبراء في هذا المجال يقومون باختيار الوسائل والأجهزة الملائمة والنظام المناسب وفقاً لطبيعة المتحف المراد تأمينه ونوع المعروضات المراد حراستها .

– أن يراعى حسن اختيار المسؤولين من رجال المتحف عن هذه الأجهزة وتدريبهم عليها تدريباً جيداً ، فالعنصر البشري هو الأساس في تشغيلها وملاحظتها وصيانتها .

– أن يوضع في الاعتبار تجنب أى ضرر أو خطر على مقتنيات المتحف إذا ما استخدمت هذه الأجهزة والابتعاد عن أى مجازفة أو مخاطرة في هذا السبيل .

– عدم استخدام أى وسيلة في هذا المجال لم ينته بعد عهد تجربتها والتأكد من سلامة نتائجها وثبات فائدتها وجنوها .

– يجب الاعتماد على أكثر من وسيلة من هذه الوسائل الحديثة في تأمين المتحف ومحتوياته ، فكلما تعددت وسائل التأمين زاد الأطمئنان على سلامة المتحف .

– يجب أن تكون بعض تلك الأجهزة متصلة بخارج المبنى ، وقادرة على الإنذار والتنبيه عندما يكون المتحف مغلقاً .

– يتعين التأكد دائماً من سلامة الأجهزة والأطمئنان إلى كفاءتها الكاملة لأداء مهمتها ، ويمكن في هذا المجال استخدام أجهزة رقابة على أجهزة الأمن بمراقبة عمل هذه الأجهزة والإنذار في حالة حدوث عطل بأحدها .

– ضرورة إنشاء غرفة تحكم – يستحسن أن تكون بالدور الأرضي للمتحف – لتستقبل كل الإنذارات الملتقطة من الحساسات والأجهزة المتنوعة القادمة من قاعات المتحف ومخازنه ، ويفضل أن تزود بطابع

- أن يكون للإنذار الآلى الحريق صوت يسهل تمييزه ويتيسر وصوله الى خارج المتحف فى أوقات إغلاقه ، كما يرتبط ارتباطا مباشرا بمراكز التحكم ومحطة الاطفاء المحلية التى يجب توفرها فى كل متحف ، وعلى أن يتناسب حجمها مع حجم ذلك المتحف .

- أن يمنع التدخين وكذا أجهزة الاشتعال داخل أقسام المتحف منعاً باتاً ، وأن يعاقب من يخالف ذلك وخاصة من العاملين بالمتحف - عقاباً رادعاً .

- أن يتم - عند وضع خطة تأمين المتاحف ، إقامة بوابات حديدية عازلة بين أجنحة العرض المختلفة بحيث يمكن العزل والسيطرة على أى جناح يتعرض للحريق ، ومنع امتداد الحريق الى أجنحة أخرى من المتحف ، وذلك بإغلاق هذه البوابات عند اندلاع الحريق .

- يجب تجنب الاطفاء بمضخات وخرطوم المياه إلا فى حالة تعرض المبنى نفسه للحريق المدمر من الخارج ، والخوف من تأثيره على المباني المجاورة لأن استعمالها فى الآثار بوجه خاص قد يسبب تدميراً وتلفاً وضراً كبيراً ، قد يكون أحياناً أشد من ضرر النار ذاتها . وهى بذلك تستعمل فى حالات الضرورة فحسب .

- ضرورة الاطمئنان بطريقة دورية على كفاءة وحسن تدريب رجال الاطفاء ومعاونتهم وإجراء اختبارات بين حين وآخر للتأكد من كفاءتهم وقدرتهم .

ثالثاً : نظراً لأن العنصر البشرى هو العنصر الأساسى والأهم فى كل إجراء يتخذ لتأمين المتاحف ومحتوياتها ، فلا بد من تطوير نوعية ومهام شرطة السياحة والآثار التى تتحمل الآن المسئولية الكبرى فى هذا المجال . والواقع أن القوة البشرية هى الأساس فى أى عملية تأمينية اذا أحسن اختيارها ، وكانت كافية عدداً ومتميزة نوعاً وتدريباً ، وذلك لأنه مهما تعددت وتوفرت الأجهزة الحديثة فى مختلف مجالات الأمن فسيظل الانسان هو سيد الموقف باستمرار .

- ويستلزم الأمر اختيار نوعية رجال الشرطة المسئولين عن الأمن

لهذه المعلومات على الاشرط بطريقة أوتوماتيكية .

ثانياً : استخدام أحدث الأجهزة الخاصة بالإنذار بالحريق وارتفاع الحرارة ونظام الاطفاء الاتوماتيكي سواء الثابت منه أو المنقول ويفضل فى هذا المجال استخدام الأجهزة المعتمدة على الغاز ، إذ قد يضر الماء المستخدم فى الاطفاء بالمقتنيات والآثار - وخاصة التى من أصل عضوى - ضرراً بالغا .

كما يجب مراعاة النواحي التالية عند استخدام تلك الأجهزة :

- ضرورة الاطمئنان بطريقة دورية على كفاءة أجهزة الاطفاء والوثوق من سلامتها ، والتفتيش على الاسلاك والتوصيلات الكهربائية ، والتأكد من مطابقتها لكافة المواصفات الفنية .

- أن يراعى اتصال أجهزة الإنذار بالحريق والأجهزة الحساسة للدخان بأجهزة مكافحة الحرائق بحيث توجه بطريقة آلية تجاه المكان الذى حددته أجهزة الإنذار وتقوم بإخماد الحريق على الفور .

- يجب الاعتماد على أكثر من وسيلة للإنذار والاطفاء ، إذ أنه لا يكفى الاعتماد على وسيلة تأمين واحدة فحسب ، كما أن تعدد الوسائل يعطى ضماناً أكثر للمتاحف .

كذلك يجب توفير أجهزة اطفاء يدوية يستعملها أفراد الحراسة والعمال والموظفون الذين يتم تدريبهم على استعمال هذه الأجهزة كعامل بديل فى حالة تعطل جهاز أو أكثر من الأجهزة الاتوماتيكية .

- التدقيق فى اختيار المواد التى تستخدم فى المتحف لاختام الحرائق وذلك طبقاً لنوع مادة المقتنيات بحيث لا تسبب أى تلف لها .

- تزويد المتاحف بفترينات وأبواب ونوافذ مصنوعة من مواد مضادة للحريق أو غير قابلة للاشتعال بسهولة . وقد اتجهت بعض المتاحف فى الخارج فى الآونة الأخيرة الى استعمال مواد مؤخرة للاشتعال لدهان فترينات العرض ، مما يعطى بعض الوقت للعاملين والأجهزة للتعامل مع الحريق لصيانة تلك الفترينات ومحتوياتها من التأثير السريع بالحريق .

السريع والسيطرة لمواجهة المواقف المختلفة وفي الوقت المناسب .

مع تطبيق هذا النظام نفسه على أفراد الحراسة ليلا ، وتوفير وسائل الاتصال بين المتحف وجهات الأمن الخارجية بجميع مستوياتها طوال الليل والنهار ، ويمكن تطبيق ذلك على العاملين بالمتحف أيضا .

– ضرورة تطوير أساليب التفتيش على أقسام المتحف قبل الفتح والإغلاق ، فستستخدم مثلا أجهزة الكشف عن المتروكات ، والنظر في إمكان استخدام الكلاب البوليسية المدربة وهي مفيدة جدا في الكشف عن الأشخاص الذين قد يكونون مختبئين في بعض الأجزاء المظلمة نسبيا من المتحف ، أو التي لا توجد عليها حراسة كافية ، أو التي يمكن الاختباء داخلها كالتواييت ، ومن ثم فالكلاب البوليسية يمكنها أن تقوم بعملية مسح مفيدة قبل إغلاق المتحف كعملية تأمينية إضافية ، كما تقوم بدور هام في الحراسة الليلية للمتحف من خلال مرورها أثناء الليل حول المبنى . مع قدرتها على كشف وجود أي عنصر مشتبه فيه يحوم حول مبنى المتحف .

– يتعين مرور مستويات مختلفة من الضباط بصفة مستمرة في شكل دوريات تفتيشية دورية ومفاجئة للتأكد من السيطرة والحماية التي يجب توافرها للمتحف وللأمناء إلى قيام الحراس بالواجبات المنوطة بهم على الوجه الأكمل .

– يجب أن تشمل مسئولية شرطة سياحة الآثار جميع متاحف الجمهورية ، إذ هي مقصورة الآن على عدد محدود من المتاحف .

رابعا : النظر في حراسة المتاحف حراسة أفضل من الحراسة الحالية وبما يتفق مع نظم النولة في هذا الشأن ، خاصة أن النولة تتجه إلى الحلول الذاتية في جميع المشكلات ، كما أن هيئة الآثار قد بدأت في دراسة هذا الموضوع دراسة شاملة . وقد صدر قرار جمهوري سنة ١٩٥٥ بتنظيم أعمال الأمن داخل المؤسسات والهيئات لحماية منشأتها وأفرادها ووسائل اتصالها ووثائقها الخ ، وقد عدل هذا القرار الجمهوري بالقرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٧ ، ثم عدل بالقرار رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٨ .

بالمتحف ، بحيث يخضع هذا الاختيار لشروط مدروسة ، تحدد وفقا لأفضليتهم من حيث اللياقة وما شابه ذلك ، كما يجب تدريبهم بطريقة دورية فيما يتعلق بمسئوليتهم في حراسة مقتنيات المتحف ومقاومة أي نوع من السرقة أو التخريب أو الاتلاف أو العبث ، وتزويدهم بمعلومات مبسطة عن المتحف ومقتنياته وكيفية معاملة الآثاريين ، وفي مقابل ذلك يجب منحهم مرتبات أو مكافآت وحوافز مناسبة لتزيد من قناعتهم وتقل من فرص انحرافهم .

– كذلك يجب إعادة النظر في أمور عديدة منها توزيع أفراد الحراسة ، إذ يجب أن تشمل الحراسة جميع قاعات المتحف وأقسامه ، مع الحرص على مراقبة وحماية المداخل والمخارج والأبواب والنوافذ وفتحات التهوية والأسطح والمخازن وغير ذلك من مرافق وأجزاء المتحف ، وأن تكثف الحراسة على المقتنيات الهامة أو التي يسهل حملها ، وذلك أثناء ساعات العمل بالمتحف . كما يجب التنبيه – بشدة – على الحراس بعدم الحديث مع الزوار أو الاحتكاك بهم أو القيام بأي عمل يشغلهم عن واجبهم ليتفرغوا للحراسة تفرغا تاما .

– كذلك يستحسن أن تتعدد مستويات رجال الحراسة داخل المتحف ، فيتعين توافر وجود رجال الشرطة بزيهم الرسمي إلى جانب وجود الشرطة السرية ورجال المباحث بالملابس المدنية ، ويرى بعض المسئولين أن وجود رجال الحراسة بزيهم الرسمي قد لا يكون لائقا بمكان ثقافي ، إلا أن البعض الآخر يرى أن وجودهم بالزى الرسمي يعتبر نوعا من الردع الذي يمنع حدوث الجريمة .

– ويجب توفير قدر مماثل من الحماية والرعاية للمتحف بعد إغلاقه وطوال ساعات الليل في شكل حراسة ليلية دائمة ، كما يجب وضع اضاءة خارجية للمتحف ليلا .

– ومن الضروري أيضا وجود أجهزة للاتصال بين أفراد الحراسة سواء أكان ذلك نهارا بواسطة تليفونات تنتشر في قاعات المتحف تربط بينهم وبين رؤسائهم ، أو بواسطة أجهزة لاسلكية تتيح لهم الاتصال

وأن يتم كل ذلك وفقا لتنسيق كامل مع وزارة الداخلية نون أى
تعارض بين اختصاصات وزارة الداخلية فى حماية الأمن العام ، وبين
نظام الامن الداخلى فى المؤسسات والهيئات وشركات القطاع العام ،
وفقا للقرارات الجمهورية الخاصة بذلك .

خامسا : نظرا لأن عملية الأمن والتأمين فيما يتعلق بالمتاحف عملية
معقدة ومتشابكة ومتفرعة وتتصل بالكثير من العمليات التى تتم داخل
المتحف وكذلك بنظامه الأساسى ، فهى لا تتوقف أو تقتصر على اختيار
وإعداد عناصر قديرة من الحراس ورجال الأمن ، أو على توفير الاجهزة
والمعدات المضادة للسرقة أو الاعتداء أو الحريق ، وإنما هى تتصل كذلك
اتصالا وثيقا بدور العاملين المتنوع التخصص بالمتاحف وبالأنشطة
المختلفة التى تجرى داخلها ، والواقع ان مدير المتحف وأمناء وموظفيه
الفنيين والاداريين يلعبون دورا هاما فى مجال أمن المتاحف ، وتقع على
عاتقهم مسؤوليات عديدة فى هذا المضمار ومن ذلك على سبيل المثال لا
الحصر :

- أن يراعى المسئولون عند اقامة متحف جديد جميع الضمانات
المطلوبة لأمن هذا المتحف من حيث الموقع أو المبنى وملحقاته ، وكذا
الأخذ - بقدر الامكانات - بالمواصفات الأمنية اللازمة لذلك بالمتحف .
- أن توضع مواصفات خاصة لخزانات العرض بالمتحف ، مع
الاستعانة بالجهات الأمنية والمتخصصة فى هذا الشأن ، وذلك لاعطاء
أقصى قدر من الحماية للمعروضات ولتوفير الضمانات الأمنية بما يتعلق
بمادة الخزانات وقدرتها على تحمل الكسر أو الحريق والواقع أنه لا معنى
لوجود حراسة متميزة فى ظل استخدام خزانات عرض ضعيفة تنقصها
شروط السلامة والمتانة .

ونظرا لأن كثيرا من المتاحف يكتنى مجموعات هامة من الوثائق
والمخطوطات وغيرها مما يستلزم الحفاظ عليها من التلف أو السرقة -
فيفضل تخزينها فى خزانات حديدية اذا كانت لا تدخل فى اطار

وقد أناط القرار الجمهورى بهيئة الأمن القومى ، الاشراف على
انشاء اجهزة الأمن بمؤسسات الدولة وهيئات القطاع العام وتدريب
أفرادها ، وابداء الرأى فى تعيينهم ونقلهم ، والاشراف فنيا على حسن
قيامهم بواجبات وظيفتهم ، وتزويدهم بالمعلومات من الناحية العلمية
والعملية . وقد ألزم هذا القرار كل مؤسسة فى الدولة أو هيئة أو شركة
فى القطاع العام أن تنشئ بها إدارة للأمن أو ادارة عامة أو وكالة وزارة
- حسب حجم المؤسسة وأهميتها .

وفى هذا المجال ينبغى أن تقوم هيئة الآثار بتزويد ادارة الأمن
المحدودة العدد بها ، بأعداد من العاملين بالهيئة أو المعينين الجدد بها ،
مع تدرج مستوى مؤهلاتهم ، على أن يكون المختارون من الحاصلين على
مؤهل متوسط على الأقل ، ومن الملمين بأحدى اللغات الأجنبية وذلك
للعمل بالأمن مراقبين ومفتشين ومديرين للوحدات ، على أن يختص كل
متحف على مستوى الجمهورية بوحدة أمن خاصة به تتبع مدير المتحف
مباشرة .

ومن الضروري إعداد دورات تثقيفية وتدريبية لكل العاملين بالأمن فى
كل متحف حول أهمية المتحف الذى يعملون به وقيمة مقتنياته ، لخلق
علاقة قومية تربطهم بالتراث والكنوز المعروضة بالمتحف ولزيادة
احساسهم بأهميتها وحرصهم على حمايتها ، ليس فقط من منطلق
وظيفتهم كرجال أمن ولكن من ناحية انتمائهم الوطنى ، كذلك يجب
تدريبهم على الأجهزة والمعدات واستعمالها الاستعمال الأمثل ، وكذا
ارشادهم الى كيفية التصرف فى المواقف الصعبة وبالسرية اللازمة ،
ويتم ذلك بجانب ما تزودهم به هيئة الأمن القومى من تدريب أمنى خاص
وما تزودهم به من معلومات تتعلق بمهمتهم ومسئوليتهم .

وعلى أن يمنح حراس الأمن مزايا مادية وحوافز متميزة ، كما يفتح
مجال الترقى أمامهم ، وتيسر كل الامكانات اللازمة لحسن سير
عملهم .

العرض الدائم أو بسبب دواع أمنية خاصة كالحرب مثلا .

كذلك يجب عدم تكديس الآثار في « الفترينات » بحيث يمكن للأمن أو المسئول أن يقوم بجرد سريع لها بالنظر صباح كل يوم .

– إعداد نظام أمن محكم لتداول مفاتيح خزانات العرض ، وكذا لأسلوب فتح هذه الخزانات وطريقة دخول وخروج الآثار سواء بالنسبة للمبنى نفسه أو داخل وخارج الخزانات ، أو لتداول المقتنيات لأغراض الدراسة أو الترميم أو التصوير السريع ، مع مسك دفاتر تسجل حركة القطع وتضم كافة المعلومات المطلوبة وتمهر بامضاءات المسئولين من أصحاب العهد ورجال الأمن .

– أن تهتم المتاحف بعملية تسجيل مقتنيات المتحف تسجيلاً شاملاً ، واعتبار ذلك من أهم متطلبات الأمن نظراً لأنه الوسيلة الأساسية للتعرف على القطع المتحفية ، على أن يشمل السجل صوراً ملونة للمقتنيات من عدة زوايا . ويجب العمل على الاحتفاظ بسجلات المتحف في حسالة جيدة وممتازة ، كما يستحسن استخدام الكمبيوتر والميكروفيلم وغيرهما من أساليب التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال . على ألا يسمح لغير العاملين بالمتحف – إلا في حالات الضرورة القصوى – بتداول تلك السجلات حفاظاً عليها من التلف أو من محاولة تغييرها بها ، باعتبارها المرجع النهائي في حالات السرقة أو التلف .

– أن يراعى في انتقاء العاملين بالمتاحف على مختلف مستوياتهم العلمية والفنية والإدارية توفر شروط معينة تتصل بالسمعة والشعور بالمسئولية والكفاءة العلمية ، والامام باللغات الأجنبية مع العمل على تأهيلهم وتدريبهم على الأعمال العلمية والعملية وتوعيتهم بمسئولياتهم الأمنية ، وعلى أن يوفر لهم مستوى مادي مناسب كي تحتفظ المتاحف بعناصر متميزة تستطيع القيام بمهامها ونظمين عن طريقها على كنوز ومقتنيات متاحفنا .

– أن يقوم أمناء المتحف بجرد جمع أقسام المتحف ومخازنه جرداً

شاملاً وذلك بطريقة دورية ، على أن تشمل لجنة الجرد الأمن صاحب العهدة وقانونياً ومتخصصاً في الآثار الجارى جردها تخصصاً دقيقاً ، وعلى ألا يقتصر عمل لجان الجرد فقط على التأكد من وجود الأثر ، بل تتناول بالبحث حالته العامة وأى تغيير يطرأ عليه ، ويجب أن يتم تخزين القطع الأثرية بالمخازن الملحقة بالمتحف تخزيناً متحفياً بحيث تسهل عملية جردها أيضاً .

– يجب أن يعمل رجال المتحف على تهيئة أنسب الاجواء للمحافظة على مقتنيات المتحف ، وذلك بالتحكم في الرطوبة والإضاءة والتهوية والتكييف بما يناسب المقتنيات ، مع حسن اختيار واستخدام الأجهزة الخاصة بتلك النواحي ، كذلك يدخل في إطار تأمين المجموعات المتحفية صيانتها وترميمها وتقويتها ومنع التلوث عنها .

– وضع نظام يلزم الامناء والامناء المساعدين بضرورة المرور على أقسامهم مرة واحدة على الأقل يومياً ، بحيث يشعر الجميع بأن هناك رقابة مستمرة ، كما يجب تسهيل وسائل الاتصال الداخلى بين العاملين بالمتاحف داخل الأقسام عن طريق التليفون واللاسلكى .

– وضع أوتار تربط بينها حبال « كبدون » تقف بمثابة حاجز بين المعروضات والجمهور وتمنع لمسه للمعروضات ، كما يجب تحديد مسالك الطوارئ التى تستخدم عندما يحدث مايدعو الى تفرغ المتحف من الرواد .

– النظر فى اماكن التحكم فى عدد الزوار الموجودين داخل المتحف فى وقت واحد بحيث لايتعدى عدد معين يصعب معه ان تكون الحراسة محكمة . كما يستحسن عدم فتح المتحف بعد أوقات الزيارة إلا فى حالات الضرورة القصوى ولأسباب ومبررات معقولة ، مع ضرورة تواجد أكبر عدد من المسئولين عن المتحف ومن رجال الأمن والحراسة .

سادساً : النظر فى اماكن التأمين على بعض مقتنيات المتاحف ضد السرقة والحريق والتلف .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق طرحه من أفكار وحقائق ، يوصى بما يأتى :

* استخدام ما أنتجه العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة من أجهزة تسجيل وإنذار وتنبيه وحراسة الكترونية وكشف للمفرقات وبوارج تليفزيونية وغير ذلك من الأجهزة المستخدمة ضد السرقة أو الفقد أو الاتلاف ، مع الاعتماد على أكثر من وسيلة فى تأمين المتحف ومحتوياته ، وأخذ كافة الضمانات لقيامها بعملها خير قيام .

* استخدام أحدث الأجهزة الخاصة بالإنذار بالحريق وارتفاع الحرارة ونظام الاطفاء الاتوماتيكي سواء الثابت منها أو اليدوى ، مع الاطمئنان باستمرار على كفاءتها وعلى حسن تدريب رجال الاطفاء ومعاونيهم ، ومع التدقيق فى اختيار المواد التى تستخدم لاختام الحريق طبقا لنوع مادة المقتنيات بحيث لا تسبب أى تلف لها .

* تزويد المتاحف بفترينات وأبواب ونوافذ مصنوعة من مواد مضادة للحريق أو غير قابلة للاشتعال بسهولة ، والنظر فى اقامة بوابات عازلة بين أجنحة العرض المختلفة بحيث يمكن عزل أى جناح يتعرض للحريق والسيطرة عليه ومنع امتداد الحريق الى أجنحة أخرى .

* تطوير نوعية ومهام وأسلوب عمل شرطة السياحة والآثار القائمين بحراسة المتاحف ، نظرا لأن العنصر البشرى هو العنصر الأساسى فى أى عملية أمنية . على ألا تقتصر مهمتهم على المتاحف الرئيسية ، بل يجب أن تشمل مسؤوليتهم كل متاحف الجمهورية .

* توفير قدر كبير من الحماية للمتاحف بعد اغلاقها وطوال ساعات الليل ، فى شكل حراسة ليلية محكمة واضافة خارجية حول كل متحف طوال الليل .

* تطوير أساليب التفتيش على أقسام المتحف وملحقاته قبل الاغلاق وعند الفتح ، واستخدام بعض الوسائل التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال ، مع النظر فى امكان استخدام الكلاب البوليسية

٢٧٠

المدرية .

* تزويد ادارة الامن بهيئة الآثار بعدد كاف من العاملين المؤهلين والمدرسين على الشئون الأمنية وتوزيعهم على جميع المتاحف لتكوين وحدات أمن تتبع مديرى تلك المتاحف وتقوم بتشغيل وصيانة الأجهزة الحديثة وإدارة غرف التحكم والمعاونة فى جميع الاعمال الأمنية ، على أن يتم ذلك وفقا للقرارات الجمهورية الخاصة بتنظيم أعمال الامن داخل المؤسسات والهيئات لحماية منشأتها وأفرادها ، وبالتنسيق التام مع وزارة الداخلية .

* ان يراعى المسئولون عن اقامة متاحف جديدة كافة الضمانات الأمنية اللازمة من حيث الموقع والمبنى أو خزانات العرض وجميع تجهيزات المتحف ، وأن يراعى أيضا حسن اختيار العاملين به على مختلف مستوياتهم العلمية والفنية والادارية .

* يجب أن يضع أمناء المتحف نظاما محكما لتداول مفاتيح الخزانات ، مع مسك دفاتر تسجل حركة المعروضات بطريقة دقيقة ووافية ، ويجب ان يكون تسجيل مقتنيات المتحف تسجيليا علميا شاملا وفقا لأحدث وسائل التسجيل والتصوير .

* يجب أن يقوم أمناء المتحف بعمليات جرد دورية لأقسام كل متحف ومخازنه وملحقاته ، كما يجب عليهم أن يقوموا بعملية تفتيش على أقسامهم يوميا .

* وضع برامج تنفيذية بالنسبة لكل متحف لتهيئة أنسب مناخ للمحافظة على مقتنياته ، وذلك بالتحكم فى الرطوبة والحرارة والتهوية والاضاءة ومنع التلوث ، وكذلك العمل باستمرار على صيانة وتقوية وترميم أى مقتنى فى حاجة الى ذلك .

* ضرورة التأمين على بعض مقتنيات المتاحف ضد السرقة أو الحريق أو التلف ، أسوة بما يجرى عليه العمل فى المتاحف العالمية الشهيرة .

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

دور المتاحف التعليمي والتثقيفي

مع النزعات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت وقتذاك ، ومن ثم تعددت أشكال المتاحف واتسعت رسالتها وتشعبت أهدافها لتشمل خدماتها كافة فئات الشعب ، بعد أن كانت مقصورة على فئة معينة من المواطنين ونخبة محددة من المتخصصين . وبذلك تخطت الاهتمامات المتحفية مجالات التخزين والعرض الى مجالات جديدة ، الغرض منها المشاركة الفعلية في خدمة المجتمع ، والعمل على تطوير المواطن في كافة النواحي من تعليمية وثقافية وفنية وعلمية ، بجانب توسيع رقعة معرفته وأفق تفكيره ، وربط ماضيه بحاضره ومستقبله .

المتحف المتطور :

ولعل أهم معالم تلك الثورة المتحفية يتجلى في تأكيدها على دور المتحف كأداة للتعليم ، وعلى ضرورة مساهمته مع المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية والفنية الأخرى ، ثم التوازم والتعامل معها وأن خالفها في أسلوب العمل ، إذ يقدم المتحف نواحي المعرفة الى المتلقي بطريقة حسية مشوقة ، كما يركز على ضرورة استمرار عملية التعلم والحصول على المعرفة بشكل دائم وعلى مدى الحياة .

وفقا لهذا التطور أصبحت المتاحف بمثابة مدارس مفتوحة ، تنتج رسالتها الحسية والمعرفية الى كافة طبقات الشعب في شكل ثقافة عامة ومعارف ومعلومات متخصصة ، قد لا يتيسر للمدارس أو الجامعات أو وسائل التعليم والتثقيف والإعلام إقامة ما يماثلها ، والواقع أن الرؤية البصرية في المتحف تنقل المعلومات الى المشاهدين مباشرة وفي وقت أقل وبأسلوب أسهل ، عما إذا نقلت اليهم بواسطة الكتاب أو عن طريق اللقاء أو التلقين .

وقد نجح العديد من المتاحف في الخارج في تحقيق نتائج موفقة ومثمرة نتيجة لتزويدها بكافة الامكانيات التي تكفل لها حسن القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل ، ومن ثم فقد صاحبها التوفيق في إقامة جسور بينها وبين المدارس ، كما وضعت تلك المتاحف امكاناتها الكبيرة في خدمة كافة الطبقات ومختلف الأعمار ، وركزت عنايتها على الطفل

تطورت وظيفة المتحف ورسالته تطورا كبيرا خلال العصور التاريخية المتعاقبة ، فقد استخدمت كلمة « ميوزيوم » عند الاغريق بمعنى مكان عبادة ربات الفنون . أما المتحف وفقا للمعنى الحرفي لتلك الكلمة حالياً ، فقد أدت وظيفته المعابد ، ثم الكنائس والمساجد والقصور ، إذ كانت تضم خير ما أنتجته يد الانسان من آيات النحت والنقش والتصوير والعمارة ، وغير ذلك من ألوان الفنون والصناعات .

وقد ظلت المتاحف محتفظة بصورتها التقليدية السابقة ، والتي تتمثل في مجموعات خاصة تعرض بتلك المنشآت حتى بداية القرن التاسع عشر ، حين بدأ نوع من التحول من الخصوصية الى العمومية ، وتمثل ذلك في متاحف عامة تنشئها وتشرف عليها الحكومات والمؤسسات والهيئات ، واعتبر ما تملكه من بدائع فنية ونتاج رائع في المجالات الحرفية والصناعية بمثابة ملكية عامة للشعب ، وما تبدله من نشاطات انما يستهدف النهوض بالفن والرقى بالأبداع .

ولكن لم تلبث أن ظهرت خلال القرن الحالى - وبعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص - عوامل جديدة ، كما بدت اتجاهات حديثة تواصت

الثقافى والمادى ، كما أنها نتاج لتفاعل الانسان وتعامله مع مشاكل حياته المادية والفكرية .

كذلك أصبح واجبا على المتاحف استئثار حبه الاستطلاع لدى الجماهير ، والاهتمام بنواحي التشويق والترغيب ، والعمل على ربط عملية الحصول على المعرفة بالوان من التمتع والاستمتاع . بل لقد أدت الرغبة فى الانفتاح على المجتمع واستقطاب أكبر عدد من الزوار وحثهم على الاستفادة من وقت الفراغ ، الذى يعتبر من مشاكل عصرنا الحالى ، أن أدخلت المتاحف فى برامجها نشاطات اجتماعية وترفيهية متعددة الجوانب ، كإعداد فصول لتعليم الحرف وتنظيم ندوات ومواسم محاضرات ، وإقامة الاسواق ، وإعداد المآدب والحفلات ، وذلك لجذب أكبر عدد من الناس ، وربط المتحف بالمجتمع وجعله بمثابة نافذة مفتوحة تطل منها الجماهير .

وقد اعترض البعض فى أول الأمر على تلك الاتجاهات والنشاطات واعتبروها بعيدة الى حد كبير عن رسالة المتاحف الاصلية ، بل وعدوها بمثابة اعتراف بعجز تلك المتاحف عن جذب الزوار والمشاهدين الساعين وراء التثقيف والمعرفة ، ولكن هذا الاعتراض بدأ فى التلاشى تدريجيا ازاء النجاح الكبير الذى حققته تلك النشاطات الاجتماعية الترفيهية .

وأصبح أمر تطوير المتاحف وتعديل مناهجها لتساير احتياجات العالم المعاصر من مهام الأجهزة الثقافية المسئولة . وأصبح فن المتاحف دراسة أكاديمية تدرس فى الجامعات والمعاهد ، كما أنشئت مراكز للبحوث المتحفية التى تبحث فى وسائل تطويرها والنهوض بها ، ولقد عقدت منظمة اليونسكو والمجلس الدولى للمتاحف (ايكوم) العديد من الاجتماعات واللقاءات والحلقات الدولية الخاصة بذلك الشأن ، وأصدرت كثيرا من التوصيات والقرارات والتوجيهات ، كما نشرت أعدادا لاحصر لها من البحوث والدراسات التى تتناول البحث العلمى والتجارب العلمية فى سبيل تطوير رسالة المتاحف والعمل على رفع مستواها فى كافة النواحي ، مع تخصيص المجلات الدورية المتخصصة فى فن المتاحف ،

بوجه خاص ، منذ أن تلقفه المدرسة الى أن يخرج الى الحياة العامة . كذلك هدفت طفرة التطور الجديدة للمتاحف الى أن تصبح المكان الملائم للنهوض بالانتاج ، عن طريق تنمية القدرات واطهار المواهب ورفع مستوى الذوق وتقوية الابداع ، وعلى أن تعمل تلك المتاحف على تدريب النشء على استقصاء الحقائق من مصادرها الاصلية ، وكسب المعرفة عن طريق الحس والمشاهدة والرؤية المجسدة ، مما يوفر لهم الفرص للملاحظة والمقارنة والاستدلال والاستنتاج ، والواقع أن المتاحف تعتبر الآن وسيلة للحصول على ثقافة الصورة ، التى تتخطى وسائل القراءة والسمع .

كما عملت هذه الاتجاهات الجديدة على جعل المتحف أداة لربط ماخى الانسان بحاضره ومستقبله ، عن طريق الوعى بعظمة بلده وبعماضيه الخالد وتراثه الرائع ، بمايساعد على تنمية عاطفة الانتماء الى الوطن وتقوية الروح القومية والرقى بالشعور الوطنى . وبهذا تشترك المتاحف مع الأجهزة الأخرى فى العمل على تكامل شخصية الفرد ، وفى تكوين المواطن الصالح ، كما تساهم فى إعداد الأجيال المقبلة إعدادا سليما .

كذلك تهدف السياسة المتحفية الجديدة الى قيام المتاحف بدور هام فى مجال البحث العلمى ، يتزامن ويتكامل مع دور الجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة ، كما يتجسم ذلك العطاء فى جهد علماء ومتخصصين يبحثون ويتدارسون حول محتوياتها ، ويعاونون الطلاب - وخاصة طلاب الدراسات العليا - على اتمام بحوثهم العلمية ، ونشر المقالات العلمية وإلقاء المحاضرات وإقامة الندوات ، كل فيما يتصل بتخصصه .

وقد أصبح من واجبات المتاحف حاليا الانفتاح على الحياة من حولها ، وإنهاء حالة الانغلاق على نفسها ، والتجاوب مع مشاكل الناس المادية والفكرية ، والتزامن مع التطور المادى والفكرى والثقافى . والواقع أن جميع التحف والآثار وسائر المعروضات التى تزخر بها المتاحف ، ماهى الا مظاهر مادية ماثية ومحسوسة لواقع الفكر الانسانى وتطوره

كما تم تنظيم دورات تدريبية للعاملين بالمتاحف لتدريبهم على الاساليب المتحفية الحديثة وتعريفهم بالاهداف المتحفية المتطورة .

وقد نجح الكثير من المتاحف فى تحقيق إعداد المتحف الحديث وخاصة فى النواحي التعليمية ، ولتضرب لذلك مثلا بتجربة محدودة قام بها أحد متاحف مدينة كولونيا بألمانيا الغربية منذ بضع سنوات ، وكان أبطالها بعض تلاميذ مدارس تلك المدينة الذين بلغ سنهم ما بين سبع واثنتى عشرة سنة (أى فى مستوى المرحلة الابتدائية) . وتم ذلك بمناسبة عرض معرض الآثار المصرية بذلك المتحف . وقد وافق المسئولون عن ذلك المعرض على تخصيص بعض أيام الاحاد لتثقيف أولئك الأطفال أثريا واعطائهم جرعات خفيفة من المعلومات التاريخية عن الحضارة المصرية القديمة ، وذلك باستخدام الشرائح الملونة وكتب الأطفال التى تحكى قصصا من التاريخ المصرى ، مصحوبة بالصور والرسوم والخرائط المبسطة ، وذلك بالاضافة الى قيام بعض الطلبة الألمان الدارسين لعلم المصريات باصطحاب الأطفال لزيارة قاعات المعروضات وشرح القطع الأثرية شرحا مناسباً لمرحلة نموهم .

وقد كانت النتيجة ايجابية الى حد كبير جدا ، اذ استوعب الأطفال كل ما يشرح لهم كما لوحظ أن الأطفال يقفون أمام الآثار متفحصين لها بتركيز واهتمام كبيرين ، وطلب الكثير من الأطفال من آبائهم زيارة المعرض لأكثر من مرة . كذلك بدأ بعضهم فى تنفيذ بعض ما اكتسبوه من أفكار ومعلومات عن الحضارة المصرية بشكل علمى ، عندما زودوا ببعض المواد كالصلصال والورق والكرتون وكان نتاج ذلك تماثيل ملونة ونماذج فرعونية مستوحاة مما استوعبوا فنونه ، كما لجأ البعض الى رسم ماشاهدوه من معروضات . وكان ختام ذلك كله إعداد متحف متنقل ، اعتمد على ما أبدعه هؤلاء الأطفال بعد تزويده بصور كبيرة ملونة للآثار المصرية وقد طاف ذلك المعرض بالعديد من مدارس المدينة .

أوضاع المتاحف المصرية :

أما فى مصر ، فإن المتاحف تعاني من ضعف الاقبال عليها من

قبل المواطنين ، فهى بعيدة عن الاهتمامات الجماهيرية ، ولم تحظ حتى الآن بشعبية لدى القطاع الكبير من الكادحين من الفلاحين والعمال وأصحاب الحرف ، بل ان عدد الزوار والأجانب لمتاحفنا الأثرية الكبرى الأربعة وهى :متحف الآثار المصرى ، ومتحف الفن الاسلامى ، والمتحف القبطى ، والمتحف اليونانى الرومانى - وفقا للاحصائيات الرسمية - يفوق عدد الزائرين من المواطنين ، كما أن متاحفنا لاتزال باهتة الأثر فيما يتعلق بالناحيتين التعليمية والثقافية .

ويرجع ذلك لأسباب متعددة ، منها ارتفاع نسبة الأمية المتفشية بوجه خاص فى الأقاليم ، ثم ظروف المجتمع الاقتصادية وقسوة متطلبات الحياة ، وكذا ظروف البيئة والحياة الاجتماعية التى يحياها الفلاح والعامل ، واكتفائه بما تقدمه وسائل الاعلام - وخاصة التلفزيون - مما حد كثيرا من اقبالهم على زيارة المتاحف أو الاهتمام بتراثهم الحضارى .

كذلك فإن انفصام العلاقة بين المتحف والمدرسة ونوعية المناهج والكتب والثقافة التى يتلقاها التلميذ أو الطالب فى المدارس ، واعتبار زيارة المتاحف بمثابة رحلات ترفيهية ، هذا بالاضافة الى عدم اعطاء وسائل الاعلام اهتماما خاصا بالناحية المتحفية - كل ذلك أدى الى ضعف الوعى المتحفى لدى المصريين .

ومن ناحية أخرى فإن ضعف الدور التربوى والثقافى للمتاحف ، وعدم اهتمامها بتشويق الجماهير واجتذابهم ، وكذا قلة المتاحف الاقليمية والنوعية - قد ساهم أيضا فى تخلف المتاحف المصرية عن ركب التطور الحديث فيما يتعلق برسالة المتاحف ودورها التربوى والثقافى والتعليمى .

ومن ثم فمن الضرورى وضع خطة قومية طويلة المدى ، يمكن تنفيذها على مراحل ، تعمل على تهيئة المتاحف المصرية وإعدادها لتحقيق الرسالة المتحفية الحديثة ، المتشعبة النواحي ، وبذلك تساهم المتاحف فى إعداد المواطن المصرى المزود بإدراك واع لتراثه ، والقادر على

استيعاب درس الحضارة والتاريخ ومواجهة تحديات الحياة المعاصرة .
ولعل من أهم واجباتنا المستقبلية العمل على تنوع المتاحف والاكتثار
منها كي تساهم في التطوير العلمى والتعليمى والثقافى والاقتصادى
والاجتماعى ، على ان يتم ذلك فى اتجاهات ثلاثة :

الأول : على صعيد المناطق والمدن ، ونقصد بذلك الاكتثار من انشاء
المتاحف الاقليمية والمحلية . على ان يكون من أهم أهدافها توصيل
رسالة المتحف الحديث الى أكبر عدد من أفراد الشعب ، بجانب هدفها
التقليدى المتمثل فى الحفاظ على التراث وعرضه عرضا ملائما . وفى
سبيل اكتمال رسالة هذه المتاحف يجب ان يراعى فى تصميمها
تخصيص قاعات للتراث الشعبى الاقليمى الذى يتميز به كل اقليم ،
فبعض المحافظات يعمل كثير من أبنائها بحرف الغزل والنسيج ، وثانية
تهتم بالصيد كالمحافظات الساحلية ، وثالثة بالتمدين حيث تكثر المناجم
والمحاجر ، ورابعة بالزراعات المتخصصة والصناعات القائمة عليها .
وعلى تلك المتاحف أن تقدم لهذه النوعيات من التخصص ما يساعد
أصحابها على اتقان تلك المهن والحرف وزيادة الانتاج ، وذلك بعرض
آخر ما وصل اليه العلم والبحث فى كل ميدان من تلك الميادين .

كما يمكن أن يضم المتحف الاقليمى قاعات للفن التشكيلى والنشاط
المسرحى ، وكذا قاعات أخرى للسينما والمحاضرات والنوادر الثقافية .
وقد اقيمت مجموعة من المتاحف الاقليمية ، فى أسوان والأقصر
وملوى ، وكوم أوشيم بالفيوم ، والزقازيق والاسماعيلية وبور سعيد ،
وهناك مشروعات قد بدأ تنفيذ بعضها لإقامة متاحف اقليمية فى مرسى
مطروح والعريش وأخميم والمنيا وبنى سويف والوادى الجديد وطنطا
ورشيد ، وقد أوشك بعضها على الانتهاء .

وتقوم هيئة الآثار بالتعاون مع منظمة اليونسكو بإقامة المتحف
القومى للحضارة المصرية بأرض الجزيرة بمدينة القاهرة ، وكذلك
المتحف القومى لبلاد النوبة بمدينة أسوان .

الثانى : وعلى صعيد الموضوعات ، هناك من المتاحف ما يمكن أن

نطلق عليها اسم المتاحف النوعية أو المتخصصة ، وهى متاحف تعليمية
فى واقع أمرها ، يختص كل منها بناحية من نواحي الحياة ، فيقدم
المعروضات وفقا لنوعها وتخصصها وتطورها التكنولوجى ، مع مراعاة
التسلسل التاريخى كلما أمكن ، وبطريقة تجسم عملية التطور البشرى ،
وتبرز انجازات الانسان وقدراته المتطورة من أقدم العصور حتى اليوم .
وتعد هذه المتاحف بمثابة معاهد تثقيف تعمل على استفادة الزائر من
المعارف ، سواء ما كان منها تخصصيا أو نوعيا أو عاما .

ولدينا الآن الكثير من هذه المتاحف ، كمتحف الأمير محمد على ،
ومتحفى المركبات الملكية بالقلعة وببلاق ، ومتحف مركب الشمس .
ومتحف المجوهرات الملكية بالاسكندرية ، ومتاحف قلعة القاهرة وفى
مقدمتها متحف قصر الجوهرة ، كما أن لدى الهيئة مشروعات عديدة
لمتاحف نوعية أخرى .

ويدخل فى مجموعة المتاحف النوعية : المتحف الزراعى ، ومتحف
تاريخ الطب ، والمتحف الصحى ، والمتحف الانثروبولوجى بالجمعية
الجغرافية ، ومتحف القطن ، ومتحف الرى ، ومتاحف الجزيرة والحضارة
والاويرا بأرض المعارض بالجزيرة ، والمتحف الجيولوجى ، ومتحف
التعليم ، ومتحف البريد ، ومتحف السكة الحديد ، ومتحف تاريخ
الشرطة ، والمتاحف الحربية ، ومتاحف الفنون الحديثة .

وهناك أمثلة لمتاحف نوعية أخرى يمكن التفكير فى اقامتها ، مع
تجهيزها بأحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا المعاصرة ، وخاصة فيما
يتعلق بوسائل العرض والاضاءة وأساليب الايضاح السمعية والبصرية .
ومن ذلك على سبيل المثال : متحف للمصاحف الشريفة ، يجمع فيه ما
تملكه وزارة الاوقاف وهيئة الكتاب وهيئة الآثار وغير ذلك من الهيئات
والأفراد من مصاحف أثرية أو فريدة أو نادرة . كذلك يمكن العمل على
انشاء متحف حديث للعلوم والتكنولوجيا يحل محل متحف العلوم الذى
ألغى منذ أكثر من عشر سنوات .

ويمكن انشاء متحف الانسان الذى يركز على عصر ما قبل التاريخ

الأساسي ، وتربطه بالحياة خارج المدرسة والمجتمع الذي يعيش فيه وكذا بما كان عليه ذلك المجتمع في الماضي . ويمكن هنا عرض بعض الاعمال الفنية أو النماذج الأثرية التي تتحمل العرض على المكشوف والرؤية عن كتب ، وهكذا يمكن للطفل أن يرى وأن يسمع وأن يشارك وأن يتعلم ، بشرط أن يرتبط كل ذلك باهتمامات الأطفال في مختلف مراحل نموهم .

وتهتم تلك المتاحف الخاصة بالأطفال بعرض الأفلام التسجيلية واستخدام شتى الوسائل السمعية والبصرية ، كما تيسر لهم القيام بنشاطات فنية يقلدون فيها ما يرونه ويتعلمونه ، مستخدمين الصلصال والورق وغيرها من مواد الاشغال اليدوية . وتتيح متاحف الأطفال عرض بعض المسرحيات والتمثيليات التي يقوم الأطفال أنفسهم ببعض أدوارها ، وكذا إقامة معارض دورية لما ينتجه الأطفال من نماذج ورسوم وصور ، بالإضافة إلى تزويد المتحف بكتب ولعب وألغاز تشبع هوايتهم وتشد انتباههم وتتواءم مع متطلبات نموهم .

كذلك يجب أن تهتم المتاحف بإنشاء أقسام تعليمية تجعل منها مراكز نشاط علمي وثقافي يجذب الزوار بطريقة فعالة ، وذلك عن طريق إلقاء المحاضرات التي يمكن أن تكون إما محاضرات لغير المتخصصين يمتزج فيها تقديم المادة بتنمية الوعي بالثقرات ، أو محاضرات متخصصة تجعل من المتحف مراكز للبحث العلمي ، ويقتضى ذلك تخصيص قاعات خاصة للمحاضرات مجهزة بأجهزة العرض اللازمة . ومن الضروري كذلك توفير المطبوعات والكتالوجات والنشرات والصور والأفلام وأشرطة التسجيل والفيديو لأغبيى الشراء ، كذلك يمكن أن يقوم أمناء متخصصون في بعض المتاحف بتنظيم زيارات دورية شارحة ، يستفيد منها بوجه خاص أعضاء جمعيات أصدقاء المتحف التي تضم اشخاصا يهتمون بالنشاط المتحفي ، ويقدمون خدماتهم التطوعية ، ويساهمون في نشاطاته المختلفة .

وتبذل المتاحف الحديثة جهدا كبيرا لجذب الزوار وترغيبهم في

بوجه خاص ، ومتحف للفلكلور والعادات والتقاليد ، ومتحف للموسيقى والألوات الموسيقية ، ومتحف تاريخي للنسيج والأزياء ، ومتحف للكتابة والألوات الكتابية وتطورها في مصر منذ أقدم العصور ، ومتحف للسجاد وخاصة ما يرجع منه إلى العصور إلى الإسلامية ، ومتحف للعمارة في مصر وتطورها عبر التاريخ يضم نماذج (مأكتات) لأهم المباني الأثرية والتاريخية ، ومتحف لنهر النيل ، ومتحف بحري ، وآخر شامل للحياة المائية ومتحف للتاريخ الطبيعي وغير ذلك .

الثالث : ويمكن أن نضيف إلى ما سبق نوعية ثالثة من المتاحف الجامعية ، سواء ما يقام منها في الجامعات أو الكليات أو المعاهد . وفيما يتعلق بالآثار فهناك متحفان للآثار المصرية الإسلامية بكلية الآثار بجامعة القاهرة في سبيل الانشاء ، ومتحف لما قبل التاريخ بالمعادي يتبع كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومتحف للآثار بأداب الاسكندرية ، وآخر بأداب الزقازيق .

وانا لنرجو في المستقبل القريب أن تقام بالمدارس على اختلاف مستوياتها متاحف صغيرة يخصص جانب منها للتاريخ والآثار ، تضم صورا ملونة ومكبرة للآثار والمعروضات المتحفية وكذا عينات من الأحجار المتنوعة التي استخدمها القدماء ونماذج أثرية ، تقوم هيئة الآثار بالفعل بتصنيعها بكميات وفيرة . ويمكن للهيئة أن تهدي إلى المدارس بعض نماذج من إنتاجها أو تخفض أثمانها تخفيضا كبيرا وخاصة ، بحيث يسهل على المدارس شرائها .

ومن النواحي التي تهتم بها النهضة المتحفية الحديثة تشجيع الأطفال على زيارة المتاحف ، وتقديم جميع الوسائل الموصلة إلى ربط الطفل بالمتحف ، وفي مقدمتها العمل على إقامة متاحف للأطفال تختلف إلى حد كبير عن المتاحف المعروفة ولكنها تندرج تحت الإطار المتحفي العام ، وينطوي تحت هذا الاتجاه إنشاء أقسام أو مراكز خاصة بالطفل في جميع أنواع المتاحف ، تقوم بعرض كل ما يثير اهتمام الطفل ، سواء كان في مرحلة الحضانة أو في مرحلة التعليم

الاستعانة بخريجي كليات وأقسام وشعب الآثار للقيام بمهمة إرشاد التلاميذ والطلبة في المتاحف التاريخية الأثرية ، وكذا الاستفادة من خريجي باقى التخصصات في المتاحف النوعية . وذلك بعد إعداد هؤلاء الخريجين الإعداد المناسب .

وكانت وزارة المعارف قد عينت في الخمسينات عددا من خريجي مدرسة الثقافة الأثرية العليا للقيام بهذه المهمة ، وقامت بتوزيعهم على مختلف المناطق التعليمية ، ولكن ذلك قد توقف منذ زمن طويل بعد اغلاق تلك المدرسة .

ومع ان الرحلات المدرسية لاتزال في معظمها ذات مظهر ترفيهي ، الا أن بعض المدارس توفد عددا من تلاميذها في رحلات تثقيفية الى متحف القاهرة ، وتمد كلا منهم بورقة مطبوعة عليها بيانات يستكملها التلميذ عن آثار معينة بالمتحف ، كما يقوم برسم ما يمكنه رسمه تحت اشراف المشرف على الرحلة ، ويعد هذا العمل نوعا من النشاط المدرسي له أثره في درجات أعمال السنة .

يتبين مما سبق أن المتاحف في عصرنا الحالي قد تعددت أشكالها واتسعت رسالتها وتشعبت أهدافها ، إذ أصبحت تخدم جميع الفئات بدلا من اقتصار فئة متميزة على الاستفادة منها . كما أنها انفتحت على الحياة من حولها فاهتمت بالمشاركة في خدمة المجتمع وتطوير المواطن في كثير من النواحي . وبذلك أصبحت بمثابة مؤسسات تعليمية تعمل على استمرار العلم بشكل دائم وعلى مدى الحياة ، كما تقوم بدور هام في مجال البحث العلمي والاكاديمي ، الى جانب الاهتمام بعناصر التشويق والتغريب وعوامل الجذب لتوسع قاعدة الزيارة . مع العمل على ربط الماضي بالحاضر والمستقبل ، مما يساعده على تنمية عاطفة الانتماء للوطن وتقوية الروح القومية ، كما تهتم بالطفل بوجه خاص وتعمل على تنمية قدراته وإظهار مواهبه وتقويم إبداعه وتدريبه على المقارنة والملاحظة والاستنتاج .

زيارتها ، عن طريق تزويد المتحف بكافة الوسائل السمعية والبصرية وأنواع الإرشاد الالى ، التي وفرتها التكنولوجيا الحديثة والتي تساعد على التعرف على المعروضات وتمكن الزائرين من تفهم الهدف من عرضها . وتفيد مثل هذه الوسائل كافة الزوار بصرف النظر عن أعمارهم أو اختلاف مستواهم الثقافي .

كذلك يجب الاهتمام بإعداد البطاقات الشارحة لإعدادا سليما ، سواء من حيث نوعية المعلومات أو أسلوب كتابتها أو تضمينها لأكثر من لغة نولية . وليس هناك من شك في أن تحسين وسائل العرض والإضاءة والتهوية ، وكذا تحديد مسارات الزيارة – لمن العوامل الأساسية التي تزيد من الإقبال على زيارة المتاحف .

وتعد الرحلات المدرسية الى المتاحف أحد العوامل الأساسية في الربط بين المدرسة والمتحف . ولكن من الملاحظ تقاعس المدارس والكليات والمعاهد في مصر عن التوسع في القيام بها ، إما بسبب العجز المالى ، أو التخوف من تحمل مسئولية النظام والأمن اثناء الزيارة ، أو التهرب لعدم قدرة المشرفين والمرافقين على شرح ماتحتويه المتاحف شرحا ملائما وسليما ، وانا لنرجو أن تهتم المعاهد العلمية بمختلف مستوياتها بتلك الزيارات المتحفية لأهميتها التعليمية والثقافية ، وذلك بتوفير الامكانات المادية لنقل التلاميذ والطلاب بحيث تكون زياراتهم مجانية ، وكذلك يجب الاعداد للزيارة باعطائهم فكرة مبدئية عن المتحف ومعروضاته ، وحثهم على التزام سلوك مهذب ، وعدم الاخلال بالنظام اثناء الزيارة .

ونظرا لأهمية عنصر الإرشاد والشرح في تلك الزيارات المدرسية للمتاحف ، فمن الممكن النظر في تخصيص بعض المدرسين أو المشرفين الاجتماعيين للإشراف على الرحلات المدرسية ، عن طريق توفير الدراسات والتدريبات اللازمة لتمكينهم من شرح أماكن الزيارة شرحا سليما ومشوقا في الوقت ذاته . وعلى الجانب الآخر ، يمكن للمتاحف

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير وما تضمنه في شأن دور المتاحف التعليمية والتثقيفي ، وما دار حوله في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

* العمل على زيادة المتاحف الاقليمية بحيث تشمل جميع اقاليم مصر الجغرافية ، مع الاهتمام بتجديد وتطوير القائم منها . على أن تخصص فيها قاعات للتراث الشعبي الاقليمي والحرف المحلية ، وعرض آخر ما وصل اليه العلم فيما يتعلق بتلك الحرف . ومن الأفضل تزويد تلك المتاحف بأقسام للفن التشكيلي وقاعات للمحاضرات والعروض السينمائي ، وغير ذلك من النشاطات التعليمية والثقافية .

* الاهتمام بتطوير ما هو قائم من المتاحف النوعية والمتخصصة ، وإقامة متاحف جديدة وفقا لنوعية موضوعاتها - أو مقتنياتها - بحيث تغطي أوجه الحياة المختلفة ، مع الربط بينها وبين المؤسسات الاقتصادية والثقافية وغيرها من المؤسسات التي تتصل بنوعيتها .

* تشجيع إقامة المتاحف في الجامعات والكليات والمعاهد لتكون بمثابة ميادين علمية للدراسة ومؤسسات أكاديمية للبحث العلمي ، تعمل على تحقيق الدور العلمي الرائد للمتاحف .

وكذا العمل على إنشاء متاحف صغيرة بالمدارس بمختلف مستوياتها ، تضم نماذج وصورا للآثار وبعض منتجات المنطقة وعينات من البيئة المحلية والمنشآت الأخرى .

* الربط بين الطفل والمتحف بطرق مختلفة ، منها على سبيل المثال إنشاء متاحف خاصة بالأطفال تساعد على تفهم الحياة والمجتمع والبيئة ، وتربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وتتيح للطفل أن يرى ويسمع ويفهم ويشارك ، كذلك إنشاء مراكز خاصة للأطفال في المتاحف تربط الأطفال بها .

* زيادة الاهتمام بالزوار عن طريق إنشاء قسم تعليمي يعمل به

أمناء من المتحف يهتمون بالزائر قدر اهتمامهم بالمعروض ، ويعملون على نقل رسالة المتحف الى الزوار عن طريق المحاضرات الثقافية والأحاديث العلمية وتنظيم الزيارات الشارحة .

* تكوين جمعيات أصدقاء المتحف يسمح لأعضائها ببعض الامتيازات ، كزيارة المتاحف أو الانتفاع بالمكتبات وقاعات الدراسة ، مقابل اشتراكات رمزية أو تبرعات أو خدمات تطوعية .

* اهتمام المتحف بجذب الزوار ومساعدتهم على تفهم معروضات المتحف ، عن طريق استخدام نظام الارشاد الآلي والوسائل السمعية والبصرية التي وفرتها التكنولوجيا الحديثة ، والعناية ببطاقات التعريف بالمعروضات فيما يتصل بنوعيتها وأسلوب كتابتها ، وتحسين وسائل الإضاءة والعرض والتهوية .

* الاعلام عن المتاحف عن طريق الاذاعة والتلفزيون والصحافة وسائر الأجهزة الاعلامية ، ثم الاكثار من النشرات والمطبوعات الأخرى من كتالوجات وكتيبات وصور « وكروت » وكذا الشرائع ومستلزمات الفيديو.

* الربط بين المدرسة والمتحف عن طريق المناهج والكتب المدرسية ، والاهتمام بالرحلات المدرسية الى المتاحف ، والنظر اليها باعتبارها طريقة للتعليم والتثقيف وليست وسيلة للترفيه . ويستلزم ذلك إعداد طائفة من الشباب ، سواء من المدرسين والمشرفين الاجتماعيين أو من العاملين بالمتاحف ، تقوم بشرح معروضات المتاحف شرحا مناسباً وشيقاً .

* التأكيد على أعمال توصيات المجلس السابقة بشأن الاهتمام بالحفاظ على المتاحف القائمة وصيانتها ، وتأمينها ضد التلوث وسائر الأخطار والعوارض ، حتى تظهر بالمظهر اللائق بحضارتنا وتراثنا ومكانة مصر . مع بث الاهتمام بها والاقبال عليها لدى النشء ، تنمية لروح الانتماء والشعور بعظمة تاريخنا والحفاظ على تراثنا .

القسم الرابع

العلوم الانسانية

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

إعادة بناء الانسان المصرى

(القسم الأول)

من الأهداف التى يسعى المجلس الى تحقيقها : إعادة تخطيط حياتنا القومية : من منظور مستقبلى ، يستشرف اعتاب قرن قادم . واذا كان الانسان هو مركز هذه الحياة وأهم ما فيها ، فقد أخذ المجلس على عاتقه منذ انشائه ، بحث موضوع « بناء الانسان المصرى » . وتخلص الدراسات التى أجراها حول هذا الموضوع فيما يأتى : ترجع الدعوة الى دراسة بناء الانسان المصرى الى رؤية موضوعية لظواهر طرأت على كيانه وأصابته كثيرا من جوانب حياته . واذا كان النظر الى بناء الانسان المصرى والعناية به بحثا وتوجيها ، قد تفرق بين مختلف التخصصات ، وكثرت الاتجاهات التى تناولت هذا الانسان للكشف عن أبعاده : فى أحداث التاريخ ، وأساليب الحضارة وقيم الحياة ، ومن خلال حقائق العلم وأنظار الفلسفة . فإن فى مواثيقنا اتجاهات بارزة تتعلق ببناء صرح وطنى جديد فى شتى الميادين ، على نحو ما بدا فى ورقة أكتوبر ، حين خطمت لوضع المعالم الرئيسية لبناء الانسان المصرى حتى عام ٢٠٠٠ . وكذلك فقد أخذت فلسفتنا للاصلاح القومى فى مبادئها بأسلوب التخطيط فى مختلف مجالات الاصلاح : المادى ، والاجتماعى ، والروحي .

ولاشك أن التخطيط فى هذه المجالات انما يستهدف الانسان أولا وأخيرا .

وليس المقصود بإعادة بناء الانسان المصرى ، أن نصوغ مصريا جديدا مقطوع الصلة بأصوله ، وانما « إعادة » المصرى الى جوهره الاصيل الثابت ، فطاقات الانسان المصرى التى تبلورت خلال عصور تاريخه الطويل لاتزال موجودة ، وكل المطلوب هو تنظيم مجراها بحيث تستثمر الى أبعد حد ، حتى يتحقق بناء الدولة المصرية التى ينعم المواطنون فيها بالأمن والرخاء والرفاهية .

وقد لوحظ فى العقود الأخيرة ظهور أغراض سلبية طرأت على بنية الانسان المصرى ومقوماته ، ترجع الى عوامل كثيرة : اجتماعية ، نفسية ، واقتصادية ، وتربوية ، وإدارية . وهى عوامل تتشابك جميعا بحيث يؤثر كل منها فى الآخر ويتأثر به ، وتنعكس آثارها فى واقع الانسان المصرى والدور الذى يؤديه فى مجتمعه . وكان من نتيجة ذلك أن التصق بالمصرى صفات دخيلة عليه ، ليست مما يميز الشخصية المصرية الأصيلة ، مثل : السلبية ، وعدم المبالاة ، وضعف الشعور بالانتماء .

أما العمل والانتاج فقد أحيطا بظروف عطلت الأخذ بمبدأ الثواب والعقاب على أساس من العدالة . ويتصل بذلك عدم الالتزام بتفليط الكفاءة والجدارة فى العمل ، بإسناد الأعمال إلى من يحسنون تصريفها ، واعطيت للبعض حقوق لاتقابلها واجبات ، واستقر فى أذهان العاملين أن الاشتراكية تعنى أخذا دون عطاء ، وظهر هذا بصفة خاصة فى ميدان الصناعة ، حيث قل الانتاج وانخفضت جودته .

وبالإضافة الى ذلك فقد تحمل الانسان المصرى فى العقود الثلاثة الأخيرة كثيرا من التضحيات بسبب حروبه العديدة ضد الاستعمار والصهيونية ، مما ترتب عليه تدهور كثير من المرافق ، فلما اتجهت الدولة الى الاصلاح لم يكن من اليسير زيادة الأجور بما يواجهه زيادة تكاليف المعيشة . كما أن مبدأ العمالة الكاملة قد وقف بالمرتبات والأجور عند

مستوى يبعد كثيرا عن متطلبات الحياة ولهذا اتجه العاملون الى البحث عن طرق جديدة للكسب وقل اهتمامهم بواجبات أعمالهم الأصلية . كل ذلك أدى الى : فساد فى الإدارة ، وهبوط فى الانتاج ، واضطراب فى المراكز الاجتماعية ، وانتشار ظاهرة عدم المبالاة غير الأصلية فى المجتمع المصرى .

وفى هذه الظروف غير المواتية حرصت الدولة على أن توفر التعليم بالمجان فى كل مراحله . ولم تكن أنوات التعليم ميسورة وبخاصة فى التعليم الجامعى ، فظهرت الجامعات ذات الأعداد الكبيرة التى حالت الظروف دون أن تعد لها هيئات التدريس اللازمة ، أو تزود بالمعامل المناسبة ، فهبط مستوى الخريجين الى حد كثرت معه الشكوى ، خاصة من نقاباتهم المهنية . كما أن التزام الدولة بتدبير الوظائف لهم شبط حوافز الطموح لديهم .

ان كشف الأبعاد الشخصية لبنية الانسان المصرى فى حياته الراهنة يتبعه بالضرورة تحديد معالم البناء الجديد ، بناء نجتاز به التعثر الى الانطلاق ، بناء قادر على مواجهة الحياة الجديدة بأبعادها المختلفة مؤهل لتطور شامل تتجاوز به مخاطر المشكلات المتراكمة .

ويبرز فى هذه الاتجاه الحقائق الآتية :

- أنه اذا كانت عملية إعادة البناء من أصعب وأشق المسؤوليات القومية ، فيجب ألا يغيب عن النظر أن الذى أوجد الحضارة ونشرها فى ربوع وادى النيل هو الانسان المصرى .

- أن إعادة البناء منذ بدأت فى القرن الماضى وحتى ثورة يوليو ، تكاد تقوم على أساس بناء الموارد الاقتصادية . ولكن بناء مصر يحتاج الى الاتجاه الى الانسان واستثمار طاقاته وطبيعته المعطاة .

- أن المجتمع فى مصر مجتمع عريق وقديم ، يرجع الى نحو تسعة آلاف عام ، وأن الحضارة المستقرة والأسرة نشأت أول مانشأت فى مصر ، لذلك فان المدخل السليم لبناء الانسان المصرى لا ينبغى أن يتجه الى الفرد بقدر ما يتجه الى الأسرة بمفهومها الاجتماعى ونظمها

الشاملة .

- أنه لا يكتفى فى إعادة البناء أن نبحث عن نواحي الضعف لعلاجها وتداركها ، بل يجب التركيز أساسا على اكتشاف مكامن القوة فى الانسان المصرى لبعثها وتنميتها .

- أن مصر أول بلد فى التاريخ قامت فيه حكومة موحدة ، وأول بلد عرف النظام وينبغى أن نعالج ماطراً على المجتمع المصرى - من تفكك - فى تربيتنا السياسية والتعليمية - على أساس الثقة الكاملة بأن الأصل فى المجتمع المصرى أنه مجتمع موحد .

- أن وحدة الفكر بالنسبة للمصرى تقوم على أساس التنوع لا الاختلاف ، وأن إعادة بناء الانسان المصرى فى فكره وفى حياته العامة ، ينبغى أن تقوم تبعاً لذلك على أساس انه انسان متنوع فى عناصر تكوينه ، ولكن فى اطار وحدة متكاملة .

- أن الشخصية الفكرية للانسان المصرى تقوم على أمرين : العقل والضمير ، فالمصرى قد بنى حضارته بضميره أولاً ثم بعقله . فقد كان الضمير هو الذى يحركه نحو أهدافه وقيمه ، وكان استخدام يده مساوقاً لفكره وعقله . فيجب أن نقيم اعتباراً لهذه الحقيقة فى نظمنا وتربيتنا التعليمية والثقافية بحيث يكون المحرك فيهما أساساً هو الضمير .

- أن المصرى كان عميق الايمان فى كل عصوره ، وكانت نقطة ضميره سندا دائماً لهذا الايمان ، ومصدر قوة واستمرار له . ولذلك فان النجاح فى إعادة بناء الانسان المصرى يقتضى تجلية هذا الايمان واستثمار آثاره فى جوانب حياته جميعها .

- أن الولاء والمسئولية لا يمكن فصلهما فى كيان الانسان المصرى ، لانهما اذا انفصلا أصبح الولاء سطحيًا مفرغاً من كل فاعلية أو قوة . ولا يوجد مصرى ليس له ولاء لمصر ، ولكن لابد أن نعمل على أن يقترب الولاء بالمسئولية ، لأن الشعور بالمسئولية هو الذى يحفز المصرى الى استعادة منابع شخصيته واسترداد مكامن القوة فيه .

ومع أن المجلس سيستكمل دراسة هذا الموضوع فى دورته القادمة ،

• إصلاح ماعلراً على العاملين فى موقفهم من العمل ، فقد أصبح عدد ضخم من المتعلمين أصحاب الوظائف الكبرى أو الصغرى ، وعدد من الحرفيين شديد الرغبة فى الصعود بغير عمل يتدرج به على سلم الصعود . فممن أن انسليخ العمل عن الكفاة المطلوبة له ، أصبح الطريق مفتوحاً أمام كل طامع فى الحصول على العمل المعين دون أن يكون مؤملاً له .

• يجب أن يكون المبدأ المتخذ به فى مجال العمل هو مبدأ الجدارة لا مبدأ الرعاية ، فيثاب الأكفأ ، ويؤخذ المقصر .

• تدريب القائمين على أجهزة الاعلام والتثقيف وهى : الاذاعة المسموعة والمرئية والصحافة والفنون بشتى ألوانها ، بحيث يكونون على المستوى الذى يتطلبه اعاده البناء .

من جهة الفكر والثقافة :

— وجهة النظر المعروضة فى هذه الورقة مؤسسة على حقيقة أولية نصادرها بها أى أنها افتراض نأخذ مأخذاً سليماً ، لنستولده نتائجها التى تلزم عنه ، وتلك الحقيقة الأولية هى أن للمصرى هوية تتميز بخصائص معينة محددة ، وهى الهوية التى صمدت على أمداد طويلاً من التاريخ ، شهدت مصر خلالها أربع حضارات متعاقبة ، هى الفرعونية ، فال يونانية الرومانية ، فالمسيحية ، فالاسلامية ، حتى أسلمنا التاريخ الى عصرنا الحاضر ، الذى مازال تصطرع فيه العوامل ، لكى تستقر بعد حين على مرحلة حضارية خامسة ، لكن تلك الهوية المصرية الثابتة التى افترضنا وجودها ، لبثت صامدة لتلك التحولات الكبرى ، تذيب الوافدين فى كيانها دون أن تذوب هى فى كيانهم فكانت طوال العصور كمن يخلع ثوباً ليرتدى ثوباً آخر ، دون أن يتشكل جوهره مع تلك الأثواب .

— واذاً فليس المطلوب هو أن نصوغ مصرى جديداً مقطوع الصلة بأصوله ، بل المطلوب هو " اعاده " المصرى الى جوهره الأصيل الثابت ، وذلك يتضمن اعترافاً منا بأن ذلك الجوهر قد طرأت عليه الطوارئ فأنحرف عن طبيعته ويراد منا الآن ان نرد عنه الانحراف ليعود .

بمشاركة المجالس القومية الثلاثة : التعليم ، والانتاج ، والخدمات ، فقد رأى عرض أبرز الاتجاهات التى تضمنتها دراساته وتناولتها مناقشاته وأهمها :

• تربية الصغار منذ نعومة أظفارهم تربية سليمة ، وهى عملية تتطلب جهوداً مكثفة وخطة متكاملة ، وتوجيه مناهج التعليم ، بحيث تهدف فى المقام الأول الى تنمية الوعى القومى ، والعزة الوطنية ، والشعور بالمسؤولية ، والواجبات المدنية واتباع النظام والمساهمة الفعالة فى بناء المجتمع .

• تدعيم حقوق الانسان المصرى والمحافظة عليها وصيانتها ، واعلاء كلمة القانون وتبسيط إجراءاته والسرعة فى تنفيذ أحكامه .

• كفالة حرية المواطن فى جو من الديمقراطية السليمة الملتزمة وتعميق مفاهيم هذه الديمقراطية وارساء تقاليدھا بالممارسة الصحيحة ، ويمكن لنظام الحكم المحلى أن يلعب دوراً مهماً فى هذا المجال .

• استثمار ما للشعب المصرى من قيم دينية وروحية تأصلت فيه خلال عصور تاريخه الطويل ، وإذا كانت الظروف التى يتعرض لها تخفى هذه القيم أحياناً ، فإنها لا تقضى عليها ، ويمكن بعثها فى أى وقت عندما يشعر بالأمن والكرامة فيقلع عن سلبيته ، ويتحول الى عنصر ايجابى فى معركة البناء .

• تطبيق الادارة العلمية الحديثة بأبعادها المختلفة فى كافة المشروعات ومواقع العمل ، وذلك بالممارسة العلمية لجميع الوظائف الادارية ممارسة محكمة ، والأخذ بأساليب الادارة الحديثة وتوفير المقومات اللازمة لأداء العمليات الادارية بنجاح ، وتهئية المناخ السليم للفادة من قدرات القوى العاملة على خير وجه ، وتمكينهم من العطاء بفاعلية وسخاء .

• تصحيح المسار الاقتصادى ودراسة المشروعات دراسة علمية دقيقة قبل تنفيذها وتقليل نفقات الانتاج باستخدام الوسائل التقنية الحديثة .

• فالطاقات المصرية مفترضة وجودها ، والمطلوب هو تنظيم مجراها ، على نحو ما فعلناه بنهر النيل عند بناء السد العالي ، فنحن لم نخلق نهرا جديدا بل رسمنا للنهر الخالد طريق سيره بحيث يستثمر الى آخر حد مستطاع .

• وأما الخصائص التي منها تتألف الهوية المصرية الصاعدة التي أشرنا اليها فسندكر منها ثلاثا ، تقبل أن يضاف اليها ، لكنها لا تقبل أن يحدف منها ، وتلك الخصائص الثلاث هي : الدين ، الأسرة ، الوطن .

– على أن هذا المصري الذي نتحدث عن إعادة بنائه إنما يختلف صوره من بيئة الى بيئة من البيئات المتباينة داخل القطر الواحد الذي هو مصر ، فساكن المدينة قد يختلف بعض الشيء عن ساكن الريف ، وأهل النوبة ليسوا كاهل الشواطئ حرقا بحرف ، وربما اختلف أبناء سيناء أو الصحراء ، وبين الغربية والشرقية في بعض أساليب العيش ، عن أبناء الوادي الأخضر .

لكننا نزع للخصائص الثلاث التي أسلفنا ذكرها ، أنها تميز المصري كأننا ما كان موضعه من الوطن الكبير .

فالمصري الذي أقام أهرامات الجيزة ، هو نفسه المصري الذي شيد معابد الكرنك في صعيد مصر ، وبنى هياكل " ابوسمبل " وغيرها في بلاد النوبة ، وهو نفسه المصري الذي أقام الدير في الصحراء الشرقية والغربية وفي سيناء ، ثم هو نفسه المصري الذي شيد المساجد الكبرى في أرجاء الوادي ، وأقام العمائر متميزة بطابعها الخاص هنا وهناك .

– أما « الدين » الذي هو أولى الخصائص التي ذكرناها من مقومات الشخصية المصرية فلسنا نقصد به هنا – في هذا السياق الخاص – عقيدة بمعنىها أو مجموعة بذاتها من شعائر العبادة ، ولا فقد اختلفت العقائد والشعائر باختلاف الحضارات التي تعاقبت علينا ، بل المقصود هنا هو تلك النظرة الكونية التي لا تستطيع أن تحد نفسها بحدود الواقع

المحسوس ، بل ترى من الضروري المحتوم أن توسع من أفقها لترى أن لهذا الكون الظاهر " قبل " و " بعد " .

ولهذه النظرة الماورائية أهميتها البالغة في كيان الهوية المصرية ، لأن من شأنها أن تجعل للإنسان هدفا بعيدا وراء الأهداف القومية ، وهو الهدف الذي على أساسه تقام قواعد الاخلاق عند المصري ، فليست الفضيلة عنده الفعل النافع في هذه الدنيا ، بل هي الفعل الذي أمر من السماء بفعله ليثاب عليه يوم الحساب ، فحتى لو كان الفعل المأمور بأدائه من قبل السماء مما لا يجتلب في اعقابه ثمرة هنا على هذه الأرض ، فهو مع ذلك واجب الأداء لأن ثماره قد تكون هناك في اليوم الآخر .

• فإذا رسخت عقيدة كهذه ، رأينا كل ناشط بأي ضرب من ضروب الفاعلية يجيد ما يؤديه إجابة ببذل فيها كل جهد مستطاع ، وذلك في سبيل الجودة لذاتها ، جاء الكسب من وراء ذلك أو لم يجر ، ففكرة النجاح التي جاءت ثقافات أخرى في عصرنا وحدتها بمقدار المال المكسوب أو بارتفاع المنصب وقوة الجاه ، لم تكن هي فكرة " النجاح " كما تصورها المصري الاصيل ، إذ كان المصري يقيس مدى نجاحه بمدى تحقيقه للجودة في صنعه ، ولتكن الصنعة بعد ذلك ماتكون ، من رجل العلم الى صانع الخزاف على الأواني وفوق الجدران ، ولولا هذه " الصوفية " في أداء العمل لما زخرت مصر بما زخرت به من آثار أبائنا التي ملأت المتاحف بل وملأت الساحات والطرق وخزائن الكتب وغير ذلك .

• على أن هذا الدأب الممتزج بشيء من العبادة ، ما يزال نرى منه بقية في الفلاح المصري بإزاء أرضه ، فهو يفلحها ويحنتو عليها في أن معا ، وهو لا يعرف للعمل حدودا زمنية تقف عندها ، بل الذي يحدد له متى يعمل ، وكيف يعمل ، هو أرضه التي يحبها ويود لها أن تكون اغزر ماتكون الأرض حصادا ، ليفاخر الآخرين بفننه في الزراعة وجودة أرضه وجودها ، وكذلك نرى من ذلك الدأب الزاهد – إذا جاوزت هذه

الصفة في هذا السياق - بقية في المرأة الريفية وفي المرأة من حيث هي راعية لبيتها في الريف والحضر على السواء كما نرى بقية قليلة من ذلك الاخلاص للعمل ، في بعض المهنيين والحرفيين .

لكن الذي أدى الى انحراف المصري عن جوهر طبيعته في موقفه من العمل ، هو طارئ طرأ على عدد ضخم من المتعلمين أصحاب الوظائف الكبرى ، أو الصغرى ، وعلى عدد ضخم آخر من المهنيين والحرفيين ، وخلاصة تلك العلة الطارئة على أولئك وهؤلاء ، هي الرغبة في الصعود بغير عمل يتدرج به العامل على درجات الصعود ، فمنذ أن انسلخ العمل عن الكفاءة المطلوبة له ، أصبح الطريق مفتوحاً أمام كل طامع أن يطمع في الحصول على العمل المعين دون أن تكون لديه مؤهلاته .

- الخاصة الثانية التي تكسب الهوية المصرية طابعها ، هي كيانه الأسرى وهو معنى لانريد الوقوف به عند حدود الاسرة الواحدة ، وأفرادها ، بل نريد التركيز على نموذج العلاقة الاسرية ، من حيث هي نموذج له الأولوية في أن يكون أساساً للتعامل بين الناس ، فما هو المبدأ الرئيس المنظم للبناء الأسرى ؟ هو أن يقوم التعامل على أساس الحب والرعاية من جهة والاحترام والطاعة من الجهة المقابلة ؟ فعلى القسار (ويغلب أن يكون القادر هو الأكبر سناً) أن يعين غير القادر ويرعاه على نحو ما يعين الوالد ولده ويرعاه ، ولكن هذا الذي ينعم بتلك الوقاية والرعاية ، مطالب بأن يقابل ذلك باحترام الأكبر وطاعته .

، ولنلحظ في وضوح ، بأن مثل هذا المبدأ في التعامل ، ليس هو المبدأ المأخوذ به في دنيا الصناعة العصرية ، إذ المأخوذ به هنا هو مبدأ الجدارة ، لا مبدأ الرعاية ، فالأقدر هو صاحب المنصب الأكبر ، سواء أكان صغير السن أم كبيرها ، وليس له أن يتوقع من العاملين إلا الانتاج المتقن ، فإذا تحقق فيها ، والا فلا جناح عليه في أن يقسو ماشاء على المقصرين الى حد الفصل عن العمل بغير رحمة ، لأن

الرحمة مكاتها هناك ، في النظام الأسرى .

، ولذلك فالمهمة أشق على المصري المعاصر من قادة الصناعة الحديثة ، منها على نظيره في الغرب ، لأن مصريته تدعوه الى البحث عن نقطة تتعادل عندها مبادئ البناء الأسرى مع مبادئ الصناعة في صورتها الجديدة .

- وتبقى الركيزة الثالثة من عناصر الهوية المصرية ، وهي خاصة بفكرة " الوطن " عند المصري ، فالوطن عنده معنيان : معنى علاقته بالأسرة الكبرى ، ومعنى حبه للأرض في ذاتها ولذاتها .

، ولقد عرف المصري بحبه لمصر ، حتى لقد بات ارتباطه بها ارتباطاً مادياً ، أمراً يؤخذ عليه ، حين كان هذا الارتباط يحول بينه وبين أن يهاجر كسباً لوزقه ولكن لأمر ما قد يحتاج الى تحليل لتوضيحه ، سرى في نفوس المصريين حديثاً شىء من عدم الرضى عن بلدهم ، ومن القسوة في نقدهم له ، مما قد يؤدي بالفعل الى درجة خطيرة من اللامبالاة ازاء ما يتعلق بقضايا الوطن ، ولن يصلح الامر الا اذا عاد المصري الى الايمان مرة أخرى بمصر .

- أنه اذا كان سؤالنا هو : كيف نعيد بناء المصري ليرتد الى طبيعته الاصلية كان التحليل السابق ناطقاً بالجواب .

، وذلك لان صياغة المصري على الصورة التي نريدها له ، أو قل التي يريدها المصري لنفسه ، انما هي صنيعة المؤثرات التي في مقدورنا التحكم فيها والتي من شأنها أن تصوغ الانسان على أى صورة شاء المرء .

فليس ثمة شك في أن بين تلك المؤثرات التي في مقدورنا أن نتحكم فيها : المدارس والجامعات ، ثم وسائل الاعلام والتثقيف ، وهي الاذاعة بالصوت والصورة أو بهما معا ، والصحف والكتب والفنون بشتى ألوانها .

ومعنى ذلك أن هدفنا يتحقق على خطوتين : الاولى هي اشاعة المناخ

وحتى الحكام الغريباء سرعان ما كانوا ينسون أصولهم ويصبحون مصريين سلوكا وتفكيراً ، بل وعقيدة .

ومن الموقع الجغرافى الفريد لمصر تمتد حضارتها الى ما جاورها من العالم المعروف فتترك فيها بصمات ، وهكذا تميزت الحضارة المصرية بقدمها واستمراريتها وعطائها المتواصل ، فهي اقدم ماعرف العالم من حضارات ، وكان الشعب المصرى أول من كتب بالقلم ، واتخذ من الصورة رمزا للكلمة ، وقد تخبوشعلة الحضارة المصرية احيانا ، ولكنها تظل متوهجة تحت الرماد الطارئ ، وينساب تيارها متسريا غير ظاهر ، وما انقطع قط ، ويحكم الموقع الجغرافى يجرى هذا التيار فى جميع الاتجاهات فيضيف جديدا من حضارة مصر واخلاقها . وبسبب هذا الدور الخلاق كانت مصر بلدا مضيافا يرحب بالوافدين بحثا عن العلم والمعرفة أو طلبا للحماية والأمن ، فكانت " هليوبوليس " على عهد آل فرعون عاصمة العالم العلمية ، ثم خلفتها الاسكندرية بجامعة ومكتبتها ، ومصر الآن تزدهر بازهرها الشريف وبجامعاتها العصرية .

ومصر من أقدم البلاد التى عرفت الزراعة ، وابتكرت نظاما فريدا للرى لم يعرف العالم له مثيلا . وجد المصريون فى تحويل أرضهم الى جنة ، حتى تباهى الفرعون بأن له ملك مصر والأنهار تجرى من تحته . واذا كان هيرودوت قد وصف مصر بأنها " هبة النيل " فقد فاته أن يضيف الى قوله " وأن رخاها من صنع المصريين " ، فكم من هبة ضاع أثرها لأنها لم تكن فى يد تحسن استخدامها والانتفاع بها .

وقد خلقت الزراعة بالصورة التى عرفتها مصر شعبا متعاونيا يستمسك بتقاليده وقيمه أشد الاستمسك فقد ربطته الزراعة بالأرض ، فغرس فى بذر الوطنية منذ القدم . وكان نظام الرى الذى ابتكره لا يمكن أن ينجح الا بجهد جماعى . ومن هنا كانت نشأة الترابط الوثيق والتعاون الجماعى فى الشعب المصرى . وشئون الرى تحتاج الى سلطة تنظمها وتشرف عليها ، فكانت مصر أول قطر يعرف حكومة ذات نظام ، وفى ظروف الرى أصبحت القرية المصرية كتلة من المساكن مندمجة

الملائم بين القائمين على التدريس والاداعة والتأليف وابداع الفنون ، وأعنى بذلك أن نعمل على أن يتشرب هؤلاء جميعا جوهر الروح المصرى متمثلا فى تلك الخصائص الرئيسية ، وذلك وحده - اذا تحقق - كفيل بأن يكتسب أصحاب العلوم والفنون والثقافة " نوقا " عاما يهديهم الى مايجوز عرشه وما لا يجوز .

وأما الخطوة الثانية فهي خطوة تجيء من تلقاء نفسها بعد ذلك ، لان أصحاب العمل الثقافى والعلمى والفنى لا ينتجون فى فراغ ، بل هم ينتجون ليتلقى انتاجهم من يتلقاه من افراد الشعب ، فما قد سرى فى الأعمال الثقافية بكل أنواعها لابد بحكم الضرورة أن يسرى فى الجماعة التى تتلقاها .

وأن أول الهداية فكرة واضحة تنير الطريق ، فلو ارتسمت فى الأذهان صورة الهوية المصرية على حقيقتها ، سهل بعد ذلك أن نرد اليها من انحرف عنها .

- اننا اذا ضمنا فى قلب المصرى اخلاصا فى عمله منبثقا من شعوره الدينى ، الى تعاطف اسرى فى تعامله خارج حدود الاسرة الضيقة مع سائر مواطنيه ، ثم رددنا اليه ايمانه العميق بمصر الشعب ، ومصر الأرض ، ومصر التاريخ ، ومصر القدرة الصابرة على الانجاز الضخم الدائم المتقن ، كان لنا بذلك مصرى أعيد له جوهرة الاصيل .

من جهة دراسة البيئة :

كان للبيئة الجغرافية أثرها الواضح فى الحضارة المصرية ، وفيما يتميز به الشعب المصرى من سلوك اجتماعى ، فالأرض منبسطة لا تقوم فيها حواجز طبيعية تفرق بين أجزائها ، وكان وجود النيل ومايمتد بجواره من أرض مطمئنة عاملا فعلا فى توحيد الشعب المصرى منذ القدم . وقامت فى مصر أقدم وحدة سياسية ، واستمرت خلال عصور التاريخ . وقد تعرضت مصر لغزوات أقتتها من الشرق والغرب على السواء ، ولكنها لم تنل من وحدتها أبدا ، بل كانت مصر سرعان ماتصهر الشعوب الفارسية فتمصرها وتدمجها فى وحدتها الأصلية ،

لامبعثرة ، ومن هنا تأصلت فى القرية المصرية أخلاقها ورفرف عليها الحب والتعاون ، وضمنان العيش من الزراعة المستقرة ترك للشعب المصرى وقتا يفرغ فيه للشئون الروحية ، فكانت مصر أول من عرف الاديان فى اشكالها المختلفة ، وكان الشعب المصرى طوال تاريخه شعبا متدينا آمينا على القيم الروحية ، ففيه ظهر نور الوجدانية ، وعلى أرضه ناجى موسى ربه ، وبه احتمت المسيحية ، وهو الذى دافع عن الاسلام منذ غزو الصليبيين وهجمات المغول .

هذه الخصائص التى تميزت بها مصر ، والصفات التى تولى بها المصريون حتى أصبحت جزءا من شخصيتهم ، والتقاليد التى توارثوها فتأصلت فى نفوسهم - هى الأسس القوية التى يجب أن يقوم عليها اعادة البناء ، وقد يقول البعض ان الزراعة قد جعلت الفلاح المصرى يتصف بالجمود وعدم مسابرة للتطورات الحديثة ، ويدلون على ذلك بأنه لايزال يستخدم الفأس والمحراث الخشبى والساقية وغيرها من الأدوات التى استعملها أجداده من زمن بعيد ، وأنه لايزال يزرع الغلات التى زرعها آبائه والجدود . ولكن فى هذا القول كثيرا من الاجحاف ، فالفلاح وان كان قد التزم بالغلات التقليدية ، واستمر يستخدم ادواته البسيطة ، فقد دفعه الى ذلك عوامل لم يكن فى مقدوره أن يتخلص منها فى يسر ، فلما اتاحت له الفرصة غير من أسلوب حياته ولايزال يغير ، فطور من نظام الري ، وعرف غلات جديدة لم يكن له بها سابق عهد ، ونوع الدورة الزراعية فى أرضه بما يتفق وظروف حياته الجديدة ولايزال مستعدا لقبول كل جديد تثبت فائدته ، ولايميله أن يكون حريصا حذرا فى تقبل هذا الجديد .

وقد تكاثف ثالوث غير مقدس من الجهل والفقر والمرض ، صنعتها ظروف خاصة ليفت من عضد الشعب الذى كافح ولم يستسلم . ولم تكن تلك الأدوات ناجمة عن عوامل طبيعية فى مصر ، وانما نشأت نتيجة لحكم اجنبى لم يكن يهمه أن يكون للشعب قوته وتطلعاته . أما وقد أصبح الحكم مصريا خالصا واسترد الشعب كرامته ، وصارت له ارادته الحرة فقد أصبح الطريق مفتوحا لعلاج الادواء الثلاثة ، والشفاء منها هو

الطريق لبناء الانسان أو بمعنى أدق اعادة بناء هذا الانسان . والسبب فى الفقر هو فقدان التوازن بين السكان وموارد المعيشة . بعد أن أصبحت الزيادة المضطردة فى السكان عبئا على كاهل بلد لا تكفى موارده بالصورة الراهنة لاستغلالها لسد حاجة سكانه . ولكن اذا اعتبرنا العنصر البشرى - فى حد ذاته - موردا يجب أن يتصدر المواد المتوافرة ، لأصبحت الزيادة السكانية ربحا وليست عبئا . وقد كانت العناية موجهة دائما الى تنمية الموارد الاقتصادية ، واغفال المورد البشرى الذى هو العنصر الفعال فى العملية الاقتصادية انتاجا وتوزيعا واستهلاكا ، وهو المستفيد منها أولا وأخيرا .

واذن فان من الواجب أن تسير خطط تنمية الموارد البشرية جنبا الى جنب مع خطط تنمية الموارد الاقتصادية ، بل ان التنمية الاقتصادية لايمكن أن تحقق أهدافها الا اذا ظاهرتها تنمية بشرية سليمة ، تقوم على زيادة امكانات التعليم والتدريب ، ولانمى بالتعليم معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب فحسب ، بل تنمية الوعى القومى والعزة الوطنية ، والشعور بالمسئولية والواجبات المدنية واتباع النظام والمساهمة الفعالة فى بناء المجتمع ، ولايتأتى هذا الا باعطاء المواطن حريته فى جو من الديمقراطية السليمة ، واستثمار ما للشعب من قيم روحية واجتماعية ، وهى قيم تأصلت فى نفسه خلال تاريخه الطويل ، ولكن الكبت الذى قد يتعرض اليه يخفى هذه القيم احيانا ، ولكنه لا يقضى عليها . ويمكن بعثها فى أى وقت عندما يشعر الشعب بالامن والكرامة فيقلع عن سلبيته . ويتحول الى عنصر ايجابى فعال فى معركة البناء ، فاخلق القرية التى ينتمى اليها معظم المصريين تتجلى فى : روح التعاون والتسامح ورعاية الجوار وكرم الوفاة وحب السلام ، حتى لتبدو القرية المصرية وكأنها عائلة واحدة وان اختلفت فيها الأصول والمستويات الاقتصادية ، وهى كلها قيم اذا استثمرت الاستثمار السليم فى جو من الحرية المقترنة بالعدالة لأنت بأطيب الثمرات .

ان فى مصر امكانات ضخمة بشرية ومادية ، وقد تحتاج تنمية هذه الامكانات بشقيها الى أموال ضخمة ، ولكن المال وحده لا يكفى ، بل لابد

أن يساعده وعى وطنى وتدعمه خبرة فنية . وليس من شك فى أن جهودا كبيرة قد بذلت فى مجال التنمية ، وانفقت أموال طائلة ، وظهرت طبقة متوسطة لم يكن لها وجود ، واكتسب كثير من الأفراد شخصية جديدة ومكانة قوية ، وأصبح للفلاحين والعمال رأى فى سياسة الدولة ، ولكن الوعى القومى لا يزال فى حاجة الى بحث جديد .

لقد كان توسيع الرقعة الزراعية دائما هو الهدف الاساسى للسياسة الزراعية ، وقد تحقق هذا الهدف الى حد ، ولكن مع التقدم العلمى والتكنولوجيا لم يعد التوسع هو السبيل الوحيد لزيادة الانتاج ، بل ان هناك وسائل أخرى يمكن أن تزيد الانتاج وترفع من قيمته كالتوسع الرأسى بزيادة غلة الوحدة المساحية وتحسين صفات الغلات ، وتنويع هذه الغلات وتقليل نفقات الانتاج باصطناع الوسائل العلمية والتقنية الحديثة . والتخصص الاقليمى بزراعة أنسب الغلات فى أنسب الاراضى وأكثرها ملاءمة فى ظروفها المناخية والمائية . وأن مناخ مصر ومافيه من مياه اذا أحسن استخدامها ، والرغبة فى رفع مستوى معيشة الزراع . كل هذا مما يبرر النظر فى زراعة غلات جديدة ، تأتى بقيمة مضاعفة تفوق القيمة العائدة من الغلات التقليدية .

والتصنيع وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ، ولكن يجب الا يكون مصطنعا وأن يكون التحول اليه تدريجيا ، وأن يعتمد فى المقام الأول على الامكانيات المتاحة من موارد وخبرات .

والتعليم بما يتبعه من تنوير للأذهان ، وما يترتب عليه من ادراك واع لمفهوم العمل والقيم الاجتماعية والخلقية والوطنية ، عامل هام فى البناء ولهذا يجب أن تكون مناهجه مستمدة من البيئة لخدمة البيئة وأن يعنى فيه بالجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظرى ، فليس هناك فائدة فى حشو الذهن بمعلومات قد لا يفيد منها صاحبها الا فى النادر ، بينما يجهل كثيرا من النواحي العملية التى يحتاج اليها فى حياته ، ومن ثم يجب ان يعمل التعليم على خلق الضمير البيئى وترسيخ مفهومه فى نفوس الشعب ، ليصبح من عوامل التأثير فى اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسى والاقتصادى والاجتماعى وحينئذ يحس المواطن

بمسئولياته وواجباته ازاء المجتمع الذى يعيش فيه .

من وجهة النظر الاجتماعية :

يهتم المفكرون ، بين آونة وأخرى ، بالكتابة فى موضوع " بناء الانسان المصرى " وقد فهم البعض ، من مصطلح " بناء " معناه الحرفى واعتقدوا أن المقصود من عبارة " بناء الانسان المصرى " اقامة كيانه بعد تهديم ولكن المقصود بهذه العبارة هو المعنى المجازى لمصطلح « بناء » وهو التربية .

ومفهوم التربية هذا ، سيكون تناول موضوع " بناء الانسان المصرى " فى هذه الورقة وتربية الانسان من وجهة نظر علم الاجتماع ، تعنى تنشئته الاجتماعية فى أسرته وعصبه أقرانه ، وثلة أصدقائه ، وقريته فى الريف أو الحى الذى يعيش فيه فى المدينة ، وفى مدرسته ، وفى مكان عمله ، ثم بواسطة وسائل الاعلام العام ، وأخيرا ، بواسطة الدولة فى كل مجال من مجالات الحياة يتعامل مع العاملين فيه ، ويتأثر بأسلوبهم فى تصريف الامور ، وطريقتهم فى التعامل مع أفراد الشعب .

أما تنشئة الانسان المصرى ، فهى تلك العمليات الاجتماعية التى تؤديها فى المجتمع المصرى مختلفة الهيئات الاجتماعية ، التى سبقت الإشارة اليها ، لاكسابه الثقافة المصرية ، التى تضبط سلوكه ، وتنمط شخصيته ، وتحدد هويته ، كإنسان ينتمى الى المجتمع المصرى ، الذى ولد فيه ونشأ بين أفراد شعبه ، وتطبع بطباعهم ، واكتسب عاداتهم الاجتماعية . والانسان المصرى فى عصرنا الحاضر متوافق تمام التوافق ، من حيث انسجامه مع ماهر سائد فى المجتمع المصرى من هذه العادات الاجتماعية . التى أصبح أكثرها بادية التخلف .

وهذا فرض يجب التحقق من مدى صحته . ويتطلب ذلك بحث العادات الاجتماعية الشائعة فى المجتمع المصرى ، فى شكل أعراف وتقاليد وبدع ، وكذلك بحث القيم الاجتماعية المتضمنة فيها ، تلك القيم التى تدفع الناس الى التمسك بها ، ثم بحث سلوك الناس ومدى توافقه فى سائر ألوان تعامله ، على المستويين الخاص والعام ، أو غيرالرسمى والرسمى .

وتنبعث الرغبة في بناء الانسان المصري ، من شعور بعدم الرضا عن سمات بنيانه الحالي . ولعل أبرزها : الفردية ، والحرية غير الملتزمة ، والسلبية ، وتظهر هذه العيوب في تعامل الناس في المجموعات الاجتماعية كالأسرة ، وعصبة اللعب ، وثلة الاصدقاء وزمرة الرفاق ، في الجماعات الاجتماعية كالقرية ، والى في المدينة ، والمدرسة ، ومكان العمل . أما كيف تظهر هذه العيوب وأمثاله وأما آثارها على التنمية السريعة ، فأمور لايجليها الا البحث العلمي ، الذي يمكن من قياس هذه الآثار ، بحيث يظهر كما مقدار الفاقد في الجهد والمال والوقت والانتاج ، ويوضح كيف فساد العلاقات الاجتماعية ، وما ينجم عنه من ضيق وقلق وتوتر ، وأغراض أخرى عصابية ، أشد أثرا في تثبيط الهمة ، وإبطاء الفكر ، وتشتت وتبلده في أحيان كثيرة .

والبحث عن الاسباب يقتضى التقصى الطولى للأحداث التي أسهمت في تكوين الظاهرة على الحال التي هي عليها ، وللكشف عن أسباب فساد بناء الانسان المصري يتطلب الامر البحث في نطاق المجموعات الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية ، والهيئات الاجتماعية التي تقوم ببناء الانسان المصري أو تربيته للكشف عن وسائلها في ذلك وامكاناتها ومدى كفاءتها والظروف التي تتم فيها عمليات البناء أو التربية ، ومدى تعاون هذه المجموعات والجماعات والهيئات في عملية التربية أو التنشئة الاجتماعية ، ولابد من تركيز البحث - في جانب منه - على دور الهيئات الرسمية في هذه العملية ، وخططها لتحقيق هذا الدور .

وفي ضوء ماتسفر عنه البحوث المنوه عنها آنفا ، يمكن وضع خطة لإصلاح بناء الانسان المصري ، تكون ذات هدفين :

الاول : اقامة بناء الانسان المصري اقامة سليمة منذ البداية ، أي تربية الصغار منذ نعومة اظفارهم تربية سليمة ، بحيث يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية مجموعات وجماعات وهيئات اجتماعية مؤهلة التأهيل المناسب لذلك ، ويتطلب ذلك خططا ترسم بعناية ، وجهودا واعية ومتعاونة وتوجيها مثابرا مستمرا من قبل المختصين والمعلمين ، وباقي أفراد الشعب أنفسهم ، المتضمنين في هذه العملية الشاملة المتشعبة .

الثاني : اصلاح العيوب الظاهرة في بناء الانسان المصري ، الذي

شبه وكبر على تربية فاسدة وتطبيع منحرف ، من وجوه كثيرة . وذلك مايعرف باعادة التربية أو التنشئة من جديد ، وهي عملية أشق بكثير من العملية السالفة لانها تتطلب جهودا مكثفة ، وخطة متكاملة .

وغنى عن البيان أن التراث الاجتماعي ، في حقه المختلفة ، حافل بشتى القيم الدينية والاخلاقية ، التي إن تمسك بها الناس وعامل بعضهم بعضا على هديها ، أمكنهم التخلص من عيوبهم ، واستطاعوا النهوض بالمجتمع ، بتنميته السريعة ، التي تعوضه عن تخلفه من ناحية ، وتجعله يلحق بركب الدول المتقدمة من ناحية أخرى .

من وجهة النظر السياسية :

ان اطلاق دعوى " اعادة بناء الانسان المصري " أمر ينطوي على اقتناع بأن المواطن المصري أصبح ببناؤه النفس والثقافة الراهن يحتاج الى تقويم . وبالتالي ، فلا بد من اعادة تشكيل شخصيته بحيث تعبر - في غير تعارض - عن الاصاله أى القيم الايجابية في الثقافة الوطنية ، والمعاصرة ، أى المكونات الثقافية الحديثة .

ان قضية اعادة بناء الانسان المصري ذات أهمية مزبوجة . فمن ناحية يعتبر الانسان محور التنمية من حيث هو الذي يقوم بها ويستمتع بشمارها . لذا فنحن في حاجة الى انسان مصري جديد اذا كان لعملية التنمية أن تتم على النحو المرغوب فيه . ومن ناحية أخرى ، لايتأتى لعملية بناء النظام الديمقراطي أن تنجح دون مواطن ديمقراطي . اذ لا يخفى أن العبرة بالديمقراطية ليست في وجود المؤسسات وإنما بتوظيفها ، الأمر الذي يقتضى جزئيا ، نسقا فكريا ديمقراطيا يؤمن به غالبية الافراد .

ان اعادة بناء الانسان المصري - من وجهة نظر سياسية - يجب أن تستند منذ البداية الى قاعدة صلبة تعبر عن فلسفة أو نظرية واضحة المبادئ ، تحكم حركة المجتمع ، وتعين أهدافه ، وتوضح أساليب بلوغه هذه الأهداف ، وأن هذه الفلسفة قد تحقق وجودها فيما أعلنته القيادة السياسية من اتخاذ الاشتراكية الديمقراطية « أيديولوجية للمجتمع المصري » .

ان تغيير قيم وتصورات واتجاهات وسلوكيات المواطن المصري عملية ذات شقين :

فأولا ، يتعين تغيير الواقع المادى للمجتمع بمعنى خلق اطار مجتمعى موات ، يوسع فرص الحياة أمام المصريين جميعا ، ويتيح لهم اماكن الحراك الاجتماعى ويكفل العدالة فى توزيع الثروة ، ويوفر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأى .

وثانيا ، يجب بذل جهود تربوية وتنشيطية متواصلة ومكثفة فى اتجاه مبادئ اعادة البناء الجديد .

وغنى عن البيان أن العمليتين - التطوير المادى والتنشيط - ينبغى أن تسيرا جنباً الى جنب .

ولاشك أن تكوين الانسان الجديد مهمة شاقة تتطلب استثمارات ضخمة ووقتا طويلا كى تحدث آثارها المرجوة . وهى كذلك عملية تحتاج الى إعداد فكري متعدد الجوانب يحسن أن يسهم فيه المفكرون والادباء والمشتغلون بالعلوم الاجتماعية .

ماذا نريد فى الانسان المصرى الجديد :

ثمة ثقافة سياسية - انطلاقا من نظرية الاشتراكية الديمقراطية - يجب أن تلقن لأبناء الشعب فى المدينة والقرية ، وتشتمل هذه الثقافة على المكونات التالية :

- الشعور بالمواطنة المسئولة ، أى الشعور القوي بالانتماء الى مصر ، مع الاستعداد للوفاء بكل ما يتطلبه ذلك من التزامات مساندة النظام : احترام القانون ، احترام النظام العام ، عدم التهريب الضريبى ، اعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

- الانتماء للأمة العربية ، على اعتبار أنه لاتعارض بين المصرية والعروبة .

- الثقة فى الحكومة ، والاعتقاد بأن ماتفعله فى صالح المواطنين وبأن موظفيها موجودون لخدمتهم .

- الاحساس بالمبادأة والثقة فى الأهداف ، والرغبة القوية فى تحقيقها والشعور بالقدرة على ذلك .

- التأكيد على قيم الحرية والمساواة والعقلانية والجماعية . وتشير الحرية الى حق كل انسان فى ابداء وجهة نظره والتعبير عن مطالبه دون

خشية من عقاب أو لوم .

وتعنى المساواة أن يكون معيار المفاضلة بين الأفراد هو الكفاءة وحدها وليس المكانة العائلية أو حجم الثروة أو السن أو الجنس أو الدين . ويقصد بالعقلانية اعتماد النهج العلمى الذى ينهض على الربط بين السبب والنتيجة فكرا واعتقادا وسلوكا .

أما الجماعية ، فتعنى طرح الفردية ، والنظر الى مصلحة الفرد على أنها مرتبطة عضويا بمصلحة المجموع ، بما يقتضيه ذلك من تعاون وحرص على السلام الاجتماعى .

كيف نكون الانسان المصرى الجديد :

ان عناصر الثقافة الجديدة - وهى الوسيلة الأساسية فى تكوين الانسان الجديد - يمكن أن تلقن للمواطن المصرى عن طريق المدرسة والحزب ووسائل الاعلام .

- المدرسة : ويمكن أن تلعب دورا هاما فى التربية السياسية وذلك بأن تتضمن بعض المقررات - كالتربية القومية والتاريخ والمطالعة - القيم والنماذج السلوكية المرغوبة .

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية فى هذا الصدد اذا كان ثمة تطابق بين محتوى المواد وبين ماينشأ عليه الطلاب داخل المجتمع المدرسى .

- أما الاحزاب ، فتستطيع أن تضطلع بدور هام يرتكز على دعائمين " البناء التنظيمى ، والايديولوجية . فكلما امتدت تشكيلاتها الى مختلف أنحاء البلاد ، كانت كوادرها ملتزمة ايديولوجيا وحريصة على الاحتكاك المستمر بال جماهير ، وكانت أكثر قدرة على التربية والتنشيط .

- وسائل الاعلام : ويمكن أن تسهم بنصيب وافر فى إحداث التعديل الثقافى المطلوب ، من خلال التوعية السياسية للمواطنين ونقل القيم الجديدة اليهم وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها . كما أن على وسائل الاعلام أن تنقل ردود فعل الجماهير للسياسات والقرارات التى تحكم وتؤثر فى شئون حياتهم الى المسئولين ، تحقيقا لتواصل التفاعل الواجب بين الحاكم والمحكوم .

من جهة الإدارة وعلاقة الفرد بالسلطة :

تطورت علاقة الأفراد بالسلطة جذريا في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى قيل « ان عصرنا الحالى هو عصر الثورة الادارية » . ذلك أن الادارة العامة ، باعتبارها مظهر نشاط الدولة ، كانت محدودة ، بل ومندمجة فى الوظيفة السياسية للدولة ، وقد ساعد على ذلك ضالة وظائف الدولة ، واقتصار تلك الوظيفة على مرافق الدفاع والبوليس والقضاء ، مما جعل علاقة الدولة بالمواطنين علاقة استثنائية محضة ، إذ كان على كل مواطن أن يعتمد على نفسه فى اشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية ، وكل ما على الدولة قبله من التزامات ينحصر فى أن تهيئ له الأمن الداخلى والخارجى حتى ينصرف الى شئون حياته فى طمأنينة واستقرار .

أما اليوم ، فان الدولة الحديثة تكاد لاتمت بصلة الى أختها القديمة فيما يتعلق بوظائفها ، فقد حلت الاشتراكية - أو على الأقل الاقتصاد الموجه - محل مبادئ الاقتصاد الحر ، وتدخلت الدول بسلطتها الأمر فى جميع الميادين ، وقد صاحب ذلك تغيير جذرى فى قائمة الحقوق العامة التى تنص عليها مختلف الدساتير . فلم تعد تلك الحقوق مقصورة على الحقوق السياسية ، وانما نشأت بجوارها طائفة أخرى من الحقوق ، هى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

ولقد بدأت معالم الاتجاه الجديد تتبلور لأول مرة فى دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ ، ثم تحددت فى ميثاق العمل الوطنى ، وأخيرا فى دستور مصر الدائم الصادر سنة ١٩٧١ الذى تضمن قوائم متصلة للحقوق الاجتماعية التى يتعين أن تكفلها الدولة للمواطنين .

فقد نصت المادة الرابعة منه على أن « الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ، ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات » ، وقد تكفل الدستور فى بابيه الثانى والثالث (المواد من ٧ - ٧٢) بوضع الأحكام التى تتضمن تنفيذ هذا الأساس العام . أما قائمة الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية التى تقررت فى دستور مصر الدائم ، فيجىء على رأسها : التضامن الاجتماعى وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين (المادتان ٧ ، ٨) وحماية الأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب (مادة ١٠) وتوفير العمل للقادرين عليه (مادة ١٣) وكفالة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام (مادة ١٦) وتقديم خدمات التأمين الاجتماعى والصحة ومعاشات المعز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا (مادة ١٧) وكفالة التعليم للمواطنين جميعا وجعله إلزاميا فى المرحلة الابتدائية مع العمل على مد الإلزام الى مراحل أخرى (مادة ١٨) وتجنييد كل طاقات الشعب لمحو الأمية (مادة ٢١) ، وغنى عن البيان أن أعمال المبادئ السابقة من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا فى وظائف الدولة وفى أجهزتها الادارية ، وفى علاقتها بالمواطنين .

ولم يقتصر التغيير فى وظائف الدولة على تلك المهام الجديدة التى أُلقيت على عاتقها ، والتى لم يكن لها مقابل فى الدولة القديمة ، بل ان وظائفها التقليدية قد اتخذت صورة جديدة .

ولقد كان للزيادة غير المألوفة فى وظائف الدولة أثرها المباشر على السلطات العامة فيما يتعلق بوظائفها وبتكوينها ، وبالعلاقة بعضها ببعض الآخر ، وبالعلاقة بالمواطنين .

وكان الرأى التقليدى يقصر عمل الادارة على مجرد التنفيذ ، على أن تستقل السلطة التشريعية برسم السياسة العامة . أما الآن فالملاحظ أن السلطة التنفيذية قد احتلت مكان الصدارة .

واذا كانت المعانى السابقة تصدق على جميع الدول المعاصرة ، فانها تصدق على مصر من باب أولى : فمصر هى أقدم دولة منظمة فى العالم . وقد أدى اعتمادها فى حياتها على نهر النيل ، الى ترابط أبنائها ترابطا شبيه غريزى للتعاون على ترويض النهر ، وانشاء المشروعات الكبرى التى تقى المواطنين غوائل الفيضان وتحفظ لهم حاجتهم من الماء فى أوقات التحريق ، ولهذا تولد فى نفوس المواطنين

بصفة خاصة ، السبب الاساسى وراء انشاء ديوان الموظفين سنة ١٩٥٢ . وقد أعد الديوان مذكرة فى شأن تنظيم الادارة الحكومية فى ١٢/١٧/١٩٥٧ بناء على طلب اللجنة الوزارية للخدمات العامة ، وأسفرت الدراسة عن حقائق بالغة الأهمية طالبت اللجان الوزارية المتتالية باتخاذ الاجراءات لتلافيها .

— ولما انشئ معهد الادارة العامة بالاتفاق بين الحكومة وبين هيئة الأمم المتحدة ، كان من أهم أغراضه دراسة النواحي التنظيمية وبدأ منذ سنة ١٩٥٥ بالاتفاق مع ديوان الموظفين بتطبيق برنامج تدريبي فى التنظيم وطرائق العمل .

ولاعطاء الجهود الرامية لاصلاح الجهاز الادارى دفعة قوية ، الفى ديوان الموظفين وحل محله الجهاز المركزى للتنظيم والادارة — بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وورد بالمذكرة الايضاحية لقانون انشاءه برنامج كامل للاصلاح وقائمة بالمعوقات وكيفية التغلب عليها ، وقامت لجانه المتخصصة بإعداد الدراسات ، وتقديم المقترحات .

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٧٠ الذى أوجبه العمل على بناء مصر الحديثة « و » إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومى سياسيا وفنيا لكى تساعد على الحكم » ، ولقد وضعت بذرة المجالس القومية المتخصصة فى هذا البيان .

وما يتعلق بالجهاز الادارى ليس الا جانباً من جوانب المشكلة وجانبها الآخر هو الانسان المصرى ، وأن كنا نسلم بالعلاقة الوثيقة بين الانسان والادارة . ولقد جسد علماء الادارة العامة هذه الحقيقة بشعارهم المعروف " الادارة لاتساوى الا ما يساويه الموظف العام " ففى النظام الرأسمالى يعتبر النشاط الادارى استثناء ، والنشاط الخاص هو الاصل .

أما فى النظم الاشتراكية فان القاعدة تنعكس ، ويصبح النشاط الإدارى العام هو الاصل والنشاط الخاص هو الاستثناء . ومراحل التحول فى حياة الشعوب تصاحبها أخطاء كثيرة حتى وان تمت فى ظروف عادية . فإذا تمت فى ظروف استثنائية كانت الأخطاء أكبر

نوع من الطاعة مفيد فى وقت الشدة والأزمات ، اذ يتضافر الجميع عادة على مواجهتها . ولكنه يقف احيانا فى سبيل التطور . ولمس آثار هذا المعنى فى الطابع المركزى للادارة المصرية . فقد ظلت البلاد تحكم عشرات القرون ، من العاصمة ، فلم تنشأ فى مصر ادارة لامركزية اقليمية . واصطدمت المحاولات الحديثة — لاسيما منذ سنة ١٩٦٠ — والى تهدف الى انشاء ادارة لامركزية بعقبات كثيرة ، إذ ظلت الوزارات والمؤسسات متركزة فى العاصمة بالرغم من نص المشروع منذ سنة ١٩٦٠ على ضرورة نقل المراقبة المحلية الى المحافظات والمدن والقرى .

وإذا كانت الادارة المحلية — أو أطلق عليه فى مصر الحكم المحلى — ترمى الى أن يحكم الشعب المحلى نفسه بنفسه ، فان النظام يتكامل اذا انتخب الشعب المحلى حاكمه الاقليمى ، إما بطريقة مباشرة عن طريق الناخبين المحليين ، وإما بطريقة غير مباشرة عن طريق المجلس المحلى . وفى هذه الصورة السليمة — المطبقة فى معظم دول العالم — ينتفى الازدواج على الصعيد المحلى بين الأجهزة الشعبية بمستوياتها الخمسة : المجالس الشعبية للمحافظات ، والمراكز ، والمدن ، والأحياء ، والقرى ، وبين الأجهزة التنفيذية بمستوياتها أيضا : المجلس التنفيذى للمحافظة ، والمركز ، والمدينة ، والى ، والقرية .

ولقد أدركت الثورة — غداة قيامها — أهمية المعانى التى أشرنا اليها فيما سبق ، فكان هذا الموضوع على رأس قائمة العمل الثورى ، ويكفى أن نستعرض الخطوات التى تمت فى هذا الصدد .

— تمثلت المحاولة الاولى : فى تشكيل لجنة بمقتضى مرسوم صدر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، نصت مادته الاولى على أن تؤلف لجنة بوزارة المالية والاقتصاد لدراسة الأنظمة الحكومية القائمة واقتراح ماتراه من الاجراءات العاجلة ، والواجب اتخاذها لتحديد اختصاصات الوزارات والمصالح وتنظيم الأعمال بها بما يكفل وقف تضخم الوظائف وانقاص عددها الى الحد الذى يقتضيه صالح العمل .

— وكان اصلاح الوظائف العامة بصورة عامة ، والجهاز الادارى

وأكثر . وغنى عن البيان أن التحول الاشتراكي في مصر تم في ظروف بالغة القسوة ، لأن الشعب المصري حارب معركتين في وقت واحد ، هما معركة التحرير السياسي ، والتحرير الاجتماعي .

ونظرا للظروف التي صاحبت مرحلة التحول ، فهم البعض أن الاشتراكية تعنى محاربة الجهود الفردية ، وترتب على ذلك اعتماد المواطنين على الأجهزة الحكومية أو شبه الحكومية ، فلما استقرت الأمور ، وبدأت خطوات تشجيع القطاع الخاص ، فهم بعض الناس ذلك على أنه تراجع عن الاشتراكية .

- استقر في أذهان الكثيرين أن الاشتراكية تعنى حقوقا للعاملين ، ونسوا أن كل حق يجب أن يقابله واجب ، ولهذا سادت نفخة المطالبة بالحقوق وإن جاوزت طاقة احتمال الدولة . ولم يصاحب ذلك جهد متكافئ للمطالبة بإداء الواجب ، وهذا معنى أدركته كثير من الدول الاشتراكية فحرصت سياساتها على أن تضع بجوار كل حق تقرره ، ما يقتضيه الحصول على الحق من واجبات .

وبالنظر إلى التضحيات التي تحملها الشعب المصري في حروبه العديدة فإن مرافق الدولة قد أهملت فترة طويلة . فلما اتجهت الدولة إلى الإصلاح لم تستطع أن تزيد الأجور بما يواجه زيادة تكاليف المعيشة . كما أن مبدأ العمالة الكاملة ، دون نظر إلى نوعية العمل الذي يسند إلى عشرات الآلاف من الخريجين ، قد وقف بالمرتبات والأجور عند مستوى يبعد كثيرا عن مستلزمات الحياة . ولهذا اتجه الموظفون والعمال للبحث عن طريق جديدة للكسب وقل اهتمامهم بواجبات أعمالهم . وكانت النتيجة المباشرة لذلك ، هبوط مستوى الانتاج ، وانتشار ظاهرة عدم المبالاة . ومما يقطع بأن هذه الظاهرة ليست أصيلة في الإنسان المصري ، أن الشخص نفسه حينما يعمل في القطاع الخاص ، أو في الخارج لدى جهة تعطيه المقابل المجزئ ، يتحول إلى إنسان آخر : أكثر عطاء ، ومثالية في الأداء الجيد ، والتفاني في العمل .

وهنا نصل إلى أصعب وأدق نقاط الإصلاح . كيف نوازن بين

مستلزمات التنمية ، وبين تكاليف الحياة المرتفعة للعاملين في جميع المستويات ؟ .

كيف يمكن إعادة بناء العلاقات السليمة بين الإنسان المصري وبين الإدارة :

- الطابع المستمر والمتكامل لعملية التنظيم : إن الإصلاح الإداري يجب أن يقوم على عنصرى الخبرة والاستمرار ، على أن يكون دور السلطات العليا مناقشة وإقرار ما تنتهي إليه الأجهزة الدائمة والمتخصصة ، مع منح هذه الأجهزة كامل السلطات للقيام بما يناط بها من مسؤوليات .

ومن هنا يجب أن تكون نقطة الانطلاق هي : حصر جميع الدراسات التي تمت منذ قيام الثورة ، وتلخيصها ، ودراسة العقبات التي حالت دون تنفيذها ومدى ملائمتها لما تم من تطورات حتى الآن ، بحيث يصبح الأمر من قبيل التتابع ، يكمل كل فريق فيه عمل الفريق الآخر .

النظرة الشاملة للإصلاح : إن الجهاز الإداري في الدولة الحديثة أصبح جهازا بالغ التعقيد ، إذ تزايد عدد الوزارات والهيئات المستقلة ، وما يتفرع عنها ، ويجب ألا يتم دمج أو إلغاء أى منها إلا بعد دراسة جادة وعلى أسس علمية ، حتى لا تنشأ ارتباكات بين العاملين بعد استقرارهم بتحول تبعيات الإدارات والمصالح . ولهذا فانه من المشاكل التي يجب مواجهتها ، كيف يمكن تنسيق الأجهزة في ظل اندماج الوزارات والهيئات . مع تحديد قدر أقل من الاختصاصات لكل منصب ، على أن يمارس شاغله ماعداه عن طريق التفويض .

- التكامل بين الأجهزة الإدارية : من المسلمات أن مصر هي أقدم دولة مركزية في العالم . وقد بذلت - منذ قيام الثورة - جهود متواصلة لغرس بذور اللامركزية . ولكن الأمر يحتاج إلى نظرة متكاملة بين مختلف الأجهزة ، فهناك الإدارة المركزية بمختلف وزاراتها ، وهناك اللامركزية الإقليمية ، بمستوياتها الخمسة . وهناك المنظمات النقابية والتعاونية . ثم الأحزاب المتعددة .

الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١

إعادة بناء الانسان

المصرى

(القسم الثانى)

اهتم المجلس منذ بداية عمله بموضوع « إعادة بناء الإنسان المصرى » ، باعتبار ذلك مهمة قومية ملحة . إذ قام بإجراء الدراسات الخاصة به فتناوله فى أجزاء متتابعة ، يمثل كل منها وجهة نظر خاصة ، بحيث يكون الموضوع فى إطار متعدد الاتجاهات ، ومشمط على عدد من وجهات النظر المتداخلة والمتساندة ، تمثل عناصر متكاملة ومستقصية لجوانبه .

وتعتبر هذه الدراسات منطلقاً لإعادة بناء الإنسان المصرى ، من خلال نظرة تقويمية ، تهدف إلى تنحية الظروف المؤدية إلى السلبية والضعف ، وتنمية الإيجابيات وتعميقها وتطويرها .

ولا يقصد باصطلاح " إعادة بناء الإنسان " فى هذه الدراسات أن ثمة اتجاهاً لصنع إنسان جديد ، مقطوع الصلة بأصوله وهويته ، ولكن المراد : تقويم هذا الإنسان بالرجوع إلى واقعه وماضيه وتاريخه ، ثم تجليته وتنمية مواطن القوة فيه . ذلك أن المصرى - بطبعه - فيه من الملكات والخصال ما يمكنه من أن يحقق أعمالاً عظيمة ، فهو الذى بنى أمجاد مصر القديمة وحضاراتها . وهو لم يبنها مصادفة أو اقتباساً من

والامر يتطلب استعراض اختصاصات جميع هذه الأجهزة على صعيد واحد ، ودراستها معاً فى ضوء المتغيرات المتوالية ، والتقدم التكنولوجى وذلك لمنع التداخل ، حتى يكمل بعضها بعضاً ، وحتى تتعدد القيادات بدلاً من أن تتجمع فى عدد قليل من الأفراد .

* المرونة لمواجهة الظروف المتغيرة : ان مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى يقوم عليه العهد الجديد يوجب احترام الاختصاصات الدستورية ، وسلم الشرعية : القانون ، فالثلاثة ، فالقرار الفردى ، وتستوجب مقتضيات الفاعلية والمحافظة على الشرعية ، إعادة النظر فى الصرح التشريعى القائم ، بحيث لا يتضمن الدستور الا القواعد الدستورية بطبيعتها . ولا ينظم القانون (التشريع البرلمانى) الا الامور التى يجب أن تنظم بقانون ، وأن يترك مادون ذلك الى الجهات الادارية المختصة . وقد يكون من المفيد دراسة الاتجاه الجديد الذى بدأت فرنسا سنة ١٩٥٨ وتابعتها فيه بعض الدول ، والذى يجعل دائرة عمل القانون محدودة على سبيل الحصر ، وترك ماعداها للوائح بمستوياتها المختلفة .

- إبراز الواجبات التى يتعين على المواطنين - فرادى وجماعات - أن يقدموها للوطن فى صورة ملموسة .

- ومع التسليم بأهمية التوعية عن طريق مؤسسات التعليم ، وأجهزة الوعظ والارشاد ، فإن الأمر يحتاج الى تنظيم تشريعى ، فالدساتير الحديثة تقرن كل حق بما يقابله من واجب . وتجعل الحصول على المنافع العامة مقيداً بقدر أدنى من المساهمة فى الواجبات العامة . اننا نسلم بأن الدولة قد نبهت الى هذا المعنى ، ولكن الأمر يحتاج الى دراسات شاملة ومنظمة ، بحيث يصبح هذا الالتزام طبيعة لدى المواطنين يؤدونه عن اقتناع لا خوفاً من المسئولية . وجميع الثورات الناجحة قد أدركت هذه المعنى وغرسته فى نفوس أنصارها فحققت المعجزات .

الخارج ، بل بناها على أساس تجارب وتقاليده حضارية مختزنة في نفسه . وتقوم هذه التجارب والتقاليد على أساس تكوين خلقى ونفسى وروحى ، داخل في بنية الشخصية المصرية ، أو هو الشخصية المصرية ذاتها . فهذا التكوين عنصر دائم غير متغير والمتغير هو الظروف من حوله ، وما يعتري المصرى في بعض الأحيان من عدم القدرة على السيطرة عليها . والدليل على ذلك : أنه في كل مناسبة اتاحت لهذه الشخصية المصرية أن تعبر عن نفسها على النحو الصادق ، استطاعت أن تفعل الكثير .

والواقع أن الإيجابيات في طبيعة المصرى أكثر من السلبيات ، فهو لا يزال - برغم معاناته - إنسانا سليم الشخصية ، بعيدا عن الفساد والتحلل ، قادرا على النهوض بالمسئوليات إذا وضع أمامها وترك ليحلها بنفسه بتوجيه قليل ، ثم إنه إنسان يعرف مقومات الحضارة من نظام ونظافة وقواعد أخلاقية للمعاملات ، وهو رب أسرة مخلص ومحِب لوطنه .

ومع ذلك فقد طرأت على المصرى ، أعراض لم تكن ملحوظة من قبل بالقرن الذى نراه اليوم ، ففريت من بنيته ، وانحرفت به عن أصوله ، ومن هذه الأعراض : السلبية التى جعلته يلقى العبء على غيره ، أو على الدولة بوجه خاص ، وعدم الانضباط ، وضعف الشعور بالآخرين ، والازدواجية في السلوك بالتردد بين الولاء للذات وبين الولاء للمجموع ، والبعد عن المفهوم الصحيح للعمل والانتاج ، واهتزاز القيم بوجه عام .

وترجع هذه الظواهر إلى عوامل كثيرة : اجتماعية ونفسية واقتصادية وتربوية وإدارية . وهى عوامل تتشابك جميعا ، بحيث تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها ، وتنعكس آثارها في واقع الإنسان المصرى ، والدور الذى يؤديه في مجتمعه ، فتحد من كفاءته في العمل والانتاج وتهبط بمستواه الفنى في الأداء وتضعف عطائه بصفة عامة .

ومن خلال بحث الظروف التى هيأت لظهور بعض هذه السلبيات يبدو أن الازدواجية الطارئة على سلوك المصرى ، قد ظهرت في ظروف

خاصة سيطرت فيها بعض القوى على مقاليد الأمور ، على نحو لا يأخذ فيه الفرد نصيبه من المشاركة ، فأتجه إلى السعى لتحقيق مصالحه الفردية في الخفاء ، ثم إظهار ولائه للمجموع في العلن . وليست هذه الازدواجية من طبائع الأمور ، بل إن ضرورات الحياة تقضى أن يكون بين أفراد المجتمع الواحد قيم معينة ، مقبولة من الجميع في الخفاء والعلن على السواء ، وعلى أساسها يكون التعامل والتعاون .

وقد أدت هذه الظروف نفسها إلى عزلة المصرى أو مانعته بضعف الشعور بالتبعية الملقاة على عاتقه ، من حيث هو مواطن يشارك غيره وطننا واحدا . وقد قلل ذلك من كفايته في العمل والإنتاج ، وأدى إلى ضعف عطائه بصفة عامة ، وإلى قلة شعوره بالانتماء .

كذلك ضعف مفهوم " العمل " على أنه واجب وضرورة قومية ، وأساس كل رخاء وتقدم . وكان من أسباب ذلك : انعدام الصلة بين العمل والأجر الذى يدفع في مقابله ، وضعف القيم الدينية التى تقيم من الضمير - لا المقابل المادى - حكما على عمل الإنسان ، حتى أصبح الأجر ، في نظر الكثيرين ، حقا يؤخذ ولا علاقة له بالعمل .

وفي مقارنة سريعة بين المصرى الآن - على وجه العموم - وبين ما عرف عنه في أصالته العريقة ، في صفة واحدة مما ذكر ، نجده اليوم ضعيف الشعور بالآخرين . مع أنه - كما عهدناه وهو على صورته الأصلية - أوشك أن يفرق ذاته في المجموع ، حتى أن معظم المعالم الكبرى التى تمثل الحضارة العريقة على أرض مصر ، اضطلع بصنع معظمها جماعات متعاونة لا أفراد ، وقلما نعرف عن عمل من هو صانعه ، فالصانع لها جميعا هم : المصريون كلهم بغير تحديد .

* واستخلاصا مما تقدم ، فإن تقويم بنية الإنسان المصرى يحتاج إلى نظرة شاملة في إطار خطة متكاملة ، تشمل كل جوانب ومناشط حياته ، فلكل جانب أثره وارتباطه بغيره ، ولاسيبيل إلى انتزاع المصرى من « المركب » الذى يسيطر على مجريات حياته ، إلا بهز عناصره جميعا بحيث تأتلف من جديد إئتلافا يساعد على : إقالة هذه البنية الغريبة

التاريخ حققت وحدتها منذ آلاف السنين ، وكانت هذه الوحدة هي الأساس الذي بنيت عليه الحضارة المصرية .

* إبراز الخصائص التي تميزت بها الحضارة المصرية والتي ساعدت الشعب على مقاومة الغزو الخارجى سواء كان غزوا عسكريا أو فكريا ، وقدرتها على استيعاب وهضم الجديد ، وصبغه بالصبغة المصرية .

* الربط بين الإنسان المصرى وبيئته ، مع تجلية الدور الذى لعبته الطبيعة الجغرافية لمصر فى بناء الحضارة المصرية وتكوين الانسان المصرى ، وجعل هذه البيئة الجغرافية من بين مصادر الإلهام لرجل الفكر والفنان والصانع وغير هؤلاء ، وأن نفرس هذا منذ بدء تربية الطفل ليكون إبداع المصرى تابعا من هذه البيئة وليس من بيئة غريبة .

* العناية بتراثنا العريق والحفاظ عليه ، باعتباره الوثيقة الحضارية والتاريخية لتاريخنا الحضارى الطويل .

ثانيا : فى المجال الروحى والخلقى :

* الاهتمام بالتربية الدينية فى مراحل التعليم المختلفة تنمية لوجدان النشء والشباب وإيقاظا لشعورهم ، وترسيخا للقيم الروحية والخلقية .

* رفع مستوى الإعلام الدينى فى جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

* تدعيم الأزهر بمؤسساته المختلفة ليستمر فى أداء رسالته بكفاءة سواء فى مجال الحفاظ على اللغة أو العقيدة والشريعة .

* العناية ببيت الفضائل والقيم الروحية فى التربية المنزلية والمدرسية ، وتقوية روح الجماعة فى النفوس والقضاء على النزعات الفردية .

* توفير البيئة الصالحة فى المجتمع وإشاعة السلوك المستقيم فيه حتى يصبح خلقا عاما فى المجتمع .

* علاج ماتزعزع من موازين القيم ، مع نبذ القيم الدخيلة على حياة

الطارئة على المصرى وإعادة ظهوره فى بنيته الأصلية الحقيقية .

وقد خلص المجلس - فى سبيل ذلك - خلال دورته الأولى ، إلى دراسة عالجت موضوع بناء الإنسان المصرى من وجهات متعددة :

من وجهة الفكر - ومن وجهة دراسة البيئة - ومن وجهة النظر الاجتماعية - ومن وجهة النظر السياسية - ومن وجهة الإدارة وعلاقة الفرد بالسلطة ، ثم استكمل فى الدورة « الثانية » دراسة الموضوع ، مضيفا الدراسات الآتية :

، المقومات التاريخية والحضارية .

، نحو بناء المواطن الجديد .

، ضعف الشعور بالآخرين .

، فى مجال التنمية الإدارية .

، الفلاح والعامل فى مصر من وجهة سيكولوجية .

التوصيات

وقد قام المجلس بإجراء مناقشات مستفيضة حول هذه الدراسات واستخلص مجموعة من التوصيات التى تستوعب الاتجاهات التى أشارت إليها لتقويم بناء المصرى وتجلية شخصيته ، وتخلص أهم هذه التوصيات فيما يأتى :

أولا : فى المجال الحضارى :

* تعميق مفهوم الشخصية الذاتية لمصر ، عن طريق إشاعة الوعى بالحضارة المصرية وما قدمته للإنسانية عبر العصور ، حتى يعرف الإنسان المصرى طبيعته وأصوله فى أعماق التاريخ ، بما يحقق الانتماء إلى الوطن .

* تقوية بناء الشخصية الذاتية لمصر على أسس من : واقع طبيعتها الجغرافية ودورها الحضارى والتاريخى ، ومكانتها الرائدة فى حماية القيم الإنسانية ، وحماية المجتمعين الإسلامى والعربى مما تعرضا له من أخطار فى الماضى وما يتعرضان له فى الوقت الحاضر .

* العمل على الحفاظ على وحدة مصر ، باعتبارها أول دولة فى

المصرى اليوم ، ليمود إلى سابق عهده فى عصور أصالته .

ثالثا : فى المجال الاجتماعى :

* العناية بوحدة الأسرة المصرية وترباطها ، باعتبارها أساس المجتمع ، وحمايتها من التداعى بسبب الأخذ بالمظاهر الخداعة للحضارة الغربية . مع تحقيق الاستقرار الاقتصادى للأسرة لتنعم بحياة كريمة مستقيمة .

* تحقيق العدل الاجتماعى بإعادة توزيع الأعباء المالية العامة توزيعا أكثر عدالة وتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص .

* تنظيم تشغيل المرأة على نحو يكفل لها القدرة على النهوض برسالتها فى رعاية أسرتها وأبنائها ، والمشاركة فى الوقت نفسه فى أعمال التنمية والتقدم .

* إشاعة الوعى بأننا نعيش فى عصر يتطلب - إلى جانب الأخلاقيات التقليدية وأساليب العمل القديمة - أساليب جديدة فى العمل والسلوك ترتبط بجوهر الأشياء ، والبعد عن المظاهر ، بعد أن أصبح العلم والاتقان من أهم الأسس التى يقوم عليها المجتمع المتقدم .

* بث الوعى بأن الوحدة الاجتماعية التى يعيش فيها الإنسان فى عالم اليوم ويتعامل معها أصبحت تشمل الوطن كله ، ومن ثم يستطيع أن يدرك عن وعى حدود علاقته بهذا الوطن .

رابعا : فى المجال الإدارى :

* التكامل بين الأجهزة الإدارية ، فهناك الإدارة المركزية ، واللامركزية الإقليمية ، والمنظمات النقابية والتعاونية ، ويتطلب الأمر التنسيق بين اختصاصات هذه الأجهزة لمنع التداخل ، وحتى يكمل بعضها بعضا .

* القيام بتغيير شامل فى بناء الهياكل التنظيمية لمواقع العمل المختلفة ، على أسس سليمة ، عن طريق : توصيف كافة الوظائف ، وتحديد مهامها ومسئولياتها ووضع معدلات محددة للأداء وتحديد أحجام الهياكل التنظيمية المناسبة للمواقع المختلفة .

* تأصيل مفهوم الواجب والالتزام فى أداء الأعمال فى نفوس جميع أبناء المجتمع ، وبث هذا المفهوم عن طريق جميع الأجهزة المعنية ، وتثبيته بالممارسة العملية ليصبح سلوكا عاما للمجتمع وتوفير القدوة الصالحة الداعية لهذا المفهوم فى المواقع القيادية .

* النهوض بالوظائف الرئيسية للعملية الإدارية ، مع مايجب فى هذا الشأن من تخطيط وتنظيم وإشراف وتوجيه ورقابة ومتابعة . وتوفير المقومات الأساسية للنهوض بالوظائف الإدارية بنجاح ، مع مظلة قوية من العلاقات الانسانية السليمة بين العاملين ومناخ صحى للعمل والانجاز بكفاءة واتقان .

* اقامة نظام سليم ومحكم للمعلومات والاستشارات ، يوفر البيانات والمعلومات الصحيحة ، ويتيح صدق المكاشفة وأمانة الشورى .

* تطبيق الأساليب الحديثة فى الادارة كالموازنات والبرامج التخطيطية والحسابات التحليلية .

* مراجعة النظام القائم فى الحوافز للمجيدى ، وفى عقوبة المسيئين ، مراجعة تجعل الحوافز كافية للتشجيع والعقوبات رادعة ردعا فعالا .

* تطبيق معايير موضوعية وعادلة لقياس كفاءة الأعمال والمشروعات .

* رفع كفاءة الأجهزة التنفيذية وجعل أعمالها تتسم بالانتظام والانضباط .

* القيام باصلاح شامل فى التشريعات يستهدف جعلها متفقة وصادقة مع العقيدة السائدة فى المجتمع المصرى ، ومع قيمه وواقعه وطموحه وآماله .

خامسا : فى المجال السياسى :

* ترسيخ أسس الحرية الملتزمة ، وتعميق مفاهيم الديمقراطية وارساء تقاليدها بالممارسة السليمة وبالتطبيق العملى الواعى .

* تنمية الشعور بالمواطنة المسؤولة ، والاستعداد للوفاء بما يتطلبه

* توفير الأسباب لاعتماد المجتمع المحلى الريفى - بقدر الامكان - على إمكاناته الذاتية ، تأكيداً لاحساس المواطنين بدورهم فى حل مشكلات مجتمعهم وعلاجاً لكثير مما يعانى منه الفلاح مثل : الشك فى قدرة الذات ، والميل الى التفكير الخرافى ، والسلبية فى العلاقة بالمجتمع .

سابعاً : فى المجال التربوى :

* تعديل نظم التعليم وهياكله وأنماطه ووسائله ، على نحو يجعلها صادقة مع واقعنا وظروفنا وقادرة على الوفاء باحتياجاتنا وآمالنا .
* أن تكون مناهج التعليم مستمدة من البيئة ، ولخدمتها . مع العناية بالجانب التطبيقى أكثر من الجانب النظرى .
* أن يعمل التعليم على خلق الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع ، وترسيخ مفهومه فى نفوس الشعب ، ليصبح من عوامل التأثير فى اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وحتى يشعر المواطن بمسئوليته وواجباته ازاء المجتمع الذى يعيش فيه .
* ترشيد البحث العلمى وتدعيم وسائله ، وتوجيهه لخدمة المجتمع واستثمار البيئة على الوجه الأمثل .

* تكوين جماعة من علماء النفس والاجتماع والتربية لرسم خطة من أجل تغيير الاتجاهات التى شاعت اليوم فانهرفت بالبعض عن طبيعتهم الاصلية التى عرفها تاريخ مصر . ومن أجل خلق الشخصيات الايجابية المستقلة القادرة على تجديد ذاتها والاضطلاع بمسئولية من حولها وما حولها .

* إشاعة المناخ الملائم بين القائمين على : التدريس والتأليف وإبداع الفنون والاعلام ، لتمثل هؤلاء جميعاً جوهر الروح المصرية ، وحتى يكتسب أصحاب الثقافة والفنون والعلوم « نوقا » عما يهديهم الى مايجوز عرضه وما لايجوز .

وفيما يلى عرض موجز للدراسات التى تناولت موضوع « اعادة بناء الانسان المصرى » من وجهات النظر السابق بيانها .

ذلك من التزامات ، واعلاء للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

* الانتماء للامة العربية ، باعتبار انتفاء التعارض بين المصرية والعروبة .

* التأكيد على قيم المساواة والجماعية ، بحيث يكون معيار المفاضلة بين الأفراد هو الكفاءة وحدها . واعتماد النهج العلمى الذى يقوم على أساس الربط بين السبب والنتيجة ، وطرح الفردية ، والنظر الى مصلحة الفرد على أنها مرتبطة عضوياً بمصلحة المجموع ، بما يقتضيه ذلك من تعاون وحرص على السلام الاجتماعى .

* العناية بالريف والمناطق الجديدة لتصبح مناطق جذب سكانى ، مع تدعيم القيم الاصلية الموجودة فى الريف والمحافظة عليها .

سادساً : فى المجال النفسى :

- بالنسبة لمجال الصناعة :

* العمل على أن تسود روح الأسرة وروح الفريق جو العمل فى المنشأة الصناعية ، بحيث يزكولدى العاملين بها - رؤساء ومروسين - روح الانتماء والتضامن .

* توفير الثقة فى الادارة ونزاهتها وكفائتها عن طريق اتباع أسلوب الادارة العلمية الفعالة المخلصة لصالح الانتاج والقائمين عليه .

* الاهتمام بالروح المعنوية باعتبارها العامل الأساسى فى وفرة الانتاج وجودته ، مع اعطاء العلاقات الانسانية قدرها الحقيقى من الاهتمام .

* الاهتمام بدور الرئيس المباشر - أو المشرف - من حيث فاعليته فى حفز العاملين وتحقيق حاجاتهم ، فى ضوء فهمه لبدوافهم وظروفهم المعيشية .

* تعميم الانتفاع بخبرات الاختصاصيين النفسيين (فى علم النفس الصناعى) فى الشركات والمصانع ، للاستفادة من جهودهم وبحوثهم بما يعود على المنشآت بالكسب المادى والعائد المعنوي البشرى .

- بالنسبة للفلاح المصرى :

المقومات التاريخية والحضارية

فى بناء الإنسان المصرى

يعتبر بناء الشخصية الذاتية لمصر على دعائم قومية نابغة من ارتباط الشعب المصرى الوثيق والعميق بأرضه وتاريخه وحضارته - الأساس الذى ينبغى أن تبنى عليه تلك الشخصية ، وأن تعميق مفهوم القومية بالنسبة لمصر ، وإبراز مقومات هذه القومية ، هدف ينبغى أن يقوم عليه بناء الإنسان المصرى ، حتى يتهيأ ليؤدى دوره التاريخى والحضارى .

ولم يكن دور مصر فى التاريخ دورا انعزاليا ، بل كانت صلاتها بغيرها من الأمم فى حركة دائمة أخذا وعطاء ، ولذا فإن بروز الشخصية المصرية وتقوية بنيانها كانت نتائجه دائما تتجاوز الحدود ، وإن نظرت إلى التاريخ لقدلنا على أن قوة هذه الشخصية من العوامل الأساسية فى بناء الشخصية العربية والإسلامية ، فمصر بطبيعتها الجغرافية وموقعها الاستراتيجى وشخصيتها التى تكونت طوال العصور هى التى دفعته فى الماضى إلى أن تؤدى دورها فى حماية المجتمع العربى والإسلامى ، وفى قيادته ، ومن ثم الحفاظ على تراثه الفكرى والروحى .

وتقف وراء المقومات التاريخية والحضارية لمصر ، عوامل مختلفة أعطتها شخصيتها ، وقامت بدور هام فى بناء الإنسان المصرى طوال العصور . ومن هذه العوامل :

الطبيعة الجغرافية :

• فمنذ عمق نهر النيل مجراه واستقر فى مساره وبدا الوادى الأخضر فى الظهور ، أثر الإنسان المصرى الاستقرار فى هذا الوادى بعد حياة الترحال والصيد ، ليبدأ حياة الزراعة والاستقرار ، ويسعى نحو بناء المجتمع المصرى إبان العصر الحجري الحديث ، هذا المجتمع الذى تكون بعد صراعات دامت آلاف السنين ، إلى أن كون وحدته السياسية فى أمة واحدة ، وأنشأ - نحو سنة ٣٢٠٠ ق م - أول دولة موحدة ، تحكمها أول حكومة منظمة عرفها التاريخ .

• وكان لوجود البحر الأبيض شمالا ، والأحمر شرقا ، والصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء كحدود طبيعية لمصر - أثره الحقيقى فى حماية المصرى من الغزو المفاجئ ، مما ساعد على استقراره وتنمية حضارته واستمرارها . كما أهله شخصيته وظروفه لأن يهضم ماتسرب إليه من ألوان الحضارات أو الهجرات ، وتذويبها فى كيانه وبيئته .

• ولم تحل هذه الطبيعة الجغرافية لكون اتصال المصرى بغيره من الشعوب والأمم ، وتبادل المنافع بينه وبينها ، إلا أن استقرار التاريخ يدلنا على أن المصرى دائما خصائص تميز حضارته ، وأنه قادر على بناء حضارته مستقلا عن غيره وتميزا بصفاته ، مثلما حدث إبان العصر الإغريقى ، حين برزت مصر بمقومات حضارتها فى تلك البيئة الجغرافية كقوة لها خصائصها الحضارية المميزة .

• وكان لنهر النيل الفضل الأكبر فى ربط شمال الوادى وجنوبه ، أو مصر والنوبة والسودان ، وقد أدرك المصريون هذه الحقيقة منذ أقدم العصور ، وسعوا إلى الجنوب من أجل بلوغ أعماق القارة الإفريقية ، كما اعتبروا النوبة جزءا من مصر وصبنوها بحضارتهم .

• وتعددت صلات مصر بغيرها عن طريق الاتجاهات الجغرافية التى تحكم حركتها إلى الخارج ، فالاتجاه الشمالى يؤدى إلى حوض البحر الأبيض وما وراءه ، والاتجاه الشرقى أو الشمالى الشرقى حدث عن طريقه الاتصال بالشرق الأدنى ومجريات الحوادث فيه مثل : غزوات الهكسوس والأشوريين والفرس واليونان والروم والفتح الإسلامى ، وخطر الغزو المغولى وعن الطريق نفسه نفذت مصر إلى فلسطين وسوريا وما وراءهما : تجاريا وعسكريا وثقافيا . ومن الاتجاه الغربى كانت غارات الشعوب والقبائل المجاورة فى العصر الفرعونى . ومن هذا الاتجاه تم على يد جيوش المسلمين فتح برقة وتونس وماوراءهما .

• واكتسبت مصر فى ظل هذه الطبيعة الجغرافية عناصر حضارية منها : الحياة الزراعية والاستقرار والتعاون والتماسك الاجتماعى ،

وتكوين المجتمعات المصرية : مجتمع القرية ، ومجتمع المدينة ، ووحدة الوطن ، واستغلال عناصر البيئة .

البيئة :

استمد المصري القديم من البيئة صور الحيوان والطير والأشياء ليتخذها مادة لكتابة لغته . واستوحى من هذه البيئة فنونه في النحت والنقش والتصوير . ومن هذه البيئة ومن طبيعته " اللوقية " أنت فنونه ذات طابع مميز ، حافظ عليه حتى ظهور الفن القبطي ثم الإسلامي . ويمكن أيضا أن يلاحظ على العمارة في العصر القديم أنها كانت ذات شخصية متميزة ، فهي ملائمة أشد الملائمة في تخطيطها للبيئة المصرية من حيث مقاومة الحر ، والأخذ بأسباب التهوية ، وبخول الضوء . مما وفر له الراحة والمتعة . ويظهر هذا بوضوح في المساكن والمعابد القديمة . وقد امتدت كثير من هذه الخصائص إلى الكنائس والمساجد والقصور والدور العادية .

أما عن الآداب والعلوم وغيرها من ألوان الفكر ، فيمكن القول بأن كثيرا من فنون الأدب الغربي ، كالفن القصص الذي ينسب إلى أدب الإغريق والرومان ترجع أصوله إلى أدب وقصص القدماء المصريين . ولو تعمقنا أكثر في دراسة كثير من العلوم ، لعرفنا أن بعض ما بلغه الطب حديثا عرفه المصريون القدماء . ويقاس على هذا علوم الفلك والرياضيات وغيرها . ومن هنا لابد لنا - في بناء الإنسان المصري - من العودة إلى التراث بحثا عن الأسس القويمة التي قامت عليها حضارتنا خلال العصور ، سواء في الفن أو العمارة أو الآداب الاجتماعية بما يلائم بيئتنا وتقاليدينا ، مبتعدين قدر المستطاع عن التقليد الخالي من الروح المصرية ، المنفصل عن البيئة وعن عراقة الماضي . ولابد من البحث عن الذات فيما حولنا .

وحدة المجتمع : الأسرة :

تميزت الأسرة المصرية طوال العصور بالترابط بين الزوج والزوجة والأبناء ، والترابط بين الأسرة الواحدة والأسر التي تربطها بصلات دم

أورحم . وقد ساد الأسرة المصرية الحب والمودة والفضيلة وحسن السلوك ، وظلت هذه السمات تغلب على الأسرة والمجتمع حتى في مراحل التفكك السياسي أو الضعف الحضاري . ومن زاوية أخرى نجد تكامل الحقوق لدى المرأة المصرية القديمة يفوق ما لدى الإغريقية القديمة ، وربما الأوربية الحديثة . وهذه سمة من سمات التقدم الحضاري تستلفت النظر . وإذا كانت الأسرة المصرية في التاريخ على هذا النحو من قوة البناء وتميزه ، فقد انعكس ذلك على المجتمع انعكاسا حسنا بدا فيما ساد من محبة ومودة وتعاون وتراحم . أما ما يبدو من تأثيرات أجنبية على تقاليد وعادات أسرتنا ، فينبغي أن نرده عنا بالرجوع إلى تاريخنا وحضارتنا وقيمنا الدينية ، لنحافظ على بنية الأسرة في نقائه وأصالته المصرية . فمع وحدة الأسرة وترابطها وسلامتها ، تكون وحدة المجتمع وترابطه وسلامته .

وحدة الأخلاق :

أرسيت مصر منذ أقدم العصور قواعد الأخلاق ، إذ وردت في مواظ وحكم الحكماء المصريين منذ عهد الدولة القديمة ، والتي تناولت قواعد السلوك والمعاملة بين الأفراد ، وبين أفراد الأسرة ، وبين الرئيس والمرؤوس ، وبين الحاكم والمحكوم ، وكان هناك آداب للحديث وآداب للمائدة ، وآداب للسلوك في بروتوكول البلاط . وغير ذلك من مناحي السلوك الخاص والعام ، ودرست هذه القواعد والآداب في المدارس ، مما يرجع معه القول بنشأة علم الأخلاق في مصر القديمة . وكان لهذا أثره على بناء الحضارة المصرية مما ميزها عن حضارات العالم القديم وانتقلت هذه الحكم والأمثال فاثرت على الأدب العبري ، وظهرت في مزامير داود وحكم وأمثال سليمان ، كما حمت الشعب المصري من تأثير الهزات السياسية ، واستطاع بها في أوقات المحن أن يتغلب على الكثير من التأثيرات الضارة . وأضفت قواعد الأخلاق والفضائل عليه ألوانا من القيم الإنسانية جعلته ينأى عن العنف والقسوة في معاملته أعدائه ، فكانت القاعدة في حروبه : الأسر دون الانتقام . ولم يعرف عنه ميله إلى

الملذات أو الرذيلة أو العبث والمجون ، سواء في حياة البلاط أو في حياة الأسر ذات الثراء ، وينطبق هذا على العصور التالية ، فتميزت الكنيسة القبطية بالتسامح . كما زادت قواعد الفضيلة والأخلاق رسوخا في العصر الإسلامي . بما انغرس في نفوس الناس من الفضائل والقيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام ، وإذا كانت هذه هي قواعد الأخلاق والسلوك التي أتت بها تجارب الحياة والمعاملة خلال آلاف السنين ، منبعثة من عمق تاريخنا وصلب حضارتنا - فلا بد لنا من الاقتداء بهذه التجارب الرائدة النابعة من أصولنا الموروثة وتراثنا المتأصل فينا منذ القدم .

الدين :

كان الدين محور الحضارة في مصر القديمة ، فعندما استقر الإنسان في الودى كان المعبد جزءا أساسيا في بناء القرية أو المدينة ، واهتدى المصري القديم منذ البداية إلى : فكرة الخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والعمل الصالح والعمل الطالح ، والثواب والعقاب ، والجنة والنعيم والبعث والنشور ، والفناء لمن أساء والخلود لمن عمل عملا صالحا وتأثر المصري بكل هذا تأثرا عميقا فكان للروح الدينية دورها في الفن بألوانه المختلفة من نحت ونقش وتصوير وعمارة ، ويتضح هذا في بناء المعابد والمقابر . كما أدت هذه الروح الدينية دورها في السياسة وصراعاتها .

أما من الناحية الروحية ، فقد غرس الدين في مصر القديمة قواعد الفضائل ، فتحلى الناس بالأخلاق ، وكان إيمانهم بالحساب والبعث ، وبوجود حياة ثانية يحيها الإنسان على أساس من عمله في الحياة الدنيا - الباعث الأساسي في إرساء قواعد الأخلاق والسلوك - وكانت القيم الروحية السائدة من أهم العوامل في تقبل الدين المسيحي ثم الدين الإسلامي .

وفي العصر المسيحي قاوم المسيحيون الأوائل طغيان الرومان ، وأوجدت مصر الديرية التي انتشرت منها إلى دول الشرق والغرب ،

وسادت القيم الروحية في النفوس وانتشرت الفضائل .

وفي العصر الإسلامي تحولت مصر إلى الدين الحنيف ، وقامت على حمايته في وقت الشدة واحتضنت علومه وعلم العرب عامة ، وقام الأزهر الشريف بالدور الأكبر في رعاية الدين واللغة العربية في فترة الحكم العثماني ، والاحتلال الفرنسي والإنجليزي ، فنجا الدين - وما يتصل به من جوانب الحضارة الإسلامية - من التأثيرات التي كان يمكن أن تضعف القيم الروحية وتقضى على أحد مقومات الحضارة المصرية خاصة ، والإسلامية عامة - وقد كانت مصر من أقوى الأمم التي قاومت هذه الألوان من الاستعمار والاحتلال ، وإذا كان الدين من أقوى العوامل التي تحمي الشعوب من التيارات الفكرية الضارة ومن الغزوات المدمرة ، فيجب ألا نستنهين بالتأثير الخارجي فيما يصدره لنا من قواعد السلوك الفردي والجماعي . ولهذا فإن في الأخذ بأصول الدين وقيمه ، وتخليصها مما شابها خلال العصور ، ويثا في المدرسة والجامعة ، وفي التربية الأسرية - ما يحمي المصري من مضار الانحراف الذي يعرقل بناءه .

اللغة :

عرف المصري القديم الكتابة والقراءة منذ عصر ما قبل التاريخ . واكتملت له هذه المعرفة في بدء التاريخ ، وكانت الكتابة المصورة هي أدواته للتعبير ، ثم طور تلك الكتابة إلى الخط المعروف بالهيراطيقي ثم الديموطيقي ، وكلاهما خط مختزل استخدم في الأعمال الرسمية في نور الحكومة وكتابة الرسائل وغير ذلك . وظل الخط المصور مستخدما بصفة خاصة للأغراض الدينية ، يكتب به على جدران المعابد والمقابر وعلى صفحات الصخور . ولما اعتنق الدين المسيحي استعار حروف الأبجدية اليونانية إلى جانب سبعة حروف ديموطيقية في كتابة لغته المصرية التي عرفت باللغة القبطية ، ولما اعتنق الشعب المصري الدين الإسلامي استخدم اللغة العربية ، وهي التي تعيننا هنا وتعنى العالم العربي والعالم الإسلامي .

والعاطفى ، واعطاؤه فكرة جديدة عن نفسه ، وعلاقته بالمجتمع من حوله ، وعلاقته بالوطن جملة ، واعطاؤه احساسا صحيحا بواجباته نحو نفسه ومجتمعه ووطنه ، ليدرك أن هذا الوطن به وله ، وأنه لن يكون له إلا اذا قام بواجبه نحوه ، إن المواطن ليس مجرد فم مفتوح لياكل ، بل رأس يفكر ، ونفس تحس ، ويد تعمل ، وجهد ينتج ، وبهذا يصبح المواطن له حقوق المواطنة .

فالمراد إذن هو تحويل المصرى - عقليا ونفسيا وعاطفيا - من انسان يستهلك أكثر مما ينتج ، الى انسان ينتج أكثر مما يستهلك . وعملية التحويل هذه تتكون فى حقيقتها من مجموعة واسعة النطاق من المتغيرات الفكرية والأخلاقية التى لابد أن تدخل على التكوين الداخلى للكبار وهذا أمر صعب ، كما تؤخذ فى الاعتبار عند البدء فى تنشئة الصغار وهذه مهمة أيسر من الأولى .

وتفكيرنا فى إعادة المواطن المصرى الكبير ، وتنشئة المواطن الصغير على الصورة المطلوبة ، لمواجهة مطالب اليوم والغد - فيه تأكيد لثقتنا به وإيماننا بسلامة عنصره وامكان مساعدته ليستطيع أن يمر فى عملية التحويل ، ويخرج منها بالنتيجة المطلوبة ، التى فيها خيره وخير الوطن كله .

والحقيقة أن المصرى يتمتع بملكات وخصال كثيرة تمكنه من أن يحقق أفعالا عظيمة ، فهذا الانسان نفسه هو الذى بنى أمجاد مصر القديمة أكثر من مرة ، لأن تاريخ مصر القديمة من عصر ما قبل الاسرات الى الغزوة الفارسية بقيادة قمبيز ، ليس تاريخ دولة واحدة قامت وتلاشت ، وليس تاريخ حضارة واحدة قامت ثم تدهورت ، بل هو سلسلة من الدول والحضارات أقامها المصرى القديم مرة بعد أخرى ، وكلما هوت دولة وتدهورت حضارة ، استطاع أن يجمع نفسه ويعود للبناء من جديد ، ويحقق أكثر مما تهدم وتلاشى .

وفى العصر البطلمى تألق اسم مصر من جديد ، وقامت حضارة الاسكندرية .

وفى العصر القبطى قادت مصر صراع العقيدة المسيحية ، أو كانت على الأقل طرفا قويا فى هذا الصراع ، وفى مرحلة من مراحل انتصرت كنيسة الاسكندرية على كنيسة القسطنطينية وروما .

واذا كانت مصر قد حافظت على لغتها العربية فى أشد الفترات قسوة وحرصت على بقائها قوية خالصة ، وتحمل الأثر الشريف العبء الأكبر فى هذه المحافظة ، وسأوفه فى ذلك كتاب القرية والمدينة و دور حفظ القرآن الكريم ، فقد صار الحفاظ على هذه اللغة الآن من الأمور الضرورية لبناء الشخصية المصرية ، على أن الملاحظ أنه قد شاب معرفة الناس بهذه اللغة بعض الضعف وقلت العناية بتدريسها ، كما قلت العناية بالأدب العربى القديم ، بل إن الضعف قد سرى إلى حفظ القرآن الكريم ، وامتد إلى كثيرين من خريجي : المعاهد الدينية والأزهرية ، وأقسام اللغة العربية فى جامعاتنا ، مما يدعو الى ضرورة العناية بإعادة بحث طرق ومناهج التدريس فى هذه المعاهد والأقسام ، وبالتالى فى المدارس المختلفة . كما يدعو الأمر الى دعم وجود هذه اللغة كأداة للتعبير ، وإحياء تراثها العريق الذى كتبت به نثرنا وشعرنا ، وأن نبقى على نهجنا القديم فى حفظ القرآن الكريم ، فاللغة تمثل مقوما هاما وضروريا من مقومات الحضارة ومقومات الإنسان المصرى .

وحدة الفكر :

وحدة الفكر من المقومات الحضارية الأساسية ، ويعين على هذه الوحدة استيعاب التجارب التاريخية والحضارية للوطن ، والشعور بالانتماء القومى والوطنى ، والتمسك بالقيم الدينية والروحية ، فكل هذه منابى صحية للفكر وتدعيم بنائه وتحقيق وحدته . وهى تحمى الإنسان من الايديولوجيات والأفكار الوافدة التى لا تتلاءم مع مقومات شخصيته الذاتية ، وقد تبو هذه الايديولوجيات والأفكار فى قالب اقتصادى كحل لمشاكل اقتصادية ، أو فى قالب سياسى أو اجتماعى أو كنظرية فلسفية وقد يكون كل هذا نابعا من مصادر لها ظروفها ومقدراتها الخاصة ، التى تختلف كل الاختلاف مع المقومات الشخصية للمجتمعات المتلقية . وإذا كان فقدان المجتمع لوحدة الفكر من عوامل هدم الشخصية الذاتية وتفككها ، فإن وحدة الفكر النابع من أصول الشخصية المصرية وتاريخها وتجاربها - يعتبر أمرا ضروريا للمصرى فى مرحلة إعادة البناء .

نحو بناء المواطن الجديد

المراد بإعادة بناء الانسان المصرى إعادة بناء تكوينه العقلى

يحجم في الواقع عن ايقاع أى عقاب بالمرؤوس المخطيء حتى ولو كان ذلك العقاب منصوباً عليه في القانون .

ولعل هذه العيوب والسلبيات ترجع الى أسباب كثيرة ومختلفة ، ولعلها ترجع الى ضعف تربية المواطن ، سواء أكان المقصود بالتربية التأديب بالمفهوم التقليدي - أى تنشئة الاولاد على الأدب والنظافة والنظام ومكارم الأخلاق واحترام الوالدين والكبار ومراعاة آداب اللياقة وحسن المظهر - أم كان المقصود بالتربية تكوين المواطن الصالح القادر على حمل مسئولية هذا الوطن والنهوض به .

وفي مقام الحديث عن « إعادة بناء الانسان المصرى » ، فإن استقراء التاريخ يظهرنا على أن أى تجزئة للهدف المطلوب ، تؤدي في النهاية الى عدم الوصول اليه ، فليس في عمليات الإصلاح تدرج ، لان الهدف المطلوب ينبغي أن يكون كاملاً واضحاً لنستطيع تحقيقه . وملحوظة أخيرة - قبل الكلام عن العلاج - وهى أن ما يصلح لغيرنا في هذا العصر يصلح لنا ، اذا أردنا أن نصبح مثل هذا الغير ، فاختلاف ظروفنا عن اليابان مثلاً ، لا يمنع من أننا نريد أن يصبح الصانع المصرى مثل الصانع اليابانى ، فمسائل العمل والانتاج والحضارة والبناء الاجتماعى ، لا يدخل في صلبها ما يستتبرأه دائماً من مراعاة ما نسميه بالتقاليد والظروف الخاصة ، وطبيعة البيئة ، وما الى ذلك .

والفكرة الاساسية في هذه الدراسة لبناء المصرى بناء جديداً هى : أن ننقل المسئوليات العامة من الدولة الى الأفراد .

ولا يدخل في هذه المسئوليات المسئولية السياسية فهذه يحددها الدستور وينظمها ، وبداية ، ينبغي أن تكون إعادة البناء عملية شاملة ، تتضمن إعادة بناء الصغار والكبار في نفس الوقت ، وتكون البداية من المدرسة الابتدائية ، فنبدأ بتربية التلميذ الصغير على تحمل المسئولية عن ملابسه ومظهره وكتبه ودفاتره أولاً ، ثم عن المكتب والمقعد اللذين يجلس عليهما وعن الفصل الذى يدرس فيه .

ومن أول يوم ، لابد أن نخاطب التلميذ على أنه مسئول عن نفسه ،

وتكرر الأمر أكثر من مرة خلال تاريخ مصر الاسلامية ، فمصر التى بدأت تاريخها الاسلامى ولاية تابعة لدولة الخلافة ، أصبحت بعد أربعة قرون من التاريخ الاسلامى - وبعد أن تم تحول المصرى الى انسان عربى مسلم - قائدة العالم الاسلامى كله وموئل حضارته . وفي العصر الحديث ، ونتيجة لاستقلال الشخصية الذى حققه المصريون في عصر محمد على - أصبحت مصر أقوى من الدولة العثمانية نفسها .

وبالأمس القريب حققت مصر واحداً من أعظم أمجادها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حين أعادت بناء الجندي المصرى ، وتكوينه النفسى والعلمى ، فعادت اليه ثقته بنفسه فكان تحقيق النصر الكبير الذى اعترف به العالم كله .

والاحكام التى تحيط بشخصية المصرى كثيرة ، بعضها يحسب له وبعضها يتجه الى غير ذلك . فهناك مواقف تاريخية كثيرة تعلو بمكانته ، وتظهر جانب الايجابيات فيه . أما بالنسبة للجانب الآخر الذى يشكل مائلاً على المصرى من سلبيات ، فيمكن الاشارة الى النقاط الآتية : - اقتصار مجال اهتمام الفرد وشعوره بالمسئولية على شخصه وأسرته ، دون المجموع .

- ضعف المفاهيم الاساسية في التفكير الجدى لكثير من الناس : كالمستقبل ، والوطن ككل ، والصالح العام .

- التهرب من المسئوليات نتيجة للشعور بالعجز عن تحملها .

- غياب فكرة " العمل " كأساس لحياة الفرد والجماعة والميل الى بذل أقل جهد ، مع المطالبة بأكبر كسب ممكن .

- قلة الإحاطة بظروف العصر الراهن ومطالبه وأخطاره .

- تزعزع ميزان القيم ، فبعض أنواع الانحراف لم تعد تفرع الناس كثيراً ، بل شيئاً فشيئاً يتسرب الى النفوس شعور بأن هذه أشياء تحتاجها الحياة في الظروف الراهنة .

- ضعف الخوف من السلطة (فيما عدا ما يتصل بالسياسة والنظام العام) والجرأة على القانون وضعف احترام الرؤساء ، ورئيس أى عمل

ومعنى ذلك أن يصبح من واجب المشرف أن يعلم التلميذ كيف يعنى بمسائله الشخصية بنفسه ، ولا يعنى التلميذ - فى الوقت نفسه - من المسؤولية ، فالعقوبة ستقع عليه هو .

ومعنى ذلك أننا نبدأ بالتربية ونرى أنها مقدمة على العلم ، ويقتضى ذلك أن يكون لكل فصل مشرف على شئون التربية الشخصية والاجتماعية ، يتصل بالأسرة ويتعاون معها على تربية الصغير تربية خلقية واجتماعية ، ولكنه سيعتبر التلميذ - بل سيخاطبه - على أنه هو المسئول .

ان الدولة - أى مجموع المواطنين - تتحمل تكاليف التعليم عن الأسرة كاملة ، ولكن ذلك لا يعنى الأسرة من أنها مسئولة قبل المدرسة عن تكوين هذا الصغير ، ليكون أولا ابنا صالحا وناغعا لنفسه وأسرته ، ثم مواطنا صالحا بعد ذلك .

فإذا كان هذا المبدأ مقبولا ، فينبغى أن يكون قاعدة تطبق على المدارس الثانوية والجامعة ، وكذلك على العاملين فى أى مصلحة أو على أى جهاز ، أو المسئولين عن أى أدوات ، إذ لا بد أن يعتبروا مسئولين مسئولية مباشرة عما يسلم اليهم من أدوات .

ويقتضى هذا تغييرا شاملا فى نظام العمل فى وزارة التربية والتعليم ، ليكون العمل فيها تربية أولا ، ثم تعليما ثانيا ، ولا بد أن تكون للتربية العملية ساعات محددة ، ويتحمل المشرف على الفصل مسئولية حقيقية فى التربية ، فلا بد من تدريبه على هذا العمل ، وأن يكون - شكلا وموضوعا - صالحا للقيام بهذه المهمة ، ويكون مجلس المشرفين مجلسا رئيسيا فى المدرسة والكلية الجامعية فهو مسئول عن تربية كل طالب أو تدريبه على تحمل المسئولية وتنمية روح التعاون والشعور بالجماعة فيه ، وهو مسئول عن سلامة مبنى المدرسة وكل أدواتها ، ولهذا المجلس أن يقرر نفقات الإصلاح المطلوبة من كل طالب ، ولا ينتقل الطالب من فصل لفصل الا اذا أدت أسرته المطلوب منها ، لأن الأسرة ينبغى أن تعلم أن المدرسة ملك عام ، تم يناقها من المال العام لصالح

أبنائهم جيلا بعد جيل ، فمطالبتهم بالمحافظة على المدرسة وتحمل نفقات ذلك الإصلاح نوع من العدالة والتربية القومية وهذا جزء اساسى من اعادة البناء المطلوبة .

وبالمثل ، ينبغى أن يعتبر الموظفون العاملون فى أى ادارة مسئولين عن الغرف التى يعملون فيها : مسئولين عن نظافتها ونظامها وسلامة مكاتبها ، وكل كاتب على آلة كاتبة مسئول عن سلامتها ، وموظفو الادارة مسئولون عن الادارة كلها ونظافتها وسلامتها من باب الدخول فى الشارع الى الأنوار التى يعملون فيها .

وننتقل بالتطبيق الى نطاق آخر هو : مسئولية سكان البيت عن بيتهم ، وسكان الشارع عن شارعهم ، وسكان الحى عن حيزهم ، والفكرة الاساسية هنا هى نقل المسئولية من كاهل الدولة الى الشعب ، وهو المستفيد الحقيقى من كل المنشآت .

ولنبدأ بسكان البيوت ، والفكرة المطروحة هى : أن كل بيت من البيوت - سواء كان مؤجرا أو مملوكا ، ينبغى أن تكون له لجنة سكان أو ملاك ، مسئولة مسئولية حقيقية ومالية عن سلامة كل شقة على حدة ، وعن البيت فى جملة .

ولا بد أن يعتمد مبلغ للصيانة يدفعه كل ساكن أو مالك ، وأن توضع قواعد لصيانتة ، فكل مرافق البيت ينبغى أن يحافظ عليها سليمة تماما ، والأجزاء المشتركة من المبنى - كالمدخل والسلّم وبير السلّم وإنارته والمصعد - ينبغى أن يحافظ عليها سليمة ، والإصلاح ينبغى أن يتم فى الحال ، ولجنة البيت لا بد أن تجتمع مرة كل ثلاثة شهور على الأقل ، ولا بد من ادخال الإصلاحات فى الحال ، ولا يمكن أن يدخل أى تعديل فى البيت الا بموافقة لجنة السكان أو الملاك ، ولا بد أن توضع قواعد لاستخدام مرافق البيت والمحافظة عليها سليمة . ويتحمل سكان البيت كل هذه التكاليف ، وفى هذه الحالة يكون صاحب البيت عضوا فى لجنة السكان له صوت واحد مثل صوتهم ، وهو يدفع نصيبه فى الإصلاح بقدر ما يدفعه أى ساكن ، لكيلا يتلاشى الاحساس بالملكية .

واللجنة تتألف من رؤساء الأسر الساكنة أو المالكة ، أو ممن تنيب هذه الأسر ليتحدث باسمها . واللجنة لجنة رسمية تسجل في دفتر خاص يعد لهذا الغرض ، وتثبت فيه حالة البيت كل عام ، ويدبر أمر بياض البيت من الخارج والداخل كل خمس سنوات (وهذا مطبق في إنجلترا) والجهة المشرفة على لجنة البيت هي لجنة الشارع ، وتتألف من ممثل عن كل بيت ، وفوق لجنة الشارع لجنة الحي ، وهذه اللجان كلها رسمية ومسئولة أمام إدارة خاصة تنشأ في مجلس محلي البلد ، وينبغي العودة الى فكرة بلدية القاهرة وبلديات المدن والقرى ، فان المدن في التاريخ الحديث ارتقت بمجالسها البلدية .

ولجنة الشارع ستكون مسئولة عن نظافة الشارع ونظام المرور فيه ، والمرافق الموجودة به ، بل عن الأشجار المزروعة في الشارع ، والأساس أن مساحة الشارع ستقسم على البيوت بحسب امتدادها ، وكل بيت مسئول عن المساحة التي تخصه . وتقوم بالتنسيق لجنة الشارع ، وهذه أيضا لها اشتراكات ولها حقوق ، فلا تسمح لبائع متجول بأن يحتل مكانا من الشارع ولا تسمح بالعيش في الشارع لاحد من السكان العابرين ، أو بدو المدن الذين ليس لهم سكن . وعن هذا الطريق نستطيع ضبط عملية الهجرة الخطرة الى المدن وخاصة القاهرة ، فكل بيت يبلغ عن السكان اللاجئين الى جواره أو خلفه . ولجنة الشارع تبلغ البلدية ، وهذه تعيدهم الى مواطنهم الأولى . أو تدبر السلطات لهم حياة أفضل . أما مراقبة الأسعار ومخالفات التسعيرة فيدلا من أن يقوم بمهامها مفتش التموين ، فالواجب أن يقوم بها أهل الشارع أو لجنة الشارع الذي به تجار المواد التموينية : بقالين أم جزارين أم تجار خضر وفاكهة أم جمعيات استهلاكية ، فهم المتعاملون مع هؤلاء كلهم وهم الذين يستطيعون دفعهم الى التزام التعامل بالأسعار المحددة ، وتقديمهم للمحاكمة . وهذه هي نقطة التحول التي تدعو اليها هذه الدراسة ، فهي من ناحية تخفف العبء عن الدولة ، وتوجد من ناحية أخرى عملا ومسئولية للمواطنين وتضعهم أمام مشاكلهم ليحاولوا حلها ، بدلا من أن

يوجهوا اللوم كله الى الدولة ، والأساس أن أى شيء مهما صغر ينبغي أن يكون هناك مسئول عنه .

تلك هي النظرية المطروحة للمساهمة في بناء المواطن المصري ، وهي تقوم على نقل المسؤولية المدنية من الدولة الى المواطنين ، وترتيبهم على المسؤولية منذ الصغر والزامهم بالمسؤولية على مستوى الأعمار . فان الذي نريد أن نبنيه هو مواطن قادر على تحمل مسؤولية الوطن . وليس المطلوب مواطنا واحدا ، بل الشعب بأسره ، وهذه طريقة يمكن أن تخلق في المواطن الشعور بالمسؤولية ، وتفتح له طريق ممارستها ، ومع الممارسة سيزداد هذا الشعور وتتحسن طريقة الممارسة ، وشيئا فشيئا تنتقل المسؤولية المدنية من الدولة الى الشعب ، عن طريق مسئوليات واضحة محددة لكل مواطن ، فهو مسئول عن بيته وشارعه وحيه ومدينته ، وفي النهاية عن وطنه .

اننا نتحدث كثيرا عن اصلاح الجهاز الحكومي ، وهناك قوانين لا نهاية لها لاصلاح هذا الجهاز ولكنها لاتأتي بنتيجة . لذلك لان الدولة تسن القانون لحماية مصالح المواطنين . ولكنها لاتعرف اذا كان هذا القانون قد نفذ أم لم ينفذ ، ولكن اصحاب المصالح هم الذين يشعرون ، ولابد أن تكون لهم القدرة على جعل المسؤولين ينفذون القانون حفاظا على مصالحهم ، وهذه الفكرة المقدمة في هذه الدراسة تشعر الموظف بمسئوليته أولا ثم تعطي للمواطنين القوة على جعل الموظف المتهاون يقوم بمسئوليته لان المواطن اذا تعلم كيف يكون مسئولا عن بيته وشارعه وحيه ، ستكون لديه القدرة على أن يجعل الآخرين يقومون بمسئوليتهم . لان روح المسؤولية اذا نمت في الانسان أعطته قوة كبيرة على نفسه وغيره .

ويعد ، فهذه دراسة تطرح وجهة من النظر وتطبيقها لبناء مواطن قادر على النهوض بوطنه واداء واجب المواطنة ، وليس ماورد بها الا الاطار العام والأسس العريضة . أما التفاصيل الدقيقة فمتركة للممارسة .

ضعف الشعور بالآخرين لماذا حدث وكيف نعالجه

إن إعادة بناء المواطن المصرى الى ماكان عليه طوال تاريخه الذى يقاس بالوف السنين -والذى صنع خلاله عدة حضارات تعاقبت ، الواحدة بعد الأخرى ، لتكون فى كل مرة هى الحضارة التى لا يكاد يعرف العالم كله سواها - إنما هى فى حقيقة أمرها ، عودة به إلى مجموعة من « القيم » الأساسية ، لتنمحي بها مجموعة أخرى طرأت على المصرى لأسباب لم يكن لها أن تنوم .

وموضوع « القيم » معقد ومتعدد المذاهب ، ولعل أقصر طريق لبلوغ غايتنا فى شأنها ، هو أن نحدد معنى " القيمة " فى حياة الناس تحديدا " إجرائيا " ، بمعنى أن نأخذ الناس بما يختارونه لأنفسهم بالفعل ، لا بما كان ينبغى لهم أن يختاروه ، كلما وجنوا فى طريقهم عدة بدائل للسلوك فىأخذون منها مايطيب لهم ، ويتنكرون لما عداه . فمثلا : إذا أتيح لإنسان بديلان تجاه موقف معين : أحدهما أن يعمل ليكسب ، والثانى أن يجيئه الكسب بلا عمل ، فوجدناه لايتردد فى اختيار البديل الثانى ، قلنا ان العمل فى ذاته ليس " قيمة " من قيم حياته ، مهما أكثر هو القول عن قيمة العمل ومزاياه ، لأن الممول الوحيد هو ما يختاره بالفعل ، وليس ماينظم فيه المدائح ثم ينصرف عنه إلى سواه .

فإذا كانت القيم التى توجه حياة فرد أو مجموعة أفراد ، تتحدد بطريق الاختيار الفعلى بين بدائل السلوك على امتداد الطريق ، كان لنا الحق فى أن نزعم بأن تحولا خطيرا قد طرأ على حياتنا إبان المرحلة الأخيرة من تاريخنا ، وذلك لأن طريق الاختيار فى مجال السلوك الفعلى قد طرأ عليه تغير حاد ملحوظ ، من شأنه أن يعرقل الإنتاج بكل صنوفه وعلى جميع مستوياته ، من الانتاج العلمى ، إلى إنتاج الجالسين على مقاعدهم فى دور الخدمات العامة على اختلافها ، وحسبنا فى هذا الصدد أن نذكر العزوف عن العمل مادام الدخل مضمونا بغيره ، والاستخفاف بواجب الاتقان فيما يعمل مادام الكسب متساويا فى

٣٠٦

حالتى الجيد والردىء . بل إن الأمر قد جاوز هذه السلبية إلى إيجابية من طراز جديد ، أى تلك الجوانب المدمرة ، من غياب عن مكان العمل ، ومن رشوة واختلاس ، وفيما يلى شئ من التفصيل :

- كان التحول العميق الذى تعرضت له جميع الشعوب التى اصطلح على وصفها " بالنامية " - وهى نفسها الشعوب التى تحررت من قبضة المستعمر منذ عهد قريب (والشعب المصرى واحد منها) - جانبان : أما أحدهما فهو الجهود المخلصة فى سبيل إنصاف الفئات المحرومة والفقرية والمغلوبة على أمرها ، وأما الجانب الآخر ، فهو ظهور مجموعة من المغامرين ، الذين خيل إليهم بأن ذلك التحول الاجتماعى ، ربما لا يلبث طويلا حتى يزول ، ولهذا فالحكمة العملية تقتضى من هؤلاء المغامرين أن يسرعوا إلى جمع الثروة ما أمكنهم جميعا - حاللا أو حراما - فى أقصر زمن ممكن ، قبل أن تقلت منهم الفرصة السانحة ، وأن يقفروا إلى مناصب السلطة والنفوذ ما أمكن القفز ، لأن الوصول الى تلك المناصب ، هو بمثابة الأبواب الواسعة التى تفتح السبل القصيرة والسريعة إلى تحقيق الرغبات .

وكان لا بد فى مثل هذه الحالة ، أن تكون هناك فجوة تختلف - سعة وضيقا - مع تفاوت القدرة عند الأفراد ، بين كفاءة الواصلين ومتطلبات المناصب التى وصلوا إليها قفزوا فوق رؤوس القادرين ، ومع ذلك فسرعان ما أصبحت هذه المفارقة هى النموذج أمام الناس ، فكانت النتيجة المحتومة هى أن يلتمس كل من أراد الصعود ، طريقا الى هدفه غير طريق العمل الذى بطبيعته لا يصعد بصاحبه إلا درجة ، وعلى أمد طويل .

وبهذا كثرت حالات الطيران إلى القمم ، بغير منجزات تؤدى خلال الطريق ، وتركت تلك المنجزات لمن لم يكن لهم أجنحة ، فكان من الطبيعى أن يفسد الأولون ، وأن ييأس الآخرون .

- كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قد عقد مؤتمرا للبحث فى ظواهر الرشوة والاختلاس والفساد الإدارى ، ووضع تقريره

بعد ذلك في مجلدات ، ولقد ورد في المجلد الثالث منها ما يفيد بأن جرائم الاختلاس في السنوات الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ لم تزيد على ٦٠ حالة ، حتى اذا ما جاءت سنوات الستينات ، قفزت إلى ما يقرب من ٤٠٠ حالة في كل سنة واحدة . على أن ما يلفت النظر هنا ، هو أن نسبة من اختلسوا مبالغ كبيرة (أكثر من ألف جنيه) كانت أكبر جدا من نسبة من اختلسوا مبالغ أصغر ، مما يدل على أن الحاجة إلى مال يستعان به على ضرورات العيش ، لم تكن هي الدافع الأول للاختلاس ، بل كان الدافع الأقوى هو الرغبة في النجاح عن غير طريقه المشروع . ومما هو جدير بالذكر أيضا : أن حالات الاختلاس التي تمت بسبب ضعف الرقابة ، هي ٤٠٪ من مجموع الحالات ، على حين أن الحالات التي كان الدافع إليها ضيق ذات اليد كانت ١٣٪ فقط ، مما يزيدنا وثقا بأن علة التغير الذي أصاب المواطن المصري في الفترة الأخيرة - لم تكن صعوبة العيش بقدر ما كانت الجشع في الوصول إلى الغايات بغير وسائلها .

وقد اختص المجلد الرابع من التقرير المذكور ، بظاهرة الرشوة ، فظهر في جلاء أن التعقيدات المكتبية ، كانت أقوى العوامل في تيسير الرشوة ، وذلك لكثرة الخطوات والانحناءات التي تغري المرتشين أن يتقاضوا الرشوى عند كل منعطف على الطريق إلا تعذر وصول أصحاب الحاجات إلى أهدافهم أو استحال ، حتى أصبح العاملون في الوظائف العامة يتصرفون كأنهم يباشرون مشروعات خاصة مما ازدادت به الهوية بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، أي بين شعور المواطن بما ينفعه هو ، وضعف شعوره بما قد ينفع الآخرين .

ولو اقتصر أمر الاختلاس والرشوة على أن قلة من الناس قد كسبت مالا أو سلطانا عن غير طريق العمل المشروع ، لكان الخطب على فداخته ، أما ما هو أفدح ، فذلك أن الاختلاس والرشوة سرعان ما يمتد أثرهما إلى الهيكل الإداري ، فيتحرفان به عن الطريق السليم ، إذ تعطى مقاليد الأمور إلى غير أصحابها ، ثم لا تلبث المصالح العامة أن

تتحول إلى منافع خاصة ، كلما اتسع نطاق الرشوة وسهل الاعتساء على المال العام .

- ضعف شعور المواطن بالمواطن الآخر ، هو بيت الداء فيما أصاب بناء الإنسان المصري من خلل عارض - فباتت الـ " أنا " تملأ المكان وتسد الطريق أمام الـ " نحن " - مع أن المصري كما عهدناه - وهو على صورته الأصلية - أوشك أن يفرق ذاته في المجموع إغراقا لا يبقى لها أثرا ، وإذا شئت فانظر إلى المعالم الكبرى التي هي بمثابة التلخيص للحضارة العريقة على أرض مصر ، فسوف تجد معظمها أعمالا مما يضطلع بصنعه جماعات متعاونة ، لا الأفراد وقلمنا تعرف عن أي عمل منها من هو صانعه ، فالصانع لها جميعا هم المصريون جميعا بغير تحديد .

وضعف الشعور بالشخص الآخر ، ينتج لنا بالضرورة ضعفا في شعورنا بالبيئة كلها التي تحيط بنا ، إذ الآخرون هم الوسيلة التي بها يعرف الفرد دنياه من جهة ويعرف مدى قدراته هو من جهة أخرى ، فإذا ما غاض الفرد ناظره عن الآخرين ، فكأنما هو قد أغض عينيه عن رؤية العالم ، وعن نفسه معا ، وهي نقيصة نشهدا شائعة في جيلنا الحاضر . ولعل هذه الظاهرة - أي ضعف شعور الفرد بغيره - تكون من الظواهر التي تطبع العصر في العالم كله ، ثم انضويانا نحن فيها جزءا من كل . ومن هنا كان من المسائل التي عني بها بعض فلاسفة عصرنا ، مسألة العلاقة بين الذات وغيرها ، فحاولوا البيان بأن ذات الفرد لا يكتمل وجودها إلا بغيرها ، خلافا لما ذهب إليه سقراط حين طالب الإنسان بأن يعرف نفسه ، ولما ذهب إليه ديكاكارت حين جعل وجوده مرهونا بوعيه بذاته . فلا الإنسان يستطيع أن يعرف نفسه إلا عن طريق « الآخر » ، ولا يعي الإنسان بذاته وحدها كاف لإثبات وجوده ، بل لابد من تعلق ذلك الوعي بمدرك خارجي ليتم إثبات الذات لوجودها ، واختصارا نقول : أن « الأنا » لا تكتمل إلا بالآنت وبالهر .

وكون المصري في " أنانيته " الراهنة ، جزءا من ظاهرة تعم العصر

كله ، لا ينفى أن يكون المصرى قد انحرف بهذه الظاهرة عن صفة كانت من أبرز مايميزه ، ألا وهى أن يكون على وعى تام بانتمائه إلى أسرته الصغرى ، وإلى أسرته الكبرى التى هى أمه وأمهته معا .

هذه العزلة الفردية الطارئة على المصرى ، هى على وجه الدقة مانعته بضعف شعوره بالتبعية الملقاة عليه من حيث هو مواعن يشارك غيره وطننا واحدا ، وهى كذلك على وجه الدقة ما يحدث - كما هو حادث الآن - أن ينعدم الهدف الواحد الذى يجمع الجمع كله فى اتجاه مشترك ، لتحل محله أهداف فرد وفردى ، فما يستقبله فرد يستدبره غيره ، فلا يكون بينهما التقاء على هدف مشترك ، ثم يزداد السوء سوءا حين يكون الأفراد على هذا التمزق فى الاتجاه والهدف ، وفى الوقت نفسه يتنافق بعضهم بعضا باللفظ الأجوف : انهم انما يدينون بغايات قومية مشتركة .

- هذه اللامبالاة لم تنشأ من عدم ، بل أنتجت ظروف كان من شأنها أن تتخذ القرارات الماسة بحياة الأفراد ، فى غيبة منهم ، فأحس كل فرد بأن قدره فى أيدي سواه ، فلم يجد عندئذ مفرا من أن يسعى لتحقيق مصالحه الفردية فى الخفاء ، ثم يظهر الولاء للمجموع فى العلن .

وليست هذه الانبواجية من طبائع الأمور فى هذا المجال ، بل إن ضرورات الحياة - على عكس ذلك - تقتضى أن يكون بين أفراد المجتمع الواحد قيم معينة مقبولة من الجميع فى الخفاء وفى العلن ، وعلى أساسها يكون التعامل والتعاون ، وليس المراد بهذا أن يجىء الأفراد وكأنهم مصبوبيون فى قالب واحد ، بل إن لهم أن يختلفوا ماشاءت لهم ميولهم ، شريطة أن يحس كل منهم بغير تكلف ولا تصنع ، أن تحقيق الميول المختلفة متوقف بعضه على بعض ، بحيث ينتهى الأمر بأفراد المجتمع وكأنهم عازفون على آلات مختلفة ، لكن اللحن المعزوف واحد .

- نعود إلى ما بدأنا به هذا الحديث ، وهو أن سلوك الناس فى

حياتهم اليومية كما تجرى بالفعل ، هو الذى يكشف عن « القيم » السائدة . ولقد رأينا أن مجموعة من « القيم » القائمة فى حياة المصرى اليوم ، يراد لها أن تتغير ليعود المصرى إلى سابق عهده فى عصور أصالته وهى على نقائنها ، فلم يكن من خلق المصرى يؤمنذ أن يخطو على رقاب الآخرين لينهب المال والجاه دون أن يعانى فى سبيلهما عملا نافعا ، ولا كان شعار المصرى فى حياته دائما كشعاره اليوم من بذل أقل جهد ممكن للحصول على أكبر حصاد ممكن ، ولا كانت الفجوة بين المظهر والحقيقة فى حياته بهذا الاتساع الرهيب ، فقد بيدى تغانيا فى خدمة جمهور الناس وكأنه يضحي بمنافعه ، وإذا الحقيقة هى أن الأساس وراء نشاطه الظاهر ، أن يكسب لنفسه على حساب الآخرين ، وقد بيدى من مظهر القدرة على ما ليس فى مقدوره ، ليخدع الآخرين ، بل إنه قد بيدى من مظاهر الإيمان الدينى ما ليس له فى نبض قلبه صدق ، أو هو بيدى ما قد يدل على علم غزير وليس هو بذى علم ، وهكذا .

لكن فى حياة المصرى اليوم أيضا مجموعة من القيم ، لعلها استحدثت أو ازدادت ظهورا عما كان يعهده فى ماضيه القريب ، وهى قيم يجب أن تبقى وتنمو ، فسلوكه الفعلى دال على مدى رغبته فى تعليم أبنائه ، وحتى لو لم يكن العلم لذاته هو الهدف المقصود ، وكذلك يدل سلوكه الفعلى على مدى طموح الجمهور العريض فى أن يتساوى الناس فى الحقوق ، بعد أن كانت فئة قليلة تحتكر لنفسها ما لا تتيح مثله للعاملين فى الحقل والمصنع .

- وقد حان لنا الآن أن نطرح السؤال الهام ، وهو : كيف السبيل إلى تغيير القيم التى يجب أن تتغير ؟ فهى طارئة على الحياة المصرية ونريد لها أن تزول لتزول معها عوامل الضعف التى تولدت عنها .

وقد تختلف نظريات علماء النفس المعاصرين ، فى الطريقة الفعالة التى يمكن بها تغيير اتجاه معين قائم فى سلوك الناس ، بحيث يستدير هؤلاء الناس ليتجهوا فى حياتهم اتجاها آخر مرغوبا فيه . لكن تلك النظريات على اختلافها ، تتفق على أسس بعينها ، من أهمها : أنه اذا

استبدت بالإنسان « حاجة » معينة (وقد رأينا كيف تستبد بالمصري اليوم الرغبة في رعاية منافعه على حساب الآخرين) وجب تركيز الجهد لتخفيف حدة التوتر الذي تحدثه الرغبة في جموحها ، إما عن طريق الثواب والعقاب (وهو ما يبدو في حالتنا أجداها وأسرعها) وإما عن طريق التوعية المضنية التي تبين للناس دقائق ما يقع على حقيقته ، وإما عن طريق تغيير الدواعي التي استدعت انحراف الناس عن جادة الطريق وهي دواع بعضها في طوية أنفسهم ، وبعضها الآخر في الواقع الخارجى المحيط بهم .

فبموجب الطريقة الأولى ، ينبغي مراجعة النظام القائم في الحوافز للمجدين ، وفي عقوبة المسيئين ، مراجعة تجعل الحوافز كافية للتشجيع ، والعقوبات رادعة ردعا فعالا .

وبموجب الطريقة الثانية : يجب النظر الجاد العميق المخلص في وسائل الإعلام والثقيف – التي هي الآن في كل بيت ، تؤثر في أهله بما لم يؤثر فيهم أى عامل آخر عرفه الانسان من قبل – لنجعل من تلك الوسائل أدوات لتغيير مالا بد أن يتغير مما أفسد شعور المصري ببعته نحو نفسه ونحو الآخرين .

وأما الطريقة الثالثة التي تلجأ الى تغيير ماهو واقع بالفعل (داخل الانسان وخارجه) لتزول دواعي الانحراف ، فأمرها هو ما يشغل الدولة في المقام الأول .

والأمل معقود على أن نمضي في طريق التنمية والتعمير الى أقصى حد مستطاع .

إعادة بناء الانسان المصري

من وجهة نظر التنمية الادارية

الانسان وسيلة التنمية وهدفها :

تتبع قضية بناء الانسان مكان الصدارة بالنسبة لكل قضايا الإصلاح والتنمية ، وهي جديرة بأن تنال كل عناية ، باعتبار الانسان هو الوسيلة الأساسية لكل إصلاح وتطور وتقدم ، وهو – في الوقت

نفسه – الهدف النهائي من ذلك كله . فإذا اكتمل بناء الانسان على نحو سليم وقوى ، أدى رسالته بكفاءة ، فيزيد الانتاج في كل مواقع العمل والنشاط الانساني وتحقق التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية . الأمر الذي يؤدي في النهاية الى اقامة المجتمع الذي نسعى اليه .

على أن قضية بناء الانسان بالمفهوم المقصود هنا ، هي بناؤه على نحو متكامل ، وهي لذلك لها جوانبها المتعددة : النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والادارية . ومن هنا أيضا ينبغي أن توضع تحت مجهر البحث العلمى لتجلية هذه الجوانب المتعددة وتناولها بالدراسة من مختلف الزوايا على نحو يتيح علاجها علاجا شاملا ومتكاملا ، يأخذ في الاعتبار كل العوامل المؤثرة في تكوين الانسان من حيث تشكيل سلوكه وتنظيم أعماله وضبط تصرفاته وأحكامه . أما معالجة الموضوع من جانب واحد أو أكثر وإهمال باقى الجوانب الأخرى ، فلن يؤتى الثمرة المرجوة ، وذلك لأن هذه الجوانب متشابكة ومتداخلة ، وكل واحد منها يؤثر ويتأثر بالجوانب الأخرى .

نور الإدارة وأهميتها :

ومن بين هذه الجوانب المتعددة تمثل الادارة مكانا هاما في قضية بناء الانسان . فجميع أعمال الانسان ومناشط حياته الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية بل والترويحية محكومة بمنطق وقواعد علمية متفق عليها ، هي منطق وقواعد الادارة .

والادارة – في مفهومها العام – هي مجموعة الجهود والأعمال والتنظيمات التي تؤدي لاستخدام الامكانيات والموارد والطاقات المتاحة في أى موقع من النشاط الانساني ، للنهوض برسالته وتحقيق أهدافه . ويتحقق نجاح الادارة كلما تمكنت من استخدام الموارد والطاقات والامكانيات المتاحة بفاعلية وكفاءة على نحو يعظم النتائج والمخرجات كما ونوعا ، ويقلل التكاليف والمداخلات ، ويمنع الهدار والفاقد ، ويتطلب تحقيق هذا النجاح ممارسة الادارة على أساس من المعرفة والخبرات .

بالمجتمع ، والتقاعس عن التفانى فى النهوض به سواء على الصعيد القومى أو فى النطاق الأسرى ، وضعف الاهتمام بالقضايا العامة ، وعدم العناية بالمال العام ، وبالثروة القومية والمحافظة عليها وتميمتها .

- الفردية والاثرة : ويظهر ذلك فى قلة الميل الى التعاون والمشاركة فى العمل الجماعى وعلاج القضايا التى تمس المجموع والمصالح المشتركة ، كما يظهر فى تغليب الصالح الفردى على الصالح العام والعمل للحصول على المكاسب الفردية بغير حق من جهد أو اتباع لطريق سليم .

- السلبية واللامبالاة : ويظهر ذلك فى عدم التصدى بفاعلية للمشاكل والصعاب والقضايا العامة ، والفتور فى تحمل المسئوليات بصفة عامة ، وفى مواجهة التحديات أحيانا .

- التواكل : ويبدو فى الاعتماد بصفة رئيسية على السلطات العامة ، وعدم المبادرة لحل المشاكل أو مواجهتها ، والانتظار لتوجيهات القيادات فى كل الأمور .

- ضعف الانتاجية : ويبدو فى عدم الحرص على إتقان الأعمال ، ومن ثم فى انخفاض مستوى الأداء والهبوط النسبى لمعدلات الانتاج بصفة عامة .

- قلة الانضباط : وتبدو فى عدم الالتزام بالضوابط العامة والخروج على التقاليد والقيم الأصيلة والالتجاء الى الوسائل غير الطبيعية للوصول الى الأهداف .

ومن أهم أسباب التدهور فى بنية المصرى ، ما طرأ على حياته العامة من متغيرات ، من بينها :

– تداعى المناخ الدينى والروحى والأخلاقى : وهو عرض تحدثت إليه الحياة العامة فى كثير من جوانبها .

– ضعف التكوين الأسرى : وهو واضح من تغير دور الأسرة فى تنشئة أبنائها عندما دخل عليه كثير من مظاهر الضعف فى إحكام التربية والالتزام بقواعد التنشئة السليمة وحسن التوجيه .

وتؤدى الادارة فى سبيل تحقيق أهدافها عدة وظائف أساسية هى : رسم السياسات والتخطيط ، والتنظيم ، والتوجيه والاشراف ، والرقابة .

والادارة – بهذا – تشكل حجر الزاوية فى مواقع العمل المختلفة ، وتعتبر الرأس المحركة لجميع أوجه النشاط المختلفة : الاقتصادى والاجتماعى والعلمى والثقافى ، وغيرها من أوجه النشاط الانسانى . ويتوقف نجاح الأعمال فى جميع مواقع العمل والنشاط الانسانى على كفاءة الادارة .

الانسان المتكامل البناء هو أساس الادارة الناجحة : وتحقق الكفاءة فى الادارة من خلال الإنسان المتكامل البناء . فالإنسان هو الذى يقوم بالعملية الادارية بجميع أبعادها ، وهو الذى يمارس جميع وظائفها . فإذا اكتمل بناء الانسان : عقلا وروحا وضميرا وسلوكا وجسدا ، استطاع القيام بالعملية الادارية بكفاءة : علما وتطبيقا .

ومن أهم ظواهر القصور فى بنية المصرى المعاصر ، ما لوحظ من تغيير محسوس على بنيانه فى الحقبة الأخيرة : فقد أخذ يحتل من بعض قيمه الأصيلة التى كان يتميز بها كالمثابرة والجدية ، ويفقد بعض مقوماته الفاضلة التى يتحلى بها كالاتزام والشعور بالانتماء ، ويخرج عن بعض تقاليده الحسنة كالترايط والتأخى والتعاون ، ويتخلى عن بعض صفاته الحميدة كالإقدام على مواجهة التحديات وإتقان الأعمال ، وبفضلا عن ذلك أخذ يكتسب عددا من الخصال التى كان يعزف عنها كالفردية والاثرة واللامبالاة ، ويرتكب بعض الأفعال التى كان يعف عنها ويعصم نفسه عن إتيانها كقلة الانضباط وعدم الجدية والتسليم .

ويمكن تلخيص أبرز ظواهر القصور التى طرأت على بنية الانسان المصرى المعاصر من منظور الكفاية الادارية والانتاجية فى الآتى :

- ضعف الايمان : ويتمثل فى قلة التمسك بالقيم الروحية ، وضعف الالتزام بها ، وتغليب الماديات ، وتخطى المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية لتحقيق المصالح الدنيوية .

- تراخى الشعور بالانتماء : ويبدو فى عدم الحرص على الارتباط

- تراخى اليقين الاجتماعى : اهتز كثير من القيم والتقاليد الاجتماعية التى تواضع المجتمع على صلاحيتها ، واضطربت المفاهيم حول كثير من أمور الحياة العامة والخاصة ، مما ترتب عليه اهتزاز اليقين بالمواضع الاجتماعية فيما يختص بمبادئ وقواعد السلوك التى يخضع لها المواطن .

- الحروب : خاضت مصر أربع حروب فى فترة زمنية قصيرة كانت لها آثارها العميقة والواسعة على حياة المصرى فى أساسياتها ، ومن ثم على بنائه من جميع أقطاره .

- عدم استقرار المفاهيم العامة وعدم وضوحها : إذ شهدت الحياة المصرية عدة تغييرات أساسية متلاحقة فى المفاهيم العامة ، كان لها انعكاساتها على كثير من مجالات هذه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . واتسمت هذه التغييرات بعدم الوضوح سواء فى جوانبها النظرية أو التطبيقية ، مما ترتب عليه اضطراب فى ممارسة الوظائف العامة واضطراب فى السلوك فى جميع ميادين العمل والانتاج فى شتى صورهما .

- اختلال معايير الإثابة : أصيبت معايير الإثابة فيما يختص بتقدير الأعمال - سواء بالثواب أو العقاب - بالاضطراب وعدم التحديد والخضوع لمقاييس غير سوية تتنافى مع قواعد الإدارة العلمية ، مما كان له أثره السئى فى مجالات العمل والانتاج ، فضلا عن عدم توافقه مع مقتضيات التنمية والتطور ، كما كان له تأثير عميق وسلبي على بنية الانسان المصرى .

نظرة متكاملة للعلاج من منظور الكفاية الادارية والانتاجية :

يتطلب علاج القضية محل الدراسة بنجاح - من وجهة النظر الادارية - تناولها بشكل متكامل من مختلف الجوانب : الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتربوية والادارية . ولاغنى عن هذه الواجهة من النظر فى اعادة البناء والتقويم ، لأن كل جانب له أثره

وتأثيره فى سائر الجوانب الأخرى فى حركة تبادلية .

وتأسيسا على ذلك - فإن النظرة الى تقويم بناء الانسان المصرى - من خلال منظور تلك الرؤية ، مع تركيز الضوء بصفة أساسية على مجال التنمية الادارية - يمكن أن تأخذ فى الاعتبار الأمور الآتية :

* تدعيم العقيدة الدينية وترسيخ القيم الروحية فى المجتمع ، وتأسيسها فى النفوس لتصبح منهاجا عاما للحياة ، ويتطلب هذا الأمر مايتأتى :

- قيام جميع مؤسسات التعليم والثقافة والاعلام بدور مباشر وإيجابى فى هذا الشأن .

- تدعيم الأزهر الشريف ، بمؤسساته المختلفة ، ليستثمر فى أداء دوره بكفاءة ويقوم برسائله : عقيدة وشرعية ونهجا وسلوكا .

- توفير المناخ الصحى والبيئة الصالحة فى المجتمع واشاعة السلوك المستقيم به حتى يصبح خلقا عاما للمجتمع .

* تدعيم قدرة الأسرة المصرية على بناء الانسان المتكامل ، ويتطلب هذا الأمر مايتأتى :

- تحقيق الاستقرار الاقتصادى لتنعم الأسرة المصرية بحياة كريمة مستقرة .

- تنظيم تشغيل المرأة على نحو يكفل لها القدرة على النهوض برسالتها المقدسة فى رعاية أبنائها وأسرتها .

- تأسيس المفاهيم السليمة فى نفوس وأذهان الجماهير واشاعتها بين الناس ، وخاصة مايتعلق بالاهتمام بالأعمال المنتجة وبجوهر الأشياء والبعد عن المظاهر الكاذبة .

* تحقيق اليقين الاجتماعى . ويتطلب هذا الأمر مايتأتى :

- ترسيخ أسس الحرية الملتزمة ، وتعميق مفاهيم الديمقراطية ، وارساء تقاليدها بالممارسة السليمة وبالتطبيق العلمى الواعى .

- تحقيق العدل الاجتماعى ، بإعادة توزيع الأعباء المالية توزيعا أكثر عدالة ، وتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص ، وترشيد الانفاق العام ،

والعناية بتوفير مقومات الحياة الحرة الكريمة للجماهير بصفة عامة ،
وللطبقات العاملة والكادحة بصفة خاصة .

– اجراء اصلاح اقتصادى شامل باتخاذ الخطوات الكفيلة بالقضاء
على اختلال الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وازالة العجز فى
الموازنة العامة ، والنهوض بالمرافق العامة ، واقامة البنية الأساسية التى
يرتكز عليها صرح الاقتصاد القومى ، وتوفير عوامل الانتاج وتدعيمها
وتهيئة المناخ الصالح لها للعمل بكفاءة .

– تعديل نظم التعليم وهياكله وأنماطه ووسائله ، على نحو يجعلها
صديقة مع واقعنا وظروفنا ، وقادرة على الوفاء باحتياجاتنا وتحقيق
آمالنا .

– ترشيد البحث العلمى وتدعيم وسائله .

– تغيير تشريعى شامل يستهدف جعل القوانين والتشريعات
المصرية متفقة وصديقة مع العقيدة السائدة فى المجتمع المصرى ، ومع
قيمه ، ومع واقعه ، ومع طموحه وآماله .

– رفع كفاءة الأجهزة التنفيذية والحكومية ، وأن تتسم جميع أعمالها
بالانتظام والانضباط .

– تعديل شامل فى نظم القضاء واجراءات التقاضى واستخلاص
الحقوق ، تستهدف تبسيطها وجعلها أيسر وأسرع وأكثر إحكاما وأقل
تكلفة .

– ترشيد العمل الاعلامى ، على نحو يجعله ملتزما بالموضوعية
وبالحقائق وبالمواثيق وبالدقة العلمية وبالصديق مع النفس ومع ضمير
المجتمع .

– إعادة بناء الهياكل التنظيمية لمواقع العمل المختلفة فى المجتمع ،
تستهدف توصيف جميع الوظائف ، وتحديد مهامها ومسئولياتها ،
ووضع معدلات سليمة للأداء ، وتحديد أحجام الهياكل التنظيمية المناسبة
للمواقع المختلفة وتوفير القدرة الصالحة لها ، والالتزام بالمعايير السليمة

للإثابة .

– اقامة نظام سليم ومحكم للمعلومات والاستشارات يوفر البيانات
والمعلومات الصحيحة ويتيح صدق المكاشفة وأمانة الشورى .

* تأصيل مفهوم العمل كرسالة قومية . ويتطلب هذا الأمر مايتأتى :

– تأصيل مفهوم العمل كرسالة قومية فى أداء الأعمال فى نفوس
جميع أبناء المجتمع وتنشئة الأجيال الصاعدة من الصغر على اعتناقه .

– اشاعة هذا المفهوم فى المجتمع عن طريق الأجهزة المعنية وخاصة
أجهزة الاعلام وتثبيته بالممارسة العملية ليصبح سلوكا عساما فى
المجتمع .

– توفير القدوة الصالحة الواعية لهذا المفهوم فى المواقع القيادية .

* تطبيق الادارة العلمية الحديثة . ويتطلب هذا الأمر مايتأتى :

– النهوض بالوظائف الرئيسية للعملية الادارية من تخطيط وتنظيم ،
واشراف وتوجيه ، ورقابة ومتابعة ، بكفاءة واحكام .

– توفير الاستقرار والوضوح فى المفاهيم العامة التى تنبثق منها
السياسات والخطط الشاملة .

– تطبيق الأساليب الحديثة فى الادارة . كالموازنات والبرامج
التخطيطية والبرمجة الخطية والحسابات التحليلية .

– توفير المقومات الأساسية للنهوض بالوظائف الادارية المختلفة
بنجاح ، وأبرزها نظم المعلومات السليمة ، ومظلة قوية من العلاقات
الانسانية السليمة للعاملين ، ومناخ صحى للعمل والانجاز باتقان وكفاءة .

– تطبيق معايير موضوعية وعادلة لقياس كفاءة الأعمال
والمشروعات .

– الالتزام بمعايير الكفاءة الموضوعية فى إثابة العاملين وترقيتهم ،
وشغل الوظائف بصفة عامة والقيادية منها بصفة خاصة .

ومن المهم تطبيق هذه الخطوات كلها وتحقيق التنسيق بينها فى خطة
متكاملة وشاملة تحقق أهدافها بنجاح كبير .

العامل والفلاح في مصر

دراسة سيكولوجية

لن تعرض هذه الدراسة لمشكلة إعادة بناء الإنسان المصري في ذاتها أو بطريق مباشر ، ولكن بوصفها دراسة تجريبية مقننة قد حددت مجال بحثها في قطاعين مسددين من الإنسان المصري هما : « الفلاح والعامل » وعينت أيضا من هذين القطاعين نقطة على سبيل التحديد على أنها محل البحث والتجريب ، وبهذا فهي دراسة يمكن أن تعتبر تمهيدية ومسندرا من مصادر إلقاء الضوء على مشكلة إعادة بناء الإنسان المصري .

أولا : الفلاح المصري :

تخلص الدراسة عن بعض أبعاد سمات شخصية الفلاح المصري ، وتركز نتائجها فيما يأتي :

« فيما يختص ببعد التشكك (أى عدم الثقة بالذات والآخرين وتوقع الشر منهم) :

– في موقف الفلاح من نفسه : تكون نسبة التشكك عالية ، وهذا يعنى انخفاض تقدير الذات وتقل النسبة نفسها في فئة صغار الفلاحين .

– في موقف الدنيا / دين : تصل النسبة إلى أعلى درجة ، وهذا يعنى أن الفلاح غير راض عن دنياه من منظور ديني .

– في موقف الفلاح من عمله : تنخفض النسبة إلى ما يقرب من المدم ، وهذا يعنى أن الفلاح يحقق ذاته في عمله ويستشعر فيه الفوز وتقدير الذات .

– في موقف الفلاح من أبنائه ومجتمعه : تنخفض النسبة كما في الموقف السابق .

– في موقفه من سلطة الدنيا : تنخفض النسبة بشكل واضح ، وهذا يعنى الثقة بسلطة الدنيا .

– في موقفه من عالمه (أى بعد حدود القرية والوصول إلى المدينة) : تنخفض نسبة التشكك .

« فيما يختص ببعد الدونية (أى الشعور بالنقص وقلة الحيلة بالقياس إلى الآخرين) :

– في موقف الفلاح من نفسه : ترتفع نسبة الشعور بالدونية ، وتنخفض هذه النسبة لدى صغار السن .

– في موقف الدنيا / دين : تصل النسبة إلى أعلى درجة ، وهذا يؤكد عدم رضى الفلاح عن نفسه في دنياه من منظور ديني .

– في موقف الفلاح من عمله : تنخفض النسبة إلى ما يقرب من العدم ، أى أن الفلاح يستشعر الافتقار والرضى عن النفس في عمله .

– في موقف من الأبناء : تنخفض النسبة ، أى أنه راض وسعيد بأبنائه .

– في موقفه من مجتمعه : تنخفض النسبة وخاصة لدى الأغنياء .

– في موقفه من سلطة الدنيا : تنخفض النسبة وخاصة لدى الفقراء ، ولعل ذلك راجع إلى ما حدث من اتجاه نحو الاشتراكية .

– في موقفه من عالمه : تنخفض النسبة تماما وتصل إلى الصفر لدى الفقراء ، والسبب أن الفلاح يرحب بالمدينة والاندماج فيها ، لما فيها من أفرحة ، ولأنها مركز للحكومة وموظفيها وهم يمثلون بالنسبة له ما يطمح أن يصل إليه أبنائه بعد تعليمهم في معاهد المدينة .

« فيما يختص بالبعد المزيج الحزن / المرح : (من حيث أن الحزن هو ألم نفسي يتضمن الضيق والاكتئاب والإحساس بالظلم والتباعد الانفعالي وما إليها) :

– بوجه عام يغطي أنفعال الحزن مساحة سيكولوجية أوسع من تلك التي يغطيها المرح .

– في موقف الفلاح في حياته الخاصة مع نفسه أو زوجته أو أبنائه أو أقرانه : يكون معدل الحزن عاليا .

- فى موقفه من عمله : ترتفع نسبة المرح وخاصة لدى الفقراء .

- فى موقفه من عالمه : يرتفع معدل المرح .

- فى موقفه من سلطة الدنيا : يرتفع معدل المرح لدى الفقراء دون الأغنياء الذين يستشعرون الرهبة من سلطة الدنيا على مايمثلكونه .

- فى موقفه من الدنيا / دين : تنقسم النسبة الحزن والمرح .

* فيما يختص ببعد العدوانية (لاتقتصر فى اتجاهها الى الخارج ، وانما قد تتجه الى الداخل أى الى الذات ، أى الميل الى لوم وتعذيب النفس) :

- فى موقف الفلاح من نفسه : تملو نسبة العنوان نحو الذات لدرجة كبيرة وخاصة لدى الفقراء .

- فى موقفه من عمله : تنخفض النسبة جدا وترتفع نسبة الاستقرار .

- فى موقفه من عالمه : مثل الموقف السابق .

- فى موقفه من سلطه الدنيا : تنخفض النسبة ، وان كان يوجد بها قدر طفيف من العدوانية ، وبخاصة لدى الأغنياء .

- فى موقفه من الأبناء ومن مجتمعه : تنخفض النسبة جدا وتميل الى الاستقرار .

- فى موقفه من الزوجة : ترتفع العدوانية (لأن المرأة تمثل فى أخيلته مصدر العار والغواية فى الدنيا ومخالفة تعاليم الدين) .

* فيما يختص ببعد التفكير الخرافى :

- فى موقف العلاقة بالدين المخالف وفى موقف العلاقة بسلطة الدنيا / الآخرة ، وفى موقف العلاقة بسلطة الدنيا / الآخرة : العلاقة بسلطة الآخرة :

يبدو معدل التفكير الخرافى فى هذه المواقف عاليا ويتدرج تنازليا تبعا للترتيب المذكور لهذه المواقف ، وتنخفض معدلات ظهور التفكير

الخرافى فى مواقف الحياة الدنيا كما يلى :

- فى موقف الفلاح من عمله ومن الأسرة ومن عالمه ومن سلطة

الدنيا : يقترب المعدل من الصفر .

- فى موقفه من نفسه : يحدث ارتفاع نسبى لمعدل التفكير الخرافى (٣٣٪) .

* فيما يختص ببعد العيانية / التجريد (التفكير العياني يميل الى التفاعل مع موقف أو شىء مباشر ، والتفكير التجريدى يميل الى ألا يتفاعل كثيرا مع الانطباعات الحسية ويجرد المعانى) :

- يوجد ميل عام لدى الأفراد محل البحث لأن يتعاملوا مع واقعهم بطريقة عيانية مباشرة حيث ان نسبة من ظهرت لديهم بعض مؤشرات التجريد تتصاعل بشكل كبير بمقارنتها بنسبة من ظهرت لديهم العيانية ، وينسحب ذلك على مختلف المواقف باستثناء موقف الفلاح من عمله إذ يظهر التجريد بنسبة ٣٣٪ .

* فيما يختص ببعد القدرية (اعتقاد فحواه أن أحداث الحياة مقررة ومحددة سلفا بالقضاء والقدر ، أو القوى الغيبية) :

- تشير نتائج البحث بصفة عامة إلى ميل الأفراد محل البحث إلى عدم اتخاذ مواقف تنسم بالروح القدرية .

- فى موقف الفلاح من عمله ، موقف الدنيا / دين : نسبة القدرية صفر .

- فى موقفه من العلاقة بسلطة الدنيا والعلاقة بعالمه : تتجه النسبة الى عدم .

- فى موقفه من العلاقة بسلطة الدنيا / الآخرة : ترتفع نسبة القديريين على نسبة غير القديريين بقدر طفيف جدا .

- فى موقفه من نفسه : تسجل أعلى نسبة وتصل إلى ٤٠٪ .

* فيما يختص ببعد العلاقة بالآخر :

(ينقسم الأفراد الذين أجرى عليهم البحث إلى نمطين : النمط

الإيجابى الذى يشمل التعاون البناء والتنافس البناء والتمتع السلبى الذى يشمل العلاقة الاعتمادية أو اللامبالاة أو الشقاق أو انعدام روح الفريق) :

- المواقف التى سادت فيها الأنماط الإيجابية هى (بالترتيب التنازلى) : علاقة الفلاح بعمله ، علاقته بالأبناء ، علاقته بزوجته ، علاقته بعالمه .

- المواقف التى سادت فيها الأنماط السلبية هى (بالترتيب التنازلى) : علاقة الفلاح بسلطة الدنيا / الآخرة ، وعلاقته بالدنيا / الدين .

- وتوجد مواقف تكاد تتعادل فيها نسبة الأنماط الإيجابية والسلبية مثل علاقة الفرد بنفسه . وتجسد الإشارة فى هذا المقام الى بحث بعنسون " بين الإيجابية واللامبالاة " ، يستهدف دراسة اتجاهات القرويين فى سبع قرى بمحافظة المنوفية نحو العمل الجمعى ومعرفة مدى إحساسهم بإحاجاتهم ومشكلات مجتمعهم المحلى ، ومدى شعورهم بحريتهم فى المساهمة فى حل هذه المشكلات ، ومدى استعدادهم لتحمل نصيبهم من المسؤولية فى العمل الجمعى لحلها .

وتشير نتائج هذا البحث إلى ما يأتى :

- أوقات الفراغ لدى القرويين وكذلك فرص وفترات التقائهم معا تتجه نحو التناقص ، وبدأت العلاقات بين بعضهم البعض التى تقوم فى الغالب على القرابة ، تفسح المجال لعلاقات تقوم على أساس الصداقة . - عاش ٩٠٪ من الأفراد الذين أجرى عليهم البحث طوال حياتهم فى قريتهم ، وتردد كثير منهم بدرجات متفاوتة على القرى المجاورة ، أو على المدن الكبرى والعاصمة ، وهم يتعرضون بدرجات متفاوتة حسب السن والمستوى التعليمى لوسائل الاتصال : من صحافة وإذاعة مسموعة وأخيرا الإذاعة المرئية .

- يقنع ٧٥٪ من الذين أجرى عليهم البحث بحياتهم فى القرية ،

بينما لا ترضى الأقلية عن هذه الحياة ، وتزد نسبة عدم الرضا بين الأصغر سنا ، ويشهد شعور الفرد بالحاجة الى إصلاح مجتمعه باتساع نطاق سفره خارج القرية ، وزيادة حجم عضويته فى الجماعات المحلية .

- تفضل نسبة كبيرة من الذين أجرى عليهم البحث حياة المدينة لأبنائهم بعد تعليمهم وهذا أمر خطير يحتاج إلى تخطيط على أعلى مستوى ، حتى لا تتحول غالبية الأجيال المتعاقبة عن مهنة الزراعة إلى الموظفين " العاطلين " .

- تضى النسبة الغالبة من الذين أجرى عليهم البحث المشكلات التى تواجههم ، وتشمل : مطالب العيش ، والعلاج الطبى ، والإصلاح الزراعى ، وتوفير الخدمات والمرافق والمؤسسات الاجتماعية . ويصاحب هذا الوعى اهتمام جماعى بهذه المشكلات ، وهى خطوة إيجابية نحو تكوين الاتجاه الجمعى .

- أكثر أسباب المشكلات شيوعا هى : الفقر والبطالة والخلافات بين الأهالى ، وسوء إدارة المؤسسات العامة وفساد القائمين عليها ، والخلافات بين القادة المحليين .

- يقترح الأفراد الذين أجرى عليهم البحث حلولاً للمشكلات منها : القانون والتشريع وتنظيم جهود الناس عن طريق الجمعيات التعاونية . وقد أضعفت الخلافات بين القادة المحليين من ثقة أهل القرية فى فاعلية الجهود الجماعية الذاتية ، مما جعل نسبة كبيرة من الأفراد الذين أجرى عليهم البحث ينظرون إلى الجهاز الحكومى على أنه الأقدر على حل مشكلات مجتمعهم .

ويتضح من هذا العرض لسمات الفلاح فى مختلف المواقف أنه لا يستشعر تقدير الذات والإحساس بقيمته فى الحياة إلا فى موقف العمل ، حتى ليبدو أن العمل - وخاصة العمل الجمعى - هو مفتاح بناء شخصية الفلاح المصرى . يضاف إلى ذلك أن الحصاد الذى يجنيه

الفلاح من هذه العمل لا يقتصر على زيادة الإنتاج وحل المشكلات المادية وإنما تزيد فائدته بما يزيجه للناس من بشر ورضى وبما يستشعر الفرد من شفاء للنفس من خلال الإنجاز في ظل العمل الجمعى ، وبعبارة أخرى في ظل توحد الفرد بمجتمعه ، بحيث تصبح صورة المجتمع أساسا مكيئا في بناء الانسان .

ثانيا : العامل المصرى :

وتتركز الدراسة في هذا المجال وتهدف إلى : « بحث قياس وتشخيص الروح المعنوية لدى العمال الصناعيين » ، وذلك للوصول الى معرفة العوامل المسببة لرفع أو خفض الروح المعنوية للعامل المصرى في مجال الإنتاج الصناعى ، لأن الروح المعنوية مرتبطة ارتباطا قويا بزيادة الإنتاج . وقد تم اختيار مجال " صناعة الغزل والنسيج " في دراسة ميدانية لأنه من أكثر الصناعات إسهاما في الإنتاج الصناعى ، وبالتالي في الدخل القومى ، واختير أيضا من بين شركات هذه الصناعة - ليكون محلا للدراسة - شركة من شركات الغزل والنسيج الكبرى . وفيما يلى تحديد مفهوم « الروح المعنوية » وه العامل الصناعى .

الروح المعنوية :

وهى مقدار الحماسة والاندفاع الإيجابى نحو العمل ، وهذا المقدار يتحدد بمدى توحيد العاملين مع أهداف العمل من ناحية ، ومع أهداف جماعة العمل (أى أهدافهم الخاصة) من الناحية الأخرى .

العامل الصناعى :

هو ذلك الشخص الذى يحصل على أجره نظير عمل يقوم به بيده ، أو مستعينا فى ذلك بأنوات وآلات ، ولا يشرف على أى فرد آخر فى المؤسسة أو المصنع الذى يعمل به .

وقد كشفت الدراسة عن الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل المؤثرة على الروح المعنوية . وفيما يلى شرح لمفهوم هذه العوامل ،

ومعامل الارتباط الذى يمثل العلاقة النسبية بين كل منها وأثره على الروح المعنوية ، مرتبا ترتيبا تنازليا :

- الثقة في الادارة : معامل الارتباط ٠,٥٨ .

ويقصد بها شعور العاملين بعدالة الإدارة ورغبتها الصادقة في تحقيق مصلحة العاملين فضلا عن استقامة الإدارة ونزاهتها .

- كفاءة الإدارة : معامل الارتباط ٠,٥٦ .

ويقصد بها قدرة الإدارة على تصريف الأمور تصريفا حسنا ، والبث في مشكلات العمل بطريقة تتفق وظروف المواقف المختلفة .

- أعراض الروح المعنوية : معامل الارتباط ٠,٥٢ .

ويقصد بها الأعراض الخارجية التى تظهر على العامل نتيجة ضعف الروح المعنوية مثل : الشعور بالتعب والإجهاد ، والشعور بالصداع والاكنتاب داخل الشركة ، ومختلف الأعراض السيكوسوماتية التى تبدو على العامل أثناء تواجده بالشركة .

- التوحد مع الشركة : معامل الارتباط ٠,٥٢ .

ويقصد به اهتمام العامل بمصالح الشركة وتمثل أهدافها ، ويتم في (الطابق اللاشعورى) التوحد بأهداف الشركة عمن طريق التوحد بالقيادة .

- مزايا العاملين : معامل الارتباط ٠,٥٢ .

ويقصد بها كل ماتقدمه الشركة للعاملين من خدمات غير مجبرة على أدائها (أى بخلاف الأجر) .

- قدرة الإشراف على تنظيم العمل : معامل الارتباط ٠,٥١ .

ويقصد بذلك قدرة المشرفين على تنظيم الأقسام والإدارات التابعة لإدارتهم من الناحية الفنية والإدارية .

- الأمانة في العمل : معامل الارتباط ٠,٥١ .

ويقصد بها شعور العامل بالاطمئنان نتيجة استقراره في العمل .

- علاقة العمال بالمشرف : معامل الارتباط ٠,٥٠ .

ويقصد بها أسلوب تعامل العمال مع المشرف (الرئيس المباشر)
وأسلوب تعامل المشرف مع العمال ، ويدخل في ذلك الاتجاهات المتبادلة
بينهما .

- سلامة الاتصال : معامل الارتباط ٤٩ .

ويقصد بها قدرة نظام مؤسسة العمل على نقل ملاحظات وآراء
القاعدة العمالية إلى المستويات التنظيمية العليا ، كما تعنى قدرة النظام
نفسه على نقل آراء وتعليمات المستويات التنظيمية العليا الى القاعدة
العمالية في سلامة ويسر .

- المكانة والتقدير : معامل الارتباط ٤٥ .

ويقصد بها شعور العامل بأنه قد وضع في المركز المناسب ، وأنه
يحظى باهتمام وتقدير زملاءه والرؤساء .

- الود والتعاون بين العاملين : معامل الارتباط ٤١ .

ويقصد بها العلاقات الحميمة والروابط الاجتماعية بين العمال .

- الأجر وفرص الترقى : معامل الارتباط ٣٩ .

ويقصد بذلك المستوى المادي للحرفة ، أى مقدار ما يتقاضاه العامل
من مال في فترة زمنية محددة ، ثم احتمال نقله إلى مستوى أعلى مما
هو عليه بعد فترة محددة من الزمن .

ولقد أجريت دراسة تحليلية للعوامل الإثنى عشر ، لمعرفة العامل
العام والعوامل الفرعية المؤثرة على الروح المعنوية ، وكشفت هذه
الدراسة عن وجود عامل عام وثلاثة عوامل فرعية ، هي :

- العامل الأول (العام) : العلاقات الإنسانية :

ويشمل هذا العامل كلا من الأمانة في العمل ، ثم أعراض الروح
المعنوية فالثقة في الإدارة ثم التوحد مع الشركة ، وهي متغيرات
ذات تأثير بالغ على العلاقات بين العامل وشركته أو
مصنعه .

- العامل الثاني : العلاقات بالمستويات الإشرافية :

ويشمل هذا العامل كلا من علاقة العامل بالمشرف المباشر له ، ثم قدرة
المشرف على تصريف أمور العمل ، ف رؤية العامل لمشرفه ، ومدى كفاءة
هذا المشرف وعلاقاته الطيبة به من المسائل ذات التأثير البالغ على
الروح المعنوية .

- العامل الثالث : كفاءة الإدارة :

ويشمل هذا العامل كلا من كفاءة الإدارة ثم مزايا العاملين ، ثم الثقة
في الإدارة ، ثم أساليب الاتصال ، فالأجور وفرص الترقى .

- العامل الرابع : العلاقة بالشركة :

ويشمل هذا العامل كلا من التوحد مع الشركة وأعراض الروح
المعنوية وهما نتاج لارتفاع أو انخفاض الروح المعنوية .
ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يأتى :

* أن الروح المعنوية نتاج لتوافر عوامل معينة في بيئة العمل
أهمها : الثقة في الإدارة وفي نزاهتها واستقامتها ثم كفاءتها ،
ويندرج تحت هذه العوامل : أسلوب الإدارة العلمية الفعالة
المخلصة .

* أن الاهتمام بالعلاقات الإنسانية مفقود في العملية الانتاجية ،
ويعنى ذلك : عدم الاهتمام بالانسان العامل ، والتركيز على الاهتمام
بالانتاج فحسب على حساب الإنسان كإنسان .

* أن للمشرف أو الرئيس المباشر دوره الفعال في حفز العاملين
وتحقيق الإشباعات اللازمة لكل منهم ، في ضوء فهمه لنوافع كل منهم ،
وهذا الفهم مفقود نتيجة للقصور في تعليم المشرف وسوء اختياره
وتدريبه الضحل على الإدارة .

* أن الاهتمام برفع الروح المعنوية مفقود في بيئة العمل المصرية ،
برغم أهميته في دفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية ، وأن الروح المعنوية
لا يمكن رفعها عن طريق الدعوة والإعلام وإنما بتحقيق تغيير في
بيئة العمل .

حماية القيم

قامت المجالس القومية المتخصصة على امتداد دوراتها السابقة بدراسات متشعبة حول موضوع حماية القيم تضمنت الموضوعات الآتية :

- بناء الانسان المصرى .
- التربية الدينية .
- التربية السياسية .

ولامتثل هذه الدراسات كل ما قصد معالجته من هذه الموضوعات ، لان البحث فيها ما زال متصلاً ومستمراً بحكم طبيعة عمل المجالس .
وفيما يلى موجز لأهم الآراء والتوصيات التى انتهت اليها الدراسات حتى الآن . ويعقبها ملحق عن التربية السياسية للمواطن .

بناء الانسان المصرى :

اهتمت المجالس القومية بدراسة موضوع بناء الانسان المصرى باعتبار ذلك مهمة قومية ملحة ، فتناولته فى أجزاء متتابعة يمثل كل منها وجهة نظر خاصة - داخل اطار واحد متعدد الاتجاهات يشتمل على وجهات نظر متكاملة .
وتعتبر هذه الدراسات منطلقاً لإعادة النظر فى بناء الانسان

المصرى ، من خلال نظرة تقويمية ، تهدف الى تجلية الايجابيات ومواطن القوة فيه ، وتنحية السلبيات وعوارض الضعف عنه .

ولا يقصد بإعادة النظر فى بناء الانسان المصرى - فى هذه الدراسات - أن ثمة اتجاهاً لصنع انسان جديد مقطوع الصلة بأصوله وهويته ، ولكن المراد : تقويم هذا الانسان بالرجوع الى واقعه وماضيه وتاريخه ، فطاقات الانسان المصرى الأصيلة هى التى مكنته من تحقيق أعمال عظيمة وبناء أمجاد مصر القديمة وحضاراتها . وهو لم يحقق ذلك مصداقة او اقتباساً من غيره ، وإنما على أساس تجارب وتقاليده حضارية مخزنة فى نفسه ، وتقوم هذه التجارب والتقاليد - بدورها - على أساس تكوين خلقى ونفسى وروحى داخل فى بنية الشخصية المصرية ، أو هو الشخصية المصرية ذاتها ، فهذا التكوين عنصر دائم غير متغير ، والمتغير هو الظروف من حوله .

لهذا فالمطلوب هو تجلية شخصية المصرى وطاقاته الأصيلة وتنميتها ، والكشف عما طرأ عليه من عوارض وأعراض غريبة عنه لردّه عنها وإعادة الى جوهره الحقيقى الأصيل .

وفى هذا الاتجاه تبرز أهمية التأكيد على الحقائق الآتية :

• أنه اذا كانت عملية إعادة البناء من أصعب وأشق المسئوليات القومية ، فيجب الا يغيب عن النظر ان الذى أوجد الحضارة ونشرها فى ربوع وادى النيل هو الانسان المصرى .

• ان إعادة البناء منذ بدأت فى القرن الماضى وحتى مطلع ثورة يوليو ، تكاد تقوم على أساس بناء الموارد الاقتصادية ، ولكن بناء مصر يحتاج ايضاً الى الاتجاه الى الانسان واستثمار طاقاته وطبيعته المعطاة .

• ان مصر أول بلد فى التاريخ قامت فيه حكومه موحدة ، وأول بلد عرف النظام ، وينبغى ان نعالج ما طرأ على المجتمع المصرى من تفكك - فى تربيتنا السياسية والتعليمية - على اساس الثقة الكاملة بأن الاصل فى المجتمع المصرى انه مجتمع موحّد .

• ان وحدة الفكر بالنسبة للمصري تقوم على أساس التنوع لا الاختلاف ، وان اعادة بناء الانسان المصري فى فكره وفى حياته العامة ينبغى أن تقوم تبعا لذلك على أساس أنه إنسان متنوع فى عناصر تكوينه ، ولكن فى إطار وحدة متكاملة .

• ان الشخصية الفكرية للانسان المصري تقوم على أمرين : العقل والضمير ، فالمصري قد بنى حضارته بضميره أولا ثم بعقله ، فقد كان الضمير هو الذى يحركه نحو أهدافه وقيمه ، وكان استخدام يده مساوقا لفكره وعقله ، فوجب أن نقيم اعتبارا لهذه الحقيقة فى نظمنا وتربيتنا التعليمية والثقافية .

• ان المصري كان عميق الايمان فى كل عصوره ، ولذلك فان النجاح فى اعادة بناء الانسان المصري يقتضى تجلية هذا الايمان واستثماره آثاره فى جوانب حياته جميعها .

• ان الولاء والمسئولية لا يمكن فصلهما فى كيان الانسان المصري ، لانهما اذا انفصلا أصبح الولاء سطوحيا مفرغا من كل فاعلية أو قوة ، ولا يوجد مصرى ليس له ولاء لمصر ، ولكن لابد أن نعمل على أن يقترب الولاء بالمسئولية ، لان الشعور بالمسئولية هو الذى يحفز المصرى الى استعادة منابع شخصيته واسترداد مكان القوة فيه .

كما خلصت الدراسات الى التوصيات الآتية :

فى المجال الحضارى :

* تقوية بناء الشخصية الذاتية لمصر على أسس من واقع طبيعتها الجغرافية ، وبنائها الحضارى والتاريخى ، ومكانتها الرائدة فى حماية القيم الانسانية ، وحماية المجتمعين الاسلامى والعربى مما تعرضا له من اخطار فى الماضى وما يتعرضان له فى الوقت الحاضر .

* العمل على الحفاظ على وحدة مصر ، باعتبارها أول دولة فى التاريخ حققت وحدتها منذ آلاف السنين ، وكانت هذه الوحدة هى الأساس الذى بنيت عليه الحضارة المصرية .

* تعميق مفهوم الشخصية الذاتية لمصر ، عن طريق إشاعة الوعى

بالحضارة المصرية وما قدمته للانسانية عبر العصور ، حتى يعرف الانسان المصرى ، طبيعته وأصوله فى أعماق التاريخ ، بما يحقق الانتماء الى الوطن .

* إبراز الخصائص التى تميزت بها الحضارة المصرية ، والتى ساعدت الشعب على مقاومة الغزو الخارجى سواء كان غزوا عسكريا أو فكريا ، وقدرتها على استيعاب وهضم الجديد ، وصبغه بالصبغة المصرية .

* العناية بتراثنا العريق والحفاظ عليه ، باعتباره الوثيقة الحضارية والتاريخية لتاريخنا الحضارى الطويل .

فى المجال الروحى والخلقى :

* الاهتمام ببناء العقيدة الدينية وتدعيم القيم الروحية وتأسيسها فى نفوس المواطنين عن طريق :

- التأكيد على صياغة صالحة للحياة الاجتماعية على أساس من هذه القيم ، وإشاعة السلوك الذى يتفق مع هذه الصياغة حتى يصبح خلقا عاما فى المجتمع .

- اعطاء كل من مؤسسات التعليم - فى كافة المراحل - والمؤسسات الثقافية والاعلامية دورا محددا فى العمل فى مجال بناء العقيدة الدينية وتدعيم القيم الروحية طبقا لطبيعة كل مؤسسة من هذه المؤسسات .

- تدعيم الأزهر عن طريق رجوعه الى الأصول الدراسية التى سار عليها فى عصور ازدهاره ، وتغيير طرائقه فى التعليم على نحو حديث بما يتلاءم مع طبيعة هذه الأصول ، ليستمر فى أداء رسالته التى دخل بفضلها - خلال ألف عام - الى كل بيت ، وأدى دورا كبيرا فى المحافظة على بناء العقيدة وجوهر الشريعة .

- علاج ما تزعزع من موازين القيم ، مع نبذ القيم الدخيلة على حياة المصرى .

فى المجال الاجتماعى :

* ان المدخل السليم لبناء الانسان المصرى لا ينبغى ان يتجه الى

المختلفة على أسس سليمة ، من طريق : توصيف كافة الوظائف وتحديد مهامها ومسئولياتها ، ووضع معدلات محددة للاداء ، وتحديد أحجام الهياكل التنظيمية المناسبة للمواقع المختلفة .

* النهوض بالوظائف الرئيسية للعملية الادارية ، مع مايجب فى هذا الشأن من تخطيط وتنظيم وإشراف وتوجيه ورقابة ومتابعة ، وتوفير القومات الاساسية للنهوض بالوظائف الادارية بنجاح ، مع مظلة قوية من العلاقات الانسانية السليمة بين العاملين ، ومناخ صحى للعمل والانجاز بكفاءة واتقان .

فى المجال السياسى :

* تدعيم حقوق الانسان المصرى ، والمحافظة عليها وصيانتها ، واعلاء كلمة القانون - كسلطة عليا يخضع لها الجميع - وتبسيط اجراءاته ، وتنفيذ أحكامه فى سرعة وحسم .

* كفالة حرية المواطن فى جو من الديمقراطية السليمة الملزمة ، وتعميق مفاهيم هذه الديمقراطية ، وارساء تقاليدها بالممارسة الصحيحة .

* إبراز الواجبات التى يتعين على المواطنين فرادى وجماعات ان يقدموها للوطن فى صورة ملموسة ، فالافراد قد لايفكرون إلا فيما يعود عليهم بالنفع الخاص ، دون ان يكلفوا انفسهم عناء التفكير فى الاعياء التى تتحملها الجماعة لكفالة ما يحصلون عليه من الحقوق ، وينعكس ذلك على مظاهر الاهمال فى صيانة المال العام وعدم المحافظة على المرافق العامة ، والدساتير الحديثة تقرن كل حق بما يقابله من واجب وتجعل الحصول على المنافع العامة مقيدا بقدر أدنى من المساهمة فى الواجبات العامة .

ولذا فالامر مازال يحتاج - الى جانب التوعية عن طريق مؤسسات التعليم واجهزة الوعظ والارشاد والمساجد ووسائل الاعلام - الى دراسة خاصة لايجاد مزيد من الوسائل - وليكن من ضمنها التنظيم التشريعى ، لتطبيع المواطنين على الالتزام بالواجب الوطنى عن اقتناع .

* الانتماء الى الامة الاسلامية والعربية على اعتبار انتقاء المعارض

الفرد بقدر اتجاهه الى الأسرة بمفهومها الاجتماعى ونظمها الشاملة ، فالتكوين الأسرى فى مصر قديم فى التاريخ ويرجع اليه الفضل دائما فى تنشئة وتكوين المواطن الفرد ، ولذا فيجب تدعيم الأسرة المصرية كوحدة اجتماعية ، بالمحافظة على وحدتها وترابطها ، وتحقيقى الاستقرار المادى لها ، ووضع الخطط الشاملة لتوجيه أفرادها نحو الوظائف الاجتماعية المنتجة ، وتوفير الحياة الكريمة لها .

* تحقيق العدل الاجتماعى بإعادة توزيع الاعباء المالية توزيعا أكثر عدالة ، وتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص ، والتأكيد على قيم المساواة فى المجتمع .

* تنظيم تشغيل المرأة على نحو يكفل لها القدرة على النهوض برسالتها فى رعاية اسرتها وابنائها ، والمشاركة فى الوقت نفسه فى أعمال التنمية والتقدم .

* القيام باصلاح شامل فى التشريعات يستهدف جعلها متفقة وصادقة مع اتجاهات القيم الصالحة والسائدة فى المجتمع المصرى ، ومع واقعه وطموحه وآماله .

فى المجال الإدارى :

* يجب أن ينظر الى حركة الاصلاح الادارى على انها حركة مستمرة ، وليست وضعا طارئا تعالجه اللجان فى اوقات وظروف معينة ، بل يجب ان يسند امرها الى أجهزة متخصصة ودائمة تقوم على الخبرة والاستمرار والتكامل فى أعمالها ، ويعطى لها سلطات كاملة تتناسب مع مائناط بها من مسئوليات .

* يجب أن يؤخذ بمبدأ التكامل بين الأجهزة الادارية المختلفة : فهناك الادارة المركزية بمختلف وزاراتها واللامركزية الاقليمية والمنظمات النقابية والتعاونية ، والأمر يتطلب دراسة اختصاصات جميع هذه الأجهزة ، لمنع التداخل والتصادم بينها ، والعمل على أن تتكامل وتتوافق أدوارها .

* القيام بتغيير شامل فى بناء الهياكل التنظيمية لمواقع العمل

بين المصرية وهذا الانتماء .

* العناية بالريف وتطويره ، وتوفير الأسباب لاعتماد المجتمع المحلى الريفى - بقدر الامكان - على امكاناته الذاتية ، ليصبح الريف مناطق جذب سكانى ، وقوة انتاجية على المستوى القومى .

فى المجال التربوى :

* تعديل نظم التعليم وهياكله وأماطه ووسائله ، على نحو يجعلها ملائمة لواقعنا وظروفنا وقادرة على الوفاء باحتياجاتنا وتحقيق آمالنا .
* تربية الصغار والنشء تربية سليمة ، وهى عملية تتطلب جهودا مكثفة وخطة متكاملة ، وتوجيه مناهج التعليم بحيث تهدف فى المقام الاول الى تنمية الوعى القومى ، والعزة الوطنية ، والشعور بالمسئولية ، والواجبات المدنية ، واتباع النظام والمساهمة الفعالة فى بناء المجتمع .
* الاعلاء من شأن البحث العلمى وتدعيم وسائله ، وتوجيه لخدمة المجتمع ، مع الاهتمام بالعلماء والمشتغلين بالبحث العلمى وتقديرهم ماديا وادبيا .

* إشاعة المناخ الملائم بين القائمين على التدريس والتأليف وإبداع الفنون والاعلام ليتمثلوا الروح المصرية ، حتى يكتسب اصحاب الثقافة والفنون والعلوم نوقا عاما يهديهم الى ما يجوز عرضه وما لايجوز .

التربية الدينية :

- تعيش المجتمعات فى عالم من المتغيرات المتجددة فى الفكر والعلم والمعاملات وأساليب الحياة ، ولم يعد أى مجتمع من المجتمعات فى العصر الحديث يحيا فى ظل خصائصه الذاتية دون أن يتأثر بغيره ، بعد ان اسقطت وسائل الاتصال المنظورة الحواجز بين المجتمعات ، ولم تعد الأزمان ولا المسافات تفصل بعضها عن بعض .

- فى ظل هذه المتغيرات لم تعد الاتجاهات الفكرية والعقائدية القائمة على العقل متفقة على مبادئ أو قيم بذاتها ، وأصبحت الأخلاق العملية أو السلوكيات تضطرب بين الصحيح والفاقد والحق والباطل ، وبدأ ان العقل لا يستطيع أن يستقل وحده بإدراك الحكم - أو بالحكم -

فى قضايا الحياة والناس ، ويدل على ذلك ما تمناه دول الحضارة الحديثة من مظاهر الاضطراب الاجتماعى واختلال القيم ، وهى تزعم انها تقيم حياتها وقوانينها على أساس من العقل وأحكامه .

- أن من المسلم به ان القوانين والنظم والشرائع البشرية لاتقضى عن الشرائع السماوية التى تهىء للانسان أسباب الهداية فى جميع شئون حياته على أساس من مبادئ وقيم دينية لازمة للانسان فى كل مجتمع وفى كل عصر ، بالاضافة الى ان قيم الدين كانت دائما أكثر فاعلية فى النفس وفى المجتمع من تلك القيم التى تستند الى العقل وحده .

- وفى مواجهة التطورات الكبيرة التى طرأت على مصر منذ أوائل القرن الحالى ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وما صاحب هذه التطورات من مظاهر التحديث فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية والاعلامية والثقافية مما حمل فى طيه متغيرات جارفة فى الايديولوجيات والقيم والمعتقدات وانماط السلوك - ينبغى ان نعيد النظر فيما نتخذه من وسائل للمحافظة على قيمنا الدينية والروحية والاجتماعية .

- وبمعنى آخر ان التربية الدينية بمفهومها الواسع الذى لا يقتصر على التعليم والمعرفة والتلقين بما يتجاوزها إلى غرس مايشتمل عليه الدين من مبادئ وتعاليم وأخلاق فى النفوس وتحويل كل ذلك الى قيم وسلوكيات بالنسبة للفرد والمجتمع - هذه التربية أصبحت مراً ضروريا على مستوى حياتنا القومية ، حتى نضمن أن يكون للدين تأثيره فى مجرى حياتنا العامة ، وفى تكوين القاعدة الأساسية التى تشكل على أساسها قيم وثقافة وأخلاقيات المجتمع فى مواجهة تقلبات العصر الفكرية والسلوكية .

- والقيم الدينية التى تؤكد عليها التربية الدينية التى نعنيتها ، قيم تلائم طبيعة الانسان من حيث هو انسان والمجتمع من حيث هو مجموعة أفراد ، وهى من ناحية أخرى ليست معانى مجردة مستقلة بذاتها عن

يقضى فى أمر من الأمور سواء ما يتعلق منها بالدين أو الدنيا الا بالتشاور ، ويشترط أن تراعى المصلحة فى كل ما يتشاورون فيه .
وبالاضافة الى ذلك هناك قيم تتصل بالانسان فى جميع حياته الاجتماعية ينص الاسلام على حمايتها مثل : النفس والأموال والأعراض والأنساب .

التوصيات

وفى سبيل تحقيق أغراض التربية الدينية المنشودة وحماية القيم التى تؤكد عليها - يوصى بما يأتى :
فى الحياة العامة :

* إعداد الجور الثقافى العام - الذى يصنع القدر الأكبر من تشكيل النشء والشباب - ليتلام مع مبادئ التربية الدينية المنشودة ، وتطهيره من كل العوامل التى تتنافس مع القيم التى تدعو اليها هذه التربية .
فلكى تنجح حركة الإصلاح يجب أن تكون شاملة يعزز كل مجال منها ماعداه ولا يهاض جانب منها جانبا آخر .

بمعنى تحقيق التكامل بين التربية الدينية والثقافة بلوسع معانيها على المستويات الثلاثة الآتية : المستوى الاجتماعى العام ، ومستوى الأسرة والبيت ، ومستوى المدرسة ومعاهد التعليم .

* التأكيد على نور الأسرة فى تنشئة الأبناء تنشئة دينية منذ الصغر واتباع المبادئ التربوية الصالحة لترسيخ قيم الدين فى نفوسهم .

وفى سبيل ذلك يجب القيام بدراسات علمية خاصة بتربية الاطفال تربية دينية واجتماعية ، تنصب على البيئة والظروف المصرية ، ثم تعميم الاستفادة من نتائج هذه التجارب عمليا .

* مواجهة المذاهب الفكرية فى الغرب والشرق مواجهة علمية دافعة وذلك يعرض هذه المذاهب بصورة موضوعية وبيان موقف الاسلام منها ، مع العرض على أن تكون هناك دائما نظرة نقدية اسلامية ازاء المذاهب والأيدولوجيات المعاصرة .

* تشجيع التأليف والنشر للكتب العلمية التى تتناول إيضاح المفاهيم

العمل ، وانما هى قيم ذات فاعلية ايجابية فى واقع المجتمع ، وهى لذلك قيم يجب ان نحرص على حمايتها فى مجتمعنا المعاصر من أن تهتز أو تضعف ، ومن هذه القيم على سبيل المثال :

× « التوحيد » وما يستتبعه من العقائد ، وهو أساس الايمان والقيم الأخلاقية ، والشواهد على ارتباط الايمان وسائر أحكام العبادات والمعاملات بقيم الأخلاق أكثر من أن تحصى .

× « العلم » وهو عماد كل تقدم حضارى ، على ان العلم فى الاسلام لا يقتصر على العلم بالأحكام الشرعية ، وانما يمتد ليشمل كل علم يدفع الجهل ، وكذلك الصناعات والمهن .

× « حرية الفكر » وهى قيمة ذات فاعلية ايجابية فى التطور الحضارى ، ومضادة للتقليد أو الجمود الفكرى .

× « العمل » وهى قيمة لاتستقيم بدونها الحياة ومبدأ فطرت عليه النفس الانسانية ، ويعتبر الاسلام العمل عبادة ، وعلى أساس منه يتفاضل الناس . ويستتبع العمل الايمان بقيم أخرى كالأمانة التى من مظاهرها اتقان العمل والصدق والوفاء بالعهد وغير ذلك .

× « المساواة بين الناس » فلا يميز الاسلام بين انسان وانسان على أساس النسب أو الثروة أو الطبقة الاجتماعية ، كما حارب الاسلام كل ألوان التفرقة العنصرية ونزعات العداة والعصبية .

× « التعاون » بين أفراد المجتمع - فالاسلام لايعترف الفردية المطلقة ، ولا الطبقية ، وانما هو ينمى فى الفرد شعوره بالانتماء الى الجماعة ويحارب كل صور استغلال الانسان لأخيه الانسان .

× « العدل » وهى قيمة لاتستقيم بدونها أحوال الأفراد والمجتمعات ومصالحهم ، ومن معانى العدل ألا يميل الانسان الى هوى فى نفسه يوقعه فى ظلم الآخرين ، ومنها العدل الاجتماعى الذى يتجلى فى أن يجد كل فرد فى المجتمع كفايته .

× « الشورى » وهى أساس بناء النظام السياسى . فالاسلام يرى أن الناس سواسية يتعاونون فيما بينهم ، وعلى ذلك فمن الطبيعى ألا

والقيم الدينية وبيان الانحرافات التي تظهر لدى بعض الطوائف ومعالجتها .

* انشاء مراكز بحوث متخصصة في الدراسات الاسلامية بالجامعات تتناول الفكر الاسلامي في جوانبه المختلفة وأن يتاح النشر لهذه الدراسات باللغة العربية واللغات الأجنبية .

* اعداد برامج موسعة للتربية والثقافة الدينية من الكتب والنشرات وبرامج التليفزيون والاذاعة موجهة للشباب والعامة تتناول تناولاً متدرجاً العقائد والعبادات والمعاملات والقصص الديني والتفسير ، وتناقش مشاكل العصر من زاوية التربية الدينية والثقافة العامة ، وتقديم النماذج والقوة في السلوك العام والخاص .

* العمل على أن يعود للمسجد دوره البارز ووظيفته الكاملة في حياة المسلمين ، بحيث يضم المسجد الرئيسي في كل حي - مكتبا لتحفيظ القرآن ، ومكتبة عامة ، ودار حضارة ، ووحدة خدمة اجتماعية ، ودارا للمسنين ، وفصولاً لتقوية الطلاب ، وفصول محو أمية ، ودار ضيافة ، ولجنة لجمع الزكاة ، وانفاقها في مصارفها ، وبذلك يصبح المسجد نمونجا حيا للجمع بين الدنيا والآخرة ، ومستقرا لحماية القيم الدينية .

* عقد لجان للفتوى وندوات لكبار العلماء بالمساجد الكبرى أو أي مكان يصلح لذلك ، يكون من أعمالها مناقشة الشباب وغيرهم فيما يصادفونه من شبهات ومشكلات ، على أن تخضع هذه اللجان لاشراف مركزي ضمنا لتوحيد الفكر في مجال الفتوى .

* الاهتمام بالدعاة في مجال العمل الديني من حيث :

- اعتبار وظائف الفتوى والوعظ والخطابة نوعية خاصة لها مواصفات شخصية وأخلاقية وعلمية واجتماعية ، بحيث يراعى في إعدادها التربوي والتعليمي شروطا خاصة ، فينتقى لها الطلاب والأساتذة على السواء ، ويوضع لها نظام منفصل يؤخذ فيه بنوع من التدريب العملي ومعايشة المجتمع ومشاكله على الطبيعة .

- توفير العدد اللازم من الدعاة للمجتمعات العامة مثل المساجد

والأندية ودور النقابات والهيئات المختلفة والساحات الشعبية .

- قيام الدولة بتهيئة مائمين الداعية على أداء عمله ، وتقديره ماديا وادبيا ، بحيث تكون له مكانته التي تليق برسالة بين الناس .

* استمرار دعم برامج توعية الشباب أثناء فترة تجنيدهم علميا وتربويا في الجوانب الدينية والأخلاقية ، وتصحيح ما قد يكون لديهم من أفكار خاطئة حول الدين والمجتمع .

* عقد لقاءات بين الأساتذة المتخصصين في علوم الدين وبين الدارسين أو العاملين المصريين في العواصم الأجنبية لتوعيتهم دينيا ومدهم بما ينقصهم من الحقائق وتوسيع معارفهم بما هم مكلفون به شرعا في ظروف غربتهم .

في التعليم العام :

* مراجعة برامج التربية الدينية في التعليم العام مراجعة شاملة وتوجيهها الى تناول المسائل الأساسية في الدراسات الدينية مثل : معرفة عقائد الاسلام وأحكام العبادات والمعاملات والعقوبات في صورة مناسبة ، الى جانب الاهتمام بتناول القيم الدينية الروحية والسلوكية ، والربط بين الدين والحياة ، وبين الدين والعلم ، وبين الدين واحتياجات الانسان المعاصر ، وبين الدين وقضايا الوطن والمجتمع المصري .

* ان تتحول المناهج المدرسية من عملية التلقين الى عملية السلوك وغرس القيم ، مع تهيئة المناخ العام للمدرسة ليساعد على عملية التربية والتوجيه الديني .

* إعداد مدرسي التربية الدينية إعدادا خاصا لمهمته ببرنامج ديني وتربوي قوي ، في معاهد تنشأ لهذا الغرض ، ويخضع طلبتها في اختياريهم لشروط خاصة ، ويمكن في هذا السبيل اقتراح :

- إنشاء أقسام للتربية الدينية في كليات التربية .

- إنشاء شعب للتربية الدينية في معاهد المعلمين والمعلمات .

على ألا يتولى تدريس المواد الدينية سوى من هو أهل لتدريسها ، كما يوضع في الاعتبار بالنسبة للنظام التربوي المدرسي أن التربية

مأمن شأنه أن يؤدي بالشباب الى الانحراف عن القيم الدينية والسلوك الأخلاقي السليم . ويمكن للاعلام أن يكون من أهم الوسائل في حماية القيم الدينية في المجتمع وتربية النشء تربية سليمة لأنه قادر على تشكيل القوة قولا وعملا وسلوكا ، وقادر على أن يحفظ للمجتمع أصالته دون أن يحرمه حقه من المعاصرة ، إذ ان الاسلام لا يمنع الانفتاح على الثقافات المختلفة – لكن على قاعدة هي : أن لا يعتدى على القيم الأساسية للمجتمع . كما لا يمنع الاستماع للبرامج الترفيهية التي يمكن أن تكون هادفة الى ترسيخ قيم فاضلة في نفوس الناس .

ملحق

التربية السياسية

تنمية الشعور الوطني بالانتماء والمسئولية – كهدف – تعتمد على الأصالة في بناء الانسان المصري وتربيته الفكرية والوطنية وبعث الشخصية المصرية التي عرفها التاريخ والتي لم تنجح عهود الضعف والانحلال في طمس معالمها أو إخماد جذوتها ، والسبيل الى ذلك بعث كوامن قوة الشعب من مكامنها الأصيلة ببناء الفرد وتربيته تربية وطنية وسياسية . وفي هذا الاطار يجب :

• ألا يتخذ من الشعارات إلا ما يمكن تحقيقه تحقيقا كاملا أو مثاليا . وفي هذا الصدد يجب مراجعة الشعارات السياسية والاجتماعية القائمة على هذا النسوء ، تهديدا لمفهومها وتوضيحا للرؤية ومدخلا للترقية السياسية السليمة والواقعية في المرحلة الحالية والمقبلة حتى لا يؤثر ذلك على المشاعر ، لان السجية المصرية درجت على الفطنة والادراك وهما أمران حفظا على مصر الحياة واستمرار الحضارة والبقاء على الزمن .

• العمل على أن تكون هناك نظرية سياسية وطنية وقومية تلتقى عندها أجيال الفكر السياسي المعاصرة تقريبا للاتجاهات السياسية والفكرية وفي هذا الصدد يجب التقريب بين المناهج في نظامنا التعليمي .

الدينية بالمعنى الواسع مسئولية يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس جميعا وليس مدرس الدين وحده .

في الجامعات والتعليم العالي :

* أن تأخذ التربية الدينية في المرحلة الجامعية شكل « الثقافة الدينية » فتتناول الدين كفكر وتشريع وحضارة (بعد ان يكون الطالب قد استوعب دراسة الاسلام كمقيدة واحكام شرعية في المراحل التعليمية السابقة) ، وهو في هذه الدراسة يتجه أساسا الى التعمق في فلسفة الاسلام فكرا وتشريعا وحضارة ونظما على نحو فعال ومؤثر في بناء الفرد وبناء المجتمع ، مع العناية بالرد على الانحرافات في فهم قيم الدين .

في الجامعة الأزهرية :

* دعم دور الأزهر التاريخي في الحفاظ على رسالة الاسلام والتعريف بها ونشرها على مختلف المستويات محليا وعربيا واسلاميا وعالميا وهو دور يزداد مع تزايد دور مصر في كل هذه المجالات ، بحيث يكون هذا الدور هو رائد الدراسة بالأزهر يكيّفها ويوجهها نحو هذه الغاية ، ويعكس نفسه في برامجها ومناهجها وموادها .

* لإعداد رجال التربية الدينية والمتخصصين في علوم الدين إعدادا سليما عن طريق الأزهر – يطبق مبدأ التوجيه التعليمي عند الالتحاق بكلية الأزهر الثلاث : كلية أصول الدين ، وكلية الشريعة ، وكلية اللغة العربية فيضم الى نظام التنسيق في القبول نوع من اختيار الميول والقدرات يتم على أساسه توزيع الطلاب على الكليات ، بل على الاقسام والشعب بداخلها .

* الاهتمام بالمعاهد الدينية الأزهرية للفتيات لدعم التربية الدينية للمرأة بما يؤهلها للاشتراك في تنشئة الأجيال القادمة النشأة الدينية السليمة .

في مجال الاعلام :

* إعادة النظر فيما تبث وسائل الاعلام على اختلافها لتتلاقى

• تربية الشباب تربية سياسية بإشراكهم فعليا في تشكيل المستقبل وتوجيه مسار الأحداث لإحداث الترابط العضوي بين أجيال الأمة ، وذلك بإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة ألوان معينة من الحياة السياسية ممارسة فعلية يصون فيها جيل الراشدين حق الجيل الصاعد في الممارسة والخطأ ، على أن يكون ذلك في إطار سياسة قومية يلتزم بها الجميع في هذا المجال .

• اجراء دراسة علمية متعمقة للمجتمع وذلك للتعرف على مكان القوة ومواقع الضعف والموامة بين ما هو اصيل فنجليه ونبقيه ، وبين ما هو مستعار فلا نأخذ منه الا ما يثرى المجتمع ولا ينقض اصوله أو يتهدد اركانه ويزعزع الثقة والايمان ومشاعر الولاء والانتماء إليه .

• انشاء جهاز قوى موحد للدعوة يكمل عمل أجهزة الوعظ والارشاد على أن يجمع رعاية النشاط الشعبي الطوعي في مجال الدعوة حيث ثبت نجاحه في اشباع الراغبين في الاستزادة من العلم الديني المبسط وجمع حوله الشباب والكهول في حلقة مترابطة ومتفهمة ، وذلك لشغل الفراغ الروحي والديني لدى طوائف كثيرة من الشباب .

• تقوية برامج التربية والتوعية الوطنية والاتجاه بالتعليم الى التثقيف والتربية والوطنية علاوة على التعليم .

• العمل على ألا تنحاز برامج العمل السياسي لفكر معين أو تقصر عملها على الدعوة العامة لهذا الفكر حتى لا توجد تيارات مضادة ، علاوة على إحداث بليلة في فكر الشباب مما يضعف ثقته بجدوى التركيز على العمل الوطني الخالص .

• العناية بالتوعية الصادقة بظروف البلاد وعدم الإسراف في تغذية التطلعات التي لا يمكن تحقيقها في الظروف الحالية . وفي هذا الصدد يجب أن تراجع أجهزة الاعلام - ولا سيما الصحافة - أسلوبها في عرض مشروعات الدولة ووعودها ومنجزاتها .

• التوعية بالواجبات السياسية للمواطنين وبصفة خاصة في اوقات الازمات ، وان تتجه تشريعاتنا السياسية الى الواجبات علاوة على

الحقوق ، وأن يكون القانون وسيلة حقة لاقامة التوازن بين الحقوق والواجبات في سلوك المواطنين وشعورهم بالمسؤولية الوطنية التي هي خير رادع عن كل زيف ، ويوصى بأن يهتم رجال التشريع بالنظر في ان يتجه التشريع مستقبلا نحو الوقاية الى جانب اتجاذه نحو العلاج .

• اقامة التوازن بين نظريتي الثواب والعقاب في العمل السياسي او الوطني العام وذلك بإعادة النظر في القوانين واللوائح المتصلة بالعمل وأداء الواجب .

• إعادة النظر في فتح باب الشكوى على مصراعيه حيث سلط سلاح الخوف والتخويف في وجه من يتعرضون لقيادة العمل على مختلف مستوياته ، لممارسته في حدود الحفاظ على مسؤولية العمل في صدق وأمانة .

• العناية بتحديد مواصفات العمل القيادي في مختلف مجالات الخدمة الوطنية في القطاعين : الحكومي والعام ، ووضع معايير المكافأة والاختيار والترقية في الأعمال القيادية بحيث يكون من بينها القوة السلوكية الى جانب الخبرة والحكمة .

• العمل على وضع أنماط للسلوك في العمل ، والتنظيمات النقابية للمهن الكبرى أقدر على صياغة نمط السلوك والعمل لأمل المهنة وفقا لضوابط يصطلح عليها ، وذلك لمعالجة مظاهر عدم الانضباط والتسيب ومراعاة حق الوطن على المواطن وحق المجتمع على الفرد وقواعد الثواب والعقاب على نحو يشبع شعور التكامل بين المواطنين ويقطع السبيل على مشاعر التذمر .

• معالجة مسألة التزايد السكاني حتى تعود نسبته بالتدريج الى ١٥ في الألف قبل نهاية هذا القرن ، لانه بوضعه الحالي يؤثر على الجهود الوطنية في البناء ويضعف بالتالي من ثقة المواطنين في قدرتهم على اعادة بناء الوطن بما يجارى التقدم العالمى ، مع المضي قدما في خطط تأمين الغذاء القومي وتأمين العمل للأجيال الصاعدة .

• قيام أجهزة الدولة المختلفة بواجباتها في تنمية الشعور الوطني بالانتماء والمسؤولية ، وتخلص أهم هذه الواجبات فيما يأتى :

التخريب والإفساد في الأرض ، وتدعو الى احترام الملكية الخاصة والعامه ، ولما كانت مؤسساتنا الدينية تنتشر في كل مكان ، فان لها دورا كبيرا وواسعا في توجيه الجماهير الى الخير الذي تدعو اليه كافة الاديان .

واجب الأحزاب السياسية :

لما كانت الاحزاب السياسية تعبر عن الاتجاهات الرئيسية للرأي العام فانها مطالبة بتزويد الجماهير بالحقائق الموضوعية تجاه الاجراءات والقرارات التي تتخذ ، كما انها مطالبة بإدارة حوار مع هذه الجماهير بالنسبة لكل مايمسها ويتصل بحياتها من قريب او بعيد ، حتى تكون هذه القرارات نابعة من الجماهير ومرتبطة بها ، وبذلك تقطع الطريق على عوامل الاثارة والتضليل .

واجبات أجهزة استطلاع الرأي العام :

من الضروري ان يتوفر للدولة جهاز لاستطلاع اتجاهات الرأي العام بأسلوب علمي يمكن عن طريقه إدراك ردود الافعال تجاه القرارات أو الاجراءات التي تتخذ ، كما يقدم صورة صادقة لمعاناة الجماهير اليومية حتى يمكن للحكومة مواجهة المواقف المختلفة التي يظهرها هذا الاستطلاع .

واجب الأجهزة التشريعية والتنفيذية :

من الضروري ان تتجه التشريعات - مادة وصياغة - الى اشاعة الشعور بالعدالة بين الجماهير ، فيما يتصل بتحمل نصيبها في الاعباء العامة وعدالة توزيع المواد والسلع والخدمات التي تدعمها الدولة ، وان تعمل الأجهزة التنفيذية على تحقيق هذا الشعور .

واجب العمل الاجتماعي :

من الواجب اعادة النظر في قوانين تشغيل وحماية الاحداث حتى يستفاد من طاقاتهم وحتى لا يكونوا محلا للاستغلال والاثارة مع الاسراع في تطبيق فترة الازام .

واجب النظام التعليمي :

تطوير المناهج التعليمية في مجال التربية الوطنية للتأكيد على أهم الواجبات الوطنية ، وفي مقدمتها :

- الدفاع عن النظام الديمقراطي بوصفه النظام الذي يصون حرية الفرد وكرامته ويضمن له حقه في التعبير الحر والحوار للصالح العام .
- احترام الملكية العامة والمرافق والدفاع عنها لانها تمثل ملكية كل فرد ، كما انها وسيلة لخدمة كل فرد من افراد الشعب .

- تعويد النشء والطلاب على النظام الديمقراطي عن طريق الممارسة الذاتية في الجماعات المدرسية والاتحادات الطلابية ، وأن تكون المدرسة بادارتها ونظمها القنوة لهذا النظام بوصفه أفضل النظم للمحافظة على حرية الفرد وكرامته ، وتحقيق النفع له .

واجب أجهزة الشباب :

الاهتمام بشغل اوقات الفراغ وخاصة للشباب وتصريف طاقاتهم في مسالك ايجابية ثقافية وفنية وعلمية ورياضية وفقا لخطة علمية توضع لتحقيق ذلك ، مع المبادرة الى الاتفاق مع قطاع التعليم والمحليات لفتح الملاعب والافنية بالمدارس والمعاهد طوال فترة الصيف .

واجب أجهزة الاعلام :

اذا كان واجب النظام التعليمي يتجه الى غرس المبادئ في سن مبكرة لتتم مع الطالب وتصبح جزءا من شخصيته وسلوكه . فان واجب أجهزة الاعلام يتصل بالمواجهة الطارئة للاحداث والتوقعات ، وذلك بتوعية الجماهير بالحقائق المتصلة بما يتخذ من قرارات أو اجراءات تتصل بحياتهم ومعاشهم حتى تكون الجماهير محصنة بالحقائق الموضوعية .

واجبات المؤسسات الدينية :

لاشك ان الدين يؤدي دورا كبيرا في تنظيم السلوك الفردي والجماعي في اتجاه الخير ، كما ان الاديان جميعها ترفض وتدين

الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

الأسرة والمجتمع

العلاقة بين الأسرة والمجتمع قديمة ووثيقة من حيث ضرورتها واستمرارها ، ذلك أن طبيعة العلاقة التي تربط الأسرة بالمجتمع وتربط نظم الأسرة بما عداها من النظم الاجتماعية طبيعة عضوية ، أشبه ما تكون بالعلاقة بين العضو والجسم ، أو الجزء والكل .

وينظم هذه العلاقة حقيقتان هامتان :

الأولى : أن نظام الأسرة في مجتمع ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات هذا المجتمع ودينه وتقاليده وتاريخه وأعرافه وما يسير عليه من نظم في السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء ، وحتى شئون الحياة ، وما يكتنفه كذلك من بيئة وظروف .

الثانية : أن التطور الطبيعي لنظام الأسرة هو ما يتفق مع طبيعة الاجتماع وظروف الحياة ، ويكون المجتمع مهياً لقبوله ، ويكون في جميع عناصره معبراً عن رغبات هذا المجتمع وآماله ومطامحه .

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين يتضح أن إصلاح أى ناحية من نواحي النظم الأسرية في مصر لا يمكن نجاحه إلا بشرطين :

الأول : أن يكون متسقاً مع النظم الاجتماعية الأخرى التي يدين بها المجتمع وتميز شخصيته ومتفقاً مع طبيعته ووجهته .

الثاني : أن يكون تعبيراً عن اتجاه جديد أخذ المجتمع يتجه إليه ، وترجمة عن تطور تهيأت له وسائل الظهور فيه وبدأت أشرافه ويؤاخره . ويتناول هذا البحث تكوين الأسرة المصرية ووظيفتها ومشكلاتها من الناحية الاجتماعية ، وسيتلوه في تقرير لاحق ، بحث عن الناحية الاقتصادية وأثارها .

تشير التجربة الأسرية في مصر ، إلى أن تكوين الأسرة يقوم في عمومها - وبصرف النظر عن اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية وأوضاعها - على التعاون والتكافل والفهم والتفاهم ، ويعمل فيه على زوجي المستقبل من حيث موقفهما من اختيار الشريك المناسب ، وتوفير إمكاناتهما على تحمل أعباء الاستعداد للزواج وتحمل تبعات قيامه واستمراره ، سواء المادية منها أو المعنوية . على أن هذا التكوين ما زال يرجع فيه - غالباً - إلى الآباء والأمهات ، وغيرهما من الأهل أحياناً ، يوجهون ويرشدون الأبناء في مراحلهم المختلفة ، ولهم فيه دور له أهميته الاجتماعية والوظيفية .

وفي الأسرات الريفية التي يزال أفرادها شغول الزراعة بأنفسهم ، وهي تمثل نسبة كبيرة من المصريين ، يقوم تكوين الأسرة - وما يمر به من شئون الخطبة والإعداد للزواج وعقد الزواج - على مناهج سليمة في جملتها ، تتفق في معظم أوضاعها مع ما تقرره الشرائع السماوية وما يرضيه العرف الأصيل . فالاختيار الزوجي يتم عن طريق المعرفة الوثيقة بين أسرات القرية . ولا يخرج الخاطب والمخطوبة على تقاليد أهل الريف - المحافظة - أثناء فترة الخطبة . ويتم خطوات الإعداد للزواج في حدود معقولة تتناسب مع قدرات أهل الزوجين . وتربط الحياة الزوجية - بعد ذلك - بين طرفيها برباط قوى يقوم على التعاون والبذل المتبادل ، وفي الوقت نفسه لاتنفصل حياة الزوجين المعيشية كل الانفصال عن حياة أسرة أبويهما ، وإن بدأ أخيراً أن مظاهر الصلة بين الأسرة الزوجية وأسرة الأبوين - وهي تشكل في صورتها الكاملة ما يسمى « بالأسرة الممتدة » أخذت في الضعف والتلاشي مع الزمن .

غير ان ثمة ناحيتين مهمتين فى الاسرات الريفية ، وهما الناحية الصحية والناحية الوراثية . فقد يكون احد الزوجين أو كلاهما غير صالح للزواج من الناحية الصحية أو غير صالح من الناحية الوراثية لانجاب ذرية سليمة . ولاتباع شرائعنا التدخل فى هذه الشؤون الخاصة الا فى حدود ضيقة ، فمن ذلك تحديدها لسن الزواج بالثامنة عشرة للفتى والسادسة عشرة للفتاة ، لأن من مضار الزواج قبل هذه السن أن ينتج فى الغالب نسلا ضعيفا ، ولكى يكمل للزوجين سن ناضجة تمكنهما من احتمال اعباء الأسرة وتفهمها والاضطلاع بتكاليفها ، وحتى فى هذه الناحية لم يتدخل المشروع الى حد تحريم الزواج قبل هذه السن ، ولكنه وقف عند تحريم تسجيل العقد وسماع الدعوى فى مثل هذه الاحوال .

وتشبه أسرات العمال فى المصانع ، والأسرات التى يشتغل افرادها بمختلف المهن فى المدن والقرى وأسرات صغار الموظفين - فى كثير من مواقعها الخاصة بشئون تكوين الأسرة - تلك الأسرات الريفية التى تعمل بالزراعة ، وأهم ما يختلف فيه هذان النوعان من الأسرات ، هو صعوبة الحصول على المسكن لأهل المدن منها .

أما بالنسبة للأسرات المتوسطة أو الواسعة الثراء ، فإن بنيتها وبناتها يكملون فى الغالب مراحل تعليمهم العالية أو المتوسطة ، وتتاج لهم فرص كثيرة للتعارف والاختلاط ، وتتم الخطبة فى الغالب متأثرة بهذا التعارف ، وباعتبارات أخرى يرجع كثير منها الى امور مادية تتعلق بثراء كلتا الاسرتين وما توفره لبنيتها وبناتها من دخل وممتلكات .

أما الأسرة فى الحضر فقد كستها المدينة بكساء خاص وتميزت عن نظائرها فى الريف من وجوه كثيرة :

أولها : ان الأسرة الحضرية قد تضاعف نطاقها ووقفت عند الأسرة الزوجية التى تتألف من الزوج والزوجة ومن يعولانها ويسكن معهما من الأولاد ، وصاحب ذلك ضعف الصلات العائلية بين أفراد الأسرة الكبيرة كالأخوال والخالات والخالات والأعمام والعمات وغيرهم .

ثانيها : ضعف روابط الجوار وواجباته بين أسرات الحضر ، حتى

أن كثيرا من هذه الأسرات فى المدن الكبيرة لاتعرف الأسرات التى تسكن بجوارها ، ففقد المجتمع الحضرى بذلك تقليدا نبيلاً من تقاليد المجتمع المصرى والعربى الأصيل .

ثالثها : كثرة أنواع الأعمال والمهن والحرف فى الحضر ومايصاحبه من انفتاح مجال العمل أمام المرأة وغزوها لأنواع مختلفة من هذه الأعمال والمهن ، مما كان له أثاره الواضحة على حياة الأسر فى الحضر .

رابعها : زيادة تكاليف الحياة فى أسر الحضر عن نظائرها فى الريف ، وذلك لغلاء معظم السلع فيه ، وكثرة الكماليات التى تقتضيها حياة المدن .

خامسها : أزمة السكن التى تفاقمت فى الوقت الحاضر ، وانعكست آثارها على حياة الأسرة فى المدينة ، وذلك نظرا لكثرة سكان الحضر ، وتدفق الهجرة الى المدن ، وارتفاع نسبة الزيادة العامة فى السكان وقصور حركة الانشاءات المعمارية عن مسايرة هذه الكثرة وهذا التزايد .

سادسها : شيوع وسائل الانحراف ، وانعكاس هذه الأمور على حياة الأسرة فى المدينة .

سابعها : ازدياد أسباب تصدع الأسرة وبخاصة الشقاق بين الزوجين والطلاق .

وتبألف الأسر المتوسطة فى الشؤون الخاصة بالإعداد للزواج مثل « الدبلة » و « الشبكة » والمهور والهدايا والمآدب والولائم وحفلات العقد والزفاف وجرت العادة لديها ان يتحمل أهل الزوجة نفقات الجهاز جميعها - أو معظمها - وتحرض هذه الأسر على أن تظهر فى جميع هذه الأمور بمظهر البذخ ، وتقليد الأسر الواسعة الثراء ، وكثيرا مايكلفون أنفسهم مالا طاقة لهم به ، وقد اضيفت كل هذه المطالب الى موضوع أزمة المسكن وغلاء المعيشة وصعوبة الانفاق على الأسرة ، مما نجم عنه العزوف عن الزواج أو « أزمة الزواج » التى تبدو أكثر وضوحا فى الأسر المتوسطة بسبب هذه الأوضاع ، ويضاف الى هذا كله بوجه

عام إغفال الأسر المتوسطة والأسر الواسعة الثراء للناحيتين الصحية والوراثية السابق الإشارة إليهما .

والواقع الأسرى في مصر من حيث نمط الحياة وأسلوب العيش يختلف في صوره بين الريف والحضر ، فما تزال الأسرة الريفية متأثرة بنظام الأسرة الكبيرة التي تجاوزت حدود الزوجين وأولادهما ، وإن كان هذا النظام أخذاً في التلاشي ، وطبيعة عملها مرتبط بالانتاج الريفي من زراعة وما يتصل بها من شئون الري والحرق والبذر والحصاد وتربية الماشية وغير ذلك ، بالإضافة إلى ما يقوم فيها من صناعات ريفية تعتمد على المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان ، كما تقوم التجارة في نطاق هذه المنتجات ، وإن كان قد تسرب إلى القرية بعض أنواع من السلع الاستهلاكية والكمالية التي وفدت إليها من المدينة ، كما دخلتها وسائل الإذاعة المرئية أخيراً ، بالإضافة إلى الإذاعة المسموعة من قبل . كل هذا أصبح له آثاره على نمط حياة هذه الأسر وأسلوبها في العيش والعمل وتقاليدها المحافظة العريقة ، مما ينبئ بأن حياة هذه الأسر سائرة في طريق يقترب من الحياة الحضرية .

وظائفها :

وظائف الأسرة المصرية متعددة ومتنوعة ، ويضطلع بها أصلاً الوالدان على قدر خبرتهما ومستوى ثقافتهما ، ورسالتهم نحو أبنائهما رسالة تربية في أساسها تستمد من مفهوم التربية كل معانيه وقيمه الواسعة ، فعليهما يقع عبء التربية الجسمية والخلقية كما يقع عبء التربية الروحية والفكرية - وما يتصل بذلك كله ويتفرغ عنه من شئون الحياة المادية والمعنوية ، وأدائهما في هذه الأمور كلها أعمق أثراً وأبقى على الزمن من كل ماعداهما .

فعلى الأب والأم يقع عبء الحضانة والتربية في المراحل الأولى للطفولة ، ولتستطيع أية مؤسسة عامة أن تقوم مقامهما في هذه الشئون ، ونصيب الأم من هذا العبء أكبر وأوسع لموافقة طبيعتها واستعدادها ، فهي أجدر به وأكثر استعداداً للقيام عليه من غيرها .

وعلى الوالدين يقع قسط كبير من واجب التربية الدينية والروحية في جميع مراحل الطفولة ، بل وفي المراحل التالية لها ، والمدرسة والكتاب ووسائل المعرفة والأعلام لها دورها ، ولكن البذر والتعهد بالرعاية والنمو يتم في رحاب الأسرة وعلى يدى الأب والأم .

ويتصل بهذا أيضاً واجب التربية الخلقية التي يقوم بها الوالدان ، فينشئان أطفالهما على كمال القول والعمل ويوجهانهما إلى السلوك القويم .

ويقع على الوالدين كذلك قسط كبير من الواجب نحو أولادهما في شئون التربية الجسمية وتربية المهارات اليدوية ، وأخذهم بالآداب العامة في المأكل والمشرب والنوم ، والاختلاط بالأقارب والأجانب ، والحديث إلى الناس ومعاملتهم وإنزالهم منازلهم ، وغير ذلك .

ويفضل ما يشيحه الوالدان في الأسرة ويأخذان به أفرادها من اتجاهات الحب والتعاطف والتكافل والتعاون والتواصى بالبر والخير والعدل والاحسان ، يتكون لدى الأولاد العناصر الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة السليمة ، والانتماء للمجتمع ، وتغليب الصالح العام على الصالح الفردي ، فالأبوان هما اللذان يجعلان من الطفل إنساناً مدنياً ويزودانه بالاتجاهات اللازمة للحياة في الجماعة .

وأول ما ينتقل إلى الطفل عن طريق المحاكاة في الصوت والحركة لغة أبوية وأعمالها ومناهجها في الحياة فبمقدار سمعها في هذه الأمور تسمو آثار المحاكاة التربوية في لغة الطفل وسلوكه .

ومعظم فترة الألعاب الفطرية يقضيها الأولاد في المنزل ، ومعظم ألعابهم يؤمنونها تحت إشراف أبويهما وتوجيههما ويقتبسون كثيراً من عناصرها من أعمالهما ، فكما كان الأبوان وشيدين في توجيه أولادهما وإشرافهما عليهم في ألعابهم ، وكانت أعمالهما نماذج رفيعة لما يأتيه الأولاد في هذه الألعاب من حركات ، كلما تحققت هذه الأوضاع ، وبمقدار تحققها تؤتي الألعاب ثمرتها وتؤدي وظيفتها في التربية ، وهي أعداد الطفل أعداداً صحيحة لحياته المستقبلية ، وتزويده بما يحتاج إليه

فى هذه الحياة وتمرينه على أهم ما تتطلبه من أعمال .

وعلى الاب والام واجب يتعلق بناحية دقيقة من نواحي التربية وهى التربية الجنسية للبنين والبنات ، وتهذيب الغرائز المتصلة بالجنس وتوجيهها الى الطريق الذى يتفق مع ما تقرره الشرائع السماوية وتقره نظم الاجتماع ، مع ما تنطوى عليه هذه الناحية فى العصر الحاضر وما جلبته لها المدنية الحديثة من مشكلات وتعقيدات . ويقع قسط كبير من هذا العبء على الأم بوجه خاص نحو بناتها وعلى الأب بوجه خاص نحو أبنائه .

وعلى الأبوين أيضا بوجه خاص يقع واجب توجيه الأولاد الى الدراسة التى يتابعونها والعمل الذى يزاوونه ، وعلى مقدار حسن هذا التوجيه يتوقف نجاح الأولاد فى مستقبل حياتهم وإفادة المجتمع من جهودهم ، وعلى مقدار المعونة التى يقدمها الأبوان للمدرسة وغيرها من المؤسسات التعليمية أو الفنية أو المهنية التى يلتحق بها أولادهما ، وتضافرهما مع هذه المؤسسات فى تحقيق أغراضها ، وعملهما على تكملة نقصها الملحوظ فى الوقت الحاضر ، وما يبدلانه من جهود لتدارك ما يتخلف عن أعمالها من ثغرات فى شخصية الأولاد وفى تربيتهم - على هذه الأمور يتوقف نجاح هذه المؤسسات فى أداء رسالتها .

هذا هو ما ينبغى على الوالدين أدائه نحو أولادهما ، ولكن الواقع يشهد فى كثير من الأحيان تقصيرا ملحوظا فى هذه الواجبات مما يعود بالضرر على النشء ، وبإضرار كثيرة على المجتمع المصرى ، الأمر الذى يعرقل نهضته وتقدمه .

ولهذا التقصير أسباب وعوامل كثيرة يتصل أغلبها بثقافة الوالدين وأوضاعهما الاقتصادية والاجتماعية ، ويرجع أهمها الى ما يلى :

- جهل الوالدين فى كثير من الأسرات المصرية بشئون التربية بمختلف فروعها ، فقد أصبحت هذه الشئون فى العصر الحاضر معقدة كل التعقيد ، واحاطتها مظاهر الحضارة بطائفة كبيرة من المشكلات ، ستى أصبح كل فرع من فروعها موضوع علم مستقلا ونظريات تربوية

كثيرة ، ولم تعد تكفى غرائز الأبوين واستعدادهما الفطرى لتحقيق مقتضياتها ، وأصبحت احاطتهما بطائفة من المعلومات الأولية - على أقل تقدير - فى هذه الشئون ضرورية لتوجيهها الوجهة السليمة فى تنشئة الأولاد .

- تقصير وسائل الاعلام والدعوة والمؤسسات الصحية وغيرها فى تزويد الآباء بهذا القدر من المعلومات وترشيد جهودهم فى شئون التربية .

- اتجاه المرأة فى كثير من الأسرات المصرية الى ميادين العمل خارج أسرتها ، واستئثار العمل بمعظم جهودها ووقتها ، مما يضيق عليها الجهد والوقت فى الاهتمام بشئون الحضانة ورعاية أولادها فى المواقف التربوية المختلفة .

- انخفاض متوسط دخل الاسرة فى مصر ، مع ارتفاع نفقات المعيشة ، مما صرف جهود كثير من الأسرات الى توفير أساسيات العيش وضروريات الحياة ، وأصبحت شئون التربية تأتى فى مرتبة متأخرة .

- اتجاه كثير من الأسرات الى توجيه ابنائها توجيها غير سليم فى دراساتهم أو أعمالهم ، متأثرين فى ذلك باعتبارات التفاخر والمباهاة ، دون ادراك لميول الأبناء أو فهم للصالح العام ، مما أدى الى اضطراب الحياة الاقتصادية للأسرة والمجتمع .

ومن مظاهر ذلك أن كثيرا من الأسرات الريفية التى يشتغل كبار أفرادها بالزراعة ، وكثيرا من الأسرات المهنية التى يشتغل كبار أفرادها بالحرف والصناعات - توجه أولادها الى مدارس التعليم العام بدلا من أن تأخذهم بشئون الزراعة والحرف والصناعات ، أو توجههم الى التعليم الفنى ، وقد أدى هذا الاتجاه الى ضالة الدخل العائلى لهذه الأسرات وأساء الى الأولاد فى مستقبل حياتهم ، وحال بينهم وبين الاستفادة من نشاط آياتهم ، كما أدى الى الاضرار بالمجتمع لما أحدثه من نقص كبير فيما يحتاج اليه من أيد عاملة مدربة .

علاقتها بالمجتمع :

الأسرة مجتمع صغير ، وهى وحدة من وحدات المجتمع الكبير .
وصلاح هذه الوحدات فى ان تستمسك بتقاليد مجتمعه وقيمه وأن تنزل
عند حكمه وسلطانه ، إذ ان الأسرة أساس المجتمع ، وقوامها عندنا
الدين والاخلاق والوطنية ، والأسر الشاذة غريبة فى وطنها ، بعيدة عن
واقع مجتمعه ، فهى تعرقل حركة المجتمع الطبيعية وتتقل خطواته نحو
التقدم ، وحماية المجتمع تقضى بتقويمها وردها الى روح الجماعة
وسلطانها . ولما كان الأساس ان المواطنين سواء فى الحقوق والواجبات
، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل ، فليس هناك محل لأن
تدعى أسرة زعامة خاصة أو امتيازاً معيناً على أساس من عراقة
الاهل والنسب أو الغنى أو الجاه والسلطان ، ولا يزال فى بعض القرى
والمدن ما يفاير ذلك ، مما لا يتفق مع روح المساواة والمبادئ والقيم
الاجتماعية المجمع عليها .

والأسرة الناجحة هى التى يعتز أبنائها بالانتماء اليها ، وفى هذا
الانتماء ما يربطهم بوطنهم ومجتمعهم الكبير ، فمن لا يحس بالانتماء الى
أسرته يعز عليه أن يحس بالانتماء الى وطنه .

وقد عرف المصريون باعتدادهم بأسرهم وتعلقهم بوطنهم ، وكانت
الرحلة والهجرة عندهم اضعف منها فى أى بلد عربى أو اسلامى
آخر . وعلى عكس هذا كانت مصر ترحب دائماً بالمهاجرين واللاجئين
اليها ، وبعد جيل أو جيلين تنتهى صلتهم بوطنهم الاصلى ويعتزون
بانتمائهم الى مصر . وفى العقود الثلاثة الأخيرة بدت ظاهرة جديدة
وغريبة على الأسرة المصرية والمجتمع المصرى ، تتلخص فى الميل الى
الرحيل والهجرة الى دول عربية واسلامية وأجنبية ، وعرف للمصريين
جاليات ذات شأن فى بعض من هذه الدول ، وفى هذا مادفعنا الى أن
نسلم بانزواج الجنسية بحيث يستطيع المصرى أن يضيف الى جنسيته
المصرية جنسية أخرى . وإن كان فى الرحلة والهجرة كسب وتجربة ،
الا ان على مصر - مجتمعا ودولة ان تفسح صدرها لبنيتها ليزداد تعلقهم

بها واعتزازهم بالانتماء اليها ، وهذا واجب آخر من واجبات الأسرة
المصرية نحو وطنها ، فعليها أن تنشئ أبناء ومواطنين يقصدون
معتقداته ويلتزمون بشرائعه ويعتزون بتقاليده وعرفه وتاريخه وأمله .

مشكلات الأسرة :

مشكلات الأسرة كثيرة ومتنوعة ، يتصل بعضها بوسائل العيش
ومتطلبات الحياة مثل مشاكل الغذاء والكساء وهى شبه يومية فى بعض
الطبقات ، ومشاكل الإسكان وأزماته ، ومشاكل تعليم الأولاد واعدادهم
للمستقبل ، والمشاكل الناجمة عن الكوارث مثل موت العائل أو عجزه
أو مرضه مرضاً يقعد به عن مزاولة عمله أو انحراف بعض افراد
الأسرة ، وغيرها . ومنها ما يتصل بتكوين الاسر الحديثة مثل مشاكل
الغلو فى المهور ومستلزمات جهاز العروس واثاثها ثم مشاكل الشقاق أو
الخلاف بين الزوجين والطلاق وتنظيم النسل ، وغير ذلك .

ونكتفى بأن نقف قليلاً عند مشكلات ثلاث تمس الأسرة فى
صميمها ، وهى : الخلاف بين الزوجين ، الطلاق ، تنظيم النسل .

ولا تخلو الشركة القصيرة المدة أو طويلتها من تباين فى الرأى أو
اختلاف فى التقدير بين الشركاء ، وعليهم ان يتداركو ذلك بحكمتهم
وحسن تصرفهم ، والشركة الناجحة هى تلك التى لا يسمع فيها خلاف ،
ومع هذا لا يسلم الزواج من خلاف الشركاء . ولو قدر الزوجان
مسئوليتهما لتحاشيا ذلك ، وخلا خلافاتهما بأنفسهما ، وعليهما ان
يفعلا ذلك ما وجدوا اليه سبيلاً ، فان عز عليهما ذلك تدخل الآباء
والاصدقاء ، ورأياً للصدع وحفاظاً على سلامة العشرة . وأخطر شيء
ان يتعصب كل جانب لطرفه ، وواجب الآباء ان يوفقوا ويصالحوا ، لا أن
يتشددوا ويبالغوا ، فيتحول الخلاف الى خصومه ، ولا التأم لأسرة تحل
امورها عن طريق القضاء .

ولعل من الخير ، إن كان لابد من التقاضى ، أن يوضع المشكل بأمر
القاضى أمام هيئة للسلام والمصالحة .

أما الطلاق فهو حل عقد كان يجب احترامه ، وإعلان فشل كان

الشنون ، وبيان المضار في حالة اغفالها لهذه الواجبات مع تيسير السبل للأسرات وتشجيعها على الفحص والاستشارة والملاج وقبول ما تسعر عنه هذه العمليات قبل الاقدام على الزواج .

* ان ينهض المشرعون والمصلحون والقائمون على وسائل الاعلام والدعوة والارشاد - بوسائلهم المختلفة - لتصحيح المفاهيم المتصلة بالغلو في المظاهر المتصلة بالخطبة والزواج وإعداد الأثاث ، التي تثقل كاهل اولياء الامور وخاصة في الطبقات المتوسطة والفقيرة وعليهم ان يوضحوا روح الاسلام فيما يتصل بكل أمر من هذه الامور .

* تعميم انشاء دور المناسبات في القاهرة والمدن الكبرى ، بحيث يكون لكل حي داره ونشر فكرة هذه الدور في بقية المدن الأخرى تيسيرا على محدودي الدخل وغير القادرين .

ثانيا : في مجال وظائف الاسرة :

* تزويد المتزوجين بالمناهج السليمة في التربية ، وترشيد جهودهم في شئونهم ، وينبغي ان تجند المؤسسات المعنية طائفة من المتخصصين للتخطيط لهذه الشئون والاشراف على تنفيذها واختيار من يصلحون لهذا التنفيذ ، وينبغي ان تتجه التوعية في هذه الشئون الى الأم والأب كليهما ، ويمكن ان تقوم الجمعيات الاهلية والدينية والخيرية ومراكز تنظيم الاسرة ، بدور مناسب في هذه الامور .

* العمل على اشاعة القوة الحسنة على جميع المستويات ، وبجميع الوسائل الممكنة ، في الكتاب الذي ينشر ، والحديث الذي يذاع ، والمشهد الذي يعرض على الشاشة الصغيرة أو الكبيرة ، وفي الصورة التي تعلق ، أو الاعلان ، وغير ذلك من الوسائل المناسبة .

* ان توجه العناية الى التربية الدينية في مراحل التعليم المختلفة ، بما يحقق تنشئة الطفل منذ صغره على القيم الدينية وما تنطوى عليه من اخلاق ، انطلاقا من التزام المجتمع بمراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية . مع مراعاة تفاير منهج هذه التربية تبعا لمراحل التعليم ، على النحو التالي :

- في مرحلة التعليم الاساسي : تغرس القيم الدينية بأسلوب يحقق التوازن بين المتطلبات المادية والروحية ، بتدريس عقائد الاسلام وأحكام العبادات والمعاملات والعقوبات ، وتدرس القيم الاخلاقية من خلال نماذج

الأجدر بالزوجين أن يتحاشيا . ولاتقف آثار الطلاق عند الزوجين وحدهما ، بل تبذر بذور العداء والشقاق بين أسر مختلفة . ويزداد الامر خطرا ان انجب الزوجان ، وفي الحديث « أبغض الحلال عند الله الطلاق » والأسرة التي لا يهددها الطلاق تسعد بأمان وأطمئنان يمكنانها من أداء رسالتها على وجهها . والطلاق شر في ذاته ، ويزداد شرا ان وضع سلاحا في يد من لا يحسن استعماله . ومن واجبنا شرعا وعقلا ان نقاوم الشرور بيننا ، وأن نحاول دفعها ما استطعنا ، وسبيل ذلك أن ننظم استخدام هذا السلاح فلا ندعه لهوى الفرد ، ونضع في طريقه أولا ضرورة محاولة التفاهم والتصالح امام هيئة مختصة .

وتنظيم النسل مسألة حضارية واجتماعية ، وقد ترددنا في الأخذ به في النصف الأول من هذا القرن ، ثم بدأت الظروف المختلفة تفرضه علينا ، وطبقه كثير من سكان المدن باختيارهم .

وتلكا الريف زمتا في الأخذ بهذا التنظيم ، ولكنه بدأ يحس اليوم بضرورته ، وعلينا أن نرشده ونيسر له وسائل التنظيم .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى فيه من آراء حول موضوعها ، يوصى بما يأتي :

أولا : في مجال تكوين الأسرة :

* ان تعنى أجهزة الدعوة والارشاد والاعلام وأجهزة وزارتي الاوقاف والشئون الاجتماعية والهيئات المتصلة بشئون الاسرة - بإشاعة مفهوم الدين فيما يتصل بتعارف زوجي المستقبل احدهما بالآخر ، وتوضيح الحدود التي يقوم فيها هذا التعارف ، مع الأخذ في الاعتبار ظروف الحياة المعاصرة ، حتى يتشرب المجتمع اتجاهات سديدة تضمن سلامة علاقاته وسلامة اسره ، وحث الوالدين على ان يعاونا ما استطاعا اولادهما في تكوين اسرهم الجديدة دون تسلط أو تحكم .

* التأكيد على ما أخذ به من حد أدنى للزواج ، تجنباً لزوج مبكر مما ينتج عنه - في الغالب - نسل ضعيف ، ولايتيح للزوجين احتمال اعباء الاسرة وتفهمها والاضطلاع بتكاليها .

* ترشيد الأسرات في مرحلة التكوين فيما يختص بالناحية الصحية والناحية الوراثية في زوجي المستقبل ، وتعريفهما بواجباتها في هذه

حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، مع العناية باختيار النصوص الدينية فيها .

- فى المدارس الثانوية وما فى حكمها من مدارس صناعية أو زراعية أو فنية : يعنى بتدريس مفهوم العلم فى الاسلام ، والقيم التى تحكم المعاملات التجارية والصناعية وغيرها ، ويقوم بهذا مدرسون يعنون إعدادا سليما ، وأن تكفل الجدية الكاملة فى التدريس حتى يتحقق الغرض المرجو منه .

- فى المرحلة الجامعية : يدرس الدين كفكر سياسى واجتماعى واقتصادى وتشريعى وحضارى ، وأن يقوم بهذا أساتذة تتوفر فيهم - الى جانب المعرفة بعلوم الاسلام - المعرفة بالثقافات المعاصرة ، مع توفير الكتب الدينية الملائمة .

- ان تأخذ الاساليب والمناهج التربوية بعدة اعتبارات فى مراحل العمر التى يمر بها أولادنا . وهذه الاعتبارات هى :

x ان مرحلة اللعب بالنسبة للنشء قد ضاقت ، ويتبغى أن نلاحظ ان اللعب يسد حاجة ضرورية لدى الطفل ، ولا يتعارض مع الواجب المدرسى إن أحسن تنظيمه .

x أن مرحلة التعليم قد طالت ، ولكن جانب التعليم فيها طغى على جانب التربية والتهديب ، ومن واجب التربية والمدرسة معا أن يعنيا بسلوك الناشئين وأخلاقهم .

x أن مرحلة المصاحبة بين الصغار - بعد بلوغهم - وبين الكبار قد انعدمت تقريبا وأصبحنا نشكو من أزمة المفاهيم المرتبطة بتفاوت الأعمار ، وما أحوج الطرفين الى التلاقى ، لكى يعيشا معا فى عصرهما ويحققا التطور على الوجه السليم .

- التخطيط للتوسع فى انشاء دور الحضانه ، لضرورة وجودها مع ظروف الأسرة المصرية المعاصرة ، حماية للطفولة ، وكفالة للتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ، على أن تقوم هذه الدور على المستوى الذى يتلام مع رسالتها .

ثالثا : فى مجال الأسرة والمجتمع :

* التأكيد فى سياستنا الادارية والتنفيذية - الى جانب ما أخذنا به من تشريع - على التسوية بين المواطنين جميعا فى الحقوق والواجبات ،

بلا امتياز ولا تفرقة بين فرد وآخر وبين أسرة وأخرى ، فالأفراد والأسر كلها امام المجتمع سواء .

* ان ينهض المصلحون والقائمون على الدعوة والارشاد والتربية - الى جانب الأبوين فى كل أسرة - الى التأكيد على الروابط الأسرية والمبادئ التى تحكم العلاقات بين أفراد الأسرة ، على أساس من القيم التى تدعو الى الحب والتوقير والاحترام ، وتقوى من تلاقى أفراد الأسرة على أساس وجدانى وعاطفى ، وليس على أساس مادى صرف ، ويمكن الرجوع فى ذلك الى مبادئ الدين وأحكامه والى قيم الأخلاق .

* ان توضع سياسة متكاملة للخدمات بالنسبة للأسرة ، توفر لها ما تتطلبه حياتها من ضروريات ، وخاصة فيما تجرى عليه حياتنا اليومية ، كالحصول على المواد الغذائية والسكن المناسب ، مع ضرورة الاهتمام بما يأتى :

- توفير نور لرعاية الطفولة والمسنين والمعوقين استجابة للظروف التى دخلت على حياة الأسر المعاصرة .

- انشاء نواد فى الريف يكون من وظيفتها تنقيف الفلاحين ، ونشر الوعى بينهم وترشيدهم فى شئون حياتهم وخاصة فيما يتصل بشئون الزراعة .

- توفير دور الثقافة بالمحافظات المختلفة ومدها بالخدمات الثقافية الضرورية .

رابعا : فى مجال مشكلات الأسرة :

* ان ينشأ فى كل قرية ، وفى كل حى من احياء المدينة ، هيئة للمصالحة يتوفر فى أعضائها مواصفات وشروط معينة - يرجع اليها فى مسائل الخلافات الاسرية ، وعلى القاضى ان يحيل اليها الخصومات قبل النظر فيها .

* ان تتضافر وسائل الدعوة والاعلام وجهود وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف ودور العبادة والجمعيات الدينية ، على اشاعة التعاليم الدينية والمبادئ الاخلاقية المتصلة بحياة الأسرة ، وتثبيتها فى النفوس وبيان المضار والنتائج السيئة فى حالة اغفالها .

* تدعيم الوسائل التى تحقق تنظيم النسل بالطرق العلمية والتنفيذية المناسبة لظروف حياتنا الاجتماعية .

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

القيم والسلوكيات فى مجال التنشئة الاجتماعية

تعيش المجتمعات فى عالم من المتغيرات المتجددة فى الفكر والعلم والمعاملات وأساليب الحياة ، ولم يعد أى منها - فى العصر الحديث - يحيا فى ظل خصائصه الذاتية دون أن يتأثر بغيره .

وفى إطار من هذا الواقع الملموس ، فقد طرأ على المجتمع المصرى تطورات - وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - صاحبها مظاهر التحديث فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية والاعلامية والثقافية ، مما حمل فى طياته متغيرات مؤثرة فى القيم والمعتقدات وأنماط السلوك . وخاصة بعد ما أحدثته ثورة يوليو ١٩٥٢ من تغييرات اجتماعية جذرية ، وهى تتجه الى محاولة تحقيق هدف العدل الاجتماعى والملابسات الأخرى التى صاحبها حتى وقت قريب .

وقد أدت تلك المتغيرات الى كثير من النتائج المتداخلة بين السلب والايجاب ، ويمرر الوقت أخذ القلق يتزايد فى مواجهة السلبيات ، التى بدا أنها توشك أن تحيد بنا عن هدفنا الأصلى ، الا وهو تنمية الانسان المصرى ، الذى تستطيع مصر أن تقف به على مشارف القرن الحادى والعشرين .

ولذلك اتجهت المجالس القومية - منذ وقت مبكر - الى دراسة هذه العوارض ، واهتمت بتجلية العوامل التى أثرت على تكوين المجتمع المصرى ، من حيث : تشكيل سلوكه وتنظيم أعماله وضبط تصرفاته

٣٣٤

وأحكامه ، واضعة فى اعتبارها أن الانسان هو الوسيلة الاساسية لكل إصلاح وتطوير وتقدم ، وهى فى الوقت ذاته الهدف النهائى من ذلك كله .
المشكلة :

شهدت مصر فى السنوات الثلاثين الأخيرة عدة أحداث ومتغيرات ضخمة عكست آثارها على القيم والسلوكيات من أهمها :
قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وما أحدثته من تغييرات جذرية فى المجتمع ،
من أهمها : اعادة توزيع الملكية الزراعية ، وتأميم وتمصير عدد من البنوك والشركات ، والتوسع الصناعى ، والتوسع فى التعليم بجميع مراحله .

- اشتراك مصر فى عدد من الحروب ، وهزيمة عام ١٩٦٧ .
- تزايد هجرة العمالة المصرية للعمل فى الخارج ، وبخاصة فى الدول العربية وكان من نتيجة كل ذلك أن حدث ما يلى :

× اتساع دائرة المستفيدين ، وبخاصة العمال والفلاحون ، من عائد التنمية فى المجتمع ، تلك التنمية التى تسهم النولة بنصيب كبير فى برامجها .

× سهولة الحصول على المال عن طريق العمل فى البلاد العربية وغيرها .

وبعد فترة من الضبط الاقتصادى الذى اتسم بالحد من الاستهلاك والابتعاد عن الكماليات والسلع المستوردة ، تقررت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بداية السبعينات وأدى هذا الى امرين : زيادة فى دخل بعض الفئات زيادة مفاجئة ، واندفاع استهلاكى لم تر مصر له مثيلا ، على الرغم من أن ذلك لم يكن مقصودا او متوقعا . وكان من نتائج هذا الاندفاع ما يلى :

- إهمال السلع المحلية والاقبال على السلع المستوردة ، وانتشار هذا النمط الاستهلاكى .

- غمر الاسواق بكل انواع السلع الكمالية التى لا تتفق مع الظروف الاقتصادية المحلية وارتفاع اسعار هذه السلع ارتفاعا كبيرا ، وركود كثير من السلع المحلية .

- انتشار تقاضى العمولات بين بعض الفئات فى القطاع العام والمصالح الحكومية الى جانب استئراء السوق السوداء . وصاحب هذا

أو دينية أو ترويحية أو مهنية ، وكذلك التأثير الذى يتعرض له من وسائل الاتصال الجماهيرية فكل هذه المؤثرات أو القوى المؤثرة على تنشئة الفرد لا يمكن إهمالها فى محاولة التوصل الى صورة متكاملة لمحصلة تلك القوى على قيم الاجيال الجديدة وسلوكياتها . ويكتسب الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية موجبات السلوك من اتجاهات وقيم يتمثلها فيما يمكن أن نسميه « بالضمير » وهو قوة ضبط داخلى قد يتسق أو لا يتسق مع قوى الضبط الخارجى ، وهى التى قد تكون غير رسمية تتمثل فى المعايير الاجتماعية السائدة ، أو الرسمية متمثلة فى القوانين ونظم الثواب والعقاب . وإذا كانت الحرية هى اساس كل تقدم الا انها سلاح ذو حدين : فهى توفر فرص المبادأة أو الابتكار والانطلاق فى العمل من ناحية ، ولكنها قد تؤدي الى انحرافات سلوكية وخروج عن القيم المرغوبة من ناحية اخرى . أى أنه لابد من توقع بعض الانحرافات مادامنا قد اخترنا الديمقراطية منهجا للحياة .

عوامل ضعف هذه القوى ونتائجها :

تضعف آثار هذه القوى المؤثرة على السلوك اذا ما افتقدت قوى التنشئة الاجتماعية - ومنها الأسرة والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات - وضوح الرؤية بالنسبة الى القيم أو ترتيب أولوياتها ، وإلى السلوكيات ومدى مشروعيتها أو انحرافها وكذلك اذا افتقدت هذه القوى التوافق فى مفهومها ، فان ذلك جميعه يضعف من هذا التأثير .

وحيثما تضطرب المعايير والعادات والتقاليد والقيم التى عاشها المجتمع ، واستقرت فى وجدانه ، وشكلت له نوعا من أنواع الضبط الاجتماعى الداخلى أو الخارجى غير الرسمى ، وحيثما يضعف الاقتناع بهذه القيم والمعايير ، وتتعرض لتغييرات مستمرة - فان ذلك يؤدي الى حدوث نوع من أنواع الوهن الخلقى . فتضطرب المعايير وتضعف قدرتها على توجيه السلوك الاجتماعى ، فلا يصبح الخير والشر واضحا . ثم يزداد الأمر تفاقمًا حينما تعجز هذه القيم والمعايير عن أن يكون لها فاعلية مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ، فتنتشر ألوان من السلوكيات المفككة والضارة بتماسك المجتمع والمضعة للالتئام ، وليس هذا مقصورا على مصر وحدها بل يشمل العديد من الدول المتقدمة والدول النامية .

الاندفاع الاستهلاكى تلك الإنتاجى فى كثير من مرافق العمل فى الدولة وتعاضل اعداد موظفى الحكومة الذين اصبحوا يحصلون على دخول لا تتناسب مع مايساهمون به من إنتاج ، فانصرف البعض لانشطة خارج نطاق عملهم الرسمى ، مما أدى الى الإهمال فى العمل ، والتمادى فى الغياب للتوفيق بين الأعمال المختلفة التى يقومون بها . وذلك كله إلى جانب غياب الادارة الحازمة . وزادت حالات الرشوة واختلاس المال العام وتنوعت أساليبها . كما ظهرت نوعيات من الافراد لاتشعر بقيمة العمل ، أو أهمية الاخلاص فى ادائه وتسعى للحصول على المال من اسهل السبل ، وانزوت الفئة الجادة المبقية على قيم العمل المنتجة نتيجة شعورها بالاغتراب فى المجتمع .

• وكان ان زادت دخول بعض الفئات دون الفئات الأخرى زيادة كبيرة ومفاجئة لاتستند الى جهد حقيقى واختل التوازن فى المكانة عن طريق الحراك الاجتماعى السريع وغير الموجه .

مواجهة المشكلة :

يمكن ان تتم مواجهة المشكلة بالطرق الآتية :

- توفير المناخ السياسى والاقتصادى (التصنيع والتكنولوجيا) المناسب للتغيير المنشود .

- القانون : على ان يهيئ المجتمع وسيلة ناجحة لتنفيذه .

- النمو الذاتى : ويقصد به العملية التى يتم عن طريقها تفجير الطاقات الذاتية الكامنة فى نفوس المواطنين ، عن طريق تشجيع اعتماد المواطنين على أنفسهم ، وتدعيم المشاركة وتوفير فرص التعلم الذاتى .

- التنشئة الاجتماعية : عن طريق الأسرة والمدرسة ومجموعة الأصدقاء اساسا .

القوى المؤثرة على تنشئة الفرد :

تكمّن جذور السلوك الاجتماعى فى السنوات الأولى من حياة الفرد ، فيما يتعرض له من مؤثرات التنشئة الاجتماعية المبكرة فى الأسرة ، والجيرة ، والمدرسة . ولايعنى هذا إهمال المؤثرات الأخرى التى يتعرض لها الفرد فى أثناء نموه : فى فترة الدراسة الجامعية ، وفى محيط العمل ، وفى مختلف الجماعات المرجعية التى يتعامل معها ، سياسية

بعض السلوكيات الضارة :

ومن أمثال تلك الألوان من السلوك الذى أصبح ملحوظا فى المجتمع المصرى فى هذه الايام : اللامبالاة والنهم الاستهلاكى ، وضعف الانتاجية ، وغياب بعض الموظفين عن عملهم ، وانصرافهم الى اعمال اخرى فى اوقات العمل الرسمى سعيا وراء مزيد من الدخل ، واتساع السوق السوداء ، وعدم احترام المواطن - قبل التاجر- للتسعيرة الرسمية ، وتعالى بعض موظفى الحكومة الذين يفترض أنهم فى خدمة الجمهور عليه ، وصعوبة قضاء المصالح اليومية للجمهور ، وما تسوقه الجرائد اليومية عن الصفقات المربية والانحرافات ، وزيادة معدلات ادمان المخدرات ، واهمال النظافة العامة فى الشوارع وفى مناوئ المنازل ، وتجاهل الكثيرين لترخيص المباني وحدود ارتفاعاتها مما ادى الى عدد من حوادث انهيار المنازل ، وتجاهل قواعد المرور ، وانخفاض مستوى التعليم فى المدارس والجامعات ، وتفشى ظاهرة الدروس الخصوصية ، وتخريب الأرصفة والشوارع ، والسلوك المؤدى الى تلوث البيئة وبخاصة الضوضاء ، وانتشار الكثير من مظاهر التفكير الخرافى ، والسلوك المنحرف فى الموالد ، وانتشار الأفلام والأغاني الهابطة ، ومختلف مظاهر التدهور الخلقى ومظاهر السلوك التى تشير الى تحريف أو الى سوء فهم الدين ، وما أكبها من عنف وتطرف ، والنزعة الى تخزين السلع ، وظهور منتجات وطنية تنقصها مواصفات الجودة ، وغيرها .

وفى هذا المجال يجب مراعاة انه ليس كل انحراف مشكلة بالمعنى المفهوم ، فالخروج عن النمطية قد يعده البعض انحرافا ضارا يلقى بهم لمجرد انه عمل غير مألوف .

مظاهر رفضها :

ورغم ظهور تلك السلوكيات الضارة بتماسك المجتمع وسلامته ، فإن الرفض الذى يبديه افراد المجتمع ومنظوماته لها ، يمثل تحديا كبيرا ،

والناس على كافة مستوياتهم منشغلون بالحديث عن هذه السلوكيات السلبية ، وهناك أجهزة تعمل على تعقب المنحرفين ومحاكمتهم ، وفتح قنوات الحوار مع الجماعات المتطرفة ، علاوة على تعقب الصحافة وأجهزة الاعلام لهذه السلوكيات بالكشف عنها ونقدها ، واتاحة فرص الحوار والنقد للرأى الآخر والمعارضة ، ومطالبة القيادة السياسية فى أعلى مستوياتها بالعمل على التصدى لهذه السلوكيات الوافدة على المجتمع .

ومن المحقق أن المجتمع المصرى بأصالة قيمه وتماسك بنيانه جدير بأن تعلق فيه الايجابيات فوق السلبات ، اذا ما أحسن التخطيط فى اطار منسقى ومتكامل .

أسباب انتشار السلبيات وضعف الايجابيات :

ومن الممكن تفسير كل من الظواهر الايجابية والسلبية ، وما يترتب على كل ذلك من مدى الشعور بالمسؤولية والاستعداد لتحملها على اساس وجود الانتماء أو غيابه ، ويبقى السؤال : ولماذا شاعت هذه السلبيات وضعفت الايجابيات فى السنين الأخيرة ؟ يمكن القول بأن ارتفاع الاسعار عالميا بعد الارتفاع الكبير فى اسعار البترول ، واستنزاف المرافق ، وازمة المساكن ، وارتفاع اثمان الارض والمباني والسلع ، وازدحام وسائل المواصلات ، بالإضافة الى انخفاض مستويات التعليم فى مختلف مراحله بسبب ازدياد الفصول وجامعات الكثرة وانتشار الدروس الخصوصية ، والتأثيرات السلبية لبعض انوات التكنولوجيا مثل الفيديو كاسيت - كل ذلك أدى الى الشعور بالاحباط الذى واكبته هجرة متزايدة الى بلاد البترول ، مكنت البعض من جمع الثروات فى وقت محدود ، كما أن الانفتاح الاستهلاكى أسهم فى زيادة حدة المشكلات السابقة ، ولعل اخطر نتائجها هي : أن أعدادا من المواطنين استطاعت فى ظل الانفتاح وغلبة الضوابط أن تجمع الثروات بطرق ، القليل منها مشسروع ، فشككت بذلك نماذج سلبية مهدت الطريق الى دعم الانانية والسعى الى المصلحة الفردية على حساب المصلحة العامة ، فانصرف

الموظف عن الانتظام فى عمله ، وقلت انتاجية العامل ، واصبح الفرد يهتم بنظافة شقته نون عمارته أو نون الشارع ، وشاع الاهتمام فى صيانة الممتلكات العامة ولم تراع حرمة الشارع ، وازدادت الجراة فى انتهاك قواعد المرور ، وفى تقبل الرشوة ، وفى الاتجار فى السوق السوداء ، بل ان التعبير عن القيم الدينية نفسها اصبح يأخذ احيانا صورا غير سوية من البلبلة والعنف والخروج عن النظام . كما أن بعض النظم التى تهدف الى تربية الشباب وتعوددهم على الانتماء مثل الخدمة العامة أخذت فى كثير من الاحوال صورا مظهرية بعدت عن الجوهر .

واللافت للنظر انه بالرغم من أن الجميع يتحدثون عن هذه الظواهر السلبية فى مجالسهم الخاصة والعامة ، بصورة يعبرون فيها عن تقديرهم لخطورتها ، وبالرغم من متابعة أجهزة الضبط والعقاب للانحرافات - الا ان الكثيرين ما زالوا يعتقدون ان هذه المتابعة مقصورة على الحالات الصارخة فقط . ومن أمثلة ذلك : شيوع خلو الرجل والرشاوى ، والمخالفات العديدة للنظم العامة ، وتلويث النيل والبيئة ، مما جعل أجهزة الضبط تبدو كما لو كانت عاجزة عن وقف هذا الطوفان .

ولعل ذلك الموقف هو ما يعبر عنه بمصطلح « المآزق الاجتماعى » الذى يفتقد فيه الدافع الى القناعة بقدر من الثواب لكل فرد فى المجموع ، اقل قليلا مما يمكن أن يحصل عليه من ثواب فردى عاجل ، برغم علمه بان النهاية الحتمية سوف تكون وبالا على المجتمع .

قيم وسلوكيات مرغوبة :

إزاء ذلك المناخ المجتمعى ، الذى تنعكس آثاره على كل قوى المجتمع وأنساقه ، بما فى ذلك تلك القوى أو الأجهزة المؤثرة على عملية التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة - فان من الضرورى اظهار ودعم نوعيات القيم والسلوكيات الايجابية التى يجب القاء الاضواء عليها باستمرار ،

والتفرقة بين ما يمكن أن يسمى سلوكيات مرغوبة أو غير مرغوبة ، وعلى ضوئها يمكن تحديد أهم هذه النوعيات من القيم والسلوكيات ، وفقا لوظيفتها فى الحياة المجتمعية ، على النحو الآتى :

- القيم والسلوكيات الدينية .
- قيم وسلوكيات تدعم الانتماء والاهتمام بالمجتمع .
- قيم وسلوكيات تدعم الانتاج .
- قيم وسلوكيات تدعم المسئولية الاجتماعية (التكافل الاجتماعى) .

• قيم وسلوكيات تدعم التنمية الذاتية والاستزادة فى تنمية المعارف .

- قيم وسلوكيات تدعم المواطنة الديمقراطية .
- قيم وسلوكيات تدعم الخدمة العامة أو العطاء للمجتمع .
- قيم وسلوكيات تدعم التعامل الحضارى (التعايش واحترام الانسان) .

• قيم وسلوكيات تدعم النظافة والجماليات .

• قيم وسلوكيات تدعم حماية البيئة .

الأجهزة المؤثرة على التنشئة الاجتماعية :

على الرغم من أن عملية التنشئة الاجتماعية عملية ممتدة فى حياة الانسان على طولها ، ومن خلال كافة المواقف والأجهزة التى يتعامل معها خلال حياته ، فان هذه الدراسة تهدف الى ان تركز على الفترة الأولى التى تسبق التحاق الانسان بسوق العمل ، أى فترة الطفولة والصبا والشباب المبكر ، بوصفها فترة الإعداد الأساسية للمواطن ، والتى يمكن - اذا أحسن تنشئته خلالها - أن توفر الجهود العلاجية لتقويم سلوكياته وقيمه فى المستقبل . وعلى ذلك يجدر الاهتمام بالأجهزة التالية ، التى تؤثر على التنشئة الاجتماعية فى الاجيال الجديدة .

• الأسرة .

الوقت الذى زادت فيه حدة البطالة المقننة فى بعض القطاعات ، وما ترتب على ذلك من مظاهر التسبب ونقص الانضباط فى كثير من المجالات .

- مشكلة نقص الخدمات المعاونة التى تمكن المرأة من مواصلة تأدية دورها فى الأسرة بفاعلية ، فى ظروف المتغيرات التى حدثت بالنسبة لدورها فى الحياة العامة والانتاجية والسياسية . فان عدم توفير دور الحضانة المأمونة ومتطلبات المنزل الميسرة ، والمواصلات المريحة مثلا - ينعكس على كفاءة قيام المرأة بدورها فى تنشئة الأجيال الجديدة داخل أسرتها .

- ومع ذلك فان تبرير الانحراف السلوكى باسم الصعوبات والمشكلات الحياتية التى يواجهها أى مجتمع نام ، أمر يمكن كشف خداعه ، حينما يشعر أبناء المجتمع بالعدالة فى توزيع المعانات والتضحيات ، والتفهم لما تستهدفه هذه المعاناة والتضحيات من التحرك بالمجتمع الى الانطلاق بالتنمية الى مستقبل افضل .

دور أجهزة التربية والاعلام فى مواجهة السلبيات :

ان فاعلية ضوابط السلوك الذاتية أو المجتمعية ، تعتمد بدرجة أكبر على وضوح البناء القومى الذى تقتنع الغالبية بانه الطريق الى الحراك الاجتماعى الرأسى السليم ، أى المعيار الذى يفرق بين السلوك المحترم والمحتقر ، والصواب ، والخطأ ، والمرغوب وغير المرغوب .

ومن هنا تأتى أهمية دور أجهزة التربية والاعلام فى تنقية ما شاب البناء القومى للمجتمع من تشوهات وسلبيات خلال مراحل التغيير الحديثة ، ومن أهمها :

- الآثار السلبية لبعض السياسات الاقتصادية الانفتاحية غير المنضبطة التى أدت الى تواجد قنوات ناجحة للحراك الاجتماعى لغير الملزمين بقيم العمل والانتاج . والمقصود هنا ليس الانفتاح فى حد ذاته ، ولكنه الانحراف بالانفتاح عن غاياته الأصلية التى تستهدف

. البيئة المجتمعية (من الجيرة الى المجتمع المحلى) .

. الجهات المرجعية (الدينية والسياسية والترويحية) .

. المدرسة (حتى نهاية المرحلة الجامعية الأولى) .

. وسائل الاعلام (الاذاعة - التلفزيون - الصحافة - المسرح -

السينما) .

المشكلات الراهنة وأثرها على القوى الضابطة للسلوكيات :

تأثرت فاعلية بعض القوى الاساسية المكونة أو الضابطة لسلوكيات الاجيال الجديدة ، ببعض المشكلات المجتمعية المعاصرة الحادة - الأمر الذى يجعل التعامل الناجح مع هذه المشكلات مطلباً أساسياً ، لإعادة الفاعلية الى دور هذه القوى فى تنشئة الاجيال الجديدة .

ومن أهم هذه المشكلات ما يأتى :

- مشكلة توفير المسكن اللائق للأسرة الجديدة ، فان اغتقاد الأسرة لخصوصيتها واستقرارها السكنى يفقدها القدرة والفاعلية على رعاية ابنائها واداء دورها الأساسى فى التنشئة وتثبيت القيم والسلوكيات السليمة فى ابنائها وبناتها .

- ان برامج تنظيم الأسرة ، يجب أن تولي اهتماما كبيرا بالتوعية وتوفير الوسائل اللازمة للحد من مشكلة تزايد السكان .

- مشكلة النمو الحضرى العشوائى ، أو فقدان معوقات التخطيط العمرانى السليم التى تتسبب فى القضاء على المفهوم الاجتماعى النفسى للجيرة والناحية والجماعات الأولية . وبالتالي يفتقد المجتمع اقوى أجهزة رقابته الاجتماعية فاعلية على السلوك ، ويتزايد اعتماد الانضباط السلوكى على قوى الرقابة الرسمية الاقل فاعلية .

- مشكلة انخفاض مستوى الانتاجية فى الزراعة والصناعة والخدمات ، وتدهور المرافق ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه معدلات الاستهلاك ارتفاعا يفوق معدل الزيادة فى المصادر والموارد ، وفى

النفع العام للجميع وليس تكديس الثروات فى ايدى قلة منحرفة ، ومن بين الاسباب التى ساهمت فى ذلك :

- الآثار السلبية للبيروقراطية الادارية التى أدت الى تواجد قنوات ناجحة للحراك الوظيفى للمنحرفين ولغير المنتجين فى غيبة نظم حازمة للثواب والعقاب مكنت البعض من التسلق على اكتاف الآخرين ، وزاد من حدة المشكلة فقدان التقدير للنماذج الطيبة من العاملين الجادين .

- الوسائل والأساليب الملتوية للتجار بالسياسة عند البعض ، توصلنا الى النفع الخاص دون العام .

الخلاصة والتوصيات

تخلص هذه الدراسة والمناقشات المستفيضة التى دارت حولها خلال اجتماع المجلس فى المقترحات العامة والتوصيات الآتية :

* الاصرار على منهج التخطيط الشامل المتكامل الذى ينظر الى المشكلات السلوكية بوصفها محصلة لتفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، دون انتظار وقوع المشكلات للعمل على حلها ، بل العمل على تجنب أسباب وقوعها ، استنادا الى القوى الايجابية الاصلية فى الشعب المصرى .

* أن يناط تخطيط البرامج والمشروعات فى مجال القيم والسلوكيات بهيئة أو جهاز ينشأ لهذا الغرض ، ويتولى التنسيق بين مختلف الجهات المختصة ، ويتابع ويقوم النتائج ، ويعمل على مواصلة وتحسين الجهود ، ويتولى هذا الجهاز تحديد مؤشرات للتقدم فى مجال القيم والسلوكيات يمكن قياسها واستخراج دلالاتها العملية .

* دعم التربية الدينية الاصلية القائمة على أساس من الفهم والحوار والكلمة السواء والممارسة فى الحياة اليومية .

* الاهتمام بمواجهة المؤثرات الخارجية التى تتسبب فى تدهور القيم والسلوكيات فى المجتمع المصرى ، وذلك عن طريق إعداد الدعاة من رجال الدين القادرين على التصدى لهذه المؤثرات بمتهج علمى

يتمشى مع متغيرات العصر .

* مداومة التعريف بمخاطر الوضع الراهن ووسائل العلاج عن طريق أجهزة الاتصال الجماهيرى بمختلف انواعها ، من صحافة واذاعة وتليفزيون وسينما ودور عبادة ومدارس واندية ، بالاسلوب الملائم لمختلف الفئات والمستويات . ومن الضرورى الاستعانة فى هذا المجال بالمتخصصين فى العلوم السلوكية بعامة وعلوم الاتصال بخاصة . مع التركيز على العمل الجماعى والقرار الجماعى ، وعلى الانتقال من مرحلة النقاش فى الندوات والمجالس الخاصة المبنودة الى مرحلة العلنية الجماهيرية ، بقصد دعم المعايير الاجتماعية الضابطة .

* اتخاذ الاجراءات العملية التى تحول دون تبرير الانحراف أو الخروج على النظم . ومنها على سبيل المثال :

- أن يكون العائد بقدر الجهد المبذول والعطاء ، ومن خلال القنوات الشرعية ، فى اطار من نظم تأخذ بأسباب الثواب فى كل المجالات ، سواء فى المصنع أو فى المكتب أو التجارة أو السياسة أو التعليم أو الخدمة ، وغير ذلك .

- التصدى بحزم وفاعلية لمشاكل المرور ، وتوفير وسائل المواصلات العامة وانشاء الجراجات متعددة الأدوار ، واستغلال الأراضى الفضاء لإعداد أماكن لانتظار السيارات ، والإصرار على انشاء الجراجات فى العمارات السكنية .

- عدالة توزيع السلع الأساسية ، وتوفير أكبر عدد من منافذ توزيعها ، واتخاذ كافة الوسائل لضمان وصول الدعم الى مستحقيه ، على أن يسهم القادرون بنصيب وافر فى زيادة موارد الدولة . والحد من استيراد السلع الكمالية .

- الأخذ بمختلف الوسائل العلمية للحد من استهلاك الطاقة ، وتوفير الميكنة الزراعية ، وأدوات الخدمة المنزلية بأسعار فى متناول الكثرة من الجماهير .

* أن يسبق إصدار القوانين المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإمكان تطبيقها ، ومن ثم يتأتى الاصرار والحزم فى تنفيذ القوانين ، بحيث لا يعلو صوت فوق صوت القانون ، مثل قوانين المبانى وتجريف الارض الزراعية ، والجرائم التموينية ، وجرائم السطو على المال العام ، والقوانين المرتبطة بمحو الأمية والسلوك الصحى ، وبالنظافة العامة والمحافظة على البيئة وغيرها .

* وضع الضوابط الكفيلة بالاستفادة من تطبيق نظامى الخدمة العامة والتجنيد الاجبارى على النحو الذى يحقق أهداف كل من النظامين ويخدم تقدم وتنمية المجتمع .

* وضع برامج محددة ومنوعة ومستمرة للتدريب التحويلى للأعداد الزائدة من العاملين فى الحكومة والقطاع العام ، تمهيدا لتوزيعها على الجهات والمشروعات التى تحتاج اليهم ، لاستيفاء النوعيات المطلوبة من التخصصات والمهارات أولا بأول من هذه الأعداد . والتركيز على تشجيع الشباب على العمل فى المجتمعات الجديدة وفى سيناء والصحارى ، مع توفير مقومات الانتاج لهم . على أن يسبق ذلك وضع خطة قومية لتنمية الموارد البشرية ، وكفالة حق التعليم لمن يستطيعه ويستحقه ، فلا تستثمر الموارد لتشجيع الرسوب المتكرر دون ضوابط وعلى نفقة الدولة . وادخال خدمات التوجيه والارشاد فى مختلف مراحل التعليم قبله وبعده .

* العمل على اتخاذ الاجراءات والوسائل الكفيلة بتقوية الشعور بانتماء الفرد المصرى فى مختلف المجالات ، اذ ان الانتماء هو المحرك الاساسى لأنماط السلوك الايجابية ويأتى فى مقدمة ذلك إتاحة مزيد من الحريات ومزيد من المشاركة الأصلية للجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية ، وبخاصة من خلال منظمات الحكم المحلى ، والمؤسسات الحزبية ومختلف صور العمل الجماعى مثل : مجالس الأحياء والعمارات وغيرها ، بحيث يدرك المواطن انه لا تعارض بين المصلحة العامة

٣٤٠

ومصلحة الفرد ، وان التضحيات مطلوبة من الجميع لمصلحة المجموع .
* نظرا لأن القوة الطيبة عامل هام فى دعم القيم والسلوكيات الايجابية ، لذلك يتعين التدقيق فى اختيار القيادات فى مختلف المجالات ، لا من حيث المستويات الادارية والفنية والعلمية فقط ، بل ومن حيث القيم والسلوك مع ضرورة مكافأة نماذج القوة الحسنة تشجيعا لها ودفعاً للغير على الاقتداء بها .

* الاهتمام بالسكن ، باعتباره الوعاء الاساسى والرئيسى الذى تعيش فى كنفه الاسرة ، وتمارس فيه مهمة التنشئة الاجتماعية لأفرادها ، تلك التنشئة التى تتأثر حتماً بنوعية هذا السكن ومستواه ، وذلك فى اطار خطة قومية تضع الاولوية للطبقات المحتاجة ، وتتناهى عن تقديم الدعم للسكان الفاخر كما تعتمد قدر الامكان على الجهود الذاتية .

* لما كانت ظروف العمل فى الخارج قد أدت الى ظهور جيل من المواطنين زادت دخولهم زيادة كبيرة فينبغى اتخاذ كافة الاجراءات التى تشجع المواطنين على استثمار مدخراتهم فى مشروعات يقومون بها بأنفسهم .

* تأصيل المنهج العلمى كأسلوب للحياة : حياة الفرد والجماعة والمجتمع ، والذى يدعو اليه الدين ، وتدعو اليه الحاجة الملحة لعلاج الظواهر التى نشك منها فى سلوك الأفراد والجماعات ، كما انه الوسيلة الكفيلة لحل كثير من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية .

* الاهتمام بالتربية السياسية فى المجتمع المدرسى والجماعى عن طريق تدعيم الاتحادات الطلابية ونظام الأسر ، حيث تمارس الديمقراطية واحترام الرأى ، والرأى الآخر وحرية التعبير ، والغاء الاجراءات التى تحول او تقيد التعبير الحر السليم ، وبهذا تصبح التربية السياسية جزءا اساسيا من العملية التربوية .

* الاهتمام بالتربية الاقتصادية فى المجتمع المدرسى عن طريق :
- ممارسة أنشطة طلابية اقتصادية داخل المدرسة وحولها مثل

سياسة عامة للشباب

قضايا الشباب قضايا متداخلة متعددة الجوانب ، لا تكاد تنفصل عن قضايا المجتمع الذي يعيش فيه ، وإن اختلفت بمناخ ومطالب تناسبها وتنفرد بها .

وقد تعددت مجالات الدراسات التي تعرضت للشباب من قبل المجلس ، ولكن لا يزال عدد من مشكلاتها يتطلب المزيد من التحليل والتماس الحلول . لهذا فقد أثر المجلس أن تركز الدراسة الحالية على النواحي الانسانية بخاصة ، لاسيما ما تعلق منها بما بين الشباب وبين المجتمع والأسرة ، وما بينهم وبين القيم القديمة المتوارثة ، ومجالات القوة المعاصرة ، وقضايا التعليم والثقافة والحياة السياسية ، وحماية القانون والدستور ، وانعكاسات الصلات بالمجتمعات الدولية الخارجية ، وذلك على التفصيل التالي :

الشباب في المجتمع والأسرة :

- أخذت الدراسة في تعريف الشباب بوجهة نظر علماء الديموغرافيا من حيث الاستناد في تعريف الشباب الى محك خارجي ، أى الى السن أو العمر الذي يقضيه الفرد في معترك التفاعل الاجتماعي دون تحديد

ادارة المقصف وتنظيم معارض لبيع منتجات الطلاب ، ودعوة بعض الاقتصاديين للتحدث اليهم ، وتنظيم بعض الزيارات للمصانع والشركات الكبرى .

- تدريب الطلبة في مختلف معاهد العلم ، على العمل الجماعي التعاوني لخدمة المصلحة العامة في مشروعات تتفق مع خصائص مراحل نموهم ، بحيث تشيع في الجو المدرسي والجماعي روح التعاون والديمقراطية ممارسة لا قولا ، ويحيث يكون القرار الجماعي - وليس مجرد المناقشة - هو المنهاج .

* الافادة من مناهج العلوم السلوكية وما توصلت إليه من الوسائل الحافزة على زيادة الانتاج ، والتغلب على مقاومة التغيير والتطور التكنولوجي .

* مواصلة البحوث والدراسات العلمية في موضوع الشخصية المصرية والسلوك المصري . على أن يؤخذ في الاعتبار ما يأتي :

- مشاركة العلماء والمتخصصين بنظام الفريق المتكامل في إجراء البحوث والدراسات المحددة مشاركة يمكن على ضوءها التوصل الى تشخيص متكامل تبنى عليه توصيات نابعة من الواقع وقابلة للتنفيذ .

- أن تكون وجهة هذه البحوث مستقبلية تستعين بالنماذج التي تقوم على أساس التسليم بأنه في ميسور الانسان إحداث التغيير في ذاته وفي مجتمعه ، وعلى أساس أن الحكومة ليست الا طرفا واحدا من اطراف حل المشكلة تتفاعل مع باقى الاطراف واهمها الجماهير العريضة وقيادات الرأي والعمل والبحث .

- التوصل الى رؤية محددة تساعد على رصد ومتابعة انماط السلوك المرغوبة وكذلك المرفوضة ، ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة لتدعيم الأولى وإضعاف الثانية .

- اصدار كتيب مبسط عن كل موضوع تم بحثه ، وأمكن التوصل الى اصدار توصيات بشأنه والاعلام به على أوسع نطاق ممكن ، واقتراح برنامج محدد التوقيت والمسئوليات ، يتضمن تقويما قائما على خط اساسي ومراحل محددة ومتابعة مستمرة .

قاطع للمدى العمري الذى يختلفون فى بدايته ونهايته (ما بين الخامسة عشرة الى ماحول الثلاثين) وهى على كل حال مرحلة اكتمال بيولوجى ونفسى واجتماعى ، وتتميز فى الوقت نفسه بالمعاناة ، حيث يؤهل هذا الاكتمال الفرد ويعرضه للتفاعل الحقيقى مع كل شىء ، بما يحمله هذا التفاعل من اضافة وغرس ورفض وفعل ورد فعل .

— ولا سبيل الى النظر الصحيح الى الأوضاع الحالية للشباب الا بالرجوع الى أوضاع سابقة عليها ، لها آثارها العميقة المشهودة والتي لاخلاف عليها من الوجهة الموضوعية .

فالشباب المصرى المعاصر ، فى تنشئته وتكوينه ، هو ثمرة جيل من الآباء والمربين والقادة الذين عايشوا وتفاعلوا مع ماعاناه وعيانه المجتمع المصرى منذ الخمسينات الى السبعينات ، من صراع وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة . فقد شهدت هذه الفترة تغيرات محلية واسعة المدى ، وتطورات عالمية خارجية سريعة الخطى . وقد كانت التغيرات المحلية — باعتبارها ذات تأثير مباشر — أبعد وأشد أثرا .

ويكفى للكشف عن أهمية هذه التحولات والتغيرات الانمام بأهمها ، دون وضعها موضع البحث لذاتها ، لتفصح عما تحمله من أثر خطير يمكن تتبعه فى أبحاث مفردة — فى كل منحى من مناحى حياتنا الراهنة ومن هذه التحولات والتغيرات : القوانين والتطبيقات الاشتراكية ، وقوانين اصلاح الزراعى ، وقوانين التمصير والتأميم ، ومكاسب العمال والفلاحين واشتراط مشاركتهم بنسبة النصف فى المجالس النيابية ، وتمصير شركة قناة السويس ، واقامة بعض المشروعات الكبرى مثل السد العالى ، وتطوير نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية ، وتعميم مجانية التعليم بكل مراحله حتى التعليم الجامعى والتزام الدولة بتعيين الخريجين ، واتساع مجالات العمل الخارجى شيئا فشيئا وخاصة فى البلاد العربية الشقيقة ، مع زيادة الفرص أمام الشباب لزيارات العمل القصيرة الى الدول الأجنبية المتقدمة والهجرة أحيانا ، ومانتج عن ذلك من اتساع مجال المفارقة بين ما عرفه الشباب او سمع به عن نظم

المجتمعات المتقدمة أو الفنية الخارجية ، وبين مايعيش فيه فى مجتمعه ، والالتزام بنظام الحزب الواحد والقيادة شبه الفردية فى الحكم والسياسة ، وفرض الحراسات على أسر كبار الملاك القدامى ، واتخاذ اجراءات استثنائية منوعة ضد بعض الاتجاهات السياسية والدينية ، ومشكلات بعض التنظيمات الشبابية مع السلطة . وذلك بالاضافة إلى أزمات الاعتداء الثلاثى ، وحرب اليمن ، وهزيمة سنة ١٩٦٧ ، وعمليات الاستنزاف ، كما واجهه الشباب أكثر من غيرهم من قلق وتضحيات فى فترات التوتر السياسى وفترات اللاحرب واللا سلم ، وما تلا ذلك من نصر سنة ١٩٧٣ ، وما ترتب عليه من استعادة الكرامة القومية والانطلاق السياسى العربى والخارجى والاطمئنان الى حياة السلم ، وسياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتفاوت الصارخ فى الاجور بين موظفى الشركات والقطاع الخاص وبين موظفى الحكومة ، وتضخم أرباح الحرفيين ، وتحول العمل فى المجال السياسى من الحزب الواحد الى تعدد الأحزاب ، وتهيئة المناخ لمزيد من الديمقراطية فى الرأى والحرية فى العمل .

وقد أدت هذه التغيرات والتحولات الى كثير من المزايا المكتسبة ، وإلى كثيرا أيضا من المشكلات فى التطبيق والتنفيذ ، شأنها فى ذلك شأن أى تغييرات سريعة وتحولات مفاجئة غير متدرجة .

وقد أثرت هذه المشكلات على قيم المجتمع المصرى وعلى سلوك أهله ، وكانت عناصر الشباب أكثر فئات هذا المجتمع تأثرا بها .

— ولا يقل عدد من هم فى سن الشباب من الجنسين (فى المرحلة العمرية من سن ٣٠ فأقل) عن ٦٨٪ من عدد السكان فى مصر ، ويتدرج منهم فى مراحل التعليم المختلفة ما لا يقل عن عشرة ملايين .

ولكى يأخذ هذا الشباب لحظة من الرعاية الحقة ، يجب :
• أن يبدأ الاهتمام به من قبل ولادته ، عن طريق زيادة الاهتمام بالأمهات فى ظروف أعمالهن فى البيت وخارجه وفى أثناء الحمل والرضاعة .

النواحي الاجتماعية والدينية والخلقية والعقلية والوجدانية والجسمية وتربية المهارة بمختلف أنواعها ، فان على أجهزة التنشئة الاجتماعية الأخرى المشار إليها ان تشارك الأسرة في تأدية هذه الواجبات .

وقد زاد تأثير جماعات الجيرة في القرية وفي الحى وفي المدينة ، ليس في ضوء ما كانت تقوم به من الأدوار التقليدية في تطبيع الشباب على أيدى الكبار فحسب ، بل أيضا تطويعهم لضغط الضوابط الاجتماعية التقليدية من جهة أخرى . فلقد أصبحت القرية مستهدفة لموامل التغيير نظرا لاتصالها القوى في الوقت الحاضر ، ليس فقط باغراعات معيشة المدن المصرية ، بل أيضا باغراعات الدول العربية ، وإلى حد ما بالبلاد الأجنبية ، للعمل في الوظائف والأعمال المختلفة المتاحة التي تستوعب أعدادا كبيرة منهم من جراء ما تمر به هذه البلاد من تنمية سريعة . وقد شغل قطاع كبير من الشباب بهذه الاندفاعات مع ماتضمنته من تجارب النجاح والفشل ، كما تأثر من جهة أخرى باندفاع الآباء إليها وتركهم أيام في مدنهم أو قرأهم وحرمانهم من رقابتهم الفعلية ، يضاف إلى ذلك ما عاد به هؤلاء هؤلاء من تأثر بتقاليد خارجية وما جلبوه معهم من سلع استهلاكية وترفيهية وأحدثوا به تغييرا عميق الاثر في نمط الحياة اليومية .

وفي أحياء المدن الكبيرة والحضر أكثر من مشكلة ، يبرز منها الفراغ الكبير الذي يتعرض له الطلاب من الشباب في أيام العطلة الصيفية الطويلة بخاصة .

ومع كل ذلك فإن دراسة الظروف التي تحيط بالشباب دراسة موضوعية بقصد تغييرها إلى ما يجب أن يكون أو إلى ما يمكن أن يكون ، سوف تؤدي على المدى الطويل إلى خروج القنوة الحسنة ، في كل موقع من مواقع الحياة ابتداء من الأسرة ، لاسيما وأن القنوة الحسنة مثلها مثل القيم الاجتماعية ذات الأهداف الحميدة ، موجودة فعلا في ضمير المجتمع المصري ولكن كثرة منها أصبحت كامنة في أعماقه ولكنها لا تجد المناخ الثقافي الاجتماعي المناسب لكي تعود

• زيادة الاهتمام بالطفولة نفسها بما يهيئ لها البيئة الصحية والنشأة الخلقية القويمة والتربية السليمة ، والاعتناء على السلوك السوى ، والتفرقة بين الخير والشر ، في رعاية تتكاتف فيها الأسرة والمدرسة والدولة ، في ظل سياسة اجتماعية محددة الأهداف والمعالم من أجل توفير الظروف المناسبة لتنمية ملكات الشباب ، وحتى يكون شخصيته بصورة متكاملة من النواحي الرياضية والصحية والنفسية والثقافية والاجتماعية ، (ليصبح) مواطنا مصرية صالحا يؤدي انواره ذات الأهداف الحميدة في ضوء قيم المجتمع النقية ومثله العليا في كل موقع من مواقع المسؤولية .

ولا تقل النسبة المئوية لشرائح السن ١٥ - ٢٥ في محيط هذا المجتمع في الوقت الراهن عن ٢٧ ٪ يعيشون في مناخ يختلف بعض الشيء عما تعودته الأجيال السابقة في علاقات الأبناء بالوالدين ، وفي زيادة اتجاههم إلى التحرر من رقابة الأسرة وانشغال أوقات فراغهم بما يشاهدونه من برامج أجهزة التلفزيون والفديو ، بما لا يترك وقتا كافيا للحوار المباشر بين الآباء والأبناء لتوثيق الروابط المفروضة بينهم بشكل فعال ، هذا وإن تزايد اعتماد الأبناء على الأسرة في الوقت نفسه من الناحية الاقتصادية - بعد أن أصبحت مراحل التعليم متاحة لأبناء كل الطبقات في المجتمع - أطال مدة الاعتماد على الأسرة فاستمرت في تحمل تبعاتها لفترة أطول من ذي قبل .

ولا يقع اللوم على الشباب وحدهم ولا على الأسرة وحدها وخاصة بعد أن تقلص تأثير الأسرة في ظروفنا الراهنة ، حيث أصبحت مجرد جهاز من الأجهزة التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية في المجتمع - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - ويشارك معها جماعات الجيرة والمدرسة والقائمين على الدعوة الدينية ومؤسسات شغل أوقات الفراغ ، فضلا عن أجهزة الاعلام والثقافة .

وإذا وقعت على الأسرة واجبات تنشئة بواكير الشباب في الفئة العمرية من الميلاد حتى سن ١٥ عاما ، وإعدادهم للحياة المستقبلية من

فتؤدى وظيفتها الحميدة التي أصبح المجتمع المصرى فى مسيس الحاجة إليها .

والمجتمع المصرى مجتمع قديم أصيل عريق متصل الهوية والعلاقات على الرغم من كثرة ما تعرض له عليه من محن وتحديات ، نشأ وعاش فى بيئة واضحة المعالم قليلة التقلب هيئة الحدة مأمونة العواقب غير ذات تأثير معاكس أو ضاغط على وجدان أهلها ، بيئة ليس فيها من صراع العوامل الطبيعية ومظاهر الرهبة والصخب ما يوجه المستظلمين بها الى اعتياد الصخب والعنف ، أو يطيعهم بكثير من التوتر والتمرد فى حياتهم الخاصة أو فى تصرفاتهم العامة . وزودت تطورات المجتمع المصرى القديم أجياله المتوالية بالعديد من العناصر الثقافية المتصلة والمتنوعة فى الوقت نفسه . ومن هذه العناصر قيم اجتماعية متوارثة ذات أهداف حميدة ، مثل ايثار الترابط الأسرى ، واحترام الكبار ، وحب المعاشة والتراحم ، والميل الى التوسط والاعتدال ، وايثار السماحة فى المعاملة وفى العقيدة ، والوفاء للقديم والجلد والصبر الإيجابى ، وحب الأرض . وقد عاشت هذه القيم الاجتماعية ذات الاهداف الحميدة وغيرها واستمرت بنسب متفاوتة فى المناخ الثقافى الاجتماعى للمجتمع المصرى على مدى عصوره الطويلة ، وهى تستحق تزكيته وتقويم اتجاهاتها ، وتعميق معرفة الشباب وممارسته لها خلال بعض مراحل الدراسة او بعض قنوات الثقافة ، وفى الحياة العملية ، وعن طريق القوة الصالحة .

وعلى ضوء ماتقدم نخلص الى عدة قضايا محددة فيما يختص بلؤضاح الشباب فى المجتمع والاسرة ، أهمها :

- أن المجال الذى يقوم فيه الشباب بنوره هو المجال الذى تحكمه وتؤثر فيه مؤسسات اجتماعية أكبر منه . ومن غير المعقول ان نتوقع من الشباب شيئا يختلف عن آداب وقيم وثقافة هذه المؤسسات أو ما يصدر عنها من سلوك وتصرفات فى مختلف المواقع والظروف .
- ان المجتمع الدولى الخارجى أصبح له دوره الحتمى فى التأثير

على عالم الشباب بعد الانتشار والتقدم الهائل فى وسائل الاتصال التى قريب بين مختلف أنحاء ودول العالم وأصبح كل شعب من الشعوب - بشراة ومنهم الشباب - يتعارف فى سهولة ويسر على طرائق الحياة وأساليب العيش والسلوك وتطبيقات العلوم والمعارف وابداعات الآداب والفنون عند غيره من سائر الشعوب ، وأصبح هذا التأثير الخارجى يشكل دورا ضاغطا على الشباب بما يحمله من ثقافات وقيم وافدة غريبة . وليس من شك فى أنه قد أصابنا شىء من هذا التأثير سواء كان طيبا أو سيئا .

• أن سلطة الأسرة قد ضعفت بالنسبة لأبنائها وأسلوب رعايتها لهم قد تغير ، وأصبح يشاركها فى هذه السلطة وهذه الرعاية أجهزة تتمثل فى جماعات الجيرة والمدرسة ، مع ملاحظة ضعف الجانب التربوى لها حاليا ، ومؤسسات شغل اوقات الفراغ ، والقائمين على التوجيه الدينى والروحى ، ووسائل الاعلام المختلفة .

أما الآباء فقد انشغلوا بتدبير شئون العيش والخدمات بالنسبة لأسرهم أكثر من أى وقت مضى كما انشغلت الأمهات بانخراطهن فى الأعمال المختلفة ، وأصبح الوقت الذى يقضيه الشباب مع والديهم غير كاف لإحاطتهم تربويا بكل ما يحتاجونه فى تنشئتهم وتوجيههم أثناء مراحل نموهم المختلفة .

• أن نور المدرسة قد انحصر فى جانبه التربوى والثقافى - لأسباب مختلفة - وأصبحت المدرسة تهتم بتقديم وظيفتها التعليمية البحتة على ما سواها ، وذلك بالإضافة الى عدم تحقيق مبدأ استيعاب الملزمين فى معاهد التعليم مما أبعد جزءا من النشء والشباب عن نطاق هذا الدور أصلا .

ضعف ما يسمى بوجهة النظر الاخلاقية فى المجتمع وعدم وضوحها وضوحا كافيا ، مما أدى الى تبيع الحدود التى تحكم مواقفنا مع الحياة ومع الآخرين . وانعكس ذلك على المعاملات والممارسات فى المجتمع العام : فى التفرقة بين الخير والشر ، وفى احترام الفضائل ، وفى

بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه . والتعليم في نهاية الامر ضرورة انسانية تتركز مهمته - قديما وحديثا - في نقل حصيلة الحضارة وجوهرها من جيل الى جيل ، وعلى ذلك فمفتاح قضية التخلف والتقدم برمتها بين يديه .

واذا اصبح التعليم - بهذا المفهوم - خدمة مفروضة على الدولة والمجتمع ، فهو موجه في الجانب الأكبر منه الى الشباب . وهو في الوقت نفسه استثمار لهم على اعتبار انهم يمثلون أعز مصادر الثروة القومية وأهم عناصر القوة في الأمة .

ولكى يؤدي التعليم دوره ، لابد له أولا أن يتحقق فيه شرط الاتساع بحيث يتناول كل فرد من أفراد الشعب . فالتسليم بضرورة التعليم المنظم - وخاصة في عصرنا الحديث - يفرض علينا واجب تعميمه واتاحته بالنسبة للنشء جميعا ، ويعنى هذا ان يببىء النظام التعليمي نفسه لاستيعاب جميع الملزمين في معاهده في اقرب وقت ممكن حتى نقضى على مايسببه قصور الاستيعاب من زيادة في رصيد الامية ، أو ما يسببه تطبيق نظام التنسيق على الملزمين من ضياع سنة أو أكثر من عمرهم أحيانا ، انتظار لخلو مكان لهم في معاهد التعليم . ويقتضى ذلك ان نيسط امام الشباب حياة تعليمية ميسرة تتسم بطابع المرونة ، ففروع التعليم وتخصصاته حاليا تكاد تكون منفصلة تماما كل منها عن غيرهما : « التعليم الأكاديمي ، التعليم الفني ، مراكز التدريب » ، والطالب عليه ان يختار طريقه مبكرا ويسير فيه الى نهايته ، فاذا اكتشف في وسط الطريق أن هذا الفرع من العلم أو ذاك غير ملائم له أو انه لا يشبع حاجاته ، صعب عليه تدارك الأمر أو تصحيحه .

ولابد أن يكون نظام التعليم بحيث يتوفر فيه دائما مكان لمن يريد أن يتعلم المهارة المناسبة في الوقت المناسب ، وفي الوقت الذي يريد هو أن يتعلم فيه ، وفي الوقت الذي تسمح به إمكانياته أيضا .

ومن منطلق هذا يتم الغاء الفصل الجامد بين تعليم فنى وتعليم عام بل بين التخصص العلمي والتخصص الأدبي أى أن هناك أهمية خاصة لمرونة المناهج في النظام التعليمي ، ومرونة الحركة البيئية بين

مراعاة حرمان وحقوق الآخرين ، بل وفي طاعة القانون والامتثال له . ويظهر أثر ذلك أيضا في كثير من المعاملات التجارية والاقتصادية والمهنية وغيرها بصورة واضحة مما كان له أثره السيئ على الشباب وهو محتاج أكثر من غيره - سواء في تنشئته ومراحل تكوينه أو في مواقف حياته بعد ذلك - الى الاحساس بوجود مثل عليا توجه المعاملات والسلوك في المجتمع الى الاقتناع باحترام الغير لهذه المثل في الحياة العملية والاجتماعية .

• يقابل ضعف وجهة النظر الاخلاقية ظهور أمثلة واضحة للقوة السيئة وتقشيتها بسماحتها المغرية في الظاهر وبإبعادها الحقيقية التي تتعارض مع مبادئ الاخلاق وقواعد السلوك ، وتسرب هذه الامثلة الى مجالات حساسة مختلفة : في المعاملات الاقتصادية والتجارية والسياسية وفي السلوك الاجتماعي العام ، حتى أصبح لها تأثيرها السيئ على المجتمع بوجه عام وعلى مجتمع الشباب بوجه خاص .

• ان الدور الرسمي للدولة واجهزتها في رعاية الشباب في نواحي الرعاية المختلفة : الجسمية والرياضية ، والصحية ، والتعليمية والذهنية ، والثقافية والوجدانية ، والروحية والاخلاقية - غير مستكمل كما ونوعا ، برغم التوسع في هذا الدور وتطويره من وقت لآخر .

الشباب والتعليم

ووجهة النظر الانسانية في هذا الشأن ان التعليم ملازم للانسان منذ نشأته حتى نهاية عمره ، والانسان بحكم طبيعته وتكوينه وملكاته المتميزة العقلية والروحية والوجدانية والحسية - قابل للتعليم دون احواله الى أية نظريات تربوية حديثة أو قديمة .

ومن جهة أخرى لا يمكن فهم مشكلات التعليم فهما حقيقيا إلا بوضعها في السياق الأرحب والأشمل لمشكلات المجتمع ، ذلك أن هذه المشكلات ترتد في أصولها الى صميم حياة المجتمع وظروفه الخاصة .

واذا كان العلم في جوهره وحقائقه لا يتغير بتغير المكان ولا وطن له ، فان التعليم له طابعه القومي الذي يتأثر بالخصائص الذاتية لمجتمعه ، فهو يشق أدواته ويكيف طرائقه ومادته ويمالج مريديه متأثرا

تخصصاته في مستوياتها المختلفة حسب اكتشاف الفرد لذاته واستعداداته ورغباته المترتبة على ذلك .

وان من مسؤوليات النظام التعليمي نحو الشباب إعادة النظر في أساليب تربيتهم على نحو يمكنهم من الجمع بين النظر والتطبيق بحيث يتحقق لهم أكبر قدر من الاشباع في مرحلة من أدق مراحل حياتهم ، ولضرب مثلا لذلك بفكرة المدرسة الشاملة التي تتيج فرصا تعليمية متنوعة في اطار واحد متكامل ، بحيث يمكن القضاء على الثنائية التقليدية بين النظر والعمل ، وبين التعليم الاكاديمي والتعليم الفني .

كما يجب ان يوفر النظام التعليمي للشباب قدرا متنوعا من التخصصات المختلفة ولا يقف عند قوالب محددة ، فالتعليم دائما في حاجة الى ان يرتبط باحتياجات المجتمع ومطالب الاقتصاد ، ويعمل على تنويع وتكثير تخصصاته قدر الامكان حتى يلبي شتى الخبرات والتخصصات المطلوبة في الميادين العلمية والفنية والتكنولوجية وما يتصل بالمهارات والتدريبات العملية على كافة المستويات .

ويتصل بهذا ان تساهل مناهج التعليم والتدريب ركب التطور في العالم فيما يحدث من تقدم علمي وعمل وتكنولوجي ، وان ترصد في مقرراتها أهم التطورات والمستحدثات في هذه الميادين حتى لا يحدث قصور في التكوين العلمي للشباب المصري .

كذلك يجب ان يبرز في النظام التعليمي أهمية انفتاح التعليم على البيئة وتحقيق ربط أنواع معينة ومراحل معينة من التعليم بالبيئة بما يؤدي الى المحافظة عليها واستغلالها وتنميتها وزيادة الانتاج فيها ، ويعمل على خلق أجيال تتوارث صفات وانماط تعليمية معينة تقوم برأبها في بيئاتها الخاصة ولا تنظر الى التجلي عن دورها للاندماج في تيار حياة جديدة خارج مجلياتها دون جدوى سوى التقليد أو عدم وجود فرصة مهيئة وجاذبة للعمل والحياة في بيئتها الاصيلة ، مماكان له اثره في انتشار حالات الهجرة من البيئات المحلية الى المدن الكبرى .

والنظام التعليمي القائم لا يحقق للشباب المستوى المعقول في تعليم اللغات الاجنبية ، في عصر يستدعي الانفتاح على الثقافات الاجنبية

والحضارات المتقدمة في دول العالم المختلفة ، وضعف الشباب في اللغات الاجنبية يشكل حاجزا بينه وبين تتبع تطور الفكر العالمي ، بينما تلبي الاجادة في اللغات الاجنبية جانبا ضروريا من الاحتياجات القومية ، فضلا عن أن الاطلاع على الثقافات الاجنبية ونقلها يخدم الثقافة القومية في شتى الميادين ويعمل على تطويرها ونموها .

اما بالنسبة للتعليم الجامعي ، فيجب قبل مرحلة الالتحاق بهذا التعليم استحداث أساليب جديدة في اختيار وقبول الطلاب في الكليات الجامعية تضمن بها اختيار أفضل العناصر من الشباب في كل تخصص ، وقد يتحقق ذلك بعدم التسليم والخضوع التام لنظام الاختيار تبعا للمجموع الكلي للدرجات فحسب .

وأخيرا فان التعليم الجامعي يمر حاليا بلؤضاع فرضتها ظروف معينة انتهت به الى جامعات الأعداد الكبيرة مما يستلزم تطوير وتكييف نظم الدراسة بهذه الجامعات دون مساس بالاصول الاكاديمية والعلمية ، وذلك حسب خطط علمية وتربوية بحيث تتلام هذه النظم مع الأعداد الكبيرة للطلاب ، وان كان هذا الأمر ليس سهلا ولا يسيرا الا انه ليس مستحيلا ، وان استثمار طاقات الشباب في أعلى مستوياتها وتوظيفها في خدمة الصالح القومي معلق على هذا التطوير .

الشباب والثقافة :

وجهة النظر في هذه الدراسة تبدأ من النظر الى الانسان المثقف أو ثقافة الشباب بما هو انسان وهي تعنى بالمبادئ والقيم الثقافية بصفتها كليات لازمة وضرورية في حياة الانسان المصري ممثلا في الشباب .

وتبدو وجهة النظر هذه في سياقها الطبيعي بالنظر الى ان المجتمعات درجت ان تتناقل ثقافتها ، ويؤثر كل جيل بثقافته فيما ياتي بعده من أجيال . ولعل من أهم اغراض التربية بمعناها الواسع هو نقل التراث الانساني الى الاجيال الجديدة عن طريق نقل كل ما له قيمة علمية أو ادبية أو فنية أو خبرة انسانية في اى ناحية من نواحي حياة الانسان ، والتعامل مع وجوده معنويا وماديا الى الجيل الجديد فيتمثله ويضيف اليه ، وبذلك تتصل الحضارات ماضيهما وحاضرها ومستقبلها .

الشباب والحياة السياسية :

تدل الأحداث السياسية في مصر - منذ بداية هذا القرن حتى يومنا هذا - على أن أبطال الأحداث كانوا في الغالب من الشباب - فقد كان للشباب دور هام خلف الزعيم الشاب مصطفى كامل ، الذي ألهم في قلوب المصريين الحماس لتحرير وطنهم من الاحتلال الاجنبي بعد أن كان اليأس قد استحوذ على النفوس .

ولقد شهد كفاح كل من مصطفى كامل ومحمد فريد لقيام ثورة ١٩١٩ ، تلك الثورة التي قامت على اكتاف الشباب من الطلاب والعمال للمطالبة باستقلال مصر والتي دام كفاحها حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي أنهت به بريطانيا الحماية التي فرضتها على مصر منذ قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع بعض التحفظات ، ثم صدر الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٢ ، بالنظام الدستوري للدولة مؤكدا في مادته الأولى على الاستقلال والسيادة ، ومعلنا أن نظام الحكم في مصر نيابي برلماني ، وهكذا بدأت الحياة النيابية في مصر ، وأجريت الانتخابات للبرلمان الجديد الذي انعقد لأول مرة في ١٥ مارس ١٩٢٤ .

وقد تميزت الفترة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٥٢ بالصراع السياسي بين الأحزاب ، وكان للشباب في الحياة النيابية البرلمانية خلال هذه الفترة رأي مسموع ، ذلك أن الأحزاب السياسية شقت طريقها الى الشباب ، خاصة شباب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية بهدف استقطاب أكبر عدد منه لتأييدها والدعوة لها وقد أدى هذا الى الانقسام والفرقة في صفوف الطلاب ، بل والاحتكاك فيما بينهم أحيانا ، مما أدخل بالنظام وأثر على المناخ الجامعي بين الحين والحين .

ومما زاد من هذا الخلف بين الشباب ظهور تيارات فكرية أخرى ، تمثلت في بعض انجماعات والتنظيمات السياسية والعقائدية ، فقد شقت هذه جميعا سبيلها أيضا الى الجامعات وسائر المعاهد العليا والمدارس ،

واننا حينما نعمل على نقل ما نريده من ثقافة الى شبابنا ، انما نقصد ان يردوا قيم هذه الثقافة ويتأثروا بها ويتفاعلوا معها ويطوروها وينهضوا بها فتكون ثقافة تنطوي على مفاهيم وقيم سامية نريد لها ان تتغلغل في كيان الشباب وتسرى الى صميم وجدانه وتنفذ الى بنية عقله ، فينضج بها المجتمع من خلال سلوك أفرادهم وعاداتهم وتقاليدهم واتجاهاتهم في كل شئون حياتهم .

وهذه الثقافة التي نطرح معطياتها وقيمها تتحقق في مبدأ شامل هو : التقاء التراث المصري والعربي - بكل ما تمثله جوانبه المعنوية والمادية - مع جوهر الحضارة العصرية فكرا وسلوكا وعملا . ولكي يتحقق هذا التراث ضمن ثقافة الشباب يجب أن نعمل الى عمل سريع يوفر كل الوسائل للحفاظ على هذا التراث بالوسائل العلمية الحديثة وإحيائه بالنشر المحقق والمشروح بما يناسب أسلوب العصر .

وأما جوهر الحضارة العصرية فهو يقوم على مبادئ وفلسفات عملية أبرزت فكرة الحياة بجانب فكرة العلم ، وجعلت من المعرفة آلة للعمل ، ومن التجربة هدفا للمنفعة وليس العلم فقط ، واتجهت بالعقل ، الى العمل وليس النظر فحسب وانتهت في تطبيقاتها نحو التكنولوجيا العصرية وتوسعت في توظيفها في خدمة الحياة ومطالبها . وليس معنى هذا ان الفكر قد انحس في مجال العقل والعمل بالمعنى الضيق ، فما تزال روح العصر تعترف بالدور الكبير للانسانيات والقيم الدينية والاخلاقية والادبية والفنية في المجال الثقافي الضروري لوجود الانسان وتقويم حياته . والثقافة التي تعكس هذه الحضارة العصرية لا تقتصر رقعتها على اوروبا وامريكا وانما تمتد الى غيرهما ما تحقق لهذه الثقافة من وجود ، شرقا أو غربا .

والصورة المطروحة للنظر بالنسبة لمعطيات هذه الثقافة ، تتحقق في تمثل التراث وحضارة وثقافة العصر ، ثم الابداع الذي هو صياغة تجمع بين الموروث وروح العصر .

فتعددت أسباب الفرقة والانقسام السياسى والعقائدى فى صفوف الطلاب والتلاميذ ، الذين هم صفوة الشباب المثقف .

بيد أنه رغم هذا تميزت هذه الفترة بمواقف وطنية رائعة للشباب ، أهمها ما حدث عام ١٩٣٥ وأدى إلى عودة دستور ١٩٢٣ وعقد معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية سنة ١٩٣٦ وما حدث أيضا عام ١٩٤٦ ، وما انتهى اليه كفاح الأمة وخاصة الشباب الطلابى والعمالى من الغاء هذه المعاهد فى عام ١٩٥٢ ، كذلك كانت هذه الفترة نابضة بالحياة ، وأفرزت العديد من القيادات التى شاركت فيما بعد فى أجهزة الدولة وإدارتها ، بل وفى الحكم أيضا .

غير أن الصراع بين الاحزاب بعضها والبعض الآخر ، وبين الحكومات والتنظيمات المختلفة ، وبين الشباب وفئات الشعب الاخرى ضد الانجليز ، كما شهدت بذلك أعمال الفدائين فى منطقة قناة السويس والتى أسفرت عن مذبحه الاسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ وتفجر الموقف فى القاهرة عقب ذلك مباشرة ، واندلاع المظاهرات الطلابية والعمالية وما أدت اليه من المنداة بسقوط الملك ، وحريق القاهرة - كل ذلك كان له اثره على الشباب الذى ضاق بالاحزاب جميعا ، مما مهد لقيام طائفة منه من ضباط الجيش بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولم تغفل تلك الثورة الشباب ، لكن ازاء الاوضاع السياسية التى كانت قائمة قبل الثورة ، والتى اشتدت فيها الصراعات الحزبية ، اصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٦ مايو ١٩٥٣ قراره بحل الاحزاب السياسية القائمة وبذلك انتهت الثورة عهد النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية ، ومن ثم بدأ النشاط السياسى بين شباب هذه المعاهد والجامعات يخبو ويفتر شيئا فشيئا ، وان كان هذا النشاط لم يختف تماما ، فقد ظل من خلال انتمايات فئات من الطلاب لبعض الجامعات والمنظمات المحظورة ، ولم يخل الامر من مهادنة أحيانا وصراع أحيانا أخرى بين هذه الفئات وبين قادة الثورة كما يشير عدد من المواقف المعروفة فى هذا الصدد .

٣٤٨

وأرادت الثورة أن تعوض هذا النشاط عن طريق جذب الشباب للتنظيمات الجماهيرية التى أقامتها كهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى .

الا أن ظواهر الأمور تدل على أن الشباب لم يكن له نشاط متميز فى العمل السياسى فى ظل التنظيم الجماهيرى الشمولى الواحد ، مما أدى - رغم ما بذل من جهود لاحتواء الشباب - الى ركود فى مجال النشاط السياسى المتعدد حتى ظهرت فكرة تعدد المتأخر بعد ذلك ، داخل الاتحاد الاشتراكى ، للتعبير عن الرأى والرأى الآخر ، ثم برزت بعدها فكرة التنظيمات السياسية ذات البرامج المتعددة التى اعترف بها كاحزاب سياسية عند افتتاح مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ فى اعقاب انتخابات أكتوبر من العام نفسه .

لكن الاحزاب السياسية الجديدة لم تشد اليها جماهير الشباب بالقدر الكافى ، ويرجع ذلك الى أسباب شتى ، من بينها حداثة عهد معظم هذه الاحزاب ، وفتور الحماس السياسى بين الشباب عامة ، وشباب الجامعات والمعاهد خاصة ، فضلا عما فرض على جامعاتنا من بعض القيود التى لم تحل دون تسرب تيارات فكرية وعقائدية اشد خطرا الى فئات من الطلاب وغيرهم من الشباب .

ذلك أن فتور النشاط السياسى بين الشباب المثقف صرف هذا الشباب عن الاهتمام بالشئون العامة ، ومن ثم أخذ يبحث عن متنفس آخر لطاقتة المختزنة فلم يجد هذا الا فى نشاط محظور أو متطرف .

ولذلك ينبغي إعداد الشباب لتحمل مسئولياته فى المستقبل على أسس قومية وذلك عن طريق الجامعات والمعاهد العليا بوجه خاص ، بحيث ينشأ الشباب خلقيا وعلميا وسياسيا ، لكى يكونوا قادة صالحين يحسنون تصريف الأمور ، ومن واجب الجامعات والمعاهد العليا القيام بدورها فى هذا المجال خاصة اذا ما احترمت استقلالها ، وتفرغ رجالها وهيئات التدريس بها لاداء رسالتهم المقدسة بعيدا عن الصراع الحزبى ، وعنى بالحوار بين هيئات التدريس والطلاب وبين هؤلاء ورجال الفكر فى

البلاد بما يكفل تحقيق مانصبو اليه من تأهيل شبابنا لتحمل مسئولياته والمشاركة فى التنمية .

كما ينبغي الاهتمام بفئات الشباب الأخرى التى لم تتح لها الظروف الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا ، والتى تعمل فى المجالات الأخرى كالتجارة والصناعة وغيرها ، وتلعب أجهزة الاعلام دورها فى هذا المجال إلى جانب ما يقتضيه الأمر من تدريب هؤلاء الشباب وتوعيتهم ، ودعم القيم الدينية والروحية فى نفوس الشباب جميعا ، وتقوية شعورهم بالانتماء للوطن والمشاركة فى تطويره وتقدمه .

أن شباب مصر ملك لمصر ، وهم أملها ومستقبلها ، ومن ثم فإن رعايتهم والعناية بهم ، واعدادهم للمستقبل لتحمل المسئولية واجب قومى وعلينا إعادة الأمل والثقة اليهم ، كى يمارسوا حقهم فى الحياة السياسية والقومية بكل قوتهم .

الشباب وحماية القانون :

من بديهيات القانون القاعدة التى تقول « حيث توجد الجماعة يوجد القانون » . ويدل التاريخ على أن القاعدة القانونية بدأت عرفية ، حين أخذت الجماعة تسير على مسلك معين فى مواجهة موقف معين ، واستقر فى وجدانها الالتزام بهذه القاعدة العرفية ، حتى اذا ما حدث خروج عليها اعتبر هذا الخروج عملا مستهجنا .

ولما اكتنف القاعدة العرفية من غموض ، واختلاف فى فحواها ، اتجهت الجماعة الى تدوينها فى صياغات محكمة تكفل توحيد مدلولها لدى المحاكم والمحكومين على قدم المساواة - وهكذا بدأت المجموعات القانونية الكبرى فى الظهور فى العصر الحديث .

ومن المسلم به أن مصادر القاعدة القانونية متعددة ومتدرجة ، وثمة مصدران أساسيان لهذه القاعدة ، وآخران مكملان ، أما المصدران الأساسيان فهما : أولا التشريع بمعناه العام وهو قاعدة مكتوبة تصدر من الجهات التى يحددها الدستور الذى يشتمل على الأسس الكبرى التى يستند اليها نظام الحكم فى الدولة ، وثانيا العرف الذى ينشأ فى

نطاق القواعد المكتوبة ، والذى يفسر هذه القواعد ويكفلها ، وأما المصدران المكملان فهما القضاء والفقه .

الشباب والدستور :

إن الدستور هو مستودع الشرعية ، وإذا نظرنا الى مصر فى عهد الاستقلال نجد أن الفترة من عام ١٩٢٣ حتى الآن قد تقلبت عليها دساتير مختلفة ومتباينة تركت بصماتها على النظم القانونية التى عرفتها مصر .

فدستور عام ١٩٢٣ كان ملكيا ، يقوم على أساس النظام النيابى البرلمانى ، وإن كانت الظروف التى مرت بها مصر لم تسمح بتطبيق هذا الدستور تطبيقا سليما .

ودستور عام ١٩٣٠ طبعة أخرى من دستور عام ١٩٢٣ ومن أجل زيادة سلطات الملك .

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ صدر الاعلان الدستورى ١٩٥٢ ، وبعد هذا الاعلان أول دستور للثورة ، وكان لفترة ثلاث سنوات ، قدرها قادة الثورة كحد أدنى للتخلص من الاحتلال البريطانى .

وفى عام ١٩٥٦ صدر ثانى دستور للثورة وأول دستور دائم ، أقام النظام الجمهورى ، وأخذ بالنظام الرئاسى ، وألغى نظام تعدد الأحزاب ، واستعاض عنه بنظام الاتحاد القومى الذى تحول فيما بعد الى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى عام ١٩٥٨ صدر ثالث دساتير الثورة وهو دستور مؤقت وطبعة منقحة لدستور عام ١٩٥٦ ليعمل به فى النولة الجديدة وهى الجمهورية العربية المتحدة .

وفى عام ١٩٦٢ ، بعد الانفصال ، أدخلت على هذا الدستور تعديلات انشء بمقتضاها مجلس الرئاسة ، لتطبيق مبدأ جماعية القيادة الذى ورد النص عليه فى الميثاق الوطنى .

وفى عام ١٩٦٤ رابع دساتير الثورة ، الذى يمثل الى حد كبير عودة الى النظام البرلمانى .

وفى عام ١٩٧١ صدر خامس دساتير الثورة ، أو ثانى دستور دائم لها ، وقد أخذ هذا الدستور بمزيج من النظامين البرلمانى والرياسى ، واحتفظ بالتنظيم السياسى الواحد ، وهو الاتحاد الاشتراكى العربى - لكن هذا الدستور تعرض لتعديل كبير عام ١٩٨٠ - وأهم التعديلات التى أدخلت عليه تتمثل فى :

- جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .
- إلغاء التنظيم السياسى الواحد والسماح بتعدد الأحزاب .
- إنشاء مجلس شورى .
- جعل الصحافة سلطة دستورية مستقلة .

أن هذا التطور السريع يجعل متابعة النظام الدستورى أمرا عسيرا على غير المتخصصين ، ومن هنا كان واجب الدولة أن تبذل الجهد المكثف كى يحيط الشباب بأسس النظام الدستورى فى مختلف مراحل التعليم . ولقد نص الدستور على بعض المبادئ التى يتعين على الدولة أن توليها عنايتها ، وذلك على النحو التالى :

المادة ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة ، وعملها فى المجتمع ومساراتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

المادة ١٩ : التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام .

المادة ٢٠ : التعليم فى مؤسسات الدولة مجانى فى مراحله المختلفة .

المادة ٦٢ : للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء ، وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى .

المادة ٦٣ : لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة ويتوقعه ، ولاتكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات الا للهيئات النظامية والاشخاص الاعتبارية .

٣٥٠

وإذا كانت الديمقراطية هى حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب ، فإن الشباب دورا بالغ الأهمية فى إرساء أسس الديمقراطية - ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والثورة تعمل على الوصول الى قواعد الشباب عن طريق خفض سن الناخب والمرشح الى المستوى الذى يسمح للشباب بالمساهمة فى الحياة العامة ، ويمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح ، وتخصيص بعض الدوائر فى مجلس الشعب للنساء ، وكذلك تخصيص بعض المقاعد فى المجالس الشعبية لهن .

ولكى يحمى الشباب القانون يجب أن يحيط بأحكامه ، وأن يدرك مراميه بحيث يلتزم الافراد برعاية القاعدة القانونية وتنفيذها ، ويتطلب هذا إعادة النظر فى برامج التعليم ، بحيث تدرس أحكام الدستور الذى هو أساس الشرعية لجميع الطلاب ، كل حسب مستوى المرحلة التى يمر بها فى دراسته ، كذلك يجب أن تراعى الأحزاب أن تلتزم فى سلوكها باحترام النظام العام والدستور وأن تطبع شبابها على ذلك ، كما تراعى النقابات والاندية ومراكز الشباب فى نظمها وتقاليدها وبرامجها الثقافية والاجتماعية ما يفرس ويقوى فى نفوس الشباب روح الاحترام للدستور والقوانين والنظام العام .

الشباب والمجتمع الدولى :

تعنى الدول عامة بالشباب وترسى أجهزتها الاعلامية من أجل التأثير عليه وتوجيهه الوجهة القومية ، وفى العصر الحديث يعيش الشباب فى عالم تتيسر فيه وسائل الاتصال ، ولهذا صار من العسير أن يكتفى بالمؤثرات والدعايات الوطنية وحدها ، دون أن يدركه قدر ما من تأثير أجهزة الاعلام الاجنبية ايضا ، بل ويعلم عن طريقها الكثير مما قد يخفى عنه ، وبهذا أصبح يستطيع أن يكون لنفسه رأيه الخاص فى القضايا المحلية والدولية .

هذا فضلا عن أن تبادل الزيارات بين شباب معظم الدول يساعد على تحقيق قدر اكبر من التعارف والتقارب بين شباب العالم ، وهذا

بدوره يتيح لهذا الشباب تفهما أكبر للقضايا الدولية ، وفى مقدمتها قضية السلام .

ولقد استطاعت الانظمة الشمولية فى الماضى ، تلك المنغلقة انغلاقا نسبيا ، ان تؤثر على شبابها ، وتوجهه نحو تحقيق أهدافها فى التسلط والتوسع الجغرافى على حساب غيرها وقد حدث هذا فى الأربعينات من هذا القرن ، على يد الفاشية فى ايطاليا والنازية فى المانيا ، وكان من ثمرته قيام الحرب العالمية الثانية .

ولقد حرصت الدول التى تحقق لها النصر فى الحرب العالمية الثانية ، عند إعادة رسم خريطة العالم من جديد ، واقامة منظمة الامم المتحدة على أنقاض عصبة الامم ، على أن يكون على رأس مبادئ هذه المنظمة الدولية ، وأهدافها ، نبذ استخدام القوة أو التهديد بها ، فى العلاقات الدولية الا فى حالة الدفاع عن النفس ، أو لتنفيذ قرارات مجلس الامن - وعلى الرغم من هذا فلازالت قوى البغى والعنوان تفرس الحقد والكراهية فى نفوس شبابها تجاه الشعوب الاخرى وتؤلب فئات من البشر ، بعضهم على البعض الآخر ، منتهجة سياسة التمييز العنصرى أو الدينى أو العقائدى .

ولا شك ان الشباب عامل مؤثر فى وقت السلم والحرب ، ومن ثم فقد يؤدى إطلاق العنان لإعداد الشباب من اجل خوض غمار الحروب ، الى نشوب هذه الحروب فعلا ، فى حين ان كسب الشباب الى جانب قضية السلام ، وتفهمه أخطار الحروب والتمييز العنصرى بألوانها وأشكالها - سيكون من العوامل الرئيسية المؤثرة لتجنب اندلاع هذه الحروب ونبذ السياسات العنصرية . هذا فضلا عن ان توجيه الشباب نحو قضية السلام واحترام حقوق الانسان بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد بها من العوامل التى تساعد على حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ، وهذا ما تعمل منظمة الامم المتحدة وهيئاتها من اجله .

وينص ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان والمواثيق الدولية المكمل له ، على ضرورة انماء العلاقات الودية بين الامم

والشعوب على أساس من المساواة فى هذه الحقوق بينها جميعا ، بما فى ذلك حق تقرير المصير .

ولقد التزمت مصر بميثاق الامم المتحدة ، وبما صدر عنها من مواثيق دولية متعلقة بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وحرصت على تضمين كل هذا برامجها التعليمية . بيد أن مضمون تلك القيم لم يرسخ بعد بالقدر الكافى فى نفوس شباب العالم ، فما زالت الجماهير فى كثير من الدول تعتبر الحديث عن ميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان نوعا من الترف ، وما فتئت بعض هذه الدول تنتهك تلك الحقوق وميثاق الامم المتحدة ذاته بين الحين والحين مما يؤدى الى نشوب الصراعات بين الدول والشعوب .

ولهذا تضاعف الامم المتحدة وهيئاتها والوكالات التابعة لها جهودها لتوعية الشباب من أجل تفهم أوضح لنشاط هذه المنظمات ولحقوق الانسان والتمسك بها ، خدمة لقضية السلام والامن الدولى ، ودعم الحريات ، كما تستعين بجهود الشباب فى تحقيق بعض مشروعاتها مثل مكافحة الامية ، ونشر التوعية الصحية فى الدول النامية .

ولقد اتجهت مصر اخيرا الى الاستفادة من جهود الشباب فى الخدمة العامة ، لكن لايزال امامنا شوط كبير لاستغلال قدرة الشباب ومطابقتهم من اجل خدمة المجتمع الدولى وحقوق الانسان وتوثيق الروابط والتفاهم بين شبابنا وشباب العالم ، فضلا عن انماء دورهم فى مجال التنمية لتحقيق الاهداف القومية من ناحية ولدعم قضية السلام والامن الدولى من ناحية اخرى .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

فى شأن : الشباب والحياة الاجتماعية والثقافية :

* اشاعة التعريف بمفهوم الشباب المصرى الصالح الذى يؤدى واجباته الاجتماعية ازاء المجتمع عن وعى واقتناع . والتأكيد على أن

الاول : تحقيق هذه الرعاية للشباب كما ونوعا ، أى الاتجاه لتحقيق رعاية أكثر شمولاً وأوفر تنوعاً .

الثانى : التزام هذه الرعاية فى أهدافها وأساليبها بالاتجاه الوطنى القومى الخالص دون تأثر بأية انتماءات خاصة حزبية أو سياسية أو طائفية .

الثالث : ارتباط هذه الرعاية فى التطبيق بظروف البيئات المحلية ، فتتنوع تبعاً للخصائص الذاتية لكل بيئة وتستجيب لمطالباتها ، ويلقى هذا عبئاً متميزاً على المحليات فى مراحل التنفيذ .

* وضع خطة قومية لمشكلة أوقات الفراغ عند الشباب بمراعاة حاجات وظروف مختلف الشرائح الشبابية من حيث السن والنوع .

* التأكيد على توسيع مجالات الرياضة للجميع بدءاً بالبرامج والمشروعات العامة ، واعتبار التربية الرياضية مادة أساسية من مناهج الدراسة ، وتوفير الامكانيات لدعم ألوان النشاط الرياضى والثقافى بالمدارس ومراكز الشباب والأندية ، وتشجيع أعضائها وبنائهم على ممارستها ، والاهتمام بالبرامج والأنشطة الرياضية والثقافية داخل الوحدات الانتاجية من مصانع وشركات وخارجها عن طريق اقامة المعسكرات على اختلاف انماطها : علمية أم ثقافية أم رياضية أم ترفيهية ، أو فى هذه المجالات جميعاً .

* اعادة النظر فى وضع سياسة اجتماعية شاملة ذات أهداف واضحة مترابطة طويلة المدى يتييسر فى إطارها إتاحة الفرصة كاملة للقادة من المثقفين المصريين للإسهام بواجباتهم نحو مواجهة المشاكل الثقافية والاجتماعية التى يعانىها الشباب ، وإن تقوم أجهزة التنشئة الاجتماعية فى المجتمع – بدءاً بالأسرة والجيرة والمدرسة والقائمين على الدعوة الدينية ومنظمات شغل أوقات الفراغ والمنظمات السياسية وأجهزة الاعلام والثقافة – بألوارها الفعالة فى تفسير طاقات الإبداع الفكرى والفنى والرياضى لدى الشباب ، وفى تهيئة المناخ المناسب للقيم

هذا الشباب الصالح هو الذى تقع على عاتقه – بالدرجة الاولى – مسئولية تنمية المجتمع .

* تعميق الانتماء الوطنى فى قلوب وعقول المصريين ، لا سيما من سن الطفولة الى سن الشباب ، بحيث يتأكد للجميع ان مصر لكل ابنائها بلا تمييز أو تفرقة .

* العمل على تعميق المعرفة لدى أجيال الشباب بالقيم والتقاليد الحميدة لعصور ازدهار الفكر والحضارة المصرية ، معرفة علمية موثقة بمصادرها ، من خلال بعض مناهج الدراسة وبعض قنوات الثقافة ، مع إبراز الصلة بين الجوانب العلمية منها وبين ما حققته مصر من معالم الإبداع الفكرى والروحى ، تأكيداً لصلة النتائج بالاسباب ، ووصلاً للجسور الثقافية بين ماضى الأمة وحاضرها .

* التعامل والحوار مع الشباب على أساس حسن الظن بسلامة الرصيد الوجدانى والخلقى المتوارث فى المجتمع المصرى بأجياله المتعاقبة ، وذلك بما يؤدى الى غرس الثقة فى نفوسهم وتضييق اتساع الفجوة التقليدية بين الأجيال .

* إبراز الاتجاهات الحميدة المتوارثة فى المجتمع المصرى ، مثل غلبة الترابط الأسرى وإيثار روح السماحة فى التدين والمعاملات ، والميل الى التوسط والاعتدال والجلد والوفاء – مع توجيهها للتوجيه الاجتماعى والعلمى المثمر .

* العمل على مكافحة الرواسب السلبية مثل : شدة التعلق بالوظيفة الحكومية المكتتية ، وفتور الحماس ، والتوقف فى منتصف الطريق أحياناً قبل اتمام العمل ، وروح التواكل واللامبالاة عند البعض . كل بما يناسبها من تخطيط وتوعية عن طريق أجهزة التنشئة المتنوعة .

* ان الدور الرسمى للدولة وأجهزتها فى رعاية الشباب يجب ان تتميز فيه أبعاد ثلاثة :

* وضع خطة قومية لرفع مستوى تعليم اللغات الاجنبية والترجمة يراعى فيها ضرورات التكوين العلمى والثقافى للشباب فى العصر الحديث الذى يتسم بتفجر المعارف وسرعة تطورها فى بلاد اجنبية كثيرة .

* الاستفادة من أساليب التوجيه التعليمى والتوجيه المهنى فى معاونة الشباب على اختيار ما يناسبهم من انواع التعليم وما يناسبهم بعد ذلك من الوظائف والمهن .

* ان يراعى النظام التعليمى فى خطته الموازنة بين النظرة الاقتصادية البحتة فيما تفرضه على الشباب من شروط محددة للاحتاق بأنواع التعليم المختلفة والنظرة الانسانية التى تأخذ بحركة اختيار الشباب لتعليم يتفق مع ميوله ورغباته الشخصية .

* الأخذ بأساليب جديدة فى اختيار وقبول الطلاب فى الكليات الجامعية المختلفة ، يراعى فيها الى جانب التفوق فى مجموع الدرجات عناصر إنسانية لها أهميتها فى تكوين الطالب الجامعى مثل الاستعدادات والقدرات الفردية بالاضافة الى الميول الخاصة .

* ترشيد أساليب التوجيه الدينى للشباب فى دور العبادات عن طريق حسن اختيار الأئمة والوعاظ وتدريب المحدثين منهم ، وتطوير مناهج الدراسة الدينية فى مراحلها المختلفة بما يحبيبهم فيها ، وتوسيع مجالات تحفيظ القرآن وتفسير الدين تفسيراً سليماً ، توكيدا لأحكام الدستور التى تقر « ان التربية الدينية مادة اساسية مناهج التعليم العام » .

* فى مجال الثقافة :

- إعداد خطة لنشر التراث وتحقيقه بطريقة مبسطة تناسب الشباب ، وتحديد طرق ذلك ودرجة الأولوية فيه .

* اعداد خطة لنقل خلاصة الثقافات الاجنبية المختلفة عن طريق الترجمة أو عن طريق عرض المضمون بما يحقق الاتصال بين هذا الفكر وثقافته وبين الشباب المصرى المثقف .

الاجتماعية ذات الأهداف الحميدة .

* العمل على تحقيق العدالة فى المرتبات والاجور وربطها بقيمة العمل ونتائجه ، وتحقيقها فى الجزاء والمساواة وذلك بالنسبة للفئات العاملة ، ومضاعفة الفرص لتشجيع الكفايات الشبابية عمليا عن طريق المكافآت والحوافز المادية والأدبية .

* تنظيم عمل الشباب والامهات بما يوفق بين واجباتهن نحو الأسرة وعملهن فى المجتمع ، وتحقيق المساواة فى الفرص بين الجنسين بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية .

* وضع خطة زمنية ، ضمن سياسات التعليم ، للتوسع التدريجى فى استيعاب الخاضعين للتعليم الالزامى ، للوصول الى الاستيعاب الكامل فى فترة محددة باعتبار ان هذا التعليم هو المدخل الحضرى لتنمية واستثمار طاقات الشباب .

* وضع خطة للتعليم البيئى تبرز فلسفته وضرورته وتحدد نوعياته وحجمه وفق المتطلبات القومية الحقيقية على أسس عمرانية واجتماعية واقتصادية ، حتى تتاح للشباب فرصة الحياة فى بيئته المحلية وخدماتها وتطويرها .

* العمل على أن يأخذ النظام التعليمى بقدر من المرونة فى خطته وضوابطه لتيسير الافادة من خدمات التعليم كافة بأقصى قدر ممكن بالنسبة لظروف الشباب وامكاناتهم المختلفة . ومن أمثلة ذلك :

- فى المناهج :بتضمينها خبرات حرفية مختلفة ومتنوعة وخاصة فى المراحل المبكرة من مراحل التعليم .

- فى فرص التحول من نوع من التعليم الى غيره ، عند تكشف الاستعدادات والقدرات عن توافقها مع نوع معين من التعليم ، دون الزام بالرجوع الى الصف الاول فى التعليم الجديد .

- فى التنقل بين التعليم والعمل والعكس ، او فى العودة الى التعليم بعد انقطاع عنه لظروف معينة .

الطلاب وهيئات التدريس وقادة الفكر في البلاد ، وأجراء الحوار معهم
في، غير أوقات الدراسة لإنماء شخصيتهم ومعارفهم .

* العمل على نشر التنقيف السياسى القومى لفئات العمال
والفلاحين سواء مباشرة (فى مواقعهم) أو عن طريق برامج اعلامية
خاصة .

فى شأن : الشباب واحترام القانون :

* العمل على أن يحاط الشباب فى مختلف مراحل التعليم بأسس
نظامه الدستورى . وعلى مؤسسات التعليم ان تعود النشء على احترام
القانون والنظام العام والعمل الجماعى التعاونى ، وذلك عن طريق تكليف
الطلاب والتلاميذ بمسئوليات محددة داخل نور التعليم أو
خارجها .

* العمل على نشر الثقافة القانونية بين شباب العمل والفلاحين فى
مواقعهم المختلفة وذلك لغرس الوعى فيهم باحترام القانون والنظام
العام .

* حث النقابات العمالية والمهنية والاندية وغيرها من الهيئات
والمؤسسات الجماهيرية ، وتشجيعها على أن تعد برامج خاصة لنشر
الثقافة القانونية بين أعضائها أو العاملين بها وبخاصة من الشباب ، مع
تبصير الشباب بواجباته وحقوقه الدستورية ، وحثه على المشاركة البناءة
فى حياة المجتمع .

* على الأسرة والمجتمع واجب تعويد الشباب على احترام القانون
ومساندته بدافع من ذاته ، ولأجهزة الاعلام دورها فى هذا المجال . كما
أن على الدولة ان تفرض النظام واحترام القانون فى الاماكن والتجمعات
التي يرتادها الشباب حتى يلتزم الشباب بذلك المنهج عن اقتناع وتطبع
وليس عن خوف أو رهبة .

* على وسائل الاعلام - وبخاصة المسموعة والمرئية - ألا تقدم
للشباب ما قد يحرضه أو يغريه على الانحراف بطريق مباشر أو غير

* تضمين مناهج التعليم القيم الثقافية المتمثلة فى التراث المصرى
العربى ، وكذلك المتمثلة فى الحضارة المصرية فى العلم والادب والفن
وسائر ضروب المعرفة .

* إعداد موسوعة ثقافية للشباب .

* تشجيع الكتاب النافع للشباب ، وتيسير الحصول عليه ، وتعزيز
حوافز القراءة والاطلاع والتجريب ، ثم الالتزام بمعايير اخلاقية وقومية
لتنقية مواد وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة من الشوائب التى يتأثر
الشباب بإيحاءاتها .

* الاهتمام بالفنون والموسيقى فى مناهج التعليم وغيرها لرفع الذوق
العام .

فى شأن : الشباب والحياة السياسية :

* ضرورة أن يشتمل كل برنامج قومى للعناية بالشباب - شاملا
شباب القرية وشباب العمال ، فضلا عن تفجير طاقات الفكر والفن
والابداع فيه ، ودعم القيم الاخلاقية والروحية - على تعميق وعى
الشباب بأساليب الحياة الديمقراطية .

* اعتماد منهج الحوار الحر « بأسلوب علمى ديمقراطى » فى
مواجهة التشدد والتطرف بشتى نوازعه واتجاهاته الى جانب مناهج
التربية السليمة .

* الاهتمام بالاتحادات الطلابية الجامعية والمدرسية والاتجاه الى
تحريرها من الوصاية الادارية قدر الامكان بحيث يكون هدفها - فضلا
عن تحقيق أغراضها الاصلية - تدريب الطلاب والتلاميذ على الأسلوب
الديمقراطى وانماء الشعور لدى الطالب بأهمية ممارسته لحقوقه
السياسية كواجب وطنى .

* رفع ما تخلف من قيود على استقلال الجامعات والمعاهد العليا
بتأكيد انفتاحها على مختلف الآراء فى إطار البحث العلمى والثقافة
القومية وضمن حيادها ازاء التيارات الحزبية وتشجيع اللقاءات بين

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

الوطنية نظرا وممارسة لدى المواطن المصرى

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الوطنية من حيث هي موقف انساني ضرورى ، له تميزه ومكانته فى منظومة القيم الاجتماعية والبشرية ، مع التركيز على ما تتميز به الوطنية لدى المواطن المصرى .
وتخلص الجوانب الاساسية للموضوع فى عدة عناصر هي : مفهوم الوطنية ، وظاهرة الوطنية فى التاريخ المصرى ، والوطنية كقيمة فى مجال الممارسة ، والوطنية ومتغيرات العصر .

أولا : حول مفهوم الوطنية :

- ان الوطنية ظاهرة اجتماعية سياسية ترتبط بالمدرجات العاطفية من كيان الفرد الذى يولد على ارض معينة فيرتبط بظواهرها الاجتماعية والبيئية وعوامل التنشئة والثقافة عموما فى هذه البقعة المعينة من العالم أى أن العامل الجغرافى يشكل محددات رئيسية فى تكوين فكرة الوطن
Country = Patrie ومن ثم كان مصطلح الوطنية :
Patriotism = يشير الى مجموعة المعانى والقيم التى تدور حول الارتباط بأرض المنشأ ، مع كل ما يحيط بذلك مستقبلا وما ينشأ عنه من حقوق وواجبات ، بصرف النظر عن الجنسية القانونية للفرد أو دينه أو لظروف ميلاده فى تلك البقعة من الأرض بالذات .

- ان الوطنية لا تتعارض مع القومية ، بل هي أحد مكوناتها ، كما

مباشر والخروج على أحكام القانون .

* على مؤسسات التعليم والثقافة والنقابات والأحزاب ان تفرس فى نفوس الشباب ومفاهيمه الحرص على المساواة بين منطلق الحق ومنطق الواجب فى التعامل مع الناس ومع الجماعة ، والتمييز بين حسن استعمال الحق وإساءة استعماله .

فى شأن : الشباب والمجتمع الدولى :

* قيام أجهزة الدولة وبخاصة مؤسساتها التربوية والثقافية والاعلامية بإبراز دور الشباب وأهميته فى المجتمع المعاصر ، والعمل على أن تفرس فى نفوس الشباب :

- الإيمان بأن الحروب فى هذا العصر النووى لن يكون فيها غالب أو مغلوب بل تدمير لحضارة الانسان .

- ان اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد بها فى المعاملات الدولية مكروه ومحظور ، مالم يكن لممارسة حق الدفاع الشرعى للدول - فرادى أو جماعات - أو لتنفيذ القرارات الملزمة للمنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة .

* العمل على انماء روابط اللفة والتفاهم بين شبابنا وشباب العالم عن طريق المزيد من التعارف وتبادل الزيارات واللقاءات والمباريات فى مختلف المجالات .

* غرس الاحترام فى نفوس الشباب لحقوق الانسان وحرياته الاساسية المنصوص عليها فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان والمواثيق الدولية المكتملة له ، مع الاهتمام بما جاء فى الشريعة الاسلامية حول هذه الحقوق . والتعريف بأهمية دور المنظمات الدولية كالامم المتحدة وفروعها ووكالاتها المتخصصة فى حفظ السلام ، وفى حل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعوب وبخاصة شعوب العالم الثالث ، وفى مكافحة التمييز العنصرى بأشكاله المختلفة ، وكذلك كل ما يهدد الامن والاستقرار الدوليين .

الوطنى ،

وقد حُفَّت نُرْعة التَّعالى « بالمصرية » القديمة تدريجيا مع بروز شعائر الوحدانية الديقية على عهد اخناتون ، ومع استمرار الاعتقاد بأن مصر هى الأصل للجميع وصاحبة المُرثبة العليا . ثم حدث تمرد ، وهرب البعض جنوبا فكانوا من أسلاف النوبيين ، وهرب آخرون شمالا فكانوا من أسلاف الآسيويين ، والبعض الآخر هرب غربا فأصبحوا من أجداد الليبيين وآخرون شرقا فكانوا من أسلاف البدو . ورغم ذلك لم يعرف المجتمع المصرى القديم التفاوت على أساس طبقي أو عرقي حاد ، بدليل أن التناقض القديم بين الدلتا والصعيد لم ينف الاعتقاد بأن الاله الأكبر لكل منهما (أوزير آله الشمال ، ست آله الصعيد) هو أخ للآخر وأن حدث أن فرقت بينهما أطماع شخصيه مؤقتة فقد انتهت بتوحيد البلاد من جديد .

انغمست تلك الوطنية المصرية على مضامين العقائد والاساطير المصرية القديمة كاعتزاز المصرى بأن يوارى جسده فى وطنه ، واعتقاده فى البعث والجنة التى تشبه جنات بلاده وأن كانت هى الأرقى ، كما زويت قصص عديدة تؤكد مدى تعلق المصرى بوطنه وتراب بلاده والحنين إليها :

= طوال تاريخ مصر القديمة ساهم الجميع فى حماية مصر وكرامتها ، فساهمت المعابد فى نفقات الجيوش واستجاب الاثرياء لنداء الوطنية والثرة ضد النفوذ والغزو الأجنبى ، وليس أصدق دليل على ذلك من تحدى غزو الهكسوس ، الذين صمد المصريون أمامهم فأجبروا على مفارقة « مصر سيدتهم » مرغمين على حد تعبير نص مصرى قديم . كما بقيت جنوة الوطنية متأججة خلال تعرض مصر لغزوات الآشوريين والفرس والاعريق والرومان والاستعمار الأوروبى ، ورغم خضوع مصر فترات طويلة متفرقة لنتائج هذه الغزوات لم يكف المصرى عن الإشادة بتراب وطنه وتأكيد أن مصر هى الأصل القدسى وانها واهبة الحضارة .

انها لا تتمازج مع عالمية الدعوة الدينية الانسانية ، مما يؤكد التمازج المصرى لمجالات حضارته وثقافته العربية والافريقية والاسلامية بل والعالم بأسره . إن الانتماء ، وهو أحد المائى الوثيقة الصلة بمفهوم الوطنية ، تظهر بدايته منذ الطفولة الأولى فى احساس الطفل الوليد بانتمائه لأمه ثم لأسرته ثم لمجتمعه ثم لوطنه بعد ذلك ، وأن هذا الانتماء لا يأتى عن طريق المعرفة ، وإنما يكون نتيجة خبرات وجدانية واجتماعية وحاجات وضرورات معنوية ومادية متبادلة بين المواطن ووطنه .

- فى هذا الإطار المرجحى يكون علينا أن نوضح الفرق بين مدركى الانتماء والولاء ، فالانتماء خاصية طبعية تلازم وتصاحب الوطنية بمفهومها السابق ذكره ، بينما يعتبر الولاء خاصية مكتسبة قد يقتضى بها صاحب الانتماء من أبناء الوطن ، وقد تتفق فى نفس المهاجر أو المغترب التطلع الى أوطان وملكه ، بل قد يؤمن بها أو يقتنع بفائدتها لمصلحة الخاصة شخصيه أجنبى .

ثانياً : الوطنية فى التاريخ المصرى مفهوماً وممارسنة :

إذا كان جوهر الوطنية هو الخلاص الفرد أن المواطن لبلده أو وطنه فى كل الأحوال ، فإن التاريخ يشهد بأن هذه القيم قد تحققت وبرزت لدى قدماء المصريين ، الأمر الذى ظهر فى ماثوراتهم وآثارهم ، فمما وصفوا به بلادهم « مصر » عين الشمس ، والزيتونه ، والبلد المكنون ، واعتبروها مهد الحضارة البشرية ، كما كان رائدهم فى الفتوح الخارجية أن تكون مصر فوق رأس الدنيا كلها ، مما قد يعتبر اعتدالاً وصفت به مصر فى عصور لاحقة بانها أم الدنيا وأرض الكنانة :

وبرغم ارتفاع النبرة فى تلك الروح الوطنية - فقد تولدت أمثالها لدى الاعريق والرومان والشعب العبرى والجزمان بصور متفاوتة ، إلا أن ما يميز الوطنية المصرية هو تخلصها من النفرة العنصرية العرقية ، فقد تميزت بالود والتسامح الدينى الى جانب الاعتزاز بقدسية التراب

- لم تتبلور فكرة الوطنية في العصور الوسطى في العالم بالمعنى المعروف اليوم ، ومن دلائل ذلك اعتماد الملوك آنذاك على الجند المرتزقة اساسا في الدفاع عن بلادهم ، وليس على الوطنيين ، وكان قيام الثورة الفرنسية وظهور فكرة جيش وطنى من أبناء الوطن يدافع عنه ايذانا ببروز صفات صابقة من الولاء والاخلاص والانتماء للوطن اكتمل تكوينها في نفوس المواطنين ، وهى تشير كلها الى مفهوم للوطنية اصبح واضحا ، وهو في الوقت نفسه لم يكن له مثال سابق بهذا التميز والوضوح . وبالاكتفاء عن الاعتماد على الجند المرتزقة أخذت كل قومية تتطلع الى جيش وطنى قومى لها . وكانت مصر - بين البلاد العربية والافريقية - رائدة لهذه الاتجاهات بمفهومها وممارستها بعد أن انتقلت اليها في أيام محمد على من أوروبا ، وخاصة عندما اتجه الى تجنيد المصريين الذين استطاعوا بناء امبراطورية عظيمة ضمت الى جانب مصر - الشام والسودان والحجاز وحققوا انتصارات حاسمة خلدها التاريخ . وان كان يؤخذ على « محمد على » انه لم يكن حاكما من أصل مصرى ، الا أنه تولى حكم البلاد بناء على رغبة شعبية . وقد انهارت دولته الكبيرة على يد الدول الأوروبية الكبرى التى لم يرقها قيام امبراطورية مصرية في المنطقة على انقاض الامبراطورية العثمانية الأخذة في الزوال .

- ان اليقظة القومية المصرية الحقيقية تمت على يد الوطنيين المصريين أمثال رفاعة الطهطاوى ، واحمد عرابى ، الذى كان أول مصرى عربى يتحدى - باسم شعب مصر - سلطان الاتراك على عالم الاسلام ، ويرغم ضعف تأييد المصريين له ، بعد هزيمته أمام قوات الاحتلال البريطانى آنذاك - فقد تعلقوا به ولم ينسوا وقفته الشجاعة أمام الخديوى توفيق (عام ١٨٨١) ، وبعد عرابى الذى أيقظ شعور الوطنية الأصيل أكمل المسيرة مصطفى كامل ثم محمد فريد اللذان يمثلان الوطنية « الرومانسية » حسب تعبير البعض ، حيث دافعا عنها

بالخطب البليغة وتنوير العالم ازاء حقوق مصر ، واستطاعا أن يجمعا حولهما جموعا كثيرة من الوطنيين المصريين ، ثم برز سعد زغلول مؤيدا بدوره المعروف كزعيم وطنى شعبى ، وكان أول رئيس لحكومة وطنية في تاريخ مصر الحديث .

- أكملت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مسيرة الحركة الوطنية ، وهى تمثل حلقة من الحلقات التى لها خصوصيتها ونوعيتها في حركة الشعور الوطنى برغم ماواجهها من صعاب داخلية واقليلية ودولية ، وبرغم تأثير بعض الاتجاهات المعينة في الخمسينات والستينات على توجهاتها . فقد نجحت في تحرير الارادة المصرية من السيطرة الأجنبية في صورتها التى كانت عليها .

- يتلخص ما تقدم في أن الولاء الوطنى - بالنسبة لمصر التاريخ - لا يؤثر عصرا دون عصر ، فمصر على امتداد عصورها المختلفة : عصر ما قبل التاريخ ، والعصر الفرعونى ، والعصر الرومانى والعصر العربى والعصر الحديث - هى محل ولاء المصرى الذى يمنح ولاءه لها على اعتبار أنها تمثل كل هذه العصور دون تفرقة بين عصر وعصر آخر .

ثالثا : الوطنية كقيمة في مجال الممارسة :

ان الظاهرة الوطنية قيمة اجتماعية مركبة ، فهى لا تقتصر على قيم حب الوطن والشعور بالانتماء اليه والولاء له ، بل هى قيمة ايمانية بقيمة عطاء وبذل وتضحية وتعاون ، كل هذه المنظومة المركبة من القيم تفرز ما يمكن تسميته « سلوك المواطن الصالح » . فالوطنية ليست مجرد حب لمكان إقامة الانسان ومقره أو لانتمائه لمسقط رأسه ، وانما تتسع أيضا لتعنى حب وطن الأسلاف والاخلاص له والدفاع عن أرضه ومقدراته وقيمه ، ولهذا فالوطنية ظاهرة تراكمية ، تنمو عبر التجارب التى تنمو لدى الفرد منذ الطفولة والشباب ، وترتكز على الارتباط بالأرض والبيئة .

- ويتبلور مفهوم المواطن الصالح طبقا للثقافة السائدة في المجتمع و طبقا لفكرة « الدور » المطلوب منه وما يثيره من توقعات عملية سلوكية .

فالمواطن الصالح في المجتمع الاقطاعي مثلاً غير ذلك المواطن الصالح في المجتمع الرأسمالي ، كما يختلف مثله في المجتمع الاشتراكي ، فمفهومية المواطن تتباين بتباين الدور الذي يتوقعه المجتمع منه .

— ان المواطنة وان كان يحددها التشريع الخاص بالجنسية ، الا أنها قبل ذلك ظاهرة اجتماعية يتركز مفهومها في صلة الفرد بالاقليم الذي يعتبره وطنه ، وان غاب عنه واحتفظ بنية العودة اليه ، كما قد يمنع الشارح الجنسية لغير المواطنين أصلاً ، وقد يكتسب الفرد جنسية وطن آخر وان ظلت معظم الدساتير والتشريعات تميز بين المواطنين أصلاً والمواطنين بالتجنس ، لاسيما في الحقوق السياسية ، كحق الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية .

— والمواطنة من حيث هي صلة الفرد بوطنه تحث على التضحية بالروح ويكل نفيس من أجله ، فالإنسان كائن اجتماعي ومنتم ، ويعتبر الانتماء للوطن أقوى أنواع الانتماء والولاء ، الا ان ثمة عوامل تهدد ذلك الانتماء كالنظام المستبد ، والحاكم الفاشم ، والاحتلال الأجنبي . كما أن هناك — على العكس — عوامل تدعم الشعور الوطني كالرغبة في تحقيق استقلال الوطن وتحدي المستعمر ، أو الكفاح من أجل أمنية شعبية لخير الوطن .

— ان فكرة الدولة ترتكز على شعب واقلية وحكومة ، والشعب هو مجموع الحاصلين على جنسية الدولة — من وجهة نظر القانون — سواء بال ميلاد أو التجنس . اما اصطلاح الأمة فهو لا يقف عند شرط الجنسية بل يتطلب عناصر أخرى : اولها عنصر اللغة المشتركة ، والثاني عنصر وحدة الجنس والعرق أساساً لقيام الأمة ، وقد تطرف في ذلك الفكر النازي والفاشي ، والعنصر الثالث وحدة المبادئ والتقاليد التي تنشأ من العيش معاً في اقليم محدد ، والعنصر الرابع هو الرغبة في العيش معاً في سلام وهي شرط ضروري لتكامل عنصر الأمة .

— ولقد أثير في مصر عقب الاستقلال وذيوع فكرة القومية العربية

موضوع هوية الناس المصري ، هل هو مصري (فرعونى الأصل) ام شعب عربي ، حثرت بحثت ثورة (١٩٥٢) الموضوع وظهرت دساتير الثورة في أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ والتي تؤكد جميعاً أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية ، وأن الوحدة العربية أمل الشعوب العربية ، ولم ينف ذلك وجود المواطنة المصرية كما حددها قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ، في مواده من (٣ الى ٥) ، ويرتب على صفة المواطنة حقوق وواجبات نظمها الدساتير والقوانين المصرية ، خاصة دستور ١٩٧١ في الباب الثاني بعنوان « المقومات الأساسية للمجتمع » منها التضامن الاجتماعي ، تكافؤ الفرص ، حماية الأمومة والطفولة ، رعاية النشء والشباب ، حقوق المرأة ، رعاية التقاليد الوطنية المصرية الأصيلة ، واجب الدفاع عن المواطن وسيادة القانون ، كما حدد الدستور واجبات المواطن تجاه أبناء وطنه ، كما أكد مبدأ كفالة الدستور لحمايته .

وعلى وجه العموم فان أبرز العوامل التي تؤثر في تكوين الوطنية والمواطن هي :

× العوامل الجغرافية والبيئية ، فقد تكون عامل تدعيم مثل نهر النيل في بناء الوطنية المصرية ، أو تكون عامل تفتيت كما حدث في دويلات اليونان القديمة .

× المواصلات ووسائل الاتصال بالذين يشعرون بشعوراتها أو تعقدها .

× العوامل الاقتصادية من حيث تأثيرها على مستويات معيشة الافراد واحساسهم بالولاء السياسي للوطن ، لا إضعاف هذا الولاء والانتماء وحثهم على الهجرة والاغتراب .

× المؤسسات والنظم الدستورية التنفيذية والتشريعية والقضائية ، من حيث دورها في تحقيق وحدة الجماعة واستقرارها ، أو تقليص هذه الروابط وإشاعة ظاهرة اللامبالاة وضعف الولاء والانتماء .

× عنصر اللغة المشتركة والاصل المشترك وعامل الدين ، باعتبارها

أركان مفهوم وظاهرة الوطنية كظاهرة بيئية واجتماعية وشعورية ، أو كظاهرة انسانية بالمعنى الواسع .

رابعاً : الوطنية ومتغيرات العصر :

- ان تأصيل الديمقراطية - كنظام اجتماعى سياسى رضيه المجتمع المصرى الوطنى ويمارسه فى حياته - يتطلب تزكية وعناية مستمرة ، باعتبار ان الديمقراطية أسلوب حياة يشمل مجموعة من القيم والاتجاهات الاجتماعية والسياسية ، تتفق جميعا على أن حقوق الانسان لم تمنح من أحد ، وانما هى مكون من مكونات انسانيته ، وتتفق جميعا على تقدير واحترام الانسانية الفرد ، (ولا يجحف ذلك بالجوانب الاخرى من تعدد الاحزاب ووجود المجالس النيابية والمحلية وحرية الصحف وتعددتها) ، وما ينبغى توجيه الاهتمام اليه هنا هو كيفية استيعاب المجتمع الوطنى لتلك القيم ، حتى نطمئن الى ديموقراطية تصبح مكونا من مكونات النسيج الاجتماعى فى مصر . والى أن يتم ذلك ، فان تأصيل الديمقراطية سيظل من أهم التحديات التى تواجه المجتمع المصرى الوطنى .

- ان التحدى الاكبر للوطنية المصرية - من وجهة نظر العلاقات الانسانية - هو ظهور انتعاشات وتيارات أخرى تعرض على أساس مفهوم خاطئ ، وانتشار الدعايات الخاطئة التى تحاول الإيهام بأن فى فكرة القومية العربية أو فى انتشار التيار الدينى خطرا على الوطنية المصرية أو إضعافا لها . والحقيقة أن الوطنية لا تتعارض مع القومية العربية لأنها أحد مكوناتها ، كما أنها لا تتعارض مع الدعوة الدينية الانسانية .

- ان التدين صفة مميزة وبارزة فى الشعب المصرى منذ عصوره القديمة ، وظل هذا التدين مواكبا لكل الاديان التى تعاقبت على مصر ، ولم تتعارض الروح الدينية المتأججة يوما مع الروح الوطنية طوال تاريخ مصر .

- ان الأمر من الوجهة الدولية كذلك ، يتطلب من المواطنين موقفا وطنيا صلبا ومتميزا لمواجهة التكتلات الدولية الكبرى ، وسباق التسليح وبرز الصراع الدولى فى صوره المتصاعدة ، مما يوجب على الدول الصغرى ، بخاصة ، بناء وطنيتها القومية ودعمها باستمرار ، لتكون قادرة على الدفاع عن نواتها فى خضم هذا المعترك الدولى الذى لايسوده الاستقرار .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وأوراق العمل التى قدمت فى موضوعها ، وما دار فى اجتماع المجلس حول ذلك من مناقشات وما أبدى من آراء ، يوصى بما يأتى :

* أن يكون الاعتبار الاول للموطن ، فيما يصدر عن الحكام والمحكومين جميعا ، وخاصة الذين يملكون سلطة اصدار القرارات والمشاركة فى صنعها . على أن يبرز ذلك بمختلف الوسائل ، بتركيز واستمرار .

* دعم النظام الديموقراطى ، بما يساير التطور السياسى والاجتماعى ، ويفتح مزيدا من القنوات أمام المواطنين للمشاركة الايجابية فى الحكم ، وفى حياة المجتمع وتحقيق أهدافه . ويقتضى ذلك مراجعة القوانين والتشريعات .

* بحث الشعور لدى كل مواطن بأنه شريك فى كيان هذا الوطن وجزء منه . مما يستدعى ضرورة افساح المجال للمواطن للمشاركة الايجابية فى عمليات التنمية والبناء ، فى شتى أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

ويتصل بذلك ، العمل على ترسيخ مفهوم الانتماء وتعميق الولاء فى مواجهة متغيرات العصر ، من خلال حشد الطاقات - طاقات الشباب بخاصة - وتوظيفها فى الأعمال الوطنية المختلفة . ويمكن تهيئة نظام الخدمة العامة للقيام بهذه المهمة فى جدية وفعالية .

الصحيحة في نفوس الطلاب ، وفي جميع مستويات التعليم . مع المزيد من الاهتمام بمادة الأخلاق والتربية الوطنية .

- تعريف المواطن ، منذ صغره وطوال أطوار حياته ، بحقوقه وواجباته ، وإن طلب الحقوق مرهون بإداء الواجبات .

- التركيز في وسائل الاعلام الداخلى ووسائل الثقيف على ان مصر القوية هي القادرة على الاضطلاع بدورها القيادي في المجالات العربية والاسلامية والافريقية ، ومقاومة الاستقطاب الأجنبي ، والاسهام في بناء نظام اقتصادى وسياسى عالمى أكثر توازنا واستقرارا .

• مع التأكيد على أنه ليس ثمة تعارض في الواقع ، بين الانتماء الوطنى والانتماء العربى أو الاسلامى ، والعمل على التنسيق بينها جميعا ، وتحقيق الشخصية المتوازنة للمواطن المصرى .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

آثار التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر

ان استمرار واستقرار المجتمع وهيئاته الرسمية لايقومان - بالضرورة - على الصرامة وعدم المرونة . فأجهزة المجتمع وهيئاته الرسمية وغير الرسمية تظل - بطبيعتها - تعمل بانتظام واستقرار ، دون أن تمنع أى تأثيرات خارجية أو داخلية - أيا كانت مصادرها

* التركيز على ارتباط روح الانتماء للوطن بتقديم القدوة الحسنة ، ويتطلب ذلك ما يأتى :

- التدقيق في اختيار القيادات على كافة المستويات ، لتكون مثالا صالحا للشعب .

- أن يلتزم المسئولون ، على كافة المستويات ، الصدق في التعامل مع الشعب قولا وعملا .

• مع الشجاعة في مواجهة الواقع وتصحيح الأوضاع القائمة ، وفق خبرات النجاح والفشل .

• الالتزام بتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومكافحة الفساد والانحراف ، للقضاء على أسباب ظواهر الغبن الاجتماعى ، واللامبالاة ، والافتراء وهجرة المواطن لوطنه .

* أن تنشأ دعوة وطنية عامة لوسائل التربية والتعليم والتوجيه والاعلام ، ترمى الى تحقيق ما يأتى :

- تعميق المعرفة بالوطن من جميع جوانبها : القيم والحضارة والنظم والتاريخ والجغرافيا . مع الاهتمام بما أدته مصر من دور رائد في ميادين الحضارة وتراث الانسانية وذلك تطبيقا لشعار « اعرف وطنك » .

• مع العمل على تزكية انتماء المواطن المصرى بتوطيد الجسور التى تربط بين أمجاد الماضى والحاضر ، بناء على استشهادات لا يقتصر مداها على جهود أهل السياسة ورجال الحرب ، وإنما تمتد لتشمل غيرهم من أهل الفكر والعلم والدين والشعب في مجموعه .

- قيام الأسرة المصرية بدورها الميسر لها ، بطبيعتها ، بصفتها الحاضن الأول للمواطن ، فتعمل على تنشئة التنشئة الوطنية السليمة ، بأن يتشرب قيم المجتمع المتعارف عليها ، والتى تكفل غلبة القيم المصرية الأصيلة ، حتى يجد الأطفال القدوة الحسنة ممثلة في البيت قبل المجتمع الكبير .

- العناية ، في دور التربية والتعليم ، بفرس اصول الوطنية

وفئات السن - تؤدي في تفاعلاتها ، في معظم المجتمعات البشرية ، الى تطوير نظمها ، كذلك يكون التغيير في المحيطات الثقافية والقيمية للمجتمع ، منطلقا للتغيير في تكوينات المجتمع الأساسية من خلال الأسرة والأجيال المتتالية ويضاف ايضا الى هذه المصادر المحدثة للتغيير ظهور قيادات رائدة ، تتفاعل مع عناصر النخب الرئيسية أو التنظيمات الأساسية في مجتمعا .

وعلى هذا يتضح التغيير في المجالات الآتية :

- الفرد الذي يبحث عن تأمين ذاته ، وتأكيد هويته كإنسان وسط مجتمع بشري من جانب ، وموصل لثقافته من جانب آخر .

- التنظيمات الهيكلية للمجتمع ، التي تبحث عن إعادة توزيع أدوار أعضائها فرادى وجماعات .

- القيم الثقافية وشعاراتها ، ومصادرها النابعة من تقاليد المجتمع ، وقدرة هذه القيم على جذب أفراد المجتمع وتأكيد قبولهم للمشاركة في أنشطته .

هذا ويصاحب عملية التغيير الاجتماعي عادة أنواع من المشكلات ، خاصة عندما يحاول هذا المجتمع أن يجد المؤسسات الملائمة ، فإذا أخفق تحلل كليا أو جزئيا ليعيش شبه عالة على غيره من المجتمعات التي نمت وتقدمت ، وقد يصل الى درجة يفقد فيها هويته وشخصيته ، أو يتفتت الى مجموعات صغيرة ، تبحث عن سند يحميها ، ويكفل لها استمرار حياة هامشية .

ومما لاشك فيه ان ظاهرة التغيير الاجتماعي السريع حقيقة واقعة في المجتمع المصري المعاصر ، كما أن وجود تحولات في نمط ومعايير القيم الاجتماعية أمر لا ينكر ، وكذلك تدعم الخبرات التاريخية والمنطلقات الفلسفية مقولة الدور الناهض والريادي للدين ، سواء في الثورة الصناعية وعصر التحديث في أوروبا ، أو في عصور المد الإسلامي والحضارة العربية في صورة أكثر تميزا ووضوحا .

و درجات تأثيرها النسبية - حركة هذه الأجهزة بأجزائها ومناشطها المختلفة ، ويؤكد ذلك أن خصائص المجتمع الحضارية وبناءه الأساسي وأهدافه الاستراتيجية تظل قائمة مستمرة ، تكسب أعضائه هوية عامة ومشاركة من خلال إطار ميكلي مستقر نسبيا ، ومن خلال توازن عام في معايير السلوك وفي خصائص الذاتية السائدة بين هيئات ذلك المجتمع ، بحيث تظل هذه الهيئات تعمل من منطلق مرجعي واحد وشامل .

وقد تبدى الجماعات الفرعية في المجتمع درجة من استقلالية الموقف حيال ما يقترح من قيم وسياسات ، إما نتيجة قصور في درجة اقتناع هذه الجماعات ، أو لعدم امكانها مجازاة متطلبات تلك القيم ، وقد تتفق تلك الجماعات الفرعية مع كثير من هذه القيم ، ولكنها تختلف مع الصفوة أو القادة القائمين على تنفيذ السياسات المقترحة .

فالتوصل الى مجتمع متجانس تماما حيال قيم وسياسات بذاتها بدرجة واحدة من القبول ، يكاد يكون مستحيلا ، إذ تشكل درجات القبول والرفض محاور اختلاف يؤثر صراعات تهدف عادة الى تغييرات في المؤسسات القائمة . ويعتمد مدى وحجم واتجاه تلك التغييرات على عناصر متنوعة ، من أهمها :

- طبيعة الصراع الذي يؤدي للتغيير .

- قوة النظام القائم ، وقيمه ، ومبادئه .

- العوامل الداخلية الفعالة والمؤثرة في النظام .

- القوى والمؤثرات الخارجية ودرجة حساسية النظام لامكاناتها .

هذا وتبرز القوة الدافعة لعناصر التغيير الهادفة في وضوح عندما تتمكن من إحداث ما يخل بالتوازن المبني على معادلة قوامها : تطلعات أفراد المجتمع وأهدافهم ، وأدوار هؤلاء الأفراد في عملية السعي لتحقيق هذه الأهداف ، وإيجاد المصادر والموارد المتاحة لهذه العملية .

فالتغيرات البيئية والتقنية والسكانية - من حيث العدد والجنس

وتعتبر سرعة التغير في مصر ، التي وصلت أحيانا الى حد الطفرة ، وزيادة معدلات سرعة التغير الاقتصادي والمادي بعامه ، والتي فاقت معدلات سرعة التغير الثقافي والاجتماعي ، هي ممكن الأزمة ، تلك الأزمة التي تبدو في أجلى صورها فيما يدور من جدل حول التاصيل والتجديد ، عند التخطيط لكل سياسة تنموية في المستقبل .

فالتغير الاجتماعي والنمو العمراني من السان الاجتماعية ، وكذلك استمرار المجتمع وتغيره بسرعات متفاوتة ، ولكن التغير ليس مسألة حدية مطلقة ، بل هو طرف وسط بين نقيضين متطرفين : أحدهما حالة الثبات أو الجمود ، والآخر حالة التفكك الكامل ، وفي الواقع تفرض دراسة التغير الاجتماعي معالجتها ، وفق منظور « التوازن » الذي سبق بيانه ، والذي يتضمن مظهرى الاستمرار من ناحية والتغير من ناحية اخرى .

وتتعدد مظاهر التغير الاجتماعي ، وأشكاله ، ومعدلات سرعته واتجاهاته ، سواء في صورة تغير خطى مستقيم أو تغير في شكل دائري ، وقد يقود التغير الى واحد من ثلاثة احتمالات :

الاول : نقد التقاليد المترسنة .

الثاني : التفكك الاجتماعي .

الثالث : التحضر والتمدن .

وتتداخل العوامل الطبيعية والبيولوجية والتقنية والديموجرافية والقيمية الثقافية في إحداث وتوجيه التغير . كما يختلف ثقل ودر كل من هذه العوامل من فترة لأخرى ومن مرحلة لأخرى ، وقد تأخذ اتجاهها جذريا متطرفا أو اصلاحيا متدرجا ، والامر الذي يجب التاكيد عليه هو النسبية الشديدة لعملية التغير ، وعواملها ، ومظاهر المصاحبة لها ، وكونها عملية غير قياسية .

وكذلك يكون للتخلف الثقافي تأثير سلبي على مجرى التغير الاجتماعي . فالتصنيع أو النظام الصناعي هو أساس المجتمع المتطور الحديث والتقاليد الفاسدة والممارسات اللاعلمية هما أهم وأخطر

العوامل الثقافية المعوقة للتغير والمحبطة للتطور . ويلاحظ أنه في المجتمعات غير الصناعية يخضع الافراد لخرافات ومعتقدات وأفكار غير علمية كثيرة تعوق تحديهم لمشاكل الطبيعة ، كما أن هذه المجتمعات غير الصناعية تكون عادة غير قادرة على توفير حد الكفاف لابنائها ، فالتحديث والتصنيع ضروريان للتغير الاجتماعي ، الذي تظهر آثاره بوضوح في ارتفاع مستوى المعيشة وفيما يحدثه من تغير ثقافي في القيم والمعايير . فتأخذ العادات والأعراف والتقاليد في التغير بدورها ولكن بسرعات متفاوتة ، الأمر الذي يؤدي الى ظهور مشكلات مختلفة ، فالتغير له « ثمن حتمي » ولكن مزاياه أكبر من مساوئه .

وكذلك هناك تطورات اجتماعية من الناحية الدستورية ، مثل توسيع قاعدة الناخبين واستحداث نسبة الـ ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين في المجالس النيابية وقرار صيغة التعدد الحزبي بدلا من التنظيم السياسي الواحد الذي أقرن مقولة تحالف قوى الشعب العاملة ، واستحداث الثورة نظام الاستفتاء الشعبي المباشر كتعبير عن الديمقراطية .

ومن خلال هذا المنظور للتطور التشريعي في مصر ، يبرز موضوع المشاركة كهدف ووسيلة ، حيث أن الحياة الديمقراطية السليمة تركز على اشتراك المواطنين في مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وهي وسيلة فعالة ، اذ عن طريق مجالات المشاركة يشعر الناس بأهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها ، وتتأصل فيهم قيمها وعاداتها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم وتزداد أهمية موضوع المشاركة الشعبية ، كعامل أساسي في عملية التغير الاجتماعي المخطط والهادف ، في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري ، الذي جعل من أهم أهدافه القضاء على مظاهر التخلف في أقصر وقت ممكن ، ليلحق بركب التقدم ، ولا يمكن أن يتم ذلك الا من خلال المشاركة الشعبية الواسعة النطاق .

ومن الملاحظ أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في منتصف العقد الخامس من القرن الحالي ، ومصر تنتهج سياسة زيادة الانتاج لزيادة

الدخل القومى :

أولا : فى شكل نمو غير منظم وبدون تخطيط فى ميادين متفرقة ، الاستثمار فيها تدريجى ومضمون الربح فى مشروعات شركات رأسمالية خاصة .

ثانيا : بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ - فى شكل تنمية منظمة قائمة على تخطيط موجه . وقد نفذت فى عملية التنمية هذه مشروعات ضخمة ، بواسطة الدولة التى استولت سنة ١٩٦١ على جميع الشركات الرأسمالية الخاصة وكونت منها ما صار يعرف بالقطاع العام .

ويتضح دور التعليم وأثره فى التغير الاجتماعى للمجتمع المصرى ، فيما يشهده الجيل المعاصر فى المجتمع من فرص للتعليم لم تشهدها الأجيال السابقة ، بعد أن زاد عدد سنوات الإلزام ، وبعد أن أطلقت مجانية التعليم الى أقصى مداها ، وأصبحت متاحة بكل مراحلها لأبناء وبنات الكافة من المواطنين دون تفرقة ما ، وكذا بعد أن فتحت مدارس وجامعات الأعداد الكبيرة أبوابها لأغلب الحاصلين على الشهادات المؤهلة للالتحاق بها . وقد أدى التعليم على هذا النحو الى تقليل الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع واشباع طموحات كثير من الأسر الفقيرة ، وتحسين أوضاع الأفراد الذين أفادوا من فرصه المتنوعة المتاحة بدون قيود ، وظهر التغير بشكل بارز فى تزايد أعداد الإناث المشتغلات فى شتى الوظائف والمواقع ، الأمر الذى ترك بصمات واضحة على نظام الأسرة .

وفى مقابل الإيجابيات - ظهرت سلبيات يصعب تجاهلها ، من أهمها أن التعليم لم ينجح كثيرا فى تحسين واقع المجتمع ودفعه على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة كافية ، ويتضح هذا من الحقائق الآتية كأمثلة :

- عدم القضاء على الأمية حتى الآن .

- ارتفاع ظاهرة التسرب فى مدارس التعليم العام .

- اختلال توزيع الطلاب على فروع المرحلة التعليمية الوسطى .

- شكلية التعليم الفنى .

- قلة استفادة الريف من آثار تعليم أبنائه .

- اتساع حجم البطالة المقنعة بين المتعلمين .

- تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية .

- ظهور مشكلات أسرية متنوعة .

ولاجدال فى أن الدولة تبذل الكثير لنشر التعليم ورفع كفايته فى حدود إمكاناتها المتاحة ، وهو حق مشروع للمواطنين ، ينبغى أن يساند لها فيه اسهام مائى كاف من كبار أثرياء المجتمع ومؤسساته .

التوصيات

وبناء على ماسبق ، وما قدم من بحوث حول موضوع الدراسة - ومادار حول ذلك من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* إفساح المجال أمام العمل الاجتماعى للقيام بدور أوسع وأعمق فى نواحي حياتنا المختلفة ، مع التأكيد على حاجة المجتمع المصرى الى رواد اجتماعيين واعين ومخلصين ومتخصصين نظريا وعمليا لمواجهة نتائج التغيرات الاجتماعية السريعة فى الأسرة ، والمدرسة ومجالات العمل والإنتاج ، ومؤسسات شغل أوقات الفراغ ، وفى المجتمع المحلى ، وكذلك فى ميادين الثقافة والاعلام العديدة . وبمفهوم إجرائى - ينبغى مواجهة التغيرات الاجتماعية من خلال مداخل ثلاثة :

الأول - الاتجاه العلمى الموضوعى كأساس لتقويم نتائج التغيرات الاجتماعية ، فى مقابل الاتجاهات الشخصية أو الاتجاهات غير المجردة من الأغراض .

الثانى - المنظور الاجتماعى كأساس مبدئى فى مواجهة التغيرات الاجتماعية وفى قيادة عملية التحول الى التصحيح .

الثالث - المجالات والمؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بالتغيرات الاجتماعية .

فيما يختص بالاسرة :

* تهيئة الأسباب لاستتباب وظائف الاسرة الاساسية - عن طريق التشريع المناسب - وخاصة فيما يتعلق برعاية الامهات والاباء لابنائهم الرعاية الاساسية الكافية والمشبعة وجدانيا وتربويا وأخلاقيا واجتماعيا بوسائل منها :

- منح معاشات مبكرة للأم العاملة لرعاية ابنائها في المنزل .

- منح إجازات طويلة الاجل للأم العاملة بشروط ميسرة .

- تلافى أسباب تأثر الابناء بسفر أحد الوالدين للعمل بالخارج .

* قيام « مراكز » دينية تربوية ترعى الجانب الدينى فى تكوين شخصية الأبناء وإيجاد روابط واضحة وضرورية بينها وبين الشباب ، ولتكن نور العبادة مكانا لهذه « المراكز » فى أوقات محددة من أيام الاسبوع .

* توفير الخدمات والاحتياجات الاساسية للأسرة - وخاصة اليومية منها ، مع تطوير إدارة وأساليب توزيعها ، وذلك بالعمل على زيادة مراكز ومنافذ هذه الخدمات والاحتياجات ، والعمل على انتشارها فى الاماكن السكنية المختلفة ، مع تيسير التعامل معها بون معانة ، وبون تكلف الكثير من الجهد وضياح الوقت .

فيما يختص بالمدرسة :

* أن يعود الى المدرسة نورها كمؤسسة اجتماعية ، بجانب دورها التعليمى الذى اقتصر عليه منذ سنوات ، لتؤدى الوظائف الاجتماعية الاساسية كوحدة كاملة من وحدات المجتمع المنظمة ، ومن هذه الوظائف :

عمليات التطبيع الاجتماعى السوى بالنسبة للنشء ، واقامة العلاقات الاجتماعية خارج المنزل - فى ظل مجتمع المدرسة الذى يمثل المجتمع الكبير - بين التلاميذ والطلاب بعضهم بعضا ، والمشاركة فى النشاطات الاجتماعية والرياضية والثقافية المختلفة داخل المدرسة ،

والقدوة الحسنة المؤثرة - والرعاية الدينية الواعية ، والتوجيه التربوى بمعناه الواسع لبناء الشخصية المتكاملة - ونقل التراث الصالح من العادات والتقاليد والقيم وقواعد الأخلاق والسلوك الطيبة المتوارثة .

فيما يختص بمؤسسات تشغل أوقات الفراغ :

* أن تعد مؤسسات تشغل أوقات الفراغ - من نواد اجتماعية ورياضية ومراكز للشباب وغير ذلك - وفق تخطيط علمى على المستوى القومى بون أن تترك للاجتهادات الشخصية ، بحيث تستوعب رعاية الجوانب المختلفة من تكوين الانسان : عقليا وروحيا وبدنيا ، وبحيث تكمل عمل الاسرة والمدرسة وتكون معهما دورا ضروريا ومتكاملا فى عملية تصحيح البناء الاجتماعى .

فيما يختص بالمجتمع المحلى :

* أن يعاد النظر فى المجتمعات المحلية والتخطيط لها بما يتلام مع التطورات المعاصرة التى دخلت عليها ، مثل انشاء أنواع ومستويات مختلفة من التعليم ، وانشاء جامعات فى بعض عواصم المحليات ، الى جانب انشاء المصانع ومراكز الانتاج المتخصصة المختلفة ، ويقتضى ذلك أن يراعى فى تطوير هذه المجتمعات الخصائص الذاتية لكل منها ، بما يتضمن طبيعة تكوينها الثقافى والحضارى ، وموقعها وصلاتها بغيرها ، ووضعها السياحى والانتاجى والاستراتيجى وغير ذلك ، مما يترتب عليه ان يتم التطوير ضمن سياسات عامة يمكن أن يكون من بين عناصرها :

- فى الناحية الثقافية : تيسير وصول الانتاج الثقافى العام - من كتب وصوريات وصحف - الى هذه المحليات وخاصة المناطق الريفية منها ، وتوفير المكتبات المختلفة سواء لبيع الكتب أو للاطلاع عليها ، مع الاهتمام ببث برامج اذاعية وتليفزيونية مناسبة ، والاهتمام أيضا بوصول الانتاج الفنى بمختلف أنواعه اليها .

- فى الناحية التعليمية : أن يدرج ضمن خطط التعليم أنواع

ومستويات من التعليم البيئي ، يفيد المتخرجين فيه علميا وعمليا في نواحي الانتاج المختلفة وخاصة في المجتمعات الريفية ، بما يحقق استقرار هذه المجتمعات واكتفائها الذاتي ، ويقلل من الاتجاه الى الهجرة الداخلية بين المجتمعات ، وخاصة الهجرة من المحليات الى العاصمة .

في الناحية الدينية : الاهتمام بدور العبادة في المجتمعات المحلية وتنمية نشاطاتها ، استثمار أبعاد هذه النشاطات اتساعا وعمقا .

في الناحية الانتاجية والمهنية : ان تتوافر للمجتمعات المحلية وسائل انتاج حديثة ومناسبة لظروفها الراهنة والطبيعية وظائفها ومجالات انتاجها سواء لتطوير الانتاج ودفعه في طريق التقدم ، أو لسد الفجوة بين النقص في القوى العاملة المنتجة وبين تحقيق الاهداف الانتاجية المرجوة كما يبدو ذلك جليا .

– في مجال العمل والانتاج الزراعي بصفة خاصة : ينبغي امداد مجتمع العاملين في الريف بطرق وأساليب الانتاج الزراعي الحديثة ونشرها على نحو ميسر يفيد الانتاج ويطوره .

مع إعادة النظر في صياغة الجوانب الانتاجية من حياة الأسرة الريفية بحيث تعود لها وظيقتها الأصلية كأسرة منتجة تعتمد على ذاتها في توفير جميع احتياجاتها الأساسية ، وأن يكون ذلك هدفا استراتيجيا قوميا ثابتا .

هذا وينبغي أن تتضافر وتتكامل جهود وزارات العمل والشئون الاجتماعية ، والثقافة ، والتعليم ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، ووسائل الاعلام المختلفة – في العمل على تحقيق الاهداف المرتبطة بالتوصيات السابقة جميعها .

توصيات عامة :

* ضرورة مواجهة بعض العادات والتقاليد وأنماط السلوك الجديدة التي تسربت مع التغيرات الاجتماعية الى التكوين الثقافي العام ، للتخلص من آثارها السيئة على المستوى الاجتماعي والانتاجي ، وذلك

قبل ان تستقر وتثبت . ومن أمثلة ذلك : موقف العاملين من العمل والانتاج – الرغبة في الوصول الى الوظائف والمناصب دون الحصول على المؤهلات العلمية أو اكتساب المهارات العملية المناسبة – انحسار القدوة الحسنة وقلة العمل الريادي – ضعف روح التعاون والتكافل – ضعف عاطفة الولاء .

* التأكيد على جدية سياسات محو الأمية ، وذلك عن طريق :

– مراجعة الخطط التنفيذية لسياسات القضاء على الأمية ، وإحكام الوصول الى أهدافها بخطوات عملية محددة .

– وضع ضوابط للتحكم في وقف تسرب الصغار من التعليم العام ومتابعة نتائجها .

* الارتقاء بوسائل ومناهج وتجهيزات التعليم الفني ، وبخاصة الصناعي والزراعي لرفع مستوى ما يخرج من كفاءات انتاجية بشرية .

* العمل على توسيع رقعة الثقافة العملية والفكرية من أجل تنمية الشخصية الثقافية للشباب .

* العمل على التحكم في ظاهرة الانفجار السكاني ونتائجها بالاستخدام السليم للقوى البشرية القادرة وبالإدارة الحازمة لاستثمار ما في البلاد من ثروات ظاهرة وباطنة .

* توسيع دائرة الاهتمام بالدراسات التحليلية المتقدمة في موضوع التغير الاجتماعي في مصر المعاصرة ، من خلال منطلقات أساسية ، أهمها :

– آثار التغيرات التقنية على قطاعات الانتاج الزراعي والصناعي .

– أنماط التغيرات الاقتصادية ، وجرائم المال العام .

– التغيرات التي طرأت على نظام وكيان الأسرة .

– ظاهرة العنف السياسي والاجتماعي .


– التغيرات في النظم القيمية والمثالية للمجتمع على المستويين الجزئي والكلّي .

– دور النخبة واستمرار عملية التغير .

الكشاف الموضوعى


القسم الأول : الثقافة

الصفحة	الدورة	
		أثار
		أثار - تراث تاريخى
		أثار - ثقافة
		أثار - فنون
		أثار - متاحف
١٤	١	- الأثار والثقافة الأثرية
		أخصائيو المكتبات
٥٢	٤	- تنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات
		أخلاق
		أخلاق - أديان سماوية
		أخلاق - ثقافة
		أخلاق - سلوكيات
١٠١	٨	- دور الدين والأخلاق فى بناء ثقافة مصر المعاصرة
		أطفال
		أطفال - ثقافة
		أطفال - لغة
١٢٨	١١	- اللغة والثقافة

الصفحة	السورة	
		إعلام
		إعلام - تنمية ثقافية
١٠٤	٩	- دور الثقافة في التنمية وزيادة الانتاج
		انفتاح ثقافى
١١	١	- الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى
		
		تراث
		تراث إنسانى
		تراث تاريخى
١٤	١	- الآثار والثقافة الأثرية
١١	١	- الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى
		تربية
		تربية ثقافية
		تربية دينية
		تربية دينية - بناء ثقافى
		تربية دينية - معلمون

الصفحة	الدورة	
		تربية دينية - وسائل الإعلام
		تربية فنية
		تربية فنية - تعليم
		تربية فنية - ثقافة
		تربية فنية - وسائل الإعلام
٢٨	٣	- الثقافة والتربية الدينية
٥٠	٤	- الثقافة والتربية الفنية
١٣٦	١١	- الدراسات الانسانية وصلتها ببناء الثقافة
		ترجمة
		ترجمة - ثقافة
		ترجمة - جهود ذاتية
		ترجمة - متخصصون
		ترجمة - مجالات
		ترجمة - وسائل حديثة
٧٤	٥	- حركة الترجمة في مصر ومستقبلها

الصفحة	الدورة	
		تعريف جمركية
		تعريف جمركية - اتفاقيات دولية
		تعريف جمركية - اتفاقية الجات
		تعريف جمركية - تشريعات
		تعريف جمركية - طباعة
		تعريف جمركية - كتب
٦٩	٥	- التعريف الجمركية وصناعة الكتاب
		تعليم
		تعليم - ثقافة
		تعليم جامعى
		تعليم جامعى - ثقافة
		تعليم عام
		تعليم عام - ثقافة
٤٨	٤	- الثقافة فى مرحلتى التعليم العام والجامعى
٩٢	٧	- دور الثقافة فى التعليم ووسائل الإعلام
		تنمية
		تنمية اجتماعية
		تنمية اقتصادية
		تنمية اقتصادية - إعلام

الصفحة	الدورة	تنمية ثقافية
		تنمية ثقافية - فلسفات
٨٦	٧	- ثقافة مصر المعاصرة والمؤثرات الداخلية والخارجية
١٠٤	٩	- دور الثقافة في التنمية وزيادة الانتاج
		
		ثقافة
		ثقافة - أخلاق
		ثقافة - إعلام
		ثقافة - أنشطة
		ثقافة - انفتاح
		ثقافة - تأثيرات خارجية
		ثقافة - تأثيرات داخلية
		ثقافة - تراث
		ثقافة - تربية دينية
		ثقافة - تربية فنية
		ثقافة - تطور
		ثقافة - تعليم
		ثقافة - تعليم جامعي

الصفحة	الدورة
	ثقافة - تعليم عام
	ثقافة - تنمية
	ثقافة - دراسات إنسانية
	ثقافة - رأى عام
	ثقافة - سلوكيات
	ثقافة - سلوك اجتماعى
	ثقافة - سياسات
	ثقافة - عصور النهضة
	ثقافة - قيم أخلاقية
	ثقافة - قيم إنسانية
	ثقافة - كتب فنية
	ثقافة - كتب الموسيقى
	ثقافة - لغات
	ثقافة - لغة عربية
	ثقافة - متاحف
	ثقافة - مجالات اجتماعية

الصفحة	الدورة	
		ثقافة - مجالات اقتصادية
		ثقافة - مجالات تعليمية
		ثقافة - مجالات التنمية
		ثقافة - مجالات سياسية
		ثقافة - مصادر
		ثقافة - ندوات
		ثقافة - وسائل الإعلام
		ثقافة - وسائل النشر
١١	١	- الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى
٤٨	٤	- الثقافة فى مرحلتى التعليم العام والجامعى
٢٨	٣	- الثقافة والتربية الدينية
٧٨	٦	- الثقافة والتنمية
٤٤	٤	- الثقافة والسلوك
٨٦	٧	- ثقافة مصر المعاصرة والمؤثرات الداخلية والخارجية
١٣٦	١١	- الدراسات الانسانية وصلتها ببناء الثقافة
٩٢	٧	- دور الثقافة فى التعليم ووسائل الإعلام
١٠٤	٩	- دور الثقافة فى التنمية وزيادة الانتاج
١٠١	٨	- دور الدين والأخلاق فى بناء ثقافة مصر المعاصرة
٤١	٣	- دور المتاحف فى الثقافة والتربية
١٢٢	١٠	- الرأى العام ودور الثقافة



الصفحة	الدورة	
١٤٣	١١	- سياسة عامة للمجالات الثقافية
٦٥	٥	- الكتاب والنشر في مجال الفنون
٦٦	٥	- الكتاب والنشر في مجال الموسيقى
١٢٨	١١	- اللغة والثقافة
٣٣	٣	- اللغة العربية في الثقافة والتعليم
١٧	٢	- نحو سياسة ثقافية في مصر
		ثقافة أثرية
		ثقافة أثرية - وسائل الإعلام
١٤	١	- الآثار والثقافة الأثرية
		ثقافة إسلامية
		ثقافة إسلامية - قيم
		ثقافة إسلامية - مصر
١٠٤	٩	- دور الثقافة في التنمية وزيادة الانتاج
١٠١	٨	- دور الدين والأخلاق في بناء ثقافة مصر المعاصرة
		ثقافة جماهيرية
		ثقافة جماهيرية - تطوير
١١٤	١٠	- العوامل المؤثرة في ثقافة العامة وثقافة الخاصة
١٢٨	١١	- اللغة والثقافة

الصفحة	الدورة	
		ثقافة خاصة
		ثقافة خاصة - عوامل مؤثرة
		ثقافة خاصة - مكونات
١١٤	١٠	- العوامل المؤثرة في ثقافة العامة وثقافة الخاصة
		ثقافة دينية
		ثقافة دينية - تعليم
		ثقافة دينية - كتب
		ثقافة دينية - نشرات
		ثقافة دينية - وسائل الإعلام
٢٨	٣	- الثقافة والتربية الدينية
		ثقافة شعبية
		ثقافة شعبية - تراث
٨٢	٦	- الثقافة الشعبية
		ثقافة عامة
		ثقافة عامة - عوامل مؤثرة
		ثقافة عامة - مجالات



الصفحة	الدورة	
١٤٣	١١	- سياسة عامة للمجلات الثقافية
١١٤	١٠	- العوامل المؤثرة في ثقافة العامة وثقافة الخاصة
		ثقافة علمية
		ثقافة علمية - مجالات
		ثقافة علمية - وسائل الإعلام
		ثقافة علمية - وسائل النشر
٢٥	٢	- الثقافة العلمية ، تبسيطها ووسائل نشرها
		ثقافة فنية
		ثقافة فنية - موسيقى
٦٦	٥	- الكتاب والنشر في مجال الموسيقى
		ثقافة مصرية
		ثقافة مصرية - إنتاج فكري
		ثقافة مصرية - تراث حضارى
		ثقافة مصرية - تراث عربى
		ثقافة مصرية - ترجمة
		ثقافة مصرية - حضارة
		ثقافة مصرية - ديانات
		ثقافة مصرية - مجالات
		ثقافة مصرية - مجلات
		ثقافة مصرية - مصادر

الصفحة	النورة	
		ثقافة مصرية - مؤثرات خارجية
		ثقافة مصرية - مؤثرات داخلية
٨٦	٧	- ثقافة مصر المعاصرة والمؤثرات الداخلية والخارجية
٤٤	٤	- الثقافة والسلوك
٩٧	٨	- الحرية والثقافة في حياتنا المعاصرة
١٠١	٨	- دور الدين والأخلاق في بناء ثقافة مصر المعاصرة
١٤٣	١١	- سياسة عامة للمجلات الثقافية
١٧	٢	- نحو سياسة ثقافية في مصر
		ثقافة وطنية
		ثقافة وطنية - سلوكيات
٤٤	٤	- الثقافة والسلوك
		حريات
		حريات - الاسلام
		حريات - اقتصاديات
		حريات - ثقافة
		حريات - سلوكيات

الصفحة	الدورة	
٩٧	٨	<p>حريات - سياسات</p> <p>حريات - قوميات</p> <p>- الحرية والثقافة في حياتنا المعاصرة</p> <p>ع</p> <p>خدمات المعلومات</p> <p>خدمات المعلومات - تطوير</p> <p>خدمات المعلومات - تنظيم</p> <p>خدمات مكتبية</p> <p>خدمات مكتبية - تطوير</p> <p>خدمات مكتبية - تنظيم</p> <p>- تنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات</p> <p>هـ</p> <p>دراسات إنسانية</p> <p>دراسات إنسانية - ثقافة</p> <p>دراسات إنسانية - دراسات متنوعة</p>
٥٢	٤	

الصفحة	الدورة	
١٣٦	١١	- الدراسات الانسانية وصلتها ببناء الثقافة
		
		رأى عام
		رأى عام - ثقافة
		رأى عام - سلوكيات
		رأى عام - وسائل الإعلام
١٢٢	١٠	- الرأى العام وبور الثقافة
		
		سلوكيات
		سلوكيات - أخلاق
		سلوكيات - ثقافة
		سلوكيات اجتماعية

الصفحة	الدورة	سلوكيات الافراد
٤٤	٤	- الثقافة والسلوك
١٣٦	١١	- الدراسات الانسانية وصلتها ببناء الثقافة
١٠١	٨	- دور الدين والأخلاق في بناء ثقافة مصر المعاصرة
		هـ
		صحافة
		صحافة - لغة عربية
		صحافة - لهجات عامية
١٢٨	١١	- اللغة والثقافة
		ع
		عمل ثقافى
		عمل ثقافى - تمويل
		عمل ثقافى - تنظيم
		عمل ثقافى - رعاية
١١	١	- الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى

الصفحة	الدورة	
١٧	٢	- نحو سياسة ثقافية في مصر
		
		فنون
		فنون - دراسات
		فنون - مراجع
		فنون - موسيقى
٦٦	٥	- الكتاب والنشر في مجال الموسيقى
		
		قصور الثقافة
		قصور الثقافة - برامج
٤٨	٤	- الثقافة في مرحلتى التعليم العام والجامعى
		قيم أخلاقية
		قيم أخلاقية - ثقافة
٤٤	٤	- الثقافة والسلوك


الصفحة	الدورة	ك
	كتب	
	كتب - تأليف	
	كتب - ترجمة	
	كتب - تصدير	
	كتب - تعريفية جمركية	
	كتب - توزيع	
	كتب - رقابة	
	كتب - مشكلات	
	كتب أدبية - ترجمة	
	كتب ثقافية - ترجمة	
	كتب ثقافية - توزيع	
	كتب ثقافية - ثقافة عامة	
	كتب ثقافية - دوائر المعارف	
	كتب ثقافية - موسوعات	
	كتب فنية - سينما	

الصفحة	الدورة	
		كتب فنية - مسرح
		كتب مصرية - إنتاج فكري
		كتب مصرية - تراث حضارى
		كتب مصرية - تكاليف
		كتب مصرية - توزيع
		كتب مصرية - طباعة
		كتب مصرية - مستوى فنى
		كتب مصرية - مشكلات
		كتب الموسيقى - ترجمة
		كتب الموسيقى - فنون
٥٩	٥	- الاطار العام لمشكلات الكتاب فى مصر ومواجهتها
٦٩	٥	- التعريف الجمركية وصناعة الكتاب
١٤٣	١١	- سياسة عامة للمجالات الثقافية
٢٩	٢	- الكتاب المصرى مشكلاته الثقافية والاقتصادية
٦٥	٥	- الكتاب والنشر فى مجال الفنون
٦٦	٥	- الكتاب والنشر فى مجال الموسيقى
١١٠	٩	- النشر فى مجال العمل الثقافى

الصفحة	الدورة	ل
		لغة
		لغة - ثقافة
		لغة الصحافة
		لغة عربية
		لغة عربية - أطفال
		لغة عربية - بناء ثقافى
		لغة عربية - تعريب المصطلحات
		لغة عربية - تعليم
		لغة عربية - مناهج
٢٨	٢	- الثقافة والتربية الدينية
١٢٨	١١	- اللغة والثقافة
٣٣	٣	- اللغة العربية فى الثقافة والتعليم
		م
		متاحف
		متاحف - تراث


الصفحة	الدورة	
		متاحف - تطوير
		متاحف - متخصصون
		متاحف اقليمية
		متاحف قومية
		متاحف نوعية
٤١	٣	- دور المتاحف في الثقافة والتربية
		مجالات ثقافية
		مجالات ثقافية - أطفال
		مجالات ثقافية - نشر
		مجالات ثقافية اسلامية
		مجالات ثقافية علمية
		مجالات ثقافية متخصصة
١٤٣	١١	- سياسة عامة للمجالات الثقافية
١١٠	٩	- النشر في مجال العمل الثقافي
		معلومات
		معلومات - خدمات
		معلومات - متخصصون

الصفحة	الدورة	
		معلومات - مكتبات
		معلومات - نظم قومية
٥٢	٤	- تنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات
		مكتبات
		مكتبات - تنظيم
		مكتبات - خدمات
		مكتبات عامة
		مكتبات عامة - تثقيف
		مكتبات عامة - وظائف
٥٢	٤	- تنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات
		مناهج
٥٠	٤	- الثقافة والتربية الفنية
		مؤثرات ثقافية
		مؤثرات ثقافية - بيئة
		مؤثرات ثقافية - وسائل الاعلام
١١٤	١٠	- العوامل المؤثرة في ثقافة العامة وثقافة الخاصة



الصفحة	الدورة	موسيقى
		موسيقى - كتب
٦٦	٥	- الكتاب والنشر في مجال الموسيقى
		
		وسائل الإعلام
		وسائل الإعلام - ثقافة
٤٨	٤	- الثقافة في مرحلتى التعليم العام والجامعى
٩٢	٧	- دور الثقافة في التعليم ووسائل الاعلام



القسم الثاني : الآداب

الصفحة	الدورة	١
		أدب
		أدب - ترجمة
		أدب - شعر
		أدب - قصة
		أدب - مواهب
		أدب - نزعات إنسانية
		أدب مصري
		أدب مصري - إبداع
		أدب عالمي
		أدب مقارن
		أدب معاصر
١٩٤	١٠	- الادب والصحافة
١٥٥	١	- الادب المعاصر
١٩٧	١١	- نحو سياسة لرعاية الادب المصري ونشره عالميا
		أحزاب سياسية
١٥٥	١	- الادب المعاصر


الصفحة	الدورة	الأطفال
		الأطفال - سلاسل
		الأطفال - قراءة حرة
		الأطفال - قصص وأساطير
		الأطفال - مكتبات
١٨٠	٦	- كتب الأطفال
		
		تراث
		تراث أدبي
		تراث جماهيري
١٥٩	١	- خطة طويلة المدى مقترحة بشأن التراث للجماهير
١٩٠	٨	- المحافظة على التراث الأدبي
		تربية الطفل
١٨٠	٦	- كتب الأطفال


الصفحة	الدورة	ث
		ثقافة
		ثقافة - أطفال
١٨٠	٦	- كتب الاطفال
		د
		الرواية
		الرواية - إبداع
		الرواية - تأليف
		الرواية - ترجمة
		الرواية - كتب
		الرواية - نشر
		الرواية - نقد
١٦٢	٢	- الرواية المصرية


الصفحة	الدورة	
		
		شعر
		شعر - أساليب
		شعر - تنمية لغوية
		شعر - قصص
		شعر - معلمون
		شعر عربي
		شعر عربي - اتجاهات
		شعر عربي - معاني
		شعر عربي - مناهج
١٦٥	٣	- تسجيل الشعر العربي
١٨٦	٧	- دور القصة والشعر في التنمية اللغوية والأدبية
		
		صحافة
		صحافة - أدب

الصفحة	الدورة	
		صحافة - أدباء
		صحافة - تراث
		صحافة - شعر
		صحافة - قصة
		صحافة مدرسية
١٩٤	١٠	- الأدب والصحافة
		صناعة الكتاب
١٥٥	١	- الأدب المعاصر
		
		فن روائى
		فن روائى - معوقات
١٦٢	٢	- الرواية المصرية
		
		قصة
		قصة - أدب
		قصة - تنمية لغوية
١٨٦	٧	- دور القصة والشعر فى التنمية اللغوية والأدبية

الصفحة	الدورة	الم
		كتب
		كتب - إبداع
		كتب - ترويج
		كتب - توزيع
		كتب - قصة
		كتب - نشر
١٨٦	٧	- دور القصة والشعر في التنمية اللغوية والأدبية
١٦٨	٣	- نشر الكتاب وتوزيعه
		كتب الأطفال
		كتب الأطفال - أسعار
		كتب الأطفال - اقتباس
		كتب الأطفال - ترجمة
		كتب الأطفال - تسويق
		كتب الأطفال - تطوير
		كتب الأطفال - دعم
		كتب الأطفال - معوقات
		كتب الأطفال - نشر
١٨٠	٦	- كتب الأطفال


الصفحة	الدورة	كتب التراث
		كتب التراث - أدب
١٥٥	١	- الأدب المعاصر
		كتب ثقافية
		كتب مدرسية
١٨٦	٧	- دور القصة والشعر في التنمية اللغوية والأدبية
١٦٨	٣	- نشر الكتاب وتوزيعه
		
		مكتبات
		مكتبات عامة
		مكتبات عامة - إحصائيات
		مكتبات عامة - أطفال
		مكتبات عامة - أنواع
		مكتبات عامة - بيئة
		مكتبات عامة - تزويد
		مكتبات عامة
		مكتبات عامة - توسع
		مكتبات عامة - ثقافة
		مكتبات عامة - خدمات


الصفحة	الدورة	
١٧٢	٣	- المكتبات العامة ومستقبلها
		موسوعات
		موسوعات - أدب
		موسوعات - تراث
١٥٨	١	- خطه قصيرة المدى بشأن إصدار موسوعة التراث العربي
		
		نقد أدبي
		نقد أدبي - أدباء
		نقد أدبي - الأزهر
		نقد أدبي - الإعلام
		نقد أدبي - بحوث
		نقد أدبي - تراث
		نقد أدبي - ترجمة
		نقد أدبي - تعليم
		نقد أدبي - ثقافة
		نقد أدبي - مجلات
		نقد أدبي - مناهج



الصفحة	الدورة	
١٧٧	٥	- مستقبل النقد الأدبي في مصر
١٦٠	٢	- النقد الأدبي وأثره في إثراء الحياة الأدبية
		
		وسائل الإعلام
		وسائل الإعلام - القراءة
١٥٥	١	- الأدب المعاصر

القسم الثالث : التراث الحضارى


الصفحة	الدورة	أثار
		أثار - أخصائيون
		أثار - بعثات
		أثار - ترميم
		أثار - تنقيب
		أثار - حماية
		أثار - قوانين
		أثار - متاحف
		أثار - مشاكل
		أثار - نفقات
		أثار مصرية
		أثار مصرية - معارض خارجية
٢٣٤	٧	- إعداد مرمم الآثار
٢١٢	٦	- حماية التراث التاريخى والأثرى
٢٦٤	١٠	- سياسة أمن المتاحف وتأمينها
٢٥٥	٩	- معارض الآثار المصرية بالخارج
٢٦٠	١٠	- نحو سياسة لبعثات التنقيب الأثرية الأجنبية

الصفحة	الدورة	
		الاسكندرية
		الاسكندرية - مناطق أثرية
		أسوان
		أسوان - مناطق أثرية
٢٥٢	٩	- خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية
		أطفال
		أطفال - تعليم
		أطفال - ثقافة
		أطفال - نهضة متحفية
٢٧١	١١	- دور المتاحف التعليمية والتثقيف
		الأقصر
		الأقصر - مناطق أثرية
		المنيا
		المنيا - مناطق أثرية
٢٥٢	٩	- خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية
		
		بعثات تنقيب
		بعثات تنقيب - آثار
		بعثات تنقيب - تخطيط
		بعثات تنقيب - خرائط أثرية

الصفحة	الدورة	
		بعثات تنقيب - قوانين
		بعثات تنقيب - كوادرن فنية
		بعثات تنقيب - مشاكل
٢٦٠	١٠	- نحو سياسة لبعثات التنقيب الأثرية الأجنبية
		بلاد النوبة
		بلاد النوبة - مناطق أثرية
٢٥٢	٩	- خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية
		
		تاريخ
		تاريخ مصرى
		تنقيب أثرى
		تنقيب أثرى - متاحف
		تنقيب تاريخى
		تنقيب تاريخى - شباب
		تنقيب تاريخى - مكاتب

الصفحة	الدورة	
		تراث معمارى
		تراث معمارى اسلامى - ترميم
		تراث معمارى اسلامى - القاهرة
		تراث معمارى اسلامى - مبانى
٢٢٠	٧	- التثقيف التاريخى والأثرى للجماهير
٢٤٣	٨	- الحفاظ على التراث المعمارى الاسلامى فى مدينة القاهرة
		تلال أثرية
		تلال أثرية - تعديلات
٢١٢	٦	- حماية التراث التاريخى والأثرى
		
		ثروة أثرية
٢١٢	٦	- حماية التراث التاريخى والأثرى
		
		جامعات
		جامعات - مكتبات تاريخية
٢٢٠	٧	- التثقيف التاريخى والأثرى للجماهير

الصفحة	الدورة	ع
		خرائط أثرية
		خرائط أثرية - تطوير
٢٥٢	٩	- خريطة المتاحف الأثرية ذات الأهمية الثقافية
		د
		دراسات تاريخية
		دراسات تاريخية - متخصصون
٢٢٠	٧	- التثقيف التاريخي والأثرى للجماهير
		س
		سائحون
		سائحون - خدمات
		سياحة
		سياحة - مرشدون
		سياحة - موارد مالية
٢٤٠	٧	- تطوير المرشد السياحي أثريا
٢٥٢	٩	- خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية

الصفحة	الدورة	
		
		مبانى أثرية
		مبانى أثرية - آثار إسلامية
		مبانى أثرية - ترميم
		مبانى أثرية - دعم مالى
٢٤٣	٨	- الحفاظ على التراث المعمارى الاسلامى فى مدينة القاهرة
		متاحف
		متاحف - أطفال
		متاحف - انتماء
		متاحف - بحث علمى
		متاحف - تثقيف
		متاحف - ثقافة عامة
		متاحف - حماية
		متاحف - رحلات مدرسية
		متاحف - زيارات
		متاحف - معلومات

الصفحة	الدورة	
		متاحف - وسائل سمعية وبصرية
		متاحف إقليمية
		متاحف جامعية
		متاحف متنقلة
		متاحف قومية
		متاحف قومية - أنواع
		متاحف قومية - تاريخ
		متاحف قومية - تطوير
		متاحف قومية - تكنولوجيا
٢٧١	١١	- دور المتاحف التعليمية والثقافية
٢٤٨	٨	- تطوير المتاحف النوعية
		مرشد سياحي
		مرشد سياحي - ألى
		مرشد سياحي - تدريب
		مرشد سياحي - قوانين
		مرشد سياحي - كليات
		مرشد سياحي - وزارة السياحة

الصفحة	الدورة	
		مرشد سياحي ألى
٢٤٠	٧	- تطوير المرشد السياحي أثريا
		مرمم آثار
		مرمم آثار - إعداد
		مرمم آثار - تدريب
		مرمم آثار - تنقيب
		مرمم آثار - رعاية
٢٣٤	٧	- إعداد مرمم الآثار ورعايته
		مزارات أثرية
		مزارات أثرية - زيارات
٢٥٢	٩	- خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية
		معارض
		معارض آثار - إتفاقيات
		معارض آثار - تأريخ
		معارض آثار - تأمين
		معارض آثار - قوانين
٢٥٥	٩	- معارض الآثار المصرية بالخارج

الصفحة	الدورة	
		مناطق أثرية
		مناطق أثرية - تثقيف
		مناطق أثرية - تعديلات
		مناطق أثرية - حماية
		مناطق أثرية - خرائط
		مناطق أثرية - سياحة
		مناطق سياحية
		مناطق سياحية - زيارات ليلية
٢١٢	٦	- حماية التراث التاريخي والأثرى
٢٥٢	٩	- خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية
		وثائق تاريخية
		وثائق تاريخية - أنواع
		وثائق تاريخية - ترميم
		وثائق تاريخية - عصور حديثة
		وثائق تاريخية - قوانين



الصفحة	الدورة	
		وثائق تاريخية - نشر
		وثائق الجنيزة
٢٢٦	٧	- الوثائق التاريخية اهميتها ووسائل الحفاظ عليها
		وعى آثارى
		وعى آثارى - أجهزة حكومية
		وعى آثارى - إعلام
		وعى آثارى - أنشطة توعية
		وعى آثارى - تنقيب
		وعى آثارى - تخطيط
		وعى آثارى - تراث
		وعى آثارى - تعليم
		وعى آثارى - تنقيب
		وعى آثارى - جامعات
		وعى آثارى - شباب
		وعى آثارى - هيئة الآثار
		وعى آثارى - وسائل اعلام
٢٠٥	٥	- تنمية الوعي بتراث مصر الحضارى والآثارى
٢٦٠	١٠	- نحو سياسة لبعثات التنقيب الأثرية الأجنبية

القسم الرابع : العلوم الانسانية



الصفحة	الدورة	أ
		إدارة
		إدارة - تنمية
٣٠٩	٢	- إعادة بناء الانسان المصرى « القسم الثانى »
		الأسرة
		الأسرة - أمومة
		الأسرة - الدعاة
		الأسرة - مجتمع
		الأسرة - مشاكل
		الأسرة - نظم اجتماعية
		أسر حضرية
		أسر حضرية - إسكان
		أسر حضرية - انحرافات
		أسر حضرية - تكاليف المعيشة
		أسر حضرية - زواج
		أسر حضرية - سلوكيات
		أسر ريفية
		أسر ريفية - تعاون
		أسر ريفية - زواج

الصفحة	الدورة	
		أسر ريفية - صحة
		أسر ريفية - وراثه
٣٢٧	٤	- الأسرة والمجتمع
		الإنسان المصرى
		الإنسان المصرى - بناء اجتماعى
		الإنسان المصرى - بيئة
		الإنسان المصرى - سلوكيات
٢٨١	١	- اعادة بناء الإنسان المصرى « القسم الأول »
٣٠٦	٢	- ضعف الشعور بالآخرين لماذا حدث .. وكيف نعالجه
		تربية
		تربية إسلامية
		تربية دينية - دعاة
		تربية دينية - دعوة
		تربية دينية - تعاون



الصفحة	الدورة	
		تربية دينية - توحيد
		تربية دينية - حريات
		تربية دينية - عدالة
		تربية دينية - علوم
		تربية دينية - عمالة
		تربية دينية - مساواة
		تربية سياسية
		تربية سياسية - أحزاب
		تربية سياسية - إعلام
		تربية سياسية - سلوكيات
		تربية سياسية - نظم تعليمية
		تربية فكرية
		تربية وطنية - توعية
٢١٨	٢	- حماية القيم

الصفحة	الدورة	
		تغيير اجتماعى
		تغيير اجتماعى - الأسرة
		تغيير اجتماعى - تعليم
		تغيير اجتماعى - ثقافة
		تغيير اجتماعى - ثورة صناعية
		تغيير اجتماعى - مراكز دينية
		تغيير اجتماعى - مشاركة شعبية
		تغيير اجتماعى - نمو عمرانى
٣٦٠	١٠	- آثار التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر
		تنشئة اجتماعية
		تنشئة اجتماعية - أجهزة مؤثرة
		تنشئة اجتماعية - تخطيط
		تنشئة اجتماعية - سلوكيات
		تنشئة الفرد
		تنشئة الفرد - مؤثرات
٣٣٤	٦	- القيم والسلوكيات فى مجال التنشئة الاجتماعية

الصفحة	الدورة	تنمية إدارية
٣٠٩	٢	- اعادة بناء الانسان المصرى « القسم الثانى »
٣٣٤	٦	- القيم والسلوكيات فى مجال التنشئة الاجتماعية
		
		ثقافة
		ثقافة إسلامية
		ثورات
		ثورات - سلوكيات
		ثورات - قيم
٣٣٤	٦	- القيم والسلوكيات فى مجال التنشئة الاجتماعية
		
		سلوكيات
٢٩٤	٢	- اعادة بناء الإنسان المصرى « القسم الثانى »


الصفحة	الدورة	ش
		شباب
		شباب - الأسرة
		شباب - أمومة
		شباب - تعليم
		شباب - ثقافة
		شباب - حماية
		شباب - دساتير
		شباب - طفولة
		شباب - المجتمع
٣٤١	٧	- سياسة عامة للشباب
		الشخصية المصرية
		الشخصية المصرية - طاقات
		الشخصية المصرية - مقومات
		الشخصية المصرية - مؤثرات

الصفحة	الدورة	
٢٨١	١	<p>- اعادة بناء الانسان المصرى « القسم الأول »</p> <p>ط</p> <p>طلاب</p> <p>طلاب - الإسلام</p> <p>طلاب - ثقافة اسلامية</p> <p>طلاب - جامعات</p> <p>طلاب - حريات</p> <p>طلاب - عقائد</p> <p>طلاب - نظم اجتماعية</p>
٣٣٤	٦	<p>- القيم والسلوكيات فى مجال التنشئة الاجتماعية</p> <p>ع</p> <p>عمالة</p> <p>عمالة - أجور</p>

الصفحة	النورة	
		عمالة صناعية
		عمالة مصرية
٣١٣	٢	- العامل والفلاح في مصر : دراسة سيكولوجية
		ف
		فكر وثقافة
٢٨١	١	- اعادة بناء الإنسان المصري « القسم الاول »
		فلاحون
		فلاحون - أوقات فراغ
		فلاحون - بطالة
		فلاحون - فقر
٣١٣	٢	- العامل والفلاح في مصر : دراسة سيكولوجية
		ق
		قيم
٣٠٦	٢	- ضعف الشعور بالآخرين : لماذا حدث وكيف نعالجه

الصفحة	الدورة	
		٢
		مجتمع
		مجتمع - أجهزة ادارية
		مجتمع - أخلاق
		مجتمع - أسرة
		مجتمع - انتماء
		مجتمع - أهداف
		مجتمع - بيئة
		مجتمع - تربية
		مجتمع - تربية الأطفال
		مجتمع - تربية دينية
		مجتمع - تربية سياسية
		مجتمع - ثورات
		مجتمع - سلوكيات
		مجتمع - شرائع سماوية
		مجتمع - شعور وطنى
		مجتمع - لغات
		مجتمع - مجالات اجتماعية
		مجتمع - مجالات حضارية

الصفحة	الدورة	
		مجتمع - مؤسسات تعليمية
		مجتمع - موارد اقتصادية
		مجتمع - موارد بشرية
		مجتمع - مواطنة
		مجتمع - نهر النيل
		مجتمع - هيئات اجتماعية
		مجتمع - وسائل إعلام
		المواطن
		المواطن - اصلاح
		المواطن - تربية
		المواطن - تنمية
		المواطن - سلوكيات
٢٨١	١	- اعادة بناء الإنسان المصرى « القسم الاول »
٣٠٩	٢	- اعادة بناء الانسان المصرى « القسم الثانى »
٣١٨	٣	- حماية القيم

الصفحة	الدورة	
٣١٨	٣	- حماية القيم
٣١٣	٢	- العامل والفلاح في مصر دراسة سيكولوجية
		المواطنة
٣٠٦	٢	- ضعف الشعور بالآخرين : لماذا حدث . . . وكيف نعالجه
		
		وطنية
		وطنية - إلتناء
		وطنية - ديانات
		وطنية - عصور وسطى
		وطنية - عقائد
		وطنية - قومية
		وطنية - قيم اجتماعية
		وطنية - متغيرات اجتماعية
٣٥٥	٨	- الوطنية نظرا وممارسة لدى المواطن المصرى

المحتوى

الصفحة	تقديم
٣	
	١ - الثقافة
	الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠
١١	الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى
١٤	الاثار والثقافة الأثرية
	الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١
١٧	نحو سياسة ثقافية فى مصر
٢٥	الثقافة العلمية .. تبسيطها ووسائل نشرها
٢٩	الكتاب المصرى .. مشكلاته الثقافية والاقتصادية
	الدورة الثالثة ١٩٨١ - ١٩٨٢
٣٣	اللغة العربية فى الثقافة والتعليم
٣٨	الثقافة والتربية الدينية
٤١	دور المتاحف فى الثقافة والتربية
	الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
٤٤	الثقافة والسلوك
٤٨	الثقافة فى مرحلتى التعليم العام والجامعى
٥٠	الثقافة والتربية الفنية
٥٢	تنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات
	الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤
٥٩	الاطار العام لمشكلات الكتاب فى مصر ومواجهتها
٧٤	حركة الترجمة فى مصر ومستقبلها

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥	
٧٨	الثقافة والتنمية
٨٢	الثقافة الشعبية
الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦	
٨٦	ثقافة مصر المعاصرة والمؤثرات الداخلية والخارجية
٩٢	دور الثقافة فى التعليم ووسائل الاعلام
الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧	
٩٧	الحرية والثقافة فى حياتنا المعاصرة
١٠١	دور الدين والأخلاق فى بناء ثقافة مصر المعاصرة
الدورة التاسعة ١٩٨٧ - ١٩٨٨	
١٠٤	دور الثقافة فى التنمية وزيادة الانتاج
١١٠	النشر فى مجال العمل الثقافى
الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩	
١١٤	العوامل المؤثرة فى ثقافة العامة وثقافة الخاصة
١٢٢	الرأى العام ودور الثقافة
الدورة الحادية عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠	
١٢٨	اللغة والثقافة
١٣٦	الدراسات الانسانية وصلتها ببناء الثقافة
١٤٣	سياسة عامة للمجلات الثقافية

٢ - الآداب

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

- ١٥٥ الأدب المعاصر
١٥٨ خطة قصيرة المدى بشأن إصدار موسوعة التراث العربى
١٥٩ خطة طويلة المدى بشأن التراث للجماهير

الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١

- ١٦٠ النقد الأدبى وأثره فى إثراء الحياة الأدبية
١٦٢ الرواية المصرية

الدورة الثالثة ١٩٨١ - ١٩٨٢

- ١٦٥ تسجيل الشعر العربى
١٦٨ نشر الكتاب وتوزيعه
١٧٢ المكتبات العامة ومستقبلها

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

- ١٧٧ مستقبل النقد الأدبى فى مصر

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

- ١٨٠ كتب الأطفال

الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

- ١٨٦ دور القصة والشعر فى التنمية الشعرية والأدبية

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

- ١٩٠ المحافظة على التراث الأدبى

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

- ١٩٤ الأدب والصحافة

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

- ١٩٧ نحو سياسة لرعاية الأدب المصرى ونشره عالميا

٣- التراث الحضارى

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

٢٠٥ تنمية الوعي بتراث مصر الحضارى والآثرى

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

٢١٢ حماية التراث التاريخى والآثرى

الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

٢٢٠ التثقيف التاريخى والآثرى للجماهير

٢٢٦ الوثائق التاريخية - أهميتها ووسائل الحفاظ عليها

٢٣٤ اعداد مرمم الآثار ورعايته

٢٤٠ تطوير المرشد السياحى أثريا

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

٢٤٣ الحفاظ على التراث المعمارى والاسلامى فى مدينة القاهرة

٢٤٨ تطوير المتاحف النوعية

الدورة التاسعة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

٢٥٢ خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية

٢٥٥ معارض الآثار المصرية بالخارج

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

٢٦٠ نحو سياسة لبعثات التثقيف الأثرية والأجنبية

٢٦٤ سياسة امن المتاحف وتأمينها

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

٢٧١ دور المتاحف التعليمى والتثقيفى

٤- العلوم الانسانية

٢٨١	الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ اعادة بناء الانسان المصرى « القسم الاول »
٢٩٤	الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١ اعادة بناء الانسان المصرى « القسم الثانى »
٣١٨	الدورة الثالثة ١٩٨١ - ١٩٨٢ حماية القيم
٣٢٧	الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ الأسرة والمجتمع
٣٣٤	الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ القيم والسلوكيات فى مجال التنشئة الاجتماعية
٣٤١	الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ سياسة عامة للشباب
٣٥٥	الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ الوطنية نظرا وممارسة لدى المواطن المصرى
٣٦٠	الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ آثار التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر
٣٦٧	* * * الكشاف الموضوعى

مطبوعات
المجالس القومية المتخصصة
— ٢٥٥ —

القاهرة
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
٤٢٩

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
- المجلد التاسع : العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
- المجلد العاشر : الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
- المجلد الحادى عشر : الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية .



تحت الطبع :

المجلد الثانى عشر : ويبدأ بالاعلام

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974)
- The National Council for Culture, Literature and Information (1978)
- The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨) .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩) .

Supervisor General : Dr Mohamed Abdel Kader Hatem

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor :

Mr. Talaat Hammad

الأمين العام : المستشار طلعت حماد

العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة. Egypt. Cairo. Nile Corniche St. , 1113 Address:

